



هو العالم العلامة القدوة الفهامة الحبيب النسيب الجامع بين شرف العلم والنسب السيد محمد أمين بن
عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم المتصل نسبه الشريف الى سيدنا الحسين بن علي بن
الرسول صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم ولد دمشق الشام سنة ثمان وتسعين ومائة وألف
ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن المجيد وهو صغير جدا ثم اشتغل بطلب العلم مع الاجتهاد في التحصيل حتى
تفنى وأفتى ودرس وألف التأليف العديدة وصنف الكتب المفيدة فشرح متن الكافي وألف حاشية على
شرح نبد الأعراب وهو ابن سبع عشرة سنة وعمل ديوان شعري مدح شيخه السيد محمد بن سالم
العمري الشهير والده بالعقادو بابن المقدم سعد الحنفي الدمشقي الحنفي ومن مؤلفاته أيضا هذا الكتاب
المسمى بالعقود الدرية في ترجمة منقح الفتاوى الحامدية وحاشيته على الدر المسماة ود المختار على الدر المختار
وحاشية على البحر الرائق وحاشية على شرح المنار للعلاء وحاشيتان على التهر وشرح الملحق الانهمالم مجردا
من الهامش وله كتابان على المطول ومجموع كبير جمع فيه من نفائس الفوائد الثرية والشعرية
وعرائس النكات والملح الادبي ما يروق الناظر ويسر الخاطر وله أيضا كتاب الرجح المختوم شرح
قلائد المنقوش وشرح عقود رسم المفتي وتنبيه الولاة والحكام ومخار الفيض وله رسائل عديدة تهازن
الثلاثين من كل فن وأما تعاليقه على هوامش الكتب وحواشها وكاتبته على أسئلة المستفتين والاوراق التي
سودها بالمباحث الرائقة والدقائق الفائقة فلا تكاد تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة فكان شغله
من الدنيا التعلم والتعليم والفهم والتفهم والاقبال على مولاة والسعي في اكتساب رضاء مقسمات منه على
أنواع الطاعة والعبادة من صيام وقيام ونذر يس وإقتناء وتأليف وإفادة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب
البلاد وانتفع به خلق كثير من حاضر وباء توفي في نحو يوم الاربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني
سنة اثنتين وخمسين ومائتين بعد الألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وسلم عليه
وعلى آله والناسحين على منواله ودفن رحمه الله بمقبرة دمشق في باب الصغير بالترتبة فوقانية لازالت
محائب الرحمة تبل نراه في البكرة والعشبة أمين



484/1

Süleymaniye	Istanbul
İsmi	İzmir
Numarası	386/I

18-

١٤ (أج عن أبيه بلا وصية يحسنه (إذا أجم المذور الذي لا يرجي برؤه الخ (هل للوصى أن يحج عن الميت بنفسه (إذا حجت مع زوجها تلزمه النفقة ١٤ (أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافلة ١٤ (ظهرت بعد أيام النحر تطوف الخ ١٥ (لا بأس باخراج تراب الحرم ١٥ * (كتاب النكاح ومطالبه) *	(الشريفة من الام ليس بشريف لا تخ تزوج أختها المعتوهة الخ لو زوجها بنتها الخ (لا وصى تزوج أمة اليتيم) (باعها ببعض المهر الخ (لا يطالب أبو القاصر بالنفقة الخ (لا بعد التزويج بغية الاقرب (إذا كان الاقرب لا يدري أين هو الخ (إذا كان الاقرب لا يدري ثم علم في انصر له تزويج بنت عمه القاصرة من ابنه (١٩) إذا استوى العصبان فزوج أحدهم (إذا زوج واحد من الوليسين رجلا الخ (ابن العم أن يتزوج بنت عمه القاصرة) (لها أم أب وأم أم يردان تزويجها الجدة لاب أولى من الجدة لام (وكانت الام في تزوج بنتها اليتيمة) (لا بعد التزويج بعض الاقرب (إذا عضل الاب زوجها القاضي ١٩) (مخلص رسالة ٢٥ الشربل في العزل ٢٠) (الولاية للقاضي نيابة عن العاضل زوج الصغير نفسه الخ * (باب الكف ومطالبه) *	١٤ (أج عن أبيه بلا وصية يحسنه (إذا أجم المذور الذي لا يرجي برؤه الخ (هل للوصى أن يحج عن الميت بنفسه (إذا حجت مع زوجها تلزمه النفقة ١٤ (أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافلة ١٤ (ظهرت بعد أيام النحر تطوف الخ ١٥ (لا بأس باخراج تراب الحرم ١٥ * (كتاب النكاح ومطالبه) *
١٥ (يجوز الجمع بين بنت الخال وبنت العمة) (يطالب بما فرض على نفسه (طاق المسلمة ثم تزوج كتابية (عقد النكاح بالتركية (زوج صغيرته بلا ذ كر مهر (تزوج خامسة وحكم بالبطلان (له ثلاث بنات فزوجه واحدة ولم يعينها لم يصح ١٥ (الا كراه على التوكيل بالنكاح ١٦ (يصح النكاح بافظ العطية الخ (لا ينفذ اقرار الولي الخ (في تزويج الذمية بنتها الخ (لا ينفذ عقد الولي على البالغ الخ (له تزوج بنت موطوءة أبيه (زوجها أخوها في ين بلغت اختارت نفسها) (العقد الفاسد لا يمنع التزوج بامها (تزوج الاخر من باشارته ١٦ (قال كل امرأة أن تزوجها كذا الخ ١٧ (التعليل دون التزويج (زوجته فضولي وأجاز بالفعل (قال كل امرأة أن تزوجها (لا تسلم للزوج حتى تطيق (يجوز تزويج الاخت بعد موت أختها ١٧ (يصح النكاح بقوله هي لك عطية ١٨ (زوج عبده امرأة حرنا الخ (قالت تزوجتك بنفسى الخ (قال له أعطيتك ابنتى لابنك ١٨ * (باب الولي ومطالبه) *	(الشريفة من الام ليس بشريف لا تخ تزوج أختها المعتوهة الخ لو زوجها بنتها الخ (لا وصى تزوج أمة اليتيم) (باعها ببعض المهر الخ (لا يطالب أبو القاصر بالنفقة الخ (لا بعد التزويج بغية الاقرب (إذا كان الاقرب لا يدري أين هو الخ (إذا كان الاقرب لا يدري ثم علم في انصر له تزويج بنت عمه القاصرة من ابنه (١٩) إذا استوى العصبان فزوج أحدهم (إذا زوج واحد من الوليسين رجلا الخ (ابن العم أن يتزوج بنت عمه القاصرة) (لها أم أب وأم أم يردان تزويجها الجدة لاب أولى من الجدة لام (وكانت الام في تزوج بنتها اليتيمة) (لا بعد التزويج بعض الاقرب (إذا عضل الاب زوجها القاضي ١٩) (مخلص رسالة ٢٥ الشربل في العزل ٢٠) (الولاية للقاضي نيابة عن العاضل زوج الصغير نفسه الخ * (باب الكف ومطالبه) *	١٥ (يجوز الجمع بين بنت الخال وبنت العمة) (يطالب بما فرض على نفسه (طاق المسلمة ثم تزوج كتابية (عقد النكاح بالتركية (زوج صغيرته بلا ذ كر مهر (تزوج خامسة وحكم بالبطلان (له ثلاث بنات فزوجه واحدة ولم يعينها لم يصح ١٥ (الا كراه على التوكيل بالنكاح ١٦ (يصح النكاح بافظ العطية الخ (لا ينفذ اقرار الولي الخ (في تزويج الذمية بنتها الخ (لا ينفذ عقد الولي على البالغ الخ (له تزوج بنت موطوءة أبيه (زوجها أخوها في ين بلغت اختارت نفسها) (العقد الفاسد لا يمنع التزوج بامها (تزوج الاخر من باشارته ١٦ (قال كل امرأة أن تزوجها كذا الخ ١٧ (التعليل دون التزويج (زوجته فضولي وأجاز بالفعل (قال كل امرأة أن تزوجها (لا تسلم للزوج حتى تطيق (يجوز تزويج الاخت بعد موت أختها ١٧ (يصح النكاح بقوله هي لك عطية ١٨ (زوج عبده امرأة حرنا الخ (قالت تزوجتك بنفسى الخ (قال له أعطيتك ابنتى لابنك ١٨ * (باب الولي ومطالبه) *
٢٢ (ادعت الام أن بعض الجهاز عارية (ماتت فادعى أبواها أن الجهاز ليس لها) (جهز ابنتها وسلمها منها الخ اشترى الجهاز وابنته الصغيرة لم تكن (جهزت بنتها وادعوا أنها أمتعة أخرى (له قبض مهر بنته الصغيرة ٢٦ * (مسائل الجهاز) *	(المعتق ليس كفًا للعسرة (زوجت نفسها من غير كفء (زوج الهاشمي بنته لغيرها شئ الخ (وكل رجلا في تزويج بنته من كفء الخ ٢٥ * (باب المهر ومطالبه) *	٢٢ (ادعت الام أن بعض الجهاز عارية (ماتت فادعى أبواها أن الجهاز ليس لها) (جهز ابنتها وسلمها منها الخ اشترى الجهاز وابنته الصغيرة لم تكن (جهزت بنتها وادعوا أنها أمتعة أخرى (له قبض مهر بنته الصغيرة ٢٦ * (مسائل الجهاز) *

٤٤	(حلف لا يفعل كذا ثم فعلها ثم حلفها ثم تزوجها الح)	٥٢	قَالَ الح (بجسرد دفع المؤخر لا يقع الطلاق على مال
٤٥	(حلف لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه الح) (إذا كرر لا النافية بجنت الح)	٥٣	به طلاق (حلف ان فلانا أخذ كذا وانكر الح) (حلف لا يفسخ الشركة
٤٨	(حلف لا يدخل بيت نفسه الح)	٥٤	فه خها شريكه الح) (حلف لا يستكين عليه ومات الح
٤٩	(حلف لا يتخسر جى الاباذنى الح)	٥٥	(حلف لا يأكل من حليب مواشى انوته
٤٩	(لا يقع طلاق المصروع حال صرعه)	٥٥	(حلف لا يتركها بعد العيد
٤٩	(حلف على عدم الاختفاء ثبته	٥٥	(يقع الطلاق بصيغة المضارع الح)
٤٩	بالبينة وقع (لا يدخل في هذه السنة فدخل الح	٥٥	(حلف لا تدخل هذه الدار وهي
٤٩	(حلف لا يدخلها بعد العيد	٥٥	فيها لا يثبت الح) (حلف لا يأخذ
٤٩	(يقع الطلاق بصيغة المضارع الح)	٥٥	عن الهدية فاخذها ابنه الح) (قال
٥٠	(حلف لا تدخل هذه الدار وهي	٥٥	أمرك بذلك لها أن تطلق الح
٥٠	فيها لا يثبت الح) (حلف لا يأخذ	٥٥	طلتها طلقين ثم تزوجها بعد زوج
٥٠	عن الهدية فاخذها ابنه الح) (قال	٥٥	آخر الح) (نكاح الثاني يهدم مادون
٥٠	أمرك بذلك لها أن تطلق الح	٥٥	الثلاث (حلف أن لا يافرا الى
٥٠	طلتها طلقين ثم تزوجها بعد زوج	٥٥	اسلامبول الح) (قال لغير المدخولة
٥٠	آخر الح) (نكاح الثاني يهدم مادون	٥٥	روحي طالق الح
٥٠	الثلاث (حلف أن لا يافرا الى	٥٥	(حلف بالثلاث لا يبيع أملاكه
٥٠	اسلامبول الح) (قال لغير المدخولة	٥٥	فباعها الح
٥٠	روحي طالق الح	٥٥	(حلف لا تزوج ابنته الا من ابن أخيه
٥٠	(حلف بالثلاث لا يبيع أملاكه	٥٥	حلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج
٥٠	فباعها الح	٥٥	الح) (ان انتقلت أنت ما انتقل أم الح
٥٠	(حلف لا تزوج ابنته الا من ابن أخيه	٥٥	(لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها
٥٠	حلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج	٥٥	(العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب
٥٠	الح) (ان انتقلت أنت ما انتقل أم الح	٥٥	(حلف لا يتلاءم مع أيها كثرما
٥٠	(لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها	٥٥	تلاءما
٥٠	(العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب	٥٥	(حلف أنه لم يقل كذا العمر والح
٥٠	(حلف لا يتلاءم مع أيها كثرما	٥٥	(حلف ليؤدين العدين الح
٥٠	تلاءما	٥٥	(وضع دراهم في زبدية الح
٥٠	(حلف أنه لم يقل كذا العمر والح	٥٥	(مسئلة الكوز
٥٠	(حلف ليؤدين العدين الح	٥٥	(ادعى تعليق الدلاق بالشرط الح
٥٠	(وضع دراهم في زبدية الح	٥٥	(ان عدت ضربتها لأعلن على
٥٠	(مسئلة الكوز	٥٥	
٥٠	(ادعى تعليق الدلاق بالشرط الح	٥٥	
٥٠	(ان عدت ضربتها لأعلن على	٥٥	

(أخرجت)

٥٧	(أخرجت المعتدة من منزلها الح)	٦١	(في أن المراهق حكمه حكم البالغ الح)
٥٨	(أدعت أنها حامل الح)	٦٢	(البالغ شرط في الحضانة
٥٨	(تحرم خطبة معتدة الغير والحلوة بها	٦٦	(لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ
٥٨	(أم ولد أعتقه مولاها تلزمها العدة	٦٦	(إذا انقضت مدة الحضانة ولا أب له الح
٥٨	(القننة إذا أعتقت لأعدة عليها	٦٦	(إذا بطلت حضانتها لها الرجوع
٥٨	(طلقة هار جعيا ثم مات في العدة لزمها	٦٦	(إذا بلغ ثمان سنين وأم حرة الأصل الح
٥٨	العدة	٦٦	(إذا انتهت مدة الحضانة فلا لب
٥٨	(باب الحضانة ومطالبه)	٦٦	السفر بالولد
٥٨	لا تسقط الحضانة بالاسقاط (إذا	٦٦	(ليس للحاضنة السفر بالولد الا الى
٥٨	كانت أم الام عاجزة الح) (في المسكن	٦٦	وطنها الح) (ليس للجددة الحضانة نقل
٥٨	للحاضنة وأجرة الحاضنة (إذا احتاج	٦٦	المحضونة الح) (تبقى القاصرة في
٥٨	الصغير الى خادم الح	٦٦	حضانة جدتها الح) (إذا كمل للصبي
٥٨	(تحرر مسئلة مسكن الحاضنة	٦٦	سبع سنين الح) (لا تسقط الحضانة
٥٩	(إذا استغنى الصبي عن الحاضنة الح	٦٦	بتزويج البنت المحضونة
٥٩	(إذا طابت الأم الاجر والجددة الح	٦٦	(إذا انتهت مدة الحضانة الح
٥٩	(إذا تبرعت الاجنبية فليست	٦٦	(إذا لم يكن للصغير عصبية الح) (إذا
٥٩	كالعمة	٦٦	طلبت الأم أجرة أرضاعه الح
٦٠	(إذا تزوجت الأم بأجنبي (أرادت	٦٦	(المتبرعة أحق من الأم في الارضاع
٦٠	العمة أن تربيته بجائنا الح) (يلزم	٦٦	الح) (إذا كمل له سبع سنين فلا ين
٦٠	الاب ثلاثة أجرة الرضاع الح) (إذا	٦٦	الم أخذته (لاحق لابن العم وابن
٦٠	تزوجت الحاضنة بغير محرم الح	٦٦	الحال في حضانة الح) (له خال وعم
٦٠	إذا فقد المحارم النساء الح) (يقدم	٦٦	لأم وصى عليه الح) (أبو الأم أولى من
٦٠	الأورع ثم الأسن) (تقدم الحالة	٦٦	الاخ والحال) (حادث في طفل له جد
٦٠	العازبة على الجسد الح	٦٦	لأم وبنت عمه الح
٦٠	(تقدم الجدة لأم على الجدة لاب	٦٦	(النساء مقدّمات على الرجال في
٦٠	(ولاية الحضانة تستفاد من قبل	٦٦	الحضانة
٦٠	الامهات الح) (إذا اجتمع الساقطات	٦٦	(تحرر بر قول المحط لا حضانة لبنت
٦٠	بضعه القاضي حيث شاء الح	٦٦	الحالة الح) (لعم أن يضم اليه البكر
٦٠	(لاب أخذ ولده من حالته المروجة	٦٦	البالغة الح) (إذا دخلت في السن
٦٠	بأجنبي (تقدم العمة على حالة الأم	٦٦	ليس للأولياء الح) (تسقط الحضانة
٦٠	(بلغت مبلغ النساء ولا عصبية لها الح	٦٦	بالسكنى عند الاجنبي (الغلام إذا
٦٠	(الحاضنة الذمية كسلة الح	٦٦	عقل وكان مأموها الح) (غلام صبيح
٦٠	(الحاضنة لأم الولد) (له أم مزروجة	٦٦	بالغ غير مأمون على نفسه الح
٦٠	باب خاله الح) (للأب نزع الولد من	٦٦	(إذا بلغت رشيدة عاقلة الح
٦٠	الأم الح) (تقدم الاخت المراهقة	٦٦	(باب النفقة ومطالبه)
٦٠	على الخالة	٦٦	(إذا كان الأب معسرا من الح

(إذا غاب الأب لا يؤمر الجسد بالانفاق الح)

(لها ابن فقير وابن ابن موسر) (إذا كان الأب الاقرب معسر الح) (لها أم وأخ معسران الح) (إذا اجتمع موسر ومعسر الح) (له أم وأخت شقيقة موسر نان الح) (النفقة على العم الشقيق دون العم لأم) (إذا استويا في المحرمية وأهلية الارث الح) (امرأة فقيرة لها أخ لاب الح) (فقيرة مسنة لها بنتان الح)

(له أم وجددة لاب موسر نان الح)

(له جددة لأم وخالان موسرون الح) (في مسائل النفقات)

(في ضابط مسائل النفقات كلها)

(في النفقة المستدانة بأمر قاض الح)

(في نفقة زوجة الغائب (اذن الأب لجددته بالنفقة الح) (للمأذون له بالانفاق الرجوع الح) (يجبر العم على الانفاق على أولاد أخيه (يؤمر بالنفقة على بنته وابنها الح)

(اذن زيد لعمرو بأن ينطق على زوجته الح) (الأصل ان ما يطالب به ويحبس عليه الح) (لا يحبس الفقير فيما تجرد عليه الح) (لا تفرض النفقة في مال العم الح) (يلزم الاخت الموسرة نفقة أخيها (المسكن الشرعي لا يجب على الزوج مؤنسة للزوجة (لا بد ان يكون المسكن بقدر حالهما (اسكنها في مسكن شرعي الح) (يكفي علودار له باب على حدة (ليس لها طلب مؤنسة وخادم (لا يلزمه ان يسكنها في دار ذات ماء الح) (له منع أمها الا في الجمعة مرة (له ان يقفل عليها الا عن الابوين (ليس للزوجة الامتناع عن السكنى الح) (دعاها الى مسكن شرعي فأبى الح)

١٥٤ (وقف على أولاده وسماهم الخ (في الفرق بين ما إذا وقف على أولاده الخ (فيما إذا لم يوجد في الدرجة أحد ١٥٥ (وقف على أولاده ثم على أولادهم الخ (الاعتبار بالعموم الموقوف الخ متى ١٥٦ اختلاف في مسألة الخ (وقف على جماعة ثم أولاد أئمة الخ (في وقف منقطع الوسط) إذا وقف في أبواب البر ١٥٧ (إذا شرط انتقال نصيب الميت (المراد بأهل الوقف من له حق ١٥٨ (فيما إذا وجد في الطبقة محبوب الخ (العموم في الأوقاف حجة الخ (فيما لوقيد الدرجة الخ) التأسيس خير من التأكد (لفظ النصيب والاستحقاق) المحبوب بغير موقوف عليه الخ ١٥٩ (الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها الخ (في مسألة الحاجة أكبر (مان عن ولده إلى والده الخ ١٦٠ (فيما إذا مات عقيم الخ (في تحقيق الدرجة الجعلية (في مسألة نقض القسمة ١٦١ (إذا لم يوجد طبقته أحد ١٦٢ (إذا لم ينص الواقف على حصة الميت (إذا قال لمن في درجته الخ ١٦٣ (في رد الشريك إلى على من أقر الخ ١٦٤ (فيمن مات بعد طلوع الغلة (الترتيب بين الأوجب اختصاصا الخ (فيما إذا فقدت الدرجة الخ ١٦٥ (إذا قال من مان عن غير الخ ١٦٦ (في حكم الوقف المنقطع (الوقف المنقطع ثلاثة أقسام (في الوقف المرتبط به (إذا ذكر البطون الثلاثة الخ ١٦٧ (إذا لم يربط بين البطون الخ (مان وفي درجته محل الخ (إذا استوى أهل الدرجة الخ	١٧٣ (إذا قال فإذا انقضوا الخ (فيما إذا شرط نصيب المتوفى ١٧٤ (في أن المفاهيم غير معمول بها الخ ١٧٥ (في مسألة دخول أولاد البنات الخ (متى اختلف في مسألة فالعبرة الخ ١٧٨ (الباب الثاني في أحكام الوقف ومطالبه) (يعمل بالتصرف في الوظيفة الخ ١٧٩ (إذا اتحد الواقف واختلف الخ (لا تسمع دعواه بعد البيع الخ (إذا ظهرت الدار وقفا الخ (أشترى دارا ثم ظهر ثم وقف الخ ١٨٠ (ادعى المشتري أنه وقف الخ (طلب دفع الوقف لرجل الخ (يكون الوقف للاستغلال (ادعت كونها بنت فلان الخ (لوصى مطالبة الناظر الخ (لهم طلب استحقاقهم الخ ١٨٠ (له أخذ استحقاقه الجاري الخ ١٨١ (في إثبات دعوى الاستحقاق الخ (لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر (إذا غير المشتري معالم الوقف الخ (أراد المشتري أن يبي الخ (أجارة الوقف بغير فاحش (في شرط جواز أجارته الخ (إذا قبل المشتري الزيادة الخ ١٨١ (في استئجار المصنعة بدون الأجرة الخ ١٨٢ (المستأجر غير من الاستئجار الخ (المتولى الرجوع بأجرة المثل (لو سكنوا في أكثر من حصتهم الخ (إذا سكن أحد الوقف بالقبلة الخ (سكن مع زوجته المستحقة الخ (إذا غصب أرضا وزرعها الخ (إذا ضمن الغاصب نقصان الأرض ١٨٣ (إذا زاد الغاصب فيها الخ (لا تضمن منافع الوقف الخ (إذا سكن بالقبلة الخ (أخذ التجارى القسم ودفع حصة الوقف (تجب أجرة المثل في الأرض المكترة (في أجرة دار اليتيم الخ (دار اليتيم	١٨٤ (إذا وقف بشرط السكنى له الخ (له أشجار ومشد مسكة الخ (إذا كان في وسطها شجرة نال الخ (إذا أجر الحوائث سنتين الخ (في الأذن بالغرس (الأذن في الغرس في ضمن الأجارة (إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه (أجره غير الناظر وأذن له (إذا لم يرغب في استئجاره الخ (لا تنفسخ الأجارة بموت الناظر ١٨٤ (لا يبطل عقد المزارعة والمساقاة الخ ١٨٥ (إذا خيف من المستأجر على الوقف (تبين أن المستأجر يخاف منه الخ (للمستأجر استبقاء الغراس الخ (ليس للمتولى رفع الحائث (يقبل برهان المستأجر (القول للمستأجر بيمينه الخ (إذا أنصرف المستأجر بثمرة الدار الخ ١٨٥ (يجب أجرة مثل الأرض الخ (١٨٦ في تعمير الدار المشروطة الخ (لا تصح أجارة من له السكنى الخ (إذا زرع بعض المستحقين الخ (بصع استئجار أحد المستحقين الخ (لا يصح الصلح عن دعوى أرض الوقف (إذا استولى على الوقف غاصب الخ ١٨٧ (إذا عمر المستأجر بالأذن الخ (في الموقوف عليه الغلة (العمارة على من له السكنى الخ (إذا بنى من له السكنى (من له السكنى لا يملك الاستغلال ١٨٧ (إذا أطلق الواقف الخ ١٨٨ (ادعى أنه موقوفه للسكنى الخ (إذا وقف على ذريته للسكنى الخ (إذا كان في الدار ممر ومقاصير الخ (في دار صغيرة ليس فيها بحر الخ (من له السكنى له أن يعبر الخ (فيمن سكن دار الوقف (فيمن سكن مدرسة الخ	١٩٨ (تعدى على مسجد الخ ١٨٩ (لا يجوز إيجار بعض المسجد الخ (حرب بعض المدرسة الخ (لا يوضع الجذع على جدار المسجد الخ (في الغراس بلا إذن الناظر الخ (غرس في أرض جارية في قواجه الخ ١٩٠ (إذا ادعى ذو اليد أن الأرض انحرارية ملكه ١٩٠ (في حكم غراس الفلاحين الخ ١٩١ (لا يحتاج إلى إظهار كتاب الخ (المعبر في أرض الوقف أخذ الانفع (تجب في الوقف الحصة والأجرة (إذا قسمت الأجرة بين الموقوف عليهم (ما وجب من غلة إلى موت المستحق ١٩٢ (أقرار المستحق أن فلانا يستحق الربع (إذا مات المصدق له الخ (إذا مات المصدق بطلت المصادقة (مان المصدق له لا تنتقل إلى أولاد أقراره بار فلانا يستحق معه الخ المصادقة تبطل بموت المصدق الخ ١٩٣ (مسألة منقطع الوسط (في بيان المصادقة على وظيفة الخ (تصادقا على غلة الوقف الخ ١٩٤ (لا يسقط الحق بمجرد الإقرار الخ (المصادقة على الاستحقاق يبدل باطلا (أثبت أنه وقف جده الخ (الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط الخ ١٩٤ (لهم طلب استحقاقهم ١٩٥ (الامام والمؤذن والفراس لمحقون (ماليس في كفاية ضررين لا يعطى في أبواب الشعائر ومن يقدم منهم فيما إذا ضاع ربع المسجد عن أرباب الشعائر (فيما إذا شرط الواقف لكل قدر الخ ١٩٧ (فيما يحسنه بعضهم في كلام صاحب الاشباه الخ (في الجواب عن كلام الاشباه الخ	١٩٨ (يعاد كس الدار (البياض والحجرة في الخيطان لا تفعل الخ (إذا عمر الناظر عمارة غير ضرورية (زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا يجوز الخ (لا يفعل البياض والحجرة من مال الوقف الخ (إذا عمر المستأجر بلا إذن الخ (له الرجوع على الناظر برصده الخ (العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف (في إثبات المرصد والتعمير بإذن الناظر (في دفع المرصد لصاحبه بأذن المتولى (أقرت بأن المبلغ المرصد لوجهها الخ (لا يرجح للمرصد ولا يحسب له ما صرفه الخ (لصاحب المرصد حبس الدار الخ (في إثبات المرصد للناظر (أذن له بالعمارة ثم نهاه الخ ١٩٩ (تعمير بيوت القرية وتغزيل قنائم (التعمير والتغزيل والنصب على الوقف (لا تناسخ شجرة الوقف لأجل التعمير الخ (إذا استدان للعمارة عرا بجهة الخ (تتأهل أعلى السكنى في دور الوقف (تعمير أخشاب سفلى الوقف على الوقف الخ (يعمل بتصديق الذرية الناظر الخ ٢٠٠ (لناظر أن يقطع جميع المرصد الخ ٢٠١ (يجوز للموقوف عليه سكنى الدار الخ (إذا سافر من له حق السكنى الخ (إذا حكم بموت المفقود بموت أقرانه (في بيع الحصص الشائعة من الفراس الخ (من قلع أشجار وقف مثمرة يضمن الخ (كل معصية ليس فيها حد مقدرا الخ (دعوى الاستحقاق من غلة الوقف لا تسمع الخ ٢٠١ (الاستحقاق ملك مستحقه ٢٠٢ (أحالة المستحق على الناظر صحيحة الخ (فيما لو مات المستحق قبل تمام السنة الخ (مال المستحق أمانة في يد	٢٠٢ (الناظر الخ (قسمه الوقف من الملك صحيحة (في حكم التعديل في قسمة الوقف الخ (قسمه الوقف بالتهاويل أو التناوب الخ ٢٠٢ (لا يقسم الوقف قسمه تملك واختصاص ٢٠٣ (شرط الواقف أن لا يقسم ولا يهب بأية (تقاسموا الوقف قسمه مهايأ الخ (له طلب معلوم وظيفة بعد الاستحقاق الخ (لا يحبر على دفع الاستحقاق مجالا (سد باب إحدى الدارين وجعلهما دارا الخ (ليس للممتنع من السكنى أجرة ٢٠٣ (من أثبت أن له استحقاقا قطعية الخ ٢٠٤ (له طلب معلوم وظيفة فيها الخ (لهم أخذ ما يخصهم بقدر قرار بطهم (عطل حائث الوقف تلزمه الأجرة (إذا انفسخت الأجرة ليس له حبس المأجور الخ (إذا حبس المأجور لاستيفاء المرصد ٢٠٤ (الباب الثالث في أحكام النظار ومطالبه) (في بيان الصالح للنظر ٢٠٤ (في حكم وصاية الصبي ونظارته الخ ٢٠٥ (شرط للأرشد فالأرشد فاستوى الخ استوى في الفضل فلا نسهم (لو أتي الأفضل فلن يليه (شرط النظاران يصلح من الذرية الخ ٢٠٥ (إذا ثبتت الارشدية لأحد الخ ٢٠٦ (في الثابت الارشدية إذا قوض الخ (لا يصح التفويض في الصحة ٢٠٨ (قوص النظر في مرضه لا يثبت عوى الخ (إذا لم يشرط للأرشد يتنع المعارض الخ (إذا حصل للنظر فالخ (ينزع المتولى الخ (أما عاجز (يصلح الاعمى ناظر ولا يعزل (دفع الناظر مع الجاني استحقاق رجل الخ
--	--	--	--	--	--

١٥٤ (وقف على أولاده وسماهم الخ (في الفرق بين ما إذا وقف على أولاده الخ (فيما إذا لم يوجد في الدرجة أحد ١٥٥ (وقف على أولاده ثم على أولادهم الخ (الاعتبار بالعموم الموقوف الخ متى ١٥٦ اختلاف في مسألة الخ (وقف على جماعة ثم أولاد أئمة الخ (في وقف منقطع الوسط) إذا وقف في أبواب البر ١٥٧ (إذا شرط انتقال نصيب الميت (المراد بأهل الوقف من له حق ١٥٨ (فيما إذا وجد في الطبقة محبوب الخ (العموم في الأوقاف حجة الخ (فيما لوقيد الدرجة الخ) التأسيس خير من التأكد (لفظ النصيب والاستحقاق) المحبوب بغير موقوف عليه الخ ١٥٩ (الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها الخ (في مسألة الحاجة أكبر (مان عن ولده إلى والده الخ ١٦٠ (فيما إذا مات عقيم الخ (في تحقيق الدرجة الجعلية (في مسألة نقض القسمة ١٦١ (إذا لم يوجد طبقته أحد ١٦٢ (إذا لم ينص الواقف على حصة الميت (إذا قال لمن في درجته الخ ١٦٣ (في رد الشريك إلى على من أقر الخ ١٦٤ (فيمن مات بعد طلوع الغلة (الترتيب بين الأوجب اختصاصا الخ (فيما إذا فقدت الدرجة الخ ١٦٥ (إذا قال من مان عن غير الخ ١٦٦ (في حكم الوقف المنقطع (الوقف المنقطع ثلاثة أقسام (في الوقف المرتبط به (إذا ذكر البطون الثلاثة الخ ١٦٧ (إذا لم يربط بين البطون الخ (مان وفي درجته محل الخ (إذا استوى أهل الدرجة الخ	١٧٣ (إذا قال فإذا انقضوا الخ (فيما إذا شرط نصيب المتوفى ١٧٤ (في أن المفاهيم غير معمول بها الخ ١٧٥ (في مسألة دخول أولاد البنات الخ (متى اختلف في مسألة فالعبرة الخ ١٧٨ (الباب الثاني في أحكام الوقف ومطالبه) (يعمل بالتصرف في الوظيفة الخ ١٧٩ (إذا اتحد الواقف واختلف الخ (لا تسمع دعواه بعد البيع الخ (إذا ظهرت الدار وقفا الخ (أشترى دارا ثم ظهر ثم وقف الخ ١٨٠ (ادعى المشتري أنه وقف الخ (طلب دفع الوقف لرجل الخ (يكون الوقف للاستغلال (ادعت كونها بنت فلان الخ (لوصى مطالبة الناظر الخ (لهم طلب استحقاقهم الخ ١٨٠ (له أخذ استحقاقه الجاري الخ ١٨١ (في إثبات دعوى الاستحقاق الخ (لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر (إذا غير المشتري معالم الوقف الخ (أراد المشتري أن يبي الخ (أجارة الوقف بغير فاحش (في شرط جواز أجارته الخ (إذا قبل المشتري الزيادة الخ ١٨١ (في استئجار المصنعة بدون الأجرة الخ ١٨٢ (المستأجر غير من الاستئجار الخ (المتولى الرجوع بأجرة المثل (لو سكنوا في أكثر من حصتهم الخ (إذا سكن أحد الوقف بالقبلة الخ (سكن مع زوجته المستحقة الخ (إذا غصب أرضا وزرعها الخ (إذا ضمن الغاصب نقصان الأرض ١٨٣ (إذا زاد الغاصب فيها الخ (لا تضمن منافع الوقف الخ (إذا سكن بالقبلة الخ (أخذ التجارى القسم ودفع حصة الوقف (تجب أجرة المثل في الأرض المكترة (في أجرة دار اليتيم الخ (دار اليتيم	١٨٤ (إذا وقف بشرط السكنى له الخ (له أشجار ومشد مسكة الخ (إذا كان في وسطها شجرة نال الخ (إذا أجر الحوائث سنتين الخ (في الأذن بالغرس (الأذن في الغرس في ضمن الأجارة (إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه (أجره غير الناظر وأذن له (إذا لم يرغب في استئجاره الخ (لا تنفسخ الأجارة بموت الناظر ١٨٤ (لا يبطل عقد المزارعة والمساقاة الخ ١٨٥ (إذا خيف من المستأجر على الوقف (تبين أن المستأجر يخاف منه الخ (للمستأجر استبقاء الغراس الخ (ليس للمتولى رفع الحائث (يقبل برهان المستأجر (القول للمستأجر بيمينه الخ (إذا أنصرف المستأجر بثمرة الدار الخ ١٨٥ (يجب أجرة مثل الأرض الخ (١٨٦ في تعمير الدار المشروطة الخ (لا تصح أجارة من له السكنى الخ (إذا زرع بعض المستحقين الخ (بصع استئجار أحد المستحقين الخ (لا يصح الصلح عن دعوى أرض الوقف (إذا استولى على الوقف غاصب الخ ١٨٧ (إذا عمر المستأجر بالأذن الخ (في الموقوف عليه الغلة (العمارة على من له السكنى الخ (إذا بنى من له السكنى (من له السكنى لا يملك الاستغلال ١٨٧ (إذا أطلق الواقف الخ ١٨٨ (ادعى أنه موقوفه للسكنى الخ (إذا وقف على ذريته للسكنى الخ (إذا كان في الدار ممر ومقاصير الخ (في دار صغيرة ليس فيها بحر الخ (من له السكنى له أن يعبر الخ (فيمن سكن دار الوقف (فيمن سكن مدرسة الخ	١٩٨ (تعدى على مسجد الخ ١٨٩ (لا يجوز إيجار بعض المسجد الخ (حرب بعض المدرسة الخ (لا يوضع الجذع على جدار المسجد الخ (في الغراس بلا إذن الناظر الخ (غرس في أرض جارية في قواجه الخ ١٩٠ (إذا ادعى ذو اليد أن الأرض انحرارية ملكه ١٩٠ (في حكم غراس الفلاحين الخ ١٩١ (لا يحتاج إلى إظهار كتاب الخ (المعبر في أرض الوقف أخذ الانفع (تجب في الوقف الحصة والأجرة (إذا قسمت الأجرة بين الموقوف عليهم (ما وجب من غلة إلى موت المستحق ١٩٢ (أقرار المستحق أن فلانا يستحق الربع (إذا مات المصدق له الخ (إذا مات المصدق بطلت المصادقة (مان المصدق له لا تنتقل إلى أولاد أقراره بار فلانا يستحق معه الخ المصادقة تبطل بموت المصدق الخ ١٩٣ (مسألة منقطع الوسط (في بيان المصادقة على وظيفة الخ (تصادقا على غلة الوقف الخ ١٩٤ (لا يسقط الحق بمجرد الإقرار الخ (المصادقة على الاستحقاق يبدل باطلا (أثبت أنه وقف جده الخ (الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط الخ ١٩٤ (لهم طلب استحقاقهم ١٩٥ (الامام والمؤذن والفراس لمحقون (ماليس في كفاية ضررين لا يعطى في أبواب الشعائر ومن يقدم منهم فيما إذا ضاع ربع المسجد عن أرباب الشعائر (فيما إذا شرط الواقف لكل قدر الخ ١٩٧ (فيما يحسنه بعضهم في كلام صاحب الاشباه الخ (في الجواب عن كلام الاشباه الخ	١٩٨ (يعاد كس الدار (البياض والحجرة في الخيطان لا تفعل الخ (إذا عمر الناظر عمارة غير ضرورية (زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا يجوز الخ (لا يفعل البياض والحجرة من مال الوقف الخ (إذا عمر المستأجر بلا إذن الخ (له الرجوع على الناظر برصده الخ (العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف (في إثبات المرصد والتعمير بإذن الناظر (في دفع المرصد لصاحبه بأذن المتولى (أقرت بأن المبلغ المرصد لوجهها الخ (لا يرجح للمرصد ولا يحسب له ما صرفه الخ (لصاحب المرصد حبس الدار الخ (في إثبات المرصد للناظر (أذن له بالعمارة ثم نهاه الخ ١٩٩ (تعمير بيوت القرية وتغزيل قنائم (التعمير والتغزيل والنصب على الوقف (لا تناسخ شجرة الوقف لأجل التعمير الخ (إذا استدان للعمارة عرا بجهة الخ (تتأهل أعلى السكنى في دور الوقف (تعمير أخشاب سفلى الوقف على الوقف الخ (يعمل بتصديق الذرية الناظر الخ ٢٠٠ (لناظر أن يقطع جميع المرصد الخ ٢٠١ (يجوز للموقوف عليه سكنى الدار الخ (إذا سافر من له حق السكنى الخ (إذا حكم بموت المفقود بموت أقرانه (في بيع الحصص الشائعة من الفراس الخ (من قلع أشجار وقف مثمرة يضمن الخ (كل معصية ليس فيها حد مقدرا الخ (دعوى الاستحقاق من غلة الوقف لا تسمع الخ ٢٠١ (الاستحقاق ملك مستحقه ٢٠٢ (أحالة المستحق على الناظر صحيحة الخ (فيما لو مات المستحق قبل تمام السنة الخ (مال المستحق أمانة في يد	٢٠٢ (الناظر الخ (قسمه الوقف من الملك صحيحة (في حكم التعديل في قسمة الوقف الخ (قسمه الوقف بالتهاويل أو التناوب الخ ٢٠٢ (لا يقسم الوقف قسمه تملك واختصاص ٢٠٣ (شرط الواقف أن لا يقسم ولا يهب بأية (تقاسموا الوقف قسمه مهايأ الخ (له طلب معلوم وظيفة بعد الاستحقاق الخ (لا يحبر على دفع الاستحقاق مجالا (سد باب إحدى الدارين وجعلهما دارا الخ (ليس للممتنع من السكنى أجرة ٢٠٣ (من أثبت أن له استحقاقا قطعية الخ ٢٠٤ (له طلب معلوم وظيفة فيها الخ (لهم أخذ ما يخصهم بقدر قرار بطهم (عطل حائث الوقف تلزمه الأجرة (إذا انفسخت الأجرة ليس له حبس المأجور الخ (إذا حبس المأجور لاستيفاء المرصد ٢٠٤ (الباب الثالث في أحكام النظار ومطالبه) (في بيان الصالح للنظر ٢٠٤ (في حكم وصاية الصبي ونظارته الخ ٢٠٥ (شرط للأرشد فالأرشد فاستوى الخ استوى في الفضل فلا نسهم (لو أتي الأفضل فلن يليه (شرط النظاران يصلح من الذرية الخ ٢٠٥ (إذا ثبتت الارشدية لأحد الخ ٢٠٦ (في الثابت الارشدية إذا قوض الخ (لا يصح التفويض في الصحة ٢٠٨ (قوص النظر في مرضه لا يثبت عوى الخ (إذا لم يشرط للأرشد يتنع المعارض الخ (إذا حصل للنظر فالخ (ينزع المتولى الخ (أما عاجز (يصلح الاعمى ناظر ولا يعزل (دفع الناظر مع الجاني استحقاق رجل الخ
--	--	--	--	--	--

٢٠٨ (في تفصيل مسئلة المأمور بدفع المال الخ)
 ٢٠٩ (غاب الناظر فلا قاضي نصب قيم عنه الخ) اذا لم يعين ناظرا ومات عن وصي الخ (لا تلزم المراجعة للوقف بل يضمها الخ) يقبل قول الناظر الثقة بيمينه الخ (في قبول قول الناظر في الدفع الخ)
 ٢١٠ (القوى على أنه يحلف في هذا الزمان ان كان الناظر مفدا بذرا الخ) (في قبول قول الناظر بعد العزل المتولى كالوكيل في مواضع) (في قبول قوله بعدم موت المستحقين) (لا يقبل قوله في الدفع الخ) (فيما اذا أثبت رجل أنه من المستحقين الخ) (دفع لاخته النصف الخ) (ليس للمستحقين نقض المحاسبة الخ) (يعمل بدفاتر المحاسبة المضافة الخ)
 ٢١٢ (يقبل قول وكيل الناظر بيمينه الخ) (فيما اذا ابني الناظر لنفسه الخ) (فيما اذا غرس الناظر لنفسه الخ) (لا ينزل صاحب الوظيفة الا بعد علمه الخ)
 ٢١٣ (ما يأخذ الناظر هو بطريق الاجرة الخ) (لا يستحق المعلوم الا من باشر العمل الخ) (اذا كان التصرف من القديم الخ) (لا يجوز عزل صاحب وظيفة الخ) (اذا شرط في وقف متوليا وناظر الخ) (لا يجوز تصرف المتولى بدون علم الناظر) (القيم والمتولى والناظر بمعنى واحد) (ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الخ)
 ٢١٥ (الوقف يستقي من الوصية الخ) (يجوز الجمع بين وظيفة الجباية الخ) (ليس للناظر معارضة المتولى الخ) (لناظر احتساب ما غرس من مال الوقف الخ) (فيما اذا شك المستحقون

على الناظر الخ) (يد الناظر على الوقف يد امانة الخ) (لناظر صرف شيء من مال الوقف الخ) (أخذ القاضي وأعوانه كاتخذ الاصول الخ) (ولا ية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة الخ) (يقدم تفويض الناظر في مرض موته الخ) (لا محتولى الغائب أن يقيم رجلا مقامه) (في دلالة الاقتضاء) (يقيم القاضي رجلا مقام الناظر الغائب الخ) (اذا غاب الناظر فلا قاضي اقامه قيم عنه) (في واحد متوليا الخ) (نصبه القاضي ناظرا ولم يجعل له شيئا الخ) (اذا أحال الناظر المستحقين الخ) (لناظر أخذ العشر اذا عمل) (في أن المراد من العشر أجر مثل عمله) (فيما يستحقه الناظر على عمله الخ) (وكيل الناظر لا أجره الا بالشرط)
 ٢١٧ (في حكم الناظر اذا مات بمجهل الخ)
 ٢١٨ (مات الناظر بمجهل لا للوراثة من الموقوفة الخ) (هناك ناظر الدور وعين غلة الوقف الخ) (اذا عزل يستحق من المعلوم بقدر ما عمل) (اذا لم يباشر وظيفة العمل) (القول للورثة في عدم وصول المعلوم الخ)
 ٢١٨ (أوقاف المولود والامراء لا يراعى شرطها الخ)
 ٢٢٣ (المرأة اذا كانت رشيدة أولى من الصبي) (معنى الرشيد في الوقف صلاح المال الخ) (فيما اذا أثبت زيد أنه أوشد من عمره الخ) (المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه الخ) (أي بينة سبقت ونقضت بها الخ) (اخرى) (فيما اذا أثبت الارشدية ثم صار غيره ارشدا منه)
 ٢٢٩ (لا عبرة للفراغ بلا تقرير وقض) (من أسقط حق من وظيفة لم يسهط الخ) (له الرجوع ببدل الفراغ) (في حكم الاعتياض بالمال عن الوظائف الخ) (بدل الفراغ لوجعله الدافع من

المجازاة الخ
 ٢٢٥ (لا رجوع له ببدل الفراغ بعد البراء الخ) (فرغ بلا عوض عن عثمانة الخ) (لا تصير الوظيفة شاغرة مع التوكيد) (التقرير المبني على الانهاء المخالف الخ) (في الاستنابة في الوظائف بالاجرة) (هل يكون المعلوم بتمامه للنائب الخ) (اذا شرطت المرتبات للمؤذنين المباشرين الخ) (يكفي التصرف القديم في الوظيفة) (وجه السلطان الوظيفة لبني فلان) (اذا مات من له مشد المسكة الخ) (يعمل بتوجيه السلطان دون القاضي) (ليس لذى وظيفة طلب معلومه الخ)
 ٢٢٦ (يلزم الناظر دفع ما يخص زيدا الخ)
 ٢٢٧ (دعوى صاحب الوظيفة بعد ثلاث وثلاثين) (لا يقطع على أرباب الشعائر ويلحقون بالعمارة) (الناظر المباشر من أرباب الشعائر) (ليس للناظر أن يدخل الغلة للعمارة الخ) (فيمن دفع للمستحقين وأخر العمارة الضرورية)
 ٢٢٧ (من دفع شيئا ليس بواجب فليس له استرداده)
 ٢٢٨ (اذا صرف المتولى الغلة الى المستحقين الخ) (فيما اذا كان على الدار مرصدا الخ) (التعمير ودفع المرصدة قدم على الدفع)
 ٢٢٩ (فيما اذا دفع للمستحقين بما قبضه الخ) (من ظن أن عليه ديناً بان خلافة الخ) (لا يجوز صرف ربيع سنة في سنة الخ) (امتناعه من التعمير خيانة الخ) (أنفق دراهم الوقف في حاجته الخ) (يفسق الناظر بقديم الصرف) (اذا صار الناظر فاسقا لا يقبل قوله)
 ٢٢٩ (اذا أثبت خيانتة في وقف بعزل) (اذا باع الناظر عقار الوقف الخ) (اذا ادعى الناظر أن دار الوقف ملكه الخ) (اذا قطع الناظر أشجار الوقف الخ) (الناظر بالشرط اذا ثبتت خيانتة الخ) (اذا ألتف الناظر مال الوقف الخ) (اذا شرط الواقف الولاية لنفسه الخ) (عزل المتولى الخائن واجب على القاضي) (اذا أحرر بغن فاحش أو بمن يخاف منه الخ) (اذا لم يراع شرط الواقف بعزل المتولى لا ينعزل بالخيانة الخ) (ينعزل الناظر بالجئون المطبق الخ) (لو طعن أهل الوقف في أمانة الناظر الخ) (اذا أذن للساكن أن يعمر الدار الخ) (استدانة الناظر للوقف بلا إذن الخ) (اذا أنفق من ماله في مهمات الوقف الخ) (ادعى المتولى انه استدان بأذن الخ) (الانفاق من ماله ليس باستدانة) (الاستدانة منحصرة في القرض والشراء الخ) (فيما اذا أذن لآخر في الدفع للمستحقين الخ) (الناظر اذا عمر الوقف من مال نفسه الخ) (انفاق الناظر من ماله ليس من الاستدانة)
 ٢٣١ (الاستدانة للصرف على المستحقين لا تجوز)
 ٢٣٢ (اذا عمر المستأجر بأذن القيم ورجع الخ) (عمارة مأذون الناظر كعمارة) (أذن للمستأجر بالعمارة ثم مات الخ) (الوقف لا ذم له) (يرجع المستأجر من المتولى بما أنفق الخ) (اذا أنفق المستأجر من غير المتولى) (أذن لحصري أن يكسو المسجد الخ) (لا يكف وكيل الناظر بالاستدانة) (يستدين الناظر لأرباب الشعائر الخ) (لا يصرف الناظر ربيع سنة في سنة

(اذا استدان للعمارة بغير إباحة الخ) (عمر من ماله طبقة في دار الوقف الخ) (للمتولى أن يبنى في أرض الوقف الخ) (ليس للناظر أن يؤجر الوقف من نفسه الخ) (تقبل المتولى الوقف من القاضي لنفسه الخ) (اذا أجز الناظر وقاصص بالاجرة الخ) (يصح إبراء الناظر المستأجر عن الاجرة الخ) (اذا أجز الناظر بغبن فاحش الخ) (ظفر القيم بمال المستأجر الخ) (فيما اذا أجز الناظر ثم ادعى الخ) (لا تقبل الزيادة اذا ثبت أنها باهضة الخ) (لا عبرة لكثرة الشهود) (اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد) (بينة) (الاثبات أنها باهضة المثل مقدمة الخ) (اذا كانت الزيادة من متعت أو من رغب الخ) (اذا أجز المثل في أثناء المدة الخ) (البدرة عشرة آلاف درهم) (في الزيادة الفاحشة الخ) (في حكم الحثيل بعدم قبول الزيادة) (بينة الاثبات مقدمة)
 ٢٣٧ (في مضي التنفيذ) (ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر الخ) (ولاية التصرف للناظر والزرع الخ) (في اقالة الناظر مع المستأجر الخ) (يصح قبض الناظر الاجرة سلفا) (أجر الخائن مدة نالته وقبض الاجرة الخ) (لناظر أن يبقى مال الاستبدال تحت يده الخ) (لا تصح الكفالة)
 ٢٣٧ (اذا تعدى الناظر على مال الاستبدال) (ولم يتجر الوصي بمال الصبي الخ) (حيث عرف المتولى بالامانة الخ) (ان كان متهما لا يكتفي منه باليمين) (اذا ادعى الناظر أمرا يكذبه الظاهر) (الجاني الامين يصدق باليمين) (قبض الجاني الاجرة من المستأجر) (ادعى الجاني تسليم الغلة الخ) (الجاني والمتولى

أجير مشترك الخ (نصب الوقف وصيا ولم يذكر الوقف الخ) ٢٤٢ (بيع ما ليس في ملكه باطل) ٢٤٢ (القول لمدي البيع البات الخ) ٢٤٣ (باع بيميننا من دارنا بيوت) ٢٣٨ (وقف على الحرمين وشرط النفاذ لعمره) ٢٣٩ (فما إذا مات المتولي بمجهلا الخ) ٢٤٠ (إذا أقصرض الناظر مال الوقف بامر الخ) ٢٤١ (ليس للمتولي ايداع مال الوقف الخ) ٢٤٢ (ليس للمتولي التصرف بدون اذن الخ) ٢٤٣ (يستقي من الوصية) ٢٤٤ (لناظر طلب أرض البستان الخ) ٢٤٥ (يقبل قول رسول الناظر في الدفع الخ) ٢٤٦ (القول للمأمور بدفع الدين الخ) ٢٤٧ (في دعوى المودع دفع الوديعة الى رجل الخ) ٢٤٨ (في دعوى السديون أو الغائب الدفع الخ) ٢٤٩ (إذا وكل الناظر وكيل في مباشرة أمور الوقف الخ) ٢٥٠ (لناظر الاستدانة فيما لا بد منه الخ) ٢٥١ (يصح توكيل ناظر الوقف مطلقا الخ) ٢٥٢ (إذا تاب الوقف نائبه دفع شيء منع المتولي من تكليفهم الخ) ٢٥٣ (يقبل قول الناظر الأمين باليمين) ٢٥٤ (المتولي الرجوع بمادفعه للمسئق) ٢٥٥ (ليس للمتولي المعزول قبض الغلات الخ) ٢٥٦ (تصرف أحد الناظر بدون رأي السابق الخ) ٢٥٧ (أقر أحد الناظرين أن ثلاثة تستحق الخ) ٢٥٨ (لناظر التصرف في أمور الوقف) ٢٥٩ (لناظر تناول العوائد القديمة الخ) ٢٦٠ (ليس للمتولي زيادة على ما قرره الواقف الخ) ٢٤٢ (بيع ما ليس في ملكه باطل) ٢٤٢ (القول لمدي البيع البات الخ) ٢٤٣ (باع بيميننا من دارنا بيوت) ٢٤٤ (باع نصيبه من بيت معين الخ) ٢٤٥ (بيعتي مختصين به الخ) ٢٤٦ (بيع المريض في مرض موته من وارثه الخ) ٢٤٧ (البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز الخ) ٢٤٨ (بيع المريض لاجني واقراره فيه الخ) ٢٤٩ (اقرار المريض بدين لاجني نافذ الخ) ٢٥٠ (لا يصح المحاباة في بيع المريض الخ) ٢٥١ (شراء المريض من وارثه بدون محاباة الخ) ٢٥٢ (باعت زوجها وجاهادها معال الخ) ٢٥٣ (بيان الصحيح من الأقوال في حد مرض الموت) ٢٥٤ (بيع الورثة تركه الميت المديون الخ) ٢٥٥ (بيع المريض من أجني بغن فاحش الخ) ٢٥٦ (بيع نصف الدار مشاعا) ٢٥٧ (بيع الفضولي نصف الدار المشتركة) ٢٥٨ (نقول نفيسة في صحة بيع المشاع) ٢٥٩ (الحصة الشائعة من القرمس والزروع الخ) ٢٦٠ (اختلف في بيع الحصة الشائعة من العمارة الخ) ٢٦١ (بيع الحصة من البناء لغير الشريك) ٢٦٢ (بيع الحصة من الشجر لغير الشريك الخ) ٢٦٣ (بيع الحصة الشائعة) ٢٦٤ (من الثمرة قبل ادراكها الخ) ٢٦٥ (الحصة من الثمار والزروع الخ) ٢٦٦ (كان الزرع كله فباع نصفه الخ) ٢٦٧ (باع نصيبه من الزرع من أجني) ٢٦٨ (تجر مسائل بيع الحصة الشائعة) ٢٦٩ (لا يتوقف بيع بناء الدار على اذن المتولي) ٢٧٠ (بيع الحصن من الغراس باذن الخ) ٢٧١ (بيع الحصن من الشجرة قبل اوان قطعها الخ) ٢٧٢ (باع نصيبه من الغراس الخ) (في بيع المقصب والمزركش) ٢٧٣ (الفضة بالفضة نسبة غير صحيح) ٢٧٤ (بيع خاتم ذهب بفضة نسبة باطل) ٢٧٥ (في علم الثوب أو الشاش من الذهب) ٢٧٦ (باعت دارا على شرط أن تسكنها مدة الخ) ٢٧٧ (يجوز بيع المغيب في الأرض كالفعل الخ) ٢٧٨ (بيع ما أصله غائب اذا ثبت وعلم وجوده الخ) ٢٧٩ (إذا كان البيع بثمن المثل الخ) ٢٨٠ (بيع الوفاء حكمه حكم الرهن الخ) ٢٨١ (إذا مات المشتري وفاء الخ) ٢٨٢ (يبطل البيع بهلاكه قبل القبض) ٢٨٣ (يعت رجلان ليقبضه فقبضه الخ) ٢٨٤ (إذا باع الصبي لم يقل اني بالغ الخ) ٢٨٥ (قال كنت صيدا وقت الإبراء الخ) ٢٨٦ (بيع الابمال طفله من الاجني الخ) ٢٨٧ (بيع رومي لعنوه) ٢٨٨ (إذا باع بستانه من ابن ابنه الخ) ٢٨٩ (بيع الماجور موقوف على اجازة المستأجر الخ) ٢٩٠ (باع حصه من غراس الغن) ٢٩١ (مسئلة شري ما باع بأقل مما باع) ٢٩٢ (إذا ضم الوقف الى الملك مع البيع الخ) ٢٩٣ (أرسل اليه فطنا على السعر الواقع الخ) ٢٩٤ (بعث الى دائنه حفنة من دينه الخ) ٢٩٥ (ادعى الشاري بعد القبض أنه وجدده الخ) ٢٩٦ (لا يسمع قول القبان وحده ما لم يشهد معه آخر) ٢٩٧ (غزلا فوجدناه ناصاله الرد الخ) ٢٩٨ (قال المشتري لا آخذها الا بعشرة الخ) ٢٩٩ (يدخل الخ في بيع أمه) ٣٠٠ (إذا اختلف في قدر الثمن بعد قبض المبيع الخ) ٣٠١ (لا يحمل الثمن المؤجل بموت البائع الخ) ٣٠٢ (بيع الانجار المساق عليها يتوقف) ٣٠٣ (بيع الدين غير صحيح) ٣٠٤ (إذا فسد البيع فالمشتري أحق الخ) ٣٠٥ (في هلاك المبيع في يد البائع الخ) ٣٠٦ (اشترى بقرة على أنها مائة فقير الخ) ٣٠٧ (فسد شراء ما باع بالاقل قبل نقد الثمن) ٣٠٨ (في المقبوض على سوم الشراء الخ) ٣٠٩ (المقبوض على سوم النظر لا يضمن) ٣١٠ (لا يصح بيع المنقول قبل قبضه) ٣١١ (ثم ادعى أنه فضولي الخ) ٣١٢ (قال ان لم أدفع لك الدين الى وقت كذا الخ) ٣١٣ (دفع لدائنه حفنة بسعر البلد المعلوم الخ) ٣١٤ (طلقها ثلاثا ثم باعته في مرضها الخ) ٣١٥ (يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر) ٣١٦ (باع وابنه حاضر لا تسمع دعوى الابن) ٣١٧ (بيع عشرين من هذا القطيع الخ) ٣١٨ (باع فرسا على أنها حامل الخ) ٣١٩ (اشترى جارية على أنها بكر الخ) ٣٢٠ (مات المشتري مفلسا والمبيع موجود الخ) ٣٢١ (يدخل الشجر في بيع الأرض الخ) ٣٢٢ (بيع ثمره فلهما دون الاكثر الخ) ٣٢٣ (بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد) ٣٢٤ (باع جميع المشترك بغير الخلط الخ) ٣٢٥ (أجر الكيل على البائع) ٣٢٦ (الدلال) ٣٢٧ (ليس له مطالبة الدلال بالدلالة الخ) ٣٢٨ (إذا انفسخ المبيع لا تسترد الدلالة) ٣٢٩ (إذا لم يتم البيع لأجل الدلال) ٣٣٠ (إذا اشترى فاسدا وباعه لغير بائعه الخ) ٣٣١ (ادعى أن البيع كان تحفة لا يقبل الخ) ٣٣٢ (صورة التحفة في البيع) ٣٣٣ (كالايجوز البيع بالتحفة لايجوز الاقراو الخ) ٣٣٤ (لا يدخل المهر مع الفرص في البيع الخ) ٣٣٥ (إذا قال له البائع ان خسرت فعلى الخ) ٣٣٦ (إذا أقر قبض جميع المبيع الخ) ٣٣٧ (موت البائع لا يحمل الثمن المؤجل الخ) ٣٣٨ (بيع الاخوس بالاعماء) ٣٣٩ (المعروف الخ) ٣٤٠ (باع رطبة وبقولا على أن يتركها حتى تدرك) ٣٤١ (البيع بلا ذكر الثمن فاسد) ٣٤٢ (القول للمشتري في مقدار ما قبض) ٣٤٣ (اشترى ملكا ووقفه في الملك الخ) ٣٤٤ (اشترى برزقطن على السعر الواقع) ٣٤٥ (قال ان لم أدفع لك الدين عند حلول الاجل الخ) ٣٤٦ (إذا اشترى لنفسها فلا عبرة لزعم ابنها الخ) ٣٤٧ (يصح بيع حق المرور والشرب الخ) ٣٤٨ (وطى جارية زوجته وحبلت لها ببيعها) ٣٤٩ (المشتري مقدار الحصة المبيعة الخ) ٣٥٠ (إذا بيع ما أصله غائب الخ) ٣٥١ (بيع الشعير بالشعير متفاضلا) ٣٥٢ (نسبة فاسد) ٣٥٣ (إذا باع جميع ما يملكه مع الخ) ٣٥٤ (اشترى حصه شائعة من غراس الخ) ٣٥٥ (يدخل المرح في بيع الدار) ٣٥٦ (يجب تسليم المبيع في المكان الذي كان فيه الخ) ٣٥٧ (اشترى دارا في بلد أخرى الخ) ٣٥٨ (إذا سلم الفضولي المبيع فملك الخ) ٣٥٩ (إذا قال الوكيل بالبيع بعته الخ) ٣٦٠ (إذا باع وهما في دمشق الخ) ٣٦١ (بقرة بحضرة زوجها الخ) ٣٦٢ (دعوى الاجني الا اذا تصرف) ٣٦٣ (ردت عليه الدراهم بغير قضاء الخ) ٣٦٤ (لا يدخل الشرب في بيع المسكن) ٣٦٥ (يدخل البناء في بيع الأرض الخ) ٣٦٦ (يكفي في البيع بالتعاطي الاعطاء) ٣٦٧ (لا يطالب الرسول بالثمن) ٣٦٨ (كان البيع بثمن المثل الخ) ٣٦٩ (معتقل اللسان باشارته الخ) ٣٧٠ (إذا أجاز المستأجر البيع فهذا الخ) ٣٧١ (إذا أخبر المستأجر بالشراء الخ) ٣٧٢ (يصح بيع المقايضة في الأراضي) ٣٧٣ (باع مسكنا واستثنى عمره يصح) ٣٧٤ (بيته الصحة مقدمة على بيته المرض) ٣٧٥ (في سكوت المالك عند بيع الفضولي الخ) ٣٧٦ (لا يجوز بيع أم الولد) ٣٧٧ (لا يطالب الرسول بالثمن الخ) ٣٧٨ (القول للرسول انه كان رسولا الخ) ٣٧٩ (ضمنان الخسران باطل) ٣٨٠ (باع فلا نأعلى أن ما خسرت فعلى الخ) ٣٨١ (القول لمدي الصحة والبيضة على مدعي الفساد) ٣٨٢ (التخليصة بين الثمن والبائع قبض) ٣٨٣ (إذا تبايعا على سعر الناس الخ) ٣٨٤ (القول للمحجور انه باع بعد الحجر الخ) ٣٨٥ (بيته الصحة أولى من بيته الفساد) ٣٨٦ (تقدم بيته أن البيع في الصحة الخ) ٣٨٧ (البيته للمشتري أن الوضى باعه قبل الغزل) ٣٨٨ (له بيع جاريته التي عقدت كاحه عليها الخ) ٣٨٩ (يصح شراء الام لا يتام في حجرها) ٣٩٠ (ليس للوصى بيع حصه القاصرة الخ) ٣٩١ (فيما لو نقصت قيمة الدراهم أو غلت الخ) ٣٩٢ (يصح بيع الحصة الشائعة من البناء الخ) ٣٩٣ (الرهن موقوف والمشتري بالخيار) ٣٩٤ (باع الفضولي وهلك المبيع الخ) ٣٩٥ (باب الخيارات ومطالبه) ٣٩٦ (له الرد بخيار العيب والقول له) ٣٩٧ (فيما اذا اطلع على عيب وكان البائع غائبا الخ) ٣٩٨ (ذهب بالجل ليرده على البائع الخ) ٣٩٩ (أثبت العيب عند القاضى الخ) ٤٠٠ (في نفقة الدابة حين وضعها الخ) ٤٠١ (اذا وجد الثور نعلوما فهو عيب) ٤٠٢ (إذا ولدت الدابة عند المشتري

المبيع في يد البائع الخ) ٢٨٣ (اشترى بقرة على أنها تحلب كذا الخ) ٢٨٤ (لا يدخل الثمر في بيع الشجر) ٢٨٥ (باع داره من ابنه الغائب الخ) ٢٨٦ (باع صبرة على أنها مائة فقير الخ) ٢٨٧ (فسد شراء ما باع بالاقل قبل نقد الثمن) ٢٨٨ (في المقبوض على سوم الشراء الخ) ٢٨٩ (المقبوض على سوم النظر لا يضمن) ٢٩٠ (لا يصح بيع المنقول قبل قبضه) ٢٩١ (ثم ادعى أنه فضولي الخ) ٢٩٢ (قال ان لم أدفع لك الدين الى وقت كذا الخ) ٢٩٣ (دفع لدائنه حفنة بسعر البلد المعلوم الخ) ٢٩٤ (طلقها ثلاثا ثم باعته في مرضها الخ) ٢٩٥ (يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر) ٢٩٦ (باع وابنه حاضر لا تسمع دعوى الابن) ٢٩٧ (بيع عشرين من هذا القطيع الخ) ٢٩٨ (باع فرسا على أنها حامل الخ) ٢٩٩ (اشترى جارية على أنها بكر الخ) ٣٠٠ (مات المشتري مفلسا والمبيع موجود الخ) ٣٠١ (يدخل الشجر في بيع الأرض الخ) ٣٠٢ (بيع ثمره فلهما دون الاكثر الخ) ٣٠٣ (بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد) ٣٠٤ (باع جميع المشترك بغير الخلط الخ) ٣٠٥ (أجر الكيل على البائع) ٣٠٦ (الدلال) ٣٠٧ (ليس له مطالبة الدلال بالدلالة الخ) ٣٠٨ (إذا انفسخ المبيع لا تسترد الدلالة) ٣٠٩ (إذا لم يتم البيع لأجل الدلال) ٣١٠ (إذا اشترى فاسدا وباعه لغير بائعه الخ) ٣١١ (ادعى أن البيع كان تحفة لا يقبل الخ) ٣١٢ (صورة التحفة في البيع) ٣١٣ (كالايجوز البيع بالتحفة لايجوز الاقراو الخ) ٣١٤ (لا يدخل المهر مع الفرص في البيع الخ) ٣١٥ (إذا قال له البائع ان خسرت فعلى الخ) ٣١٦ (إذا أقر قبض جميع المبيع الخ) ٣١٧ (موت البائع لا يحمل الثمن المؤجل الخ) ٣١٨ (بيع الاخوس بالاعماء) ٣١٩ (المعروف الخ) ٣٢٠ (باع رطبة وبقولا على أن يتركها حتى تدرك) ٣٢١ (البيع بلا ذكر الثمن فاسد) ٣٢٢ (القول للمشتري في مقدار ما قبض) ٣٢٣ (اشترى ملكا ووقفه في الملك الخ) ٣٢٤ (اشترى برزقطن على السعر الواقع) ٣٢٥ (قال ان لم أدفع لك الدين عند حلول الاجل الخ) ٣٢٦ (إذا اشترى لنفسها فلا عبرة لزعم ابنها الخ) ٣٢٧ (يصح بيع حق المرور والشرب الخ) ٣٢٨ (وطى جارية زوجته وحبلت لها ببيعها) ٣٢٩ (المشتري مقدار الحصة المبيعة الخ) ٣٣٠ (إذا بيع ما أصله غائب الخ) ٣٣١ (بيع الشعير بالشعير متفاضلا) ٣٣٢ (نسبة فاسد) ٣٣٣ (إذا باع جميع ما يملكه مع الخ) ٣٣٤ (اشترى حصه شائعة من غراس الخ) ٣٣٥ (يدخل المرح في بيع الدار) ٣٣٦ (يجب تسليم المبيع في المكان الذي كان فيه الخ) ٣٣٧ (اشترى دارا في بلد أخرى الخ) ٣٣٨ (إذا سلم الفضولي المبيع فملك الخ) ٣٣٩ (إذا قال الوكيل بالبيع بعته الخ) ٣٤٠ (إذا باع وهما في دمشق الخ) ٣٤١ (بقرة بحضرة زوجها الخ) ٣٤٢ (دعوى الاجني الا اذا تصرف) ٣٤٣ (ردت عليه الدراهم بغير قضاء الخ) ٣٤٤ (لا يدخل الشرب في بيع المسكن) ٣٤٥ (يدخل البناء في بيع الأرض الخ) ٣٤٦ (يكفي في البيع بالتعاطي الاعطاء) ٣٤٧ (لا يطالب الرسول بالثمن) ٣٤٨ (كان البيع بثمن المثل الخ) ٣٤٩ (معتقل اللسان باشارته الخ) ٣٥٠ (إذا أجاز المستأجر البيع فهذا الخ) ٣٥١ (إذا أخبر المستأجر بالشراء الخ) ٣٥٢ (يصح بيع المقايضة في الأراضي) ٣٥٣ (باع مسكنا واستثنى عمره يصح) ٣٥٤ (بيته الصحة مقدمة على بيته المرض) ٣٥٥ (في سكوت المالك عند بيع الفضولي الخ) ٣٥٦ (لا يجوز بيع أم الولد) ٣٥٧ (لا يطالب الرسول بالثمن الخ) ٣٥٨ (القول للرسول انه كان رسولا الخ) ٣٥٩ (ضمنان الخسران باطل) ٣٦٠ (باع فلا نأعلى أن ما خسرت فعلى الخ) ٣٦١ (القول لمدي الصحة والبيضة على مدعي الفساد) ٣٦٢ (التخليصة بين الثمن والبائع قبض) ٣٦٣ (إذا تبايعا على سعر الناس الخ) ٣٦٤ (القول للمحجور انه باع بعد الحجر الخ) ٣٦٥ (بيته الصحة أولى من بيته الفساد) ٣٦٦ (تقدم بيته أن البيع في الصحة الخ) ٣٦٧ (البيته للمشتري أن الوضى باعه قبل الغزل) ٣٦٨ (له بيع جاريته التي عقدت كاحه عليها الخ) ٣٦٩ (يصح شراء الام لا يتام في حجرها) ٣٧٠ (ليس للوصى بيع حصه القاصرة الخ) ٣٧١ (فيما لو نقصت قيمة الدراهم أو غلت الخ) ٣٧٢ (يصح بيع الحصة الشائعة من البناء الخ) ٣٧٣ (الرهن موقوف والمشتري بالخيار) ٣٧٤ (باع الفضولي وهلك المبيع الخ) ٣٧٥ (باب الخيارات ومطالبه) ٣٧٦ (له الرد بخيار العيب والقول له) ٣٧٧ (فيما اذا اطلع على عيب وكان البائع غائبا الخ) ٣٧٨ (ذهب بالجل ليرده على البائع الخ) ٣٧٩ (أثبت العيب عند القاضى الخ) ٣٨٠ (في نفقة الدابة حين وضعها الخ) ٣٨١ (اذا وجد الثور نعلوما فهو عيب) ٣٨٢ (إذا ولدت الدابة عند المشتري

٢٦٩ (و ج د الحار أعرج فعلاجه الخ) باع (٢٧٤) (باع فو باعلى أنه هروى الخ)
 بعضها ثم أراد رد الباقي الخ (اشترى بقره)
 على أنها تحلب كذا الخ (اشترى بقره)
 للعباب فوجد أنها لا تحلب (المعروف) ٢٧٤
 كالمشروط الخ (باع على أنه أن لم ٢٧٥)
 ينقد الثمن إلى عشرين يوما الخ
 (باع على أنه أن لم ينقد ثمنه إلى ثلاثة
 أيام الخ)
 ٢٦٩ (يطلب خيار الرؤية بعد حدوث الثمرة الخ)
 ٢٧٠ (خيار الرؤية لا يورث)
 (الفسول للبائع أن العيب لم يكن
 عنده الخ) (البائع الفسخ بخيار الغن
 الفاحش الخ) (الحبل في الجارية
 عيب لاني الهائم) (في دعوى الحبل
 يرجع إلى النساء الخ)
 ٢٧١ (في أدنى مدة ظهور الحبل) (أخبرت
 امرأة بالحبل وأخرى بعدمه الخ)
 (زول عيب الحبل بالولادة الخ)
 ٢٧١ (إذا وطئها المشتري ثم رأى بها عيبا
 ٢٧٢ (إذا جعل الحديد في الكور فوجد به
 عيبا الخ) (الركوب بعد رؤية العيب
 رضاه) (السكى عن داء عيب
 (إذا رضى بعيب ثم ظهر عيب آخر
 (الباقي عيب إذا أبقى إلى البائع الخ
 (الاستخدام بعد العلم بالعيب رضاه
 (لا تقبل البينة بالعيب مادام أبقا
 (وجد في البغل عيبا في السطح الخ
 ٢٧٢ (وجد بها عيبا في السطح الخ)
 ٢٧٣ (الحزن في الدابة عيب) (اشترى
 بزربط فزوجه فلم يثبت) (بصح البيع
 بشرط السراة من كل عيب
 (اشترى فرسا معقبة الجنس الخ
 (اشترى فرسا على أن سهاه الخ
 (اشترى سمورا على أنه ظهر الخ
 (اشترى مداسا من السخنيان الخ
 (اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب
 (باع ثوبا على أنها حامل أو تحلب كذا

الامر فوكلا إذا اذاد الخ
 (إذا باعه بمقام عليه ثم ظهر الخ
 ٢٨٠ (إذا رد عليه العيب بالراضى الخ
 (وجد بعض الدراهم زوفا الخ
 (فيما إذا وجد القباض بعض
 الدراهم زوفا) (ركوب الدابة رضا بالعيب
 ٢٨١ (رأى العيب ولم يعلم أنه عيب
 ٢٨٢ (شري قنابركته ورم) (استحق بعض
 الدار المبيعة بعد القبض الخ) (اشترى
 نصف فرس من شريكه الخ) (رأى
 بالجار عيبا فدى الخ) (أصاب الثمر
 صقعة بعد البيع الخ) (مؤنة الرد على المشتري
 ٢٨٢ (له الرد بخيار الغبن الفاحش
 ٢٨٣ (إذا اشترى مالم يره فله فسخ البيع
 (قلة الاكل في الدابة عيب
 (للبائع فسخ البيع بالغبن
 الفاحش الخ) (يكون المشتري
 مغبونا مغرورا الخ) (ليس للبائع
 خيار الرؤية) (وجد في نوافع المسك
 ترابا الخ) (يساخ في الحنطة ونحوها
 قليل التراب) (لا بد من اثبات الباقي عنده الخ
 ٢٨٤ (له خيار الرؤية وإن رضى به قبلها
 (فيما إذا ظهر المبيع مرثما
 ٢٨٤ * (باب الأقاله ومطالبه) *
 (نرد الأقاله بالرد) (أقاله الوكيل
 بالشراء لا تصح الخ) (تصح الأقاله
 بالتعاطي) (لا بد في قبول الأقاله من
 اتحاد المجلس
 ٢٨٤ (آجره متى فوجره ثم تقابل الخ
 ٢٨٥ (تقايلا ثم اشتراها ناسبا الخ
 (إذا لم يمل البائع بالبيع وقت الأقاله
 ٢٨٥ * (باب الاستحقاق ومطالبه) *
 (إذا استحققت الدار بعد ما بنى الخ
 (له الرجوع بقيمة ما يمكن تسليمه الخ
 (لا يرجع بما أنفق على الدابة
 ٢٨٦ (يطلب الحكم بالاستحقاق الخ
 (يوهن البائع أنه نفع في ملك بائعي الخ

(إذا قضى بالاستحقاق يرجع بالثمن
 ٢٨٦ (أراد البائع أن يبرهن أنها نجت
 عنده الخ)
 ٢٨٧ (إذا دفعه للمستحق بلاينة
 (في حيلة رجوع المشتري على البائع
 (استحققت الدار باقرار المشتري الخ
 (دفعه للمستحق بالاحكام الخ)
 ٢٨٧ (ترجع بينة المشتري على النتائج الخ
 ٢٨٨ (إذا استحققت الطاحونة الخ
 (إذا سلك المعدل للاستغلال الخ
 (إذا استحق الكرم بوضع من غلته
 (إذا استحق شرب البستان الخ
 ٢٨٨ (إذا استحق بعض المبيع القمبي الخ
 (استحق بعض الدار بعد القبض الخ
 ٢٨٩ (إذا استحق ما يدخل في البيع تبعا
 (التناقض في محل الخفاء عفو الخ
 (إذا ثبت النتائج بطل الاستحقاق الخ
 ٢٨٩ (اقتسما دارا فبني أحدهما الخ
 ٢٩٠ * (باب السلم ومطالبه) *
 (تصح الكفالة بالمسلم فيه الخ
 (لا يجوز السلم في أواني الزجاج الخ
 (لا يجوز السلم في الفحم الخ
 ٢٩٠ (لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه
 ٢٩١ (لا يجوز التصرف في رأس المال
 (فيما إذا فسد السلم الخ
 (لا يجوز شراء شيء من المسلم إليه الخ
 (يصح السلم في القوة الخ
 (السلم في الآلية والنجم جائز الخ
 (تصح الكفالة برأس مال السلم الخ
 (لا يجوز السلم في النقدين الخ
 (يجوز السلم في الثوم والبصل الخ
 ٢٩١ * (باب القرض ومطالبه) *
 (في الكلام على تأجيل القرض
 ٢٩٢ (إذا قضى الدين قبل حلول الأجل الخ
 (لا يؤخذ من المراجعة لا بقدر
 ما مضى الخ) (في المراجعة على ظن
 بقاء الدين الخ) (عليه رد مثل القرض
 ٢٩٣ (إذا انقطع المثل بحجره المقرض الخ
 ٢٩٤ (قال للعامل أزرع في أرضي ببدول
 (استقرض دراهم ثم غلا سحرها
 (استقرض جماعة دراهم الخ
 (التوكيل بقبض القرض صحيح
 ٢٩٤ * (باب الصرف ومطالبه) *
 (اشترى بضائع بعمالة البلد الخ
 ٢٩٥ (تحرر في مسئلة غلاء الدراهم
 ورخصها) (٢٩٦ له مثل الثمن الذي وقع
 عليه العقد) (استقرض ماري الخ
 ٢٩٦ (التوكيل بالصرف جائز الخ
 ٢٩٧ (لا يجوز الإبراء عن بدل الصرف الخ
 (في بيع خاتم مفضض ونحوه الخ
 ٢٩٧ * (كتاب الكفالة ومطالبه) *
 (كفالة المراهق باطلة) (بجسد قوله
 أعرفه لا يكون كفالة
 ٢٩٨ (قال أنا أدفعه أو أسلمه إليك الخ
 (لا تصح كفالة الشريك الخ
 (للدائن أخذ دينه من تركه الكفيل
 (يعمل الكفيل بالنفس مدة ذهابه الخ
 ٢٩٨ (دينك عندي كفالة) (يكون كفيلا
 بقوله دينك عندي) (٢٩٩ إذا قضى
 الدين فلا سبيل له على الرهن) (إذا قال
 كليا يا بيعت فلا نفع لي غنم الخ
 (لا تصح الكفالة بجهالة المكفول له
 ٣٠٠ (بيان المكفول له والمكفول عنه الخ
 (لا تصح جهالة المكفول عنه الخ
 (له الرجوع بمدافعه طائفة بأنه يلزمه الخ
 (قال أسلك هذا الطريق فإنه آمن
 لا يضمن الخ) (المغرور انما يرجع
 إذا حصل الغرور الخ) (ما يابعتهم
 زيدا أنتم وغيركم على الخ) (يصح
 ضمان ذلك الأسير
 ٣٠٠ (يصح ضمان الثواب ولو يغير حق
 ٣٠١ (المأمور بدفع المال إذا كان خليطا
 (أذنوا له بدفع ما يترتب عليهم الخ
 ٣٠١ (وقعت لهم مصادرة فأمر وأرجلا
 ٣٠٢ (مسئلة رجوع المأمور على الأمر
 ٣٠٣ (أمره الوارث بأن يكفن الميت (في
 معنى الخليفة) (المعروف كالمشروط
 (إذا قضى دين غيره بالأمر لا يرجع
 (إذا عامل الدائن وأجل إلى أجل الخ
 (اختلاف الصلح بمنزلة اختلاف السبب
 ٣٠٣ (الحالة بشرط الضمان كفالة
 ٣٠٤ (يبرأ الكفيل إذا أحال المدون دائنه
 الخ) (فسخا عقد المدانة الأولى الخ
 (الكفالة بتسليم المبيع جائزة
 (أن لم يعطك فأناضا من الخ
 (اشترى أمتعة وكفل كل منهم الخ
 ٣٠٤ (أجر وأذن له في العمارة الخ
 ٣٠٥ (الفسرور لا يوجب الرجوع الخ
 (له مطالبة الاصيل والكفيل
 (دفعوا الكفيلهم بعض الدين) (فيما
 إذا دفع الدين الكفيلة) (لا يصير كفيلا
 بمجرد قوله هو ناس الخ) (الكفالة
 بالمسلم فيه صحيحة
 ٣٠٥ (إذا سلم المكفول بنفسه الخ
 ٣٠٥ (يصح إبراء الدائن الكفيل
 ٣٠٦ (الكفيل لا يطالب الاصيل الخ
 (في الكفالة بتسليم الامانات الخ
 (إذا استحق المبيع برئ الكفيل
 (في ضمان الدرك) (تصح الكفالة
 مع جهالة المال
 ٣٠٦ (تكفل رجل ولم يكفل كل منهما الخ
 (تكفل رجل وكفل كل منهما الخ
 ٣٠٧ (فيما إذا كفلا معا وعلى التعاقب
 (قال ما يابعتهم فعندي لا يضمن الخ
 (الكفيل بلاذن ليس له الرجوع
 (عليه ديمن وبأحدهما كفيل الخ
 (إذا راح لك شيء عنده من الثمن الخ
 (ليس له مطالبة المدون بكفيل الخ
 ٣٠٧ (إذا قصد المدون السفر قبل الخ
 (الكفيل بالأمر له الرجوع الخ
 (إذا قال هو حاصل من ضرر الخ

(ان غاب عن المصرف على الدين الخ)
 (تصح كفاية أبي الزوج بمؤخر المهر)
 (اذا كف بالقرض المؤجل الخ)
 (لا يلزم بكافة الا لزام الخ)
 * ٣٠٨ (كتاب الحوالة ومطالبه)
 (هل تبطل الحوالة بموت المكيل الخ)
 ٣٠٩ (الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة الخ)
 (ان كان الدين مؤجلا في حق الخ)
 ٣١٠ (تبطل الحوالة اذا ارد المبيع الخ)
 (أحاله وضمن له مال الحوالة يصح)
 (أحال الناظر دائته على المستأجر الخ)
 (تصح أحالة المستحق دائته على الخ)
 (اذا أوى المال يرجع به على المكيل)
 (تصح حوالة الوصي على الاملاء الخ)
 ٣١٠ (اذا مات المالك عليه مفسدا الخ)
 (لا تصح الحوالة بلارضا المالك عليه)
 ٣١١ (يشترط حضور المأتمن الخ)
 (الحوالة قد تكون بدون دين الخ)
 (اذا أبرأ المأتمن المكيل أو وجهه الخ)
 (فيما اذا غاب المالك عليه الخ)
 (اذا أقال على المستأجر بالاجرة الخ)
 (لو توكل المكيل بقبض دين الخ)
 ٣١١ (فيما اذا أقال على الديون الخ)
 ٣١٢ (فيما اذا أقال ان فلانا أقالني عليك)
 * ٣١٢ (كتاب القضاة ومطالبه)
 (حيلة اثبات الدين على الغائب)
 (لا يصح حكم الحاكم لا باليمين ولا بالخ)
 (فيما اذا طلقها وغاب عنها الخ)
 (ينفذ قضاء المكيل على الغائب الخ)
 (لا يقضى على غائب لاله في مسئلة)
 (القضاء على الغائب ادعى على ثلاثة)
 ٣١٧ (تتهم مع آخرين غيبوه الخ)
 (القدم يقصر على التقضي عليه الخ)
 ٣١٣ (لا ينتصب أحد خصما عن أحد الخ)
 ٣١٤ (لو كان يثبت الحكم على الغائب)
 شرط الخ (اذا حكم بخلاف أسرع)
 لا ينفذ (هذه في الجنة وفيه)

في النار (القضاة مأمورون بالحكم)
 بعد التعداد الخ (مقي فصلت)
 الدعوى بالوجه الشرعي لا تنقض الخ)
 (اذا عزل السلطان أو مات لا تنزل)
 قضائه (الخليفة نائب عن المسلمين الخ)
 ٣١٤ (كل ما ينزل به الوكيل ينزل به)
 القاضي الخ)
 ٣١٥ (اذا استخلف القاضي نائبا باذن)
 الامام الخ (في قضاء الباشا مع وجود)
 القاضي المولى الخ)
 (أجرة المحضر على المتردد ينفذ حكم)
 الشافعي يبيع المدبر الخ (لو فوض)
 الى غيره بليقة قضى الخ (دعوى الابراء)
 بعد الانكار مقبولة (حكم الحنبلي)
 يبيع ماله المسك الخ (اذا قال)
 لا أعرفك لا يسمع منه الخ)
 ٣١٦ (عليه ديون الجماعة فلم أخذ فاضل)
 (بوزع الفاضل عن نفقة الخ)
 (له تيمار وعليه ديون الخ (للقاضي)
 يبيع عقار المديون اذا غرد الخ)
 (ولا يبيع السيرة المستقرقة)
 بالدين الخ (البيضة في السيرة)
 المستقرقة الخ (للقاضي ولاية ابداع)
 مال الغائب (للقاضي نصب الوصي)
 ٣١٦ (للقاضي أن يبيع مال الغائب اليه)
 ٣١٧ (للقاضي أخذ مال الصبي من والده)
 (ما يفعله القاضي في حق الغائب)
 (ما لا يورث له وعليه دين (القضاء)
 على بعض الورثة قضاء على كلهم)
 (القضاء بقيد بالزمان والمكان الخ)
 ٣١٧ (هل العبرة بقاضي المدعى أو)
 المدعى على)
 ٣١٨ (فيما لو كان في البلدة ضيق الخ)
 (في الحكم على أحد الورثة بالدين)
 (اذا كان الورثة اثنين أو ثلاثة الخ)
 (فيما اذا غاب المدعى عليه بعد)
 الشهادة الخ (بإسوى القاضي)

بين الخصمين ولو مسلما أو ذميا الخ
 ٣١٩ (الصحيح ان قول القاضي ثبت عندي)
 (انما يحكم بالصحة اذا ثبت ملكه الخ)
 (اذا أخبر بها كحا كبا بضية الخ)
 (اذا شهد القاضي بما لا يجوز عنده)
 (اذا قصد المدعي الذهاب الى قاض)
 آخر الخ (اذا طاب المشهود عليه)
 تأخير الحكم (فيما اذا حكم الزوجان شافعي)
 ٣١٩ (فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم)
 القاضي
 ٣٢٠ (لا يكتفى بقول الموثق الخ)
 (استأجر الدابة الى مكة فان صاحبها)
 (اذا غاب الواهن غيبة منقطعة الخ)
 (لنائب القاضي أن يكتب لنائب)
 قاض آخر الخ (تعمل الكتب من)
 المفتي لخلل الخ (تعريف التنفيذ)
 (اذا ارتشى القاضي أو فسق الخ)
 (يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا الخ)
 (فيما اذا حكم القاضي على قولهما)
 (الاصل أن العمل على قول الامام)
 ٣٢١ (القاضي لا يقضى بغيره الخ)
 * ٣٢١ (باب الحبس ومطالبه)
 (اذا ثبت الدين بأقراره لا يجزى الخ)
 (فيما اذا حبس المديون الخ)
 (فيما اذا أخبر القاضي بفقر المحبوس)
 ٣٢٢ (اذا ظهر للقاضي اعساره يطلقه الخ)
 (اذا قالوا لا نعترف له مالا كفى الخ)
 (لا بعد موامرا بما لا بد له منه الخ)
 (بيضة الافلاس لا يشترط اسماءها)
 حضور الخ (بطلقه بلا كفيل الا في)
 ثلاث (لا يحبس مرة أخرى حتى)
 يثبت الخ (اخبار واحد بالعسرة)
 لا يكون ثوبا
 ٣٢٢ (لا يحبس المعسر)
 ٣٢٣ (لهم أخذ فضل كسبه (لا يحبس)
 المعسر على مؤخر المطاوعة (لا يحبس)
 على نفقة ولده الماضية (اذا أعتق)

٥٠

الموسر يأمره القاضي ببيع ماله الخ
 (للبيع حبس المشتري على الثمن)
 (فيما اذا أنلف المديون امواله الخ)
 (للقاضي الحكم بغيره في الرجل)
 المعسر (فيما اذا ظهر للقاضي)
 اعساره الخ (العبرة في مكان الحبس)
 لصاحب الحق (فيما اذا أبي أن)
 ينفق على زوجته الخ
 ٣٢٣ (لا يحبس المرأة مع زوجها الخ)
 ٣٢٤ (يحبس اذا امتنع من دفع مجمل الخ)
 (ما في المتون والشروح مقدم على)
 ما في الفتاوى (يحبر الزوج على دفع)
 المجل لابي الصغيرة (لا يحبس يدين)
 ولده الا اذا أبي الخ (لا يحبس أحد)
 الابوين والجددين
 ٣٢٤ (في حبس كفيل الاب)
 ٣٢٥ (يؤبد حبس الموسر عنده الخ)
 (بينه اليسار مقدمة على بينة الخ)
 (اذا أخذوا فضل كسبه يقسم الخ)
 (اذا مرض في الحبس مرضا الخ)
 (له أمتعة بيته وثياب ضرورية الخ)
 (لا يحبس على نفقة ولده الماضية)
 (اذا أراد السفر بعد حلول الدين الخ)
 * ٣٢٥ (في مسائل شتى)
 ٣٢٦ (في السفلى اذا التهم دم وامتنع صاحبه)
 من بنائه (فيما اذا هدم صاحب)
 السفلى سفله الخ (في أنه هل يحبر)
 صاحب العلوة على إعادة علوه)
 (فيما اذا هدم الحائط المشترك الخ)
 (في سقف السفلى وجسده الخ)
 ٣٢٦ (له كنيف على سطح جاره الخ)
 ٣٢٧ (تعمير أخشاب السفلى على)
 صاحب السفلى الخ (لا يحبر على)
 أن يشارك أهل حرفته (اذا كان)
 صانعاه أن يعمل معاه (له أن)
 يسكن بيطار بالحق بيطارا آخر)
 (ليس له أن يشتري جميع الدفوف)

(ليس له اجراء أو سائحه في مجرى)
 جاره الخ (له مجرى ماء في دار جاره الخ)
 (له مجرى ماء في داره الخ)
 (ليس لهم اجراء فانضمهم في مجرى)
 مطر أهل الحلة الخ (ليس له أن يبنى)
 طاحونا في النهر المشترك (اذا رحل)
 القروي من قريته لا يحبر الخ
 ٣٢٨ (يضمن العواني ما أخذوا الحاكم الخ)
 (اذا أجز الناظر باجرة المشل الخ)
 (ليس لهم احداث سباق المالح الخ)
 (لا يلزم صاحب الفائض تكليس)
 السيرة (ليس له اجراء سريه الى)
 جنيته جاره (له بالوعة تجبري الى)
 جنيته جاره الخ (ليس له احداث)
 شبابيك يشرف منها الخ (ليس له)
 سدعين القصرية الوقف الخ)
 (عمر مجرى ماء فتر منه حائط الجوار الخ)
 ٣٢٩ (لا يلزمها تسقيف النهر)
 (ليس لذي السفلى احداث مدقة)
 للثياب (له أن يجري من بركته فائضا)
 الى بركته أخرى الخ (له بناء طبله)
 محاذية لقمرية الجار (جمع من)
 البناء على الجدار المشترك الخ)
 (يمنع من التصرف في ملكه بما)
 يوهن بناء جاره الخ (له عمل مدخنة)
 في مطبخه (بني طبقة بينهما بين قاري)
 جاره نحو ذراع
 (له استقرا من بستان جاره من)
 قديم الزمان الخ
 ٣٢٩ (يعمل بوضع اليد والتصرف القديم)
 ٣٣٠ (حد القديم مالا يحفظه الاقران الخ)
 (لا عبرة بتعلله بمنع الشمس عن)
 طبقته (لا يمنع من الشبابة على)
 الشارع (لا يمنع من فتح قريتين)
 للضوء الخ (لا يمنع من طاعة قديمة)
 تشرف الخ (ليس لذي العلوان يبنى)
 بناء يضر بالسفل الخ (ليس للناظر)

منع مجرى الجاري الخ (أجرى)
 أو سائحه على بئر زيد بلا اذن الخ
 (ليس له احداث بركة فوق السراب)
 المشترك الخ
 ٣٣٠ (يمنع من بناء فرن للخبز الدائم الخ)
 ٣٣١ (تغزيل المجري على الجماعة الخ)
 (له أن ينقل بركته من الخارج الى)
 الداخل الخ (ليس له نقل البركة)
 التي فيها قاض الخ
 (ليس له ذرع مرج لقصرية بدون)
 اذن الخ (مات صاحب المشد)
 فوجهه التيماري لولده الخ
 ٣٣١ (ليس للتيماري ضبط حصه الوقف)
 ٣٣٢ (يتوقف الفراغ على اذن التيماري)
 (يصح الفراغ عن المشد بلا اذن الخ)
 (يلزم الزراع القسم المتعارف الخ)
 (اذا زرع أحد التيماريين قطعة الخ)
 (اذا قضى الدين قبل حلول الخ)
 (فمن دفع شيئا على ظن وجوبه الخ)
 ٣٣٢ * (كتاب الشهادة ومطالبه)
 (بيضة البيع أولى من بينة الزهن)
 (يؤمن على ان المدعى أقر أنه استأجر)
 الشهود يقبل (اذا أشار الشهود الى)
 الارض المبيعة الخ)
 ٣٣٢ (تقبل شهادة الرقيق لو فقهه الخ)
 ٣٣٣ (تقبل شهادة الاخ لاخته الخ)
 (لا تقبل شهادة الاجير الخاص)
 مباومة الخ (لا تقبل شهادة التابع)
 لمتموعه (شهادة خدام الامير له)
 لا تقبل (شهادة أهل الصناعة)
 جائزة الخ (الصنعة الدينية لا تسقط)
 العدالة (في شهادة العدو على عدوه)
 ٣٣٤ (لا ينفذ القضاة بشهادة العدو الخ)
 (لا تثبت العداوة بمجرد دعوى)
 أحدهما الخ (الشتم والقذف يصلح)
 سبب اثبات العداوة الخ
 ٣٣٤ (اذا ورد الامر السلطاني بمنع الخ)

٣٣٥ (تقدم بينة مدعى فساد النكاح الح) (اختلاف المتبايعان فاقول لمدعى الصحة الح) (استأجر دارا من رجل ثم شهد له الح) (في الشهادة في الميراث ٣٣٥) (إذا لم يقولوا لا تعلم له واربا غيره الح) (لا بد في شهادة الميراث من بيان طريق الح) (شترط في سماع بينة الارث احضار الخصم الح) (ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب الح) (يؤمن المدعى عليه أن جسد الميت فلان الح) (إذا أشهدت المخدرة على شهادة تها رجلين الح) (فيما إذا خالفت الشهادة الدعوى الح) (اختلاف الشاهدين مانع من قبولها) (شهد أحدهما بالأداء والآخر بالاقرار الح) (شهد أحدهما بالعيب والآخر باقرار البائع الح) (اختلاف الشاهدين لا يخلو عن أوجه) (الشهادة بالنسب شهادة على الفسحل) (الاقرار لا يثبت به النسب) (لا بد أن يقول ابن عم لاب أولام أولهما الح) (في قبول الشهادة بالنسب بالتسامع ٣٣٩) (غاب إلى الجواز وتزعم أخته أنه مات لا يشترط في الخبر بالموت لفظ الح) (في الشهادة بالتسامع على أصل الح) (صورة الشهادة بالتسامع على الح) (في حكم شاهد الزور الح) (في تعذر المدعى إذا أقر أنه مبطل الح) (إذا أظهر أنهما شهدا زورا الح) (ينقض القضاء برجع الشاهد في قولهم القضاء بشهادة الزور الح) (يضمن الشاهد إذا رجع الح) (ماني المترن تصحج التزاعي الح) (شاهد الزور يعزربا تشهير في الشهادة على نكارة الحجية الح) (شهدا على امرأته لم يعرفا أنها هي ٣٤٢)

٣٤٣ (إذا عرف الشهود الدار بعينها الح) (تصح الشهادة على المتقبضة الح) (يصح تعريف من لا يصح شاهد الح) (لا عبرة بشهادة شهود وكالة الح) (في اختلاف الشاهدين في الزمان لا يكاف الشاهد إلى بيان الح) (في الاختلاف بين الدعوى الح) (في الشهادة لو خالفت الدعوى الح) (إذا شهد الشهود ما كثر من الح) (يشترط للشهادة على الطلاق الح) (تصح الشهادة بالطلاق بطريق الحسبة) (شهدوا بالطلاق على حاضر الح) (إذا قال الشاهد لأشهادة في ثم شهد ٣٤٥) (قال المدعى ليس لي بينة ثم جاء الح) (شهدا الطلاق يفسقان بتأخير الشهادة لا يشترط تعيين المال في اليسار) (شهدا يان الفقار المبيع وقف كذا الح) (في شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر ٣٤٦) (فيما إذا لم يذكر شاهد اسم الاب والجد) (المعتبر التعريف لا تكثير الحروف) (في الشهادة على المرأة المجهولة الح) (لا يكتفى بتعريف الواحد الح) (تقبل شهادته لامرأته الح) (شهدوا على أقرار شهود المدعى الح) (تقبل شهادة الدلال العدل الح) (تقبل شهادة الزبيب لزوجة أمه الح) (يشترط تعدد آله قاري الشهادة الح) (إذا قال المدعى لا بينة لي الح) (إذا أقام بينة على أقرار الخصم الح) (لا تقبل شهادة المستحق فيما يرجع الح) (إذا شهدوا مع متولى الوقف الح) (تصح الشهادة على وقف مكتب الح) (٣٤٩ تجوز شهادة الناطر في وقف تحت نظره) (إذا جاء المدعى بشاهد واحد ٣٥٠)

٣٤٩ (تقبل شهادته لامرأته الح) (تقبل شهادة الذي على مثله الح) (فيما إذا ادعى مسلم وكافر على تركه كافر الح) (إذا طلب المدعى عليه تحليف الشاهد الح) (تحليف الشهود أمر منسوخ) (تصح شهادة الوارثين على الميت) (إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ كله الح) (يصح شهادة الوارثين على الوصية) (فيما إذا أخر شهادته على الطلاق الح) (تجوز الشهادة على الطلاق بحسبة الح) (في الشهادة على حد الزنا ونحوه ٣٥١) (الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل) (اشترى جماعة من أهل حرفة سلعة الح) (في شهادة بحقوق الحجية) (في تعريف المرواة لا يباح الاخذ من الحجية وهي دون القبضة ٣٥٢) (في بينة الغيب وبينة الفساد الح) (إذا تناقضت بينة الحدوث والقدم حد القديم لا يحفظه الناس الح) (الأصل في ترجيح البينة هو كونها مثبتة الح) (بينة اليسار مقدمة على بينة الاعسار ٣٥٣) (بينة الامانة أولى من بينة الشراء) (في بينة الاكراه) (في الاقرار الح) (في بينة الاكراه) (في تقديم بينة الح) (تقدم بينة مدعى فساد النكاح الح) (تقدم بينة الخارج الح) (تقدم بينة الخارج بانها في ملكه الح) (مسائل يرجع فيها احدي البيتين الح) (إذا أنكر الشاهد لا يحلفه القاضي) (شهد أحدهما بالايفاء والاخر ٣٦٠) (رجع الح) (إذا شهدوا مع متولى الوقف الح) (تصح الشهادة على وقف نفسه صكا وقال اشهدوا على الناطر في وقف تحت نظره) (إذا جاء الشهود الح) (٣٦١ في شهادة أهل السجن المدعى بشاهد واحد)

والصبيان الح) (في شهادة الدائن ٣٦٨) (مدونه وبالعكس) (شهدا أن هذا الغلام مدر كحتم الح) (البينة على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل) (إذا تواتر عند الناس عدم كونه في ذلك المكان ٣٦١) (الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل) (فيما إذا لم يعرف الشهود شيئا مما فرض عليهم) (لا يجوز القضاء بظاهر العدالة) (الرأى إلى القاضي في سؤال الشاهد عن الايمان الح) (علم فرائض الصلاة واجباتها شرط من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته ٣٦٢) (كتاب الوكالة ومطالبه) (في الوكيل بالبيع إذا قبض الثمن الح) (الوكيل بالبيع له قبض الثمن ٣٦٣) (القول قوله في أنه أخذ هذه على طريق الرسالة الح) (الفرق بين الوكيل والرسول) (في معنى قولهم القول قول الرسول بيمينه) (إذا وكل الصغير رجلا في أموره الح) (الوكيل العام له المطالبة بآز ٣٦٤) (الوكيل العام لا يملك التسريع ٣٦٥) (في طريق عزل الوكيل وكالة دورية) (وكله فيما له لا فيما عليه) (القول قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن ٣٦٦) (يقبل قول الوكيل في الدفع إلى الموكل الح) (التوكيل بالاقرار صحيح الح) (في الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله الح) (ليس للموكل قبض الثمن الح) (يقبل قول الوكيل في الصرف من مال الموكل الح) (في الأمور بالانفاق) (بعث الدين مع رسوله ثم هلك الح) (الوكيل بالاستتجار لا يملك الاقالة بعد القبض) (يصح التوكيل بالاقرار الح) (إذا باع الوكيل فنهى الموكل الح) (فيما إذا كان وكيل باجرا كالدلال) (في الوكيل بالشراء إذا خالف أمر الموكل الح) (الوكيل يبيع الرهن لا ينزع الح) (التوكيل بالاستقراض باطل الح) (التوكيل بالاقرار صحيح الح) (الوكيل بالبيع لا يملك الشراء الح) (وكله بشراء نوع من الجوخ ولم يمين) (في الوكيل بالبيع إذا أودع المبيع لا يجس الوكيل بدين موكله الح) (فيما إذا ادعى أنه وكيل عن الغائب الح) (في صحة توكيل الاخر من الاطرش) (إذا اشترى الوكيل بغير فاحش الح) (القول للمكاري في مقدار الصرة) (ليس له أن يوكل بالخصومة الح) (فيما إذا مات الموكل وادعى الوكيل القبض الح) (أقام أهل القرية زيدا وكيل عنهم) (وكله بقبض دينه وجعل له أجرة الح) (لا يستحق الوكيل أجره إلا بشرط) (الوكيل بالاستتجار يطالب بالأجرة) (الوكيل باجرا يجبر على استيفاء الثمن الح) (لا يثبت التوكيل بشهود ٣٦٧) (يقبل قول الوكيل في الصرف من مال الموكل الح) (في الأمور بالانفاق) (بعث الدين مع رسوله ثم هلك الح) (الوكيل بالاستتجار لا يملك الاقالة بعد القبض) (يصح التوكيل بالاقرار الح) (إذا باع الوكيل فنهى الموكل الح) (فيما إذا كان وكيل باجرا كالدلال) (في الوكيل بالشراء إذا خالف أمر الموكل الح) (الوكيل يبيع الرهن لا ينزع الح) (التوكيل بالاستقراض باطل الح) (التوكيل بالاقرار صحيح الح) (الوكيل بالبيع لا يملك الشراء الح) (وكله بشراء نوع من الجوخ ولم يمين) (في الوكيل بالبيع إذا أودع المبيع لا يجس الوكيل بدين موكله الح) (فيما إذا ادعى أنه وكيل عن الغائب الح) (في صحة توكيل الاخر من الاطرش) (إذا اشترى الوكيل بغير فاحش الح) (القول للمكاري في مقدار الصرة) (ليس له أن يوكل بالخصومة الح) (فيما إذا مات الموكل وادعى الوكيل القبض الح) (أقام أهل القرية زيدا وكيل عنهم) (وكله بقبض دينه وجعل له أجرة الح) (لا يستحق الوكيل أجره إلا بشرط) (الوكيل بالاستتجار يطالب بالأجرة) (الوكيل باجرا يجبر على استيفاء الثمن الح) (لا يثبت التوكيل بشهود ٣٦٨)

١ * (كتاب الطهارة ومطالبة) *	٢٤ (مطلب في مصل تلاية السجدة)	٣٥ * (كتاب النكاح ومطالبة) *
(مطلب الماء النجس الذي لم يمتنع فيه طعمه وفيه أقوال)	هل يأتي بتكبيرتين أم بواحدة	(مطلب فمن قدم الجيم قبل الزمان الم)
٦ (مطلب في فارة وقعت في غسل والمفتي به واضح)	٢٤ * (باب الجنائز ومطالبة) *	(مطلب في أنفاط ينعقد بها النكاح
(مطلب في فارة اذا وقعت في زيت وفيه أقوال والمفتي به واضح)	(مطلب في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه)	٣٦ (مطلب في عقد النكاح بلفظ الخنجر وان افقوا عليه الخ
٨ (مطلب في سورما كحل اللحم ولبنه طاهر بالاتفاق)	٢٦ (مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهي حامله (مطلب في المشي في الجنائز)	(مطلب اذا قال رجل لا تحرزوني انك لا تبي فقال زوجه لا ينعقد النكاح أصلا (مطلب في نكاح أهل الذمة وفيه تفصيل وخلاف
٩ (مطلب في الحصة التي توضع على السك بوضعيه يبق حكمه حكم الصحيح أم لا)	٢٧ (مطلب في مقبرة موقوفة على المسلمين بني به رجل قبرا ودفن به ولده)	٣٧ (مطلب لا يتعرض لنصراني تزوج نصرانية في العدة حيث لم يرافع البنا
١٠ (مطلب في كراهة السؤال والمشط والميل اذا كان باذن صاحبه)	٢٨ (مطلب فمن اغتسل بنفسه خطأ هل يغسل ويصلي عليه أم لا)	٣٨ (مطلب في امرأة أخبرت بها ثقاتان زوجها مان وصدقت تعند ثم تزوج * (فصل في المحرمات ومطالبة) *
١٠ * (كتاب التيمم ومطالبة) *	٢٨ * (كتاب الزكاة ومطالبة) *	(مطلب لا يجوز الجمع بين المرأة وبنت بنت أختها الخ
(مطلب في التيمم لمس المصحف أو القرية مع وجود الماء)	٢٩ * (باب صدقة الفطر ومطالبة) *	مطلب نحل زوجة ابن الزوجة
(مطلب فمن اغتسل ومسح ومن يتيم هل يمسح كمن اغتسل والصحيح ظاهر	٢٩ (مطلب في الصوم المذموم اذا نوى فيه واجبا آخر وسلمت الى الزوج	٣٩ (باب الاولياء والاكفاء ومطالبة) *
١٢ * (كتاب الصلاة ومطالبة) *	٢٩ * (كتاب الصوم ومطالبة) *	(مطلب يصح نكاح المكفأة بغير رضا الولي
١٢ (مطلب في الصلاة على القبلة القديمة المتواترة عن الصحابة بوضعهم	٢٩ * (فصل في النذر ومطالبة) *	٤١ (مطلب تحرم الخطبة على خطيبة الغير وكذا تحرم اجابته او يعزى المحجب
١٥ (مطلب في البلدة التي وجد فيها محارب من غير وضع الصحابة والتابعين	(مطلب في رجلين نذرا أحدهما على نفسه ان فعل هذا الامر فعليه خمسمائة غرض	٤٢ (مطلب تزوج أحد الاولياء المستوين من نفسه ليس بالبقية ردة
١٩ (مطلب في الامام اذا كان ألتع يبدل الرأء المهمله بالغين المعجمة	٣٠ (مطلب في منولى وقف ادعى على مزارع الوقف انه نذر للوقف الخ	(مطلب تقبل بينة الزوج ان أحاطا زوجهما بالوكالة الخ
(مطلب فيما اذا اقتدى غير الالئغ بالالئغ هل تصح على الاصح المفتي به أم تصح عند البعض	(مطلب مهمم في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء والناس الخ	٤٣ (مطلب تزوج الاخ لعبر كفومع وجود الاب المختار فساده
٢٠ (مطلب في امانة الصبي للبالغين	٣٢ (مطلب مهمم في ناطر وقف اذا قاطع رجلا على أقلام النذور بقري وأما كن معلومة وهذا باطل بالاجماع	٤٤ (مطلب يصح تزوج الولي الفاسق
(مطلب في امانة الاعمى اذا لم يكن من هو أفضل منه هل تذكره أم لا	٣٣ * (كتاب الحج ومطالبة) *	٤٥ (مطلب زوجهما وحيها بدون مهر المثل فالولي الاعتراض
(مطلب فيما اذا كان على يده وشه هل يصح صلاته وامامته معه أم لا	(مطلب فمن قدر على البغل أو الحمار هل يجب عليه الحج أم لا وفيه اختلاف (مطلب فيمن قتل صبدا هل يلزمه القيمة أم لا	٤٦ * (فصل في نكاح الفضولي ومطالبة) *
٢٢ (مطلب في الاختفاء والجهر في الصلاة وفيه اختلاف والصحيح واضح		(مطلب قال كل امرأة أتزوجها طالق فزوجها فضولي
		(مطلب خطيب من آخر أخته فاجابه وامتنع من العقد لاجل المهر فنعقد

عليها فاضولي الخ
٤٦ * (باب المهر) *
(مطلب زوج ابنته بشئ مشار اليه
قيمة أقل من عشرة الخ
٤٧ (مطلب تجديد النكاح وفيه أقوال
(مطلب زوجه ان عمها بدون مهر
المثل هل يصح النكاح ويلقب بالزوجة
٤٩ (مطلب دخول زوجته فادعى انها ثيب
وادعت انها بكر القول لها وعليه
جميع المهر
٥٠ (مطلب اختلاف الاثبات في حكم
السفر والزوجة
٥١ (مطلب للاب مطالبة الزوج بمهر
ابنته الصغيرة
٥٢ (مطلب لم ابنته الصغيرة في زوجها
قبيل قبض الممهل والآن يريدان
ببتردها الخ (مطلب زوج ابنته
الصغيرة وأقر بقض مهرها صح الخ
٥٣ (مطلب غلب عن زوجته قبيل
الدخول فبطلت النكاح الشافعي ثم
مات الزوج وورثته الرجوع فبطلت
(مطلب لا يلزم الايام في وقت العقد
أور يدليه (مطلب طابت مهرها
الشروط فبطلت ودعى الزوج ابطاله
٥٥ (مطلب هرب من زوجها لم يكن
لا تطبق الرجعة وانما هي الاثبات عليها
(مطلب زوجها أبوهم مهر من عمتها جاز
٥٦ (مطلب زوجة من غير نسبية
وجبت لها مهر مثل ولها الطلاق فيه
قبيل الدخول كالمسمى في العقد
(مطلب يصح الرهن فغير المثل
٥٧ (مطلب الحبس في المهر فمجلس
وبه خلاف
٥٨ (مطلب لا دخل في الاثبات في الوعد
المهر
* (باب القسم ومطالبه) *
٥٩ (مطلب تعبد على ما عاهدت عليه
والسلام المساواة بين نسائه
٥٠ * (كتاب الرضاع ومطالبه) *
(مطلب لا تحرم أم الصغير على الاب
لو أرضعته أمها وأم الاب
٦٠ (مطلب لو أرضعت صغيرة فزوجها
أخو المرصعة وقضى الشافعي بصحة
ليس للحنفي نقضه
٦١ * (كتاب الطلاق ومطالبه) *
(مطلب اذا قال لزوجته أنت طالق
لا رد له فاض ولا وال يكون رجعي
(مطلب اذا طلق المدخول به اثلاثا
بكلمة عصي ربه وبانت
٦٢ (مطلب في طلاق من يفعل أفعال
الجانين (مطلب لا يقع طلاق الجنون
والعقور والمبرم الخ
٦٣ (مطلب قال لامرأته ان لم تلي بتك
تكوني طالق
٦٥ (مطلب طلق زوجته واحدة رجعية
فبطلت عن ذلك فقال اثلاثا كاذبا
(مطلب حلف بالثلاث لا يشي عند
زوجته في البلدة فشنت في جامعها
٦٦ (مطلب علق طلاقها على عدم
ايقانها فزوجها في يوم معين (مطلب في
الطلاق بزوجي أو تكوني بصيغة المضارع
(مطلب في طلاق المدخول
٦٧ (مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث انه
ما يحترق في مزرعة كذا فحرق ابنته الخ
٦٨ (مطلب اذا حكم الحاكم بالطلاق
الطلاق الثلاث لا يلحق بالثلاث بقوله كما
٦٩ (مطلب طلق زوجته ومات قبل
ايقانها عدتها وادعت له رجعي الخ
(مطلب قال قد دخلت معي من
الزنا يعني الشقاق
٧٠ (مطلب قال لها أنت تحرمت علي الخ
(مطلب اذا حلفت منه بالطلاق فحل
له رجوعه ولا يوقع الا بالزوي
٧١ (مطلب عسرة فلولي الحامل و

وكاه في طلاقها باطاعتها اثلاثا
٨٨ (مطلب قال لا تحرم علي الطلاق
الثلاث انك من أهل النار لا يقع الخ
٨٩ (مطلب حكم الحاكم الشافعي بفسخ
نكاح الزوج الغائب ليس لغيره
ابطاله (مطلب في حيلة اثبات الطلاق
على الغائب
٩١ (مطلب حلف بالطلاق لا يدخل
دار فلان الخ
٩٢ (مطلب اذا قالت له أراك الله فقال
لهار وحي طالق لا تمتنع عليه
مراجعتها (مطلب اذا قال روي
طالق مثل أختي كان بائنا
٩٣ (مطلب طلق زوجته رجعية فقبل له
طلقها فقال بالجنسين يصدق الخ
(مطلب طاتها اثلاثا وادعى الانشاء
متصلا (مطلب قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصول الهمة
أو الا أو ان لا يقع
٩٥ (مطلب يتعلق بالنكحة في سياق
النقي وفي مسائل نحوية
٩٦ * (باب الايلاء ومطالبه) *
(مطلب أنت محرمة على خمس سنين ايلاء
(مطلب اذا وطئها في مدة الايلاء
يلزمه كفارة عين (مطلب علق طلاق
زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر
* (باب الخلع ومطالبه) *
٩٨ (مطلب في صغيرة خالها على
نور الخ (مطلب خالها أبوها على بدل
الزمنه الخ
٩٩ (مطلب لو خالها بعد الدخول
وفضها الممهل لا يرجع عليها به
* (باب الفهار ومطالبه) *
١٠٠ (مطلب لو قال لامرأته أنت علي
محرمة فهو طهار
* (باب العنين ومطالبه) *
١٠١ (مطلب اختلي بها ثم طلقها لا يصح
العقد عليها قبل انقضاء عدتها
١١٣ (مطلب أجل العنين سنة فادعت
انه أزال بكارها الخ
١٠٢ (مطلب اذا هربت زوجة العنين
المؤجل سنة لا تحسب تلك الايام
* (باب العدة ومطالبه) *
١٠٣ (مطلب في عدة تمتدة الطهر
مطلب لو قضى المالكي بانقضاء
عدة مدة الطهر تسعة أشهر نفذ
(مطلب صالها على نفقة عدتها على
دراهم مائة
١٠٤ * (باب ثبوت النسب ومطالبه) *
(مطلب هل يثبت الشرف لابن الهاشمية
(مطلب لا يثبت الشهادة لمعدى
الارث من ذكر الجدة
١٠٥ (مطلب فبين بزوج أمه وأخته
* (باب الحضانة ومطالبه) *
١٠٦ (مطلب في يتيم ليس له سوى أمه
وأخته وكل منهما موزونة بأجنبي
(مطلب للاب ضم الغلام الصغير
اليه اذا كان غير مأمون على نفسه
(مطلب اذا باغت ابنته ليس له أن
يجبرها على السكنى معه
١٢٠ (مطلب لا تسقط حضنة الام
مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال
(مطلب اذا صار الغلام يأك
ويابس وحده فالاب أحق به من الام
(مطلب يتيم لا مال لها تبرعت
عنها بحضانتها فهي أولى من أمها
بأجر (مطلب اذا استغنى القاصر
برأيه فأنه أولى به من جدته
(مطلب لا تنزع البنت من أمها
مادامت عازية
١١٢ (مطلب اذا كان لليتيم أخ معسر
تخير على ارضاعه وحضنته حنانا
(مطلب المبتوتة لا تستحق أجر
الحضانة مادامت الخ
١٢٥ (مطلب في النفقة الواجبة على المعسر
ولا تمنعها من تناول ما يكفيها
١٢٣ (مطلب لا يصح فسر القاضى
النفقة على الزوج حيث كان غنيا
ولا تمنعها من تناول ما يكفيها
١٢٤ (مطلب اذا فرض القاضي النفقة
على الغائب ومهرها بالاستدانة
فالقول لها في الاستدانة مالم يمت
الزوج (مطلب لا تسقط النفقة
المفروضة بالطلاق
١١٥ (مطلب شرط صحة فرض القاضي
النفقة على الغائب أن تكون
غيبته مدة السفر (مطلب على
الزوج السكنى والنفقة وإيقان
المجل حيث كانت الزوجة مشتهة
(مطلب رفعت أمرها الى القاضي
ليفرض النفقة لها على زوجها
الغائب (مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال مجمل مهرها
(مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة
عليها بأمر أبيها لزوج عايله
(مطلب الصلح على نفقة العدة غير جائز
(مطلب استلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
(مطلب حلف عليها ان ذهبت الى
دار والدها لا تعود الا بعد سنة لها
النفقة وان رضى باقامتها في دار والدها
(مطلب المسكن الواجب على الزوج
ما كان له مرافق وغلق على حدة
(مطلب اذا كان الزوج معسرا
وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ
(مطلب نفقة الفقيرة على زوجها
الفقر ما تأندهم به الفقراء
(مطلب الطلاق ولو رجعيامسقط
للفقيرة المفروضة
١٢٣ (مطلب نفقة المخذول الذي لا يعقل
وكذلك نفقة زوجته على أبيه المومر
(مطلب لا يصح فسر القاضي
النفقة على الزوج حيث كان غنيا
ولا تمنعها من تناول ما يكفيها
(مطلب في النفقة الواجبة على المعسر

(مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز)	(مطلب بيع بطل الحكم للمستحق من المشتري بدعوى النتائج باثبات البائع أو باثباته النتائج عنده)	(مطلب بطل الحكم للمستحق من المشتري بدعوى النتائج باثبات البائع أو باثباته النتائج عنده)
٣٧٢ (مطلب البيع بالسعر يوم الطلب فاسد) (مطلب استعار فاسد فسرقت)	(مطلب اذا اولدت بقرة في يد المشتري ثم استحققت برجع على البائع الخ)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٤ (مطلب بيع مافي الذمة الى أجل)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٥ (مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٦ (مطلب لا يجوز بيع حق التعلل)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب في بيع ارادني بيت المال)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٧ (باب الأقالة ومطالبه)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري له مدعي العيب فيه اقالة)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب اشتراط من زوجه اواراهما ساكنا ثم اقالته البيع)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب اقال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب اذا أقر المكرم وأكل المشتري غرة ثم تقايلا أو تناحلا لا يصح)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٨ (مطلب استغل المشتري العبد ثم تقايلا)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٨ (باب الرابا ومطالبه)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب رجل مات وله ورثة وبذمت مال لجهة وقف معاملة بالربح)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧٨ (باب الاستحقاق ومطالبه)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
٣٧ (مطلب اذا اشترى كرمات تصرف فيه مدة ثم طهراته وقف يجب على المشتري ضمان ما زاد)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مدالك استحق البغلة من يد المشتري فأراد الرجوع على البائع ودعي البائع عليه نتائجها عنده مع غيبة المستحق)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)
(مطلب استحق حصان من المشتري نتائج أمواله طلق وحكم به ثم رهن بأثمنه على نتاجه عنده أو عنده ثبانه)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)	(مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق برجع بالثمن وقيمة البناء)

(تمت)

٢ (كتاب الدعوى ومطالبه)	(ليس له وضع يده على مسنة جاره الخ)	(ليس له وضع يده على مسنة جاره الخ)
(البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى)	(يبنية الخارج بان البناء ملكه)	(يبنية الخارج بان البناء ملكه)
أولى الخ (ترجى بنية الخارج في دعوى البناء الخ)	(في اثبات الدابة المفقودة الخ)	(في اثبات الدابة المفقودة الخ)
٣ (لا تسمع الدعوى بعد ٣٦ سنة الخ)	(مهم في عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة الخ)	(مهم في عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة الخ)
٤ (في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الخ)	(لا تسمع دعواه في شيء من الاشجار حاضرا الخ)	(لا تسمع دعواه في شيء من الاشجار حاضرا الخ)
٥ (في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة الخ)	(يعمل بمحدود الارض بالتصرف)	(يعمل بمحدود الارض بالتصرف)
٦ (اذا نهى السلطان فضائه عمن سماع دعوى الخ)	(اختلف في الصالح للزوجين اذا قضى عليه بالسكر الخ)	(اختلف في الصالح للزوجين اذا قضى عليه بالسكر الخ)
السلطان (القول قول القاضي في أنه منعه السلطان الخ)	(القول للمح في الصالح لهما الخ)	(القول للمح في الصالح لهما الخ)
٦ (اذا كان المدعي عليه مقر تسمع الدعوى الخ)	(التناقص بمنع الدعوى لغيره الخ)	(التناقص بمنع الدعوى لغيره الخ)
٧ (اذا ادعى في أثناء المدة عند غير القاضي الخ)	(لا يصح دفع الوارث قبل عشرين الاستظهار (اجعوا على ان من ادعى دينه على الميت يحلف الخ)	(لا يصح دفع الوارث قبل عشرين الاستظهار (اجعوا على ان من ادعى دينه على الميت يحلف الخ)
٨ (لا تسمع دعوى القاصر اذا بلغ الخ)	(القضاء بالذفع قبل عين الاستظهار الخ)	(القضاء بالذفع قبل عين الاستظهار الخ)
٧ (يعمل بوضع يد الناطر في المدة الطويلة الخ)	(القاضي المقلد لا ينفذ حكمه الخ)	(القاضي المقلد لا ينفذ حكمه الخ)
٨ (لا تسمع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة لا تسمع دعوى القصاص بعد عشرين سنة)	(الدعوى على بعض الورثة صحيحة الخ)	(الدعوى على بعض الورثة صحيحة الخ)
٩ (اذا منع السلطان قاضيا من سماع دعوى الخ)	(اذا ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة)	(اذا ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة)
٩ (القريب الدعوى خمسة عشرة سنة الخ)	(يعمل بالاسبق تاريخا لا تقبل البيضة على الشراء من الغائب الخ)	(يعمل بالاسبق تاريخا لا تقبل البيضة على الشراء من الغائب الخ)
١٠ (طلقها ومضى خمس عشرة سنة الخ)	(تقدم بينة ذي اليد في دعوى النتائج الخ)	(تقدم بينة ذي اليد في دعوى النتائج الخ)
(تصرفا في الغراس مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الخ)	(برهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه الخ)	(برهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه الخ)
١٤ (لا تسمع دعوى المرصد بعد عشرين سنة الخ)	(اثبات النتائج بعد الاستحقاق الخ)	(اثبات النتائج بعد الاستحقاق الخ)
	(برهنا على النتاج ولم يوافق سنة تاريخها الخ)	(برهنا على النتاج ولم يوافق سنة تاريخها الخ)
	(اذا أقر بشراء الدابة تندفع دعواه النتائج لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ)	(اذا أقر بشراء الدابة تندفع دعواه النتائج لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ)
	(المستحق لا يملك الدعوى الخ)	(المستحق لا يملك الدعوى الخ)
	(لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه الخ)	(لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه الخ)
	٢٠ (لا تسمع دعوى على غير)	٢٠ (لا تسمع دعوى على غير)

٢٠ (في العمل بالدفاع الساطانية الخ) ٢٦ (اذا ازارع على الارض وساقى على
٢١ (في دفاع التجار) (حادثة في تاجر له) الفراس الخ
دفع الخ) (فيما يكتبه التجار على ٢٧ (اذا اجر نفسه ليعمل في الكرم الخ
الاحمال من العلامة الخ) (فيما اذا برهن على مديون مديونه لا يقبل
اذن لا تخبر بالانفاق الخ) (دفع الاب معها أمتعة يضمنها
٢٨ (تقبل البيعة لو أقامها بعد عين المدعي عليه الخ
٢٩ (أنكر المال ثم ادعى الراء أو الأيضاء الخ) (أقر بالمال ثم ادعى
الايضاء قبله لا يقبل) (يصح اثبات الشراء في وجه مدعي دين الخ) (له أن
يقول اجعل حق في الختم الخ) (تقبل بيعة المملوك على أن بائعه الخ
٣٠ (التناقص لا يمنع دعوى الحرية لا تسمع الدعوى بعد المساومة
٣١ (لا تسمع الدعوى بعد الراء العام اذا ثبت أن تاريخ ما ادعى به متأخر
لا يستحق كذا ولا غيره بحمل الراء عن الدعوى يدخل فيه
٣٢ (الراء عن الاعيان الخ) (أبرأ عن الدعوى ثم ادعى عليه الخ
٣٣ (اذا قال لا دعوى لي قبله ولا خصومة الخ) (أقر أنه لا يستحق عليه
حقا ولا عينا الخ) (يدخل في قوله لاحق في قبله) (اذا أبرأ الوارث عن
الدعوى الخ) (فيما اذا قبض تركه والده من الوصي الخ
٣٤ (ادعى دعوى معينة ثم أقر الخ) (لا تسمع دعوى الكفالة بعد
البراء العام) (باع عبدا ثم ادعى أنه كان عبدا الخ) (تقبل الشهادة
حسب دعوى الدعوى الخ
٣٥ (لا تقبل الشهادة بدون الدعوى الخ) (لا تخور دعوى الحسبة في حرية
العبد الخ) (لا تستدعى مع دعوى الملك لاحد الورثة حق الاستقلال
من التركة) (ليس له الدعوى الخ

٢٠ (اذا ادعى المأذون بالانفاق أو الدفع (في الدعوى اذا فصلت مرة الخ
٢١ (بصح الدفع ودفع الدفع قبل الحكم الخ) (حكم للخارج بالتجاسر ثم برهن
ذو اليد) (المقضى عليه لا تسمع دعواه الخ) (لو أنى بالدفع بعد الحكم
لا يقبل الخ) (هل يكفي إمكان التوفيق اذا قال أو دعيه فلان بعدما أثبت
٢٢ (فبين اسمه فضل الله وذ كرفي براءة) (يجوز تعدد الاسم) (غلط الاسم لا يضر
٢٣ (الغلط في الاسم لا يمنع الدعوى اذا ثبت بيع الدار المسروقة الخ
لا تسمع الدعوى بعد ٣٣ سنة) (لا يلزم الابن وفاء دين أبيه الخ
٢٤ (باع حصته الا يقيم بلاء وصاية الخ) (ليس للتماري أن يحذر رسم
الطاحونة الخ) (قال المدعي لى بيعة غائبة الخ) (ادعت انها دفعت
للعامة زنا الخ) (تسمع دعوى الام العارية الخ) (رأى من يبيع وهو
ساكت) (ليس له استيفاء دينه من مديونه) (ادعى أن بعضه قرض وبعضه ياب الخ
٢٥ (لهم مطالبه معهم باجور حصتهم الخ) (لحقهم خسران الدفع الخ) (تسمع
دعوى البنات بحصتهن بعد ١ سنة) (ادعت انها جلبت من زيد الاجنبي
٢٦ (وضع جذوعا على حائط جاره الخ) (لا يلزم هند ادفع غرامات شريكها
٢٧ (في دعوى بغل تنازع ذويها الخ) (يقضى بالغل لمن ثبت سبق الشراء
٢٨ (لا بد أن يشهدوا انه اشترها من فلان الخ) (له مشد مسكة في أرض
٢٩ (في دعوى الحدود والقدم القول لمدعي القدم والبيعة بين الحدود
٣٠ (انقسم الورثة أعيان التركة ثم تباروا) (يكفه أهل حرفته أن يشاركهم
لا تعب الخ) (لا يكف الاب احتسار

ابراؤه الخ (إذا برأت الام الوصى مدلول ان يتام الخ) ٥٧ (باب اقرار المريض ومطالبته) (باع في الصحة وأقر في مرض موته) (لا يصح اقرار المريض بقبض دين له) (لا يجوز ابراء المريض وارثه الخ) (في اقرار المريض للاجنبي) ٥٩ (في تحقيق اقرار المريض للاجنبي الخ) ٦٠ (أقرت لاجلها الغير الوارث بدین) ٦١ (أقر لزوجه بغير مهرها يصح) ٦٢ (البينة على مدى الاقرار في الصحة الخ) (باع في مرضها وأقرت بقبض الثمن الخ) (أقرت في حال تلبسها بالخصاض لاجنبي الخ) (في بيع المريض ببيعاقه صحابه) (باع لابنته وأقر بقبض الثمن الخ) (يتوقف بيع المريض من وارثه على الاجازة الخ) ٧١ (لا يصح اقرار المريض بقبض دينه) (يقبل قول المريض بقبض ودیعة) (في اقرار المريض لوارثه بصيغة النفي) ٦٤ (قال لوارثه لم يكن لي عليك شيء جاز الخ) ٦٥ (الانفراد الوارث موقوف الا في ثلاث) (قال لم يكن لي على هذا المذلول شيء يصح) ٦٦ (أقرت في مرضها لاجنبي بمسكن الخ) (قال كنت فعلته في الصحة الخ) (باع المريض من اجنبي ثم الاجنبي من وارث) (في اقرار المريض الذي تناول به المرض) ٦٦ (في صحة لاراء العام للاجنبي في المرض) ٦٧ (كتاب الصلح ومطالبته) (لا يصح التذرع اذا كان على الميت دين الصلح عن المال اقراره بماله) (في ابدن المشتري اذا قبض أحدهم يجوز الصلح عن بعض الدين والكفالة به) ٦٨ (اذا صلح عن دين على حصة من يدينها الخ) (صلحه عن دراهم على دين مؤجله الخ) (صلح عن دين مشترك) ٦٩ (صلح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاما الخ) (صلحو الزوج على أقل من نصيبه) الخ (ضاع الجمل مع الاجير فصالح صاحبه على شيء الخ) (الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا يصح) (ادعى مالا فصالحه ثم ظهر أن لا شيء عليه الخ) ٦٩ (اذا صلح وبراء صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح الخ) ٧٠ (كتاب المضاربة ومطالبته) (ليس للمضارب أن يعتق) (اذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة الخ) (اذا ادعى ورثة المضارب انه رد المال) (اذا مات المضارب مدبونا) (بصرف الهالك الى الربح) (اذا فسدت المضاربة قبل أجر مثل عمله) (اعماه بضاعة على سبيل الشركة) (أعطاه بضاعة على سبيل المضاربة) (دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه) (اذا هلك المال براء أو جرح في المضاربة) (القول للمضارب في دعوى الهلاك) ٧٥ (القول لمدي المضاربة اذا حصل الربح فقام بما له الخ) ٧٦ (نفسه المضارب اذا احترق في مال المضاربة الخ) (حاصر المضارب بماله) (والهالك الخ) (القول للمضارب في الاطلاق) (القول للمضارب في الهلاك بيمينه) (اذا مات المالك والمال عروض الخ) (الحصران على رب المال) (القول للشريك والمضارب في الربح الخ) (فما اذا ادعى على الشريك أو المضارب بيمينه الخ) (فما اذا ضارب المضارب آخر بلا ذن المالك الخ) (اذا ادعى دفع بعض مال المضاربة الى المالك الخ) (ليس له خلط مال المضاربة بماله الا بالاذن) (اذا جرى العرف في البلد ان المتدبرين

الوديعة الى المالك الخ) (فما اذا أودعه كسافيه وراهم الخ) ٧٩ (فما اذا أجز زيدا بالوصالة عن أبيه الخ) (اذا ثبت الوديعة من دار المودع لايضمنها) (اذا مات الجدد بجهل لا يضمن) ٧٩ (في قاصرة من بنات الذم الخ) ٨٠ (يضمن الناظر بموته بجهل الخ) (يضمن المأمور بالدفع اذا مات بجهل) (اذا وضع الدراهم في جيبه ثم فقدت الخ) (وضعها في خانوته وهي حرزتها الخ) (قام من خانوته الى الصلاة فصاحت الوديعة الخ) (أجلس ابنه على باب الخافوت الخ) (الحاصل أن العبرة للعرف) ٨٠ (دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه الخ) (في رجل أودع صرة من الشال عند آخر الخ) (في تحقيق المراد بالحرز هنا الخ) ٨٢ (اذا ضاعت الوديعة فلا مودع الخاصة الخ) (اذا طالب الوديعة وكيل المالك الخ) (قال من جاهك بعلمة كذا فادفعها اليه الخ) ٨٤ (اذا كانت امرأته غير أمينة يضمن للمالك تضمين الغاصب) (لودفع الوديعة الى أجيره الخاص الخ) (بعث الوديعة مع ابنه الصغير لا يضمن) (أمره بالركوب في مركب مغفر الخ) (الاصل أن الشرط انما يصح اذا كان مفيدا) ٨٥ (وضع الوديعة تحت رأسه ونام لا يضمن) (أخذ الوديعة أجنبي ولم يمكنه دفعه) (يقبل قول المودع باليمين في رد الوديعة الخ) (كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستعته الخ) (ادعى رد الوديعة أو هلاكها الخ) (حول الاجنبي الوديعة عن محلها بلا اذن) (اذا دفع ودیعة العبد لمولاه لا يضمن

(دخل النمل في الصندوق وأفسد بعض الامتعة الخ) (فما اذا كانت الوديعة يخاف عليها الفساد الخ) (قال للمودع ارسلها مع رجل أمين ففعل الخ) (أبق عبد الوديعة لاضمان على المودع) (دفع لعمر و حمارا على سبيل الامانة الخ) ٩٢ (كتاب العارية ومطالبته) (تصح هبة مشاع لا يقيم) (البينة في الصحة تقدم الخ) (لا تصح هبة البناء دون الارض) (في مسئلة هبة البناء بدون الارض) (وهبة نخلة قائمة لا يكون قابضا الخ) (هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز) (وهب في مرض موته ولم يسلم حتى مات الخ) (في هبة واحد من اثنين) (فما لو وهب من اثنين) (نصح الصدقة على فقيرين الخ) (تم الهبة للصغير العاقل بقبضه الخ) (في تحريم مسئلة ما اذا قبض هبة الصغير من بعوله الخ) ٩٨ (وهب في مرضه لبقعة دون الخ) (هبة المرصد لا تصح) (هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الخ) ٩٩ (الهبة في مرض الموت وان كانت وصية الخ) (هبة نصف الطاحونة الخ) (الهبة لا تصح) (القول للموهوب به انه لم يشترط عوضا) (وهب من اجنبي على أن يهبه من فلان الخ) (من الدابة يمنع الرجوع في هبتها) ٩٩ (لا تصح الهبة لام الولد ولو في المرض الخ) (يسقط الرجوع في الهبة بالتعويض) (الاصل ان المعروف كالمفوط) (وهبت دار اتقسم من بناتها الاربع لا تصح) (دفع لخادمه كسوة ليس له أخذها منه) (اذا قال ملكه تمليكها صح) (ولم يبين الخ) ١٠١ (وهب حصصا من التركة قبل القسمة

١٠١ * (كتاب الاجارة ومطالبة)

(اذا كانت الاجارة على المسنة ١٠٧ تجوز الاجارة) استأجر فارغا ومثغولا تجوز الخ (اذا قدم ايجار الارض على مساقاة الاشجار الخ) ١٠٢ (استأجر الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز) (اقرار الناظر على الوقف لا يصح) (هل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة) (لو قدم المساقاة على الاجارة لم يصح) (ما من له المشد لا يمن ولد الخ) (اجارة الدار من مؤجرها لا تصح) (أجر المستأجر من المؤجر لا تصح الخ) ١٠٣ (لو استأجر الوكيل بالاجار من المستأجر الخ) (اذا لحق المؤجر دين ثابت بالبيعة الخ) (يصح اقرار المؤجر بالدين الخ) (هل يحتاج في فسخ الاجارة بالعدول الى القضاء الخ) (أجر بدون مساقاة لا يصح) (اذا أجز الناظر ولم يذكرانه متولى الخ) (فيما اذا أجز المتسولي ولم يذكرانه متولى الخ) (يصح حكم الشافعي ببيعة ايجار الاقطاع الخ) (١٠٥) استأجر واستأجر بحري ماء ثم مات تنفذ استأجر عقار أو أجزه من غيره ثم مات الخ (تنفذ الاجارة بموت المستأجر الخ) (في المستأجر الاول اذا فسخ العقد استأجرتم آخر غيره ثم تقابل مع المالك الخ) (استأجره ليجي له بعباله من حصص الخ) ١٠٦ (استأجر جالا ليجعلها الى بلد كذا الخ) (اذا أمكن المتولى رجلا دار او قفا الخ) (لا تجوز اجارة الارض بالارض المزروع) (سكن دار غيره بعد ما تقاضاه بالاجار الخ) (استأجر محققا كلها ومشر بها الى مكانه الخ) (تجارة الحري انما تكون على وجه وقفه) (استأجر أرضا للزراعة ١١٠ فقل ماؤه له الخاصصة)

(يصح ايجار الارض التيمارية للعمارة فيها) (لناظر المطالبة بأجرة المثل الخ) (ما يأخذ السلطان لا يلزم كونه أجرة المثل) (أجرة المثل تعلم من الاراضي المجاورة الخ) (اثبات أجرة المثل في حصة يكفي) (استأجره ليؤم الناس الخ) ١١٨ (اذا حبس المأجور بعد المدد بلا استعمال الخ) (أجر منهما سوية فهو بمنزلة التفصيل) (لم يجد المكارى الحل وصدة الخ) (في ضمان الراعي الاجير المشترك) (مسئلة ضمان الاجير المشترك الخ) ١١٩ (صباغ ضاع منه أبواب الخ) (في بيطار متقن لم يجاوز المعتاد الخ) (اذا صبغ رديا فأحشا بضمين) (قتال مشهور بالامانة الخ) (اذا فقد الحل في الطريق الخ) (في كبابات الحرير لا يضمن المكارى اذا خرج عليهم القطع) (أودع الدلال عند أجنبي وفارقه ضمن) (يضمن الدلال دون صاحب الخافون) (يصدق البقار بيمينه الخ) (اذا خالف الراعي في المكان يضمن) (الدلال والسمسار يجبران على طلب الثمن) (يصدق القتال بيمينه أنه رد الحرير الخ) ١٢٠ (نعل الدابة ولم يجاوز المعتاد الخ) (استأجر لحفظا خان فضاع ثمنه منه الخ) (في حارس السوق) (فيما اذا كسر قفل الدكان) (هل ان الجار بلا تعدل يضمن) (دفع المكارى الحل الى أجنبي الخ) (اذا دفع المالك الثوب لاجيره لينسجه الخ) (أخذ الثوب من الدلال على سوم النغار الخ) (فيما اذا دفع لصاحب الخافون الخ) (الراعي الاجير الخاص لا يضمن الخ) (الاجير المشترك اذا

كان صالحا لا يضمن الخ) (اذا انشق العدل لا يضمن المكارى) (لوانشق العدل من روى المكارى الخ) (يضمن فيما اذا ادعى القصار رد الثوب على المالك الخ) ١٢١ (الحيوان المدين يصلح جعله أجرة الخ) (أجر الارض المشغولة بزرع المستأجر الخ) (تحوله عن صنعه الى غير هاءه ذوال الخ) (ايتام لهم قدر نحاس استعماله زيد) (دفع ابنه الصغير الى حائك ليعلم النسيج الخ) ١٢٢ (استأجر حافوتا للتجارة فأفلس الخ) (اذا غصب الدار من المستأجر لا يلزمه أجرة الخ) (أجر الارض المشغولة بزرعه لا يجوز الخ) (اذا كانت الاجرة مكبلا أو موزونا الخ) (جعل أجرة الارض من غلتها لا يجوز) (أجر الناظر من زوجته بدون زيادة الخ) (اذا أجز بغير جنس ما استأجر) (أجر الوقف ولم يكن ناظرا عليه الخ) ١٢٣ (يجوز ايجار المستحق الخ) (استأجر بحري الماء مع حقه) (يجوز اجارة الشرب وبيعه تبعه الارض) (أجر التحصيل من تيماره لا يصح) (اجارة التيماري صحيحة) ١٢٤ (في المقاطعة والالتزام) (ارادة السفر عدو في فسخ الاجارة) (اذا استعمل سباعا وح الوقف لنشر الثياب الخ) (استأجر سطح البيت عليه الخ) (تصح الاجارة المضافة) ١٢٥ (استأجره ليعمل له نشاو يبيعه) (استأجره منزلا وتزوجت فيه الخ) (أُسكنته في دارها بشرط ان يعمرها الخ) (دفع له داره ليسكنها يعمرها) (فيما اذا اتفقت مع زوجها على أن يعمر الخ) ١٢٦ (أقرضه دراهم وسكن في داره) (زرع في أرض وقف بدون اذن

صاحب المشد الخ) (اذا زرع أرض الغير بلاذنه الخ) (برهن المستأجر على أن الزيادة ضرر وتعت الخ) ١٢٧ (للقاضي فسخ الاجارة اذا خيف من المستأجر الخ) (لا يجبر الناظر على شراء القيمة) (يجوز للمستأجر الغرس ان لم يضر الخ) (اذا مضت المدد وله غراس فله استبقاؤه الخ) (تجر برقي مسئلة استبقاء البناء والغراس) (احتكار واحترام) (في اثبات مرصد على حافوت الخ) ١٢٨ (اذا أذن للمستأجر بالترميم الخ) (استأجر دار الوقف وهدمها الخ) (اختلف المؤجر والمستأجر في البناء الخ) (استأجر طاحونة ثم أجزها الخ) ١٢٩ (استأجر بحري ماء وغرس عليه الخ) (يجب القضاء والافتاء بما هو أنفع للوقف) (مسئلة الارض المحتكرة) ١٣٠ (لصاحب الغراس قبول الزيادة الخ) (منعه من اجراء الماء حتى فسد زرع الخ) (في الاجارة الفاسدة يجب ايجار المثل الخ) (استأجر جالا من مكة وشروط ما كله) (دفع اليه غنمة ليرعاها الخ) (دفع حصانه لرجل ليعلفه ويربها الخ) (استأجر يتاعلى أن يربها الخ) (دفع له قبالة ليقطعه بكذا الخ) (دفع ثوبا لخطيطه ويحشوه الخ) (في مشاركة المعماري الخ) ١٣١ (اذا أكل الفار الزرع لا يجب تمام الاجرة) (اذا انهدم بيت من الدار له فسخ الاجارة) (لا تصح اجارة المشاع من غير الشريك الخ) (يجب عليهما فسخ الاجارة الفاسدة) (لا يلزم ذكر المدد فيما يقدر على الاخذ الخ) (تكارى دابة بمثل ما تكارى به أصحابه) (يلزم المستأجر تمام أجر المثل) (الاجارة الطويلة

باطلة) (اذا نزل الغراس في الاجارة الفاسدة فاسد) (اذا بطل اثنان بطل المتضمن) (استأجر غراس ثوب لا يصح) (استأجر ملاحه لا يجوز) (لا يجوز الاستأجر على استهلاك العين) (مستأجر الدار له ان ينفع بنفسه أو غيره) (ليس للمؤجر الاول مطالبة المستأجر الثاني الخ) (ليس للمستأجر مطالبة المؤجر الخ) (استأجر سبعة للزراعة لا يصح) (اذا أذن الناظر للمستأجر بمعاينه مصلحة الخ) (اذا ادعى الاجير العمل لا يصدق الخ) (استأجر سبعة ففرقت) (خافوا الفرق فالقوا ما في السفينة) (استأجر يستأمن أقوام الخ) (استأجر من اثنين فأت أحدهما الخ) (لا تنفذ بموت الناظر ولا يصح ايجاره الخ) (المستحق ليس له أن يؤجر الخ) (اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين لا تصح الخ) (العقد اذا فسد في بعضه فسد كله) (فيما اذا غير معالم الوقف الخ) (في معنى قولهم يجب أجر المثل في الفاسدة الخ) (فيما اذا غصبت الارض من المستأجر) (أجر ابنه الصغير من أمه) (انهدم بيت من الدار رفع عنه من الاجر بحصته) (لا يكاف المؤجر ولا المستأجر ببناء ما انهدم) (استأجر جارا ولم يسم الرأكب الخ) (وافق معهما على أن يعينه في البيع الخ) (دفع له ثوبا وقال بعه بعشرة الخ) (له حبس المأجور لاجرعه) (يلزم المستأجر تمام أجر المثل) (لا يعتبر الاخبار بأجرة المثل الخ) (لا تعتبر زيادة مادون الخمس في الاجرة) (أجر الناظر وقاصص المستأجر بما عليه الخ) (اذا أجاز المستأجر

البيع نفذ الخ (إذا أجاز المستأجر البيع يسبق للمأجور في يده الخ) (إذا قل ماء الطاحونة فلم يرد هاتين طحين الخ) (أجر دار الوقف أكثر من سنة لغيره صلحة الخ) (فيما لو أجز الوقف أكثر من سنة أو ثلاث الخ) (أجرة الأرض قبل انتهاء الزرع لأنصح الخ) (استأجر مزرعة الوقف وأجرها من آخر الخ)

١٣٦ (استخدم رجلا مدة باجرة وكسوة بجوهرة الخ) (له أخذ بغيره مرصده من متحصل الطاحونة) (الأجرة تقع على المحدود بتمامه الخ) (لا يصح الإيجار لبعض الشركاء في الغراس الخ) (لا يصح إيجار الأرض من غير رب الغراس) (في إجازة أراض تبار به لغير الزرع الخ) (يؤمر الوالد بتدبير خاطر المؤبد) (رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم الخ) (الفتوى على جواز الإجازة على تعليم القرآن الخ) (فيما إذا زرعوا للمعلم أرضا يذره لهم الخ) (قال للقارئ أحسن في القرآن وألبي في حكم الاستئجار على التلاوة)

١٤٠ (في الإجازة من غير الزرع الخ) (فقل حانوت الوقف وعطلمها مدة الخ) (القول للمعسكر أن ما دفعه أجر المثل الخ) (لهما طلب نصف الأجرة ممن سكن معها الخ) (طالبته بالأجرة فكان بعده الخ)

١٤٠ (نصح إجازة البستان والمساقاة على سهم من ألف الخ) (١٤١ إذا حكم قاض شافعي بعدم انفاس الإجازة الخ) (في المعدل لا يستغلل إذا سكنه أحد الشرى يكن الخ) (ليس لشرى لك أجرة حصته) (في إيجاره حصته بغيره دون أدته الخ) (الحيلة في إجازة الشاع أن

بؤجر الكل الخ) (أجر من أحسد الشركاء لم يجر) (غصب جبالا معدة للاستغلال الخ)

١٤٦ (سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام الخ) (أجر مخزنا لزيد ثم أجزه لعمر الخ) (للمستأجر أن يسكن غيره بأجرة وغيرها) (أجر الوصي عقار اليتيم بدون أجر المثل الخ) (الاستئجار أقرار بأن لا ملك له الخ) (إذا أراد المستأجر السفر فهو عذر الخ) (استحكر أرضا لبنى فيها الخ) (استأجر من الناظر ثم أجر من واحد منهم الخ) (يلزم أجرة منسل الأرض لجهة الوقف الخ)

١٤٧ (استحكر أرض الوقف للبناء ثم خرب البناء الخ) (توافق مع أهل قرية على أن تقوم بمصلحتهم الخ) (توافق صاحب نصف الغراس مع الناظر الخ) (فيما إذا استخدمه في أعمال شتى الخ) (إذا كان الصانع معروفا بهذه الصنعة الخ)

١٤٨ (أجر أحدهما مال الحمار المعد للاستغلال الخ) (إذا أجز الغاصب ما منافع مضمونة) (في كل موضع يضمن في الإجازة الخ) (أمسكها بعد مضي المدة) (نام مستأجر الدابة فسرقت في الكبحال إذا صاب الدرور في عين الرجل الخ) (في مستأجر يجمع به الدابة وضاعت كل موضع يضمن في الإجازة يضمن في الإجازة) (ليس على المستأجر رد الدابة الخ) (فيما إذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة الخ) (يضمن إذا عطيت بتحميلها ما لا يطيق الخ)

١٤٩ (استأجر رأس جذر مدة طويلة الخ) (استأجر علو منزل لبنى عليه الخ) (يجب الإيجار بتمكن المستأجر من الانتفاع) (فيما إذا اشترى ثمرات ثم قال لا أعمل معي الخ) (قال أعمل معي في كرمي حتى أزرعك ببنى) (قال

هذا نص في
في عقود الفرائد
في البيع والشراء
في إجازة الأرض

أعمل معي حتى أفعل في حقك كذا

١٥٠ (استعمل أبا ربيع فهو في غيبة شريكه)

١٥١ (للطبيب أجرة مثله الخ) (تفسخ الإجازة بتغير شرط أو زينة)

(لراعى أن يبعث مع غلامه أو ولده الخ) (لا يضمن الإجير المشترك عنده)

١٥٥ (لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفاظ الخ) (إذا عين للمكاري الرفقة فذهب بلا رفقة الخ) (أخذ برأت في الطريق لوصاف لم يلفت الخ)

١٥٦ (الإجير الخاص لا يضمن إلا بالتعدي) (مات المستأجر في أثناء المدة الخ) (انقضت مدة الإجازة والزرع بقل الخ) (الشرب في الأرض يتبع الأرض من كل وجه) (ليس له سوق شربه إلى أرض له أخرى) (نصح الإجازة بالتعاطي) (هل العرض على المستأجر الأول لازم) (حل حديد أيدل الحنطة يضمن)

١٥٦ (أحرق حصان أرض فاحترقت حنطة زيد)

١٥٦ (لا تصح إجازة آلة اللهو) (فيما إذا سكن المستأجر بعد المدة الخ)

١٥٧ (للمؤجر بيع الحانوت إذا لم يدين الخ) (إذا قطع المؤجر حجرة مقصودة الخ) (المستأجر أو الأكار إذا أخذ منه الجباية الخ)

١٥٨ (إذا عزم المستأجر بالأذن يرجع الخ) (في قيم الوقف إذا عزم من ماله الخ) (أجرة الأديب والحنان في مال الصبي)

١٥٩ (إذا أجز الوقف من له السكنى الخ) (غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح) (تقبل أجرة وله ما قبل وبغير إذا أفر المستأجر أن اسمه عارية)

١٥٥ (الإجازة بالتصادق نعم) (أجز بيتا ثم أجز الدار لا آخره مع) (استأجر الحامى خلافا ودلا كالأصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده

لا يجوز (استأجر دابة للتحصيل فركبها في الرجوع الخ)

(قال للمستأجر بعد انقضاء المدة فرغ الدار الخ) (استأجر دابة البالغ لأجره الخ) (أجر ملكه ثم وقفه الخ) (كتاب الأكره ومطالبة)

١٦٠ (أكره زوجه بالضرب حتى تبرئه الخ) (أفسر بالكفالة مكرها لم يصح) (لأنصح الكفالة بالأكره) (خوف زوجته بالضرب حتى وهبته مهرها الخ) (أجز أمته بسرقة وخوفاً بالحكم الخ) (أمره ذو شوكة حتى أبرأ غرماءه الخ) (لا يصح مع الأكره الأبراء ولا السكوت الخ) (لا يصح الإقرار مكرها) (في إقرار السارق مكرها) (أجز أرضه مكرها له الفسخ) (لا يصح التوكيل مكرها)

١٦١ (إذا أكره على عقد من العقود الخ) (في التوكيل بالنكاح مع الأكره) (أكرهها زوجها على رهن دارها الخ) (الزوج سلطان زوجته الخ) (أكره على بيع زينته الخ)

١٦٢ (البيع مكرها في يد المالك عند القبض الخ) (في زوائد المبيع فاسدا) (إذا هلك المبيع كرها يضمن شرط الأكره تسدرة المكره على إيقاع ما هدد به) (يصح الأكره من غير السلطان) (منها أن يوهب عن الزفاف الخ)

١٦٣ (أكره أمه على أن يرثه من دينه الخ) (كتاب الحجر والمأذون ومطالبة)

١٦٤ (إذا اشترى عبدا شيئا فولاه بمخير الخ) (العبد وما يبدد مال المولاه) (في تفسير المعتوه وهو كاصبي العاقل) (تصرف النبي والمعتوه ثلاثة أقسام) (من يحصل له مخرج إذا تصرف في حال أفاقته يصح) (فبين بلغ غير رشيد)

١٦٥ (فبين بلغ غير رشيد) (التصحيح

الصريح يقدم على اللزام) (إذا بلغ القيمة لم يعمل بدفع ماله البس) (فيما إذا بلغ ولم يظهر رجالة) (إذا ثبت رشده وطلب ماله الخ) (إذا بلغ فادعى أهوه أو وصيه أنه سفيه الخ)

١٦٦ (الفتوى في الحجر على قول صاحبه) (إذا ثبت اعتساره وأبى له الأمسكن واحد الخ) (لو كان كاثون من حديد يباع الخ) (إذا امتنع المدبون عن أداء الدين وله عروض الخ)

١٦٧ (أقر أنه بالغ وخلع زوجته مع الخ) (المراهق إذا أقر أنه بالغ يقبل قوله) (يشترط أن يكون ممن يحتمل مثله) (استأجر العبد جلالا يلزم سيده) (استقرض العبد الجهور مالا أو تلفه الخ) (في عبد قتل جلالا آخر) (تشرط الدعوى على العبد بحضور سيده)

١٦٨ (ما استملكه العبد أو أخذ به الخ) (في الفرق بين جنابة العبد على الأذى الخ) (فيما إذا استهلك العبد مالا)

١٦٥ (في دباغ متقن لحرقته الخ) (في أن العقد يتوقف إذا كان له مجزأة العقد الخ)

١٦٧ (كتاب الغصب ومطالبة)

(غصب فرسا وباعها وماتت الخ) (القول للغاصب في القيمة) (باعه الغاصب وسلمه للمشتري الخ)

١٦٨ (ولدت الفرس مع الغاصب ونقصت قيمتها الخ) (في نقص الغصوب بيد الغاصب الخ) (فيما إذا عرج الحمار المغصوب الخ) (إذا زال العيب يرجع الغاصب بما ضمن) (غصب جمالا معدة للاستغلال الخ) (بني أو غرس في أرض غيره بلا إذنه الخ) (بني في دار امرأة بأمرها فالبناؤها لها) (٦٩ غصب حنطة وزرعها فالزرع له) (هدم بيت نفسه فأنه يهدم بناءه الخ)

(اذا وجد في زرع دابة الخ)
(احترق حانوت فهدم رجل داره الخ)
(فحين هدم حانوت غيره الخ) (الحائط)
ليس من ذوات الامثال (اذا هدم
حائط الوقف اجبر على بنائه)
١٧٠ (تعلق رجل برجل وانه صم الخ) (في
تعريف الغيب) (جس رجل لا حتى
ضاع ماله لا يضمن (له أرض غير
معدة للاستغلال الخ) (غرس في
أرض غيره يؤمر بالاقام) (اذا زرع في
أرض موقوفة الخ)
١٧١ (في أرض وقف مشد مسكنها
لرجل الخ) (غصب أرضا معدة
للاستغلال الخ) (زرع أرض غيره بلا اذنه
١٧٢ (فحين زرع أرض غيره بلا اذنه الخ)
(غصب أرضا معدة للاستغلال يجب الاجر
١٧٣ (سكن أحد الشريكين في الحانوت
المعد للاستغلال الخ) (طاحونة
مشتركة بين يقيم وغيره الخ)
(اذا عطل الحانوت مدة يلزمه
الاجرة) (تجب الاجرة لحصة البيت
١٧٤ (سكن أحد المسخفين في دار الوقف
الخ) (أسكنهم الشاغر بلا جرة فعليه
أجرة المنزل) (غصب دارا وسكنها
لا يلزمه أجرة) (سكن دارا لبيت أو
الوقف أهله الخ) (تؤخذ الاجرة من
التبوع) (فيما اذا نقص العصبوب
عند الغائب) (فيما اذا كانت قيمة
البناء أو الغراس أكثر الخ)
١٧٥ (من ذبح شاة غيره فالكهيا الجبار
(غصب شجرة صغيرة وعرضها في
أرضه) (قطع أشجار غيره يلزمه قيمتها)
١٧٦ (الغيب مثلي وكذا الزيتون
مثلي الخ) (تجب المنسل في النخل
(في تعريف المثلي)
١٧٧ (الغصم والكسرى والشمش
والخوخ مثليات) (نخل الخلل كلها

جنس واحد) (العنب مثلي وكذا
الزبيب) (الخل والدقيق والغالة الخ)
مثليات) (السكان والاريسم
والفحاص الخ مثليات) (الماء والكاغد
مثلي) (الزمان والسفر جبل والقضاء
والبطيخ قيمي الخ) (الغصم مثلي وكذا
الابن والزيت الخ) (في بيان المثلي
من القيمي الخ)
١٨٣ (اذا لم يطلب بعد علمه طالب موائبة
واشهد الخ) (في كيفية طلب الشفيع
الشفعة) (اذا سكت الشفيع
لا تبطل شفيعته الخ) (فيما اذا ترك
طالب الخصومة أكثر من شهر
١٨٤ (تبطل الشفعة بالمساومة يبعأ أو
اجارة) (اذا حضر الغائب وطلب
الشفعة قضى له الخ) (الاب يطلب
الشفعة للصغير
١٨٥ (اذا بلغ البتيم له طالب الشفعة
للاوصى طالب الشفعة للصغير
(اختلاف الشفيع والمشتري في قدر
الثمن الخ) (له طالب التملك بعد العالمين
(اذا اخبر انهم يبيعون بكذا فسلم الخ)
(الشفعة لا تختص بالدار) (اذا بيعت
الدار للشريك لا شفعة للجار
١٨٦ (اذا سلم الشريك كان الجار الطالب
*) (كتاب القسمة ومطالبه) *)
١٨٦ (له قسمة حصته من الاراضي
والغراسان فيما لو بوي في الدار بلا
اذن شريكه الخ) (ان خرج البناء في
نصيبه فيها والاهدم) (في قسمة التركة
المشكلة على اعيان ودين) (اذا طلب
ذوا الكثر القسمة الخ)
١٨٧ (له المهايأة في الدار الغير القابلة
للقسم الخ) (لا يشترط للمهايأة ذكر
المدة الخ) (تجوز المهايأة في الجلس
الواحد وفي الجلسين يجوز آتي على
المهايأة من حيث الزمان الخ)
(في المهايأة في المنجور) (في قسمة

الاجناس المختلفة
١٨٨ (الاقدام على الاقتسام اعتراف بأن
المقسوم مشترك) (دعوى الجهل باطلة
(قسمة الورثة الديون باطلة) (في قسمة
الماء من الطالع
١٨٩ (حادثة الفتوى) (في قسمة ماء الطالع
(في قسمة التركة اذا كان فيه غائب
١٩٠ (الوزن لا تجوز قسمة بدون الوزن
(في قسمة مساحة الدار) (ذو بيت في
دار كذا يبيون الخ) (فيما اذا أقر
بالاستيفاء ثم ادعى الغلط الخ)
١٩١ (ما في المتون مقدم على ما في
الفتاوى) (اذا طهر غرسين فاحش
في القسمة الخ) (تقاسم دارا ثم باع
احدهما حصته الخ) (التناقص
في موضع الخفاء عفو
١٩٢ (فيما اذا كان الذراع من جانب
يعدل ذراعين الخ) (لا تدخل الدراهم
في القسمة بدون رضاهم الخ)
١٩٣ (لا يقسم الطريق حيث كان فيه
ضرو) (يقسم المسيل) (القسمة
بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي
(دار لا تقبل القسمة بأمر القاضي
الشركاء بوجه من ثلاثة) (في قسمة
المعصرة القابلة للقسمة) (في معصرة
دبس صغيرة) (في قسمة بستان
مشترك الخ) (في قسمة الغراس
المشترك بين مالك ووقف) (في قسمة
الدار المشتركة الخ)
١٩٤ (قسمة الوقف من الملك جائزة) (في
قسمة الوقف من الوقف) (فيما اذا احتاجت
قسمة الوقف من الملك الى دراهم الخ)
١٩٥ (اقتسموا ولا حدهما سبل في حصة
الآخر) (لا يقسم الوقف قسمة
تغليبك) (لا تقسم الدار بطلب ذي
القليل) (تجوز قسمة الوقف قسمة
مهايأة) (أجرة القسام على عدد الرؤس
(أو أربعة أشياء على عدد الرؤس) (بناء
الحائط بين المقسمين على قدر
الحصص) (اقتسموا الدار وادعى
أحدهم ديناً في التركة تسع دعواه
(اذا طهر دين في التركة ترد القسمة له أن
يعزل من التركة شيئاً للدين ويقسم الباقي
١٩٦ (أجازا الغريم قسمة الورثة قبيل
قضاء الدين له نقضها) (اذا ضمن ما على
الميت برضا الغريم وشرط براءة الميت
(في الحيلة لقسمة تركة فيها دين على
الميت) (قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز
(اقتسموا الدار في غيبة الشريك
لا تصح) (اذا حضر الغائب فلم يرض
بالقسمة ثم زرع نصيبه) (القسمة ترد
بارد) (طغل وبائع تقاسم ما شيا ثم
بلغ وتصرف الخ) (تجوز المهايأة
ويجوز الآتي عليها) (لا يجبر على بيع نصيبه
١٩٧ (في قسمة العز المشتركة) (أقر
بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق الاجحة
(في المشترك اذا انهدم وأبى
أحدهما العمارة
١٩٨ (في السفل اذا انهدم) (لا تجمع حصة
الاراضي في أرض واحدة الخ)
١٩٨ (*) (فصل في الغرامات الواردة على
القرى ونحوها ومطالبه) *)
(ليس لاهل القرية ادخال المزرعة
الخارجة عن قريتهم الخ)
(مؤنة الضيف على المضيف) (ليس
لاهل القرية أخذ عوارض على
البيوت الخ) (ليس لاهل القرية أن
يجبروا من خرج من قريتهم الخ)
(في غرامات القرى الخ)
١٩٩ (من لم يكن ساكناً في القرية لا يلزمه
غرامة الانقص) (ما كان انحصن الابدان
لا يدخل فيه النساء والصبيان) (من
تولى قسمة الغرامات فعدل فهو
مأجور) (في بيان ما يخص الابدان

والاملاك من الغرامات
٢٠١ (*) (كتاب المزارعة ومطالبه) *)
٢٠٢ (اذا فسدت المزارعة فانما خرج لرب
البذر) (ذ كرامة شرط في المزارعة
(اذا امتنع رب البذر عن العمل الخ)
أرض من واحد وبقروا عمل من آخر الخ)
٢٠٤ (بذر من واحد والباقي من آخر
فأسدة) (العمل من واحد والباقي
من آخر صحيحة) (فيما اذا اخفأ
العامل مع رب الارض الخ) (فحين
زرع أرض غيره بلا أمره) (اذا شرط
رب البذر رفع بذره الخ) (اذا مات
رب الارض و الزرع بقفل الخ)
(اشرط كون الغارم على رب الارض
(في المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئاً الخ)
٢٠٥ (اذا قصر في العمل حتى هلك الزرع
الخ) (شرط الحصاد والدياس
وانتدريه على العامل مفسد
(شري حطبا في المصغر فعمله على
البائع) (من أراد أن لا يتعطل
فليعمل بالعرف الخ)
٢٠٦ (دفع أرضه مزارعة ومساقاة) (فيما
نبت مما تناثر من الزرع المشترك الخ)
(يجبر العامل على المضي) (من عمل في
المشترك لا يستحق الاجرة) (فيما اذا
كان البذر من واحد والباقي من آخر
٢٠٧ (زرع بذرا مشتركا بلا اذن
الخ) (ليس للمزارع نقل الزرع الى
أرض أخرى الخ) (دفع رجلان أرضا
وبذرا وبقرا الى جماعة الخ) (في المزارعة الخ)
٢٠٧ (*) (كتاب المساقاة ومطالبه) *)
٢٠٨ (لا أجزل عمل في المشترك) (مساقاة
الشريك لا تصح) (مساقاة كرم
الوقف على سهم من مائة سهم الخ)
تصح المساقاة على شجرة التوت
لاجل الورق) (المراد من الثمرة
ما يتولد من الشجر) (تجوز المساقاة

1.4

(إذا أبرأه من غن الساعفة أخذ
القرض حالا) بموت البائع لا يحل
التمن الخ (تأجيل الدين على ثلاثة
أوجه) (الاجل لا يحل قبل وقته الا
بموت المدينون) (الاجل في القرض
باطل) (ما لم المقرض فأجل القرض
وارنه الخ) (أجل الورثة المهر على
الزوج لا يصح) (إذا قسط المائع غن
المبيع ثم رجع عن التقسيط الخ
(قضى دين غيره بغير أمره ليس له
الرجوع) (المترع لا يرجع بماترعه
٢٤٨) (دفع مرصدا آخر بدون اذن المتولى
الخ) (رخصت مصارى القرض برد
مثله) (القرض تقضى بامثاله
(ظن أن عليه دينان خلافه الخ
٢٤٩) (لا عبرة بالظن البين خطؤه) (بيع
الدين لا يجوز) (في المأمور بدفع الدين
دفع دين غيره بطريق القضاء عنه الخ
(لا يكاف الدائن بأخذ التركة الخ
(للوارث أخذ التركة ودفع مثل
الدين الخ) (رد عليه غريمه دينه واه
رده على غريمه الا شح) (لا ضمان
على الناقد وترد على الدافع) (صالح
الوارث وفي التركة ديون على الناس
(تملك الدين من غير من عليه الدين
لا يصح) (قال الوارث تركت حتى لا يبطل
٢٥٠) (إذا قضى الدين فله طلب التمسك الخ
(جعل الدينار في الروث أو الدرهم
في البصل الخ) (أعطى للمقرض مالا
ليقبله الخ) (أعطى الى الدائن حقه
زائفا وقال انفسه الخ) (الاجل حق
المدين فله أن يسقطه) (فيما إذا ألتف
الدائن شأ من مال المدينون الخ
٢٥١) * (كتاب الرهن ومطالبه) *
٢٥٢) (المسترهن اذا رهن الرهن بلا اذن
الراهن ضمنه
٢٥٣) (الرهن مضون عند التعدي الخ

(قضى دين غيره بلاذنه الخ) اذا
سرق الرهن يسقط الدين الخ (فيما
اذا انقضى الرهن قدرا أو وصفا الخ)
(اذا استوفى الدين وادعى هلاك
الرهن الخ) (اذا هلك الرهن فالقول
قول المرتهن في قيمته) (٢٥٢) اذا ادعى
المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن الخ
(فيما اذا ادعى المرتهن رد الرهن
الى الراهن الخ) (اذا رهن داره عند
زيد ثم رهنها عند عمرو الخ) (٢٥٣) اذا ثبت
الرهن الاول فالثاني غير صحيح
(وهن عند جابن فكاهن من
كل منهما) (بيع بستان بيع
وفاء فهو في حكم الرهن الخ) (اذا باعه
بغير فاحش وعلم البائع بالغبن الخ)
(٢٥٤) (بيع الوفاء منزل منزلة الرهن) (اذا
استجر الراهن الرهن من المرتهن
الخ) (باع داره ببيع وفاء ثم استأجرها
رباعته دارها ببيع وفاء ثم أجزأ دار
من زوج الخ) (اذا امتنع البائع وفاء
من ودائن الخ) (رهن عند داره
وفاء ان لم أعطه دينك الى الراهن
اذا أجزأ المرهون لا اذن المرتهن الخ)
(اذا استأجر المرتهن الرهن بعلى الخ)
(٢٥٥) (في الراهن اذا باع الرهن وسلم الخ)
(في مسترى الرهن اذا لم يعلم انه
رهن الخ) (في المرتهن اذا باع الرهن
بلاذن الراهن) (ليس للراهن جبر
المرتهن على دفع الخ)
(٢٥٦) (في المرتهن اذا سكن في الدار الخ)
(رهن القسامة صحيح) (ما قبل
البيع قبل الرهن الا في ربيعة
في رهن انتم رهن المرصد صحيح
استأجر داره رهنه لا يبيع الارض
المعبر في الرهن المستعار) (فيما اذا
سرق بعض رهن المستعار
٢٥٧) (عنه ان غنمه حقة رهنها الخ)

(اذا اختلف المستعير مع المعير في التقيد
والاطلاق الخ) (الاجل في الرهن يفسد
٢٥٨) (وهن كرمافتر فالحكم الفترة) (باع
المرتهن ثمرة الكرم المرهون الخ)
(المرتهن يبيع ثمرة الكرم بأمر
القاضي الخ) (يضمن كل القيمة يجعل
خاتم الرهن بخضره
٢٥٩) (اذا امتنع من يبيع الرهن فلها كم
بيعه) (الرهن قبل القبض غير لازم
(يعمل باقرار الراهن أن المرتهن قبض
الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن
ولم يدع القبض الخ) (كفل أخاه ووهن
عند الدائن دنانير الخ) (أخذ من
الاصل رهنها ومن الكفيل رهنها الخ)
(٢٦٠) (رهن المشاع فاسد) (فاسد الرهن
كصحبه الخ)
(٢٦١) لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن
(ان لم أعطه دينك الى كذا اذا رهن
بيعه لك) (رهن البناء فاسد
(اذا مات المرتهن بمجهلا يضمن الخ)
(يصح رهن أرض فها زرع
٢٦٢) (رهن عند داره
الزروع والشجر والفرد يدخل في
رهن الارض الخ) (في الراهن اذا مات
عن صغار وغيب) (للقاضي نصب
الوصي اذا كان الوارث غائبا) (اذا
أقر الراهن بالمرهون لغيره) (يصح
رهن الجدمال ابن ابنه البني
٢٦٣) (يصح رهن الوصي مال البني) (للاب
رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصي
(رهن الزروع فاسد معاملة معاملة
الصحيح) (اذا كان الرهن الفاسد
صاحبا) (فيما اذا أفتق المرتهن على
الرهن باذن الحاكم) (تبرع قضاء
دين غيره ووهن
٢٦٤) (المرتهن اذا أودع الرهن يضمن
في المرتهن اذا رهن الرهن بلاذن
رهن المرتهن الرهن عند آخر ما ذن

بالقصاص الخ) (يجب القاتل اذا
أقام الحاضر عليه البينة) (لا يجس
غير المتهم الخ) (لا تعقل العواقل عدا
ولا عبد الخ)
(٢٧١) (الدية في الخطأ أنحاس) (في بيان
من يجب عليه المال في الجنائيات
٢٧٢) (الدية في شبه العمد باع الخ)
(في بيان دية شبه العمد) (يصح صلح
الوصي على أقل من الدية الخ)
(٢٧٣) (عمد الصبي وخطؤه سواء) (ضرب
امراة فالقتل جنينا حيا ثم مات) (في
سقوط العاقلة في زمانة العدم الخ)
(٢٧٤) (لا عاقلة للجم) (تؤخذ الدية من
العاقلة في ثلاث سنين الخ)
(٢٧٥) (دية العين نصف دية النفس الخ)
(في عين المرأة ربع الدية
٢٧٦) (اذا كانت الجنابة عمدا لاخبار
للمعنى عليه الخ) (يصح وهو المجروح
قبل موته عن الجراحة الخ)
(٢٧٧) (في السفوع عن الجنابة ان كان في
حال الصحة الخ) (في الفرق بين قوله
عفوت عن الجنابة الخ) (اذا عفا
بعض الاولياء سقط القصاص
(الدية تورث اتفاقا الخ) (عفو
الاولياء قبل موت المجروح يصح
(اذا عفا بعضهم فباقى الدية في
مال القاتل) (فيما اذا عفا الولي عن
أحد القاتلين الخ)
(٢٧٨) (الابراء لا يصح عن الدية بالاكرام
(الدية من الديون الضعيفة
(قطع يده اليسرى من الرسغ عمدا الخ)
(خوف امراة بالضرب فالقتل
جنينا ميتا) (صاح على امراة فالقتل
جنينا) (فيما اذا اتهم بمسرفة نشكاه
للحاكم الخ) (يضمن الساعي بغير حق
٢٧٩) (أخذ سكين عمر وضرب بها آخر الخ)
(نحب حكومة عدل في جرح لا يمكن

فيه المماثلة) (اختلاف في تفسير
حكومة العدل) (على الضارب المداواة
والنفقة الى ان يبرأ
٢٨٠) (يجب على الجراح النفقة والمداواة
(ضربه بعصا على ظهره فمات الخ)
(لا يحتاج الشاهد أن يقول مات من
جراحته) (شهد أنه قتله بالسيف الخ)
(قال قتلت فلانا بالسيف الخ)
(٢٨١) (اذا شهدوا عليه بالقتل بالسيف جازحة
الخ) (احترق بعض ثياب بنت أجنبية بلا
صنع احد الخ) (أقر بالقتل خطأ وادعى
الولي العمد الخ) (اتهم بقتل ذئب
كذا كان مكتوبا الخ) (خرجت
بنذقة من بين جماعة فقتلت رجلا الخ)
(٢٨٢) (صغير استعمله رجل في عمل سقف
الخ) (الاسلام غير مانع من ايجاب
القصاص) (ضرب بأصبعي ذهب عقله
تلزهما الدية) (أمر رجلين أن
يتزلا في البئر فمات الخ) (برئ من
الجرح ثم مرض بعد أصابه الخ)
(في طبيب دفع لامراة دواء فزاد مرضها
٢٨٣) (قتل جماعة ورجلين بالسيف
(جرحه جراحة مهلكة لا يعيش معها الخ)
(ضربه أحد ههما بعصا والاخر
بسيف الخ) (يجوز قتل من يؤذي
المسلمين) (شهر عليه سلا حول
يمكن دفعه لا يقتله الخ) (في القسامة
٢٨٤) (في جنابة البهائم والجنابة عليها
ومطالبة) (وضع سيم فار في وعاء
فأخذته بنت الخ)
(انفلت دابة بنفسها فأصاب شيئا
الخ) (يضمن القاتل ما صدمته الدابة
(نفقت الدابة بوجعها أو ذنبها الخ)
(انفلت حصانه وعض حصان آخر
لا يضمن) (ربط حماره ففأخر
وربط حماره الخ) (اذا انخس الدابة
فنفقت بوجعها الخ) (أشهد عليه أن

ثوبك أطوح دراهمه فسلم يفعل
(اذا أشهد على صاحب الكلب
العقور قبل الاتفاق يضمن
٢٨٥) (له كلب يا كل عنب انكروم
لا يضمن الخ) (ما يخاف منه تاف
الآدمي فالشهادة فيه مفيدة) (انفلت
ثوره فاكل حنظل رجل الخ) (في عين
الدابة ربع قيمة الدابة الخ)
(٢٨٦) (انكسرت رجل الشور عند
الشريك الخ) (كسر الراعي رجل
الجل يضمن قيمته) (يفرق بين الجنابة
على الدابة الماء كولة وغير الماء كولة
(له جمل اعتماد العض فاشهد عليه
(الراعي اذا فادها ترسان الزرع
٢٨٦) (كتاب الخيوط وما يحدث
الرجل في الطريق وما يضر ربه
الجيران ونحو ذلك ومطالبة)
(اذا وقع الحائط يكن ضمانه الخ)
(سقط الحائط بعد الطلب والشهادة
٢٨٧) (يضمن) (الشهادة في الحائط المائل
غير شرط) (طاب المستأجر من
المؤجر ففرض الطيلة المائلة الخ)
(أشهد على شريك في الحائط الخ)
(حفر بئر في طريق العامة فتردى
٢٨٨) (فيه جمل الخ) (المراد بالمرق
الطريق في الامصار الخ) (فرس
الماء في الطريق) (ليس له اجراء
الميراث والسيالة الى السكة) (للولي
أن يعطى أحدا من الطريق ابني
عليه الخ) (ليس لهم قسمة سكة غير
نافذة الخ) (ليس لاحدهم أن يحفر
فيها بئر الخ) (٢٨٩) (ليس له حفر بالوعة في
سكة غير نافذة) (الكسيف والميازيب
ان حديث تهدمت الخ) (لا يجوز
الاحداث في سكة غير نافذة الخ) (يمنع
من الخراج الميراث الى من عير نافذة
ليس له حفر بئر بالوعة على باب داره

(لاصحاب طريق غير نافذ أن يضعوا فيه الخشب) وضع أو ساخ داره ٢٩٤ (ليس له أن يتخذ منة أو يفتح كوة على جدار الخ) (جدار عليه جذوع لهم ليس لأحدهما أن يبنى عليه شيئا الخ) (جذوع أحدهما أكثر من الآخر أن يزد في جذوعه الخ) (فيما إذا تعارضت بينة الخ) (لأحدهما على الحائط عشرة جذوع للآخر جذوع الخ) (صاحب الاتصال والتربيع أولى من صاحب الجذوع) (له أن يسفل جذوعه أن لم يضر بالحائط ٢٩٥) (صاحب الجذع موضع معد لا لقاء الزبالة الخ) (الأصل أن ما كان في سكة نافذة يعرف حاله يجعل حديثا الخ) (سد الضوء بالسكينة من الضرر البين الخ) (ليس له سد قاري الجار) (إذا قلل الضوء ولم يكن الضرر يذنا لا يمنع) (ليس له سد الضوء بالسكينة) (ليس له فتح شيا يملك تطل على ساحة دار الجار الخ) (ليس له منع من شيا يملك تشرف الخ) (له منع جاره من الصعود إلى السطح الخ) (يمنع الذي من تعلية البناء إذا حصل ضرر الخ) (يمنع من فتح كوة تشرف على جاره الخ) (لا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرر يذنا) (له أن يبنى حائط ملاصقا لحائط الجار) (له أن يتخذ عرفة بجانب بيت جاره الخ) (لا عبرة بزعمه أنه سد عنه الرياح والشمس الخ) (٢٩٦) (سد الكوة المشرفة على موضع النساء الخ) (إذا كانت الشيا يملك تشرف على الأسطحة الخ) (له تعلية سطوح من سهل الصعود الخ) (٢٩٧) (له أن يبنى بيتا للجنية الخ) (له أن يبنى في أرض الوقف بيتا الخ) (له أن يبنى في حائطه كوة تطل على الجار) (في جدار لا يبنى السرة الخ) (أمره القاء في بيتها لئلا تفسد والنفقة) (حائط مشترك بينهما

السفل على تطيينه) (أو مرفوع الخشب الموضوعة بلا إذن) (ليس له الدخال زوجها الاجنبي في الدار) (لا يجوز ادخال الاجنبي في الدار المشتركة) (عمر الدار المشتركة بلا إذن بنية الشركاء فهو مطلق) (تحررهم في مسئلة بناء الشريك في المشترك) (ما اضطر الى بناه لا يكون متبرعا فيه) (ليس له أن يزد في البناء على الحائط المشترك ٣٠٦) (رجل أزال طبلته فصار الجار يشرف من قصره على درج الرجل الخ) (كتاب الوصايا ومطالبه) (الموصى له يملك الموصى به بالقبول) (القبول الذي لا يزداد مرضه كل يوم كالصحيح) (وهو لو ارته في مرضه وأوصى له بشي وأمر بتفديده الخ) (تبرعات المريض في حكم الوصية) (كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال الصحة) (الهيئة بعد الموت وصية ٣٠٨) (وهو المريض شيئا لو ارته لا يجوز له الرجوع) (أوصى لاختونه وله أب أو ابن صحته) (تصح الوصية بالسكنى أن خرجت الرقبة من الثالث) (أرأى تزوجها من مهرها وأوصت بتكفيتها من مالها لم يصح) (كفن المرأة على الزوج وإن تركت مالا) (إذا مات الموصى به بالسكنى تعود الدار الى ورثة الموصى ٣٠٩) (الوصية للوارث تصح حيث لا وارث سواء وكذا القاتل) (ترك زوجته وأوصت بنصف ماله لاجنبي صح وللزوج ثلث التركة) (أوصت لزوجها نصف ماله

لاحدهما أن يضع عليه جذوع الخ) (٢٩٤) (ليس له أن يتخذ منة أو يفتح كوة على جدار الخ) (جدار عليه جذوع لهم ليس لأحدهما أن يبنى عليه شيئا الخ) (جذوع أحدهما أكثر من الآخر أن يزد في جذوعه الخ) (فيما إذا تعارضت بينة الخ) (لأحدهما على الحائط عشرة جذوع للآخر جذوع الخ) (صاحب الاتصال والتربيع أولى من صاحب الجذوع) (له أن يسفل جذوعه أن لم يضر بالحائط ٢٩٥) (صاحب الجذع موضع معد لا لقاء الزبالة الخ) (الأصل أن ما كان في سكة نافذة يعرف حاله يجعل حديثا الخ) (سد الضوء بالسكينة من الضرر البين الخ) (ليس له سد قاري الجار) (إذا قلل الضوء ولم يكن الضرر يذنا لا يمنع) (ليس له سد الضوء بالسكينة) (ليس له فتح شيا يملك تطل على ساحة دار الجار الخ) (ليس له منع من شيا يملك تشرف الخ) (له منع جاره من الصعود إلى السطح الخ) (يمنع الذي من تعلية البناء إذا حصل ضرر الخ) (يمنع من فتح كوة تشرف على جاره الخ) (لا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرر يذنا) (له أن يبنى حائط ملاصقا لحائط الجار) (له أن يتخذ عرفة بجانب بيت جاره الخ) (لا عبرة بزعمه أنه سد عنه الرياح والشمس الخ) (٢٩٦) (سد الكوة المشرفة على موضع النساء الخ) (إذا كانت الشيا يملك تشرف على الأسطحة الخ) (له تعلية سطوح من سهل الصعود الخ) (٢٩٧) (له أن يبنى بيتا للجنية الخ) (له أن يبنى في أرض الوقف بيتا الخ) (له أن يبنى في حائطه كوة تطل على الجار) (في جدار لا يبنى السرة الخ) (أمره القاء في بيتها لئلا تفسد والنفقة) (حائط مشترك بينهما

(مريض تصرف ووارثه حاضر) (أوصى لزوجته الاجنبي بماله عليه من الدين يصح) (انتمت فهي لا يكون وصية ٣١٥) (تعلق البراءة بخلاف الوصية للمسيح يصح) (استقرض المريض بمعاينة الشهود فهو كدين الصحة) (أوصى بثلث ماله وله دين وعين) (أوصى لوارثه ولاجنبي صحته في حصة الاجنبي ٣١٦) (البيع في المرض للوارث لا يجوز ولو بمثل القيمة) (اقرار المريض للوارث ولو بقبض دينه باطل) (تصح الوصية لأم ولد بخلاف الأقارب) (اقرار لها بدين) (تفقد الحماية والهمة من الثالث) (أوصى للجماعة بثلث ماله وله تركة ومال قبل رجل فهل للجماعة الدعوى عليه ٣١٧) (باب الوصى ومطالبه) (لو كان الأب متافا مال ابنه ينصب القاضي وصيا يتزع المال منه) (لا يكلف الوصى الى البينة على دفع الوصية في المبرات) (الوصى يصدق بهينه فيما سطر عليه شرعا) (قال أنفق عبدك مالاك والنفقة نفقة المثل يصدق بهينه ٣١٨) (إذا لم يعامل الوصى على مال القاصر لا يلزمه مراعاة لانه ربا لا يجبر الوصى على التجارة في مال الصبي) (يقبل قول الوصى بهينه في نفقة المثل) (للموصى أن ينفق على اليتيم من مال اليتيم الخ) (إذا كان المفروض لا يكتفى بالقاصر الخ) (أدى انه دفع مال اليتيم له بعد بلوغه الخ) (أدى الأب بعد بلوغ ابنه انه أنفق المال عليه الخ) (ركب الوصى يقبل قوله بهينه الخ) (للموصى أن يترك غيره

فمنها حائطا جاره لا يجبر على تحويلها ٣٠٥) (له حفر بئر لأم طاهرة في أرض داره وإن زحاما الجار ٣٠٦) (عمر الدار المشتركة بلا إذن بنية الشركاء فهو مطلق) (تحررهم في مسئلة بناء الشريك في المشترك) (ما اضطر الى بناه لا يكون متبرعا فيه) (ليس له أن يزد في البناء على الحائط المشترك ٣٠٦) (رجل أزال طبلته فصار الجار يشرف من قصره على درج الرجل الخ) (كتاب الوصايا ومطالبه) (الموصى له يملك الموصى به بالقبول) (القبول الذي لا يزداد مرضه كل يوم كالصحيح) (وهو لو ارته في مرضه وأوصى له بشي وأمر بتفديده الخ) (تبرعات المريض في حكم الوصية) (كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال الصحة) (الهيئة بعد الموت وصية ٣٠٨) (وهو المريض شيئا لو ارته لا يجوز له الرجوع) (أوصى لاختونه وله أب أو ابن صحته) (تصح الوصية بالسكنى أن خرجت الرقبة من الثالث) (أرأى تزوجها من مهرها وأوصت بتكفيتها من مالها لم يصح) (كفن المرأة على الزوج وإن تركت مالا) (إذا مات الموصى به بالسكنى تعود الدار الى ورثة الموصى ٣٠٩) (الوصية للوارث تصح حيث لا وارث سواء وكذا القاتل) (ترك زوجته وأوصت بنصف ماله لاجنبي صح وللزوج ثلث التركة) (أوصت لزوجها نصف ماله

(أوصى بجميع ماله لاجنبي وله زوجة قلها السدس والباقي للاجنبي) (أعتق جارية وأوصى بوصية وضاق الثلث عن ذلك) (يبدأ بالفرائض والواجبات ثم بما بدأه الموصى) (فيما إذا اجتمعت الوصايا وبيان تفصيل ما يقدم منها على غيره) (في بيان ما إذا اجتمعت الوصايا وضاق الثالث عنها ٣١١) (حادثة الفتوى في هذا في زمن شيخنا المنقح وجه الله تعالى) (أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابن من أبنائه الثلاثة جازوله الربع) (أوصى لاجنبي بكل ماله ولم تجز الورثة صحته في الثالث) (أوصى بعشرة قروش لاسقاط الصلاة صحته) (أوصت بثلاثة أساور متفاونة لثلاث نسوة وضاع أحدها ولم يدر الخ) (أوصى لرجل معين بدراهم لاسقاط صلاته لا يجوز صرفها لغيره) (أوصى بشجرة في بستان يصح ر أوصى بأرض لا يدخل ما فيها من الزرع تبعها) (تصح وصية الذي لاخ له مسلم) (تصح الوصية للآثام ولا يشترط القبول) (أوصى للجنين يصح) (يعتبر قبول الوصية وردها بعد الموت) (أجاز الورثة الوصية بما زاد على الثلث بعد موته ثم جعوا ليس لهم ذلك) (لا وصية للوارث إلا أن يجبرها الورثة بعد موته ٣١٢) (لا تصح إجازة الورثة في حياة الموصى وبعد تصح ولا رجوع) (إذا أقر لوارثه بعين وصدة بنية الورثة في حياته لا حاجة الى التصديق بعد الموت الخ ٣١٤) (لا تصح إجازة الورثة في حياة الموصى وبعد تصح ولا رجوع) (إذا أقر لوارثه بعين وصدة بنية الورثة في حياته لا حاجة الى التصديق بعد الموت الخ

ادبی

وان أنزلهم وشتاعهم عمة زوجة

(بحر النظر الى افارم)

اشارة الى ضعف ما قالوا

٣٦٠ (يخاصم ضارب الحيوان لوجهه
لاوجهه الوجه) (في الانتقال
من مذهب الى مذهب
٣٦١ (في سبب تحول الطعام الى عس
ما هب الشافعي الخ) (في منع دخول
المسجد ونحوه لمن أكل النوم ونحوه
(في حكم قتل الجراد) ٣٦٢ يجب قتل
الآدمي المؤذي فضلا عن غيره
٣٦٣ (في الامر بالمعروف
ونفروا للمعوى وأحفظوا الشوارب
(قد يرجع تحسين الهيئة الى الدين
٣٦٤ (في أجناب أبي المصطفى حتى آمنابه
صلى الله عليه وسلم
٣٦٥ (فضلته عليه الصلاة والسلام الخ
٣٦٦ (في الرد على من أفتى بحرمه شرب
الدهان
(في أن السماء أفضل الخ
٣٦٧ (هل الليل أفضل من النهار
(العرش أفضل من الكرسي
والكرسي أفضل من السماء الخ
(في السؤال عن النخس والسعد
٣٦٨ (اذا ذكروا ثلاثة أقوال فالراجح
هو الأول أو الثالث
(كل مباح يؤدي الى زعم الجهال
سنية أمر أو وجوبه فهو مكروه
(لفظا قالوا يستعمل فيما فيه
اختلاف المباح) (في افتنا ذالا

إشارة إلى ضعف ما قالوا
 (وظيفة العوام التسلل بأقوال
 الفقهاء وأفعالهم) (لاختيار للعامي
 في أقوال الماضين
 ٣٦) كل نص يخالف قول أصحابنا
 يحمل على النسخ أو التأويل
 (يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل
 في معنى التعصب والصلابة
) (يباح الكذب لأحياء حقـه ودفع
 العالم عنه
) (لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من
 العبارات الفارسية
) (مراعاة العدد المختص في
 الاذكار معتبرة
 ٣٧) (في تقبيل الخبز
) (في أخذ العهد عن المشايخ الصوفية
 في ذم عالم المنطق
) (كان الغزالي في عصره حجة
 الاسلام وسيد الفقهاء) (فما إذا
 لم يوجد نص عن أبي حنيفة
 ٣٨) (لا يجب على الفقيه الإجابة عن كل
 ما يسأل عنه
) (كان أبو حنيفة ربما لا يجيب عن
 مسألة سنة
) (من أئمتي الناس في كل ما يستفتونه
 فهو بمنون

• (غف) •

شافعي فتعوض الذكاح ايس للقاضي
الحنفى نقضه ولا للمعتزى الحنفى ان
يفتى بخلافه
(مطلب فى امرأة تركها زوجها
خالية من الفرائش والنفقة فرقت
أمرها الى شافعى فتعفى بالفرقة
ليس للمعتزى نقضه
(مطلب اذا حاكم القاضى بمنع
الشفيع لاختلاف شرط لا يجوز نقضه
(مطلب اذا منع السلطان قضائه
عن سماع الدعوى بعد خمس
عشرة سنة لا يستمر ذلك
(مطلب القضاء يختص بالزمان الخ
(مطلب اذاولى يحكم بمذهب أبى
حنيفة فحكم بغيره يكون خطأ ولا ينفذ
(مطلب التنافيذ الواقعة فى زماننا
بشهادة رجلين غير معتبرة
(مطلب اذا مات القاضى المأذون له
بالاستخلاف هل تعزل نوابه أم لا
(مطلب فى حجر القاضى على المفتى
ما جئنا وغير ما جئنا وفى فتواه بعد الحجر
(مطلب فى بلاد خلت من عالم يرجع
اليه المسلمون هل يجوز المهاجرة
منها) (مطلب ادعى على آخر وكالة
عن زيد الغائب
(مطلب القضاء على الغائب لا ينفذ
(مطلب ادعى انه وكيل الغائب
يقبض الدين أو العين الخ
(مطلب ادعى انه وكيل الغائب
يقبض الدين ان برهن عليه ما يقبل الخ
(مطلب فى الدعوى الصحيحة
(مطلب علماء أو نايه محزون بالقول
يجوز القضاء على الغائب ولو أمضاه
قاض (٢١) مطلب جميع الشرع ثلاثة
(مطلب حكم الشافعى لا بعدد حكما
الا اذا وقع بعد دعوى صحيحة

(مطلب اذا مات وعليه ديون وله ثلث بيت يأمر القاضي ببيعها فان امتنع الوارث ببيعها القاضي الخ

(مطلب اذا كان بعض العقار وقفاً وبعضه ملكاً فان بيع الملك ففيه الشفعة (٢٣) مطلب أرض الخراج والعشر مملوكة يجوز بيعها ووقفها وتورث وأما أراضي بيت المال لا يجوز وقفها ولا بيعها (مطلب اذا طلب المالك القسم مع الواقف يجاب لذلك

(مطلب لاشتمان على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضي البلدين نصب وصياً (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها لانا فزوجها أبوها له قبل المحلل في حكم الشافعي بصفة النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف

(مطلب في التقليد (٢٦) مطلب القضاء ببيع المدبر ناذر بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان قاضياً الخ (مطلب ان كان المخير بالعزل رسولاً ثبت العزل مطاعاً وان فضولاً فلا يد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فارسله القاضي محضراً فلم يجده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدعى ذلك

*) كتاب القاضي الى القاضي
ومطالبه*)

(مطلب كتاب القاضي الى القاضي (مطلب لنائب قاض ان يكتب لنائب قاض آخر قبل الشهادة ان فرض السلطان لقضائه الامتناع

٢٧ * (باب الحكم ومطالبه) *
 (مطلب اذا حكم العنين وزوجته رجلا فاحله سنة صم)
 ٢٧ * (باب خلع المحاضر والسجلات ومطالبه) *
 (مطلب خلع المحاضر والسجلات)
 ٢٨ (مطلب المحضر اذا لم يستوف الشروط لا يعتبر (مطلب في المحضر المستوفى للشروط)
 (مطلب في محضر مضمونه انذار فلان انهم قد جددوا له ميازيب مركة عليه تسيل على الزقاق فاذا اذن له الحاكم بالعمارة على الاسلوب المرقوم بمجرد ذلك لا يعتبر اذنه
 ٢٩ (مطلب ليس لصاحب الميزاب ان يرفع ميزابه او يسفله الخ
 ٣١ (مطلب الخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به (مطلب جذا الكرم
 ٣٢ (مطلب التحالف
 ٣٣ (مطلب محضر في الشركة
 ٣٤ (مطلب الامانة لا تجوز المقاصدة بها ولا ينوب قبضها عن قبض من المبيع
 ٣٥ (مطلب محضر في دعوى قبض
 ٣٦ (مطلب القصاص يجزى على فرائض الله والاحتياط واجب فيه
 ٣٩ * (كتاب الشهادات ومطالبه) *
 (مطلب الشهادة على الجرح المجرد لا تقبل)
 (مطلب شهادة البائع انه باع ما لا يملك غير مقبولة وعلى المدعي البيه
 ٤٠ (مطلب شهادة الفرد كالدعم وان تم النصاب يسأل القاضي عن عد التهم سرا وعلنا طعن الخصم اول بطن (مطلب شهادة الشريك المغاوض غير مقبولة وكذا شهادة شريك العنان والمالك ان كان المشهود به مشتركا (مطلب شهادة مشايخ البلاد وصغار الجهات والعرفاء لا تقبل (مطلب شهادة ٤٩
 البروز لا تقبل ولا تحمل ذبا عنهم ولا منا كتمهم كالمجوس
 (مطلب اذا رجع الشهود بعزرون وشروط محتمة ان يكون لدى قاض (مطلب شهادة الاعبي غير مقبولة ولو فيما ثبت بالتسامع (مطلب شهادة القروي والاي وارباب الصناعات الدينية مقبولة حيث كانوا عدولا
 (مطلب شهادة التعصب غير مقبولة (مطلب البسلساكن الدار لا يملكون بيدهم مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك له بالشهادة انه ذو يد لتسوقها (مطلب ادخل مهره الغير داره وطاحونة فهناك في الشاغر تسمع البيضة على اقراره بذلك ويضمن (مطلب الشهادة على الاقرار بالتعصب مقبولة (مطلب شهادة اليهود على النصارى وبالعكس مقبولة (مطلب في اثبات شهادة الزور (مطلب شهادة فرعين مع اصل مقبولة الخ
 (مطلب شهادة من بدت منه العداوة غير مقبولة (مطلب في حديث شهادة الزور
 (مطلب الشهادة بالوقف بلا بيان الواقف فيها خلاف والصحيح انه لا بد منه (مطلب في الشهادة بالتسامع بالوقف
 (مطلب في الاشياء التي تقبل الشهادة فيها بالتسامع (مطلب لو نكحوا قاضي انهم يشهدون بالتسامع لا تسبل شهادتهم
 (مطلب شهادة الفقيه الذي يلقن المتناكح مقبولة في اصل النكاح وفي قدر السمي من المهر (مطلب اذا اردت شهادة الشاهد لعدم العدالة ليس له رد هاولا لغيره ان يقبها (مطلب في الشهادة على المخدرة وما فيها من الخلاف (مطلب في شهادة من كانوا في عائلة واحدة بعضهم لبعض
 (مطلب لا تسمع شهادة المودع والمستعير والمستاجر قبل الرد (مطلب شهادة التليد لا تسمع غير مقبولة وكذا الاجير وكذا من في عياله
 (مطلب في رجل وقف على نفسه وأولاد الخ فادعى رجل انه من اولاد اب جرد الواقف واقام بيته على ذلك لا تسمع (مطلب في الفرق بين الشهادة على الوقف بالتسامع والشهادة على السماع بالوقف
 (مطلب في شهادة الاعبي في النسب ويضمن (مطلب الشهادة على الاقرار بالتعصب مقبولة (مطلب شهادة وفيها كلام طويل وخلاف
 (مطلب لا يفتى بغير قول أبي حنيفة وان صححه المشايخ
 (مطلب يصح التعريف للمرأة من المحرم والاجنبي سواء كانت الشهادة لها وعليها
 (مطلب شهادة الراعي بالملك لصاحب الدابة مقبولة وكذا المودع للمودع
 (مطلب شهادة العدو على عدوه وعلى غيره وفي القضاء بها
 (مطلب شهادة القيسي على الجاني غير مقبولة وكذا الخ
 (مطلب في هذين شهدا على سندی وبينهم عداوة وفي القضاء بشهادة العدو (مطلب شهدا واران لو ارث آخر بعين تقبل وتنفس على الجميع
 (مطلب نحو والشهادة بالنسب والموت والنكاح والدخول واصل الوقف وان لم يعان وفيه كلام

الوكيل بوكالة عامة يملك كل شيء الا المطلق الخ
 (مطلب الوكيل بالبيع اذا مات مجهلا لئن يضمن (مطلب اذا واكل ان يزوج ابنته من فلان بكذا ولا يعدد عليها الا بعد قبض النصف
 (مطلب اذا امر أحد الاخرين أخاه ان يزوج امرأته يدفع مهرها عنه فدفعت من مال مشترك له الرجوع بقدر حصته
 (مطلب وكل ينسب في شراء عقار بعينه فاشترى لنفسه (مطلب انهم يقتل اخيه فامر أخاه ان يدفع مالا لحاكم السياسة (مطلب اذا عزل الناظر يعزل وكيله بتبض غلات الوقف (مطلب وكل آخر قبض حقوقه وغلات عقاره فمات الخ
 (مطلب الوكيل بالبيع لو باع بغبن فاحش فيه خلاف (٧٣ مطلب امر غيره ان يشتري بضاعة نسبتة ويبيعها ثم يشتري بها شيئا ففعل ورجع فالرجع لا امر (مطلب وكل جماعة تجلس في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف (مطلب وكل البائسة أمهات قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها (مطلب لا تجلس الام في دين ابنتها (مطلب لا يلزم الاب مهر ابنة الا اذا ضمنه
 * (كتاب الدعوى ومطالبه) *
 (مطلب مانع غير وارث توضع تركته في بيت المال
 (مطلب ادعى انه ضربه مورثه بعصا ومات بضربه وادعى الاخوانه مع بعد ضربه ومات الخ
 (مطلب لو باع شيئا وبعض أقاربه بطلع على البيع والقبض ثم ادعى المالك لا تسمع دعواه (مطلب اذا استعار شيئا ثم ادعى المالك فيه لا تسمع دعواه (مطلب في واضع يده على عقار سنين سنة ادعى رجلا حصه فيه لا تسمع دعواه
 (مطلب اشترط في دعوى العقار الموهون حضرة الراهن (مطلب وادعى على المشتري أن البائع أحرأ ورهن منه قبل البيع لا تسمع الا بحضرة البائع (مطلب تقبل بيننا على الزيادة اذا اختلفت مع زوجها في مقدار المهر (مطلب اذا أنكر المردعي عليه الوديعة وحلف ثم أقام المدعي بينة لا يعز المردعي عليه (٨٠ مطلب حاصله ان استأنف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بينة الغبن الفاحش مقدمة (مطلب لا يقضى بالحقم والخط ولا يحلف عليه ما قبل على أصل المال (مطلب لا يعمل بمذنب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين (مطلب جهزت ابنتها بجهاز ثم ماتت فادعى ورثتها العارية قال المار على العرف (مطلب ادعت الام شيئا من أعيان تركه ابنتها عارية فالقول للزوج
 (مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالاذن فالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا يمن (مطلب في مستأجر امر زوجته مشتملة على الادب البناء
 (مطلب اختلس الزوجان في شيء فقال أعطيتك لك بشئ وقالت هبة (مطلب باع لا تخو ثورا فانكر الشراء وادعى الهبة
 (مطلب في امرأة ونف أبوها أما كن ثم ادعت ان بعها ووقف أمهالا تسمع (مطلب في ورنه اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم انه ملكه أوه

٨٥	(مطلب في رجل ادعى على آخرانه تعدى على فرسه وركبها (مطلب بنى في أرض غيره وهو ساكت الخ (مطلب في رجل أقر على نفسه بمال ثم بعده ادعى أن بعضه قرض وبعضه بالخ	٩٣	(مطلب في رجل ساكن بيت أبيه ولا يعرف له مال مخصوص هل يكون الخ (مطلب في رجل مات وترك عتقارا وزوجة وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجة أن مات أقر للبت بحصتها أرنا (مطلب في ميراث يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الخ (مطلب في رجل ادعى خفصا أرنا في محدد جماعة فأجابوا بآنا اشترى ثيابا من زيد وزيد اشترى من أبيك الخ (مطلب ادعى على عمه بتركته جده فقال كان أبول في عيال أبي ومات قبله الخ	٩٧	(مطلب في حاصل فيه بيان من عليه البينة وبيان من يصدق بميمنه (مطلب في اقتطاع له أرض من بيت المال لا يكون خصم المدعى ملكيتها (مطلب وكيل بيت المال لا يصلح خصم ما ادعى أو ادعى عليه إلا بأذن السلطان (مطلب هل يكون المستأجر خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر قبله أو أنما ملكه	٩٩	(مطلب في رجل باع دارا بقرطه فظهرت حامله (مطلب باع الجدا أبو الالب عقار التيمم بلامدوخ (مطلب اليد في العقار لا تثبت بتصادق المتداعين (مطلب بشرط لصحة القضاء البينة من المدعى أنه في يد المدعى عليه	١٠١	(مطلب بشرط لصحة الشهادة أن العقار في يد المدعى عليه المعاني (مطلب ما من المدعيون عن أخوة لم يطالبوا بدينه (مطلب إذا ثبت		
٨٦	(مطلب تنازع خارج وذو يد في بقرة الخ (مطلب في رجل ادعت عليه زوجته مهرها المجهول وفقره ظاهر (مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد النكاح أن المهر قبض مهرها المجهول (مطلب في رجل ادعى على آخر شاة وأنه غصبها	٩٥	(مطلب في رجل مات وترك عتقارا وزوجة وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجة أن مات أقر للبت بحصتها أرنا (مطلب في ميراث يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الخ (مطلب في رجل ادعى خفصا أرنا في محدد جماعة فأجابوا بآنا اشترى ثيابا من زيد وزيد اشترى من أبيك الخ (مطلب ادعى على عمه بتركته جده فقال كان أبول في عيال أبي ومات قبله الخ	٩٦	(مطلب في رجل اشترى ثيابا من زيد وزيد اشترى من أبيك الخ (مطلب ادعى على عمه بتركته جده فقال كان أبول في عيال أبي ومات قبله الخ	٩٨	(مطلب ادعى على شخص على مشري الغيب أن الكرم كرمه وبطال به الخ (مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة مات أحدهم عن ثلاث بنين الخ	١٠٠	(مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالا فظفر بأثنين منهم تسمع دعواه عليهم (مطلب دعوى المثل لا تصح إلا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره (مطلب الاستبراء بما لا يجزأ بوجوب التكامل	١٠٢	(مطلب برهن على غاصبه أنه ملك لا تقبل (مطلب في ميت لا وارث له وعليه دين لا يمس الخ (مطلب في رجل ادعى عقارا في يد

١٢٢	(مطلب دعوى النسب المجردة لا تسمع (مطلب إذا وجد المدعى عليه بعد ثبوت بينة خمس عشرة سنة تسمع الدعوى عليه (مطلب ضاع له صندوق فيه أسباب فوجد بعضها مع آخر فادعى الآخر أنه اشتراه الخ (مطلب إذا باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه	١٢٣	(مطلب رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية ثم ادعى وقفه لا تسمع (مطلب وقف البناء والشجر من غير أرض التجميع أنه لا يصح (مطلب ادعى على آخر أن هذا المحدود الذي تحت يدي جار في وقتي الخ	١٢٤	(مطلب ادعى على امرأة قدرا من الدين وديعة وأقام بينة على أقراها بالوديعة تقبل (مطلب إذا أقر القن بجناية توجب الدفع لا يسرى على مولاه (مطلب ما من أخت وعليه دين وأقرت الاخت بأن تركته تحت يدها توهم لاخت بوفاء الدين (مطلب إذا أرادت الورثة دفع الدين وأبقوا الزكاة لهم ذلك	١٢٥	(البينة على الإقرار بالغصب مقبولة (مطلب في رجل أودع صندوقا عند رجل وأودع رجلان عنده صندوقا ووضعاها على الأول فاحترق البيت (مطلب إذا أراد البائع رد الثمن على المشتري مدعي أنه زيف فأنكر المشتري كونه هو قال قول للبائع (مطلب إذا ثبت نكاحها في وجه أبيها فادعت أنها حينئذ كانت بالغة تريد إبطال الحكم الخ	١٢٦	(مطلب في بكر بالغت ادعى زيد نكاحها وعروادى نكاحها (مطلب ادعى على آخر أنه اشترى	١٢٧	(مطلب في تنازع البيت إذا اختلف فيه الزوجان (مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الخلف لا يلتفت إليه (مطلب إذا ادعى رجل فسر ساق يد أولاد الغائب لا تسمع (مطلب إذا مات أحد الشريكين فادعى ورثته على الآخر أنه كفل عن المبيع لا تسمع دعواهم (مطلب استقرض بعض متكلمي القرى مبلغا من عرو ودفعه لزيد المقاطع فطلب عرو والمبلغ منهم فأجابوا الخ (مطلب محضر حاصله أن التوكيل لا يدخل تحت الحكم	١٢٨	(مطلب دفع لانه ما لا يتجر فيه فسخ منه واشترى أو ابني بغير إذن أبيه ومات الأب بعد إقراره ثم ادعت بقية الورثة الخ (مطلب دعوى الوارث على الوصي دار أنهما من تركته والده بعد شهادته على نفسه أنه الخ مصدوعة	١٢٩	(مطلب إذا تصادق الأب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما يخصه وما	١٣٠	(مطلب لو وضع القاضي المدعى عن دعواه بمرجى الشرع ثم أراد المدعى استئنافها عند آخر أن أبيهما مع دفع تسمع وإن كانت عين الأولى لا تسمع (مطلب في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة لهما ولا حدهما بينان متصل تربيعا على وجه التثريبك ولا آخر عقد عليها فالحائط لصاحب التربيعة (مطلب سفل انهم دم وصاحب العلو يريد البناء الخ (مطلب لو أراد صاحب العلو أن يبني في علوه بناء لا يضر بالسفل له ذلك (مطلب يمنع ضرر صاحب العلو عن صاحب السفلى (مطلب في ذي يد وخارج تنازعا في بركة فادعى ذواليد الخ	١٣١	(مطلب ادعى الخارج محذورا على ذي يد أنه باع له بالوكالة عن الغائب فأنكر ذواليد الخ (مطلب صلح بعض الورثة وأشهد على نفسه وأبرأ برأه عما ثم مات والآن أولاده يدعون الخ (مطلب أثبت الغيب في غيبسة البائع عند قاض واختار الفسخ ثم أقام بينة بذلك عند قاض آخر بوجه	١٣٢	(مطلب خفايت لابنها بكر أو دفعت أمتة لا يوجبها فسات الابن عنها وعن ابني عم يدعيان أن المدفوع تركه وادعت الخ (١٣٣) مطلب إذا أتى النائب لمستنيبه بما تجمد من معلوم الحجج والسجلات لا تدعى قدرا إذا لا تسمع (١٣٤) مطلب أشهد على نفسه في صحته أنه ليس له عند زيد حق ثم ادعى عليه بوديعة فرفضها فأنكر والخلفهم الخ كما لعدم بينة لا تسمع دعواه (مطلب في صلح مصادقة (مطلب استأجر بيتا ثم ادعت أنه ملكها لا تسمع (مطلب دعوى الملك بعد الاستيلاء والاستيلاء لا تسمع (مطلب في تنازع البيت إذا اختلف فيه الزوجان (مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الخلف لا يلتفت إليه (مطلب إذا ادعى رجل فسر ساق يد أولاد الغائب لا تسمع (مطلب إذا مات أحد الشريكين فادعى ورثته على الآخر أنه كفل عن المبيع لا تسمع دعواهم (مطلب استقرض بعض متكلمي القرى مبلغا من عرو ودفعه لزيد المقاطع فطلب عرو والمبلغ منهم فأجابوا الخ (مطلب محضر حاصله أن التوكيل لا يدخل تحت الحكم	١٣٣	(مطلب دفع لانه ما لا يتجر فيه فسخ منه واشترى أو ابني بغير إذن أبيه ومات الأب بعد إقراره ثم ادعت بقية الورثة الخ (مطلب دعوى الوارث على الوصي دار أنهما من تركته والده بعد شهادته على نفسه أنه الخ مصدوعة	١٣٤	(مطلب إذا تصادق الأب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما يخصه وما
-----	--	-----	---	-----	---	-----	---	-----	--	-----	---	-----	---	-----	--	-----	---	-----	---	-----	--	-----	---	-----	--

البائع (مطلب في وكيل أقرع إلى موكلته أن لا تضعه في لهامع عيها والعمان ينكران وكالة المقر (مطلب لا تسمع دعوى زوجة الميت بمهرها على مدونه ومودعه وشريكه ١٤٥ (مطلب في امرأة لمهاين شرعية هل تحلف في بيتها أم تحضر مجلس الخ ١٤٦ (مطلب اذا اختلف المتبايعان في الثمن ويجزأ عن اقامة البينة الخ ١٤٧ (مطلب ادعى ساكن الدار تبرعا ان النخل الذي فيه ملكه فالقول الخ (كتاب الاقرار ومطالبة) (مطلب اقر لا تخربان له عنده طحخة زيت طبخ صابونا واشترها منه بقدر معلوم ثم تعلل بأنه اشترى منه مالا الخ ١٤٨ (مطلب أقر في مرض الموت لغير وارث بدين محبها (مطلب أقر بقبض الثمن فوات المقر له فادعى المقر على ورثته أنه لم يقبض الكل فاحتجوا عليه باقراره فطلب عيهم ١٤٩ (مطلب الاقرار بالارض اقرار الخ ١٥٠ (مطلب انصار القضاء بالقضاء باطل وكذا لو شهد اني حكمت الخ ١٥١ (مطلب أقر المريض مرض الموت باستيفاء ثمن ما باعه مع (مطلب أقر الوكيل بالبيع يقبض المبيع من الوكيل بالبيع مع (مطلب اريض مرض الموت وارثه غير صحيح ١٥٤ (مطلب اقرار الرجل لوارثه في حال الصحة صحيح ١٥٥ (مطلب قالت لا أتحقق في منزركم أي حقا ثم ادعى ورثتها الخ (مطلب اقرارها بقبض المهر قبل العقد صحيح بخلاف اقرار الوكيل بالنكاح ١٥٦ (مطلب لا يثبت نسب ولد الامه بقول السيد وتنتها ١٥٨ (مطلب اقرار من بوجهها صفرار	وبحسبه غير صحيح (كتاب الصلح ومطالبة) * ١٥٩ (مطلب تخافه ماعلى حسبة بلدة فدفع أحدهما له صاحبه مالا على ترك طلبها فله الرجوع بمادفع (مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسمة (مطلب ليس لاحد المتخارجين الخ (مطلب تسمع دعوى الخ ما قبله بلا فصل (كتاب المضاربة ومطالبة) * ١٦٤ (مطلب القول للمضارب في هلاك مال المضاربة (كتاب الوديعة ومطالبة) * (مطلب اذا قبض الاب بمجل صدق ابنته الصغيرة ثم مات فاراد الرجوع في تركته فادعى الورثة الخ ١٦٧ (مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحتفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه ١٦٩ (مطلب أذن المالك لراعه أن يوصل شاة له بدقارسلها الراعي الخ (كتاب العارية ومطالبة) * ١٧٠ (مطلب في البناء في دار زوجته فكنيتها امرأة من ذرية الواف مع زوجها فغيره عالم الوقف (مطلب رجل أجر بيتا كل شهر اجارة طويلة وغرس فيها ثم مات (مطلب وقف داره على ذريته فكنيتها امرأة من ذرية الواف مع زوجها فغيره عالم الوقف ١٩٠ (مطلب رجل أجر بيتا كل شهر بكذا ثم باعه لا تحرف سكنه المستأجر (مطلب أجر المـ وقف عليه المشروط له النفاذ والوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر قبض أجرة جميع العقود الخ (مطلب عين رب الاحال للمكاري وزنا فعمل المكاري بنفسه وطبت (مطلب اشتراط غفر الاحمال على المكاري مفسد الاجارة (مطلب استأجره بما فاضع منه ولو في حال نومه لا ضمان عليه
---	--

١٩٣ (مطلب اذا استأجر أرض الوقف لغرس فيها ويكون الغرس له فهو له ولو العرف بخلافه ١٩٤ (مطلب استأجر ذميا لتعمير ما انهدم من البئر بشرط أنه مهما حدث في البئر فهو قائم به وكفله ذمي آخر بذلك (مطلب دفع لا تحريبا يسكنه ويرمه ففعل ثم أخذه ١٩٥ (مطلب اذا وقعت الاجارة على حصه غير معلومة كانت فاسدة (مطلب اذا استأجر بغلا يحمل عليه فدفعه لرفيقه لا شغاله بحماره فهلك ١٩٦ (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدة لا يجب (مطلب الاستئرام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعداد شجر وغنم لا يجوز (مطلب استأجر متحصلا ان الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح ١٩٩ (مطلب ضمن رجل قرية بيت المال بمن له ولا ينهائهم مات وولي غيره يبرأ أهل القرية بالدفع اليه ٢٠٠ (مطلب اذا اتفق على الزرع بعملهما وبقهرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة الخ ٢٠١ (مطلب أجر أرضا عشرين عقدا كل عقد ثلاثين سنة وشرطا الخراج على المستأجر ثم ماتا ٢٠٢ (مطلب جماعة قلهم عطاء في بيت المال يحالون به على فري لياخذوه من متحصلا من قسوم وغير ذلك آخر ولو احدهم منهم فالاجارة باطلة ٢٠٣ (مطلب استأجر أرضا بشربها من صهر يجمع ماءها فانهدم الصهر (مطلب تنفسخ الاجارة وقيل تنفسخ بانهدم المكان ٢٠٥ (مطلب استأجره بما فاضع منه ولو في حال نومه لا ضمان عليه	معين زاد عليه فهلك (مطلب اذا استأجر رجل لا يستخلص لها ما يخصها من اوتأبها واباسرة نساكها صاع ان ذكرت مدة ٢٠٦ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصاً وصار الشخص بخدمة ويغيره فيكافئه الربى ٢٠٨ (مطلب رجل ربي شخصاً وصار فمات وطلبت ورثته الاجرة من الربى ٢٠٩ (مطلب أجر طاحوناً لرجل ثم أجزها لا تحرف قبل انقضاء مدة الاولى ٢١٠ (مطلب اذا استأجر من شريكه حصه في شجرة الزيتون المشترك بينهما فالاجارة باطلة ٢١١ (مطلب استأجر سفينة لجل غلال الى محل معلوم وعمل الخ ٢١٣ (مطلب بشرط في الاحران كان من الكيل ما بشرط في السلم (مطلب في امرأة رهن بيتا عند آخره على عشرة قروش فاجرا المرفق باذنها الخ (مطلب المهر يبيع في استجار الساحة (باب ضمان الاجير ومطالبة) * ٢١٧ (مطلب استأجر طحونا فترضع ولده الى ان يمضي (مطلب اذا اكرى المكاري غيره ٢١٩ (مطلب الجمل يضمن فضاع اذا ترك المكاري دوابه على أصحابه وسبها فضاع جمل يضمن (مطلب عين البقرار رجلا مكانه باذن رب البقر ثم الثاني بالشا غير اذن فضاع نور (كتاب الولاة ومطالبة) * (كتاب الاكراه ومطالبة) * ٢٢٣ (مطلب اذا أكره الحاكم أهل قرية أن يكفלוه في مال لزمه من السلطنة لا يلزمهم (مطلب اذا أكره صاحب الولاية رجلا على بيع عقاره فالبيع غير نافذ والعبارة لما في نفس الامر لا لما كتب	(مطلب اما ان تقر لي بكذا او لا أقول لانظالم الفلاني ٢٢٤ (مطلب باعت في مرض موتها مكرهة وخلفت ابنا صغيرا (كتاب الحجر ومطالبة) * ٢٢٥ (مطلب الجسدة أحق بحقوقها مال الصغيرة اذا كان الاب مسرفا (كتاب المادون ومطالبة) * ٢٢٧ (كتاب الغصب ومطالبة) * ٢٢٨ (مطلب استهلك شيئا من مهر بنت عم ثم مات يؤخذ من تركته (مطلب أخذ الجمل بغير اذن صاحبه وجعله فخرج بسبب ذلك ٢٣٠ (مطلب من خدع امرأته رجل يحبس حتى يردها أو يموت في الحبس ٢٣٢ (مطلب ليس له ان يحرق من أرض الوقف الا بقدر حصته (مطلب لاشي في جنبين البهيمه بل يجب نقصان الام ٢٣٥ (مطلب قال ان خدمت انسانا فعلى حسون قرش الوقف الخاصك ٢٣٦ (فصل في السعاية والاعونة ومطالبة) (مطلب ذمي سقى بذبي الى حاكم سياسة فغرمه (كتاب الشفعة ومطالبة) * ٢٣٩ (مطلب أرضا في بيت المال لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها ٢٤٠ (مطلب يقسم المبيع على رؤس الشركاء والمشتري كواحد منهم ١٤١ (مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة وبيعت دار فيها يشترك الملاصق مع المقابل في الشفعة (كتاب الشفعة ومطالبة) * ٢٤٤ (مطلب أذن لواحد من ابنته في حياته أن يصرف على متروكاته ثم مات الخ ٢٤٦ (مطلب اذا بيع شجرة وعليه غرامات سلطانبة تتبعه
---	--	---

٢٥٠ (مطلب الاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين)	(مطلب في الرقص في السماع وفي سماع الغناء)	٣١٢ (فصل في الخائض المائل ومطالبه)
٢٥١ (مطلب غرس أحد الشريكين و يريد أن يختص بالعراس دون شريكه)	٢٨٦ (مطلب لورحل أهل بلدة من بلدتهم واستوطنوا غير هاليجبرون على العود اليها)	٣١٣ (فصل في الحيطان والطرق وما يضر به الجار ومطالبه)
٢٥٢ (مطلب اذا اتسماهم دعى أحدهما ان يباه وقف عليه كذا وكذا لا تسع)	٢٨٨ (كتاب احياء الموات ومطالبه)	(مطلب ليس لأحد الشريكين ادخال الاجانب في الدار المشتركة)
٢٥٤ (في اختلاف المدة بين في الحدود)	(مطلب اذا احيوا أرضا مواتا ثم رحل عنها لا يسقط حقها منها)	٣١٨ (باب جنابة الهيمة والجنابة عليها ومطالبه)
٢٥٤ (كتاب المزارعة ومطالبه)	٢٨٨ (فصل في مسائل الشرب ومطالبه)	(مطلب جمع به فرسه فأتلف انسانا فان أثبت بالبيئة الخ)
٢٥٥ (مطلب اتفاقا على ان من كل منهما بقرا وبذر اقزوع كل واحد منهما بذره مستقلا)	٢٨٩ (مطلب في حكم اصلاح الطريق الخاص اذا احتجج البه)	٣٢٠ (مطلب نور قطع بقره رجل فكسرها)
٢٥٦ (مطلب زرع الزوجة الأرض بلا اذن الورثة وفيهم صغار وكبار)	٢٩١ (مطلب نهر لقرية وقف معها على جهة ليس لأهل قرية موقوفة على جهة أخرى أن يسقوا منه شجرهم)	٣٢٢ (مطلب في راكب خرجت بذقته فقتل فرس صاحبه)
٢٥٨ (مطلب ليس لأحد ان يزرع أرض الوقف أو السلطانية من يدهم يزرعها)	٢٩٢ (كتاب الصيد ومطالبه)	٣٢٢ (باب جنابة المملوك ومطالبه)
٢٥٩ (مطلب في بيان النكر الذي يستحق به القرار في الأرض)	٢٩٣ (مطلب الاول أن لا يأخذ الطير ليل)	(مطلب اذا ركب عبده فرس الغير)
٢٦٢ (مطلب اذا دفع لآخر نوراعلى سد من الخارج فله أجر مثل النور)	(كتاب الرهن ومطالبه)	(باب القسامة ومطالبه)
٢٦٣ (مطلب المستأجر لجلس الطعام ان يترك لا يستحق الاجر)	٢٩٤ (مطلب في بيان من يبيع الرهن)	٢٢٢ (في قبل وجد في شاطئ البحر الملح)
٢٦٥ (مطلب مرض العامل فاقام آخر فتمت نصف ماله في الخارج)	٢٩٦ (مطلب دعوى الرهن حيث تقدم نار يخفى أولى من دعوى الشراء)	٢٢٢ (كتاب المعاقلة ومطالبه)
٢٦٧ (كتاب المساقاة ومطالبه)	٢٩٨ (مطلب اذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه)	٢٢٣ (امرأة ضربت أخرى فالتقت جفينا)
٢٦٨ (مطلب اشتراط عمل رب الأشجار مستد للمساقاة)	٢٩٩ (مطلب اجارة المرتهن الرهن من الراهن باطلة وكذا الرهن ان وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن)	٢٣٤ (كتاب الوصايا ومطالبه)
٢٧٠ (مطلب في رجلين دفع كل منهما شجرة قطعه لصاحبها شرم عليه بالنصف)	٣٠١ (القول للمرتهن في قيمة الرهن)	٢٣٦ (مطلب في بيان الاشياء المسوغة لبيع عقار البنين)
(مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كانت كرم)	٣٠١ (كتاب الجنائيات ومطالبه)	٢٤٥ (مطلب لا يبيع اقرار الوصي الخ)
٢٧٢ (كتاب ابيح ومطالبه)	٣٠٢ (مطلب أصابه من رجل سهم في إحدى عينيه فمات فادعى والله أن استأذه حله في قافله فبهار واغ الخ)	٢٥٠ (كتاب الخنثى ومطالبه)
(مطلب في الصيد الذي يحل عند ترك النسيئة)	٣٠٥ (كتاب الديان ومطالبه)	٣٥٣ (مطلب في حكم نكاح الخنثى اذا زوج خنثى)
٢٧٣ (كتاب لا خنثى ومطالبه)	٣٠٦ (مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع)	٣٥٥ (مسائل خنثى)
(كتاب الكراهة والاحتساب ومطالبه)	٣٠٧ (مطلب رجل ضرب آخر عمدا)	٣٥٦ (مطلب في حكم ليس الحرير)
(مطلب ما سب لابي خنثى من جوار ليس الحرير غير الملاصق للحنثى يرضع عنه)	٣١٠ (باب ما يحل له الرجل في النار بق ومطالبه)	٣٦١ (مطلب اذا ارسل لشخص من بلدة)
٢٧٧ (مطلب في المظاهرة على الاحتساب)	(ليس لصاحب الجذع أن يرفعه)	٣٦٩ (كتاب الفرائض ومطالبه)
	٢١٢ (مطلب في احداث خنثى في طريق)	٣٧١ (مطلب هات عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم)

* (الجزء الاول) *

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية
تأليف الشيخ الامام العلامة البحر المحرر
الفهامة السيد محمد أمين الشهير
بأبن عابدين نفعنا الله به
أمين



وبالهامش كتاب الفتاوى الخيرية لتناع البرية على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان نفع الله بهما جميع الانام
أمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتحقق في الدين * وهدى من شاء الى سبيل المهتدين * والصلاة والسلام على سيد الاولين والاخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى سليمان بن محمد بن عبد الله بن رقد وجدته شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محيي الدين طاب ثراه * وكانت فسراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها ديباجة صورتهما وبعد فيقول العبد الفقير * محيي الدين هذا وزير سيرة * من جم غفيرة * من أجوبة عن أسئلة ستل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحد الزمان * في فقه أي حنفية النعمان * وحيد الدهر وفريد العصر * سيدي والدي الخبير بالدين المنيف * ومن هو خير من يحض كاسحه الشريف * ألا وهو خير الدين * مع الله بطول حياته المسلمين * فأجاب عنها بما هو الصريح المنقوب من



(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمد الله على آلائه * وأشكره على توفيقه * وأصلى وأسلم على خاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير أصفيائه * وعلى آله وصحبه وأحسانه * (أما بعد) فيقول العبد الفقير * الى مولاه القد بر محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر الله ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه * ان كتاب معنى المسئلة فتى * عن سؤال المفتي * للامام العلامة * والخبر الفهامة * حامداً أفندي العماد مفتي دمشق الشام * عليه رحمة الملك السلام * كتاب جمع حل الحوادث * التي تدعو اليها البواعث * مع اخرى للقول الأقوى * وما عليه العمل والفتوى * لم أر المبتلى بالفتوى أنفع منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه نوع اطناب * بتكرار بعض الاسئلة وتعدد النقول في الجواب * فأردت صرف الهمة نحو اختصار أسئلته وأجوبته * وحذف ما اشهر منها ومكرراته وتلخيص أدلته * ورمي ما قدمت ما أخر وأخوت ما قدم * وجعت ما ترق على وضع محكم * وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تفيد * أو ما فيه قربة وتأييد * ضاماً الى ذلك أيضاً بعض تحريرات تفيد في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق * وحاشيتي التي علقته على شرح التنوير المسماة ودلالة المحقق * على الدر المختار * وما حذرته من الرسائل الفاتحة * في بعض المسائل المتعلقة * مع ما يقع به الفتح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض المسائل المشككة * والوقائع المعضلة * فدونت كتاباً بالبر والقوائد * خادياً عن مستكرات الزوائد * هو العدة في المذهب * والحري بأن يكتب بحذاء المذهب * حتى على جمعه من لا يسعني الامثال أمرو * أقاض الله على وعليه من وابل خير ويزه (وقد سميت ذلك بالفتوى والدرية * في تنقيح الفتاوى الحامدية) وحيث قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان من زيادتي أصدرته بلفظ أقول * والله تعالى هو المسؤول * في بلاغ ذلك المأمول * والتوفيق والسداد * وانتم هذا المراد * وفي أن يتفطن به والمسلمين فانه أكرم الاكرمين * وأرحم الراحمين (ستل) فبين أراد أن يتدنى في أمر ذي بالهم به شرعاً وليس يحرم ولا مكرره ولا جعل الشارع له مبدءاً بغير السبيل فيما إذا ابتدئ به تحقيقاً (الجواب) * بسم الله الرحمن الرحيم

الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جمعنا بين البسملة والحمد له لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أثر وفي رواية أجزم وفي رواية بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمناً وأورد في ذلك * (قوائد تتعلق بأداب المفتي) * أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لانه تعليم بل أدبه أن يقول لا بصدق برأيه من ثاني الايمان * الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغ في اوضح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن السامي من الحدود والتعزير * وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف ونقله عنه في خزنة الروايات يرى على الأشياء من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه (أقول) لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب مقصودا وان ته ورف ولعل هذا المحمول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمساقاة التي طاهر الرواية عن الامام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبعض ألفاظ الايمان المبنية على عرف المتقدمين فانه لا يلتزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشيخ في شرح المنظومة كل ما في القنية مخالفاً للقواعد لا التفتات اليه ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكم المحققين للشرب لاني وقد أفادني استاذي ونهني بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الاكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير تعبد وافتاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتاء خطير وقد يظن الانسان انه فهم المسئلة على حقيقتها والامر بخلافه أو يشبه عليه حفظه فيخطئ ولذلك اذا حققت كثير من الفتاوى المجموعة من أصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي الثاني ذا جاءته فتوى يأمرني بالنظر فيها ويقول لطالبا ما أن تصبر حتى تراجع النقل أو خذها ثم يقول لي أنا عرفت الحكم في هذا كما عرفت وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز ولا يجوز الا بعد النظر والحكم اقله من أئمة المذهب رحمهم الله تعالى اه * المراد من قولهم بدين ديانة لا قضاء انه اذا استفتي فقهيا بحجية على وفق ما نوي ولكن القاضي يحكم عليه وفق كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوي تخفيف عليه كما لو قال على فلان ألف درهم وقد قضيت له برئت من دينه ينتبه بالبراءة واذ سمع القاضي ذلك منه يقضي عليه بالدين الألف يقيم بينة على الايفاء شرح مختصر الاخسيكتي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي عالماً بديننا من الكبريت وأين العلم برأيه في الثاني والعشرين من الايمان (أقول) ولذا جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدل به بل يحجبه عنه بالأسان فقط لتلايحه القاضي لغلبة الجهل على قضاء زماننا * من ادب المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما يلعبه بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا فكلمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الحيل التي تقع في كتابة الاسئلة ولكثرة الجهل والبنغي بحيث ان بعض المبطلين اذا صار يسده فتوى صالح بها على خصمه وقال المفتي أفتى لي عليك بكذا والجاهل أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقاً أو لا اه من خط شيخنا شيخنا الشيخ عبد القادر الصغوري الشافعي (أقول) اذا علم المفتي حقيقة الامر ينبغي له أن لا يكتب للسائل لتلا يكون معيناً على الباطل * لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيره هاتين من مسائل شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا بد من قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه * معنى الاشبه أنه أشبه بالنصوص رواية والراجح رواية فيكون عليه الفتوى برأيه * متى اختلف في المسئلة فالعبرة بما قاله الاكثر يرى من قاعدة الاصل الحقيقة

(كتاب الطهارة) *

مذهب أي حنفية أو ما صححه كبار أهل المذهب لا اختلاف العصر أو لتغير أحوال الناس رضاء بعباد الله طابا به رضا الله تعالى عنه يوم الخيفة * فجمعها وكتبها * وعلى طريق الهداية وتبناها * يحصل التسهيل والتقريب * ولم للسائل والمجيب * ولم أرسم غالباً الا ما قل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * ولم يصرح به في الاواب * وان فهم من كتب الاصحاب (وسميتها بالفتاوى الخيرية لرفع البرية) والله المستعان * وعليه التكاليف * هذا وقد أخبرني والدي المشار اليه * معني الله تعالى بطول حياته وأصبح نعمه على عليه * انه لا يني نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تحو به * ثم الاعتناء بالفقه وتحشيدته وتجهيده * وانه وحصل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الألف الى مصر ولازم العلماء بالجامع الأزهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية كالشيخ عبد الله النخعي والسراج الحافوني والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الاصول على المجي وجماعة والتخو على العلامة الشيخ أبي بكر

الشحناء وغیره وفرا
الفرائض وأكثر التردد
على الشيخ فأنه أولى
المشهور ورجع من مصر
الى بلده أو اسطاذ القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة
وألف انتهى ما كتبه
بسمع منها الى باب المهر
واختارته المنة ثم انى
استقرت شخصتا العلامة
والله المذکور فى كمالها
على حسب ترتيبها فأجارتى
فاستخرت الله تعالى فى
ذلك وأكتمها والله سبحانه
وتعالى أسأل وبنييه
أقول أن يجعل سعيا فيها
مشكورا وأن يجعله
خالصا لخالص وجهه الكريم
موصلا الى الفوز بدار
النعيم انه على ذلك قادر
وبالاجابة جدير
* (كتاب الطهارة) *

(سئل) هل يجوز استعمال
الماء النجس الذى لم يغير
طعمه وريحته فى غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب
(أجاب) نعم يجوز ذلك قال
فى جامع الفتاوى وغلاة
الثوب النجس ان تغير
طعمها وريحها بحرم
الاستعمال كالبول والا
يجوز الاستعمال فى غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب
وقال فى البرازية والنجس
ينتفع به فى سقى الدواب
وبل الطين والحجر انتهى

(سئل) فى فارة وقعت فى سمن مانع وماتت فيه فاذا وضع فى اناء خروف السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ عنه
الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطاف فرغ ثلاث مرات فهل يظهر بكل من هذين الصنيعين
(الجواب) نعم يظهر كفى طهارة الخبيرة وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كفى الجمع والبرازية
وخزاة المقتى وغيرهما وبه خرم فى الظاهرية وصرح به فى البحر (سئل) فيما اذا وقعت فارة ميتة فى رغو
دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاءم وورمت وقور ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يظهر
ويؤكل الباقي والجامد هو الذى لا يضم بعضه الى بعض اذا قور ما حوله فألقى أو استصحب به يؤكل ما سواه
يرى (سئل) فارى الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضئ انه يضرب مسحرا سه سخط عنه المسح ولا يجب عليه
شئ ما أتى بوجوب اصال الماء فى الغسل الى داخل ثقب الاذن المثقوبة (وسئل) فارى الهداية أيضا عن
الفسقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير
الماء المذکور لا يضرب (أقول) هذا مبنى على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معتك عظيم بين العلماء
المتأخرين حررته فى حاشيتي المسماة رد المحتار على الدر المختار فراجعها ففيها ما لا يتجده فى غيرها والله الجدل
(وسئل) أيضا عن الهداية اذا ركبت على يدها من روثها وعرفت وأصاب بدن الركب أو ثوبه من عرفها
الموت (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يظهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل (سئل) فيما اذا وقع
ضفدع ماء فى عصير عنب وما فيه فهل ينجسه أولا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء فى الاصح كفى
النهر والدر وموت الضفدع فيه لا ينجسه كفى الكثر وغيره فلا يتنجس العصير وفى الهداية والضفدع البرى
والبحرى سواء وقيل البرى يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحرى ما يكون بين
أصابعه مترد وضع فى السراج عدم الفرق بينهما لئلا يفسد لئلا يفسد على
الصحيح بحر عن شرح المنة وتعام الفوائد فيه (سئل) فى دبس مائع مزيل بنعل يسمى زبول ووطئه
قابل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثره فهل يتنجس الدبس به (الجواب) حيث كان النعل طاهرا
لا يتنجس الدبس المزبور (سئل) فى خابية نخل مطمورا كثرها فى الارض ولغ فيها كلب فترحوما فيها
وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وينشفونها فى كل مرة بخرقة طاهرة ثم ملوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء فى دلو
سبع مرات يخرج الماء من جانبا للخارج فى كل مرة وهى من خرف قديم فهل يظهر (الجواب) نعم يظهر
(أقول) قوله ثم ملوها الخ مبالغته فى الظاهر والا فهو غير لازم عندنا (سئل) فى الكبد والطحال هل هما
طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجعا لحفوصلى به تجوز صلاته كفى الخابية وهما
حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودومان الكب والطحال وهو بكسر
الطاء والمكروه تحريما من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والثانة والذكر
ونظمها بعضهم بقوله اذا ما ذكبت شاة فكلها * سوى سبع ففيهن الوبال
فقاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم ميمان وذال

(أقول) وكنت جعتهما فى حروف كفتين ونظمتهما بقولى
ان الذى من المذ كافرى * يجمعه حروف فخذ مدغم
* (كتاب الصلاة) *

(سئل) فى المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينوبه فى التسليمين أم فى اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا
(الجواب) نعم ينوبه فیهما ورواه الحسن عن أبي حنيفة قوبه قال محمد وقال أبو يوسف ينوبه فى
اليمين فقط على ما فى الخابية وفيها زيادة لا بأس بها وهى ان محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة فى الذكر
وفى كتاب الصلاة آخر هذه المسألة اختلف فيها هل القبلة قالت المعتزلة جلة الملائكة أفضل من جلة بنى
آدم وقال بعض أهل السنة جلة بنى آدم أفضل من جلة الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم

وهم المرسلون أفضل من جلة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة وخواص
الملائكة أفضل من عوام بنى آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لان الوارد للجمع المطلق دون الترتيب
اه (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقبل الفرض هل هى عندنا
مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والاربعة قبلها بعد هامة مندوبة
وشرعت النوافل قبل الفرض لخير النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما
فى الدر (سئل) فى اقتداء الحنفى بشافعى برفع يديه فى تكبيرات الانتقالات هل يصح أم لا (الجواب)
رأيت فى مجموعة الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدى مفتى مكة المكرمة رسالة
للشيخ محمد بن أحمد مسعود القونوى الحنفى فى عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم ير والبطلان عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى الا المكحول النسفى فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكاتب ماصو رته بسم الله الرحمن
الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه) اعتنوا أنتم أيضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلموا تسليما) قولوا السلام عليكم
أيها النبي فان قلت لماذا كذا السلام بالمصدر ولم يؤكده الصلاة به قلت لما كذا الصلاة بمؤكدة سبع مرات
والجمله الاسمية وصلاته الله وصلاته الملائكة والانبيا والنداء والامر بما يظن ان السلام ليس كذلك
فا كده بالمصدر والاية تدل على وجوب الصلاة والسلام فى الجملة قاله ابن كمال باشا وقال أبو السعود
العمادى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قائلين اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قبل المراد
بالتسليم الانقياد لامر الله بالتسليم والاية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطاعا من غير تعرض
لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل
ذكرت عنده فلم يصل على ومنهم من قال يجب فى كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من
قال بالوجوب مرة فى العمر الذى يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن
يصلى عليه كلما جرى ذكره الرفيع اه ملخصا وقال فى النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضى الله
عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام
بأحد هما فن علق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية
بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجب ولا يمكن ليس فيه أن الايجاب فى الصلاة وأخرجها
فيحمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فى العمر مرة واحدة هكذا قال
الكرخى لان الامر بالفعل لا يقتضى التكرار اه وفى المحيط قال أبو الحسن الكرخى واجبة فى العمر مرة
ان شاء فعلها فى الصلاة أو فى غيرها وقال الطحاوى لابل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه فى الآية الشريفة وقد
اجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما أنكرنا فرضه وأنه يجب فى العمر مرة أمثالا
للامر وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لانه مذکور فى التحيات وهى واجبة فى الصلاة فلا حاجة الى ذكره
أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا ريب لا يؤمنون حتى يحكمول فيما تجر بينهم ثم
لا يجحدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما كذا فى بعض حواشى الهداية وصدر الشريعة
أو يقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جواز الحليمى كفى المواهب أن تكون
الصلاة بمعنى السلام عليه * (فوائد) * قع حم قرأ أو تعال جدد بغير باء لا تفسد وعن جواز الله مثله لان
العرب تكتفى بالفتحة عن الالف كقضاءهم بالكسرة عن الباء ولو قرأ أعذ بالله لا تفسد أيضا كقضاءهم
بالضمة عن الواو فتية من باب حذف الحرف والزيادة * عن عائشة رضى الله تعالى عنها وعن أبيها كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع جمع على شقة الامين وفيه اختلاف العلماء من الصحابة

اذ انزع الماء النجس من
البركة كره أن يله الطام
وطين المسجد أو أرضه
لنجاسته بخلاف السردى
اذ جعل فى الطين لان فى
ذلك ضرورة لانه لا يهتأ الا
بذلك انتهى وفيه نقلا عن
الذخيرة ولا بأس برش الماء
النجس فى الطريق ولا
يسقى للبهائم وفى خزنة
الفتاوى لا بأس بأن يسقى
الماء النجس للبق والابل
والغنم انتهى وفى النهر
وهل يسقى الدواب قال فى
الذخيرة لا وفى الخزنة
لا بأس بذلك وأقول ما فى
الذخيرة وفى ما فى البدائع
وما فى الخزنة ما فى الاستبصار
فهما قولان متقابلان
لانقلان متباينان انتهى
والله أعلم (سئل) فى
الشارب اذا طال هل يجب
تخليه أم لا (أجاب) لا يجب
تخليه وان طال قال فى
اعلام الانبياء وفى شرح
القدورى قال عزوا الى
رواية المحيط لا يجب اصال
الماء الى ما تحت الحاجبين
والشارب باتفاق الروايات
قال الخواصى وافقوا على
أن يمس الماء شعر حاجبيه
وفى صلاة النصاب اذا قص
الشارب لا يجب تخليه
واصال الماء الى الشفتين
وفى النوازل لا يجب وان
طال اه وقال الشيخ على
المقدسى فى شرح الكثر
قوله وقال فى النهاية الخ

لا يخفى ما فى هذه العبارة من السقامة ولعل عبارة النهاية سالمة منها فلا تراجع وقوله وأما الجواب الخ انظر ما الذى يقابله هذا وما جوابي أما اه

المنظوم والشارب اذا طال
 يحب تخليله اه وصرح
 في البحر بأنه لا يجب اتصال
 الماء الى ما تحت شعر
 الحاجبين والشارب ثم قال
 وعلى هذا ينبغي أن يحمل
 قول من قال انه يجب اتصال
 الماء الى ما تحت شعر
 الشارب على ما اذا كان
 يحدث بدو منابت الشعر
 وقد جعله في التخييل من
 الآداب وصرح بالولو الحلي
 في باب الكراهية بأن
 المتيقن به انه لا يجب اتصال
 الماء الى ما تحت الحاجبين
 اه والله أعلم (سئل)
 العلامة شيخ الاسلام الشيخ
 أمين الدين بن عبد الوهاب
 الحنفى مفتي الديار المصرية
 رحمه الله تعالى في العمل
 اذا وقعت فيه فارة فاصفة
 منها (أجاب) المذكور
 في كتب الحنفية أن يضع
 الماء على العسل الى أن
 يغمسه ثم يغلى على النار حتى
 يذهب الماء ثم يفعل به
 كذلك مرة ثانية وقد ظهر
 اه كذا في فتاواه (سئل)
 في فارة وقعت في زيت فهل
 اذا وضع في ماء غسول
 السئل وجب عليه
 الماء ثم أخذ الماء من
 أخفه ثلاث مرات فظهر
 فله الامام ناصر الدين أبو
 القاسم في الملقط عن أبي
 يوسف أنه لا يظهر وهل اذا
 مسح صابونا وصار مستحسنا
 يظهر أم لا (أجاب) نعم

والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال الاول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه الثاني مستحب روى عن
 أبي موسى الأشعري ورواه عن جديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن سيرين
 وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد
 ابن حزم فلا يجوز له صلاة الصبح بدونه الرابع بعبء وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه
 فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل اذا صلى الركعتين يتمك كما تمك الدابة والجار اذا سلم فقد
 فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا بمحدث ابن عمر في السفر والحضر فأرأته اضطلع بعد الركعتين وفي رواية
 نهى ابن عمر وأخبر أنها بدعة وعن كره ذلك من التابعين الاسود بن زبد وابراهيم النخعي وقال هي ضبعة
 الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأغمة مالك بن أنس وحكام القاضي عياض عنه وعن
 جمهور العلماء الخامس خلافه الاول وعن الحسن انه كان لا يجب الاضطجاع السادس انه ليس
 مقصود الذات وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والغريضة اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو
 متكى عن الشافعي عيني على البخاري مختصرا (أقول) لم يتعرض للنقل عن أحد من أئمتنا وقد رأيت في
 مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع
 ركعتي الفجر ثم اضطلع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر رأى فصل فصل
 من السلام قال محمد بن وهب بن عمار ناخذ وهو قول أبي حنيفة اه
 (باب الجمعة)

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود غدا
 والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة وما معناه
 وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا تمة حديث رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاثرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أو ثروا
 الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله والناس لنافيه تتبع اليهود غدا
 والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على انه فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان
 قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الاثرون
 أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب
 والقضاء قبل الخلق ودخول الجنة ويبدأ بهم قال أبو عبيد تكمون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد
 بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج معنى التسخ أو على أنهم فتكون تعليلية
 لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أو ثروا الكتاب من قبلنا فتكون آخر لهم ثم هدينا الى الجمعة وهو قبل
 السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل أو الجنس أي جنس الكتب المنزلة
 ليسم عود الضمير اليه في أو ثروا من بعدهم الا أن يكون من باب الاستخدام فهذا ان الله بان نصه الله لنا ولم
 يكنا الى الاجتهاد في فرض عليهم أيضا تعظيم بعينه والاجتماع به فاختلطوا فيه هل يلزم بعينه ام يسوغ
 لهم ابداله بغيره من الايام اجتهاد في ذلك فاذا عاينوا روى أبو حنيفة عن الرشد ان الله فرض على اليهود الجمعة
 فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فجعله لنا فجعله عليهم فاليهود يوم السبت والنصارى بعد غد
 يوم الاحد فاخترنا السبت لزمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فظنوا ذلك فضيلة فوجب عظيم
 اليوم فقالوا نحن نعظمه ونسبحه فيمن العمل ونشغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد
 لانه اول يوم بدأ الله به خلق الخلق فاستحقوا تعظيمه فالفوا النص فضلا واما ما اشتمل عليه الحديث من
 أنواع البديع ففيه الاحتمال وهو أن يكون شيئا لهم امتعاظان فيذكر أحد الشين ويحذف متعلقه
 ويحذف الآخر يذكرون متعاضده كقوله تعالى وما الى لا أعبد الذي فطرني وابنه ترجعون قبل أصله وما الى

لا أعبد الذي فطرني وابنه أرجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وابنه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر
 المرتب في قوله بيد أنهم أو ثروا الكتاب من قبلنا أرجع الى الاثرون وقوله ثم هذا يومهم الخ أرجع الى
 السابقون وفيه الادماج وهو انه أو ثروا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدحنا وفيه
 تأكيد المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية أو ثروا من بعدهم الضمير يرجع الى الكتاب بمعنى
 القرآن وفيه الطباق في الاثرون السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالناس لنافيه تتبع جمع وما
 بعده تفريق ففيه سبعة أنواع بديعية هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة وأتم السلام
 (سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب) نعم كذا كره في التنوير وقال
 السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وبه ناخذ وقال الزبلي وهو الأصح لان في عدم جواز التعدد
 حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح الجمع وعليه الفتوى ومثله في امامة فتح القدير (قائده) قال
 الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم أر لأئمتنا نصا صرحا في اذان الجوف هل هو مكروه
 أم لا والذي نعره أن الذي بين يدي الخطيب فيه للشافعية قولان الاستحباب والكراهية وأما الاذان الاول
 فقد صرح في النهاية بأن المتواتر فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه وفيه
 دليل على انه غير مكروه لان المتواتر لا يكون مكروها وكذا الذي بين يدي الخطيب المتواتر كونه
 بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة اذا ماراه المسلمون حسنا فهو وعند الله حسن وقال السيوطي في
 الاوائل أول من أحدث اذان اثنين معا بنو أمية اه (تمة) فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليأتمه وما يكره مع
 ذكر ما طالع على الخلاف فيه في المسحوب فيه الاستقبال والغسل للصلاة وازالة الشعر وتقليم الاظفار
 لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى
 الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التفت وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في
 الاخبار من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من السوء الى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات
 أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة عملا بالاخبار فكأنه حج واعتمر ثم حلق وقصر وفي الولو الحية اذا وقت يوم
 الجمعة أقلم الاظفار ان رأى انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة يكرهه لان من كان ظفره
 طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا بالاخبار فهو مستحب لان عائشة رضي الله تعالى عنها
 روت من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام ومنها الادهان ومسح
 الطيب وليس الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير اليه والمشي بسكينة ووقار وأن
 يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب
 اليك وتأخير الغداء والقبولة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمناقين أحبابا تبركا وقراءة
 الفاتحة والمعوذتين والاخلاص بعدها يسبح ما في فعلها حفظه الله من مجلسه ذلك الى مثله وقراءة سورة
 هود والكهف والذمان وعبادة المربض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود
 النكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلة القدر الزهراء بن وسورة
 الكهف ويس والسخن واصل في صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في
 مغربها الكافرون والاخلص من نور الشريعة في بيان طهر الجمعة للعلامة المقدسي
 (باب الجنائز)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر والزوج بشي زائد على الكفن والتجهيز الشرعي على
 ان يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت
 عن زوجها وأما ولد من صغير من منه فدفنت الام معها أمثلة من التركة تعديا وتلفت الامثلة بذلك فهل
 تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصه الزوج وولديه حيث تلفت الامثلة ولا ينش عليها بطالبه

يطهر الزيت ثم يصب عليه الماء
 وكذلك لو صب عليه الماء
 قطعا فرفع ثلاثة مرات كما
 ورد عن الثاني وقطع به في
 الظهيرية وعليه الفتوى
 كما في الجمع وغيره وظاهر
 كلام الخلاصة عدم اشتراط
 التلث وهو مبني على أن
 غلبة القل مجزئة عن
 التلث وفيه اختلاف
 تعج وفتوى وهي من
 المسائل المشهورة قيل غلبة
 الثمان تكفي وقيل لا بد من
 التلث ويصح كل فعل
 صاحب الخلاصة جرح الى
 الاول وبه صرح في مسألة
 الشوب قاته قال ووقته
 تكون قبله اليه ووقع
 في بعض الكتب في هذه
 المسئلة فيغلى فيه بالودهن
 الماء فيرفع هكذا يفعل
 ثلاث مرات والظاهر أنه
 لفظة فيغلى من زيادة
 النساخ فان لم يزد من شرط
 التطهير الغليان مع كثرة
 النقل في المسئلة والتسبيح
 لها اللهم الآن راد بالعل
 الغريكين بجارنا قد صرح
 في مجمع الرواية شرح
 القدوري انه يصب عليه
 مثله ماء ويحركه فتأمل
 ومسئلة طهارة الزيت
 التحس باخذ صابونا صرح
 به في المجتبى والبرازية قال في
 المجتبى جعل الدهن التحس
 في صابون يغسني بظهاره
 لانه تغير والتغير مظهر عند
 محمد ويبنى به للباوي اه

وضرح به في فسخ القدر
وجواهر الفتاوى وجامع
الفتاوى وأئنه صاحب
من الغفار في منه تنوير
الابصار وهو منقول عن
أجناس الناطقي وغيره
والله أعلم (سئل) فيما لو
قول لفعل الغنم لبن هل هو
طاهر بحمل شربه أم لا
(أجاب) لا شك في طهارته
لأن الجوهرة من أن سور
ما كزل اللحم طاهر كونه
والظاهر من حمل شربه ولم
أر من صرح به والله أعلم
(سئل) في صاحب سلس
البسول إذا كان ينقطع
ساعة ويقط ساعة كيف
يكون وضوءه وهل له المسح
على الخفين وهل يقسم
الفاضة على الزينة كالصحيح
(أجاب) صاحب السلس
ونحوه يتسوا لوقت كل
فرض وبطل وضوءه فرضا
ونفسا ماشاء ويبطل
وضوءه بخروج الوقت فقط
وهذا إذا لم يمس عليه وقت
الا وذلك الحدوث بوجده
وأما مسحه على الخفين
فتحصر بذلك على وجه
الاختصار أن أصحاب
الاعتدال إذا توضأوا العذر
غير موجود وقت وضوءه
والبسول في حكمه حكم
الاحتياط فيكون في الأوقات
بموالية وفي السفر ثلاثة
أيام ولياليها من وقت
الحديث العارض له بعد
البسول بخلاف ما إذا البس

لحق كما هو صريح كلامهم كافي البحر وغيره (سئل) في المرأ إذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلقت تركة
فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج (الجواب) المفتي به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كما
في التنوير والخانية ووجه في البحر بأنه الظاهر لأنها ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في
أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخران القبر المرقوم له ويريد استخراج الميت منه فما الحكم
الشري (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة بضم ما أنفق فيه ولا يحول الميت من مكانه ككافي التارخانية
كذا أفنى المهنداري روح والمسئلة في الخيرية من الجنائز (سئل) فيما إذا قرر القاضي زيدا المعماري
في حفر قبور الموتى ونعميرها واصلحها للاحتياج لذلك لأهلته واتفقوا ويريد بعض الحفار بن منعه من
ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع
(باب الزكاة والعشر) *
(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بمشقة فهل المعتبر في ذلك فقراء مكان المال أولا
(الجواب) نعم المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كافي البحر والنهر وعلاء ابن مالك في شرح
الجمع بأنه محل الزكاة ولهذا تسقط جهلا به * رجل له مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه
يصرف الزكاة إلى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه خلاصة من الفصل الثامن * وفيها
لودفعها إلى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلدته يريد الحج
واصلح مع من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها وزعم أنه لا يلزمه زكاتها إذا حال عليها الحول لكونه
يريد الحج فهل يلزمه زكاتها (الجواب) نعم يلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج
زكاته ولا عبرة بزعمه المذكور لأن ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر
والكفارة ووجوب الحج وصدة الفطر وهدي متعة وأضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى
للاباقي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وانرا المال المذكور لأجل الحج لا يخرج من ملكه والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان لرجل أشجار مثمرة قائمة في أرض عشرية فقطعها واتفق أصحابها بفراق المتكامل على
العشر بطلب عشرها منها فهل لا عشر فيها (الجواب) نعم لا عشر في الأشجار لأنها بمنزلة حوزة الأرض
ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والبحر وغيرهما من باب العشر وعنه أفتى الشيخ اسمعيل كافي فتاواه
في باب البغاة (أقول) قوله لا عشر في الأشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما إذا قطع في كل سنة
ففيها العشر كما يأتي عن الخانية وبخلاف نفس الثمرات فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية
في أوقاف أهل بيت عليها عشر فوضه السلطان عز نصرته لزيد التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة
ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف يأخذ التيماري من نظار الأوقاف (سئل) في قرية جارية بتمامها في وقف
مدرسة بزرعها زراعتها مزارعة يدفعون مائسرة لجهة الوقف عليهم وهو الربع وعليها عشر لز يدفول
لمتولى المدرسة أخذت ربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس لز يدفول عشر
ذلك من الزراع (الجواب) نعم كما أفتى به المرجوم العلامة العرم قال في الاسعاف إذا دفعها أي متولى
الأرض الموقوفة من أربعة فخرج والعشر من حصص أهل الوقف لأنها اجارة معني وفي منظونة النسق
والأرض تستأجر وهي عشر * بعشرها لا تجزأ المستأجر
كذلك من يدفعها من أربعة * يدفع ذو الأرض بلا مدافعة
لكن في الدرمن آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كسعين مسلم وفي
الحاوي وبه ولهمنا أخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر العشر على جهة الوقف في

بظاهرة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء أو اللبس أو كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يصح في الوقت كما توضح
لحدث غير ما ينبت به ولا يمنع خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح في عدم الفاتحة على الوقفة حتما
بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب والله أعلم (سئل) هل الإيلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء
ولم يخرج منه شيء أم لا ينقض مالم يخرج منه شيء (أجاب) بمجرد الإيلاج (9) في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض

الوضوء مالم يخرج منه شيء
الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخيرية صرح في البحر نقلا عن
البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أي خيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
على المستأجر بن ولا على المستأجر بن شيء * قلت عبارة الحاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان فاضلنا
من أهل التراجع ومن عاده أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى بذلك
غير واحد من جلتهم زكريا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصروا عليه في
الاسعاف والخصاف (أقول) فما أجاب به المؤلف مبني على قول الامام المفتي به وتوضيح الجواب أنه
إذا كان الخارج من القرية مثلامائة فقير من الخنطة يأخذ المتولى أجرة الأرض وهي هذا الربع
خمس وعشرون فقيرا ثم يدفع المتولى من هذا الربع إلى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
عشرة أفقره لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
لأنهم مستأجرون بخلافًا للصاحبين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عامة
الأوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر يتحمل غراماتها وموتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تفي
الأجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الافتاء بقوله ما في ذلك لأنهم سمع في زماننا
يقدر أن أجرة المثل بناء على أن الأجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أمالوا واعتبر دفع العشر من
جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الأجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافا كثيرة كما لا يخفى فان أمكن
أخذ الأجرة كاملة يفتي بقول الامام ولا فبقوله مال يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله
تعالى أعلم اه (سئل) فيما إذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعة على أهل الوقف بوجوب دفتر السلطاني
فاتخذ رجل من أهل القرية بعض الأرض التي بيده منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
نعم كتبه عماد الدين عني عنه الحمد لله تعالى الجواب كإياه عم الوالد أجاب ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة
يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القف للدواب خانية من فصل العشر (سئل)
في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لأنها تتبع للدار ولا عشر في الدار
سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
لتيماري ولها زراع بزرعها يدفعون ماعلى زرعهم من التسم المزبور ويأخذ التيماري عشره في
كل سنة والآخر زرعها وأرضها وزرع فيها جاعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولى الوقف والتيماري
ثم حصدا الزرع ويريدون نقله إلى أراضي قرية يتهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس لهم
ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصصه الوقف والتيماري لأنه مشترك ولا يجوز التصرف
في المشترك إلا باذن الشرع يلزم في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يختص لصاحبها
ما أنفق من سقي أو عمارة أو اجارة حافظا ٣ لأنه أوجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له
أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لأنه مشترك فيكون آكل الحق الغير فلا يحل له أن يأخذ العشر
يحل له أكل الباقي كافي المشترك إذا أفرز نصيب صاحبه يحل أكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل
جميع الخارج قبل أداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لأنه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا أو أم

(٢ - فتاوى حامديه - اول) توضع على السكن ثم تربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا
(أجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون
صاحب الجرح السائل فأفاد أن كل صاحب عذر إذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الخائض والله أعلم (سئل)
في قوله اجارة حافظا هكذا في نسخة المؤلف ولعله اجرة حافظا بدليل قوله ما أنفق فتأمل اه من هامش

هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسوال كيهو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمرد والسوال
(أجاب) أما السوال بسوال غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما
قول الناس فانما ذلك لكرهه فهو سوام الاشتراك في هذه الثلاثة لا لتصل النفرة باعتبار أنهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه
لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف يوجب محظوره والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيوخ الاسلام زكريا

السافى بسوال غيره باذن كره الاستيفاء وهذا من تصرفه عبارة الروضة وغيره لا بأس بأن يستأنس بسوال غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهة لا أصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يمسح المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشتباه جوازها فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقصر أن اجتمعوا كذا في شرح مختصر أسسول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فبما أقر حكمه من باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ما صورتهما (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علمائنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية وبين أن لا يستعين بيمنه في شيء من الاستنجاء بغير عذوق أخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمنه ويفسل بيساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبنا كذلك وهذا هو المذهب للناس فلعلهم اتخاذه كونه يظهره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي ويفيض لفقره

الماء بسده اليمنى على فرج رجله إلى اليمين ويسار يديه اليسرى إذا لم يكن عذرة كان يديه اليسرى عذرة عن غير كراهة فهو بحمد الله * (باب التيمم) * (سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا وأصح النسا الجواب في بعض النسخ (أجاب) المصحف به عندنا أن ما ليس

الطاهرة شرط في فعله وحله يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما الطاهرة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود الماء إلا في موضع يخشى الفوات لا إلى خلف كصلاة الجنائز والعيد في التيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم بقراءة القرآن العظيم فينظران كان محدثا فهو من قبيل الأول لجوازها بدون ذلك وإن كان جنيفا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة (١١) ولومن المصحف أو مسه أو كتابه أو رأه

للفقر أو لهذا صار المال كمنوعا من الانتفاع به فلم ينفذ بيعه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لأنه ملك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر وإن شاء أخذ من المبيع لا تلافة محل حق الفقراء وذو كفا في المتيق وان قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باعها أكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فلا مصدق أن يأخذ عشر الطعام وإن شاء أخذ عشر الثمن ويكون هذا اجازة للبيع محيطا بالشرع في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزبيب أو العنبر يأخذ عشر ثمنه أما لو باع بعد ما جعله ناطقا يأخذ عشر ثمنه العنب من زكاة خزانه الاكمل (سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة علماء مقطوع معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا من قبلهم أخذ قسم قام الاثنان أحدهما بالثلاثة يعلم من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كتمه فقير ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كتمه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الحمد لله كذلك الجواب كتمه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كتمه الفقير أبو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب كتمه الفقير حامدا العمادى المفتي بالشام (سئل) في قرية مشتركة بين وفين وعشرها تيمارى عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للمتسكك والآن قام التسكك عليها طالب أخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها ولكنه يتعلل بأنه في الدفتر عليه باقسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا ان يتراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى اسمعيلية وفي أوائل كتاب الوقف من الخبرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر إذا داخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتداخل لأنه مؤنة الأرض كافي المنع وغيره من فضل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشرى أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الأشجار المثمرة كافي الزيلعي والبحر وغيرهما (أقول) وإنما العشر في نفس الثروة في الأشجار المعدة للقطع كما مر (سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلا عن الزاهد ماصوره قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لأنه يقصد به الاستغلال بخوار زم وخروسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأغصان الخلف التي تقطع في أوان تقليم الكروم وغير ذلك اه (سئل) في شجرة حور بالمهملة نابتة في أرض عشرية تيمارية قد بلغت أوان قطعها فهل للتيماري أخذ عشرها منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الامم هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الامم في جميع الحالات وألغوا في ذلك رسائل وأكثر وافيه المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسالته من أشرفها وأسمها وقد سماها الفوز والغنم في الشرف من الامم وحزم بعدم حصوله على أحكام القرشيين لتصرح الفسقاء بأن الولد يتبع أباه يمين مستدين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وإنما ينسب اليه وموتته عليه وحكمة النسبة أن تخلق العظم والعصب والعروق

الواجب عنده وضع اليد على الأرض لا استعمال جزء منه والطين من جنس الأرض إذا صار مغلويا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اه لكن قالوا الأولى اذ لم تخف فوق الوقت ان يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير يعني المذلة المنهية عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشياء حيث قال فيما اتفق فيها المسح والغسل لا تنقض الجنابة بخلاف المسح (أجاب) قوله لا تنقض قوله وحكمة النسبة ان الخ في بعض النسخ وحكمة النسبة ان الخ هو أن الخ وهي أظهر تأمل اه معجمه

الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد رأت الجنابة لا يمنع قال في الكثرة لا جنبا لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع الذي فلا حاجة إلى التصور وقد تكلف علماءنا إلى التصور بأشياء يطول ذكرها والمحصل أن معنى قوله في الاستبراء لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فخرج إليه ولا سبيل إليه إلا رفعها عنه وبترعه يسرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقض (١٢) الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد اللبس لأن الخف جعل مانعا عن

سراية الحدث إلى الرجل والمسح إنما هو على ظاهرهما فتقضيه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل إليه معها فاضطر إلى ترعه خفيه لغسل وبترعهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فأما والله أعلم (كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قدسية من مدن المسلمين قد بلغ اجتماعهم التواتر عن آبائهم وأجدادهم يصلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بخبر ريب المسلمين بما جدهم أن يبلغ تواترهم واجتماعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذا المأرب الكائنة بالمساجد من زمن سيده الامام عيسى بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وأن ذلك صرح به من قد فتح بالديانة المذكورة مسجدًا ووافق بحضرة المأرب المذكورة والآن من يخص قلبي يقول إن هذه الجهة التي فيها المأرب ليست جهة القبلة وإنما عرفت أن هذه

من مائة والحسن والجمال والسمي والهزال مما يزول ولا يبق كالاصول من مائة وعلى كل حال له نسبة إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما لا يخفاء حيث هو من ذرية الشرف وكفاه ذلك شرفا * ولما لم تحصل له الأحكام المتعلقة بالقرابين بلا اشتباه جازله أخذنا كراهة لا سيما وقد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء الزكاة لغيريها شمس الاختيار لعدم وصول خمس الخمس إليهم بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فاذن لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذنا من الآثار حاوي الامام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فاضل في المشار إليه وقد جعل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب (سئل) في أراضي قرية جارية زعمتها بين زيد وعمرو مناصفة وعلى الأرض عشرة مروج وباعة سلطانية فزرع زيد حصته من أراضي القرية ويريد شريكه عمرو مطالبته بحصته من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتيماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصه التيماري منه والباقي بصرفه في متعارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد قدمنا نقله عن الاسعاف وغيره (سئل) في أرض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب المذخر القديم السلطاني والآن امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري ويكافه أن يأخذ بدل القسم دراغهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في رعي مائة في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد ادراك بدل زعامتها وبقاء مشقتها وأخذ الوارث بعض الغلة ووجه الزعامه لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم (سئل) في أيتام صغار لهم وصى وزعامه أرض يؤخذ قسمهم من الزرع الشتوية بعد حصادها ثم تناول وفي بعض الأراضي زرع صيفية لم تستحصد ووجه الزعامه لزيد ثم استحصدت الزرع المربورة وتناول الوصي قسمها ويريد مطالبته الوصي بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لا بد ذلك (كتاب الصوم)

(سئل) في أحكام الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمثله في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى لأعلام من الصوم والله سبحانه أعلم (كتاب الحج)

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يسر مالا ولا مكا أو مات عن ورنه وتركته لثلاثي بالحج عنه من بلده والورثة لا يجرون الزيادة على الثلاث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ تلك تركته استحصاء لأن قصده إسقاط الفرض عنه فاذن يمكن على الكمال بقدر الامكان كفي التنوير والبحر والختار وصايا الهداية والملتقى وغيرها (سئل) في الحاج إذا تجر في العاريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كفي البحر من باب العتائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه يبلغ سماء من ماله زمان عن وارث لم يحج الوصي فظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لأنه لا بد من مسمى في الحج لأن الوصي به لا يختلف فصار كائنه أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله كفي أو غيره (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورنه وتركته لثلاثي بالحج عنه من بلده

المأرب مطعون بها مستدلين بتواتر أخبارهم عن هذه القبلة التي قيلت في قاضي البلد منهم عند وحين وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي هي المأرب هي الجهة التي قالوا فيها على ما روى الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا على ريب المسلمين وعولوا على وجوبه سابقا قبله والمأرب المذكورة موضوعا باحتساب لا تبدل ولا تغير عن صفاتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتفهمون وأن حررت وباتجاه تقديم على قدمه وبلا كفاية لجهة حيث أن التوجه عن الكعبة أمر عسير وغيب لا يطلع عليه

والفلسكي المذكور يقول حيث طعنت في المأرب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب أن يدول عنها ولا يعمل بها ولا تقار ولا يعمل بالتواتر ولا بقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكمه على الوجه المذكور أم لا أو يعمل بما قاله الفلسكي المزبور أم لا (أجاب) اعلم أولا أن فرض غير المسكي أصابه جهة الكعبة عندما تكلمت عليه مشون وبمجيء أصحاب الفتاوى والشرع مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولأن التكليف (١٣) بحسب الوضوء ولهذا قال بعضهم البيت قبلة

وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فإبى الرجل أن يحج عنه فهل الوصي أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وإن أوصى أن يحج عنه فلان فإبى فلان أو لم يأب ودفع الوصي إلى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لأن المقصود سقوط الفرض ولأن المصلحة تختلف باختلاف الأزمان والاختصاص فر بما رأى المصلحة في الدفع إلى غيره لزيادة تحصيل منفعة للميت لكن إن قال يحج عنه فلان لا غيره لم يحج عنه وكذا إذا قال أحجوا عني فلانا ولا يحج عني الأهوفات ذلك الرجل رجوع إلى ورثته ولا يجوز أن يدفع إلى غيره بعده أه للمخاصم التنوير وشرحه للعلاق ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه يبلغ سماء من ثلث ماله فدفعه الوصي لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه أن يحج عنه غيره لكنه خلاف الأفضل ويسمى حج الضرورة من الضرورة وهو الشد قال في المصباح أصرت على نفقته لأنه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه أن يكف بكفة حتى يحج عنه نفسه لم أره الا فتاوى أبي السعود المفسر وصورته (مسئلة) كعبه شريفه وأرمين زريقه عركك حج شريفه يحجون تعيين أيتامك أيتامه الوصي وعمرو بنيت حج يابسه شرعا وأولوري (الجواب) أكرهه جاز إذا ما دفعه حج أيدنه أيتامك كركد زراوندن وأرووب حج أيتامك لازم أولور انه مجاور وأيتامك عركك حج أيتامك أيتامك أولوراه قلت وفي هذا الكلام بحث إن لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا بقدر نفسه وماله وأذا تم الحج قضى أشهر الحج فانها شتوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتي أشهره فإذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب المكث عليه إلى السنة الآتية بلا نفقة مع تركه عليه يحتاج إلى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الأنهر على ملتقى البحر ما صورته * ويجوز إجماع الضرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف إلى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد عودة أهله بماله وإن فقيرا فليحفظوا الناس عنها فانلون وصرح على القاري في شرح منسكه الكبير بأنه بوضوله لمكة وجب عليه الحج أه وفي نهج النجاة لابن جزير هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول) وقد ألف سيدي عميد الغني النبلي رسالة في ذلك جف فيها إلى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد أحمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل انقطع في صلالة والديه منذ اثني عشرة سنة ثم قدر على الحج فأبى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين أهم وأقدم وبثأخيره بأثم فأرشدنا إلى ما هو الأولى والاحتم والاحسن والاحكم (الجواب) إن كانت نفقته واقية لكنتما الحاصلين فلا بد من أحرازهما خلاصه أن خاف فوت الصلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين أه (سئل) في المأمور بالحج الفرض إذا قبل له وقت الدفع أصنع ما شئت ثم دفع المال إلى غيره ليجع عن الأمر فهل له ذلك (الجواب) نعم لأنه صار وكيلًا مطلقا والمسئلة في شرح التنوير والدرر وغيرهما (سئل) في امرأة زوج عليها الحج ولها حرم فهل لزوجهما منعها من الحج (الجواب) ليس له منعها عن حجة الاسلام إذا وجدت حرم مالا أن حقه لا يظهر في الفرائض كافي البحر (سئل) في من بعت أوصت بدراهم من ماله لرجل من ورثتها ليجعها عنها حجة الاسلام وأوصت بدراهم أخرى لبراهم معلومة والكل يخرج من الثالث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورنه غيره لم يحج والوصية بالحج فكيف الحكم

بعض البلاد وخط آخر يتطوع على زاوية من فائض من جانب عين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبلة بلدو بلدين وبلا على سمت واحد قال في الشتاوي الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغرب فإذا علمت ذلك فنهاية الفلسكي المذكور أن يعلن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزياحي ولا يجوز التحري مع المأرب وقال في فتاوى قاضيخان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الأمصار

الفليل مفسد الكن لا يحق
 الخطايا بالحراف عنة ويسرة
 مع البعد عن مكة وانما يظن
 وبناء على اشتراط الشافعية
 ذلك جبرز والاجتهاد في
 المحارب عنة ويسرة ما عدا
 محاربه ومجاهده صلى الله
 عليه وسلم وأما الاجتهاد
 فيها أى في محارب المسلمين
 بالنسبة الى الجهة فلا يجوز
 حيث سلت من الطعن لانها
 لم تنصب للاختصة جمع
 من المسلمين أهل معرفة
 بسمت الكواكب والادلة
 بغري ذلك بجري الخبر فتقلد
 تلك المحارب وفي الخادم
 لهم كانه في حاشية ابن
 قاسم وهذا كله اذا اجتهد
 وأما الواجته فتأخر له الخطأ
 فظنا أو قطعاً فليسوغ له
 التقليد قطعاً أى تقليد تلك
 المحارب اهـ والحاصل
 المنهوم من كلامهم انه
 يجوز الاجتهاد في المحارب
 بنفسه ويسرة ولا يجب وأنه
 يجوز تقليد هاتين الاجتهاد
 وبعده لا يجوز له اذا ظهر
 خطؤها وأما الاجتهاد في
 الجهة فلا يجوز قبل الطعن
 أما بعده فيجوز وعندهم
 الضراب بمنزلة الخبر في خبر

حيضها لا يمنع شيئاً من نسكها الا الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تطهر الا بعد ايام التيمم فلو طهرت فيها
يقدر أكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها والا والمسئلة في التتوير وشرحه شرح البرجندی (مثل) هل
يجوز اخراج أجنار الحرم ورتابه الى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب
الحرم وأجناره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد
ابن حسين بن علي الطووري

أما عندنا منهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الأدلة فهل يجب على الإمام الخميني إذا صلى رواته شافعيون أن يخبر في المحراب الخالف إلى مقتضى هذه الأدلة لأجل صحة صلاة الشافعية رواته وخروج خلاف من أوجب أصابة العين من أئمة الحنفية يكون قد زاد خبراً بأصابته عين الكعبة أم لا وإذا قلتم لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا وهل يجوز له ذلك أم لا وإذا قلتم لا يجب اتباع محراب المسلمين مطلقاً بل إنهم حينئذ أنه إذا وجد محراب خالف للجماعة أن يتبع ويصلي عليه فهل الأمر كذلك أم لا وقد وقع هذا الأمر في بعض محارِب.

مضروفاً من الحرب إلى الجهة الأخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل إذا كان حنفي بمأزعة تخبر في معرفة القبلة وعنده من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يعلم هذه الأدلة أم لا وهل إذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث أنه لا بد أن يستقبل بصدرة عن الكعبة في جميع صلواته صلى في محراب محراب هذه الأدلة يقع عليه الطلاق وإذا أصلي في محراب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعريف الجهة التي إذا استقبلها الشخص صحت (١٦) صلواته وإذا انحرف عنها لم تصح صلواته وإذا انحرف شافعي أو حنفي أو حنبلي إلى مقتضى هذه

الأدلة بعد استبانها بالبراهين وزوج الوكيل أنه يصح ويصدق ولكن لم أوه منقولا اه وأراد ببعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر والمخ (أقول) وقد ذكر هذه المسألة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الأكرام فراجعها * وكتب على صورة دعوى مرسله من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بافظ العتية إذا فوات أو قامت فريضة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحوالة كافي التنوير وشرحه وفيه أيضاً من باب الولي ولو أقرت في صغير أو صغيرة أو أقرت وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه أقر على الغير إلا أن يشهد الشهود على النكاح اه فإذا كانت البنت البالغة غائبة كذا كرت فلا ينفذ نصديق الأب عليها ولا على الزوج الثاني لانه أقر على الغير (سئل) في ذميمة زوجت بنتها البالغة الذميمة بلا إذنها ولا وجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخبرية أنه صرح علماءنا بأنه لا يتعرض لأهل الذمة إذا اتنا كحوا فاسداً ولا يفرق القاضي بينهم إذا علم في ظاهر الرواية لا أنما بآثرهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزوان حيث كانا راضين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة الإسلام فإذا اتحا كما ألتصق بهم على حكمنا كما صرح بذلك في التارخانية من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم أنه لو ترافعا فزقي بينهما بالاجماع لأن مرافعتهم كتحكيمهما اه وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لا لغيرها ولو زوجتها أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر (سئل) في رجل له جارية أتت منه فولدت له بنين تزوجها فزوجت باجنبي وأنت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزويج بنت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له التزويج بنت موطوءة أبيه بحيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تحفيس خوارزمية لا يحرم على ولد الوالدين ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمهاتها فتساوى الانقروى في المحرمات وجزاء لان التزويج باذن زوجة الأب وبنتها من الهام وفنبره في البحر وغيره (سئل) في صغيرة يتيم تزوجها أخوها لابسها من زبد الكف عهر المثل ثم لم يلبث بالحيض اختارت الفسخ فوراً عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم ففي الكثر وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأة نكاحاً فادأوطقها قبل الدخول فهل له أن يترجها بها (الجواب) نعم كما أفتى به ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى مانص ذكر البرزوى في البسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يترجها بها ويتهاون لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تترج باخر قبل التفريق وهذا كله قبل المسيس (سئل) في رجل آخر من عقد نكاح بنته البالغة بإشارته اليهودية ورضيت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون إشارته قاطعة مقام عبارته (الجواب) نعم والمسئلة في الانشاء (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولي امرأة وأجاز بالفسخ دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام نأوى بالطلاق أنها لا تدخل هذه المسئلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فإذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق أولاً ثم قبول فضولي وإجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادية في الفصل الرابع والعشرين من سئل الإمام السرخسي عن قال كل امرأة تزوجه فهي كذا

الأدلة بعد استبانها بالبراهين
الذميمة فهل يسوغ
القاضي أن يتعرض لأحد
منهم وإن يقول له جدد
إسلامك ثم تب إلى الله تعالى
من هذا الفعل وأرجع إلى
ما كنت عليه سابقاً أم لا
وإذا فعل هذا القاضي ذلك
يكون خطئاً أم لا والحال
أنه لا يعرف شيئاً من هذا العلم
(أجاب) إذا لم يكن المحراب
من وضع الصحابة والتابعين
ولامن وضع ذوى العلم
المؤثرون بهم في معرفة القبلة
ولا على سمع وضعهم فلا
عبارة إجماعاً أم موافقة
الشافعية وبعض الحنفية
الشارعين الأصاية في
التوجه لعين الكعبة فهو
أفضل لأرب ولا من يصح
الصلاة على كالا القولين
لكن الكلام في تحقق ذلك
ولا يقع على وجه اليقين مع
البعد باخبار الميثاق
لا يخفى عند الفقهاء لانه
يجوز دبره ذلك بعمله
بالأشياء لا بالاعتراض
تأوه من له أو يقر أنه
مازم وقد كتبنا في الجواب
سابقاً أن محراب الصحابة
والتابعين أعلى من غيره كذا

افتتاح قوله فليكن ذلك من الأهل وهو خلاف مقتضى كلامهم العكس وهذا فزوجه
الحرب المتعارفين حيث كان خارجاً عن الجهة بالكتابة تجاوز المشرق إلى المغرب كإفعله في فتح القدر ولا يعتمد عليه ولا يقلد لمخالفة جميع
المذاهب حيث أن المحراب لا يثبت عليه القبلة وعندنا عالم القبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يخفى والطلاق لا يقع
على الخالف المذكور ما أسلفناه من عدم التبين وجهها أن يصل الخط الخارج من جبين الصلي إلى الخط المار بالمكعبة على استقامة فيثبت

يحصل فاعلم أن أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين ينفذان في الدماغ فخرجان إلى العينين كسابق مثله كذا قال النجاشي في شرح الكشاف فيه لم منه أنه لو انحرف عن القبلة انحرفاً لا تزول به المقابلة بالكتابة يار يؤيده ما قال في الظهيرية إذا تاب من أو تأسر يجوز أن وجه الإنسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه إلى القبلة كذا قاله مثلاً خسرو في در الاحكام وقد كتبنا في معنى الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي أن يقول لأحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول (١٧) معتقداً زوال إسلامه وإيمان معصيته ولا

فزوج فضولي امرأة وأجاز بالفعل ثم طلقها بالطلاق وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لان الميمن تخل بنكاح الفضولي لانه صار متزوجاً لها في الحكم اه وفي العمادية أيضاً وحكي صاحب المحيط والإمام نجم الدين والفقهاء أبو جعفر أن كل جواب عرفني قوله كل امرأة تزوجه فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اه وقد علم القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة الفرياني عن أفتاب بعبارة العمادية ثم مال إلى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم زمن رجح الطلاق اه والاحتياط تزوجه بفضولي وإجازة بالفعل عملاً بالقولين وإن كان عدم الطلاق هو المرجح إذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة تزوجه طالق فزوج امرأة فطلقت ثم تزوجه بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كافي فتح القدير (أقول) وسيأتي في كتاب الطلاق عن جد المؤلف سؤال فبين قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثاً وإن عقد في النكاح فضولي وأجزت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وسيأتي الحيلة في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته بآثا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يترجها المطلقة فهل إذا تزوجهامه فضولي وإجازة الحالف بالفعل لا بالقول لا يبحث (الجواب) نعم والمختار في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف أنه إذا أجاز الحالف بالفعل لا يبحث وبالقول يبحث ونعم في العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسمعيل الشهير بالخائلك عن رجل عزب حلف بالطلاق وقال بالتركية آلوب الاجم بنسبتن بوش اولسون اكر فوشيتي ايشاسم يعني كل امرأة تزوجهامه سأتزوجها سكون طالقان فعات هذا الشيء ثم فعله فهل إذا تزوج امرأة تبين منه مجرد العقد وإذا جدد العقد عليها نأى بالطلاق فأجاب نعم (سئل) في صغيرة لا تطلق الوطء هربت من بيت زوجها لتضررها منه وترك جهازها عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطبق الوطء ولا يباح لها الدخول بها ولاها أخت فهل له تزويج أختها بعد موتها بيوم (الجواب) نعم كافي الخلاصة عن الأصل للإمام محمد وكافي مبسوط صدر الإسلام كما نقله عنه القهسستاني والمحيط للإمام السرخسي والبحر والتارخانية عن السراجية وفتاوى الانقروى وقدرى افندي ومؤيد زاده وجميع الفتاوى وصرة الفتاوى وجميع المنتخبات ونسخ النجاة وغيرها من الكتب العمدة وأماما عزى إلى النصف من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته فأت

لعمر ما كل النقول صحاح * ولا كل خسل في المودة ناصح
عالم بأقوالها دليل لا مأخذ * وما هو في الكتب الشهيرة راجع
ولا تعتمد الاصدى بما جرى بها * وكن حامداً لله فالامر واضح
وقال ولنا في ذلك رسالة بيناها بنقول القوم في جواز نكاح الأخت بعد موت أخيها بيوم (سئل) في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لدى بينة شرعية ولم يسمها هراً فهل ينعقد النكاح بمأذ كر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت إذا لم يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حيث نوى الأب بذلك النكاح أو قامت فريضة على ذلك وفهم اليهود المقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت

(٣ - فتاوى حامدية) - أول (شياً وعلمنا كثرة الممارين وتوالي المصالح على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا بالخطأ زال البعد وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون تجاوز المشرق إلى المغرب وقد علمت الأجوبة كلها على كالا المذهبين والله أعلم (وسئل) عنه أيضاً ما صورته فيما إذا وجد في بلدة محارب متخالفين من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمع وضع ذوى العلم المؤثرون بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديماً جازحاً يثام أنه قد تقرر أن بعضها منحرف عنه عن مقتضى الأدلة خسرو سني درجنو بعضها

البالغين أم لا (أجاب) اقتداءه البالغ الصبي فاسد لأن صلواته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كفي سائر التوثق والشروع
والنكاح وقد أطاقوا في ذلك فمثل اقتداءه به في الفرض والسنة كالمختار كفي الهداية وقول العامة كافي المحيط وظاهر الرواية كذا كره
الاجابى لان نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعشى اذ لم يكن ثم من هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب)
نعم اذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تذكره (٢٠) امامته فان امامة عتبان بن مالك الاعشى وقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم
مكتوم الاعشى على المدينة

مسافة القصر وقال الشافعي زوجها الحاكم اعتبارا بعهده اه ما قاله الزبائى وهو يفيد الاتفاق عندنا
على أن الحاكم زوج من عضله اولها الاقرب لكونه من ردة المختلف للمتنفق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية
غير القاضي ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يوسف الشافى
سئل فيما اذا عضل الولي الاقرب بنى تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد أو القاضي
الجواب لا تنتقل للابعد بل تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الابعد أو القاضي
أجمعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل ينتقل الولاية الى الابعد قلت لا تخالفه لان الابعد في كلام الخلاصة
والبراز يتوه القاضى لانه آخر الاولياء فأفضل التفضيل على بابيه ولذا قال في الفيز بعد ما قدمناه عن عضل
الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجها برؤسها القاضى لكن تزويجها هنا بناية عن العاضل باذن
الشرع لا بفساده لان العاضل ظالم بالمنع والقاضى كف بد الظلمة وفي الخلاصة وأجمعوا أن الولي الاقرب اذا
عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا انه ثابت باذن الشرع اه كلام الفيز فهو نص في أن المراد
بالابعد في كلام الخلاصة القاضى لانيته في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية للقاضى فان قلت قال
صاحب البحر وبه أى بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجى من انه ثابت للقاضى قلت لو نظر صاحب
البحر الى ما قدمناه من كلام الزبائى وغيره لما وسع ان يقول هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم
ينحصر على ما اذا اخطبها كف وعظها الولي تثبت للقاضى بناية عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في
منشوره اه فهاذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه والله الحمد والمنة اه مافى الرسالة
مختصرا ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا انما يؤتى به للتبصر فكأنه تبرأ من هذا القول وأيد ما قدمناه فهو غير
متناقض وحل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي الابعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان
كان غير ظاهر لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر

اذا لم تكن الا الاستعصا كما فاحيله المضطر الاركو بها

على أن القاضى هو الابعد حقيقة كغير نعم غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير القاضي (وأقول) أيضا
يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل ويظهر لى أن الاولى عند عضل الاب أن
زوجها الجدة مثلا بما للقاضى ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخاتمة من انه
مادام للصغير قريب القاضى ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبة اه قال المؤلف انما
ذكره فاضحيا في تعداد الاولياء لا في مسئلة العضل في نقل المنع عبارة الخاتمة في هذا المحل نسمع هذا
ونقل ابن وهبان عن المجرى أن تزويج القاضي الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت الخيار لها وفي المتنق عن محمد
أن لو الخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل يعارض بقاء النياحة والثاني على انه يعارض بقاء الولاية أقول
وانظروا أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وان لم يكن في منشوره مبنى على انه يعارض بقاء النياحة والاقتد
نصوا على انه لا ولاية للقاضى في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (سئل) في الصغير اذا تزوج نفسه بغير
اذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام الصغار ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا تزوجا
أنفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اعادة الولي فان أجاز جاز وله الخيار اذا بلغ اذا كان المجبر غير

تفسد صلواته وكذا اذا كان قد استحق الصحيح والفتاوى في سجدة كرهه كالبصاف والذي يفتيه النظر الفقهي عدم
التعرض له الى أن يفرغ المحل من صلواته فيلقى في محل يباح ولا يلا كما قد ورد كذا الوغم والطرحوا الغنم وهو ما يعلق بين الاسنان منه
أى ارموا ما يجترجما لخاله وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه من صوان مكث كثير التغير وان أكله مع ذلك كرمها رجاء أيضا
قال بعض المتأخرين من سراح الكثر في قوله ولو نزل الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مر ما في موضع مجوده لا تفسد وان أم أي

كذلك في صحيح ابن حبان
كما نقله صاحب البحر عن
المحيط هذا مذهب الحنفية
وأما مذهب الشافعية
فقال في المنهاج والاعشى
والصغير سواء على النص
قال شارحه الشيخ
جلال الدين وقيل الاعشى
أولى لانه أخشع وقيل
البصير أولى لانه عن النجاسة
أخف وأتعارض المعين
سرى الاول بينهما اه
والله أعلم (سئل) في رجل
على يده وشم هل تصح
صلواته وامامته معه أم لا
(أجاب) نعم تصح صلواته
وامامته مع بلا شبهة والله
أعلم (سئل) في الرجل اذا
كان في الصلاة وخرج من
بين أسنانه شيء من فضله
الاكل هل يلقيه أم يتلعه
وهل يؤذن المصلى ويقيم
للقوات أم لا وهل الأفضل
للمسافر القصر أم الاتمام
وحل بالانما يكون مرتكبا
حزمة أم لا وما حكم صلاة
الفتور بعد صلاة الجمعة
(أجاب) يكره أن يتلعه المصل
ما بين أسنانه ان كان قليلا
دون قدر الحصة وان كان
كثيرا زاد على قدر الحصة

فاغل ذلك أعنى الناظر والا سئل والماروا أنت علمت الكراهة في الناظر والا سئل كل بل قد مر عن الحاشى أن فيه تحريم مؤ يؤذن المصل للفتنة
ويقيم وكذا الاولى النواث ويخير في الاذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الآفامه هذا اذا فاتته صلوات فقضاها في سائر وان
قضاها في مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم بكون أغما صلواته عزمة
لا رخصة قال يعلى بن أمية قالت لعمر انما قال الله تعالى ان ختم وقد آمن الناس فقال عجبت (٢١) مما عجبت منه فسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال صدقة

عليه وسلم فقال صدقة
تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
منه صدقته ورواه مسلم وأما
صلاة النهار بعد صلاة الجمعة
للا احتياط فقد منع منها
أكثر الشراح وصرحوا
بأن الاحتياط في تركها
وذلك مبني على جواز
التعدد وعدم جوازه
ولكن ذكر في التتارخانية
اختلاف المشايخ في القرى
الكبيرة اذ لم يعمل بالحكم
والقضاء فيها قال بعضهم
يصلى الفرض ويصلى
الجمعة معها احتياطاً وقال
بعضهم يصلى الاربع بنية
الظهر في بيته أو في المسجد
أو لا ثم يسعى ويشرع في
الجمعة فان كانت الجمعة جازية
صارت الظهر تطوعا والجمعة
صحيحة وقال بعضهم يصلى
الجمعة أولا ثم يصلى السنة
أربعا وركعتين ثم يصلى
الظهر فان كانت الجمعة جازية
فهذا يكون نفسا ولا وان لم
تكن الجمعة جازية فهذا
فرضه وقال في الحجة هذا في
القرى الكبيرة وأما في
البلاد فلا شك في الجواز ولا
تعاد الفريضة والاحتياط
في القرى أن يصلى السنة

الاب والجزر
(سئل) في امرأة مريضة أبوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح ولزوجها المتوفى عنها متفق يريد
الترزوج بها بالرضاء أبوها وغير كف من كل وجه كيف الحكم في ذلك (الجواب) المتفق لا يكون كفو
للعرة الاصلية كفاي الخاتمة فاذا نسكت به بالرضاء ولم يفرق القاضي بينهما بطلب الولي كفاي الكثر وغيره
وهذا ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فبقي أحكام النكاح من الردة والطلاق لكن
المرور عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس
الأنفة السرخسي وهذا أقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل
والاحوط سداب التزوج من غير كف قال الامام غير الدين والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر
المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلا اذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده
وأما تمسكهم من الوطء فعلى المفتي به هو حرام كبحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية ففي
الولو الحية أن لها أن تمنع نفسها ولا تمسك من الوطء حتى يرضى الولي اه وفي البحر أيضا قال صدر الاسلام
لو زوجت المعلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار وفي
الحقائق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في المحل كونه غير كف وأما لو باشر
الولي عقد المحال فانما تحل اه وكذا لو لم يباشره لكنه رضى به ثم أقول أى رضى به قبل العقد اذ لا يفيد
الرضا بعده كغير (سئل) في هاشمي زوج صغيرة لغير هاشمي عالم بذلك راضيا به فهل يصح النكاح
(الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في صغيرة لها أب من جهة القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح
وكل رجلان في تزويجها من كف فزوجها من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غير جائز * (الجواب) نعم

(باب المهر)

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السرو وما عداه سمعة فهل
يجب ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان أشهد على السمعة لم يجب الزيادة
بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السرو ولا يجب ما جعل للسمعة كفاي البرازية وشرح المتنق والخيرية
(سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول لمات وتسلمها لنفسها بانها لم تقبض منه مهرها
المشروط بمجيئه فهل لا تسمع دعواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فبما شرط
تجيئه على المفتي به لانها لم تسلم نفسها عادة الابعد دفع المجل كما صرح بذلك كثير من علمائنا الاعلام
* ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن أفندي العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسياق سؤال في دعوى بعضه (سئل) في
رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثا ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بما للقاضى فهل تسقط
بالطلاق (الجواب) نعم والمسألة في التبرور وغيره من النفقة (سئل) في رجل تزوج امرأة على ان
يعلمها القرآن العاظم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجواز الاستجارة على
تعليم القرآن العاظم عند التأخير وهو الماتى به لانه خدمة لها وقد صرحوا بجواب مهر المثل في خدمة

أر بعائهم الجمعة ثم ينوي أر بعائهم الجمعة ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء الجمعة صحها فقد أداها
وسننها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة ركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت
الامام أباجعفر الهندوانى صلى الجمعة بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أر بعافقت ماها نان الر كعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر
الجمعة بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أر بعافى مذهب على وقول الناس يصلى أر بعائهم الجمعة أو بنية أقرب بصلاته على

ليس له أصل في الراء ولا في جواز الجمع في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدهما - تاليف الخ
اختلافه في نسبة ثالث الاربع قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك في جواز الجمع ثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر
ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أو يعاينها السنة كذا في القنية اه - والمسئلة أفردت
بالتصانيف (سئل) عن مسألة الاخفاء (٢٢) والجمهور بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه

(أجاب) قال في التبيين زوج حرسه لا ماهر فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ
الاجر بمقارنته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمناه عن البدائع ولم أر من تعرض له اه - واعترضه في
الشرية لآلية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه ليس كل استنجار استخدما
بدليل أنهم جوزوا الاستنجار الابن أباه رعى الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل
(سئل) في ذي أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته الذمية ويريد نقلها مع الأولاد لدمشق الشام
بعد إيفاء مملها وهو مأمون عليها والطريق آمن فهل له ذلك ويتبعه أولاده في الاسلام
(الجواب) نعم أقول ما ذكره المؤلف من أن له السفر إذا أوفاها المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين
أن الفتوى عليه لكن في البحر أنه أتى الفقيه أبو القاسم الصفار والفقيه أبو الليث بأنه لا يسافر بها
مدافعا بلارضها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الوالوجية أن قول
ظاهر الرواية كان في زمانهم أمافي زماننا فلا قال صاحب المجموع في شرحه وبه يفتي ثم قال في البحر فقد
اختلف الافتاء والاحسن الانتفاء بقول الفقهاء من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
القضاة في زماننا كافي أنفع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها والحال هو ما قد
دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف المكة بالقضاء والرضا (الجواب) نعم والمسئلة في شرح
التنوير للعلائي (سئل) في فردى زوج امرأته بدمشق وأوفاه المجل ويريد نقلها إلى قرية التي بينها
وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا في قرى
المصر القريسة لا تتحقق الغربة اه وفي التنوير شرحه للعلائي وينقلها فيما دون مدته أي السفر من
المصر إلى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لا يمس بقرية وفيد في التتارخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل
الليل إلى وطنه وأطلق في الكافي قائلا وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها
وأوفاه المجل والآثر يريد نقلها إلى مسكن شرعي خال عن أهلها بما بين جيران صالحين تامن فيها على
نفسها وما يفتل له ذلك ولا يلزم مؤنة (الجواب) حيث هيأ لها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها بما بين
جيران صالحين بحيث لا تستوحش ولا يلزمه اتباعها بمؤنة والمسئلة في التنوير وغيره أقول قال في النهر ولم
يوجد في كلامهم ذكر المؤنة إلا أنه في فتاوى فرائد الهداية قال أنه لا يجب ويسكنها بين قوم صالحين
بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى
عن عقلها من سعة اه ونظر فيه في الشريعة ليليقان البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعي وقال السيد
محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكن أقول ما ذكره فرائد الهداية من عدم لازم بمحمل على ما إذا
كان المسكن صغيرا كالمساكن التي في البرقع بشرى إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا يلزم من كون
المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنة إذا استوحش بان كان المسكن متسعا كالدار وإن كان له جيران
فعدم الاتيان بالمؤنة في هذه الحالة لا شك أنه من المضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها فتحصل أنه يختلف
 باختلاف المسكن ولو مع وجود الجيران فإن كان المسكن محال واستغاثت بجيرانه أغاثها سريعا
بينهم من القرب لا يلزمه المؤنة والارزمنة اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا أيضا

بالتصانيف (سئل) عن مسألة الاخفاء (٢٢) والجمهور بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه
اختلافه في نسبة ثالث الاربع قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك في جواز الجمع ثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر
ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أو يعاينها السنة كذا في القنية اه - والمسئلة أفردت
بالتصانيف (سئل) عن مسألة الاخفاء (٢٢) والجمهور بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه

الجمهور أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتمسك على البحر وجوب السجدة - اه
والعتاق والطلاق والاستئناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي الخلاصة الامام إذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل
أورجلان لا يكون جهر والجمهور أن يسمع الكل اه وفي فتح القدر وعلم أن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن نهله الذي هو كرم
والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع فالحرف عارض

بأختلاف الأشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغيرا بين
جيران فان كان زوجه يبيت في بيت ضرتها لا وكانت تخشى على عقلها من البيت وحدها ينبغي أن
يؤمر بالواحدة في ليلة ضرتها ولا سيما إذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة المنهي عنها نص القرآن
العز زفافتم هذا الخبر بالمختص بمعلقة على البحر في باب النفقات (سئل) في رجل بعث إلى امرأته
أمتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذ كر جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له
بيمينه (الجواب) نعم كافي التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها
اختلفوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها في ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والنهر
والفصولين والبراز به وغيرها (سئل) فيما إذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق الزوجة ثم ماتت الزوجة
ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صداقها من تركته الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها
(الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة ثم بعث إليها أشياء هدية واستهلكها ولم يزوجهما أوها
يريد الرجوع بمبايعته فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث للمهر يسترد عنه قائما أو قيمته ما كوكذا
ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسئلة في التنوير من المهر والحاي الزاهدي أقول
وفي الفتاوى الطبرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع لها شيئا يسمى ملا كوادهم أيضا من
عادة أهل الزوجة اتخذ طعام بها ولم يتم أمر النكاح هل للمخاطب أن يرجع فيه أم لا أجاب نعم له أن يرجع
بذلك بشرط عدم الاذن منه فان أذن لهم باتخاذها وطعامه للناس صار كاته أطم الناس بنفسه طعاما له
وفيه لا يرجع اه وفيها أيضا من كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لتزوج به
وتحقق أنه إنما ينفق عليها ليتزوجها ثم امتنع عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا
أجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد أن ذكر القواين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع
لأنه إذا علم أنه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطا لفظا قال في التتمة
سئل والدي عمن بعث إلى أبي الخطيبة سكر أولو زواجها وعزائم ترك الأب المعاقدة هل لهذا المخاطب
أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وإن لم يأذن له في
ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما عاله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي
الخبرية ذلتأمل (سئل) عن الأب إذا تزوج ابنة ابنة له ولو صغيرا أو ألو كاله ولو كبير ولم يضمن المهر
فهل لا يطالب الأب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكثر ومع ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه فمثل
ولي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى أفندي جيع شيخ الاسلام
عطاء الله أفندي تحت سؤال ولزوج الأب طفله الصغير امرأته بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه إذا ضمنه وقال
مالك والشافعي في القديم المهر على الأب لأنه ضمن دلاله بأقدا مع على النكاح مع علمه أنه لا مال له ولا نكاح بدون
المهر وقلنا الصادق على من أخذ الساق بالارتقاء على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على إيفاء المهر في الحال
فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المهر عليه إلى الزوج بوجوب تسليم البدل عليه أيضا والعاقبة
سفير كذا في هراج الدراية عن المبسوط ولا يخدش بالك مافي شرح الطحاوي من أن الأب إذا تزوج الصغير

لن هو بقره أيضا إلى هذا كلام البحر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في سنن نور بالإبصار بقوله
والجمهور أسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتمسك على البحر وجوب السجدة - اه
والعتاق والطلاق والاستئناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي الخلاصة الامام إذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل
أورجلان لا يكون جهر والجمهور أن يسمع الكل اه وفي فتح القدر وعلم أن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن نهله الذي هو كرم
والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع فالحرف عارض

يختلف باختلاف آرائهم ومختلفان مع حقيقة الجهر ولا بد في إرادته قليلا لا أقول بل إذا ادعى وجوب الصبر أنه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه إلا استعمال ما هو جهر في حق غيره ولا يهتم بمعه ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم الخرج فإنه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الأقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فتبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محل زيادة البحث (٢٤) ولكن الاكتفاء على ما ذكرنا أول لان الاسماع تضرب عما فيه إطالة وان تعلق بمحت

السمع والحاصل أن
يقال في المسئلة قولان قول
الكرخي وقول الهندواني
والاعتماد على قول الهندواني
والله أعلم (سئل) في فصل
تلاوة السجدة هل ياتي
بتكبيرتين واحدة لاوضع
وأخرى للرفع أم لا وهل
إذا اجتمع سجدة تلاوة
وقوت بأم ما بعد (أجاب)
يكبر تكبيرتين واحدة
لاوضع وأخرى للرفع
وروي الحسن عن أبي
حذيفة أنه قال لا يكبر عند
الوضع ويكبر عند الرفع
والأول أصح كفي الجسر
وأما مسئلة اجتماع سجدة
التلاوة والقنوت فلا شبهة
في تقديم سجدة التلاوة
صريحه من وجوب
الصلوات على الفور ومن
أن الثلاث أيات تتابع
الفور والقنوت بعدهما
زيد عليها فلو قدم قنوت
الفور ولزمه ركوع
والسجود تلوها وهو وارد
فيهم بعد ذلك قضاء
فكر تكبلا وإذا بدأ
بمن ذلك هذا ما يبادر
لذهوم من كلامهم وإن لم
أره صريحاً فاقبل والله

امرأة فالمرأة أن تطلب المهر من أبي الزوج فيؤدى الأب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمن الأب صريحاً
أه لأنه يجوز على الطالب بالأداء من مال الصغير كونه في يده كما ينشئ عنه كلامه لأنه يجوز على أن أقدمه على
النكاح فثبت دلالة كذا ذهب إليه الشافعي ومالك أه أقول والمسئلة في الدر المختار من المهر (سئل)
فما إذا أراد أن يعاشر زوجته معاشره الأزواج وهي تنهه حتى يدفع اليها مهرها فهل لها ذلك
(الجواب) نعم لها منه من الوطء ودواعيه لاخذ المجل أن لم يؤجل كل المهر والمسئلة في التنوير (سئل)
في أمر آخر زوجت بلامهر ثم طلقها زوجها قبل الدخول والوطء والخلو طلاقاً واحدة فهل تجب لها مائة
وماهي (الجواب) حيث لم يذكر مهرها وطءها قبل الدخول والخلو تجب مائة وهي معتبرة بمحلها
كالنفقة به يبقى لا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير أو لا تراد على نصف مهر المثل لو غنيا وهي درع وخيار
وملحقه (سئل) فيما إذا اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح والحال أنه يدخل عليهما بلاذن فهل تكون
الخلو غير صحيحة (الجواب) نعم فإذا طلقها والحالة هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخيرة إذا اجتمعا
في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليهما أحد الا باذن فالحلو صحيح والافلا (سئل) في
رجل طلق زوجته الحامل طلاقاً واحدة رجعية ولها بدنته مؤخر صداقها تر يدأخذه منه بعد
انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ويؤجل الموجب للرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي
الصيرفة لا يكون حالاً حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوي الزاهدي ولو طلقها
رجعياً لا يصير المهر حالاً حتى تنقضي العدة به أخذ عامة المشايخ أه (سئل) فيما إذا وكل زيد عمراني أن
يزوجه فأنه باربعة آلاف درهم فزوجها الوكيل أياه بستة آلاف درهم فهل يكون لازوج الخيار أن أجاز
بأزوان رد بطل (الجواب) نعم لأن الوكيل صار ذمياً في عقد ذلك والمسئلة في البحر وأفتى به المرحوم
على أن يدي مفتي الممالك العثمانية إذا وكل رجلاً بأن يزوجه فلانة بالف درهم فزوجها أياه بالفين أن أجاز
النكاح جاز وإن رد بطل النكاح وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالخيار باق أن أجاز كان عليه المسمى
لا غير وإن رد بطل النكاح فيجب مهر المثل أن كان أقل من المسمى والواجب المسمى خاتمة وبحر من مسائل
الوكيل من كتاب النكاح (أقول) والمراد بالمسمى المسمى في العقد (سئل) في امرأة تريد الدعوى على
ورثة زوجها ببعض المهر المشرط بنجيلة لها بعد دخوله بها ونسائها فما هي فاعلم تسمع دعواها بذلك
(الجواب) إذا دعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما صرح
به في جامع الفصولين (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركته وتر يد زوجته أن تأخذ مؤخرها من مال
أبويه بلا كفالة منهما ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع زوجته المريضة
مؤخر صداقها الذي بينه وبينه ثم مات من ذلك المرض ويريد أبوها مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل
يسر له ذلك (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي ليس للأب مطالبة (سئل) في ذي خطاب
ذمية وبعث البهادرهم وأتمه لأجل المهر ولم يزوجها فهل ما بعث للمهر نستره عينه قائماً أم قيمته هالكاً
(الجواب) نعم خطاب بنت رجل وبعث إليها أشياء ولم يزوجها أبوها فباعته للمهر بستره عينه قائماً
وان تغير بالاستعمال لأنه ما له عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص باستعماله شيء أو قيمته هالكاً

أعلم (باب الجنائز) (سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه ودفعه فهل يلزمه بذلك أم لا
أو تعزير أو لا (أجاب) حيث لم راع في ذلك ما راع في غسل المسلم وتكفنه ودفعه لا يلزمه فيه ثم ولا تعزير ولكن إن كان له أقارب من
النصارى فلا ولي أن يتركة لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر بخلاف الأولى ولو لم يرتكب محضو راي عاقب عليه ومن الممصرح به أن الميت الكافر
يفسده قرية المسلم لكن غسل الثوب الجبس من غير وضوء ولا يمان وليس المعنى أنه يجب عليه بل لا بأس أن يغسله معه ويكفنه في ثوب غير

مراع سنة في كنفه ويدفعه في حفرة من غير خد ولا نوحه فان راعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفنه ودفعه فقد ارتكب محظوراً
بلا شك لأنه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباهل بوضاً بلا مضضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم بوضاً بلا مضضة ولا
استنشاق لا طلاق الموت والشروح والعلة في غسل الميت تنقيته ولم أر من صرح به لكن الإطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي
بالتسليمتين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفلة والامام والميت إذا كانا (٢٥) محاذيين للمسلم وعن أبيه فقط أن كانا عن

لأنه معاوضة ولم تتم فخار الاسترداد وكذا استرد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى
الهيئة صريح به فاضحاً في قواؤه من المهر (سئل) في رجل عقد نكاحه بالوجه الشرعي على بكر بالغة
بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحبات منه ثم زعم أنه وجد بها فراقاً وإن له استرداد المهر منها وفسخ النكاح
فهل يسر له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها مهرها وكيه ما بعاه معلوماً بها
به من المهر فأنزله أبوها لنفسه وعقدت نكاحها على الرجل بنفسه وأدخل بها وطالبته بنظر ما أخذها أبوها
ويريد الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها قبل
الدخول بها والخلو ولم يكن المهر مسلماً فهل لا عدة عليها ويتنصف المسمى وعاد نصف المهر إلى ملك الزوج
بجرد الطلاق (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة
الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجماعة استدانها في حجة فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركته
وتكون هي أسوة الغرماء (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكارتها كرهاً بلا عقد
نزع فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم إذا كانت الصغيرة غير مشتهة أولاً لا يجمع
مثلاً لأنه إذا سقط الحد فعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يتحقق الحد أو المهر قال في المتقى وشرحه
للعلاق من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجب فيه وان زنى مكاف بمجنونة أو صغيرة يجمع مثلاً أحدهما
لاهي وفي عكسه لاحد عليهما لان الأصل لم يحد فكذلك التبعية التي روية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي
أه فانظر إلى قوله صيرة يجمع مثلاً بخلاف الصغيرة التي لا يجمع مثلاً كما هو المفهوم من قولهم في
تعريف الزبانه الوطء في قبل مشتهة حالاً أو ماضياً في المنع ولا حد بوطء أجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك
وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لان الوطء في دار الاسلام لا يتحقق الحد أو المهر وقد سقط
الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر ما ذكرنا
الافى وطء جارية الابن وقد علقته منه أه ففي مسئلة سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة المزبورة
فتعين المهر (أقول) والله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه إلى نظيره الامام الاستر وشني في
كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو زنى بصبيبة يجمع مثلاً ولم يفضها يجب الحد وهل يجب
مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد قد وجب وإنه ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى أه ثم قال
ولو وطئ صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطء زناً وهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن
أوجبا عقر الان أورش تلك الجنابة إذا لم يفضها ثم قال وفي نكاح فوائدها صاحب المحيط الحد والضمان
لا يجمعان الا في مسلتين إذا زنى بجارية بكر لا نسا ن يجب الحد ونقصان البكارة والثانية إذا شرب خمر الذي
يجب الحد وقيمة الخمر أه وقيد بقوله إذا لم يفضها الماذكره قبله وقوله وإذا زنى بصغيرة لا يجمع مثلاً وأفضاها
فإن كان افشاء يستمسك البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال بنفسه الايلاج وعليه ثلث
الدية وعليه المهر وإن كان افشاء لا يستمسك البول لا يجب الحد أيضاً ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال
أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب أه فكان على المؤلف أن يفيد بكونه لم يفضها (سئل) في
بكر بالغة زوجت بلامهر فدخل بها زوجها فارتقاء ويريد الزوج أن يطلقها فهل إذا طلقها يجب عليه

(٤ - (فتاوى حامديه) - اول) وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بل بخلاف بين علمائنا
يعني في طاهر الرواية وروي خلف عن أبي يوسف أنه يجب عليه تكفنها وبه يبقى وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن زوجته
وقال محمد لا يلزمه وقال في التختين وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لأنه لو لم يجب عليه لو يجب على الاجنب وهو كان أولى
باجتباب الكسوة عليه حال حياته فبغيره على سائر الاجانب وفي مختار النوازل كفن المرأة وبجها على زوجها المختار لأنه لو لم يكن عليه

فوصف أن الكفن على الزوج
كالكسوة وعند محمد أن
الكفن لا يجب على الزوج
قال في العيون وبه قول أبي
يوسف نأخذ اه قال في
الجمع وأمره بتجهيزها
معصرة وخالفه محمد وقال
السنن في منظومته في باب
تأنيث النكاح

مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر والزهري لا تنع بخذلها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل بكرا
 تظهرها إلى القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهرها قال السرجي وهو حسن وقال في التارخانية وفي فتاوى الشيخ الكافر إذا مات وفي بطنه ولد
 مسلم قدم مات في بطنها لا يصلي عليها لأجوع واختل وفي المدفن وفي التبايع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار
 وفي تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المني خلف الجنين أم أمامها (أجاب) قال في الأحبار والشيخين في زماننا المني أمامها المالكية

بكر أم ثيبا خبر يقيم المهر وله الشراء لكن اذا كان بغير فاحش ينفذ عليه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في امرأة جهزت بنتها بالغته بجهاز معلوم سلمته لها وتصرف فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الام عن وريثة تدعوت على البنت ببعض أمتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ايس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل زوج بنته ودفع لها أمتعة معلومة على سبيل العارية للجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسمية بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت وزعم زوجها أن البنت أمتعة جهاز فهل تقبل بينة الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل تقير جهاز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعي أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلدته ما مشترك فهل القول قول الاب بينة والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نكاحا عن التنوير (سئل) في امرأة اذا زفت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد فتية زاد في الجرع المبتغى الا اذا سكنت طويلا لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير واخر باب المهر (أقول) فخاني فتاوى الشيخ اسمعيل من أن الاب يجبر على أن يجيزها بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزا الى البحر والصيرفية مبنى على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة أبيها بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهزها به (سئل) في رجل جهز بنته جهزا وتكافه أمها بتجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بالغته بجهاز يزيد على مهرها باضعافه وأدخلته معها الى مسكن الزوج وترى الا أن أخذ نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ايس للزوج معارضتها في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جهز بنته بالغته بجهاز أدخلته معها البيت وزوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن يريد أبوها استرداده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة وبجمل معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الام وترى الورثة قسمة الحلي مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلي من جملة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

المسلمين بنى بها رجل قبراً ودفن به ولده في تابوت فقبّل أن يبلى جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وألقوه ودفنوا فيه ميتاً لهم فإذا يلزمهم شرعاً (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في التتارخانية تنقلان الفتاوى أنفق ما لا في إصلاح قبر فجار رجل ودفن فيه ميتة إن كانت الأرض موقوفة بضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لأنه في وقف اهـ ولا شأن لهم بضمين قيمة التابوت الذي ألقوه ولا شأن لهم بحديث علماء المالكية السابق وفعلاً ما ذموا على وجه التعدي بعزرون لا تركابهم محرماً

لاحد ذنبا والتمس زواج بئله كسما حواه فاطمة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطا هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطا بان أراد ضرب العدو فاصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما اذا قتل نفسه عدوا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الخواص الأصح عندى انه يغسل ويصلى عليه وقال الامام أبو علي السعدي الأصح انه لا يصلى عليه لانه باع على نفسه والباغي لا يصلى عليه وفي فتاوى فاضل بن غنيم يغسل ويصلى عليه عندهما لانه من أهل الكفاية ولم يحارب (٢٨) المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لاروى ان رجلا نحر نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول عند

الوطء والاب يقول لا تطبق فما الحكم الشرعي (الجواب) قد أجاب الخبير الرملي عن هذا السؤال بقوله ان كانت ضمة سمية تطبق الرجال وسلم المهر المشروط بنجيه بغير الألب على تسليمها الزوج على الأصح من الأقوال فينظر القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجهما ونظر اليها ان صلت للرجال أمرأ بأها بدفعها الزوج والافلاوان كانت ممن لا تخرج أمر من يتق من النساء فان قلن انهما تطابق الرجال وتحمّل الجماع أمر الأب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمّل لا يأمر بذلك والله أعلم اهـ وقال في البرازيه ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ابقاء المجل فان زعم الزوج انها تحمّل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يربها النساء ولا يعتبر السن اهـ قال المؤلف ورأيت على هامش البرازيه عند هذا المجل بخط الجدي العلامة عبد الرحمن العمادي وقيل يعتبر تسع سنوات وعثمان ان كانت سمية وقيل ان طلبها الزوج للمواطنة دون الملامسة يجاب كذا في الذخيرة والفتنة (سئل) في رجل اشترى بجماله حلياً وأوى ثم مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك لي في الحكم (الجواب) حيث أقرب بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الاتقال اليها الا بدليل كما صرح به في البدائع في اختلاف الزوجين (سئل) في رجل زوج ابنة السالغ بلا وكالة عنه ثم علم الابن قايضه وأراد الدخول به بعد دفع المهر لها فامتنع أبوها من تسليمها له بلا وجه شرعي فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض المهر (الجواب) نعم (سئل) في رجل أبي ان يزوجه ابنته الا أن يدفع له مبلغا معلوما من الدراهم فدفعها له ٣ ولم يزوجهامنه ويريد يأخذ ما دفعه فاعلم أوها الكافهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية والبرازيه (سئل) فيما اذا أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فهل الزوج ان يسترده (الجواب) نعم والمسألة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أبت أن تزوجه وكان دفع لها النفقة ويريد ان يرجع الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في التنوير من المهر والجر والمضغ وغيرها أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها اذا انقضت عدتها أن تزوجه لا رجوع مطلقا وان أبت أن تزوجه به فله الرجوع ان كان دفع لها وان كانت معه فلا مطلقا وبه أفق مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت ذلك ان شرط في الاتفاق الزوج كان يقول أنفق شرط أن تزوجهي يرجع زوجت نفسها اولاً وكذا ان لم بشرط على الصبي وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرط وصح أيضاً وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصبي والحاصل أن المعتد ما ذكره العمادي في فصوله ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان كانت معه فلا مطلقا اهـ من المهر (أقول) حاصل ما في البحر حكاية قولين معدمين الاول الرجوع مطلقا شرط الزوج أو لاسواء تزوجه أو لاولاه بانه رشوة والثاني الرجوع اذا أبت وكان شرط الزوج أما اذا لم بشرطه أو تزوجه مطلقا فلا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه عدم الرجوع اذا لم بشرطه بالاولى وقوله ان أبت الخ يفهم منه انه ان شرطه يرجع لكن نقل في فتح القدر عن الخلاصة فتاوى الخاص أقوالا حاصلها صريحاً وهو ما أن الصبي لا يرجع فيما اذا تزوجه مطلقاً أي شرط الرجوع أو لا ولا يرجع فيما اذا أبت مطلقاً وهذا هو المفهوم من الحاصل

وعدم الارتثا اهـ فافاد هذا بشأه أن السكر لا يمنع الشهادة ذم به كروان من شرط اهتاده أن لا يكون سكران المتقدم أو متلبساً بعبية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم (كتاب الزكاة) (سئل) فيما اذا ذهب الدائن الدين لمدينه فقير ونوى زكاته من رجل آخر ونوى زكاته من رجل آخر هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لان العين خير من الدين قوله فدفعها لعل الاظهر فدفعه أي المبلغ كذا في بعض النسخ اهـ

عليه وسلم وهو يقول عند أبي حنيفة على انه أمر غيره بالصلاة عليه كذا في الجوهره والله أعلم (سئل) عن الشهيد اذا فعل ما يقع به الارتثا والحرب فاقته هل يكون مرتثاً أم لا يكون مرتثاً الا اذا فعل ذلك بعد انقضائها (أجاب) لا يكون مرتثاً الا اذا فعل افعال المرتثين بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضائها فلا يكون مرتثاً بشئ مما ذكر كذا في التنوير والله أعلم (سئل) من دمسق في شارب نحر قتل ظلماً بحارحة ولم يجب نفس القتل مال هل يكون شهيداً ولو قتل حال سكره أم لا (أجاب) نعم يكون شهيداً لان شرب الخمر معصية وهي فعل لا تمنع الشهادة وهو ظاهر اطلاق انتون حيث عربر الشهيد بانه مكلف مسلم طاهر قتل ظلماً بحارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتب وصرح في البحر نقلاً عن الفتى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل مثلاً وأنه لا يجيب عوض مالي والظهار عن الجنابة

والدين بحمل أن يصير عبداً في صبره مؤدياً بانه صاعن كامل فان أدى العين عن الدين خازلاً له أدى كماله من نأص والمسألة بنفاصها في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد آخر قبل حينها هل يكره أم لا (أجاب) لا يكره اذا كان في جهة بان أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كذا في الجوهره والله أعلم (باب صدقة الفطر) (سئل) في الصغيرة اذا زوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل تجب على أبيها صدقة فطرها أم لا (٢٩) (أجاب) صرح في الخلاصة بانها لا تجب على

الأب لعدم المؤنة عليه لها وفي التاترطانية لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنينة تزوج صغيرة معسرة فان كانت أصلياً لخدمة الزوج فلا صدقة على الأب والانعيل صدقة فطرها اهـ والله أعلم (سئل) من دمسق عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة النذر هل قال أحد بان قاعله يكفر بذلك ككفره بعض من يدعي العلم وهو بعض الناس (أجاب) لا يكفر باجماع الامام والله تعالى أعلم (كتاب الصوم) (سئل) عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عسائري ويلزمه قضاء المنذور المعين أم لا (أجاب) يقع عسائري ويلزمه قضاء المنذور المعين في الأصح كذا في الظاهرية والله أعلم (سئل) عن قبول خبر العدل بالهالة لرمضان هل يستفسر أم لا (أجاب) يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كذا في الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا (أجاب) ذكر

الزباني وغيره انه يكره ويصح التلاسي في نهديه انه لا يكره نقله حفيد الحلبي والله أعلم (فصل في النذر) (سئل) في رجل جليل يختلف على وظيفة الدردار به بقلعة بيت المقدس المحمية فحضر أحداهما من مشقة فاندفع على نفسه نذراً صوته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم مادمت في قدام الحياة فبنته تعالى على أن تصدق على الفقراء بمئة مائة غرض هل اذا تعرض للاخذ ووجد ما هو المعلق عليه يلزمه النصديق بالجسمانة غرض ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك أم يخرج عن عهده بكفارة العين أم يفعل أحداهما أيهما شاء وهل اذا امتنع

عن الشيباني المذكور في دفعه الى القاضي الشرع الشرع في حكمه لا (أجاب) في المسئلة أقوال ثلاثة ظاهر الرواية
لزم التمسك بالنذر الذي يحمله الوفاء به وقيل ان أريد كون الشرط يتعين المسمى وان لم يرد تخير بين التصديق وبين كفاية
اليمين وفي رواية النوادر هو برفعه ما طلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يقتضي صحة أيضا كل من القولين الأولين وأما إذا رفع
الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا (٣٠) فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف بياثم ولكن لا يجبره

القاضي والوجه في ذلك
ان الفقهاء مصرف له
لا أصحاب حق فلا تسمع
دعواه والله أعلم (سئل)
في متول ادعى على مزارع
الوقف انه نذر على نفسه انه
ان رجل يكن عنده الوقف
ما تاد بشاره وانه رجل ولزمته
الوقف هل تسمع دعواه
أم لا (أجاب) لا تسمع ولا
يقضى القاضي بالنذر وان
كان يصح ما استوفى الشرع
الشرعية وأيضا صرحوا
ان الفتوى على ان المعاق
يخير الناذر بين الوفاء وبين
النذور وبين كفارة اليمين
والله أعلم (سئل) في النذور
المتعلقة بالانبياء والاولياء
تصحبهم أو هم يزعمون ان
ما يتناولونه حق من حقوقهم
فليس نظرهم ونسبة
قربان لا والله المذكورين
وزعموا نعمت الخصومات
فيهم من يدعي ارجح أو
حد في الادل وورثا كتب
بذلك جميع بزم فيها جولة
الفتوى في الدعوى صحة
ورفع الحكم وان ثبت
تسوية في دفعه الصغين
الانبياء في ذلك فيما
بينهم في الحكم في ذلك

واحدة وطبقها قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل راجع
مطالبة رجل جعاعا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا الى الفراق يموت أو طلاق وقيمت ذلك ثم اباؤه انهل اهلها بالثمة
بالمبلغ المذكور (الجواب) نعم ومن فروع الزيادة على المهر ولو راجع المعلق وجعاعا على ألف فان
قبلت لزمته والا فلا يجبر من مهر (سئل) في رجل دعا زوجه البكر البالغ بعد ايفاء مجعاعا الى مسكن شرعى
خال عن أهلها بمابين جيران صالحين تأمن في على نفسها وما لها ليدخل بها اذ فيه فامتنعت بل وجه شرعى فهل
تكون ناشرة بذلك تستحق نفقة ما دامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له زوجه ثمانية دراهم ثلاث
سنتين لا تعلق الوطء يرد وصيها أن يكفه الانفاق عليها فهل لا تنفقه لها والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل)
في رجل امتنع من تسليم بنته المطلقة الوطء الى مسكن زوجها الشرعى بعد ايفاء مجعاعا ويكفها ان يدخل بها
في دار أبيها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة تمتنع من السكنى في مسكن زوجها الشرعى
الا أن يأتها بمائة نسوة فهل لها ذلك (الجواب) حيث هيأ لها مسكا شرعى خاليا عن أهلها بمابين جيران
صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه اتيانها بمائة نسوة (أقول) وقد مننا الكلام مستوفى على المؤنة في باب المهر
(سئل) في امرأة تعوضت من زوجها بدل مهرها على أمتعة معلومة بايجاب وقبول شرعيين وتريد الا أن
رد الامة عليه وطلب أصل المهر بلا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغه عاقلة
رشيده زوجه أبوها رجلا بلا ذمها ولا وكالة عنها فرددت النكاح حين انقضاء فافهم رافهه رتد زوها والحالة
هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل نابلسي تزوج امرأة بمشقة ودخل بها بعد ما أوفاهام مجعاعا والا أن يرد
نكاحها الى منزلته بنابلس ولا رضاها فهل ليس له ذلك الا أن يوفى بها وجعاعا أيضا ويكون مأموها عليها والطارق
أما (الجواب) نعم كفى التنوير وشرح المجمع وأفتى به الخبير الرملي وابن السبكي وكثير من المتقدمين
(أقول) قد مننا في باب المهر عن الجيران فيه اختلاف الاقواء والقول بعدم نقلا في زماننا أحسن وقال
في الدر المختار سكن في النهرو الذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جعاعا عليها وحزم به البرازي وغيره وفي
المختار وعابه الفتوى وفي الفصولين يفتى بما يقع عنده من المصلحة اهـ (سئل) في امرأة مات زوجها عنها
فقد زيد نكاحه عابها وهي في العدة وقع لها المهر ولم يصحها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها
والحالة هذه (الجواب) نعم قال المؤلف وسئل مولا بالحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن أفندي
لعمري فيما إذا دخل الزوج جازرة قبل نكاحها فهل يلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها
فأجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل الاول قبل تمام عدتها (سئل) في بكر بالغه رشيده ترد أن
تزوج نفسها من رجل كفها مهرها فهل لها ذلك وليس لعدها وأبها ما عارضتها (الجواب) نعم
(سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير الفقيرة من زوجها مهرها ثم مات الزوج فهل للمهرأة ما له أبيه بجميع
مهرها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر ولم يبلغها خبر موته الا بعد شهرين وتريد أن
تتزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومهر العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في
رجل فقير تزوج ابنة الصغيرة من آخر على مهر معلوم من الدراهم قبض به له أمتعة من الزوج وتصرف بها ثم
دخل الزوج بالصغيرة وطالب الاب بالامتنع ويريد الدعوى بها دون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب)

(أجاب) هذه المسئلة جعل في شيخ لا يزم الشيخ محمد بن زكريا حاشاها النذر في بيع الا اذا كان من جنسه واجب
مقصود دليله بعد ان يثبت الاستبراء بشرع الاحكام وان يوجب على نفسه ما أوجب الله عليه قال اعلم بان شرط لزوم النذر ان يكون
في غير معتبر وان يكون من جنسه واجب وان يكون الواجب مقصودا بالنذر بالمعصية والثاني عبادا للمريض والثالث
ما كان مقصودا بغيره من لزوم الوضوء لكل صلاة لا يلزم وكذا سجدة التسلاوة وكذا النذر في تكفين الميت لانه ليس فريضة مقصودة فالقول

أضاف النذر الى سائر المعاصي كان يمتثل له الكفارة بالحنث ولو فعل المذور وعصى وانحل النذر كالحلف بالمعصية في عقد الكفر وقوله
المعصية المحلوف عليها سقطت وأن وصرح في النهاية أن النذر لا يصح الا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في نافي الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيره من المفردات وفي هذا الشرط اربعة
الا أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد (٢١) أن المذور غير الواجب لكن لا بد من

رابع وهو أن لا يكون
مستحيل الزكوة ونحوه
صوم أو مس أو اعتكاف
شهر مضى لم يصح ثم قال وفي
شرح الدرر لا علة فاقسم
وأما النذر الذي يندرونه
أكثر العوام كأن يقول
يا سيدي فلان يعني به ويا
مسن الاولياء أو يمينان
الانبياء وتقاتلي أو عوفي
مريضني أو قضيت حاجتي
فإن من الذهب والفضة أو
الطعام أو الشراب أو الزيت
كذا فهذا باطل بالاجماع
لانه نذر محلي وهو لا يجوز
لانه أي النذر عبادة فلا
تكون لمحلي والنذور له
ميت والميت لا يملك وإن كان
ظن ان الميت لا يتصرف في
الامور كقوله الان قال بالله
اني نذرت لك ان فعلت معي
كذا ان أطعم الفقراء باب
السبحة بقية أو الامام
الشافعي ونحوهما فيجوز
حيث يكون فيه نفع للفقراء
اذا نذروا لله عز وجل وذكر
الشيخ محل الصنف المستحق
القاطنين برباطة أو سجدة
فيجوز بهذا الاعتبار اذ
مصرف النذر الفقراء وقد
وجد الغني غير محتاج فلا

نعم (سئل) في بكر بالغه عاقلة رشيده زوجه أبوها من رجل على مهر معلوم قبضه منه بلا وكالة عنها في ذلك ثم
ماتت البكر قبل اتمام النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى من هو له (الجواب) نعم (سئل)
في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة أشهر حاضتها فيها ثلاث حيض كوامل
او تزوجت بغيره بعقد شرعى بعد حدة اعلى انقضاء عدتها كذا كرقام المطاق يعارضها في ذلك ويكذبها في
نقض العدة فهل يقبل قولها مع حلفها ونع المعارض والعقد المزمع (الجواب) نعم (سئل) في رجل
دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها
ثيبا (أجاب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيدا بلفاظ شرعية قلدى بنته شرعية ولم يسمها
مهر ابل قال الاب لو كمل الزوج على أن يزوجه في الموكل بنت عمه فلانة الولي هو عليها لكون أحد العقدين
عوضا عن الآخر وامتنع الاب المذکور من تسليم بنته لزيد زعمه أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا
ولا بنت مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا خطب وكيل زيدا بنته عبر والبالغت في بعض من الناس
باجابه الاب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان رضيت فيها والا فلا فرضي الخطيب ودفع للاب شيئا من الحلي
والبسة لا يثبت فلم ترض البنت بالخطبة وردتها فهل يسوغ له ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد
النكاح أصلا (الجواب) حيث لم يجز بينهما ما عقد نكاح شرعى بايجاب وقبول شرعية لا تكون الخطبة
واقعة موقع عقد النكاح أصلا (سئل) في صغيرة يتيمة زوجهها العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها فبغى
فأحس فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان الزوج غير الاب والجد وكان بغى فاحس
فالنكاح غير صحيح كفى التنوير وغيره (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها أولاد صغار من غيرها ولها أم
متروجة بجد الاولاد ويريد نقلها الى قرية أخرى مساندة ما بينه ما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنتقل
حضانة الاولاد لجدتهم المزمورة حيث كانت أهلا للحضانة (الجواب) نعم (سئل) في امرأة تزوجت
بنتها اليتيمة بالولاية عام سامن رجل كف بمهر المثل ودخل بها ثم بلغت اختارت الفسخ فوراً بالبلاغ
وأشهدت على ذلك بالمجلس وقد تمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعى وقضى القاضي بذلك
ودفع بينهما فهل ينفسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية ينفسخ النكاح
المذكور بالفسخ المزمور (سئل) في امرأة مات زوجها ثم تريد الدعوى على الزوج بانه لم يدفع لزوجته
جميع مجمل صداقها وطالبته بنصف مهرها من ذلك وهو يدعى الاتصال بالحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها
منه وهو يدعى الاتصال اليها لتسمع دعوى أمها بما تعرفه لانه لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شيء عادة
والام فاقعة مقامها فامتنع صحتها دعوى الوارث والمسألة الاولى في التنوير من المهر والثانية في
الحاوي الزاهدي من الدعوى * (فوائد ذكرها المؤلف مفرقة بجمعتها) *

تزوج امرأة على انها مسئلة فظهرت كتابا ليس له الفسخ * اذا قال الزوج بعد اصدار العاقدة صيغة
التزوج نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح أو افترع على قوله نعم في المجلس قبل ان يشغل بكلام آخر صح
النكاح * للقاضي تزوج الصغار ان كتب في منشوره أن له تزويج الصغار والا فلا * يحرم على الزوج
أن يتزوج بنت ابن زوجته لانه اولد ببيته فحرم عليه وان سفلت السك من فتاوى قارئ الهداية * وفيها
يجوز الصرف عليه ولو كان ذانسا بذلك الولي ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر المحلوف
ولا لحادم الشيخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والسمع والزي وغيرها فيقتل الى مزارع الاولياء بشرط ان يهمل الى الله فقام
باجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الاحياء قولا واحدا وقد علم مما نقلناه ان ما يندره العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل وروى بيل لا يصح
ولا يلزم وليس للعادم أخذ على انه نذر صحيح الا اذا أخذ على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيرا وعلم انسانا غير الخادم أو أخذ على انه صدقة

له ذلك وليس الخادم نزع منه لانه لم يملكه الا ان يكون الناذر عينه في نذره وكان فقيرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الفري
القرن الثاني الحنفى بتاريخ سنة ثمان وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا الحرم المجمع على حرمته جماعة
منهم من صنفه فقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدون ويبلغون في أخذه ويطالبون الناذر به فان امتنع قدموه الى قضاة هذا
الزمن فيحكمون به وربما استأفوا بالشرطة (٣٢) وحكام السياسة بل يفعلون ببلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون لجمع النواحي

التي تقع فيها هذه النذور
فما طعموهم ويضربون
على كل واحد ناحية بمبلغ
من المال في الذمة يؤخذ
منهم اذا انتهى الاجل
المضروب فيدفع ما هو
مضروب عليه ويأكل
ما بقي وبعد الفاضل ربما
حصل له ببركة الشيخ و يرى
أن من منع ذلك هلك وان
سبب قضاء حاجته هذا
النذور ان الشيخ قد غاب أو
عفى مريضه أو قضى حاجته
و يزعمون انه لا يباح تناوله
لغيرهم قالين هو نذر جدينا
فمن وهم اغنياء يقولون ومن
تناول شيئا منه عاقبه وأدوا
به الى الحكم معتقدين انه
ارتكب كبيرة في الدين
ويأثم شنيعة بين أشهر
المسلمين وربما حكم لهم به
قضاة العهد وقد صرح في
البحر انه لو رفع الى القاضي
لا يبيحه القاضي على وفاته
ولنا ثقة على رسالة الشيخ محمد
فيها ما يشفي القليل والامر
الى الله تعالى العلي الجليل
والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) أيضا عن طر
وقب السبد الخليل ونحوه
اذا قطع رجلا على أقلام
النذور يقرى وأما من
معلومة بمال ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة يلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا
(أجاب) لا تصح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه لولا علمه في ذلك كلام يعاول ذكره في نذره قال
الشيخ قاسم في شرح الدرر الذي يذره أكثر العوام يخون شئ الله تعالى مريضه أو دونه ضالتي ونحو ذلك قلت كذا في هذا النذر باطل
بالاجماع اه فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا القائل به والعلماء سائل في هذه

سئل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فقامت لحاكم يرى فسبح نكاحها وأقامت عنده بينة انه
غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بفسخ النكاح ثم تزوجت بعد ذلك رجلا وحكم الحاكم بفسخ
بنفقة الزوج ثم طلقها فحضرت الى قاض حنفى ليرد زوجها روج آخر فهل يسوغ للحنفى ذلك واذا حضر زوجها
الغائب وأقام بينة أنها موأصلة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب اذا فسخ النكاح حاكم
يرى ذلك ونفذ نفقة قاض آخر تزوجت غيره مع الفسخ والتنفيد والتزوج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور
الزوج واذا عاها أنه ترك عندها نفقة في مدة غيبته وان أقام بينة بذلك لان بينة المرأة أنه لم يترك عندها نفقة
أصل بم القضاة فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم اه النكاح بين العبدین جائز وكره بعضهم
لزفاف والمخاراة لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة رضي الله تعالى عنها عن أبيه في
سؤال وبنيها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لانكاح بين العبدین ان صح بانه عليه الصلاة والسلام
كان رجوع من صلاة العبد في يوم الجمعة أقصر أيام الشاء فعرض عليه الانكاح فقال حق لا يفوته الروح
في الوقت الا فضل الى العبد الثاني وهو الجمعة هل للزوج أن يقفل عليها الباب له أن يقفل الباب فتاوى
الشلبى من النفقة في أدب القاضي له أن يعلق عليها الباب من غير الابواب فتاوى الانقروى من المهر
(باب نكاح الرقيق والكافر)*

(سئل) في ذمية طلة هاز زوجها الذي تلى نالدى بينة شرعية وطلبت التفريق بينهما فهل تجاب الى ذلك
(الجواب) نعم لانهم يعتقدون أن الطلاق من قبل للملك وان كانوا لا يعتقدونه بمصور المسد فمساكه
ايها بعد الطلقات الثلاث ظلم منه وما أعطيناهم الدمة لتفريقهم على الظلم من مبسوط السر خسى في باب نكاح
الكافر بمجموعة عطاء الله افندى (سئل) في رجل خطب قاصرة من ابها الذي ودفع لها ما يسمونه نيشانا
أى علامة أنها صارت مخطوبة ولم يجيب بينهما عقد أصلا بوجه من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب
الخطيب تزوجها منه لا بذلك وهي تخشى وتريد التزوج بغيره فهل اهذا ذلك ولا تجبر على نكاحه (الجواب)
(سئل) في أم ولد تريد التزوج بآخر بدون إذن سيدها فهل اذا تزوجت وردة السيد يبطل النكاح
برده (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجاز ونفذ وردة
بطل تنوير من نكاح الرقيق (باب العيني)*

(سئل) في بكر صغيرة زوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وأدعت به عنة وطلبت التفريق
فما الحكم (الجواب) لا يفرق بينهما بمجرد دعواها أنه عنين ما لم تثبت عنته باقراره أو بقول النساء أنها
بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لجها
أوهر وبها منه فان وطئ والابانت بالتفريق ان طلبت وتأجيل العيني لا يكون الاعتدافى مصر أو مدينة
كما أفتى بذلك الخير الرملى رحمه الله تعالى
(باب الرضاع)*

(سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأم أخيه رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المتن (سئل)
فيما اذا أقر رجل بان هذه المرأة أخته رضاعا ولم يثبت عليه بان لم يقل بعده هو حق بقلت ونحوه ويريد

المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الحج) * (سئل) عن لم يجد الراحلة وهي المركبة من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل
يجب عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الراحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم أره صريحا لا يجب عليه وانما صرحوا بالكره
اه (وأقول) الفقه يقتضى الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل
انه لابن الوردي عندي سؤال حسن مستعارف * فرع على أصليين قد تفرعا (٣٣) قائل شئ رضاعا لك * وبضمن القيمة والمثل معا

أن يتزوجها وقال أخطأت وصدفته على ذلك فهل له أن يتزوجها (الجواب) اذا أقر بانها أخته من الرضاع
ولم يصّر على اقراره أن يتزوجها وان أصّر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاء الخانسة فاذا أراد أن
يتزوجها وقال أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدفته فمما صدقتان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في
المخ واليخ (سئل) في رجل تزوج بكر بالغته ثم قبل الدخول والخلو التحية بها قال انها بنت ابني رضاعا
وأصّر على ذلك وقال انه حق كما قلت والزوجة تكذب في الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولو اختلف المهر
حيث كذبت ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبت فلا جميع المهر والنفقة والسكنى وان
صدقته فلا الاقل من المسمى ومهر المثل ولا شئ من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندى عن
المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجه مع بنت لها من مددة الرضاع والا تبالغ الصغير ويريد
التزوج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الكافي
اذا أرضعت المرأة صبيًا حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لانهن أخواته وكذا ولدوها اعتبارا بالنسب
لانه ولد أخيه (أقول) وقوله الراضعة من أمها الخ لا حاجة اليه لان من رضع من امرأة يحرم عليه أولادها من
النسب وان لم ترضعهم أمهم كما أشار اليه في الكفر وصرح به في النهر (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة
وقبل الدخول بها أخبرته أمه انها أرضعتهم معه وصدقتها الزوج مصرًا على ذلك وكذبها الزوج فقتل
يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزنة الفقير رجل تزوج بامرأة فقالت
امرأة أنا أرضعتهم ما فهمى على أربعة أوجه صدقها الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقتها المرأة
أو صدقتها الزوج وكذبها المرأة أما اذا صدقها الرافع النكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان
كان قد دخل فلهما مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولا يكن ينظر ان كان أكبر رايه انهما صادقتي
اخبارها بفارقها احتياط وان كان أكبر رايه انها كاذبة بمسكها وان كذبها الزوج وصدقتها المرأة يبقى
النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله ما تعلم أني اخذت من الرضاع فان نكل فزق بينهما وان حلف
فهى امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت
مدخولا بها ويلزمه مهر كامل والانصف مهر اه ومثله في الانقروى ونقل عنه (سئل) في رجل تزوج
امرأة ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعا في مدته ولم يدخل ولم يحتل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر
لها (الجواب) نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وان
كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلا الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة
والسكنى بمجموعة قدرى افندى عن المضمرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما إشارة الى انه لا تنفع الفرقة الا
بتفريق القاضي كما عزم في البحر في آخر كتاب الرضاع الى المحيط ثم قال ولو شهد عند عدلان على الرضاع
بينهما وهو محمد ثم تانا أو عابا أي الشاهد ان قبيل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه كذا شهدا
بطلانها الثلاث كذلك وتعامه في شرح المنظومة اه أى المنظومة الوهبانية وتعالى في الخاتبة بان هذه
شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا لو قامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أرضعت كل
واحدة منهما أولاد ما علم من الاخرى ثم ولدت احدهما ذكرا والاخرى انثى ولم يجتمعا على ثدى واحد بان لم

(فتاوى حامديه) - اول (المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ
الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين قوم اذنت كلهم على هذه اللفظة (أقول) وبما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود
ما فى التأخير به وغيره رجل تزوج امرأته بالعربية أو لفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان علما ان هذا اللفظ يعقده النكاح
يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعنان والتدبير والنكاح

عليه أم لا (أجاب) هذه

والطاهر والامراء عن الحقوق والبيع والتبليغ فالعلاق والامتناع والتدبير واقع في الحكم ذكره في غنائ الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجرد والهزل بخلاف البيع ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التعريف فيكون النكاح نافذا (٣٤) مع التعريف ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحر

ان ظاهره ما في التعيين ترجحه فقد ظهر للتميز هذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من الجهة الانعبار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا في الاستعارة المرتبة على عدم العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية او جعله ما راعى ملاحظ لهم أصلا اذ العاصي بمنزلة من ادرك ذلك وحيث كان تعديفاً وغلطاً فجميع ما جاء به لا يصح لانبات السدي وحيث أقر بانه تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما ذكره السعد وغياب اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل مسلم كونه تصحيفاً بابدال حرف مكان حرف فلم ينعقد الدليل ضرورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتي فيما تأتي في اللفاظ المصرح بعدم الاعتقاد بما والله أعلم بحل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاذ به فينع الدليل في محله حينئذ ولهذا الوجه كان الحكم

رضع الذ كرم من أم الانثى ولا الانثى من أم الذ كرم أصلاً فهل يسوغ للذ كرم التزوج بالانثى (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحمّل أخت أخيه رضاعاً كافياً للتزويج وبغيره (سئل) في رجل له أخت نسبية رضى عنها من امرأته هل يثبت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم له التزوج بأخت أخته (سئل) في امرأة تزاد أرضعت في مدة الرضاع ولدين لعمر ووريد أخوزيد التزوج ببنت لعمر ولم ترضع من زوجه جزأً أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لأنها ليست ببنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه رضاعاً كما هو المستفاد من المتن ولم يذكر وهما في المستثنيات (سئل) في امرأة أخبرت بجلابها أرضعت زوجه ولم يصدقها الرجل ولا بينة هناك ثم ماتت زوجه ثم إن المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت وريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في صبي ماتت أمه فرضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع وريد أبوه أن يتزوج بنت خاله أمه التي هي أخت أخت ابنه رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعاً تحل كافي الدر المختار قبل الأولى أخت أخت ابنه رضاعاً (سئل) في رجل يربى بذكر يرضع خاله رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كافي الدر المختار والبحر فاخت خاله بالأولى (أقول) أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مسائلنا (سئل) في رجل له زوجة يربى بذكر يرضع عليها خالته من الرضاع فهل يسر له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخالتها (سئل) في رجل خطب امرأة وكان رضيعاً من جدتها لم يهاضها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة قالت أرضعت زواجاً كذبت نفسها وحلفت بالله العتيم أنها لم ترضعها أصلاً وصدها زواجاً يده على ذلك وريد التزوج بابنتها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما وفي القنية امرأة كانت تعلى نديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في نديي حين ألقمتها ندي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جازاً لابنتها أن يتزوج بهذه الصبية (سئل) في صغير وصغيره رضيعاً من امرأة أجنبية في مدة الرضاع وريد أبوا الصغير أن يتزوجا الصغيرة المزوجة فهل له ذلك (الجواب) نعم تحل له أخت ولده رضاعاً كافي الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) حجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن ان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد أو بعده كافي البرازية (أقول) أي ترك احتياطاً وذكره عن البحر عن السكاكي والنهاية انه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجع قبل العقد وبعده ثم ذكر عن محرمات الخانية انه لو أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح وان أخبر بعد النكاح فالأحوط أن يفارقها ثم يفتي بمنعها يحمل كل على رواية أو حل الأول على غير العدل وكتب في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الخانية يؤخذ بقوله معناه يفتي لهم بذلك احتياطاً ما لم يثبت عند الحاكم فتوقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ فاسم في شرح القاية تحريمه مع ما لا يركب نكاح امرأة قبل أن يتزوج من نكاح من لا تحل له ربي ما لو أخبر الواحد رضاع طارئ على العقد كالتزوج بصغيرة فأنشأ بها أمه مثلاً أرضعت بعد العقد ذكر الرابي أن خبر

عند الشافعية كذلك في المصرح به في عامه كسبهم له لا يصرح به في أمه والراي جميعاً معهم أفتى منابا لفظه اذ لا يصح الواحد عندهم الا بلفظ التزويج والنكاح ولم يصرح به في عامه كسبهم له لا يصرح به في أمه والراي جميعاً معهم أفتى منابا لفظه اذ لا يصح الواحد الخاطب بحضرة شهود بطلانها من ذلك هل ينقض النكاح والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينقض النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة من أبيها بحضرة الشهود فقال الأب يفتي على ما تقول قبلتها وعوضت مائة غرض هل ينقض النكاح بهذا الاستدلال أم لا

(أجاب) نعم ينقضه فقد جاءوا بخبر من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خروجه منك بائناً فلا ينفك الا خروجه من نفي الأب فرزها أخوها بعد ان بلغت لا خروجه من الأب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم ينقض النكاح بانقض الهبة على وجهه فالصادر من الأب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من الاخ على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التهمة والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرام والدها وفصل مهرها بقدر معين بحضرة شهود وحري بينهما في (٣٥) أثناء الخطبة ما ينقضه النكاح كقوله

جئتكم خاطبا بثلث فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحها بكذا فقال هي لك به أو صارت لك به أو تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينقض النكاح ولا تلك الزوج ولا أول الزوج فسخه أم لا (أجاب) نعم ينقض النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الأب فسخه والحال ما تقدم قال في الخانية لو قال رجل جئتكم خاطبا ابتسك فقال الأب ملكتك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرنا أو صرت لك فإنه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك متى فقالت بالسمع والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجرى بين الخاطب والمخطوب منه ما ينقضه النكاح من الالفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية أن يقع نكاح آخر غير الخاطب وهي زوجة الخاطب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من أخوته أو ابنتها فوقع بينهما وبينه في نخل الخطبة من الالفاظ ما ينقضه

الواحد فيه موقوف وتتمام الكلام عليه في البحر فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وابن منها جاء له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو وريد زيد تزويج ابنته المذكور ببنت عمرو والمذكورورة زاعماً أنها تحل لكونها لم ترضع من زوجه مع ابنته المذكور بل بعده فهل حيث رضى من زوجته صارت أخت ابنته فلا تحل لابنته ولا عبرة بغيره المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضى عن امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة بنتاً عمرها سنة فهل يحل للصبي التزوج بالبنت المذكورة (الجواب) نعم لأن الرضاع بعده متى مدته وهي سنتان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرماً في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وان لم يظلم وبه يفتي القاضي الامام اه

(كتاب الطلاق) * (سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام ليجتمع زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدته ما ثم بعد أيام راجعها بالقول فلما تجاوز ذلك وج الناس ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة المذكور ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوماً بينهم ثم طلقها ثلاثاً وريد أن مراجعتها العصمة بعقد جديد برضائها بعد ثبوت حلفه المذكور أو لا واشتهر أنه فعل له ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقاً بائناً ملكتها لنفسها والمراجعة المذكورة غير معتبرة لأنها بدون تجديد نكاح وقبل الحنث وحيث انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوماً عند الناس بصدقان وله مراجعتها العصمة بعقد جديد برضائها كما نقله الخبير الرمي عن القنينة وفي جواهر الفتاوى بأنهم أو أقام معها فان اشتبه طلاقها بين الناس تنقضى والا لا هو الصحيح وفي الخانية بأنهم أقام معها ما نأ ان مرة بطلاقها تنقضى عدتها إلا ان منكر اه (سئل) في قوله روي طالق هل هو رجي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو رجي كما أفتى به التمرناشي والخير الرمي فراجع فتاويهما وفي فوائد شمس الأئمة الأورجندى لو عرف الطلاق بأقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية (أقول) وسيأتي أنه تقبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً فشهد عنده عدلان انك استثنيت موصلاً وهو لا يدكر ذلك هل يعقد على قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجرى على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجرى جازله أن يعقد على قوله ما ولا فلا فيضخان من كتاب التعليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) يسئل منها عن فرحتها أن أخبرته لا يقع وان أخبرتها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم الا من جهتها قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حضت حيضة فانت طالق فكنت عشرة أيام ثم قالت حضت وطهرت واغتسلت وكذب الزوج في ذلك فالقول قولها الاصل في جنس هذه المسائل أن المرأة اذا أخبرت بما هو شرط الحنث في البين بطلاقها وكذب الزوج في ذلك ينقار ان كان ذلك الشرط مما يطالع عليه غير ما لا يقبل قولها الا بحجة لانها تدعى طلاقاً على الزوج والزواج ينسكرو وان كان ذلك الشرط مما لا يطالع عليه غير ما كالتطهر والحض فالقول قولها في حق طلاقها ان كان

النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قبلتها بالثبوت والغير فسكت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحها عليها حتى لا ينقضه عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) ينقض حيث علمت بذلك وسكت اذ هذه الالفاظ مما ينقضه عندنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتاوى والشروح فلا ينقض نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير مباركة بنتك فقال له جاءتك فقال له جزاها ما تأخر هل نكاحها ينقض أم لا (أجاب) لا ينقض لأنه لم يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بموضع انكح العين جالاً والنكاح انما ينقض بذلك

ما دعت من الشرط فأنما وقت الاخبار وان لم يكن فأنما وقت الاخبار لا يقبل قولها الى آخر ما ذكره في
 النسخة في نوع اخبار المرأة عما هو شرط الحنف في اليمين بالطلاق والمسئلة في التنوير في باب التعليق هي
 قولهم وما لا يعلم الا منها فراجعها (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة باثنتي مرض موته وهو صاحب
 فراض من غير سؤال منها ذلك وما في عدتها فهل ترث منه (الجواب) ترث منه ان كانت وقت الطلاق بمن
 برث كذا في التنوير والفصولين وقاضيجان طلقها رجعا في حجة فأت في العدة ترثه وكذا الومات في
 العدة ترثها الزوج لا لو أبانها في حجة فأت في العدة وكذا لو أبانها في مرضه بأمرها لا ترثه فلو أبانها بلا
 أمرها فأت في العدة ترثه عند اللومات بعدم مضيا فصولين من كتاب الطلاق آخوالكتاب (سئل) في رجل
 تشاجر مع رفيق له بينهما معاملات صدورت المشاجرة لأجلها فحلف بالطلاق انه أي الرفيق لو تراءى لي في الماء
 لا أشربه فاصد في ذلك عدم المعاملة مع من بعد فهل اذا رافقه ولم يعمله لا يقع طلاقه (الجواب) نعم والحالة
 هذه (سئل) في رجل حلف بالطلاق ان زيداً أخذ منه سفر جله فأنكره زيد ذلك ثم أقر فهل لا يقع الطلاق
 المذكور (الجواب) نعم لان الاقرار حجة قاصرة على المقر (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر من
 بلده وسكت فقال عمو وتعود سر بعد ائصال ولا أعود ما لم تحض سنتان وسافر الى بلدة بعيدة ومكث بها نحو
 شهر ثم عاد الى بلده فهل لا يقع الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بحلفه (الجواب) نعم قال في
 النسخة اذا ألحق باليمين المعقودة بعد سكوت شرطان كان الشرط له لا يلحق بالاجماع وان كان الشرط
 عليه بالحق وقال مجاهد سلم لا يلحق وبه أخذ الصدر الشهيد اه وفي البرازية والمختار قول ابن سلمة وهو
 عدم الالتحاق بعد الفراغ في الحالفين وبه يفتي اه وأفتى بذلك التمرثاني وفي الحاشية سترجل قال لامرأته
 أنت طالق وسكت ثم قال لانا كان سكوتك لا ينقطع النفس تطلق ثلاثا والافوا واحدة لان السكوت
 لا ينقطع النفس لا يفصل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل الدخول بها طاعة واحدة ثم بعد ساعة
 طلقها ثلاثا فهل بانتهى بالاولى لا الى عدة فلا يقع عليه الثاني (الجواب) نعم لان كل لفظا يقع على عدة
 فحين بالاولى بلا عدة فتصادفها الثانية وهي بائنة فلا يقع كذا في المتلقي وغيره فله عقد نكاحه عليها رضاها
 بعقد جديد (سئل) في رجل بئنة لزوجته دين مقسط عليه كل يوم مصرتين فحلف لها بالطلاق انه يدفع
 لها كل يوم مصرتين وأقر بأنه كسرهما من القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم (الجواب)
 بمقتضى ما أقر به العلامة التمرثاني دفع عليه الطلاق المذكور لان شرط العجز ان لا يمكن البرأصل فحيث
 أمكنه البر بسخو استقرض أو هبة أو غير ذلك ولم يبرر دفع عليه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر
 حتى يعطى زوجه خمسة خريجات ثم سار ولم يعطها خريجة وادعى أنه نسى ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) نعم يقع طلاق الساهی قضاء فقط والمعمد أن السهو والنسيان مترادفان كما في الاشباه (سئل) في
 رجل قال لزوجته روح طالق وكررها ثلاثا وناو بذلك جميعا واحدة وتأكد الاول ووزجرها ونحو سنها
 وهو يحلف بأنه العقيم انه قصد ذلك لا عسره فهل يقع عليه بذلك واحد من جملة مدانة حيث نواها فقط وله
 مراجعة زوجته في العدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها طلقان (الجواب) لا يصدق في ذلك قضاء
 لان القاضي مأمور باتباع الظاهر وانه يتولى السر او اذا دار الامر بين التأسيس والتاكيد تعين الحمل

لا تزوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها فما الحكم (أجاب) مع النكاح لا بد ولو كان مكان وهبتها تزوجها ذلك قبلت مع النكاح لا بد أن صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أعزها لابن زوجت بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت مع الابن وإن جرى مع من كان ان النكاح لا بد في المختار اللهم إلا أن يقال ما صرحوا به ليس فيه إلا الخطبة وليس فيه تزوج ابنتك من ابني الذي هو وكيل كما صرحوا به في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الأول إلى القبول بعده دون الثاني فلما (٢٧) صار وكيلاً عنه به صار قوله زوجهما ذلك

فان نكاحها السابق أم لا (أجاب) نعم بقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا حرمة المحل بل لشدة شرطه حيث اعتقدوه والله أعلم (سئل)
نصراني تزوج نصرانية متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا إلى قاض هل يتعرض لهما ما يفسخ النكاح ويعزران
أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح ويتركهما وما يدنيون (أجاب) صرح علماؤنا فاطمة وترجمهم الله أنه لا يتعرض لاهل الذمة اذا اتوا كحوا
فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لانا أمرنا بتركهم وما يدنيون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانوا ارضين ولم يترافعا

هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغ وزوجها أبوها من رجل غير اذنها فرددت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد هذا القول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها بالولاية عليها لان عبد الصغير قبل عنه أبوها وقد أقدم أبوها على ذلك شارطاً ضمان أبيه المهر لغير ابنه الصغير عن المهر فاني الاب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح وزعم الى (٤٠) فاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالاعسار فيه قبل الدخول فقصي بطلان النكاح من أصله أو فرق

الوكالة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوج قبل مجيء الحاج فعقدته على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل يبرئ منه (الجواب) نعم أفتى به المرحوم الشيخ اسمعيل قال في الاشياء من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلانه حثت بالعقد لانه النكاح شرعاً بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لاوطء اهـ وهذا في النكاح في التزوج بالاولى قال في البحر عن الصحاح النكاح الوطء وقد يكون العقد قول نكحها ونكحت هي أي تزوجت وهي نكح من بني فلان أي ذات زوج اهـ ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزوج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طاقته او عديت عنها والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذباً بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاءه ويدن فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلان عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كذا بواقع قضاء الا اذا شهد على ذلك اهـ وفي البحر الاقرار بالطلاق كذا يقع قضاءه لا ديانته اهـ وبالله أفتى الشيخ اسمعيل والعلامة الخبير الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلاناً فشاركه بمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يبحث كما صرح به في البحر (سئل) في رجل عزب قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي أخذته والذي أخذه يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فوضي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أفتى شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرة في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيجوز باذنه ولا يبحث اهـ وكتب المؤلف هنا سؤالا وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادى وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً وان عقدت النكاح فضولي أو آخرت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وأراد التزوج فكيف الحيلة الجواب له في التزوج حيلتان الاولى أن يتزوج امرأة فتطلق ثلاثاً فيجوز وتخل اليمين في حقها فيجوز له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رايه أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجموع الثانية أن تزوجه بامرأة فضولي بغير أمرها فيجوز وهو فيجوز وتخل اليمين قبل اجازة المرأة الى جواز عدم الكتم ثم تجزئه المرأة أن تخرجها لا تعمل أي لا تثبت العقد فيجوز ان النكاح بمباشرة فضولي واجازته كذا كره في جامع الفصولين فيما اذا قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها غيري لأجل واجيزه فهي طالق ثلاثاً ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة ان وهي لا تقتضي التكرار اتفاقاً فكان مساع هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه اهـ مختصراً (أقول) وارجع الى ما مر أوائل كتاب النكاح وارجع ايضا الى ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا يبيته فهل أن يقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل واحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أمسكها رايتهما ولو كان دخلت واحدة منهما فله أن يقع الطلاق على احدهما اهـ ووجهه أن تفريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صح بحكم الطلاق الصريح (أقول) أي اذا كرر قوله امرأتى طالق

بالاعسار يصح قضاءه ويرتفع الخلاف وبضمه الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أمها على وجه التعليق قال النكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضخان وغيره وان كان صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحة لو حكم كما يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو رى التفريق بالاعسار بعده قبل الدخول من انفسد حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في الاب ذاعلم منه سوء الاختيار وعدم التفريق في العواقب اذا تزوج ابنته القليلة المخلقة بالخير والشر بغير كثر هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشته في شرح المجموع لو عرف من الاب سوء الاختيار لفسده أو اطعمه لا يجوز عقده اتفاقاً ومثله في الدرر والفرود في البحر في شرح قول الكثر ولو تزوج طفله غير كفؤ أو بغير فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد وقده الشارحون وغيرهم بأن

لا يكون الاب معروفاً بسوء الاختيار حتى يركن معروفاً بذلك بحجة لا لغيره لعل باطل على الصحيح قال في فتح القدر ومن زوج وله ابنة صغيرة القليلة المخلقة بالخير والشر بمن يعلم انه شر برأى فاسق فهو ظاهر سوء اختياره ولو ان ترك النظر فيه فمذموم ولا يعارض ظهور ارادة مصلحة تفوق ذلك نظر الى شفقة الابوة اهـ فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء اختياره لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا يكثر في الصغير بغير فاحش ولا من غير الكثرة فيه ما سواه كان عدم الكفاية بسبب الفسق أو لا حتى لو تزوج بنته من فقير أو محترف بحرفة

ذنية ولم يكن كفواً فافاد العقد باطل فقصص المحقق ان المهرام كلامهم على الفاسق عملاً لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرة يفرق بينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يصل اهـ كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنته البالبة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخطيب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب لاطرافه وطالب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي (٤١) في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب

الحنفية وغيرهم حومة الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيناف على سوم الغدير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حرمه يعزروا تحرم الخطبة تحرم اجابها لانه اعانة على المعصية فيعزروا المحيب البها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجت ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنهاسبع سنون أو دون ذلك بغير معلوم مع وجود عصبته وامكان مراجعته فباتت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجزعه عصبته هل يلزم اليتيم مهرها أم لا لبطلان النكاح بموجها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لان الام لا تملك تزويج ابنها مع العلم المذكور فبطل النكاح بموت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو يبطل به والله أعلم (سئل) في عم صغيرة زوجها مع وجود آبائها علم رد النكاح هل يرد برة أم لا (أجاب) نعم يرد برة

(٦ - فتاوى حامدية) - اول (الاب حيث لم يكن غائباً غيبة يفرق الكفو والخطيب بانثاءه والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها خالها فبلغت ورددت النكاح هل يرد بها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبته فزوجها الحال معه يرتد بها اذا بلغت وان لم يكن لها عصبه فاهلها الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سن من الآخر فهل اذا تزوجها الا الصغير سنًا يجوز سواه أجازة الا كبر سنًا أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الاصغر سنًا حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد كاحه برة الا حتى

اذهما في الولاية سواء ولكل منهما ان ينفر بالنكاح والحال هذه والله اعلم (سئل) في بنتها أربعة أبناء لهم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه عليها نفسه غير المثل بحضرة شهود هل ينفذ نكاحه عليها وليس لبقيةهم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسألة تعدد الاولياء المتساويين في قوة وفاء الله اعلم (سئل) في صغيره وان عم صغيره وله ماجدة أم أب وهي وصية على ما حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب فولاية (٤٣) النكاح لمن ذكر (أجاب) ان أمكن استطلاع رأي ابن العم لأنك واحدة منهما النكاح

بل الولاية له والا فمقتضى في الجرح عن القنية ان أم الأب أولى في الزوج والله اعلم (سئل) في بكر مشتهرة لم تبلغ بعد لها أم عازية وأم أم مزوجة بجدها ب أمها وأم أب عازية وعمه مزوجة بأجنبي فمن بعضهما من ومن زوجهما من (أجاب) الحضرة والتزويج للام حيث لا عصبة لها أم الزوج فلما صرح به أصحاب المتون فاطية بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للام وهو ظاهر في تقديم الام على أم الأب قال في التمهيد هذا الترتيب يعني ترتيب الكفر هو المقتضى في الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الام لأنهم من قوم الأب أقول وينبغي أن يخرج ما مر عن القنية من تقديم أم الأب على الام على هذا القول اه فقد عرفت ما في القنية لانه مقابل ما عليه الفتوى وما الحنفية فلا بد من الرواية ان الام والجدة أولى من اختي بحيث جعل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشقة فهاهنا

ابن نجيم على سؤال رفع اليه ما صورته في رجل حلف لا يسكن فلان اذ نه فسكر من غير اذنه هل يحث أم لا فأجاب ان سكنت بعد سكاها لم يأمره بالخروج يحث وان أمره ولم يخرج لم يحث (أقول) تقدم عن الحائمية ان كانت الدار للحالف بشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائثا فتنبيه (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكانا ماله وهو ممن يباشر بنفسه ويريد توكيل غيره بالايجار فما الحكم (الجواب) لا يحث اذا أمر بالايجار ان كان ممن يباشر ذلك بنفسه والمسألة في التنوير وغيره من المتون في الامتثال (سئل) في رجل مرض مرضا وصل فيه الى اختلال العقل بحيث اختل كلامه وانطوى وباح بسره المكتوم وصدر منه ما يصدر عن المجانين فطلق زوجته في هذه الحالة فما الحكم (الجواب) اذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصدق اذا كان الحال على هذا المتوال فانه حينئذ مجنون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له ان فت حق ابتك وهو المهر الموجل تكن طالق لا نأفك لا أفون من حقها ولا نأفك فما الحكم (الجواب) المشاجرة هنا تدل على خطا المهر عنه نوران حيث علق طلاقها على فواته مهرها يعني خطه عنه وجوابه في الحال انه لا يفوت منه شيئا فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق عليه فوراً (أقول) يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت القرينة على الفور قال في التنوير بشرط الحث في ان خرجت مثلاً لا بد بالخروج فعليه فوراً اه (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانه فهل اذا تزوج فزولي وأجازها بالفعل لا بالقول لا يحث (الجواب) نعم لا يحث وبه ينفي كافي الدر المختار عن الحائمية (سئل) في مريض مرض الموت صاق زوجته المدخول بها طلاقاً فاناسوا الهائم مات في عديتها فهل لا ترث منه (الجواب) نعم حيث أبانها بسواها لا ترثه (سئل) في رجل ساكن مع عمه في دار فانف بالطلاق انه لا يسكن معه في داره ولم يعينها بل سكرها ويريد ان لا تسكنها واقامة حائطا بينهما وقع كل واحد منهما بالانفائه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحث الحالف بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يسكن فلانا في داره ومعنى داره بينهما فقسماها أو صرب كل واحد منهما حائطا وقع كل منهما بالانفائه ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة فحلفت الحالف ولو لم يعين الدار في عينه ولكن ذكر دارا على التنكير وبقي المسألة بحالها لم يحث اه (سئل) في رجل قد كرمي فأنه يريد باخذ وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان لم يأخذ رزداً سكرى ان يفرق من تكمن زوجه طائفة فافقه الكرمي عند الغير فكيف الحكم (الجواب) مقتضى السؤال انه علق طلاقها على الشرط المتبقي ووجود الكرمي عند الغير يحتمل انه بعد اخذ دونه لغيره ففصل النكاح ثبت بينه وبين الزول بالشك الآن بتحقيق عدم اخذ دونه ولو بالبينه وان كان اضيقا في المنع والعلا على الشور بالبينه قبل على الشرط وان كان اضيقا لم ينجح صوري البينة فمراعى = اذا فقهها ثم تحث قبل وطاقت اه هذا ما ظهر لنا الا (سئل) في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في عيته طلاقاً ثانياً ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج المزور (الجواب) نعم قال في الكرمين باب طلاق المريضة طلقها زوجها بانشاء مرضه ومات في عدها ورث اه قد عرفت انه لو ماتت في مرضه في العدة يرثها الزوج لانه بطريقه اياها ورضي باسقاط حقها من

للأب فعليه اذا كان أب وعصبة وانما هو في هذه الحالة (سئل) في صغيره وزوجها أختها بطلت ومثله فاختارت الفسخ فاختار اربعه وعده في الزوج ان اناها زوجها ولو كذا عن أبيها فاختار لها وادعت انه زوجها بالولاية فبقيت مسافة القصر ولها الخيار فهل اذا ثبت الزوج دعواه بطلت خيراها أم لا وهل اذا لم تكن له بينة وأراد تخلفها على ذلك تحلب أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت الزوج دعواه بطلت خيراها لانه يكون باع الأب فكذلك الأب هو الميسر لانه كاح وقد نصوا على ان غير الأب واجدا في الزوج الميسر أو

العصبة مع وجود أحدهما ان كان بغية ثم وثبت الولاية له بالغية المحوزة لذلك فاهما خيارا للزوج بالولاية وان لم يكن كذلك روج بعد توكيل سابق فلا خيار لها ومثل الوكالة السابقة الاجازة والاحقة والحاصل انه اذا كان يباري في البينة لا خيار وان كان يباري في الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تخلف لكن على في العلم لانه على فعل الغير وخو تو كبل الاب لا يخافهم والله اعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبتها أخوها وزوجها الغير كفو هل لا يبا لها اعتراض وفسخ (٤٣) النكاح بعدم السكينة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فرق

ومثله في البحر عن المحيط (سئل) في رجل قال لزوجه تترك طالق على ألف مذهب ولا ينفقه فهل وقع عليه بما ذكر طلاق واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا اذنها حيث لم يكن مسبقا منها بطلقين (الجواب) نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ما يزوج مع جماعة للموضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الروح مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور فتاوى الشافعي من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول لزوجه أنت خارجة عن طاعتى فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون مريحا ويقع الطلاق أو كناية فيقتصر الى النية أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاءه قال في الخلاصة وطلاق الهازل وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال السكالك وقوله فين سبق لسانه واقع أى في القضاء ثم قال السكالك وسيد كرى في أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوثاق يدين فيما بينه وبين الله تعالى مع انه أصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير ان يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالصريح أما على تقدير ان يكون من السكائية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا بالابنية فقد صرح في الوجيز البرهان الاثنية لو قال فمخيت النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الابنية ولا يخفى أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأقاد في الدر المختار أن المخاطب هو الذي أراد التكلم بخبر على لسانه الطلاق أو تافذه غير عالم بعناؤه أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصحفة يقع قضاءه فقط اه (سئل) في رجل قال لزوجه المدخول بها بالتركية وار بندين بوش أول يعني روجى من طاعة تو يريد مراجعتها في العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أول رجعي كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود رجعية من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها وحلف بالطلاق الثلاث لم يزوج ولا ينفقه سوى الزوج ولا عين مذة ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على الفور فما الحكم (الجواب) حيث كان الحال ماذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخره من حياته ما دالم يتزوج وفي هذه الصورة اذا عده نكاحه ولم يدخل بها بترابا لم ينفقه (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لاسيها ولم يردها على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلا ويرددها العصمة بعد جديد بوضاه فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بحوايه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في عيته ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب) نعم طلاق رجعية في عيته في العدة ترثه وكذا الوما ت في العدة يرثها الزوج عادية من الاحكامات في الطلاق ومثله في الثلاث من طلاق المريضة والبحر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاقا واحدة ولها بدمته وخرصا فها تريد اخذ منه بعد انقضاء عديتها فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تزوجى طائفة بالثلاث وستلت فقلت ايسر لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه بغرضها (الجواب) حيث عاق على غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في رجل قال لزوجه أخته طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تترك طلاقا فقال لا يخفى على خاطر فهل لا يقع

نعم اذا طلب الاب ذلك فرق القاضي بينهما وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل مالم تلد أو يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الحائمية وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا الجشويين يدى القاضي مذكلة قد الباب بالقول بعدم الاعتقاد أصلا اه وهذا اذا تزوجها أخوها باذنها أما اذا كان بغير اذنها فردته برتددها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فضولي فيه وان أجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يطلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله اعلم (سئل) في بكر بالغت وزوجها أخوها لانها من غير كفوا بذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها من غير زوجها من

كفو باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضتها (أجاب) تزوجها باذنها كزوجها بنفسها وهي مسألة من نكحت غير كفوا بارتضا أولياءه وفيه اختلاف الفتوى فافتي كبر بعدم انعقاده أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعراج معزى الى قاضيان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة وبقوله أخذ كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المراجعة والجواب بين يدى القاضي مذكلة قد الباب بالقول بعدم الاعتقاد أصلا اه وقد أكرت علماءنا من النقل في هذه المسألة فعلى هذا

النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك يحتاج إلى قضاء القاضي فإذا لم يوجد ففسخ النكاح الأول باق إلى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيه فرق بينهما وبين الأول ويجوز عقد الثاني إن شاعت وجوبه ما علم أن الفتوى على رواية الحسن فاعمل بماباقي الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في تيممة ناهزت البلوغ ولا عصبة لها أو لها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشخص بلادها (٤٤) يحجر عليها بمنعها من التزويج لزوجها هو لمن أراد ويا كل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الأرحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قائل بولايتها في النكاح من سائر العباد فان تحررا على ذلك كان نكاحها باطلا وأكله الإهراميا كلف في بطنه النار والسير باجماع دولة الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فإذا لم ينته عنه فهو بغير شك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الأخ لأب أخته القاصرة حيث لأب ولا جد ولا شقيق فأنال الأخ المزوج فاسق ولا رابة لفاسق عند الشافعي ولا يصح عقد من غير الأب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد أشكت المسألة على ومراوى الاحتياط عندكم حيث لا سبيل إليه عندنا (فأجابته نظما بقوله) يا حسن الأفرا والافعال ومنه لطائف الأحوال ومن حوى خصال الكمال مع ورع يحمل عن مقالي

عليه الطلاق (الجواب) حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوج غيرها ثم مات ولم يتزوج عليها فهل تزنان منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع أن لم أطلقك أو أن لم أتزوج عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات وورثته ولو ماتت هي لم يرثها من الملقى للعلاقى من طلاق المريض (أقول) والفرق أنه يموت بتبني أحكام الزوجية لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولو ماتت هي لا يغسلها (سئل) في رجل له زوجتان أحدهما حاضرة معه والأخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطبا لها ومشير إليها وهي طالقة بالثلاث فهل تعلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الأخرى الغائبة (الجواب) نعم وفي الخاتمة آخر كتاب الطلاق قبيل فصل الكتابات رجل قال لامرأته لا تتخرجي من الدار بغير إذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تعلق لأنه لم يذكر أنه حلف بطلاقها فعليه حلف بطلاق غير هاتين كان القول قوله اه (أقول) وكتبت على مسألة الخاتمة هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في أول باب الصريح قيد بخطابها الخ كلاما حسنا ووقف بينه وبين ما في القضية عن المحابر رجل دعته جماعة إلى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته أبرح من القرية بغيرها مائة ثم أراد الرجوع إلى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق ولو أزم مسكنه وسكن في قرية غير مائة ثم أراد الرجوع إلى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحي من الإيمان أجب لا يقع عليه الطلاق حيث تربى بينه ورجل محاورا للعمران بالأهل والأثان ولم يبق لوازم السكن لان الرحيل الانتقال عن المكان كذا كرنا في عرف أهالي القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اه ومنه في فتاوى التمر تاشي من الإيمان فراجع (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو أمانة ليوصلها إلى بكر فلما طالبه بكر بها أنكرها وحلف ساهيا بالحرام أنه لم يدفعها زيد ثم تذكر أنه دفعها فهل تقع عليه طلاقه (الجواب) يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي العلق على التنوير والملقى عن النفع (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها ثم تزوجها من العلق على التنوير والملقى عن النفع (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقه المراقق تزوجها شرعا ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بإبلاخ الحشفة مع التقاء الختانين ثم وهبه منها وانفسخ النكاح وانقضت عدتها فهل يحل للأول (الجواب) نعم والمسألة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الأشباه في فن الحيل (أقول) ولا بد في ذلك من إذن ولي المرأة أن كان الرقيق غير كف ولها كتم في باب الكف (سئل) فيما إذا حلف زيدا بحرام أنه لا يمسس أرضا عروفا فصددها وبانت وانقضت عدتها بالحيف ثم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المازور (الجواب) نعم والطلاق الصريح وهو ما يحتاج إلى نية بانها كان الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن مادامت المطلقة في العدة فلو قال لها أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت طالق أو خالعاها على مال ثم قال لها أنت طالق أو طلق بغير مال وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما بانها كذا في النهر (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول على ما دللته ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم وفي القدر (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم قبل

قد وصل المکتوب بأذا سئل • ويمنع عقد غير عدل • وقد غير لأبوالجد وما • يقول نعمان أمام العلماء • فعله أن تزوج البنت التي لم تلغ • غير حلال ذلك مما ينبغي • وينبغي به النكاح الحلال • وعقددة الفرج بها تحل • فكذا ما بحث إليه سائلا • جواب حق لا يصادف باطلا • ينقض النكاح بالفاسق • في مذهب النعمان باتفاق • وغير جد وأب إليه • حتى النساء عندنا عليه • كذا الجميع من ذوى الأرحام • لكن ينزى بغيره الأعلام

فالأخ للأب إذا ما وجد • أولى بها منزلة أن يعقد • وهذا من المهر منه يميل • أن كان نفسه فاحشا بابل فالحيلة التزويج مرة بلا • مهر وأخرى بالذي قد أبدلا • حتى يصح ما خلافتنا • بمهر مثل زوج الزينة • وهذه مذكورة مشهورة • وفي صحاح كتبنا من بور • هذا وقد وسع ابن ثابت • أمر النكاح للدليل الثابت • فلا بد من سلامة • من كل ما يهتبه الملامه • ولم يبق امر على العباد (٤٥) إلا أني الوسخ على المراد

فعله المازور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل إذا فعل الفعل المازور يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم قال في الكنز وزوال النكاح بعد المي لا يبطأها أي زواله بمادون الثلاث بان يطلقها بعد التعليق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلق بغير وعلم الكلام فيه (سئل) في رجل أراد أن تزوج ابنته من آخرى في هذه الليلة خالف أخوها بالطلاق من امرأته أن لا يصير هذا الشيء ولا تدوقه أخسته فصارت ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلق امرأته واحدة فإذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمتها أولا (الجواب) نعم طلق طلاق واحدة قال في الخلاصة في المحيط إذا حلف بالطلاق لا يدوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا أما إذا حلف لا يدوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث اه يعني أن لا النسائية إذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا سميين أو فلعين كاهنا وإذا راجعها والحالة هذه تعود إلى عصمتها فتاوى الرحي (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر لا النسائية أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا أيضا يحنث مرتين لأنه صار يمينين وكذا في الصورة المسؤول عنها الآن يقال أنه فيها يمين واحدة لان قول الخالف ولا تدوقه يعني قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأنه الحلف عليه شيء واحد فقام ولا تجمل فالحل قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له عليها طلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في العدة بوضاها بعد جديد فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه ثم قال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا تتخرجي بغير إذني أو لا يذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاي شرط للبر لكل خروج إذن لا فرق أو حرق أو فرقة ولو نوى الإذن مرة دين وتحل عيته بخروجها مرة بلا إذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط أذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو ألقاه اه علاني عن التنوير من باب المي في الدخول والخروج (سئل) في رجل بهداه الصرع بصرع في أوقات ثم يتيق وتكرر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله لدى بينة أخبره بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع إذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجب صاحب المحيط عمادية من الأحكامات من كتاب الطلاق (سئل) في امرأة اتهمت زوجها بأنه أخذ لها أمتعة معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخسده ذلك فترافعا لدى حاكم شرعي وادعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله بالبينة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت إقراره بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين (سئل) في رجل حلف لا يدخل دار ابنته في هذه السنة فنقضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار إلا في غرة محرم السنة التي تليها فما الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المازور كما صرح بذلك فاضحنا والمسألة في البحر من الإيمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يطلق زوجته بعد العید یعنی عید رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العید بطلاق رجعية وراجعها في العدة

هذا أول ما ذهب النعمان • إضافة حال الناس في الإحصان • فأنه يستحقه بحجاب الرحي • كجلاء عنهم شديدا نعمة • يارب خير الدين رجوا الحاقه • بالخير فافهم ذمها راجعه • قوله ينقض النكاح بالشراف • أي بعقد الأولياء الغسان • ففيه حذف الموصوف • وإبقاء الصفة وقوله فالأخ • إلى آخره الأخ مبتدأ خبره • أن يعقد وما نافية وأول • نائب فاعل وجد وألف • وجد الاطلاق كالألف • يعقد وقوله فالحيلة إلى آخره • معناه ما صرح به علماء زيات • الاحتياط في غير الأب والجد • أن يعقد النكاح مرتين • مرة بغير مهر ومرة بلا مهر • النكاح يقع بين لانه مسح • التسمية بما يقع بدون مهر • المثل فيكون باطلا ومع • عدمها يقع بهر المثل لا محالة • فيصح قطعها والله أعلم (سئل) • في امرأة تيب وتكررت رجلا • أجنبياني تزويجها من رجل • فنقض الوكيل عن مهر • مثلها هل لا خبا شقيها • الاعتراض فيكمل الزوج • مهر المثل وإن امتنع يفرق • بينهما (أجاب) نعم لا يخ

أن يفرق بين أختين • إن لم يكمل مهر المثل • لانه الاعتراض بسبب التنقص عن مهر مثلها والمراد به حق الفرقه عند امتناع الزوج • عن ذلك ثم إن حصل التفريق بعد الدخول فلها تمام المسمى وإن كان قبل الدخول فلا شيء لها فالخاسل أما يكمل مهر المثل فتستمر حليلته والا • يفرق بينه وبينها • يسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقه مما يحتاج إلى قضاء القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أشهدت على خيار البلوغ في • نكاح غير الأب والجد وقت بلوغها ولم تقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم تنكح من نفسها تبقى الشفعة والله

أعلم (سئل في النكاح انقضت في) (سئل) في رجل قال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق ثم قال بمسار رجل لئلا تزوجني فلانة هل اذا
زوجته يفت أم لا (أجاب) لا يفت لأنه لم يزوج رجل تزوج ففول بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا يفت ولا يفت ولا يفت
بالفعل كأن يفت بها شيئا من المهر وان قل أو يفتلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً ولا يشهوة في قول أو هناء الناس فسكت أو أخذ في
تجهيزها كأن يفتلها في الحيط ذلك كله (٤٦) أجازة بالفعل فلا يفت والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب يد عمر أو صبا في تزويج ابنته

بالاذن أو لم يسبق له عليه إطلاق أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها إن لم أصل إليك خمسة دنائير بعد
عشرة أيام فأمر بك يبدك في طلاقك متى شئت فطقت الأيام ولم يرسل اليها النفقة إن كان الزوج أراد به الفور
لها إلا إقاع والأفلاحي يموت أحدهما إن لم أبعث إليك النفقة من بخاري إلى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل
اليها قبل انقضاء العشرة من كريمة طلقته لم يصب حصول الشرط بزيادة قبيل النوع الثالث في الضرب بعد
انتحاز الطالع (سئل) في رجل قال لزوجته تكوفي طالق ثلاثاً ناصبة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفاً
فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما أتت به الخبر الرمي وأما الكلام على ذلك في حاشيته على البحر
فراجعها (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق إن لم يأتها من دار السالكين في هذه السنة ثم
بعد زمان قال لا مذهب في دار أمها فذهب بها فهل لا يقع عليه الطلاق إذا لم يدخلها في السنة المزمورة
(الجواب) نعم في الملتقى من باب اليمين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا حنث مالم
يخرج ثم يدخل (سئل) فيما إذا دفع زيدا لعمرو هدية فقال عمر ولا تأخذ منها منه ولم يأخذ منها منه ولا رضي بذلك ولا أجازة
فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كذا كرو ولا ينسب قبضه لآبيه لا قطعاً ولا يته
عنه بالبلوغ (سئل) في رجل قال لزوجته أمر بك يبدك ينوي به تفويض الطلاق فهل لها أن تغلق نفسها في
مجلس عليها مالم تقيم أو تعمل ما يقصدها (الجواب) نعم قال إن ناري أو أمر بك يبدك ينوي به الطلاق لها أن
تطلق في مجلس عليها وإن طال مالم تقيم أو تعمل ما يقصدها تنوي به تفويض الطلاق (سئل) في رجل
طلق زوجته المدخول بها طالقين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها ثلاثاً حبس كوامل تزوجت بزيد ثم طلقها
زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج الأول وطلقها طلقاً واحداً رجعية ويريد
الزوج مراجعتها إلى عصمة فهل له ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني في دم أي يبطل مادون الثلاث
من الطلقات أيضاً أي كهدم حكم الثلاث إجماعاً لأنه إذا هدم الثلاث في حق الحرة والثنتين في حق الأمة
فمادونها أولى خلاف المدون في الأمة فعندهم لا يهدم فن طلق دونها أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد
زوج آخر عادت إلى الأول ثلاثاً عندهما وعنده أي عند محمد عابقي من الثلاث والخلاف مقيد بما إذا
دخل بها فإن لم يدخل لا يهدم اتفاقاً وانصرف السكال لمجد بما يطول ثم قال فظاهر أن القول ما قاله وهو الحق
وأقره في البحر والنهر شرح الملتقى للعلاء وفي السكندر ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث ومثله في الوقاية
وسائر المتون وقد طال الزيل في دليل الإمام رحمه الله تعالى ولا شك أن العمل بمافي المتون والمسألة شهيرة
في الأصول والفروع (سئل) في قروي كلفه أستاذ قريته أن يحلف له بالطلاق الثلاث أن لا يسافر
إلى إسلامبول خاف أنه لا يعدي إليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين إليها ولم يدخلها أصلاً ولم
يحلف كالحلف الاستاد فهل كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل)
في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها رجي طالق وكررها خمساً ففهل يثبت بالاولى لا إلى عدة ولم يقع
عليه غير هاوله مراجعتها بعد تجديد بربضاها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه
لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور بيعاً صحيحاً في عصمة ثم مات بعد نحو شهر بن

الفتوى في موضوع لا باطل بل هو متوقف على الإجازة والإجازة لا انحيازها وإذ أقرت النكاح وجب التفرق بينهما وتقرر وخلف
الأقل من المسمى ومن مهر المثل بدمية الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة ولا يشكر والمهر يتكرر الوطء الصادر قبل التفرق والحال هذه والله أعلم
(باب المهر) (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة لرجل بشئ مشار اليه من البلوط وقبضته لا ساوي العشرة الدراهم التي هي المهر
الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بغيره النكاح فيجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء

القاصرة من أن الموصى له
فقبل الموصى له الوصية بعد
موت الموصى وأثبت وصيته
لدى حاكم شرعي حنبلي
مري حنابلة وحكم بها ونفذ
حكمه حتى قول حكم الحاكم
المنفذ صحيح رافع للخلاف
أم لا وهل للموصى له
تزوج بها من نص له الوصية
عليه أم لا (أجاب) نعم هو
صحيح رافع للخلاف إذ هو
غير مخالف للكتاب والسنة
والإجماع والموصى له
تزوجها والحال هذه والله
أعلم (سئل) في رجل خطب
من آخر أخته البكر البالغة
وصى أيامها بعد أن أجازها
الإنحياز إلى عصمتها وامتنع عن
العقد حتى يدفع جميع المهر
نصفه فضولي بغير أخذها
وأنه وغاب الأخ فقيل لها
إن أختك تزوجت منه فكنكت
من نفسه بئاع عليه ثم تبين
أن المزوج فضولي فما الحكم
(أجاب) إن أجازت نكاح
الفضولي المذكور جاز وصار
كوكالة منها سابقاً وان ردت
النكاح ارتدت ولها الأقل من
المسمى ومن مهر المثل ويجب
العدة عليها ولا نفقة لها فيها
والأصل عندنا أن نكاح

أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتجسب ثم يكمل لها على العشرة ويحب تسامها له إذا هو طام أبعد دفع ذلك والحال هذه والله
أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته مودفع له شيئاً يسمى ملا كودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتحاد طعامه ولم يتم أمر النكاح هل
للخطيب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم أنه أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن له لم يرجع باتخاذها وطعامه للناس صار كونه أطم
الناس بنفسه طعاماً وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر بالغة وجرى (٤٧) بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعاد

وخلف تركه فهل إذا ثبت بيعه بعد حلقه المذكور تبين وقوع الثلاث فلا تراث الزوج من تركه شيئاً
والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يزوجه ابنته البالغة إلا من ابن أخته فلان
فهل إذا تزوجت نفسها من كف بمهر المثل مباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح
المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنان في داره وحلف بالطلاق الثلاث
أن لا يخرج من هذه الدار وأشار إلى داره المذكور الأباذنة إلا للعمام ثم نقلها إلى دار أمه ثم غاب فخرجت
من دار أمه إلى دار أبيها بالاذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكور
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيدا ساكناً مع زوج أخته في دار واحدة فقال له زيد على الطلاق إن
انتقلت أنت ما انتقل أنا أو يزيد أن ينتقل من الدار وحده دون زوج أخته فهل إذا انتقل زيد من الدار
وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وانما لم
يقع وان وجد من الخالف الانتقال لأن الطلاق معلق على انتقال الخالف المستتر على انتقال زوج
أخته فإذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب
الشرط بالفاء وعدمها الفعل المضارع المنقضي بما ثم قال بعد كلام طويل فإذا عرف ذلك تفرع عليه أنه لو لم
يأت بالفاء في موضع وجوبه ساقطاً لا ينجز كان دخلت الدار أنت طالق فان نوى تعليقه دين وكذا أن نوى
تقديمه وعن أبي يوسف أنه يتعلق جلالاً لكلامه على الفائدة فضمير الفاء والخلاف مبني على جواز حذفها
اختياراً فأجازة أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فتقول
الحالف في السؤال المار ما أنتقل أنا وقع حوا بالان الشرطية ولم يقتصر بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى
ما في البحر أنه لم يتعلق ولم يترتب على قوله أن انتقلت أنت بل هو منجز فصار كأن الخالف قال على الطلاق
ما أنتقل فإذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده إلا أن ينوي التعليق
فيدر أي يقبل منه ديانة لا قضاء أو يبيني على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر
في البحر أيضاً أن قول باب الكليات عند قوله فتطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرأ رجعت وأنت واحدة
فقال ما نصه وأطلق في واحدة فأفاد أنه لا معتبر بأمر وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين
وجوه الأعراب والخواص لا تلتزمه في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا
على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الإقرار فيما لو قال درهم غير داني رفعوا نصاً فيحتاجون إلى التفرق
اه فإيتأمل فإن مقتضى التعليق عدم اعتبار الأعراب هنا أيضاً لأن يقال ذكر الفاء لا يسمى أعراباً لأن
الأعراب ما يترى أو آخر الكلام من التغيير أو الانزياح والظاهر والفاء كلمة يرتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها
أعراباً وفي الأشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى من أهماله ما نصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب
بإلقاء فأن لا نقول بالتعليق لعدم إمكانه فيتنجز ولا ينوي خلافه لا يوجب اه هذا ما ظهر في هذا المحل
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاءم مع أبيه أكثر مما يتلاءم ما يعني في السابق
قاصدا بذلك أنه لا يزيد في معاشرة أبيه أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينعزل
عنه فهل إذا عاش أباه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساو به لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب)

الاب لا سيما وقد اقتصر عليه كثير من الأصحاب في مصنفاتهم وفي إيجاب التسميتين إجماعاً بالزوج والله أعلم (سئل) في رجل تزوجها ابن ابن عها
العصبة بدون مهر مثلاً وقبضاً أكثره وماتت وبلغت هل لها طلب مهر مثلاً والزوج جوع عما دفعه الزوج لابن ابن عها حيث لم يكن وصياً عليها
وهل يجب تجديد النكاح ببلوغها أم لا (أجاب) أعلم أنه أن كان بين فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وإن كان بعين يسير يصح لتساهل
الناس فيه وليس لابن ابن العيم قبض شيء من المهر وتزوج به على الزوج وهو أي الزوج يرجع بمادفعه في تركه ابن ابن العيم أن كان له تركه

والا تأخر المطالبة الى يوم القيمة والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغير من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المال ولم يتفق التزويج ومات الخاطب ومضت مدة سنين والآن ولد له بطالب المخطوبة بما دفعه أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انها لم تقبض منه شيئا ولم يترك مالا أصلا وما الحكم (أجاب) ما قبضه الأب واستهلكه دين عليه بطالب به في ارضه فان لم يكن له ارض لا يلزم أحد من ورثته وفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال (٤٨) هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أبي أقر بها أن تزوجها الآن يدفع لهم الزوج كذا فوعده به هل يلزم أم لا (أجاب) لا يلزم ولو دفع

نعم (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث انه لم يقل لعمر وجاره هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم ظهر انه قال لعمر والكلام المعين باقراره الذي بينه شرعية والحال انه يعرف اسمه وناداه به مرارا وأجابه به الذي بينه فهل يجب كان الامر كما ذكر يقع طلاقه المزمور (الجواب) نعم (سئل) في مدونة حلف لداثته بالطلاق الثلاث لم يؤدق له دينه يوم دخوله الحاج دمسق أو في نافي يوم دخوله ولم يؤدق الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعد ههنا لا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحال هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع مائة من الدراهم في يده على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلب منها أن تحبسه شيئا فقال على الطلاق لتفتش عليه وتأتين به ولم يتوفر اولا وجدها عليه فهل اذا فشت ولم تجد شيئا ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق الا في آخره من حياة أحد ههنا والحال هذه (الجواب) نعم (أقول) لا يقال اذا لم تجد شيئا صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكور في المتن وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت والمطابقة وما ههنا من المطابقة وقد قال في الجبران المطابقة على وجهين اما أن لا يكون فيه ماء أصلا فلا يثبت لعدم انعقاد اليقين أو كان فيه وصب فانه يثبت لان عقدها لا مكان البرم يثبت بالصباح الخ لا نقول امكان الاتيان بالبلغ الذي وضعه بحضورها يمكن فلا يثبت بغيره بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه فثبت عند الصب انحقق العجز جئت وفي مسئلتنا لم يتحقق العجز عند دفعه بل في آخر حياته ما على انه يثبت أن تكون هي التي أخذته نامل (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه حلف بالحرام أن ولدها فلانا لا يدخل الدار وانه دخلها ووقع عليه الحرام فاجاب بانه حلف ان ولدها المزمور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهر ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدقه المدعية على تقيده ولا بينة لهما فما الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له كفي كتاب القول لمن وفيه أيضا لان الظاهر شاهده ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمنكر الا أن تقيم المرأة بينة (سئل) في رجل ضرب زوجته أخيه خلف أخوه بالطلاق الثلاث ان عدت ضربتهن بالاعمال على ذلك ولم يقصد بذلك فورية ولا قامت فريسة عليها ثم ضربها الاخ نائيا ولم يعامل الاخ على قتل أخيه الضارب فهل اذا لم يعامل الخلف كما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخره من حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فآخذها الى ما كثرى ودفع لها مؤخر صدقاتها ولم يطلقها امرى بحالها لا يقع عليه بمجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجمعون الشول في البادية جمع واحد منهم قدرا منه وغاب ثم رجع فوجد نائفا خلف بالحرام أن فلانا المعين منهم أخذوه ولا بينة له على ذلك وفلان ينكر الانحد فهل لا يسرى انكاره لان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحال هذه (سئل) في شر يمين حلف أحد ههنا بالطلاق انه لا يفك الشركة يعني لا يفسخها ويريد شر يمينه الاخر فسخها بعلم الخلف لارضاه ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الخلف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف لثنتين على فلان أن لا يدخلها كذا ولم يشك مع ثكنة من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركه فهل لا تره الزوجة ولها نصف المهر من تركه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب موالي أخوته ولا من لبنها فهل اذا جعل الحليب جينا

فوعده به هل يلزم أم لا (أجاب) لا يلزم ولو دفع فانه أن يأخذ فائضا أو هالكا لانه رشوة كفي الزارية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا فجمعته هل يجب ما جعله للسمعة أم لا (أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وانما يجب ما اتفقا عليه انه هو المهر وان ما عداه سمعوا الله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجته بمائة وعشرين بن حفرة جماعة يتعقد النكاح بحضورهم ثم قاض الزوج مع الاب على أن يدخل الى المحكمة بعقد النكاح نائيا على سبعين نخبة من كفرة المحصول فهل المهر هو الاول أم يبطل بالنخبة الثانية (أجاب) المهر هو الاول وهو المائة وعشرون حيث ثبتت المواضعة بالبينة أو بقرار الزوج أو بكوله عن المعين والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على خمسة وخمسين لا يها وعشرين كسوة ونخبة لعمها هل الجميع لها أم لا (أجاب) الجميع (أجاب) الكل

لهما والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجته فعرض له شخص يقول هذه فلاحتي وأطلب علم خلعتهل يجوز أن يحكم بذلك أو أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا (أجاب) يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين ومن حكم بذلك فمقتداه كثر والمفروض على حكم المسلمين وفقهم الله تعالى لنصرة الدين كفي هذا المتعرض لثلاث الاوقع الخبع في سهاوي الممالك والله أعلم (سئل) في بكر بن زوجتان رجلين ودخل كل زوجة فآخذت أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجته نيا وردها على أهلها واسترد نظيرتها فاعترض زوجها بعد أن جمع بيت

زوجها بالبالقربة بجماعة من الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجته تدعي انه انقض كارتها فهل له ذلك أم لا ويلزمه التفرير وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل على تقدر أنها وجدت نيا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل أو حد أو تعزير وهل القول قوله (أجاب) لا عبرة بقوله وجدته نيا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عساه الفتوى وليس له خيار الفسخ فيه ولا يلزم من الشبهة الزانان البكارة نزول بوثبة أو حفصة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة حتى ومن عمل بها شيئا (٤٩) بما ذكره دعوى الله تعالى والقول

أوسمنا أو طمخه أرز أو نحوه أو كل منه الخالف لا يثبت (الجواب) نعم لان هذه صفات داعية الى اليقين فتقيد به (سئل) فيما اذا كره زيدا على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دين على آخر فحلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففان الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم وقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزمور فادعى عليه دفع الدين الى ربه قبل مضي الوقت فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك وبحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العسادية قال الزوج بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينفق أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أتى به شيخنا هو الموافق لما أظفقت عليه المتن وعامة الشروع من أنه اذا اختلف في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن المعول عليه لان المتن والشروع موضوعا لنقل المذهب كذا في فتاوى الكازروني من كتاب الايمان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر للكنة في كتابه البحر خالف ما أتى به فانه بعدما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتن استدرك عليه بانه صحيح في الخلاصة والبراز به انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايقاع حق وهي تنكر كاقبل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص المتن وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرر في هذا المحل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرمي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي مانصه أقول قال في الفيض المذكور والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحمل اطلاق المتن على ما ذالم تضمن دعوى اصال مال فتأمل وفي فصول الاستروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة وجعل الثالث راضيا للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندي وسطا والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليتأمل اه كلام الرمي وهذا القول الوسطا قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك أولى كالا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيدا زوجته بانه ضربه وانكرت خلف بالحرام فاثلا على الحرام انك ضربتني فاذا لم يثبت الضرب بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيدا لعدم ظهور ما يكذب به ولا يسرى انكارها عليه (الجواب) نعم كما أتى به الخبير الرمي والوالد الوالم (سئل) فيما اذا كان زيدا خادما عند عمرو وقال بالتركية الفاظا معناه بالتركية لا أمك في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمرو وقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة وأولادا فقال عدت عنها وعن الأولاد ولم ينو بذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مزا كونه ولا في حال غضب من جهتها بل نيته الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحال هذه كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخبرية من الايمان عقب سؤل وجواب مفصلين الى أن قال فتحصل أن اللفظ اذا حقل الطلاق وغسيره وخلعن النية وعن هذا كونه عرييا كان اللفظ أو غيره لا يقع اه وتعام

(٧ - (فتاوى حامديه) - اول) الام كالدفع للاجنبي فله ان أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الام مضمون عالمها وهو من جملته تركته فيوفي به مهرها والوصى فاقم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والزواج على الام بما قبضته منه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجة تدعي مهرها عليه وهو يقول دفعته الى أمك والام تنكر هل لزوجه أن تطالبه بمهرها وهو ان أثبت على الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم (أجاب) لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا ولاية لها عليها

فالبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فمن تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلقها بالطلاق المأثوم وكان بينهما مدة السفر أم لا واذا طلقها بالطلاق المأثوم فسقط نفقتها وكسوتها بما متاعها أم لا (أجاب) اختلاف الفتوى في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه اذا أوفاهما المجلد ذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار (٥٠) وتبعه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا غير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال

و عليه الفتوى وأفتى بعضهم التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت (أقول) وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هناك تعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كما ذكرنا مسائل المارة ولكن الاولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة (سئل) في قروي حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فورا بنفسه الى قرية غير هاشم عاد اليها لقتل أهله وأمتعته ولم يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق ان تزور بعوده كذا كروير بخروجهم منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث بخلاف المصروا القرية تنو برفاهه يبر بنفسه فقاما على من اليمين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لعالم منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته لعدم تبصره حتى بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الخانية في فصل المساكنة كمن خرج حلفا أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الأهل والمتاع فلم يجد دارا أباما يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشا اه قال في النهر في الأصح لانه من عمل النقل فصارت هذه المدة مستثناة اذ لم يفرط في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل ولو أخذ في النقلة شيئا فسيأمنه فان لم تقفه التقلات لم يحنث ولم يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يصير نافلا في العرف اه ومثله في شرحي العسلاقي على التنوير والماتقي (سئل) فيما اذا كان لزيدان كبير حائل يحل عنده بالاجرة فحلف زيدا بالطلاق الثلاث انه لا يتخلى أي لا يذعه يشتغل عند غيره ثم بعد سنتين زارا ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له شيئا قليلا بغيره أي يمدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث الحال ماذا كذا قالت ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة وغابت عنه فخرج لا يحنث بزاز به من نوع في الفور ومثله في الخلاصة قال لانه الكبير ان تركت تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع اقول وان كان صغيرا فعلى القول والفعل بزاز به أجروا سنة ثم حلف وقال لا مستأجر لا تركت في داري فاذا قال له اخرج من داري فقد برى يمينه اتاوى الصغرى حلف ليجر جن ساكن داره اليوم والسكن ظالم غالب يسكن في اخرجها فان لم يمكنه فاليمين على التلقا بالاسان قنية حلف لا يدع فلان يجر على هذه القنطرة ففعل بالقول يكون بارا لانه لا يكلف المنع بالفعل فاضحيان وغمامه في رسالة الشريفي سألني المسماة أحسن الاقوال للتحقق عن مغلورا الفعالي (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته وجتسه انها لا تدخل دار أبيها وهي جارية في تزوجه وساكن فيها ثم مات الاب ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم اقول وتقدم ما لو كانت الدار مأكلا (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يبعثها الا الى الحمام واقضى لها الخروج لامر آخر وخرجت لذلك من غير أن يبعثها هو ولا نية له ولم يأت لها فالحكم (الجواب) اذا لم يبعثها ذلك وفعلته من قبل نفسها لا يقع طلاقها كذا كور (سئل) في امرأة ادعت على زوجها فلان بأنه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يبعثها الى محلة أبيها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محلة أبيها وبات في داره فحلف عليها وانها يحنث ذلك بانتهى وطالبته بخروجها فاجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار أبيها المذورة مع زوجته المذورة كورة على سبيل السكينة وانه دخلها زائرا ولم يدخلها على

و عليه الفتوى وأفتى بعضهم بأنه اذا أوفاهما المجلد والمؤجل وكان مأموئاله أن يسافر بهما الا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يبقى وقد أفتى شيخنا الشهاب الحلبي فاطعاه وبصورة افتائه حيث لم يكن للمراة على زوجها مهر حال أو مؤجل وسكن مأموئالا عليها وكان الطريق أمثاله نقلها حيث أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرر افتاءه بذلك كجهوم سطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نقف به واقفون لظاهر الرواية وانظره انصاره مع كونه مسونا علميا وكون الطريق أمثاله مع انه عمل بقوله تعالى استكون من حيث سكنتم وانه أعلم (سئل) فيما اذا بعث الحافظ الى محلة أبيه شيئا من جنس الندة من أو مما لا يباع فيه فساد ثم احتلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثه ليعيب من المهر فقلت هو حدية

هل اقول قوله ثم قولها (أجاب) القول قوله كما صرح به فاضحيان وغيره يعني بيمينه مع الا بأنه المالك وهو أعرف بجهة التلقا والله أعلم (سئل) في عقد مهر بنت أخيه البيا من زوجها بلا وكاله سابقا ولا حارة لاحقا واستهلكه وماتت عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم في الحكم (أجاب) اعلم أن المهر في قبض المهر بمنزلة الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فانه باق به من دينه ولو كانتا عاقرين وتها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج والزوج يرجع على المهر

بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه فبرجع به عليه مال له فانه ما قبضه من مال له وان اشترى عاتك الامر فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا الخبر وبالجملة ان الزوج له مطالبة المهر بما قبض ولو رتبها مطالبة الزوج فالبنت النصف والام الدم والزوج الربع والعلم ما بق كاهو الحكم في سائر تركتها لله والله أعلم (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته أم لا (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا (٥١) وسواء دخل بها أم لا أو كانت بكر أو ثيبا

سبيل السكينة وأنكر كونه حلف كما ادعت فدالب من المدعية بينة فثبت مدعاها بشاهد من فالحكم (الجواب) حيث اتفقا على أصل اليمين واختلفا في القيد فنظر الى القيد صار الرجل مدعى والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد المذكور فقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكينة دفع منه ادعواها ودعوى الدفع مسوعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيره وان جعل عمل قوله على سبيل السكينة شرطا واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كافي التنوير وغيره (أقول) أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكينة في هذه الصورة وأنكره هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فتسمع لان البينة على الشرط المثبت وأقول أيضا ان ما ذكره من أن الزوج صار مدعىا وان البينة تطلب منه لانها تخالف لما في القنية من باب الدعوى واليمينات في الطلاق وامر اليمينات صاحب المحيط بما نصه ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد البينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من غير ذنب وأما البينة يثبت كلا الأمرين وتطلق بايمهما كان اه لكن رأيت في هامش نسخة القنية مكتوبا عند آخر العبارة مانصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع اليمين تأمل جدا اه ما رأيت وقد نقل في البحر عبارة القنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها القول لا من أنه ان شربت مسكرا بغير اذنك فمركب يملك فاقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة أنه كان باذنها فبينت المرأة أولى اه ونقل هذه العبارة في ترجيح اليمينات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه ثم قال حلف لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرح فالقول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فمعن النظر في هذا المحل وتعمل ولا تنجل

باب الخلع والطلاق على مال

(سئل) في امرأة اختلعت من بعلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعة له في المجلس ثم دفع لها النفقة على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها وسطا بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمباراة كل حق لسك واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح كزوج وغيره من المتون قوله مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية الازفة العدة فانما لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليها في ذلك تسقط وأما السكينة فلا يصح اسقاطها بحال لما انتهى غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنة السكينة فان كانت ساكنة في بيت نفسها أو على الاحرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدري الى أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كذا كره في باب منعه التفار ببعض اختصار (سئل) في امرأة طالت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي مسكرة ثم طالته بالنفقة هل يجبر عليها (الجواب) نعم قال في التنوير ولو خالعه على نفقة ولديه شهرا

أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من ذلك بشرط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا خلافت قولهم المعروف كالمشروط بشرط فيكون لازما شرعا أم لا (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط بوجوب الحاق ما ذكر بالمشروط فيقول الامر الى أن ما ذكره بول مقتضاة الى انه كانه تزوجه على المبلغ الذي سماه من النقود وعلى المبلغ المشتمل بالمشروط التي تصرف في الحمام وأجرة المشاة وغن الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي يجده فرشها ويبيض به أو انبها وارسال الطعام المهيأ فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء

فصل في قراره بقضيه ما لا يجد من غير ان يقر بالحق في ادعى ان ابنته اقراره كان كذا في الصحيح وعوامه لان أم لا
نصح كيف الحكم في ذلك (م) مما يبيح قراره بان يقضي مهر والحال هذه ولا يقضي بغيره فان اقراره كان كذا ولا في الصحيح وعوامه عند الامام
الاعظم وعندهما من اجتناب بوجوب تخفيف المقر له بخلاف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كذا وعلى قوله القوي انه هو مصرح
به في غالب كتب المذهب والله اعلم (م) في اقراره ان ابنته مهر انتم من اروج ما حكمه (أجاب) قال في البحر واقراره ان ابنته يقضي الصدق

بناهي الشافعي نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بمباقة أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به إذ ورثته تقوم مقامه في طاب ما هو واجب له ورد ما قبض واجبه شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له فتأخذ الحال هذه وإنه أعلم (مسئل) يا سيدي أفتي سائلا وأفاكا * برجوعها إن أفاكا * هل يلزم الزوج بمالم يجر * بذكره نسيمة في المهر من أبيض أو أزرق وغيره * غصلاود منه بعض خبره (أجاب) الحديث المجيد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد * لا يلزم الزوج بمالم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أدم

والغرض ما عرفت وقت العقد أو زيد من عرضها أو نفي هذا جواب الحق بالمكن * قد قاله الفقير خير الدين مصداقاً وحامداً مسلماً
مبجلاً معاً مكرماً (سئل) في امرأة أعتقت على زوجها مهرها المشروط بجعله بعد الدخول بها صغيرة والآن بلغت وتطالبه من الزوج
وهو يدعي إصالة اللاب فما الحكم في ذلك شرعاً أفيدونا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام
عليها وحاصل ما هو المرضي فيها العمانا (٥٤) فاما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فقد اتفقا على انه لا يقبل قول الزوج

الطلاق (سئل) فيما اذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذكر ما لا قبلت الزوجية خالعتك فهل تغلق
وبرئ من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالعتك ولم يذكر ما لا قبلت المرأة طلقت لوجود الايجاب
والقبول وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه والاى وان لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج
ماساق اليها من المهر المجمل قائم اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب
اعتباره بقدر الامكان در من الخلع ومثله في التنوير (سئل) في وكيل شرعى عن امرأة خالعت مهرها زوجها
على راءة متهمة من شطرا مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجية وعلى تسعة قروش في الذمة
فهل يكون الخلع صحيحاً (الجواب) نعم وفي فتاوى الخاتوني سئل هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين
يكون مسقطاً لحقوق الزوجية أم لا (أجاب) اذا وقع الخلع بلفظ الخالعة كخالعتك لا بلفظ خالعتك فانه يكون
مسقطاً لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام
الموكل ثم أقول لانه اذا وكلت في الخلع بلفظ الخالعة يكون قائماً مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما عدا
الموكل وأيضاً لو كالة وقت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى الخالعة على ما صرحوا به أنها كالبراءة
تقتضى البراءة من الجانبين لانه ينفي عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل
صاحبه حق والاتقاع المنازعة فكانت اذ التوكيل في أن تخلى من زوجها على وجه تقع البراءة بينهما من
الجانبين والتوكيل بالبراءة جائز اه وقد أوضح في البحر الفرق بين خلعك وخالعتك من وجهين الوجه
الاول أن خلعك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الاول ويرأى الثاني اه بحر
وكتب في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول أى اذا لم يكن بمقابلته مال لما قدمه في البحر اول الباب
من أنه لا بد من القبول منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختلعي (سئل) فيما اذا قال لزوجته ان
أرأيتني عمالك على فانت طالق فقالت في مجلسها أرأيت الله فهل يقع الطلاق ويصح هذه البراءة (الجواب)
قد أفتى العلامة السراج الهندي قارئ الهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها أرأيتك
أو أرأيت الله بعت البراءة ووقع الطلاق سواء علماً وأحدهما مقدار الحقوق أو لم يعلم إلا ان البراءة عن
المجهولان صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحببة أول باب الطلاق مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج
أرأيتني عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت أرأيتك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في
خوره ذلك طلقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه لانه طلقها عوضاً عن الاربعة طاهر افاضل (أقول)
ما ذكره من صحة البراءة قولها أرأيت الله مخالف لما في شرح الملتقى للهنسي وتبعه تليذه الباقى وكذا
العلاق من عدم صحتها وأفتى به الخير الرملى كمن أفتى العلامة ابن السلي بمثل ما هنا مع الايمان العرف جار
على ان اللفظ المذكور ابراء فكانت ابراءاً لانه لا يرد كراهة أفتى بمثله الناصر الباقى وشيخ
الاسلام الحنبلى (سئل) في امرأة خالعت مهرها زوجها على متعة معلومة وعلى راءة متهمة من مؤخرها خالعا
شرعياً ثم حملت بعض الامتعة وامتنعت عن تسليم الباقي لوجه شرعى فهل عليها تسليم بقية الامتعة المخالعة
عليها موجودة وفيها ان عجزت (الجواب) نعم خالعت على عبد آبق لها على راءة متهمة من مؤخرها لم تبرا بل
عليها تسليم عينها فبرئت وتسام فبما ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض الخ من (سئل)

الابينة شرعية لانه دين
بذمته يدعى أنه وفاء والبيعة
على المردى والقول قول
الزوجة لانها منكورة
والقول قول المنكر بيمينه
وقال الفقيه أبو الليثان
كان الزوج ينفى بها أى
دخول فانه منع منها مقدار
ما جرت العادة بتجملته
ويكون القول قول المرأة
فيما زاد على المجمل فاذا
أضردت العادة بذلك لزم
بها العمل ولا يكون ذلك
مدافعاً لما ذهب الائمة الثلاثة
بالبرهان بل اختلاف
باختلاف عادة الازمان
فهو اختلاف عصر وأوان
لا اختلاف صحة وبرهان والله
أعلم (سئل) في رجلين
زوج كل واحد موليته
للاخر واستوى المهران
واحداهما لا تطيق الجماع
هل للآخر جرمس موليته
حتى يسلمه لى الصغيرة
الصغيرة أم لا (أجاب) بحبر
ولى التي تطيق الجماع على
نفسها ولا يحبر الاخر بل
تعرم عليه تسليمها وان
سلمها فبما حق فليسته
وتنه (سئل) فيما اذا
راد الزوج الدخول بزوجته

الصغيرة فانه لا يطيق الوطء ولا ينحل لانها بمنزلة النكاح في ذلك (أجاب) ان كانت صحيحة فمما يتابع الزوجان
وسلم المهران شرعاً فبما حق فليسته (سئل) في امرأة أعتقت على زوجها مهرها المشروط بجعله بعد الدخول بها صغيرة والآن بلغت وتطالبه من الزوج
وهو يدعي إصالة اللاب فما الحكم في ذلك شرعاً أفيدونا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام
عليها وحاصل ما هو المرضي فيها العمانا (٥٤) فاما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فقد اتفقا على انه لا يقبل قول الزوج

أبهافاً ونها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطيق الوطء لا يصح نكاحها لزوج
وتزد إلى أبيها حتى تطيق فبما حق فليسته (سئل) في رجل قال لاخته زوج ابنتي الصغيرة تزوج مهرها
فزوجها بانه لرجل وسمى لها مهرها وتزوج أخته وسمى لها مهرها ودخل كل واحد بزوجته قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكت
أحاهما أو غيره في طلب مهرها من زوجها بمهر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج (٥٥) اذا وكلت في خلاص مهرها من زوجها

فيما اذا عترف زيد بالبواغ وبان عمره أربع عشرة سنة وهو ممن يحتمل مثله فباع زوجته البكر البالغة بعد
الخلووة الصحيحة على مؤخرها المعلوم لها على مهل يصح خلعها ولا يقبل بخوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال
حاله (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

(باب العدة)

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكر وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت
الطلاق لا من القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل أقر أنه طلق زوجته ثلاثاً من مدة ثلاثة
أشهر وصدقته على ذلك وأنها حاضت ثلاث حيض هل يصح قولها أجباً الذي عليه المتأخرون من علمائنا
انها تعد من وقت الاقراء الا أن تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين انهما يصدان (سئل)
في امرأة سافر زوجها وأغاب عدة سنين ثم أخبرها ثقتان يعرفانه انه طلقها طلاقاً واحداً وتزوج في قلبها
صدقهما فهل لها أن تزوج بآخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في
فصول العمادى وذكر في العيون اذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو ردت أو بتطابقها باهاحل لها التزوج
اه ومثله في جامع الفصولين والبرازية والجوهرة والبحر وفي الخاتونية فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها
طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر اه وفي الملتقى
والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان لم تعلم المرأة بموت مسئلة غيبية وهي انه اذا لم
يعان الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلاً مثله فاذا
سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل الاول من
الشهادات ومثله في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت وزوج ولد وانما جاء الزوج
الاول حياً كان أبو حنيفة يقول ولا الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني خاتمة قيل مسائل المهر (سئل)
في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض كوامل وتريد التزوج بذي فهل لها ذلك
والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير وغيره (سئل) في قاضى دمشق انه زوج فاصرة
عمرها اثنتا عشرة سنة وطلقت فهل تنقض عدتها بالشهر أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة اذا
طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها فليعلم ان تعدد ثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب
وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل البخارى اذا كانت الصغيرة مراهقة فجميع مثلها وقد كان يدخل بها
الزوج فعدتها لا تنقض بالشهر بل يوقف امرها الى ان يظهر أنها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فان ظهر أنها
حبلت كان انقضاء العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله في
التارخانية والبحر الرائق ومبعض فتح القدر ويعتذر من التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حبلها فان لم
يظهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيمن لم تحض لصغرها أو كبرها بالشهر اه وسئل عنها نائبا بان هذه
طالقت من مضى أربعة أشهر وخسة أيام فهل تكفى هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعليقه
عدة الموت انه لا بد من مضى أربعة أشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحمل البتة لكن في البرازية من البيع
مانعه وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وان أقل فلا وفي

ولا خيار للزوجة كصرح به في الذخيرة ويجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دلالة
والله أعلم (سئل) في البانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلاً الى اقرب الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تلك الرجوع عن التأجيل
بعده أم لا (أجاب) نعم يتأجل ولا تلك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب الاشباه في كتاب
المداينات والله أعلم (سئل) من غرة من مولا بالشيخ صالح ابن العلامة صاحب التنوير بما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنتاً زيد ولم

ان يبيع ابنتها الصغيرة مهرها
لعمها وغيره لا لا ملك له فيه
بل هو خاص ملكها الا ان
أبوها هبته ولا ابراء منه
وأجعهوا على ان هبة الدين
من غير من عليه الدين
لا تصح فلو قدرنا ان له ديناً
على زوج ابنته فهو له لاخته
لا تصح الهبة والحاصل
ان المهر ثابت بذمة الزوج
لا يبرأ عنه الا ببراءة زوجته
البالغة العاقلة أو هبتها أو
دفعه لها ولما دونها وانه
أعلم (سئل) في بكر بالغة
زوجها أبوها مثل مهر عمتها
هل يجوز ذلك كاح بمقدار
مهرها نفقداً أو امتعة
معلومة المثل أو القيمة وهل
اذا تعوض لها كرماعين
المهر يلزمها أم لا حيث
لم تأذن صريحاً ولا دلالة
(أجاب) نعم يجوز ذلك كاح
ولها مثل مهر عمتها من كل
شيء علم انها أمهرت به علم
الزوج بمقداره أو لم يعلم
لكن اذا لم يكن علمه فله
الخيار عند علمه ان شاء
قبل ذلك كاح به وان شاء رده

ولا خيار للزوجة كصرح به في الذخيرة ويجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دلالة
والله أعلم (سئل) في البانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلاً الى اقرب الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تلك الرجوع عن التأجيل
بعده أم لا (أجاب) نعم يتأجل ولا تلك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب الاشباه في كتاب
المداينات والله أعلم (سئل) من غرة من مولا بالشيخ صالح ابن العلامة صاحب التنوير بما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنتاً زيد ولم

ومهر المثل في عدم ما ولا ضمان في صورة التسمية المماثلة قبل وجود أحدهما كماله ومصرح به في كلامهم قاطبة وفي فتح لا
القدر أيضا ويصح الرهن بمهر المثل لأنه كالشئ في كونه ديناً اهـ وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية
فلها المسمى إن دخل به أو مات وفي ملتي لا يجزئ المسمى بالنحول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي متن الكنز وإن سماها
أو دونها فلها عشرة ألوطء أو الموت ~~هـ~~ كذا في بقية المتون والحاصل أن أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل

ومير المثل في عدمها ولا شدا
القدر أيضا وبع الرهن بمي
فلها المسمى ان دخل بها أو مات
أو دونها فلها عشرة بالمائة أو

(٨ -) (فتاوى حامديه) - اول) والله أعلم (مثل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المجل ويثبت باقراؤه أو بالبينه هل للقاضي أن يحبس مع دعواه العسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماءنا الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى أما المتون وهي غالباً لا تمنى إلا على ظاهر الرواية فتعفى فاطمة على أن القاضي يحبس في المهر المجل بطلب المدعى قالوا لأن الأقدام على الالتزام دليل البسار والخصاف ذكر في أدب القاضي أن القول قول الماعول لأن العسرة أصل في بني آدم فالمدعون متمسك بالأصل والعالم يدعى أمرا عارضا فيكون القول قول

الاطلوب وذ كرفي البسوط فاما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع فالقول قول المداوب في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لا ينجم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الدكتور خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال وهذا ونحن نفق بجسسه في المهر المجل بطلب المدعي منذ زيادة على ستين سنة أخذ بما في المتن وما شاء الله كان وما (هـ) لم يشأ الا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل

يجوز في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان موارسا طوبى به وجب فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قيل ليس للاب ان يطلب الزوج بعمر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال يتفجع بها وهو مذهب الشافعي الجدي الاصح هذا اذا كان موسرا فان كان معسرا يجب انظاره الى الميسرة باجتماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غرسا متصفا لها عن مهر مثلها شارطا على الآخر ان يزوج ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد اقر بوجهه وشرط الاب ان يزوج أختها الذي هو ابنه بمقتضى شرط ما له فيه نفع وعند فواته ينعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثلها لها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج أختها بغير مهر ودفع مهره ومانع انقضت عتقه وبلغت البنت فزوجها ودخل بها الولد وهي حرة الاولى فتنكحها فمضى الفسخ بعد فسخ نكاحها (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء ولم يقض به فهو باق حتى يتوارث بالموث قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخالة وبين أختها واذا فسخ نكاح اولي بستر المهر الذي دفعه الميت اذ الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب ان يفريق بينه وبين الثانية لئلا يلزم

خطب معتدة الغيرو زعم أن له الاختلاء بها بمجرد خطبتها فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذا الخلو بها (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولد اعنتها مولاهما وهي ممن تحبض فهل تنقض عتقها بثلاث حيض كوامل (الجواب) نعم كذا أم ولدان مولاهما أو اعنتها فان عتقها أيضا اذا كانت ممن تحبض ثلاث حيض كوامل دور ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا اعتقر رجل فنته البالغة العاقلة وحاضنت بعد ذلك حيضة فهل لها أن تزوج ولا عدة عليها بالاجماع (الجواب) نعم كافي البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاق رجعي في صحته ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون عتقها بعد الموت (الجواب) نعم كذا كره في البحر (سئل) فيما اذا تزوج بغيره من زنا فولدت ولدا ثم طلقها لانا قبل الدخول والخلوة وترد الزوج بغيره فهل له اذ ذلك اذ عدة لها (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(باب الحضانة)

(سئل) في حاضنة لصغار اسقطت حقها من الحضانة وترد الا أن أخذ الصغار وترى بينهم وهي أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى (سئل) في صغير يقيم في حضانة جدته لأمه سلم يبلغ سبعه أو جده أم أب فادارة على الحضانة أهل لها من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة عما غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الأب القدرة الأهل للحضانة للأم العاجزة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها وطلبت من أبيه مسكها لها هل يلزمه ذلك (الجواب) على الأب سكاها جميعا كفي شرخ النقاية عن البحر المحيط وتستحق اجرة الحضانة من غير ارضاع له وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به كما أفتى به قارئ الهراية وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن صغيرة محضونة لأمال لها هل يجب اجرة المسكن الذي تحضن فيه على من يجب عليه نفقتها أولا (أجاب) قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الحاشية عن الفقهاء لا يجب في الحضانة اجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والا فعلى من يجب عليه نفقته اه كلاما موجبا قدّم فاضيلان رواية الفقهاء فيكون الاظهر والمفتي به عنده تلك الرواية كما نقله اه ما في الرحيمية وقال في النهر وينبغي ترجيح اذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) قد كنت جعت رساله سميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في النهر بقولي وقال الخبير الرمي في حاشيته على البحر وأما لزوم سكن الحاضنة فاختلاف فيه والظاهر لزوم ذلك كافي بعض الاعتبار وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم أيضا من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الواني على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى قرأنا لا ينفك احدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح المتن والصغير اذا كان في حضانة الأم وهو من أولاد الاشراف تستحق على الأب خلا ما يحضنه فيشتره أو يستأجره وفي شرح النقاية للباقي عن البحر المحيط عن مختارات أبي حفص سئل عن لها مال سأل الولد ما يسكن مع

أعلم (سئل) عن رجل تزوج أختها بغير مهر ودفع مهره ومانع انقضت عتقه وبلغت البنت فزوجها ودخل بها الولد وهي حرة الاولى فتنكحها فمضى الفسخ بعد فسخ نكاحها (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء ولم يقض به فهو باق حتى يتوارث بالموث قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخالة وبين أختها واذا فسخ نكاح اولي بستر المهر الذي دفعه الميت اذ الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب ان يفريق بينه وبين الثانية لئلا يلزم

ارتكاب المحذور اغترار بصورة العقد ويجب لها بالوطء وان تسكر والا كثر من المسمى ومن مهر المثل وان أراد ان يحدد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جاز زال العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطء ومن وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم (باب القسم) (سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي بين زوجته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص (هـ) عليه في كتب الفقه وكتب التفسير ان القسم هو المساواة في البيتوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الجميع وقد ذكر الرازي ان القول بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على أحد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما حرره شرح الهداية والكفر في محله والله أعلم (سئل) في الرجل اذا سافر من بلدة له بهار ووجه الى بلدة أخرى بينهما وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر له بهار ووجه أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسمه بقدر ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب) لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في البسوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأتيه لغيره فلما قدم طالبت الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو أقام عند احدهما شهر اثم خاصته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة لا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جددت نكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم (كتاب الرضاع) (سئل) فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه

الولد هل على الأب سكاها وسكنى ولدها قال نعم عليه سكاها جميعا وسئل نجيم الأئمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضانة اه واعتمد ابن الشحنة خلافا لما اختاره ابن وهبان وشيخنا الطرسوسي والحاصل أن الوجه الوجه لزوم اجرة المسكن والالزام ضياع الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناع بما رجحه في النهر تبع لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدّمه فاضيلان والله الموفق اه ما ذكرته في الابانة (سئل) في صغيرين يسميان باغ أحدهما من العمر عشرين والاخر احدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حرفة يكتبان منها قدر ما يكفهما ولهما عام فقير واخوة أشقاء موسرون وأمهم تسكفهم المربور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العدم ذلك ويجوز الاخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لانهم أقدر على تأديتهما وتعليمهما قال في شرح الجمع (واذا استغنى الغلام) أي الصبي (عن الخدمة) أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستنجي وحده قيل (يسبغ) يعني استغناؤه بمقدّر سبعم سنين وعليه الفتوى (أو تسع) أي تسع سنين (أجاب) أو الوصي أو الولي (على أخذه) لانه أقدر على تأديته وتعليمه (سئل) في صغيرين لأمال لهما ما هو في حضانة أمهما الماطقة من أبيهما المعسر ولهما جسد لآب تريد أن تربيهما بغير ثمن والام تأتي ذلك وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولدين فما الحكم (الجواب) حيث كان الأب معسرا يقال للأم اما أن تسكن الصغيرين بغير أجر واما أن تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تجبر الأم على ذلك وسئل أيضا عما اذا كان مكان الجدة عمة والمسئلة في التنوير وقاضيلان والخلصة وهو الصحيح قال العلائي والامة ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرحيمية والعمة ليست قيد بل كل حاضنة في الجملة كذلك والأب ليس قيدا أيضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليهما اه (أقول) وهذا في اجرة الحضانة وأما اجرة الارضاع فالأم أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنية كما سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخبير الرمي في حواشي البحر ظاهر تقييدهم بكون الأب معسرا بخلاف الحكم المذكور مع يساره وأنت خبير بان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الأب موسرا يجبر على دفع الاجرة للأم نظر للصغير كافي الشريعة لانه بقي ماله كان الأب معسرا أو ميتا لكن للصغير مال فهل يدفع له الاجرة من ماله أولا الفاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عند أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ماله لو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من ماله أبيه وسند كرمته في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال في البحر ولم أر من صرح بان الاجنية كالعمة في ان الصغير يدفع البها اذا كانت متبرعة والام تريد الاجر على الحضانة ولا تنقص من على العمة لانها حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الأب يأتي باجنية متبرعة بالحضانة فهل يقال للأم كما يقال لو تبرعت العمة بظاهر المتن أن الأم تأخذها باجر المثل ولا تسكون الاجنية أولى بخلاف العمة على الصحيح الا أن يوجد نقل صريح في ان الاجنية كالعمة والظاهر ان العمة ليست قيد بل كل حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولى لانها من قرابة الأم اه وأفتى به الخبير الرمي وقال وهو نفقة حسن لان في دفع الصغير للمتبرعة ضرر اياه لقصور شفقتها عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذلك اختلف الحكم في نحو العمة والخالة مع اليسار والاعسار فاذا

كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو أقام عند احدهما شهر اثم خاصته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة لا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جددت نكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم (كتاب الرضاع) (سئل) فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه

اختلف فيما الفقهاء وقضى فيه قاض بقبضه ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا ينقضه ولو لام
نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكر بالنكاح قرار على خطبتها ابناؤه عما فقد عليها أحد هم فاشاعوا انهم ما أرتضعوا من ثدي واحد هل
يعمل باشاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوا ومصد من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد النكاح
والنحول بزوجه انه وضع من أمها وأبها أيضا أخبرت بأرضاعها ما ثم أ كذبا بنفسها ما قال أو همتان هل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث

أخلف فيه الفقهاء وقضي فيه
نقضه كان باطلا له والله
يعمل بأشاعتهم أم لا (أجاب)
والمنحول بزوجه انه رضع من

وأدنى الجواب فكانه قال أطلقها لكل أطلقها لاني وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فاذا نواف قد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب للدرى أخذت هذه المسئلة فراجعهم ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكامة واحدة فماذا عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصى به كبرواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر بن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله رأيت لوط مفتحا

ثلاثا قال اذا قد عصبته بك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لم يخل طلق امرأته ثلاثا فعلق احدكم ثم ركب الجوفة ثم يقول يا ابن عباس
قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب
مجاهدا وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احدثت كثيرا غير ذلك وقد حرم المتون بان الطلاق ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل
بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار لم يعف (٦٢) المهين الغفار وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهله وخل ما كان بذمتهم من المهر المؤجل الى

حين الفراق ووجب عليه
اها مادامت في العدة الانفاق
والكسوة ان طالت واليها
احتاجت وحرم عليه
الستر ورجح بانها أو ربيع
سواها مادامت في العدة
واذا اختلف معها في أمته
البيت بجميع ما يخصها
بالصلحية القول فيه قولها
بيمينها الى غير ذلك مما نصت
عليه علماءنا وغيرهم
رحمهم الله تعالى والله أعلم
(سئل) في رجل سئل عن
حنطة كم مقدار أمداها
فان بالطلاق الثلاث انها
مائة وعشرة أمدا لا يزيد
ولا تنقص على طريق الظن
نقارله في أثناء كلامه على
سبيل التيقن لنهائة
وعشرون فقال متصلا من
ذير فصل أو وعشرون
وفي نفس الامر هي كإحدى
وأضرب فانها فهل يكون
قوله أو وعشرون مبطلا
لكلامه الاول ومبلغه فلا
يقع عليه الطلاق (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق والحال
هذه ولا يكون لأزيد ولا
أنقص مانع من اتصال قوله
أو وعشرون بقوله انها
مائة وعشرة أمدا لانه

لثا كيد وقد صرحوا بان الثا كيد لا يمنع الاتصال فكانه حلف انها مائة وعشرون مقصرا عليه وبطله لا يقع الطلاق اذا
بلغت مائة وعشرين ومن أراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة ولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء
الله الى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان رأيتني من مهرك فانت طالق فأمرته فقال روي طالق روي طالق فامدا
بكل طقة هل طلق ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد الثا كيد وأراد واحدة وصديق ديانة لمراجعتها جبر عليها أم لا (أجاب) حيث نوى

التاسيس كاذ كروقع الثلاث وكذا لو لم ينو تأسيسا ولا ثا كيد وان نوى الثا كيد يقع طلقين واحدة بوجوب الشرط وهو البراءة والآخرى
بالتعجيل بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تعبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت على ما نويت
هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها وبين
زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء (٦٣) عدتها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ

نكاحه منها ولها بدتم مهر
هل يسقط عنه بسبب الفسخ
الذي كور أم لا يسقط ولها
أخذ من ميراثه (أجاب)
لا يسقط ولها أخذ من
ميراثه وان كانت الفسقة
بطلها لثا كده بالدخول
والله أعلم (سئل) في امرأة
طلبت الفسقة من قاض
شافعي المذهب بسبب عمر
زوجها الغائب عن النفقة
والمهر ففسخ القاضي النكاح
بذلك السبب قبل الدخول
على قاعدة مذهبه هل لها مع
ذلك نصف مهرها أم ليس
لها شيء (أجاب) لا مهر لها
والله أعلم (سئل) فيما اذا
كان يفعل أفعال الجاهل في
الاحياء حتى صار الى حالة
حكم الحاكم الشرعي بحسبه
بالجوارح وان لم يثبت به
جنون فهل يكون بذلك
معتوها فاذا طلق ثلاثا في
خلال ذلك يقع طلاقه أم لا
يقع (أجاب) ان كان حين
يلم به لا يستقيم كلامه
وأفعاله الا نادرا ويضرب
ويشتم فالذي به جنون
وان كان قليل الفهم مختلعا
فاسد التدبير لكن لا يضرب
ولا يشتم فهو المعتوه وعلى

كل فلا يقع طلاقه حالئذ المصريح بعدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمبرسم والمدعوش والمغمى عليه وان صرع به في حالة نزول ذلك فلو
عرف به الجنون مرة فقال عاودي الجنون فتكلمت بذلك وأنا الجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله الا بيمينته والله
أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف له قاض وكتب عليه ثم قال انما اعترف لاني نوهمت وقوع الطلاق
الذي نكحت به في الجنون هل يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد قال في الحائض

لو طلق المهرسم امرأته فليصحها قال فطلقات امرأتى ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فاطلاق غير واقع وان لم يرد
الى حالة البرسام يقع قضاء قال ان لو طلق امرأته في حالة مذكر الطلاق اهـ هكذا نقله في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي
البرازية طلق المهرسم فليصحها قال فطلقات امرأتى ثم قال انما طلق في نكاحه وقهر الطلاق الذي تسكمت به في البرسام ان كان في ذكره
وحكاية صدق والا لثم ذكر في رعايته (٦٤) بالصبي ثم قال بعد وأقضى الامام طهر الدين فيه وغيره في مسئلة البرسام أنه لا يقع لانه بناء

على غير الواقع اهـ فقد علم
بهذا القول انه لا يصدق
قضاء في واقعة طلاق لانه لم
يؤده الى تلك الحالة ولم يكن
في ذكره وحكاية ولم يعلم انه
بناء على غير الواقع وتقدمه
الى القاضي واعترافيه لديه
يؤكد ذلك هذا في القضاء
وأما في الديانة فان كان في
الواقع انه بناء على ما صدر منه
في حال الجنون فلا يؤخذ
به والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجته
انك تلي بيتك وتحفظها
عن وجوه الناس تكوني
طالقاتها وحفظتها جهدها
وصارت البنت تخرج الى
المحله أحياناً هل يقع عليه
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع
عليه الطلاق والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق ان يترك
صهره من غير صداق فصره
يتكرر ذلك هل يقبل قوله في
حقه ويقع الطلاق أم
القول قول لزوج ولا
يصدق صهره عليه (أجاب)
لا يصدق صهره في حلفه
يعلم من صريح كلام صاحب
البحر فراجع ان شئت والله
أعلم (سئل) في رجل قال

لست بأولى من الجدة في مسئلتنا وأما تقدم عن شرح الجمع من ان الغلام اذا استغنى عن الحضنة بأن بلغ
سبع سنين اجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من الرجال
دون النساء بقريضة التعليل فتأمل وراجع (سئل) في صيرتين عمر أكبرهما خمس سنوات ولهما أم متزوجة
بأجنبي ولم يكن عصبة ولا من له حق الحضنة ويخشى عليهما من الام وزوجها ان يغيبهما سالكونهما
غريبين وهي ليست بأمنية فهل يضعهما القاضي حيث شاء (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التتارخانية
عن المحيط وغيرهما والمسئلة في الخيرية في مواضع (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولد ولد في
حضنتها فطلب من أبيه أجرة رضاعها كثر من أجرة مثاها ولو لولده أجرة تربد ارضاعه عند الام متبرعة بغير أجر
فهل تكون العمة الزبورة أولى من الام في ارضاعه (الجواب) نعم والحال هذه (ويستأجر الاب من ترضعه
عندها) لان الحضنة لها والنفقة عليه (لا) يستأجر الاب امرأته لو منكوحة أو معتدة زوجي وهي احق (بارضاع
ولدها بعد العدة) اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنبية) ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها
زيادى أى في الارضاع اما أجرة الحضنة فلا كما صرح التتارخانية من النفقة قال الزيلعي وان رضيت
الاجنبية أن ترضع بغير أجر أو بدون أجر المثل فالاجنبية أولى اهـ يعني فترضعه عنده كذا كره في قوله
ويستأجر من ترضعه عندها أى عند الام الخ كشف القناع للشربلاني ومثله في البحر وغيره (سئل) في يتييم
في حضنة جدته لانه كل له من العمر سبع سنوات وله ابن عم عصبة أمين هو وصي شرعى عليه يريد أخذه منها
وتربيته عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم فان لم يكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال فاولاهم به
أقربهم تعصبا وكذا اذا استغنى الصبي بنفسه أو بلغت الجارية فالعصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة
والاقرب الاب ثم الجد أو الاب ثم الاخ لا يوين ثم الاخ لا يوين ثم الاخ لا يوين ثم الاخ لا يوين ثم الاخ لا يوين
واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم سنوا لاحق لابن العم وابن الخال في كفالة الجارية وله ما حق في كفالة
الغلام لانهم ساءلوا بحرم لها فلا يؤمنان عليها جوهرة شرح القدوري من النفقة وتقدمت عبارة شرح
الجمع وعبارة المنهاج للعقيلي وفي مسئلتنا ان المهر الزبوري وصى وعصبة فله أخذه منها كما يؤخذ من هذه
القول (سئل) في يتييم عمره خمس سنين وله عمة متزوجة بأجنبي وخال وعم أخوايه لا موصى عليه يريد عمه
أخذه من خاله وضمه اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم (اقول) ونقلها ما في شرح التتارخانية حيث قال ثم
اذا لم يكن عصبة فلزوى الارحام بحر فندفع الاخ لا يوين ثم لابنه ثم لعمه ثم لخاله لا يوين ثم لأمه برهان وعيني اهـ
ثم قال ولا حق لولدهم وعمة وخال له عدم المحرمية اهـ ورايت بخط بعض مشايخنا عن الهندية
ان أبائهم ولولاهم من الاخ لا يوين ثم لخاله لا يوين ثم لأمه برهان وعيني اهـ ورايت بخط بعض مشايخنا عن الهندية
لام وبنت عمة فالحضنة بعد الام لانه محرم وبنت العمة غير محرم واذا قدم الجد اذ كور على الاخ لا يوين
والحال المحرمين فعلى بنت العمة بالاولى لكن ذكر القهستاني بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمة بعد العمة
ومعلوم ان الخالة أو العمة تقدم على ذوى الارحام المذكورين بل على العصبات لان النساء اقدر على تربية
الاطفال من الرجال الى أن يستغنوا عنهن فينقل الحق الى الرجال ابودوهم ويعلمون لان الرجال اقدر على
ذلك من النساء فعلى النساء تقدم على الرجال في الحضنة ولذا قدمت الام وأما ما ذكرنا من خالها وعمها

لزوجته المهر المدخول بها هي طالق أو أنت طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب) تقع واحدة وقاؤه
أعلم (سئل) في رجل قال لعزيم عنده ثلاث حصيلات من الارض وارمها زوجتي وعني ولم يذكر الا من المأمور فقط الطلاق هل يقع على
زوجته طلاق أم لا (أجاب) لا يقع به الطلاق اذا تعدت اياما فبغير العلم عرفا وشرا اذا اقرن بالاسم اليهم ولا طلاق هنا لمفوط فكان لغوا والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى صغيرته فعلا فباع فرأى نعلها برجل صغير فقال هو نعل نبي هـ فكبر أبوه خلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل

ولده وتفرق من غير محقق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما دفع عنه علماء اوفى
كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته الغير المدخولة على غيبته عندها ثلاث أشهر بالنفقة ولا مدعى
وعاب السدة المدسورة بالنفقة ولا متفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي والعمادي وصاحب الفيص وغيرهم أنه لا يقع
عليها الطلاق علو ابانته قبل الدخول غائب عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله أن (٦٥) يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان يراد به

على الاب والاخ الشقيق وكذا تقدم أخت الصغير ولو لام وكذا بانها وبنت الاخ ومقتضى ذلك تقديم بنت
العمة في حادثة الفتوى على الجد لام لكن قال القهستاني أيضا في المحيط لاحضارة لبنت الخالة والعمة
كبت الخال والعم اهـ ومثله في البدائع وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التتارخانية
وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحيط على انه لاحق للمذكورات في حضنة الغسلام لا الجارية بقريضة
تعليله في شرح التتارخانية كجاءه وبؤيده ما مر عن الجوهرة من أنه لاحق لابن العم وابن الخالة في
كفالة الجارية وله ما حق في كفالة الغلام لانهم ساءلوا بحرم لها فلا يؤمنان عليها جوهرة فليست في بقريضة
ان اولاد الخالة والعمة والخال والعم ان كانوا كور اخفهم في حضنة الغلام فقط وان كن انا اخفهم في
حضنة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليل ومن عبارة الجوهرة فالجد لله على هذا البحر بالقرين
وأما من فضله المزيدي (سئل) في بكر حديثه السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الجانب لأم لها ولأب
ولاحد ولها عم عصبة أمين غير مفسد يريد ضمها اليه خوفا العار ويخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم
ومنى كانت الجارية بكر ارضعها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثه السن أما اذا دخلت
في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس للاب وليا يحق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف عليها
البحر (سئل) في حاضنة لولدها تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمها تزوية الولدين في بيت الراب زوج أم
الولدين وأبوهم لا يرضى بذلك فهل له منعها من ذلك (الجواب) نعم لان الراب وهو زوج أمهما أجنبي عنهما
ينظر اليه ما شئرا ويطلبهما تزا فتنسقط الحضنة بتزوج الغير الرحم المحرم وبالسكنى عند المبعوض كما
صرح بذلك في البحر وغيره (سئل) في الغلام اذا عقل واستغنى برأيه وكان مأمونا على نفسه فهل للأب
ضمه اليه (الجواب) اذا كان كذلك فليس للأب ضمها اليه والمسئلة في التتارخانية (سئل) في
غلام صبي بالغ غير مأمون على نفسه يريد أبوه أن يضمه اليه ويؤديه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب)
نعم ونقلها في الخيرية مفصلة بما لا مزيد عليه (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمها المتزوجة
بأجنبي وليس لها عصبة محرم وليست مأمونة على نفسها ولها عمة أمينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي وضعها
عند عمتها (الجواب) نعم فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات أو كان لها عصبة مفسدة فالنظر فيها
الى الخال كما كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والادوية عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ بلا فرق في
ذلك بين بكر وثيب تنوير (سئل) في بكر بالغت شديدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها رأى ساكنة في محلة
أمينة عند أمها وجدتها الأميتين عليها ولا يخوف عليها ولا أخ يريد أخذها من عندها واسكانها عنده
بلا رضاءها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التتارخانية وفي بقريضة ذلك الخبر الرملى كفى
فتاوا من الحضنة

الغيبه المستدأة لا يثبت قبل
البناء ولو يراد به الغيبة
الطارقة ينبغي أن يثبت ولو
قبل البناء اهـ ولا شك فيما
قاله وعرف بلادنا ارادة
الغيبه الطارقة فثبت والله
أعلم (سئل) في رجل قال ان
زوج فلان فلانة تزوجني
طالق ثلاثا فهل اذا زوج
فضولي يثبت أم لا (أجاب)
لا يثبت وهي مسئلة مالو
حلف لا يزوج فزوجته
فضولي والله أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته المدخولة
واحدة زوجية فسئل كيف
طلقت زوجها فقال ثلاثا
كاذبا فهل لا يقع عليه الا
ما كان أوقعه من الواحدة
الرجعية ديانة فيك ما راجعها
في العدة (أجاب) نعم لا يقع
في الديانة الا ما كان وقع
من الواحدة الرجعية فيك ما
راجعتها في العدة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
رجل حلف بالطلاق على
ابنه البالغ العاقل انه ما
يخليه ان واحا كان كذا في
داره فجوز عن اخراجه
بالقول والفعل هل يثبت
أم لا (أجاب) لا يثبت كما
يستفاد من كلام الخلاصة

(٩ - فتاوى حامديه - اول) والبرازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشئ عند زوجته في
البلد يعني بلده فهل اذا شئ في جامعها ولم يشئ عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال هذه لان الشرط كون
التشئ في البلد عند هاولم يوجد وعند الحضرة الا أن ينوي ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب
فقال طلاقها معاق على طلاقك ثم خالع عمرة فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الاخبار كذا يدين وان كان الواقع كما أخبر طلق زينب

فلقد رجعت فقد صرخ في البحر في شرخ قوله ان لم املك الخبز بان الخبز في صورة التعليق بالنطابق ولانه طلاق كهو في السنة الشريفة
كذلك فاذا وجد الشرط فيجزأ الجزأ والجزأ هو العلق وهو رجب فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على عدم
ايقائه لها فرضها في يوم معين ومضى فادعى ايقائه فيه وانكرت فهل القول قولها تطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في
الفصول العمادية وجامع الفصولين (٦٦) والخلاصة والبرازية والغرض السكر والسكر والغفار وكثير من الكتب وفيها أقوال صح

في الخلاصة والبرازية ان
القول قولها وفي الفيض
والفصول وجامع وهو
الاصح وقد رجع الاستاذ
عن قوله أولا يقبل قوله لانه
ينكر الحكم الى قبول قولها
ويقع الطلاق وأنت على
علم يانه بعد التصيب على
اصح لا يعدل عنه الى غيره
خصوصا في هذا الزمان
الفاصد كما صرحوا به في
الاستثناء والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته تروحي
عائني طالق ولا ينقل هل
تطلق حالا وما تلاولا
تطلق لاحالا ولا ما لا (أجاب)
مسئلة المضارع لا يقع بها
الطلاق كما صرح به الكمال
ابن الهمام اذا غلب في
الحال وصرح بعضهم بأنها
لا تطلق بشكوك طالق حيث
لانسته لا في الحال ولا في
المآل وأنت على علم يانه
يدين على كل حال أي ولو
غلب في الحال فانهم والله
أعلم (سئل) في امرأة
وكت اباه في طلاقها فقال
لزوج خذك كذا وكذا
وطلقها فطلقها فخرجها
يقع الطلاق ولزم المال
أم لا (أجاب) نعم يقع
الطلاق ولا يلزم المال عند أي حنيفة
فصل ففسده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصل والله أعلم (سئل)
القاضي به فادعى انه فقير هل يحبس أم لا يحبس الان ثبتت الزوجة بساره بالبينه وهل اذا
يقدر ما يكتب بما يفضل بما لا يله منه (أجاب) لا يحبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينته على بساره فاذا لم تقم بينته على ذلك وكان محترفا يقتص

لا
فصل ففسده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصل والله أعلم (سئل)
القاضي به فادعى انه فقير هل يحبس أم لا يحبس الان ثبتت الزوجة بساره بالبينه وهل اذا
يقدر ما يكتب بما يفضل بما لا يله منه (أجاب) لا يحبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينته على بساره فاذا لم تقم بينته على ذلك وكان محترفا يقتص

عليه بقدر ما يحصل من حرقته بعد أن ترك له كفايته من النفقة وان كان ذو عسرة فنفاة الى مسرة والله أعلم (سئل) في رجل خلفه قاض من
قضاة هذا الزمان بالمال من زوجته انه يأتيه غدا بكذا مال بسمونه محصولا يأخذه وله ما كان مدعى عليه في سنة الشرطة ومنه وحتى
مضى الغد هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس في الحانية والتاريخانية والقنية وغيرها قال لا يحبس ان لم يذهب بكم الليلة الى منزله فامر أنه طالق
فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القنية ان لم يعمل هذه (٦٧) السنة في المزاولة بنماها فرض ولم يتم

لا يحبس في الا بعد الموت نفقة من له خال وابن عم على الخصال لانه محرم ولو استوى في المحرمية كعم وخال ر
الوارث للمال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت علق (سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لأم موسرة
وخالان موسران وعمان معسران فهل تكون نفقته على جدته المذكورة (الجواب) نعم قال في التنوير
والمعتبر في القرب والجزية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة فانه لا يتحقق الا بعد الموت الخ
ونحوه في الحانية والبرازية وغيرهما ففي هذه المسئلة النفقة على الجد لان الصغير المذكور خروها وان
قلنا باستوائهم في المحرمية نهى ثمة فرضا ورذا وأما العمان فانه ما بعد ان كانهما معدومان لعسرهما
كبابس في محله هذا ما ظهر والله أعلم (أقول) مسائل النفقات من أشكل المشكلات اذ لم يذكر والها
ضابطا يجمعها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزية دون الارث وتارة اعتبروا بالارث وتارة اعتبروا
الترجيح فقد صرحوا بان لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهم ما سوية لان العبرة للقرب والجزية
دون الارث وكذا في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا وفي ابن وأب على الابن فقط لترجيح بنت
ومالك لا يملك في جد وان ابن له لم يملك ما بقدر الارث لعدم المرجع أنهم استوى في القرب والجزية فان
الفقر خرو للجد وابن ابنه خرو منه ودرجتهما واحدة وفي أم وعصبة كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لاب
تجب على الأم وعلى العصبة اثلاثا باعتبار الارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزية دون غيرها منهم
وكذا في أم وأخت شقيقة تجب كالارث وفي عم وجد لأم على الجد مع أن العم هو الوارث وفي أم وجد لأم على
الأم فقد موافاة الأم على الجد لأم لقر بها ولم يقدموها على العم والاخ وابنه للقرب والجزية فمما دونهم مع
أن الجد لأم أرجم منهم بالجزية فلما رأيت الامر كذلك حين وصولي في الكتابة الى هذا الباب في هذا المحل
في شوال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها
تحرير النقول في النفقة على الفروع والاصول ورتبتها على ثلاثة فصول * (الفصل الاول) في نقل عبارة
الفقهاء * (والثاني) فيما يرد عليها والجواب عنها بيان المراد منها * (والثالث) في بيان زبدة ما تحتمل من
الفصلين واختراع ضابط جامع للفروع التي ذكرها والقواعد التي قررر وهما مشتمل على سبعة أقسام من
أنواع قرابة الولادة وذوي الارحام مع عز وكل فرع الى محله وارجاع كل شئ الى أصله بحيث اذا وقعت واقعة
تكون سهلة المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع انه لا يتخلو اما أن يكون الموجد من تجب عليه النفقة
واحدا أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط الوجوب والثاني لا يتخلو اما أن يكونوا
فسر وعانقا أو فسر وعوا حواشي أو فسر وعوا أصولا أو فسر وعوا حواشي أو أصولا فقط أو أصولا
وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة * (القسم الاول) اذا كانوا فسر وعانقا اعتبر فيهم القرب والجزية
أي اعتبر الاقرب جزية فان تفاوتوا فافضلها ولا عبرة فيه لارث أصلا في ولدان ولو أحدهما نصرانيا أو أنثى
تجب عليهم ما سوية بخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على
البنت فقط لقربها بخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث خلافا
لما في حاشية الرمي على البحر لاستوائهم في القرب والجزية ولتصريحهم بانه لا اعتبار للارث في الاولاد
والاولاد يجب اثلاثا في ابن وبنت ولما لم يكن الابن النصراني نثى لا يملك المسلم * (القسم الثاني) اذا كانوا فسر وعوا

المحل بالخير اذا يلزم من الخير وهو التردد في الامر أو الغنى ذهب العقل قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش تحير أو ذهب عقله من
ذهل أو له اه فالدهش هنا الذهاب العقل بسبب أحدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر
والحكم في الجنون اذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتسكمت بذلك وأنا جنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة
لم يقبل قوله كافي الحانية والتاريخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل

قوله قضاء الاينة اذا ثبت كالثابت عاذا ما ديانة فيقبل لانه اخبر بنفسه فاعتنم هذا الخبر برأيه مفرد والله اعلم (سئل) في غير مدخولة علق زوجها فوكل شخص بطاقتها اذا غاب مدة كذا واثبات المدة المصينة هل يصير وكذا فيقع طلاقه عليها ولها التزوج من غير تراض (أجاب) نعم يصير وكذا لانه بالطلاق لصحة تعلق الوكالة بالشروط فيقع طلاقه ولها التزوج متى شئت والله اعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلامه (٦٨) ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فبين انه ابن محمود ومحمود بن

ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الخالف انه ابن ابراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق وبصدق ديانة كالحلف انه مولى فسلان وهو مولى مولاه وقد نواه وكذا اذا حلف ان هذه أخته ونوى الاخت في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب الترخاينة وغيره من أئمة الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا مما لا خلاف فيه ولا يهاجم عند ذوي الاذهان وحيث نوى ما حلفه الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل بنونا بنونا ثانيا لواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحرث في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابنه على بقره فيها وهو يدركه ويعقب ويعينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو من يباشر بنفسه (أجاب) حيث لم يباشر فعل الحرث انتهى هو من لا يقع عليه الطلاق والحال عدمه لا يملك عرفه الا عليه فلا يسمى بالدار بانفراذه حرانا وبذلك لا يحرث فهو في عرف اهل البيت بمنزلة من يباشره وهو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه ما يسكن في البيت الثلاث عقب التزول من الكروم الا كثر فلا يحرث من الكروم وسكت كنهه المذكور فيه عقبه ثم خرجت منه في نائي ليلة وسكت كنهه الاخرى ب ففهل يحسب أم لا (أجاب) لا يحسب لان الحلال البين يسكن الاول في عقب التزول وذلك لان المحلوف عليه عدم

الحرف انتهى هو من لا يقع عليه الطلاق والحال عدمه لا يملك عرفه الا عليه فلا يسمى بالدار بانفراذه حرانا وبذلك لا يحرث فهو في عرف اهل البيت بمنزلة من يباشره وهو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه ما يسكن في البيت الثلاث عقب التزول من الكروم الا كثر فلا يحرث من الكروم وسكت كنهه المذكور فيه عقبه ثم خرجت منه في نائي ليلة وسكت كنهه الاخرى ب ففهل يحسب أم لا (أجاب) لا يحسب لان الحلال البين يسكن الاول في عقب التزول وذلك لان المحلوف عليه عدم

سكنى غير هاء عقب التزول فاذا وجد سكناها عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكت عقب التزول بل سكت عقب كنى الاول فان بقي امره لم يحسب كاهو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل عازب في ابوابه زوج أخته وعياله له أصهار وحلف زوج أخته المذكور بالطلاق الثلاث أنه لا يسكن في مكانهم صهرهم نوايا بالمنازلة الا بواء المهور له فهل يحسب بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت أم لا يحسب واذا لم يسكن به ليلة أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحسب بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منازلة لاحقيقة ولا عرفا (أجاب) لا يحسب على (٦٩) كل حال بدخول المحلوف عليه لان من

في النفقة وان شاركته في الارث كالأول كان الاب موجودا حقيقة كما قررناه قبل هذا الفصل (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط يعنى برفيه الارث أى أهليته لاحقيقة وعند الاستواء في المحرمية وأهلية الارث يتبع الوارث حقيقة في حال ابن عم على الحال لانه رحم محرم أهل الارث عند عدم ابن العم ولا شيء على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا تجب نفقة على غير محرم أصلا وفي حال عدم ابن العم على العم لا ستواهم في الرحم والمهر ميسر وتزوج العم بانه وارث حقيقة وفي عم وعمه وخالة على العم أيضا ولو كان العم معسرا فعلى العم والخالة أن لا يكرها ما يجعل العم كالعديم لانه يحوز كل الميراث هذا رتبة ما حرته في تلك الرسالة بمالم أسبق اليه ولم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا يحولى وقوتى ذرونيك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ وعرض عليه بالنواجز وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام ثم نعود الى كلام المؤلف فنقول (سئل) في النفقة المستدانة بامر قاض اذا أراد الدائن أخذ دينه من الزوج هل له ذلك (الجواب) لصاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة بدون الامر به ليس له الرجوع الى المرأة كما صرح بذلك في النهر والبحر (سئل) في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وله مال بدمه جماعة مقرين به وبالزوجة من جنس حرة فهل يفرض لها القاضي نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الامر كذلك وبحلفها القاضي انه لم يعطها النفقة وبأخذ منها كفيلا كذا في المتنق والتنوير وغيرهما (سئل) في رجل له بنت قاصرة في حضنة أمها المطلقة أذن لجد القاصرة لأمها بان ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا البرجع به على الاب فانفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة وبرد الرجوع على الاب بنظر ما أنفق بعد نبوت الاذن والانفاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة ولو أنفق الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان كان مقصورا على مدة الحضنة فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الاذن فوكيل (سئل) فيما اذا غاب زيد وترك أولاده الصغار الفقراء بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فالحكم (الجواب) حيث كان أخوال الغائب موسرا فالقاضي أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كافي العلائق عن واقعات المفتين وهي أيضا في القنية والحواشي (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لأمه له ولا كسب من زوج لها معسر مدين مسجون بدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجد أجنبيا يبيعها بالنسيئة أو يقرضها ولها أب موسر فهل يؤمر بالانفاق علم او على ابنها المزبور ورجع بذلك على الزوج اذا أيسر (الجواب) نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا أو الها ابن موسر وأخ موسر فنفقتها على زوجها أو يؤمر الابن أو الاخ بالانفاق عليها ورجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فتبين بهذا أن الادانة لنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها ولا الزوج وعلى هذا لو كان له معسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والاخ والعلم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فصار كالميت اه وأقره عليه في فتح القدير وينبغي أن يكون محله اذا لم تجد أجنبيا يبيعها بالنسيئة أو يقرضها فينشد بتعين على والدها

حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رفع اليكم قضاء أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما روى المختلة لمحة بها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فليكن مما استثنى كاهو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته بانثام قال لها في العدة أنت طالق فلا يبعث علم بانثام لم يعتبر والحاصل أنه حكم في محل الاتفاق وهو رفع الخلاف والله اعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته الذي عد نكاحها طلاقا بوكالة عنها بالام

مع وجوده في عصبة فرغ الامر الى فاض شافعي في حكم بطلان النكاح والطلاق بوجهه هل ينفذ أم لا (أجاب) ينفذ ولا ينفذ بل
بصحة الخلق مخرج به غالباً عندنا والله أعلم (سئل) في ثمر يزوج زوجته ويضربها بغير حق ويعزرها بغير وجه ويكثر الخلف منها بالطلاق
حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثاً فإذا يلزمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا بزجر عنها وإذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
على قول كثير من علماءنا إذا لم تقدر على (٧٠) منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا إذا رفعت الى القاضي وحلفته فاف كان الاثم عليه

ولا عليها ولا يجوز لها قتله
وعليه القتلى كذا نص عليه
في شرح الوهبانية في تلاقع
التاريخية عن الملقط والله
أعلم (سئل) من بعض
الفضلاء
بانصيردين الله انني سائلا
بجمل فضلك دمت بالاحسان
يا عالم بالعلم بامن قدسوى
كل العلوم من العليم الشأن
يا عالما يا فاضلا شهودته
كل الخلائق انسها والجان
يا افضل العلماء بامن فضله
بحر قسبه العادات في
الاكوان
أصل السؤال اني اشتكتني
زوجتي
يا ظلم والسيطان الانسان
لم يجر مني في الحقيقة موجب
لخصامها نالي القرآن
لما سمعت القول منها والاسي
ازداني غيظا وزادها في
غضيت والغيا السديد
يوجب
والنفر غالب مع الشيطان
وأثبت للقاضي بغيا مفرط
مع دحشة ومو به رهي
خلقت امرأتى ثلاثا حيث لا
أدرى بذلك ولا امر بيمان
فعلتها والحال ما قدرته
منى عليها واقف مع شان
فأفدوا وضل جوايا شافيا
والا تكلوا الاحباب باب الولا
والا تكلوا الاحباب كذا
ملا الله من ذوي العرفان
لأزلت في مدد من الرحمن
والجود والاحسان والايان
والا تكلوا الاحباب كذا
ملا الله من ذوي العرفان
لأزلت في مدد من الرحمن
والجود والاحسان والايان
والا تكلوا الاحباب كذا

فأفدوا وضل جوايا شافيا
والا تكلوا الاحباب باب الولا
والا تكلوا الاحباب كذا
ملا الله من ذوي العرفان
لأزلت في مدد من الرحمن
والجود والاحسان والايان
والا تكلوا الاحباب كذا

أنواعه جميع ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان فاذن ما العقل زال فانه * في عهده من فرقتهم امان واذا ادعاء فيه غيره
* ان لم يكن معتاده بيمان واذا تكون له بذلك عادة * فصدق فيه بلا رهاق فاذا فهمت مقالتي وبيانها * فغوابها استفتيت في بيان
هذا المحرم من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان وبذلك خبر الدين آفتي فاعنتم * تحرره المستطوري بالاثقان (سئل) في رجل
طلق زوجته ومات قبل ان يقضاعدها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث والورثة تدعى أنه (٧١) بائن فلا ترث (أجاب) القول قولها فترث

لأنهم يدعون الحرمان وهي
تسكن فيكون القول قولها
بيمينها وعلى الورثة البينة
والله أعلم (سئل) في جماعة
يطبخون الصابون وضغ
عندهم وجل زيتا وأمرهم
أن يطبخوه ففعلوا وعليه
بعض علل خلف بالطلاق
انهم ان لم يطبخوا الله ينفذ
هذه الطبخة التي على النار
لبنقان زيتها من عندهم
ويشكوههم الى الباشا فهل
إذا طبخوا الله بعد الطبخة التي
على النار ولو جرة زيت يقع
عليه الطلاق أم لا لا طلاق
في عينة (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق لدخول القليل تحت
الاطلاق والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته روي
طالق وكرها ثلاثا ناولا
بذلك جميعا واحدة هل يقع
عليه واحدة ذلك الرجعة
عليها معا ويدن أم يقع
ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه
واحدة بانه حيث ناولها
فقط كما ذكره الزيلعي في
الكليات وغيره والله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع
زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها ابرئيني ففصلت
أبرأ الله فقال لها روي

الى حسين سوادا يريد دفعها عن وجهه لا طلاقا هل يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كاذبي
وهي من قسم ما يضلج جوايا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة الغضب أو الرضا وهو يحتاج
الى النية والقول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة هي على من الثلاث المحرمة بعني الميتة والدم أو لحم الخنزير ناولا
الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون مالا قابلا ثلاثا ثلاثا حيث لم ينوها ولا التزوج بها ولا تحرم المحرمة المغلظة أم لا (أجاب) نعم له التزوج

ما زال يقول ذلك عليها حتى أقام أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق إلا إذا قال بقوله وروحي الخ لأن روحه مثل آدمي كما
صرح به صاحب البحر والله أعلم (سئل) فدخل طلق زوجته ثلاثاً بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال إلا أن يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها
ولا زام يستثنى هل قيل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله على ما علمه الاعتماد والفتوى احتياطاً في أمثال الفردج في زمان غالب فيعلى الناس
الفساد والله أعلم (سئل) في نكاح طلاق زوجته ثلاثاً يجتمع في نكاح واحد فهل يقعن أم لا وهل إذا رجع إلى ما حكم حنفى المذهب يجوز تنفيذ

(١٠ -) (فتاوى مديه) - اول) وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون إليهم ويستفتون منهم وقد أثبتنا النقل عن كثيرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يفتقر لهم بخلاف فإذا بعد الحق الاضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكمنا بأن الثلاث بقم واحد طلقه أحدكم لم ينفذ حكمه لأنه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف الاختلاف اهـ فقد ظهر لك بذلك أنه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وأنه ينفذ بالتفويض بل يجب على كل من رفع اليه من الأحكام الخفية وغيرهم من يعتقد عدم جوازها أن يعطاه كافي المجتبي وغيره وفيه ان أصحابنا لم

يخبروا قول من نفي الوقوع بخلافه لانهم اوجبوا الحد على من وطئ في العدة وقال الشريفي وحكي عن الحاج بن ارملة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاينها فأنقذ به من أضله الله تعالى اه وقول المحقق السكالي وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أنقذ من طهر الله فواده منهم وفخ عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله (٧٤) فهو المتهدي ومن يضل فلن تجده وليا من شدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق

زوجته ثلاثا لم يمتعاني كلمة واحدة فأنقذ حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاش الزوجية بسبب الفتوى المذكورة مدة سنين فهل يعمل باتقاء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال (أجاب) لا عبرة بالفقهاء المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويفترض على حكام المسلمين أن يفرقوا بين هؤلاء بعض العلماء وحكم عن الحاج بن ارملة وطائفة من الشيعة والظاهرية أنه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاينها فأنقذ به من أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلة أبيه تشار معها خلفا بالطلاق لانها ماتت في عائلة هل اذا استمر حتى تأكل في عائلة أبيه يقع عليها الطلاق أم لا لكونها ليست في عائلة وهل اذا نوى بذلك عائلة أبيه أو أضافها الى نفسه تجوز ايجت نطق واحدة وله مراجعتها عندئذ لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلة بل هي وعائلة على أبيه ونوى حبيبة كلامه ولم يكن له به أصلا لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد ونوى بغيره ما هو عليه نحو زاتقع واحدة فحيث أنه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته لا حاجة لي بك هل يكون ذلك طلاقا لها أم لا (أجاب) لا يكون خلافاً وتاؤه قد صرح في البحر والحاوية والبرازية وكثير من الكتيب انه لو قال لها لا حاجة لي بك نوى الطلاق لا يقع هذا نص في أن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كتابه والله أعلم (سئل) في رجل تشار

وله مراجعتها عندئذ لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلة بل هي وعائلة على أبيه ونوى حبيبة كلامه ولم يكن له به أصلا لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد ونوى بغيره ما هو عليه نحو زاتقع واحدة فحيث أنه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته لا حاجة لي بك هل يكون ذلك طلاقا لها أم لا (أجاب) لا يكون خلافاً وتاؤه قد صرح في البحر والحاوية والبرازية وكثير من الكتيب انه لو قال لها لا حاجة لي بك نوى الطلاق لا يقع هذا نص في أن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كتابه والله أعلم (سئل) في رجل تشار

زوجته مع والده فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب الامن الحبيبة ما عدت عندك والاسكن زوجته طائفا بالثلاث ان قدرت مع عدم الخوف المقر عنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا إطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غائب ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متى غاب عنها مدة كذا وتركها بالانفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة (٧٥) والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بدشوق

أن يستفهم منه هل لزم ذلك بقضاء أو تراض منكما فأجاب الكسوة الماضية انما تقر في الزمة بقضاء أو تراض فاذا أقر أنها في ذمتها ألزمهم بالولا يستفسره القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمتها كسوة ماضية بقضاء أو تراض وسئل ايضا فيمن ادعت عليه بكسوة الماضية فذكر أنه قرر لها كل سنة كذا وكذا فانكرت الرضا فهل يلزم الزوج ما عترف به فأجاب انما يضي بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءها أو تراض من الزوجين فاذا قالت لم أرض بما قررته فقد ردت قراره لانها قد لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل أيضا اذا قالت المطلقة انما حاصل وأنكر المطلق فشهدت القوايل بالحل أو أنهم في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت انها حاصل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحل وهي سنتان فقالت كنت أظن أني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فاما النفقة الى أن تحيض ثلاث حبض وان طالت المدة اه (سئل) فيما اذا كان على زيد ديون لجامعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقات في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق الزبور عن نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم كسبه الفقير عماد الدين الجواب كسبه عم والد الجواب (سئل) في رجل مديون له تشار في غلانه بنفقة ونفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لدينه (الجواب) لصاحب الدين من مال البتة بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شيء من كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طلبت منه مسكالكها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسرة على الاب كالصغيرة كفا في الخلاصة والبرازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل له ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملابس وتأتي حاضنته الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدنانير كفا في الاختيار لكن في البحر عن المحيط المجتبى ان شاء القاضي فرضها أصنافا أو قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار (سئل) في رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار منها بالانفقة ولا منفق وليس للصغار مال وترى الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها وأهملها ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد تحليتها ان الغائب لم يملكها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها وبعد تحليتها واقامتها بينة على الشكاح ان لم يكن القاضي عالما بالانكاح فهل لها ذلك (الجواب) نعم رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد للقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر اه فنية (أقول) ومثله في القهستاني وفيه أيضا ينبغي أن يفرض نفقة عروس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تعيد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو قد حسن بحج حلفه فانه فيما دونه بسهل احضاره ومراجعتها اه وكذا انه له الخير الرمل في حاشيته عن التارخانية وكتب في حاشيته على المخ عند قوله وقال زفر يضي بها أي بالنفقة على الغائب وعمل القضاء اليوم على هذا فيقضي به مانصه (أقول) سألت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيد الحاضر بالبلد وزوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليها ففرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره ليعظم ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وبطال بمعارض أم لا فأجبت به لا يصح لان جواب زفر انما هو في الغائب وانما استحسنة المشايخ واقتوا به للحاجة أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمائنا يجوز الفرض عليه من غير حضوره وهو مقيم ببلده

لا يصبر الامر يدها لانه لم يغيب من مكان يسكن فيه لانه براديه مكان الازدواج وذلك بعد أن بيني بها وعمل في الذخيرة بانه قبل البناء ما غائب عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى فاطبة وأما مسألة قبول قول أحدهما للوصح التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف علماؤنا على ثلاثة أقوال قيل ان القول قوله أي يمينه وقيل قولها يمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق عدم الوصل اليها هو تنصبل حسن لان كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوج يدعي الطلاق

وتشكر وصول المال والقول قول الشكر فيما أنكر به منه وفيما يذمه البينة لازمة عليه وقد خرم صاحب الفقيه بما اقتضاه إطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلعا بعد العشرة فأدعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له اه وبه أفتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاوا وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنامدة معينة منع تركها بالنفقة ولا منفق شرعي (٧٦) فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرض

لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترتفع عنه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع الميم ببقاء تصور المرمع من الخالف وقد ذكر علماء في الامم بالدفع وعا تشهد بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا للوجوب عليه لارتفاع الميم وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه أو أجاز قول فضوي أو دخل في عصمته زوجة غيرها وتسرى عليها تكن اذنك طالقة واحدة بائنة تمت فانفصلت اذا فوى بالاجازة الاجازة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق به وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجازة أحد نوعها فهو نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة واجماع كوردت في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مثله ان لبست أو كتبت أو سرت ونوى معينا وصرحوا به اذا قال كل امرأته دخل في نسكاحي فهي طالق ثلاثا انه لا يثبت بالاجازة الفعلية لان دخولها في نسكاح لا يكون الا بالتزوج فيكون ذلك الحكم كرسبه المختص به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير مترجعا بل مترجعا وقوله هنا بطريق متفق بتزوج ومنه بوجه فلا بد من صراحته به يخرج بالاجازة الفعلية عن

أن يكون مترجعا بل هو مترجح فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجه فضولي وأجاز فعلا فلا لا يثبت حيث نوى الاجازة القولية في مثله دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأتني أطلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق هل له أن راجعها في عتقها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الابرأ بل الابرأ مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان أبرأتني أطلقك وان أبرأتني طلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله (٧٧) أعلم (سئل) في امرأته قال لها زوجي

أوزمنا اه فان منهومه انه اذا كان صغيرا غنيا وكبيرا غنيا من لا يجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا يجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالاولى ولا ينجي ان ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غنيا من أو كان غنيا فلا يجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته على أنه في باب المهر صرح في متن التنوير بان الصغير الفقير اذا تزوجه أو امرأته لا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه كفاي النفقة قال شارحه العلائي فانه لا يوافقها الا اذا ضمن اه وهذا قول آخر مقابل لما صرح عن الملتقي والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجبة نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتبة وليس على الاب نفقة زوجته الابن وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي رواية انما يجب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مريضا أو به زمانة يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأته الاب أو أجاز يترتب أو أم ولد حيث لم يكن بالاب علة وأن القول بالوجوب مطلقا هو رواية عن أبي يوسف اه وأنت خير بانه اذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضا عدم وجوب نفقة امرأته الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة على الابن دون العكس فاذا لم يجب نفقة خادمة الاب على الابن لا يجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا علمت ذلك فظهر لك ضعف ما في المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقعات قدرى أنفسى من أنه يجبر الاب على نفقة امرأته ابنة الغائب الخ اذ لا شبهة انه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها متونا وشروحا وفتاوى ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل أفتى بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعا للعمدة المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ اسمعيل الحائلي اللهم الا أن يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجبره القاضي على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنة الغائب يرجع به عليه اذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن وروايتي بهذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخاتمة من الاب يستدين لنفقة زوجته ابنة الصغير الفقير ليرجع عليه اذا أبسر فليأمل (سئل) في امرأته فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابن في نفقته بحر (سئل) في امرأته مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لانفقة لها ما دامت كذلك (الجواب) نعم قال في التتارخانية اذا كانت المرأة أقرت أو قرأه أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انقروى (سئل) في حرة مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لا شغل لها غير خدمتها بالفعل فهل فرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجها ثم أتت التزوجه وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم ويريد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجها فان تزوجه لا يرجع مطلقا وان أتت فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا رجوع مطلقا اه بحر عن العمادية وغيره وأفتى بذلك الخبير الرملي

المتكامل غيرها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالق اهل يقع طلاقه أم لا حتى تستل فحبيب بانها أرادته وهل اذا أقر بانه طلقها تنتين وهذه الثالثة بناء على طئه الوفوع بها تطلق ثلاثا وتحرم الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد نكاحها بارادتها واذا أقر بما ذكر بناء على طئه الوفوع له أن يعود اليها في الديانة كما صرح به البرازي وعبارته طن وقوع الثلاث عليها فافهم ليس باهل فامر الكاتب بكتبة صكها بالطلاق فكتب ثم أفتاه عالم

بعدم ونوع الطلاق أن يعود إليها لكن القاضي لا يصدق إقام الصلح اهـ ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للرازي ونقله
في البحر عن القنية صرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل) ولده المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محيي الدين عاصورنه في رجل
تساخر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحد وجميع تلك معها المراجعة في العدة
أم لا (جواب) نعم يقع عليها طلاق واحدة (٧٨) ربيعة المذهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي

في أنت طالق فله مراجعتها
في العدة كما أنقذه شيخ
الاسلام ابو الدائم الله المسامح
يطول حياته والله أعلم
(سئل) في رجل قال زوجته
المدخولة أنت طالق على
الثلاثة مذهب فهل يملك
طلاق واحدة وجميع تلك
مراجعته في عده أم لا
الجواب منقولاً معللاً
(أجاب) نعم تطلق طلاقاً
واحد وجميع المذاهب
الثلاثة والأربعة وسائر
المذاهب اتفقت على وقوع
الطلاق الواحد الرجعي في
أنت طالق والرجعي في ذلك
واضح قال في مع الغفار
أقول وقد كثر في زماننا
قول الرجل أنت طالق على
الأربعة مذهب يريد بذلك
أن الطلاق يقع عليها
بإتفاقهم ويتبع الحزم
في وقوعه قضاء وديانة كما
لا يخفى اهـ (قول) ولا
شبهة في كونه رجعيًا لا بائناً
لما قدمنا من أن المذاهب
كثيرة قد اتفقت على وقوع
الطلاق الواحد الرجعي
يقوله أنت طالق ولا فارق
بين قوله على الأربعة
مذاهب وبين قوله على
الثلاثة مذهب كما ذكرنا
شملهما وكذا يشمل المذهبين
والخمس وما زاد عليها ولا يخفى في ذلك على ذي فهم ضعيف والخير
لأنه عن ذي فهم قوي في الفقه قد ذكر في فتاوى الرمي الكبير الشافعي في مسألة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم
الذي كور ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب مع تلا قوله لا يكون وقوعه على المذاهب كلها ورواه الله أعلم
(سئل) عن رجل قال زوجته أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال زوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين (أجاب)

فهي ما بانه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته سعت الله عرضك في ابتلاك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
ليس بصريح ولا كتابه والله أعلم (سئل) فيما إذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطبيق الأخرى فما الحيلة الشرعية في إيقاع الطلاق على
واحدة منهما دون الأخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقاها على مال فيقول طالقك على ألف مثاقيق قول لا أقبل فإذ قالت
لا أقبل لا تطلق وتطلق الأخرى لوجود الشرط وهو التعليق قال في الخانية في باب التعليق إن لم (٧٩) أطلقك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثم أراد

أن لا تطلق امرأته ولا يصير
حاشا قالوا الحيلة في هذا
ما روي عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعليه الفتوى
أن يقول لامرأته في اليوم
أنت طالق ثلاثاً على ألف
درهم فإذا قال لها ذلك تقول
المرأة لا أقبل فإذا قالت ذلك
ومضى اليوم كان الزوج
باراً في عيونه ولا يقع الطلاق
لأنه طلقها في اليوم ثلاثاً
وانما لم يقع عليها الطلاق
لرؤدها وهذا لا يخرج كلام
الزوج من أن يكون تطلقاً
الآتي أن يحدا رحمه الله
قال في الكتاب رجل قال
لامرأته طالق ثلاثاً على
ألف درهم فلم تقبل فقالت
المرأة قبلت كان القول قول
الزوج ولا يقع الطلاق هي
كلام الزوج أطلقا من غير
وقوع الطلاق وهذا لأن
التطبيق نوعان تطبيق بحال
وتطبيق بغير مال وقد تم
ما كان من جهة الزوج وهو
إيجاب الطلاق بخلاف
التعليق لأن المعاق بالشرط
عدم قبل وجود الشرط
فكان الإيجاب عدماً قبل
وجود الشرط ونقله في
الخلاصة والبرازي والظاهر

الاشرفية قالوا وعليه الفتوى وللشيخ علي المقدسي رسالة في هذه المسألة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام الذكرك عليه وحاصله أن الشرط
المعلق عليه طلاق الأخرى وجده هو التطبيق فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء
ما هو هل هو بلفظ لا أو هو الآن يحكم على حاكمه هل إذا أمره ما كتم بشر به فشر به بعد أمره بحث أم لا (أجاب)
لا يبحث لأنك لما صرح به صاحب المحيط في مسألة أن كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يبحث لأنه لا يمكن أن يقع بالشك كقولنا

سبب طهر خلف أحدهما أنه غراب والآخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا بحث أحدهما في الحمام الأصغر لمحمد بن ولده السمرقندي قال له ان كان رأيي أقل من رأيك فالتق طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لا بحال ان التعليق على أنه الاخر منهما لما طردت كلمة علمنا ثلثا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه بهد بعينه من شرائع الفقه تسكن لديه والله أعلم (٨٠) (سئل) في رجل رد لذي القاضى ما أقرب به حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا الى حالة البرسام

ودهنه خمس عشر صفر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في انما يتعسف الوقت المذكور ولا يكون اقرارا بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذا البينة بينة والقول قوله في العلم قال في الاشياء والظاهر ان أقصر بشئ ثم ادعى العلم يقبل كفى الخاتبة الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أتت به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كفى جامع الفصولين والقنية اه فهاذا في نفس الطلاق فكيف في التاريخ فلعلم لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجتماع اثباتهم انه تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بعد زواجه بأولاهها ففعلها ففعلها لا بعد الدخول بها هل اذا رقت أمرها الى ما ذكر أو ساقط فيكم

بها بلا ضمان اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضى الصغير نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيه ما بكثير ثم ظهر أمره للقاضى وأخبره جماعة بفقره فخط عنه جانباً وأبقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحاً (الجواب) نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح أكثر من نفقتهم زيادة بسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير المقدور وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان الصلح عليه أقل بأن كان لا يكفيههم زاد الى مقدار كفايتهم بجر (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يتيم غني فهل يؤمر الوصي بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسئلة في الجرح والتمر تحت قوله وأقر بيب محرم فقيرة عاجزة عن الكسب بقدر الارث (سئل) في مطلقه مضت عدتها ولها ابن رضيع تطالب من أبيه على ارضاعه أجرة زائدة والاجنية ترضعه بحال فهل تكون الاجنية أولى فترضعه عنده أم لا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة آمنعت من الخبز والطحين وهي ممن لا يخدم لعله بها فهل على زوجها أن يأتيها بطعام مهيأ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أبت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر الاب من ترضعه عندها (الجواب) نعم ولا تجبر الام لترضع ولدها يعني قضاء وان لم يهادى لانه كف النفقة وهي على الاب واطلاقه نعم ما دام يكن للاب ولا للصغير مال وذ كرا الحصار انتهى في هذه الحالة تجبر في الاختيار وهو الصحيح وفي الخاتمة تجبر في هذه الحالة عند الكل وما دام لم يجد من ترضعه أو وجد الا أن الولد لا يأخذ ثدي غيرها لانه يتغذى بالدهن وغيره من المائعات لكن الاصح انها تجبر أيضا وعليه الفتوى وقال في الفقه انه الا صوب لان قصر الصبي الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشرب بسبب رضع مومه ويستأجر الاب من ترضعه عندها لان الحضنة والنفقة عليه ثم روي في شرح التنوير والعلا في ولا تجبر من لها الحضنة عليها الا اذا تعينت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال (سئل) في حاضنة لابنها تكفلت بنفقة مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يد اخوته فهل تكون نفقته في ماله (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الشلبى في امرأة فقيرة لها زوج غني طلقها وبانت منه بانقضاء عدتها واهلته بنت صغيرة فأرادت السفر بها فنعها حتى تكفل بينهما مادامت مسافرة فتكفلتها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عنها كيف التخص لرفع الضرر وأجاب الذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالا يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا حال عليها وطلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن تخليصها عن نفسها ولها أن ترفع أمرها للحاكم فيما رها بالاستدانة النفقة الصغيرة المذكورة ترجع بنفقة ذلك على أبيها اه لمخصا ومقر برباعن البرازية قوله ولو ظن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة (سئل) فيما اذا تعهد بدين ينفق على ولدي بنته الصغير بن ولهما أب حاضر وموسر ويريد بالان الرجوع عن تعهده فهل له ذلك (الجواب) نعم لما رآنا (سئل) في صغار لا مال لهم ولا كسب واهم أب معسر غاب وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله اخوان موسران هل يؤمران بالاتفاق على الصغار ليرجعا على أبيهم اذا أبصر (الجواب) نعم في الخبر إذا كان الاب معسرا والام موسرة تؤمران تنفق من مالها على الولد فيكون ديناً ترجع به عليه اذا أبصر لان نفقة الصغير على الابوان كل معسرا كنفقة نفسه فكذلك الام قاضية حقا واجبا عليه أمر القاضى فترجع عليه اذا أبصر ثم جعل الام أولى بالتحمل من

يطلق النكاح والطلاق اصادفته أجنبية عنه بغير دفعه عليها فباعتداده بغيره وينفذ أم لا (أجاب) نعم سائر ما لا فصل بغيره فينفذ الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة ونقل في البحر عن نزيل القلاسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة انه لا يليه أي النكاح الا العصبان وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفة المتون الموضوعة في الفقه ومع غرابته هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضى الذي برأه اذا أبطله بطل ما وقع الزرع فيزوجهما نائبا بعد صحيح

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لحامه الحر على الطلاق ما تعذر بما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدم أم لا (أجاب) قد أتت شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية أنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمه لا أقول كذا وعلى الطلاق لا أقول ليس بصرح ولا كناية قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في منعه الغفار شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهوده في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو (٨١) مبني الخ بقوله ليس بصرح ولا كناية لان ما ليس بصرح ولا كناية لا يقع به طلاق اجزاء فاذا أخذ الرجل بما أتت به شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا) عن رجل قال على (أخرى) عن رجل قال على الطلاق ثلاثا لا أقول كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم ينقل عن المتقنين فيه انقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أتت شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصرح ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو نابت قبل يقع واحدة رجعية نوى أو لا والخاتمة عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اه ورأيت بعض المتأخرين أتت بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية معا لادان ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال السكالي بن الهمام رحمه الله وقد تعذر في

سائر الاقارب بجر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال ويفهم مما في الذخيرة انها ان كانت فقيرة تستدين من الاقرب فالاقرب من أهل الاب فان لم يوجد فن قريبها ويكون ذلك ديناً يرجع به على الاب ان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اه وفي البرازية واذ لم يكن للصغير ولا لاله مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع اه (أقول) مرأول باب النفقة أن الأصل انه اذا اجتمع من تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحجز كل الميراث يجعل كالمعسر الخ ومقتضى هذا الأصل أن تجب النفقة على الام الموسرة لا رجوع وكذا تجب على الاخوين الموسرين في مسألتنا ولذا قال في الذخيرة قال في الكتاب الجد بمنزلة الاب في استحقاق النفقة عليه اذا كان الاب ميتا وكان الاب حيا الا انه فقير لان الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اه وصرح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من انه لا تفرض النفقة على الجد وانما يؤمر بالانفاق ويكون ديناً على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زنا فاضى بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار اه وحاصله ان الاب اذا كان فقيرا غير زمن تجب نفقة الاولاد على الجد الموسر خلافا للقدوري وان كان الاب فقيرا غير زنا فاضى على الجد اتفاقا وظاهر التعليق الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الاب زمنا بل يكفي مجرد فقره وهذا مخالف لما روي من ان الاب لا يشارك في نفقة ولده أحد ولقول الخاتمة نفقة الاولاد الصغار والاثاث المعسران على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اه وهذا الاشكال قوى جدا بغيره التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاما طويلا عن الذخيرة من جملته ما مر من انه عفاها قال بعده وحاصله أن الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام الموسرة والا فلا بل كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتن والشروح كما لا يخفى اه كلام البحر يعني أن قول المتن والشروح لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ليس على اطلاق بل هو مقيد بما اذا كان الاب موسرا أو كان معسرا وكان الاولاد أم موسرة فان النفقة على الاب وانما تؤمر الام بالاتفاق عليهم ديناً عليه وأما اذا كان الاب معسرا ولم توجد في المسئلة أم موسرة بأن وجد فيها الجد الموسر مثلاً فان النفقة حينئذ تجب على الجد لا رجوع على الاب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الاب الفقير بالميت في هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير الاب مع وجوده وهو وارد على اطلاق المتن والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقيدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل ما في المتن على ما اذا كان الاب موسرا لكن ما قدمناه عن الخاتمة صريح في التعميم وأجاب الخبير الرمي بقوله لا حاجة لاصلاحها لانها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتن والشروح فانبتوها في كتبهم مقتصرين على ما اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري من أنها لا تفرض على الجد وانما يؤمر بها ليرجع بها على الاب اذا أبصر وحاصله انه لا فرق بين الام الموسرة وغيرها كالجدة مثلاً في أن النفقة انما تجب على الاب الفقير ولكن تؤمر الام أو غيرها بالاتفاق على الاولاد لتسكن ديناً على الاب فكلام المتن والشروح ما من على رواية القدوري بعدم جعل

(١١ - فتاوى حامديه) - اول (عرفنا في الحلف الطلاق يلزمه لا أقول كذا يريد ان نفعلته لم يلزم الطلاق ووقع فحبب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فالتق طالق وكذا تعارف أهل الارياك الحلف بقوله على الطلاق لا أقول اه قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غير فحبب الاتقاء بوقوع الطلاق به من غير بينة ككلها الحكم في الحرام يلزمه وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به التعارف في ديارهم الشيخ قاسم في صحيحه مختصر القدوري اه (أقول)

الحق الوقوع في هذا الزمان لا يشترط في معنى التطلق والى القول بعدم الوقوع به من مجرد غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهرين السلام فنسال الله الحامية بحوله وقوته بما فيه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كتابه وقال الصبري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا يشترط في معنى التطلق وهو موافق لما قاله الفريز ونقله عن العلامة فاسم فيجب (٨٢) الرجوع اليه والتمويل عليه عملا بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم (سئل) في رجل

الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختيارا ورجعا لثالث الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقد الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غيبا برز من اذلو كان زمانا نجب نفقة الاولاد على الجد اتفاقا لان نفقة الاب نفسه واجبة حينئذ على الجد كما في هذه المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك أن قولهم في الاصل المار اذا كان المعسر يحرز كل الميراث يجعل كالمعسر ليس على اطلاقه ايضا بل هو مقيد بما سوى الاب الغير الزمن لما علمت من أن الاب اذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح فاعتنم هذا الخبر بالفرق الذي يفرق الدر النضيد (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله اولاد قاصرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان صبيان موسران فهل تكون نفقتهم على العمين (الجواب) نعم (أقول) أي بالرجوع على الاب اذا أسرلانه هنا فقير زمن فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمته مما حررناه آنفا (سئل) في تيم ذي مال وبسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم وانه قوا على وجوب العسر والخراج في أرضه وعلى نفقته وجبه وعياله وقرابته كالبالغ اشباه من أحكام الصبيان (سئل) في ذميمة أسلمت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعه لأمه وعلى الاب نفقته (الجواب) نعم ولا تجب مع اختلاف الدين الاب والزوجية والولاد فشميل الابوين والاجداد والجدات والولد والولد والجد (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها اولاد ذكور وبنات موسرون فهل تكون نفقة عليها بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشملهما وفي الخلاصة وبه يفتي وفي الفتح وهو الحق بحر (سئل) في ذميمة في حجر أمها الهادراهم فاستمرت الام للتمتع بالاب لا بلها بمن مثله فهل لها ذلك (الجواب) نعم الام والاخر وسائر المحارم لا يملكون الاتفاق على الصغار من مالهم الا بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد انه استحسن في مال اب الصغير منه مدعا للفساد والاختار أنه اذا كان من جنس النفقة ذلك في حجره أم لا وان لم يكن طعاما ان دراهم ذلك ان كان في حجره والا لا وان كان يحتاج الى بيعه لملك البيع والاتفاق الا أن يجعله الحاكم وصيا رزية (سئل) في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أم لاب موسر وأم وصى عليهم تكلف الاخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من غنها وتنفع الام من تكليف الاخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمثله في الحجر وحاشيته للغير الرمي (أقول) وعبارة البحر عند قول الكثر ولعله الفقير وان كان للصغير عقار أو أرض أو ثياب واحتج الى النفقة كان للاب أن يبيع ذلك منه وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء اه وعبارة الخبر الرمي ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة الفتوى اذا أمر القاضي أمهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصه من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أو لا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم من غنها والسكنى من النفقة اذا فرغ وجبت عليها اه وكتب في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرمي المذكورة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار الخ اذا كان الصغر لا يحتاج اليه اما اذا كان محتاجا للسكنى عقاره وليس نسباه وأرديته لانه في بيع ذلك لاه لو باعها الاب احتج الى ثمرها غيرها وانظر ما يأتي عند قوله وله فقير محرم

تنازع مع أخيه في ضم يمين الى نفسه وتربيته فقال على الطلاق ما أخليه روح عندك فبأنه الاخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ اليمين هل يجنب الخالف في يمينه أم لا (أجاب) لا يجنب والحال هذه عدم وجود الخلفة بيمينه والله أعلم (سئل) فيما اذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها له غير أبيها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحال فحكم شافعي ببعثه وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راضا للعدة وللأز جندى اقاضى أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحا عقد بشهادة النفقة والعنف أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاوى لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحال اذا حكم ببعثه وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجز ولكن لو بعث الى شافعي لعقد بينهما بحكم البعثة جاز ولو لم يأخذ الاصح والمأمور شيئا وهذا الحكم

لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في دي النسي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا حيث وهي مسئلة الحكم اذا وقع بسروجه ضربه الخالف فيه ولا يجوز له نفقه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته العسر المدخول به اعد ما قبل له طلق ورجعت فقال فنجبت النكاح بأوباه الطلاق ثم قبل له طلقا ثلاثا قال تكون طلقا ثلاثا ناهل محل له أن يترز جهابيل أن تسكن زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم محل له ذلك قبل أن تسكن زوجها غيره لان ما ثبت بقوله فنجبت النكاح بأوباه الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تكون

طالق ثلاثا ناشيا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج أخته برجل في أثناء سنة ١٠٦٩ فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا الأسا كذلك ولا أقدم على في المدينة هذه السنة فصار فخرج لوقته وخرجت وجمع بينها أهما الخروج ولم ينسأ له نقل امتعته لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يكت بها وضمت السنة المشار اليها فهل حلت بذلك أم لا وهل اذا رجع الى المدينة بعد انقضائها وقدمت أم لا (أجاب) لا حلت بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقيود (٨٣) معان قلنا بانقضاء اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما اذا قلنا بعدم انعقاده به من الاصل فالامر واضح اذ لا يمين فلاحنت وهو معتد كثير من علمائنا فانهم ومن المقرر العلوم ان المعرفة بالاشارة تنتهي اليمين بضمه فلا حنت عليه بعد انتهائهم اليمين اذا رجع الى المدينة وقدمه معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها شاهرا سكنه عليه طالبا أخذها فهاور غيا فعرس عليه فقال ان أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها فها ولم يتمكن خلاصها من يده فهل اذا نوى عدم تمكنه منها ولم يتمكن تطلق ثلاثا أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الحانية وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلا بما في فتاوى قارى الهداية ما هو صريح فيها أفقينا والله أعلم (سئل) في رجل جعل بينه وبين زوجته نكاحا فقال اهان

حيث قال في البحر هناك واختلافه في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فتقبل هو الذي تحلل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قرينه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أخته الا يوم الاخر بالاتفاق عليها وكذا لو كانت بنتا أو أم أو في رواية يستحق وهو الصواب وكذا في البدائع اه وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث تحلل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الحانية معسرة لها مسكن تسكنه ولها أم موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاص يجبر وقال شمس الأئمة الخواص في الصحيح قول الخصاص والقول الاوّل قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم بخدمة أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وملك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه أن يبيعها ويشتري من غنها خبيسة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدين والمولودين وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية التي قال انها الصواب بان يبيع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالنزل المشترك اه ومقتضى هذا التعليل انها لا تباع وان كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فاعتنم هذا الكلام والسلام (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غيره ما كنون معها في مسكنه بلا ذنوبه ويريد منعهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجاع وأمه وأمه وأهلها ولو ولد لها من غيره علائي على التنوير (سئل) في بكر بالغه لا مال لها ولا كسب ولها أب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة دون أمها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغه والابن بالغه من أمه وأعمى على الاب خاصة به يفتي وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها كارتة ملتي (سئل) في المرأة اذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول به ما قبل أن تسأله النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لانه نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل تجب نفقته على أخيه الموسر (الجواب) نعم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بمهر معلوم دفعه لها ثم امتنع من الدخول به والاتفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفقة واذا طالبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلا ثم طالبته بالنفقة فهل يلزم ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عاينه الفتوى اذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منع نفسها بحق برزاية (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عيها لها ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن موسر فهل تلزمه نفقتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لمطلقة دراهم لنفقتهها على بنتها منه الصغيرة فتزوجت باجنبي بعدما أنفقت البعض وانتقلت حضانه الصغيرة الى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز وللغائب قدر استحقاق في وقف أهلي تحت يد ناظر الوقف المقر به وبالأبوة وطلب الاب فرض نفقته من القاضي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الاولاد (سئل) في

أرأيتني طلقك بالثلاث فتألت له أراك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلا (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على إرائها فقالت له أراك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إرائها لعدم وجود الصفة لان التعلق على اللفظ خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقررت ما ثبت للضرورة بتقديرها وقد ثبت براءة الزوج نصيحا قالوا لها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى الى الطلاق المعلق على براءتها لانه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول

بعمومه لا يقع عليها الطلاق بمذاق كذا صرح به الولي العرافي الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وان كان صرح ابراء في العرف
للضرورة ولا عليه بخصم الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول به انت مطابقة منذ
ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق الا ان أم من وقت أسنده اليه والحال ان المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت
الاقرار وتفرغ الاحكام على ذلك والله (٨٤) أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤوبها هذه السنة فهل اذا أوتى المكان

بنفسها من غير أن يؤوبها
هو بنفسه يقع عليه الطلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق حيث لم يكن قصده
أن يكتنحها من المأوى والله
أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت
عندها وسافر فسئل عن
زوجته هذه فقال طلقها
وانقضت عندها فقال له
انك لم تطلق بل قصدت
مضارتها وتركها معانة
فقال هي طالق ثلاثا فهل له
الترجيع او الحال هذه
أم لا وهل اذا ادعى ذلك
وصدق بصدقانه التزوج
بها أم لا (أجاب) حيث
طلقها واحدة وانقضت
عندها صارت أجنبية لا يقع
عليها نكاح وإذا كان انقضاء
العدة معلوما عند الناس
يصدقان وله التزوج بها
وإذا لم يكن معلوما وشهد به
عدلان فكذلك كما نقله في
الفتاوى والله أعلم (سئل) في
رجل قال لزوجته في مشاورة
أربعين حتى أطلقك فقالت
له الله ببرئتك من الحق
والاستحق فقال لها روجي
طالق على مذاهب المسلمين
فهل تطلق واحدة رجعية أو

حاضنة لهنه البينة طلبت من جد البنت لايها نفقة البنت وأجرة لحضانتها من مال البنت الذي تحت يده
فهل تجيب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وصى على أيتامها ذنت لزوجها بان ينفق عليهم
و يرجع بنظر ذلك عليهم في ما لهم عند حصوله فانفق مبلغا مائيا ويريد الرجوع بنظره كذا كر فهل له
ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

(باب ثبوت النسب)

(سئل) في رجل تزوج حبلى من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا الاقل من ستة أشهر من حين نزولها
وادعت انها حبلى منه وأن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقها ولا يثبت النسب منه بذلك
(الجواب) نعم قال في التنوير روح نكاح حبلى من زنا لا حبلى من غيره اه وفي فتاوى ابن نجيم من باب
التعزير ان جاءت به ستة أشهر فكثر يثبت منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنا وفي التنوير قال ان
نكحتنا فهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسبه احتياطا اه (سئل) في الزاني
اذا أراد أن ينكح من ينسب له الحبلى منه هل يصح (الجواب) نعم وبجمله وطؤها والولد له وتلزمه النفقة (أقول)
ليس هذا على اطلاق بل هو فيما اذا ولدت ستة أشهر فكثر كما يعلم بمقابله وفي الفصل الثالث من نكاح
الولول الجيت رجل زنى بامرأة فخلت منه فلما استبان جملها تزوجها الذي زنى بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد
بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا يثبت النسب منه لانه جاء به في مدة جل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت
به لا قبل فلا اه (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنة ببلوجه شرعى وجعلت منه وولدت ويريد
الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أو جده أو امرأته وقال طنت حلها
في فلا حد للشبهة ولا نسب الا أن يصدق فيه بما وان ملكه لم يعتق عليه من شرح التنوير ولا علق من آخر
باب الاستيلاء وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضا فيمن وطئ جارية امرأته (سئل) في رجل تزوج امرأة
بالوجه الشرعى ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتلزمه
نفقته (الجواب) نعم (سئل) فبمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان بطؤها
والحال ان السيد لم يدع الولد ولا أقر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم (سئل) في المعتدة
عن طلاق بائن اذا تزوجت بعد العدة ثم ولدت ولدا ما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح
الثاني فهل يكون الولد الاول لفساد النكاح الثاني والزوج الثاني ان يحدد له العقد عليها رضاهما (الجواب)
نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت
طلاق الاول ولا قبل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من
وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا خاتمة
من فصل النسب (سئل) في رجل وطئ جارية أمه فخلت منه وأقر بان الحمل منه وادعاه بعد الولادة
وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم
ونقلها ما مر والله تعالى أعلم

(كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والاتباق)

أكثر من ذلك (أجاب) يقع واحدة رجعية ولا يقع البراءة من شيء من حقها والله أعلم (سئل) في رجل ثا حرم مع زوجته (سئل)
فطلبت منه ما اطلاق فقال لها أنت مطابقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في الماضي كذا باهل يقع عليه الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له
أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء لادبائه وعلى حكم القضاء مراجعتها في العدة بغير عتق وبعدها بعتق جديد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر
والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة قال نكون بنت فلان يعني زوجته طالق لا بد ما طلبكم من قدام الحاكم يريد ان لم اطلبكم

فهى طالق هل يتعلق الطلاق بطالبه سم حتى اذا طلبهم لا يقع الطلاق أم يجوز أم لا يقع مطلقا فلا يكون تارة ولا علميا (أجاب) فباس ما به
الكامل في فتح القدر وقد عرفت في الحلف الطلاق يلزمنى لأهل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فحلف ان يحرق عليهم لانه صار عترة
قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا عارف أهل الارياق الحالف بقوله على الطلاق لا يفعل انه يكون تعلقا لاتحاد الجامع وهو جريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله (٨٥) أعلم (سئل) في رجل قال في حال الغضب

(سئل) في رجل قال لملوكه الاصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلانية
بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية وكذا هذه أمي
وعندهما لا يعتق ان لم يصلح أن يكون ابنه أو أبا أو أما اه (سئل) في رجل قال لرفيقة أنت مدبر
فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال ويسعى في ثلثه ان لم يترك
غيره وله وارث لم يجز التدبير وان أجاز عتق كله ويسعى في كله لو مد بولوا يستخدم المدبر ويستاجر المولى
أحق بكسبه وارثه (سئل) في رجل دبر جارية بنته في صغته ثم مات عن تركته تخرج الجارية بمن ثلثها ويريد بعض
ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب) عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في
حكم الوصية لكونه تبرعا مضافا الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره
فتزوج الابن المذكور حرة بالوجه الشرعى وجاءت منه بولاد فهل هم أحرار (الجواب) نعم قال في السراج
وولد الحرة من العبد حر لانه تبسح لها (سئل) في عبد مشترك بين صبي وكبير أعتق الكبير حصته فكيف
حكم حصص الصغير (الجواب) قال في البحر وان أعتق نصيبه فليس بملكه أن يحرر أو يستسعى والولاء لهما
أو يضمن لوموسرا ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد ورفقته وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد
بمن يصح منه الاعتراف فلو كان الشريك صبيبا ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصى فان كان له أحدهما
فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى أو كاتب لانه ضمان نقل المالك فصار كالكاتب والبيع واختيار السعاية
كالكتابة والولي ولا يبيع مال الصبي وكاتبه عبده وللقاضى أن يصب وصيا يختار أحدهما وليس لهما
اختيار الاعتراف والتدبير والمجنون كالصبي كافي البدائع اه (سئل) في أم ولدت مولاه هل تعتق بموته
من كل ماله ولا تنسب لدينه (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشياء (سئل) في الامة اذا ولدت
من سيدها سطا ظهر بعض خلقه فهل يصير به أم ولدا ولا يجوز له بيعها (الجواب) نعم ونقل الاولى من التنوير
في الخيض والثانية منه في الاستيلاء (سئل) في معتقة مات سيدها عن بنته وأخته الشقيقة وابن عمه العصبي
فهل ينتقل ولا وهما لابن العم العصبي (الجواب) نعم والمسئلة في الولاء من المتن (سئل) فيما اذا أبق عبد يد
فأخذه عمرو وأشهدانه أخذه ليرده لولاه ثم أبق من يده بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم
والمسئلة في التنوير وشرحه (سئل) في امرأة مرضت جارية بها فقالت لجيرانها ماتت هذه الجارية بمن
مرضها المزبور فمضى حرة ثم برئت من مرضها المزبور وتزوجت من غيرها فهل لا تعتق (الجواب) نعم
وان أضافه الى مالك أو شرط صغى ان أضاف العتق الى مالك بان قال ان ملكتك فانت حرة أو الى شرط
كقوله لعبده ان دخلت الدار فانت حرة فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر (سئل) في رجل
زوجه أمته من عبده الجارية بين في ملكه ثم ولدها من قبله هل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم (سئل)
في الاب هل يملك اعتراف جارية ابنة الصغير ولا (الجواب) قال في المبسوط لا يملك الوصي اعتراف عبد الصبي
ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتراف اضرار بمحض الصغير (قلت) وكونه على مال ليس
الاجعل منه للعبد مدونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعتراف على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصياء من
فصل الاعتراف (سئل) في مملوك اشتراه يذم من سيده بثمن معلوم قبضه وتسلم المشتري المملوك وذهب به

وسؤال الطلاق لزوجته
تأت عنها ولا شرعيا هل
تبين بذلك أم لا (أجاب) لم
أرمن تعرض لهذا في
كلامهم لكن رأيت فروعا
متعددة في الكتابات تقتضي
أنه يقع بطلان الطلاق البائن
اذا وجدت النية أو دلالة
الحال فيتعين الافتاء بالوقوع
في الحادثة واذا علمت ان هذا
يصح جوابا لاردا وشبهة
وتأمل في فروعه ذكرها
صاحب البحر والتارخانية
وغيرهما قطعت بما ذكرنا
والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق من زوجته
على عريفة انه تبرط من
فلان بكذا حتى ترك اسميته
والعريف منكرو هل يقع
على الحالف الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع لانه يمتثل
ولا يسرى انكاره عليه والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روجي طالق تعلى
للهود وتحرقى على وعن
قال روجي طالق تعلى
للخنازير وتحرقى على
(أجاب) بانه رجعي لان
قسو له روجي طالق صريح
فيه وقوله تعلى للهود او
للخنازير بولغوانه خلاف

المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرقى أى حرة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا بصريح الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته روجي طالق تعلى طلاقا رجعيا أم بائنا واذا قلتم تطلق رجعيا فالفرق بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روجي طالق بانه طلاقا
حيث أفتيت بانه بائن (أجاب) بانه في قوله روجي طالق معناه روجي بصفة الطلاق فوقه بالصرح بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ الكتابة
والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ باتباع طعام للضيوف ففتح فقال له أبؤمروا جئت بنتين بدلا وتخالف أمرى طلق فقال طالق طالق

نفقة العدة مائة بوقوع الطرفة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقه ان كان هذا الوجهان قبل الوجودان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يجتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظار الغائب ثم قال أقول ردي في هذه الحيلة يعني الثانية بما ردي في الحيلة الاولى من النظر ومن (ص) الخلاصة قائلا ورد ذلك النفاذ فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق (٩٠) الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل

هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر بتبني عليه الفروع بلااضهار اب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في الوقائع ويلاحظ المخرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازاً أو فساداً ثم قال مثلاً لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غاب المدون عن البلدة ونقد وبرهن على الغائب وأطمأن قلب القاضي وغلب على ظنه أنه حق لا تزور ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بجواز دفعه للمخرج وتعميمه في الله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله الغزي النمر تاشي في منتهى تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح قوله بخلاف أكثره بالناء المتناه من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد نصريحه بوقوع الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثاً في قوله أكبره بالبائع هل قوله فيه بالناء المتناه من فوق ضيق أصح أو غلط صريح أو هو حريه القم وسبق اليه كليه القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث وقدر وقع من يقع طلاقه غير فارق بين الثلثة المتناهة وفارقاً بينهما بما علم الله هل يكون ثلاثاً أم واحدة بائنة أم رجعية أم يفترق الحال بين النيقية وعدم النيقية وهل لا يحجب في هذه المسئلة بخلافها أي مسألة الناء المتناه من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام الصريح الجواب مفصل على الوجهين والفرق الأحسن بما لا مزيد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالناء المتناه من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالناء المتناه في البحر الذي هو معتبر منه قال وأشار بقى صاحب الكفر بأغنى الطلاق إلى كل وصف كان على أفعل

لأنه لا يندخل دار فلان فأدخل بخولا هل يحت أم لا وإذا قلتم لا يحت هل تحل اليمين به حتى إذا دخل بعده بنفسه لا يحت أم لا (أجاب) لا يحت ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيد بن خباج تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدر بحر وغيرهما فعليه لا يحت بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس ميلاً إلى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة ووجه وشرط أنه متى تزوج ابنته المذكورة أو نسرى عليها فهي طالق منه فباغ الصغير وتزوج عليها أم هل تطلق أم لا تطلق لغساده الشرط (أجاب) لا تطلق لغساده الشرط المذكور وقد قرأنا في الكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وإن طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلناً أو مخبراً والله أعلم

لأنه لا تفاوت وهو يحصل باليقونة وهو أغنى من الطلاق الرجعي فدخل أخب الطلاق وأساءه وأشهره وأخسه وأكبره وأغلظه وأطوره وأعرضه وأعظمه الا قوله أكثره بالناء المتناه فانه يقع به الثلاث ولا يدين إذا قال نويت واحدة اهـ ولم تر أحد اضبطه بالناء المتناه من فوق وإنما الكل ضبطه بالثلاثة وجعله في مقابلة أكبر بالواحدة فكان عن سهو قطعنا عن الواقع بالناء كما سبق اليه فلهذا هذا الفاضل والذي يقتضيه نظر الفقيه انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضيان في زلة القاري في فروع كثيرة (٩١) قائلا ما رجعه إلى أنه لو ذكر حرفاً كان

لم يباشره قد البيع فهل لا يبرأ من حصصه البائع (الجواب) نعم كافي البحر والخلاصة والمنع (سئل) فيما إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق المثلثة مدة بلاجارة ولا أجرة حصصه شريكه والا أن يكلفه شريكه الذي لم يسكن إلى دفع أجرة حصصه في المدة المزبورة أو يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحببة

لو أحد من الشريكين سكن * في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك أن يطالبه * بأجرة السكنى ولا المطالبة
بأنه يسكن مثل الاول * لكنه ان كان في المستقبل
يطالب ان يهاين الشريكة * بحاج فافهم ودع التشكيك

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها (سئل) في دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصصه فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما وسع للحاضر أن يسكن بقدر حصصه ويسكن الدار كلها وكذا إذا غاب أحدهما فالحاضر أن يستخدمه حصصه وفي الدواب لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاحتزام فيتضرر الغائب بركوبها لاجلها فورا العين في الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العمادية والفصولين من التصرف في الاعيان المشتركة آخو الكتاب وفيه ذكر م في صل غاب أحد شريكي الدار فإراد الحاضر أن يسكنها جلاو يؤجرها لا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة إذا التصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاءه إذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما بيده لو لم ينارعه أحد فلو أجزأه على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق لتمكن الخبث في حق شريكه فكان كغاصب آخر يتصدق بالاجر أو يرد على المالك وأما نصيبه فيطالب به هذا لو أسكن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياماً له ذلك استحقاقاً لأنه أن يسكنها بلا إذن شريكه حال حضوره إذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة فكان له أن يسكن في حال غيبته بخلاف اسكان غيره إذ ليس له ذلك حال حضرته بلا إذن فكذا في غيبته وفي القنية عن واقعات الناطق أرض بينهما فغاب أحدهما فشرى بركة أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كما لا يصح الخراج اهـ (سئل) فيما إذا كان اسكل من زيد وعمرو عقار جار في ملكه بمفرده فتوافقا على أن يبيع العقار بينهما نصفين واسفرا على ذلك تسع سنوات والحال أن يبيع عقار زيدا كثر ويريد بمطالبة عمرو بالقدر الزائد الذي دفعه لعمرو بناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة فهل يسوغ له ذلك (الجواب) الشركة المزبورة غير معتبرة بحيث كان يبيع عقار زيدا كثر تبين أن ما دفعه لعمرو من ذلك بناء على ظن أنه واجب عليه ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه فله استرداده الا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القايض كما في شرح النظم الوهابي وغيره من المعبرات (سئل) فيما إذا كان زيد وعمرو وحوش مشترك بينهما نصفين وزيد فيه معز خاصة فاجتمع من يعرها قدر في الحوش وزعم عمرو أنه نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش ولم يكن

بالطلاق لا يندخل دار فلان فأدخل بخولا هل يحت أم لا وإذا قلتم لا يحت هل تحل اليمين به حتى إذا دخل بعده بنفسه لا يحت أم لا (أجاب) لا يحت ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيد بن خباج تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدر بحر وغيرهما فعليه لا يحت بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس ميلاً إلى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة ووجه وشرط أنه متى تزوج ابنته المذكورة أو نسرى عليها فهي طالق منه فباغ الصغير وتزوج عليها أم هل تطلق أم لا تطلق لغساده الشرط (أجاب) لا تطلق لغساده الشرط المذكور وقد قرأنا في الكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وإن طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلناً أو مخبراً والله أعلم

(سئل) في رجل غصب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها ابرئيني وانا اطلقك فقالت له ابرأ الله فقال روي طالق هل يمتنع عليه من ارجعها
في عدتها ثم لا وله مراجعتها ولو قال اها ذلك من تين نوى التنا كيد أو التناجيس أو لا ولا (أجاب) لا يمتنع عليه من ارجعها في عدتها بذلك اذا ابراء
المدخول مستقلا بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وانا اطلقك وعدي به وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم
استكمال العدد الموجب في البيونة (٩٢) في الحرة مع نية التناجيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب

من احدى زوجتي المدخولة
فقال لها روي طالق مثل
أختي فذا يلزمه (أجاب)
هو طلاق بائن حيث نواه فله
المراجعة بعقد جديد والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لامرأته في حال الغضب
روي طالق بالسكون هل
يقع عليها طلاق واحدة
بأنه يدون النية نحو اذهبي
طالعة أم رجعية (أجاب)
جمع واحدة رجعية وان
نوى الاكثر أو الابانة ولم
ينو شيئا لأنه صريح اذ
الكناية ما يحتمل الطلاق
ولا يكون الطلاق مذكورا
أيضا كما صرح به فاضحان
في الحكايات وهذا الصريح
مذكور ولو اقتصرت على لفظ
روي بمعنى اذهبي لسكان
من الحكايات فتعمل فيه
النية كما هو مصرح به في
كلام أئمتنا والله أعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته ثلاثا
وزوجت بعد انقضاء عدتها
منه بصغير لا يعلق بقبول
أبيه به مهر معلوم لدى شهود
ودخل بها وطلعتها أبو الصغير
يعرض للصغير وزوجها
المطلق لها ثلاثا فزاد دخل

بها ووطئها فقبل له انها لم تحل فطلعتها وزوجها أخوه ابنته فوراً وخبرها بما فعلها فقال له ذلك كله الظاهر
الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي صحيح بعقد أبيه بحضرة من ينقد النكاح بحضرة من طلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال
أو غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح الدافع لمصنف اذ جامعها الرافق قبل البلوغ فلا بد أن يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ
غير واقع وقد صرحوا بان الرافق الذي يجمع من له وتترك له لتعويض الجاه وقدرة من لا تملكه بشرتين وحيث تقر ذلك ذلك
فالمرأزة زوجة للصبي باقية على عهده وعقد النكاح له غير صحيح ووطؤه لها وطء شبهة لوجود العقد وان كان فاعدا فيجب مهر المثل والعدة وشيث

النسب عند أبي حنيفة ان ولدن للمدة المنصوص عليها في النكاح والداوهي مشة أشهر والنكاح نقل ثبت نسبة من الزوج لانه صبي والصبي الذي
لا يعلق لا يثبت نسبة لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماء على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبة منه واذا علمت ان عقد الحمل له غير
صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهي أجنبية عنه وليست بزوجته والحال هذه وكذلك عقد أخيه موقوف باطلا وخلافه به اغير وطء
لا توجب مهر او اعدة لان الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه (٩٣) لغوا لا طلاق من أجنبية هذا بناء على

الظاهر والشريك يرجع ما صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصر ف علي أو اصر ف لرجع علي وأجاب
عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لاحد الشرى يكن أن يفسخ الشركة في
غيبة شريكه من غير علم الاخر والله أعلم (سئل) فيما اذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة باذن البقية
فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة المنع الشريك اذا سافر بمال
الشركة لا نفقة له لانه لم يجر التعارف به ذكره النسفي في كافيته وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة
اه ومثله في العلائي وذكر في التتارخانية عن الخانية قال محمد رجه الله تعالى هذا استحسان اه وأي وجوب
النفقة في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه ما علمت أن العمل على الاستحسان الا في
مسائل ليست هذه منها خبر الدين على المنع وفي المنع من الشركة ومؤنة السفر والكراء من رأس المال وقال
محمد فان ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب
اه ومثله في شرح التنوير للعلائي نقلا عن الخلاصة (سئل) فيما اذا مات أحد شركاء العنان وعمل
الشريك الاخر في مال الشركة ورجع نهل تنفسخ الشركة بغيره ويتصدق بربح حصته مال الميت (الجواب)
ان تنفسخ الشركة بموته والعمل بعده كالغاصب فارجح من حصته نفقة لطيبه وما يرجح من حصته الميت
يتصدق به كما في الانقروى عن النوازل وفي البحر عن التتارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما
وعمل الاخر بالمال حتى ربح او وضع قال الشركة بينهما فاقامة الى أن يتم أطباق الجنون عليه فاذا مضى ذلك
الوقت تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال
الجنون فيطيب لارباح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيصدق به اه وتنفسخ الشركة بقوله لا عمل
مهلك ككافة العلائي في شرح التنوير عن الفتح وفي التتارخانية سئل أبو بكر الاسكافي عن رجلين اشتركا
فاشتر بائنة ثم قال أحدهما للشريك لا عمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الحاضر ورجع قال
ما ربح فهو له وضمن لصاحبه قيمة نصيبه اه (سئل) في اخوة خمسة تلقوا تركة عن أبيهم فانقسموا في
الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على الشركة
غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا بالاكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل
والرأى كثره ومصابا (الجواب) نعم اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه واخوته على وجه الشركة وأجاب الخبير
الرملي بقوله هو بينهما مساوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا زيادة على
الاخر اذ التفاوت ساقط كمنعطى السنايل اذا خاطبوا ما التقطوا وحيث كان كل منهم صاحب بدلا يكون
القول قول واحد منهم ما قدر حصته الاخر فلو كان أحدهما صاحب بدلا والاخر خازن او اختلفا فالقول الذي
البدل والبيئة بينة الخارج اه وهذا بناء على الاصل في الشركة انهم يبينهم سوية يتحتم لم يشترطوا شيئا وأما
اذا اشترطوا زيادة لاحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح اجتماعهما على العمل لانه
غير شرط لتضمنها الوكالة ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الاخر فلما حضر أعطاه حصته
ثم غاب العامل وعمل الاخر فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشي

قالوا لم نسمع وأجمع هو نفسه بصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي يرجح عندي
أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعلاو المقاتلة بفساد الزمان وفيه فطر اذا الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضا فبطل
الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق الان شاء الله تعالى
بوصل الهمة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصرت على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذا استثناء
لا يبيق ايقاعا وكذا لو قال ثلاثا أو قال ثلاثا لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذا ايقاعا كذا صرح به علماء وانه منهم

عشرة مساكن أو كسوفهم أو قمر برقعة هو خير في واحدة من هذه الثلاثة وإن لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية والله أعلم
(سئل) في رجل تاجر مع زوجته فقال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي وأختي وبنتي فأصدا إيجاب تحريمها هذه المدة فقط فإذا
يلزم بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول بكفره كفارة عين فيعبر برقعة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوفهم
وإن عجز عن النحر والاطعام والكسوة (٩٨) صام ثلاثة أيام متتابعة وإن مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طاعة بائنة فيجدد

عقد عاها أو يذوها أو يكفر
لان هذا لا يلازم حكمه
ما ذكرنا والله أعلم
(باب الخلع) *
(سئل) في صغيرة خالعهما
عها على نور غير معين التزمه
قبل زواجه ذلك هل يلزم
عها نور وسط ولا يسقط شيء
من مهرها أم لا (أجاب)
لا ينقطع شيء من مهرها
ويلزم الم نور وسط بالتزامه
لبدل الخلع المذكور والله
أعلم (سئل) في رجل سأل
زوج بنته الكبيرة المدخول
بها أن يخالعهما على كذا
دراهم عاها هو خالعهما على
البذل المضاف إلى الأب هل
يصح الخلع ويطلب الأب
بالبدل الذي التزمه وجعله
عليه والمرأة تطالب الزوج
بمالها عليه حديث كان يقبر
أخاه وأولاد جميع الزوج بما
أخذته منه على الأب وكيف
الحكم (أجاب) حيث
أضاف الأب البذل إلى نفسه
صح ولزم ولا يسقط من
مهرها شيء فتطالب الزوج
بما عاها ولا يرجع به
على الأب إذا لم يضمن له ذلك
وأما يلزمه البذل الذي

الزمن في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأة استأنت من أخيهما فقها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعهما بالنسيئة
الزوج ووقع النكاح العامة بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الأخ وإذا أقام لا يسقط فهل يطلب الزوج أم زوجته (أجاب) لا يسقط دين الأخ
وله مطالبته أمهما شاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول لم أطلقها ولك ستون غرسا فكل من طلقها فلا ناهل يستحق
السنتين على الأب أم لا ولها مطالبة الزوج بما عاها من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة مهرها ودفع عليها الطلاق الثلاث بحاجتها
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في السكا في غيره فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل خلع زوجته بعد المدخول لم أو قبض

محل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما قلناه صاحب البحر عن المحل
ومصرحه في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي طه وغيره ما والله أعلم (سئل) في نكاح زوجة جهادها أو أبيها لرجل بمهر معلوم ثم عدت
المصلحة إلى الخلع وأراد الجسد والأب صحة الخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الحليلة في ذلك (أجاب) ذلك البرازي في ذلك ثلاث حيل
* أحدها أن يتخالف أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البذل على الأجنبي الزوج (٩٩) ثم يحل الزوج بما عليه من الصداق لمنه

ولاية قبض صداقها على
ذلك الأجنبي فيبرأ الزوج
عن المهر ويكون في ذمة
ذلك الرجل * والثانية أن
يحل بالصداق على الأب
بمضى أن كان وان لم يكن
فعل الجدة كما في مسئلتنا فيبرأ
الزوج منه وينقل إلى ذمة
إذا كان أملا من الزوج أو
مثله * قال وذ كرا الحاكم
حيلة أخرى أن يقرأ الأب
بمضى أو الجدة بقبضه ثم يطلقها
ويسبر الزوج في الظاهر
وتعقب هذا وقد صرحوا
بان الزوج إذا خالعهما على
صداقها على أنه ضامن له
صح الخلع وبضمن الجسد
للزوج نصف الصداق
الواجب بالطلاق قبل
الدخول والله أعلم (سئل)
في رجل سألته زوجته أن
يطلقها على أرضاع ولدها
الذي هي حامل به وعلى
أمساكها مدة سنين معلومة
فطلقها على ذلك هل يلزمها
ذلك ويكون حكمه حكم
الخلع (أجاب) نعم يلزمها
شرعا فقد صرحوا ببعده
الخلع على أمساك الولد مدة
معلومة وعلى أرضاعه إذا

كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق السكأن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب البحر وغيره بل هو في هذه
المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر أنه عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من المرأة قبله أو يطلقها
وفيها أيضا وألفاظ الخلع خمسة ذكر من جعلها طلق لنفسه على ألف ولان أمساك الولد وأرضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تقوم بالعقد
فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخترق امرأتك على هذه البقرات الأربع
وعلى عشر بن قرا على ففعل هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الأربع والعشرين من القرش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزم دفع

ما ألزمه كصرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم * (باب الظهار) * (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال أنت على بحر متشعل أخفى سنتين فما الحكم (أجاب) هو إيلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد طهار وصحح أنه قول الكل فإذا عرفت أنه ظهار فالأمر به عليه أن كان غيباً عتق رقبة فإن لم يجد أي بقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيه حرام رمضان ولا الأيام المنهية الخمسة المعروفة فإن لم يجد رأتهم سنتين فقيرا غدا وعشاء مشبعاً (١٠٠) ولا يحل لها الخروج ولا لبسها الخرجاها من بيت زوجها لبقائها على عصمتها فإن جامعها

في أثناء الصوم استأنفه وأستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتب الأحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة تاوبا الحرمة المجردة فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار مؤقت فترفع بعضي المدة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كالتص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لهار وحى طالق حرمة مثل أختي ناو يا محمد الحرمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله حرمة الخ ناو يا حرمة المجردة يكون ظهاراً فتلزمه كفارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه من كونه حرمة عليه على التأييد وهي تحموا الله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيتي لم تعودي وتبني فيه تكون مثل أختي فلا تعدد الحكم (أجاب) لا توى بر أو ظهار أو طلاق فكم توى وان لم تكن له نية لنا كلامه ولا نية عليه وذلك ما أخذنا على ذكره في الظهار في مسألة أنت على مثل أبي ولا فرق بين التعليق والتخيير فإن الظهار بما يجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غصب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه تكون مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) لا يقع عليه ذلك طلاقاً أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاقاً ويصير به مظاهر ان دخلت في السنة هذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق رقبة فان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون متبرعاً قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حقه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولو الجلية اه فان حمل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتي به فيكون في المسئلة قولان مصححان وان قيد بالامرار فرفع الخلاف (سئل) في دار لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت الى اعادة الضرر به فإراد زيد أن يعمرها فأبى عمر وأن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمر ويقيمها بخصه من العماراة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بمثل ذلك الخبير الرمي كفاً في تناوبه من القسمة (ثم سئل) فيما إذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة ويأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجره فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شر يكتن انهدمت فقال أحدهما بنيتها وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رخي أو جام أو شيء لا يحتمل القسمة كان الطالب البناء أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خانية من فصل قسمة الوصي والاب المشترك إذا انهدم فأبى أحدهما العماراة فان احتمل القسمة أجبر وقسم والابن ثم أجبر ليرجع أشباه من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وطينها زيد وعمرها بلا إذن من شريكه ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمر ويخصصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة انهدمت فبنى أحدهما بغير إذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه بشيء عمداً في الخائفة المشتركة ومثله في الفصولين (أقول) أي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارتها مع فلا يخالف شيئا مما مر ولا سيما إذا كانت قابلة للقسمة فانه لا رجوع معطافاً (سئل) فيما إذا بنى زيد قصر بماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين أخوته بدون إذنهم فهل يكون البناء ملكاً له (الجواب) نعم وإذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن الشريك له أن ينقض بناءه ذكره في التنازع خاتمة من متفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لأنفسهم بآلات هي لهم بدون إذن الباقين ويريد بقية الشركاء قسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بدال القسمة فبقية الشركاء ذلك ثم البناء حيث كان بدون إذنهم ان وقع في نصيب الباقين بعد قسمة الدار فيها ونعمت والاهدم البناء كافي التنوير وغيره (سئل) في فلا حصة مشتركة بين زيد وجماعة آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغاً من الدراهم بلا إذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أحدث زيد سرايا في داره ويريد تبديل أو إسخاها إلى سرايا قديم مشترك بينهما وبين جماعة وكسر حافتي السرايا القديم بلا إذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الإرضاهم (الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة يجري منه الماء لاربابها بحق معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع إلى مكان آخر بدون إذن بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (باب الردة والتعزير)

(سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى أم لا بتمن قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكزور إذا أحدهما فسح في الحال وقال فاضحان في باب الردة أجمع أصحابنا

على ذكره في الظهار في مسألة أنت على مثل أبي ولا فرق بين التعليق والتخيير فإن الظهار بما يجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غصب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه تكون مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) لا يقع عليه ذلك طلاقاً أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاقاً ويصير به مظاهر ان دخلت في السنة هذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق رقبة فان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

وطعم سنتين فقير والله أعلم (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال أنت مثل أختي ناو يا حرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهاراً فيلزم فيه تعزير رقبة ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه حرام رمضان ولا أيام منية فإن لم يقدر أطعم سنتين فقير والله أعلم * (باب العنين) * (سئل) في بكرة ادعت على زوجها بعد الدخول بها أنه عني لم يصل إليها طلقها على مال فزوجهها أوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لهاب قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عدتها لوجود الخلق الصحيحة كما صرح به علماءنا فاطمة

على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل بغير أمر القاضي عمداً أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو تلف عضواً من أعضائه لا نفي عليه اه وقال في البرازية ولو ارتدوا العياد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد إسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد اتككم بكامة الكفر ولدنا اه (سئل) في رجل قال لزوجته بلفظ ترك ديني أغزني سكرتك فقال له آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي دبعه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب النهي بلفظ تركي بن كاور مسلمان أو لماسم وأنكر المدي ذلك وثبت عليه بالبينه المزكاة تلفظه بذلك كله فإلزمه بذلك وهل بانته امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن بكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضاً الرضا بكفر نفسه ككفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسلم قال انا ملحد يكفر لان الملحد كافر اه وفي الخانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البرازية لو ارتدوا العياد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد إسلامه وبعد الحج اه وفيها واراد أحدهما فسح في الحال اه فظهر بما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعود مانعه سماع لفظه لزوجته من بعده شتمه ليسه شرعاً زينه لا لازم أولور اه الجواب تعزير شديد وتجديد ايمان لازم مدر وهند بلدوك كمنهيه وارر (سئل) في رجل قال لرجل من الاشراف بزوناك دينسز كاور فإذا يلزمه (الجواب) قوله بزوناك معناه بالعربية العرس بالسين وتقول العوام بالصاد وفيه التعزير كافي الملتقي وغيره وقوله دينسز معناه الذي ليس له دين يشدين به وهو مرادف لزيد في الفتح الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير برأى كافي الملتقي وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعزير الشامي كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر انتم والا لا به في فعل هذا يلزم هذا المتعدي المذكور التعزير بالشديد الا لا في بحاله الرادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافر فإفاته يكفر وتجري عليه أحكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح (سئل) في ذي قال ان دخلت مكان كذا أكن مسلماً فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلماً (الجواب) نعم اذا لا بد من التسري كما هو مقر في الكتب المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرحوا به ولا شك أن الاسلام تصديق بالجنان واقرار بالاسان وكلاهما مما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء لا يربد كونه غالباً فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف نجعله مسلماً مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يربد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلماً بمجرد النية وأفتى بذلك الترمذي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزاوي ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك وظاهره الإقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافراً ولا الصائم مفطراً ولا الكافر مسلماً بمجرد النية ولا يصير أي المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فإذا علقه المسلم على فعل وفعله فالظاهر أنه مختار في فعله فيكون فاصداً الكفر فيكفر بخلاف الاسلام صورة دعوى يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكره

والحال هذه اذهب عما يخالف عليه يقضى فيه بالنكول لانه اذا أقرب يلزم به فيختلف فان هو حلف والا قضى عليه بأهوا أظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحت نصرة بالغلة أوها يريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا وإذا ادعت انه لم يصل إليها أو أنه أساذق ربه الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بناء الكافي في نكاح الكافي اذا أسلم مقرري الكتب متونا وشرعاً وفتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخانية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مضراد مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها اه والمصرح به في تزوجه العنين اذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفريق بانها ما بالان الزوج

وطعم سنتين فقير والله أعلم (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال أنت مثل أختي ناو يا حرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهاراً فيلزم فيه تعزير رقبة ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه حرام رمضان ولا أيام منية فإن لم يقدر أطعم سنتين فقير والله أعلم * (باب العنين) * (سئل) في بكرة ادعت على زوجها بعد الدخول بها أنه عني لم يصل إليها طلقها على مال فزوجهها أوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لهاب قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عدتها لوجود الخلق الصحيحة كما صرح به علماءنا فاطمة

والحال هذه اذهب عما يخالف عليه يقضى فيه بالنكول لانه اذا أقرب يلزم به فيختلف فان هو حلف والا قضى عليه بأهوا أظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحت نصرة بالغلة أوها يريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا وإذا ادعت انه لم يصل إليها أو أنه أساذق ربه الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بناء الكافي في نكاح الكافي اذا أسلم مقرري الكتب متونا وشرعاً وفتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخانية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مضراد مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها اه والمصرح به في تزوجه العنين اذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفريق بانها ما بالان الزوج

واما غير بق القاضي اذا اثنى الزوج ولا ثبت الفرة بعد اختارها كجهوم مخرج به في كتب الحنفية فاطمة والله أعلم (سئل) في زوجة العنبر
المؤجل لها منة اذا هربت أو أخذها والدوها وجسها عنه هل تحبس تلك الايام أم لا (أجاب) لا تحبس والله أعلم (باب العدة) (سئل) في
امرأة سبته امتد طهرها هل تعتد بالهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي
غدا طهرها تمتد في البحر بغير (١٠٢) (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى ما سكن به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول

بغير الايمان بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في كل يهودي ونصراني كما عجم في ذلك في الدرر وفتاوى
ابن نجيم والتمرتاشي وغيرهما كافي الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين
وان لم يترأ ولم يتابع (سئل) في صبي عاقل عيز من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه
(الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا لا اسلامه بغير اذني قارئ الهداية في ذي صبي عيز أسلم وهو
سكران بصفة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما ان عادا الى دينهما ما يجبران على العود الى
الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذي يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث
جبريل عليه الصلاة والسلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت
والقدر خيره وشره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذي يعقل أن
الاسلام سبب النجاة وغير الخبيث من الطيب والخالص من المركد في التنوير وشرحه للعلاء وقدره في المجتبى
والسراجية بسبع سنين ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسنه
سبع وكان يفخر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما بلغت أو ان حلي
وسبقتكم الى الاسلام فها * بصارم همتي وسنان عزى اه

واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن أجاب قارئ
الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (سئل) في النصراني اذا حصل له جنون في عقله بسبب
عشقه لكنه يستحضر الجواب ويفهم الخطاب فأسلم ومدح الاسلام وذنم الكفر وانسرب بذلك فهل يصح
اسلامه (الجواب) * أجاب قارئ الهداية بأنه عيز فصيح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى
الاسلام (سئل) في المرتدة اذا ماتت أين تدفن (الجواب) * اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي
ثم ماتت وهي كذلك ففي سير الاشياء اذا مات أو قتل على ردة لم تدفن في مقابر أهل مله وانما يلقى في حفرة
كالكلب (سئل) * في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه
ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدوا لعيادته تعالى تعزم امرأته ويجتد النكاح
بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كافي الدر المختار وبعد الحج
وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولد بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد
زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجز به ما لم يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر
ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كافي
الثالث من البرازيه من الردة هذا اذا كان عالما ما قاله كفو وأما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها
كفر قال بعضهم لا يكون كفرا بعذر الجاهل وقال بعضهم يصير كافرا بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم
أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكسر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن
يحكم بغيري على لسانه كنه الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة (سئل)
في رجل عوانى مفسد غمار سعى في الارض بالفساد بوقع الشر بين العباد وبغي على أخذ الاموال

أشهر ينفذ ولا يجوز قضاء العدة فيه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة وهو لا الاجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها بالباطل
زوجها هل له ان يخرج من بيتها وينقل الى القدس قبل انقضاء عدها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة
المنقصة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضاء عدها وتجب نفقتها عليه وكذا كسرتها
(أجاب) لا تخرج منه تجبر عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا به اتفاق القاضين الزنا فخرج لا فامة الخ لعلها
وبه قال الاكثرون وقال ابن عريجي خرجها قبل انقضاء عدها وتجبر على العود اليه اذا خرجت قبل انقضاءها ولو باذن الزوج لان الحرمة

تعتقد أنه خطأ يحتمل
الصواب مع امكان التراجع
الى ما سكن يحكم به ونصت
عليها بان ذلك قال في نكاح
الخلاصة قيل لحق ما ذهب
الشافعي في كذا وجب عليه
أن يقول قال أبو حنيفة
كذا ذكره في النهر فرفع
مخالفة الروايات وغرابة
لهم فنقله انه المذهب
الذي عنه لا يذهب والواجب
طرد الغرائب وحفظ
المذهب عنها واذ الزم ذكر
ذلك على سبيل الارشاد
ودفع الضرر عنها يقال لو
قضى بذلك ما سكن نفذ وقد
نظمت نظما سالما من النقد
فقلت

لمتدة طهر ابنة أشهر
وقاعدة ان ما سكن يقرر
ومن بعده لا وجه للنقض
هكذا

يقال بالنقض عليه ينشر
والله أعلم (سئل) فيما اذا
قضى ما سكن المذهب في
ممتدة الطهر بانقضاء العدة
بتسعة أشهر ينفذ أم لا
(أجاب) لا شك انه اذا قضى
ما سكن المذهب في ممتدة
الطهر بانقضاء العدة بتسعة

لا تسقط باذنه حقا لله تعالى فلا تخرج لابل ولا تنهار حتى الى حين دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرحوا أنه اذا كان الزوال
مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها أن تخرج منه بل تحبس وتُدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم
ولا يحل لاهلها اخراجها ولو أمرها أبواها بذلك عليها أن تعصي ما وقدره وأعلى ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا وأكثرنه غير مطلقات فانه
يحل لهن الخروج باذن الزوج واج بخلاف المطلقات اذا اذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب (١٠٣) عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها

بالباطل وذبح العباد ووذى المسلمين بيده ولسانه ولا يرتد عن تلك الافعال الا بالقتل فاحكمه (الجواب)
اذا كان كذلك وأخذ برجم من المسلمين بذلك يقتل ويذاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى
(سئل) في رجل عاى شتم وجلين من علماء الدين الاسلام وألبيت النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام
وحقرهما واستخفهما ما بالدين مع كونه شترأ ساعيا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعي
يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقيه أو العلوى فاصد الاستخفاف بالدين كقوله قال الزيلعي في
كتاب الجنائيات الساعى في الارض بافساد يقتل بما رآه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكفر قال
أصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظارة هائلة أو ذكره بما يوجب الاهانة يكفر كافي عدة الاسلام وذلك لانه قد جاء
في الحديث الصحيح العلماء وروية الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للعاهل أن يجلس
بين العلماء والمتعلمين وان جلس فواجب على الساطن أو القاضي أن يمنعه لان هذا استخفاف أو اهانة أو
حقارة ولو جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلقت
امرأته ولو كان على وجه المزاح يعزربا جاع الأئمة العلامة ابراهيم البيري على الاسماء من كتاب السير والردة
(سئل) في ذي شتم ذميا مثله بالفاظ قبيحة واذم بذلك فهل يؤدب ويعاقب على ذلك (الجواب) نعم (سئل)
عن يهودي قذف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير
كازر وفي عن ابن نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للضواي ثم فعل
ذلك فهل يكفر أولا وهل عليه كفارة عينية أو عينية (الجواب) ان كان الحالف جاهلا ويعتد أنه يكفر
بعبارة الشرط في المسئلة يكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه عيّن فقط
فعليه كفارة عينية بذلك وفي الحالف بالله تعالى كفارة عينية آخر وهذا ما تحرو بعد النظر في كتب أصحابنا أئمة
الهدى رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
خلق الكون لاجله ما قبل رجاءه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه متف
بالو كما أفتى بذلك العلامة الخبير الرملي ناقل عن جامع الفصولين وأفتى بذلك السبكي والرملي من الشافعية
فاجمع المذهبان على عدم كفره وأطن انها اجماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ
الاسلام عبد الله أفندي حفظه الله المالك الاسلام حين زارني في الجيزة وقت قدومه من المدينة المنورة على
منورها أفضل الصلاة وأتم السلام سنة ١١٤٦ ماصورته ما قولكم دام فضلكم ورضي الله عنكم ونفع
المسلمين بعلمكم في سبب وجوب مقابلة الروافض وجواز قتلهم هو البغي على السلطان أو الكفر واذا
قام بالثاني فما سبب كفرهم واذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل توبتهم واسلامهم كالمترد أو لا تقبل كساب
المنبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتالهم واذا قتل بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفرا وهل يجوز تركهم على
ما هم عليه باعطاء الجزية أو بالامان المؤقت أو بالامان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نسائهم وذراريهم
أفتونا مأجورين أنا بكم الله تعالى الجنة الجنة الحسد لله رب العالمين أعلم أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة
الفعرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد وأنواع الفسق والزندقة والاحاد ومن توقف في كفرهم

لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبته في الاسناد أو قالت لا أدري
فن وقت الانذار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الانذار اه والحاصل أنه لا يقبل مجرد قوله في ابطال
حقها اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط حلولة بطلاها اجماعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت
رضيعة فمدة عدة أمها هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الى رجل امرأته على نفقةها
فقوله وأكثرنه غير مطلق كذا بالاصل الذي في بدنا وتامل اه مصححه

فادامت في العدة على دراهم مائة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز الصلح لجهالة هذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح لجهالة بالعدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله أعلم (باب نبوت النسب) (سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لاهل بيته شرف تأنم لا وإذا قلتم نعم هل ينسب في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفا وتكون الأولاده أما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقاتل بهذا (١٠٤) قد خرج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذ بآدنى نسبة اليه صلى الله عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فإذا ثبت

والحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب مقاتلتهم وجواز قتلهم النبي والكفر معا ما البقي فانهم خرجوا عن طاعة الامام خلد الله تعالى ملكه الى يوم القيامة وقد قال الله تعالى فقاتلوا حتى تبقي حتى تفي على أمر الله والامر للوجوب فينبغي للمسلمين اذا دعاهم الامام الى قتال هؤلاء الباغين الملعونين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه ويقاتلوهم معه وأما الكفر فمن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستزفون بالشرع المبين ومنها أنهم يهينون العلم والعلماء مع أن العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يحبني الله من عباده العلماء ومنها أنهم يستحلون المحرمات ويمنكون الحرامات ومنها أنهم ينكرون خلافة الشيخين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في براءتها وزايتها فهم كاذبون بتكذيب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم صمنا بنسبتهم الى أهل بيته هذا الامر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيخين سؤدد الله وجوههم في الدارين وقال السيوطي من أثم الشافعية من كفر الصحابة أو قال ان أبا بكر لم يكن منهم كافر ونقلوا وجهين عن تعليق القاضي حسين فيمن سب الشيخين هل يفسق أو يكفر والاصح عندى التكفير وبه جزم المحاملي في الباب اه وثبت بالآثار قديما عند الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القبائح مجتمعة في هؤلاء الضالين المضلين فمن انصف بواحد من هذه الامور فهو كافر يجب قتله باتفاق الامة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء ثابته من قبل نفسه لانه حذر وجب ولا تسقط التوبة كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معني بنفرد به المرتد لاحق فيه بغيره من الاكديمين فثبت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم نعلق به حق الادعى ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الاكديمين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحدا من الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فإنه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يقبل توبته لم يقبل كفرا بل اختلاف وان تاب وأسلم فقد اختلف فيه والشهور من المذهب القتل حد او قيل يقتل كفرا في الصورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهما فإنه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو أحدهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه أي في اسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الاكرام مع البينة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو أحدهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل لان جعل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كالاخفى وقال في الاشياء كل كافر تاب توبته مقبولة في الدنيا والاخرة الا الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين أو أحدهما أو بالسحر ولو امر أو بالردة اذا أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الاشرا والكفار نابوا أولم يتوبوا لانهم ان تابوا أو أسلموا قبل واحد على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا ككفار أو أجرى عليهم بعد القتل حكم المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بامان مؤقت ولا بامان مؤبد نص عليه في فتاويه ويجوز استرقاق نسائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت

شرف الال الذين تحرم عليهم الصدقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم من العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وان من بدار خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينسب اليه أولاد بناته ولم يذ كر وانما ذلك في أولاد بناته فالتخصيصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأما كتوم وزينب ينسبون له صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب أم كلثوم الى أبيهم عمر وعبد الله لا الى الام ولا الى أبيهما صلى الله عليه وسلم لانهم ولدوا بنته لا اولادته بجري الامر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباة النسب لا أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها لعمومية النبي ورد الحديث بها وهي

الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لا ينال الهاشمية ثبت لا ولادة وأولاد أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة تامة من النسب ولنا في ذلك رسالة مسمومة بالفوز والغنى في مسألة الشرف من الام فسن اراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولا ولادة وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسين والحسينة وحل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا شبهة اذا سم الشرف يطلق على كل من كل من أهل البيت سواء كان حنيا أو حنينا أو عليا أو جعفريا أو عقيلا أو عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشريف على ذرية الحسن والحسين فقد لكن لهم

مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا سئل يشملهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء والعلامة الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانت في الزمان القديم ولكن بسبب عادة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائز ان يختص بها المنتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعمر في كل أهل البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) (١٠٥) في رجل مات عن أخت لأم معروفة

عند الناس طلبت الاختصاص بالارث فرضا ورذا فادعى جماعة منهم أبناء عم عصبه وليس لها سوى السدس هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بتمن ذكر الحد (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكروا الحد الذي يجمعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما اذا وضعت لاقول من ستة أشهر من وطء الزوج أولا كثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند التزوج وكان السيد لم يعلم حين ذلك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أماني المسولي

(١٤ - (فتاوى حامدية) - اول) فصح مطلقا اذا صرح به في كتب علمائنا فاطمة صحة نفى ولد أم الولد من المولى وسواء ولدت لستة أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح وأماني الزوج فلا يصح اذا أنت به لستة أشهر أو أكثر اذا كان لاقول يصح نفقه ومع صحته نفقه لا يثبت نسبه من المولى مع نفقه ولا جناح على السيد في ذلك والله أعلم (سئل من ولد المرحوم الشيخ محيي الدين نظاما) * يامن سببا يعلم * أختي بها كالهلال ما انتان كل يتادى * انا ابن عم ابن علي (أجاب) هذا نحو أبوي * مزوج بالحلال أختها هذا وهذا * كذا فانهم مقل

فان كل ينادى به ان ابن عم ابن خالي (سئل منه نظما ايضا) يا ايها الخير الذي نثر الجواهر اودعا اذ باوفة هاوا الحديس من مواصله طرعا
من ذا زوج أمه * رجلا واخيه معا من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا أشعرا (أجاب) أمة أنت وابن وذى * لانسبن فادعيامعا
وهما لكل منهما * بنت من الغير اسمعا (باب الحضانة) (سئل) في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي وأخت كذلك فهل تحضنه أمه أم
أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصة (١٠٦) محرم ولا ذورحم من غير العصبات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة
والأخت المذكورة وقد قام

أن البرازي قال انه كالزندق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لانه حق تعلق به
حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين الى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسؤول على
شأنه الرسول اه وقد راجعت كتاب الصارم المسؤول لعمدة الشافعية الشيخ في الدين السبكي فرأيت ذكر
ما روي على البرازي حيث ذكر السبكي أولاعن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الامام الشافعي موافق
للإمام مالك في ردته وعدم قبول توبته وان بطله قال أبو حنيفة وأصحابه وان روى وأهل الكوفة والاوزاعي
لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم أر من أصحابه من صرح
عنه بذلك الى أن قال هذا ما وجدته للشافعية وللحنفية في قبول توبته كلام قرييب من الشافعية ولا يوجد
للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلامهم قريب من كلام المالكية هذا أخر بالمنقول في ذلك وأما
الدليل فعمد نافي قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل
يا عبادي الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الا به وهذه الآيات نص في قبول
توبة المرتد وعمومها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم لا سلام بحب ما قبله والتوبة بحب ما قبلها ولا نا
لا تحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحد بعد اسلامه والقول بانه حق آدمي فلا يسقط بالتوبة صحيح لكنا
علما من النبي صلى الله عليه وسلم ورأفته ورحمته وسفقتة أنه ما انتقم لنفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته اه
كلام السبكي ملخصا وتمام الاجوبة مبسوط فيه وقد أطال في ذلك اطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه
كفاية ولا شأن أن التقي السبكي والقاضي عياض اثقتان ثبوتان عدلان يكتفي بشهادتهما ونقاهما عن الحنفية
ان مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي وغيره عن هو
أعرف بالمذهب من البرازي يبين وقال في الدر المختار وقد صرح في التنف ومعين الحكم وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهدي وغيرهما بان حكمه كالمرتد اه وللعلامة النجاشي رحمه الله تعالى في الرد على البرازي وقال فيه انه تقبل
دولة السلطان سليم خان بن باريديخان العثماني رسالة لطيفة ألفها في الرد على البرازي وقال فيه انه تقبل
توبته ولا يقتل عند الحنفية وقال في حنيفة خلافا للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المسؤول وذكر
في الحاوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة له سوى تجديد الإيمان وقال بعض المتأخرين
لا توبة له أصلا فيقتل حد الكفر الاصح أنه لا يقتل بعد تجديد الإيمان ثم قال وبالجملة قد تبعنا كتب
الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في أول
الرسالة اه وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح جامع الفصولين ومنه نص
ما نقله عنها قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطت ماني البرازي به ما ذكر في بعض الفتاوى من أن لا يخرج
الامام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده
وعند أبي حنيفة خلافا لمحمد رحمه الله ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتي رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة بما اصله ان المسئلة خلافة فقد عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن
سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بان الأولى أن ينظر الى حال الشخص
الثاني عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فان فهم منه حجة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل

وعليه التوبن وفي رواية محمد حتى تشفى وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كقبيل بكفها فيما ذكرناه أعلم (سئل) بقول
في الام الحاضنة المستورة المنقضية عتقها اذا طلبت أجرة لحضانة لا ولادها الصغار هل تجاب الى ذلك وأيضا اذا اجتاحوا الى خادم يلزمه ويلزم
بكتن أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب الى ذلك كله اذ هو واجب على الاب كسوتهم وخفة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن
الحاضنة على الاظهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغاة لها رأي يريد ما أن يضرها وهي تأتي ولا تريد الا انضمام الى

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذ من القواعد الفقهية ثم رأيت من يحاكي الفتاوى الخيرية في
كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يسترد ذلك أم لا
بل اذا أطلق السماع للمنعوع بعد المنع جاز وكذا لو لم يغيره وأطلق له ذلك يجزى على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولى
سلطان غيره فولى قاضيا ولم يغيره بل أطلق له قائلنا وليت لك لتقضى بين الناس جازله سماع (١٠٧) كل دعوى اذا أتى المدعى بشرائطها

بقول الحنفية في قبول توبته ويكتفى بالتعزير والحبس ناديا وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير فلا
يعتمد على توبته واسلامه ويقتل حدا فامر السلطان جميع قضاة عمالكة أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع
لما فيه من النفع والرفع وهذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اه والذي خطا عليه كلام
الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعود ولكن لا يخفى
أن أمر المرجوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة عمالكة لا يبقى الى اليوم لانهم ما نوا
وانقرضوا فلا بد ان يضافه زمانا من أمر جديد لكل قاض حتى يتفد حكمه بمذهب السيرة ليكون نائباً عن
السلطان بذلك الحكم وما شتهر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه
عهد السلطان الذي قبله ويبايع عليه حين توليته لا يكفي ذلك لان أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن
تسكون قضائه ما مورس به بل لا بد لهم من أمر جديد حين توليهم فاذا ولى قاضيا في زماننا وكتب له في منشوره
أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والا فلا ولوعزله ونصب غيره فلا بد له من
أمر جديد للثاني ككل واحد وكذا لا يبيع شئ بثمن معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكله نفسه ثانيا ولم يقيد
بالثمن تسكون وكالته مطابقة حتى يأتي بالتقييد وقد صرحوا بان القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب
عنه فاذا خصص قضاءه بزمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب تخصص والا فلا والقضاة في زماننا
يؤمرون بالحكم بما صرح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن المقلد
لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهب أصلا فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الحنفى
والحاصل أن هذا المقام من مداحض الاقدام قد وقع فيه فضلاء عظام و بعد ظهور النقل الصريح عن
الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته الشريفة عليه الصلاة والسلام مرة عن الظنون
والاوهام لا يدنسها سب ساب من اللثام فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيامة فان قتل المسلم
من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الامام فمع نقل خلافه يجب الاعراض عنه والاحتكام لما صرحوا
به من درء الحد وبالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ادرؤا
الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجا فاولوا سبيله فان الامام لا يخطئ في العفو خير من
أن يخطئ في العقوبة ورواه السيوطي عن عدة كتب نفاس والانتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا يجماعه
نهي وزجر فهذا ما تحرر عما تقرره فاحفظه والسلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى ذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوق
عند من يقربها فهل ينصبه القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقوقه عمالا وكيل له فيه (الجواب) نعم
والمسئلة في الملتقى (سئل) في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي
(الجواب) نعم وفي بيع فتاوى الديناري اذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان
المالك غائبا غير موقوف لا يملك بيعها (سئل) فيما اذا نصب القاضي زيد قضاة عن عمر والمفقود لتعاطي

تعالى أعلم اه منه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الى آخر الحديث قال في الاشياء والنفاثات القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشهات وهو
حديث رواه السيوطي معزى الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة فدفعوا الحدود
ما استطعتم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجا فاولوا سبيله فان
الامام لا يخطئ في العفو وخير من أن يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقفا ادرؤا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم
وفي فتح القدر أرجع فقها لا مصار على ان الحدود تدبر بالشهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الامم بالقبول اه منه

أنها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبراً أم لا (أجاب) لا يقدر على ذلك ولا يملكها عند أمه والله أعلم (سئل) في مرافقة نصرانية تنزع في ضمها أخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يرضيها لنفسه فعمد من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت السكن عندك إذا مراعاة حكمها حكم البالغ في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم و جدة أم أم وأخت شقيقة سافطات الحق من الحضانة لكونهن متزوجات بأجانب ولها (١٠٨) أخ لأب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم سافطات الحضانة بالترتيب بالأجانب كالميتات

كأن البحر وغيره فحق الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد أن رخص للحيطة وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصب بموت أم تزوجت بالأجنبي وخالف فسن يلى أن كاحها وحضانتها (أجاب) الم هو الذي يلى الانكاح وأما الحضانة فليست بوجد من يتقدم على الم مثل الجدة والأخت والحالة والعمه ونحوها فلم تأخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من مائة صغيرة سنهأ أزيد من سنتين أبت أنها أن تربها وتحضنها إلا بالاجرة وقالت جدتها أم أبيها أنا أربي ولد ولدى الفقير بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الجدة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى به في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيح بالغ هل لآبيه ضمها إليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء هل أن يؤذبه (أجاب) نعم له ضمها ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظاهرية والغلام إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب أن يضمه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يبيعه أن يضمه إلى نفسه وليس عليه نكته إلا أن يتبرع وقبه نقلا عن الولو الجدة إذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وقبه نقلا عن الاستيعابي أن الأب أن يؤذبه ولله البالغ إذا وقع منه شيء وفي التارخانية والامر إذا كان صبيحا أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يبيعه أن يمنعه وفي كراهية الحانية وكان محمد بن الحسن يباحفكان

مصلحه وهو أهل لذلك والمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرتها فهل ليس للأب من ذلك (الجواب) نعم الأب وجه شرعي (سئل) في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا تدري حياته ولا موته ولها ابن عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي الذخيرة ومداور مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته في مال غيره إلى أن قال وبوقف نصيب المفقود إلى أن يظهر حاله اه باختصار (سئل) في مفقود مات أقرانه في بلدته فهل يحكم بموته بوجه الشرعي (الجواب) نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلدته على المذهب تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا بد من القضاء بموته لأنه أمر محتمل ووزع ماله على من يرثه (سئل) في القيم المذنب عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصما في يدعي على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب) نعم قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصم فيما يدعي على المفقود من دين ووديعا وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اه (سئل) في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس له مفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فإذا نصب القاضي أمه في ذمة عنه وكانت أهلا لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه إلى أن يظهر أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها مامرا نفا (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللمتوفى ابن آخر بالغ نصبه القاضي فيما عن عمه الغائب ليضبط الغائب قدر ما يخصه من مخلفات أبيه المتوفى في فضله ذلك وصدر ذلك إلى حاكم كشاف في حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بمنقطعة وإن كان الناصب حنفيا بجدة ذلك كله غيب الدعوى الشرعية وكتب حجة أقي مقضى مذهبه بضمها أو أخذ حكمه كما خفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بضمها ونحوها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) في أسير في دار الحرب لا يدري حياته ولا موته وله عقار ومال في بلدته فهل إذا نصب القاضي ابنته لأمينه وكيلها لتأخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا (الجواب) نعم هو غائب لم يدر موضعه إذا العلم بالمكان ولو بعد لاستلزم العلم بها أي بالموت والحياة غالباً لنجد من أسر العدو ولم تعلم حياته ولا موته كافي المحيطة نهر وأوضحه في الجرجانية الإيضاح (سئل) في مفقود له حصه معلومة من دار وله قيم خاف خرابها وانهدمها وليس للغائب مال تعميره ويريد بيعها بأذن القاضي بمن المثل ويحفظ عنه فهل ذلك (الجواب) نعم ويبيع القاضي ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بداية للقاضي بيع مال المفقود والأسير من المتاع والرقيق والعقار إذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها بالنفقة عيالها ما وان باعها الخوف الضياع فصارت دراهم أو دنائير يعلى النفقة منها بغير يقبضها مع الفصولين وفيه وله بيعها بالنفقة ولو فعل نفذ ولو باع لقضاء دينه جاز والقاضي يبيع عبد المفقود وأرضه إذا كان يتقص بضي الأيام وفي المحيط ولو باعها القضاء دينه جاز وكذا لو علم حياته لسكن لا يرجع منذ سنين فنية مؤيدرا (سئل) في رجل مات عن أخت لأم وعن أخ لأم مفقود وعن أخ لأب وخلف تركه فكيف يفعل (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجها شرعا من ستة أسهم للأخت لأم السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد ويؤخذ له أن يتبين حاله والباقي للأخ لأب

(أجاب) نعم له ضمها ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظاهرية والغلام إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب أن يضمه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يبيعه أن يضمه إلى نفسه وليس عليه نكته إلا أن يتبرع وقبه نقلا عن الولو الجدة إذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وقبه نقلا عن الاستيعابي أن الأب أن يؤذبه ولله البالغ إذا وقع منه شيء وفي التارخانية والامر إذا كان صبيحا أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يبيعه أن يمنعه وفي كراهية الحانية وكان محمد بن الحسن يباحفكان

أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خائف ظهرا أو خلف صابرة تخافة تخافة العنيم مع كل نقواه اه وفيها نقلة عن القاضي الصبي إذا بلغ مبلغ الرجال إذا لم يكن صبيحا لحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة إلى قدمه وفي الملقطة يعني لأب الرجل النظر إليه يعني عن شهوة فاما النظر لآل عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملقطة الناصري فاما السلام والنظر لآل عن شهوة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حتى أن واحدا من العباد رؤى (١٠٩) في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل ذنب استغفرت منه غفرت لي إلا

ذنبا استغفرت أن أستغفر الله تعالى فمذبت بذلك الذنب فقيل له ما هو قال انقارت إلى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الإمام يقول ان مع كل امرأة شيطانين ومع الغلام غانية عشر شيطانا اه وفي البحر في كتاب الحج نقلا عن النوازل ان كان الابن أمره صبيح الوجه للأب أن يمنعه عن الخروج حتى يلتحق اه والحاصل أن طاعة الوالد من واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والأحاديث في ذلك أكثر من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل إلا أنه غير مأمون على نفسه فن يضمه إليه (أجاب) قال في الظاهرية الغلام إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب أن يضمه إلى نفسه إلا إذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه إلى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيلي وان لم يكن للصبي أب

(سئل) في صغيرة لها عمه سنة التقطه رجل حر مسلم ينفق عليه ويريه ويريد رجل آخر أجني أخذ منه فهر ابغير رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) فيما إذا التقط رجل عبادة ووجدته في يد غيره هل يملك الخصومة ويدهأحق (الجواب) الصحيح أن له الخصومة لأن يدهأحق كافي النهر عن السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعني بعيره فتركه فقام به فبهر حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب الملقطة عند أحد واليها ملكه ورجع عاصره فعند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا إذا استأذن الحاكم في الاتفاق أو أشهدت مدقة أنه ينفق بنية الرجوع أو أنه فقه عند الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر ومن أخرج متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالأجماع على خلافه اه ولا شك عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا أن ياذن له القاضي أن ينفق ورجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين آخر كتاب من الملقطة

وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة أولى الأقرب فالأقرب اه فهذا مذهب مالك لا يستقل بنفسه إلا إذا كان مأمونا عليه ولما قد علم الأقرب فالأقرب من العصبة ولا شك في اشتراط كون العصبة غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والضياع عنده والله أعلم (سئل) في الصبي إذا انقضت مدة حضنته هل له حصه أصبته أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) نعم يضمه الم قال في المنهاج لحلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة أولى الأقرب فالأقرب والله أعلم (سئل) في المبالغة

(كتاب القبط واللقطة)*

(كتاب الوقف)*

(كتاب)

يخشى علمها من الأمر وزوجها أن يتغيباها فيضيع حقها لكونها ماثرا بين وبخشي أيضا منهما أن يأكل مهرها بالباطل هل لكن
قوله قالوا الخ هذا الم يكن كتاب الوقف محررا في محل القاضي المحفوظ ولا عمل به استحسانا أن لم يكن محل عمل بتصرف الفقهاء الماضين
وفي الفتاوى الخبر به إذا كان الوقف كتابا في ديوان القضاء المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم أتبع ما فيه استحسانا إذا تنازع أهله فيه
والا ينظر إلى المهور من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانا يعملون وإن لم يعلم الحل فيما سبق رجعتنا إلى القياس الشرعي
وهو أن من أنبت بالبرهان حكمه به اهـ منه

يخشي عليها من الالم وزوجها
قوله قالوا الخ هذا الذي يمكن
وفي الفتاوى الخبر به اذا كان
والا ينقل الى المعهود من حاله
وهو ان من أنبت بالبرهان

وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه إليه اتقا لمرضه وجدته تريد أن تفضيه اليها وسنه ما نهر البلوغ ويخشى عليه عندها فمن الأولى منهما بضمه اليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانه جدته ولم يبق لها عليه حضانه وان خشي عليه لأخيه ضممه الى نفسه كاستيفاد من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن اخوة يريدون انتزاعهما من أمهاتهن أهم ذلك أم الأم أحق بحضانتها مادامت عازبة وإذا طلبت لحضانتها أم حواهل تحاب الى ذلك أم لا (أجاب) ليس لأحد انتزاعهما من أمهاتها إبطالاً لهم ذلك أم الأم أحق بحضانتها مادامت عازبة وفي السر امرأتان الأم تستحق أحرقة على الحضانه اذا لم تكن منكروه ولا معدة لابيه وهو

بألفه بيم أي في مال المحضون أو مال الأب أن كان لا مال له وإن لم يكن له مال ولا أب وجب عليها حضنته ديانة والله أعلم (سئل) في يتم رضيع سنة دون سنة وآخر سنة دون خمس سنين وآخر سنة دون سبع سنين فرض القاضى حضنته أمهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غبن فالحسن هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغبن الفاحش في مال الأيتام فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاتها الأجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق (١١٢) فقد سئل قاضى القضاة فخر الدين خان عن المبتوتة هل لها أجرة الحضنة بعد فطام

الولد قال لا وموضوعه إذا كان هنالك أب والوجه فيه أنها حقت لها والشخص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها بالمعروف لا على وجه أنه أجرة حضنتها وقيل تستحق على الأب والأب هنا والحضنة واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا اتفق بر هذه المسئلة والناس عنه فاذلون وقد كتبت على حاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضى القضاة الخ ما يصح من شأن المتوفى عنها زوجها الأجرة لحضنتها من باب أولى لكن إذا كانت محتاجة للولد مال لها أن تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع بيم لا مال له وله أخ لا يمسس وأمه ذات لبن هل إذا طلبت من القاضى أن يفرض لها أجرة لارضاعه وحضنته عليه يجيب أم لا ونحوه على ارضاعه وحضنته بجانب

(أجاب) لا يجيبها القاضى إذ ذلك بل لو كان الرضيع أب معسر يجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البحر فقلنا عن الخانية فكيف الشرع الاخر والحضنة القدرية على الحضنة فان شرطها أن تكون حرة بالغ عاقلة أمينة قادرة وأم الأب مقدمة على الحالات والله أعلم (باب النفقة) (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها ولا نفقة ولا منفق شرعى ففرض لها القاضى على الغائب برسم نفقتها وكسوتها من كل يوم قدر ما سعى وأذن لها القاضى في الاستدانة لذلك لترجع بيده على الزوج وقد استدان ذلك وأنفقته بنية الرجوع المذكور على الزوج المزبور

أولى الأقرب فالأقرب غير أن الأئمة لا تدفع إلا إلى محرم ومنه في الخلاصة والتاريخية وغيرهما وانما قيد بأدعى البلوغ لأن الصغير لا حق له في الحضنة لانها من باب الولاية كفى شرح المجمع لابن مالك وابن هوم من أهل الولايات كما صرح به في الأشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم أب وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضنة ولو طلبتها أم الأب بجانب أم لا (أجاب) أم الأم أحق في باب الحضنة من أم الأب كما صرحوا به فأما أولويتها وان طلبتها أم الأب بجانب أم الأم من كلام الخانية (١١٣) والخلاصة والفهرية والبرازية وكثير

من كتب المذهب المتعمدة انه مع يسار الأب أم الأم أولى منها بالتقيد بهم الدفع إلى العمة بجانب يكون الأب معسر انفق منه عدم الدفع اليها إذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بقيد بل المراد بها كل من كان له حق الحضنة في الجملة وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة بعمل به فعمل بما نقلناه أولوية أم الأم على أم الأب حيث لم يطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتوتة طلبت أجرة لحضنته ولدها مع بقاء عنتها هل تستحق أجرة للحضنة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب) لا تستحق أجرة بسبب حضنته ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء واختارت أن تكون عند أخيها لانهما دون عمتها هل لها ذلك وإن أبت العمت حيث لم يكن فاسقا يخشى عليها عنده (أجاب) لها ذلك نفى التاريخانية عن الذخيرة في البكر إذا بلغت للأولياء ضمها وإن لم يخف عليها

(١٥) - (فتاوى حامدية) - (أول) الفساد إذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم إلى ذلك اختياره والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضنتهما وأم أب قادرة عليها هل يدفع لأم الأب القادرة لا لأم الأم العاجزة ولا لخالتهما ما كان قادران (أجاب) من شروط الحضنة القدرة على الحضنة فان شرطها أن تكون حرة بالغ عاقلة أمينة قادرة وأم الأب مقدمة على الحالات والله أعلم (باب النفقة) (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها ولا نفقة ولا منفق شرعى ففرض لها القاضى على الغائب برسم نفقتها وكسوتها من كل يوم قدر ما سعى وأذن لها القاضى في الاستدانة لذلك لترجع بيده على الزوج وقد استدان ذلك وأنفقته بنية الرجوع المذكور على الزوج المزبور

فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم استدان وقال هي استندت يكون القول قولها في الاستدانة والاتفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها
النفقة فلها الرجوع عما عليه من المدة المذكورة سواء استدان أو لم تستدان لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب
اكن اذ قد سقط عليها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل بمجرد قولها وتحتاج الى بيينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي
لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة (١١٤) حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما غلطت

بالموت لان الطلاق باقسامه
ففيه خلاف قال في البحر
والذي يتعين المصير اليه على
كل مفت وقاض اعتماد
عدم السقوط لما في صدقه
من الاضرار بالنساء ووجه
تمكينها البيينة فيما قدرناه
انما تدعى امرأ عارضاً وهو
الاستدانة والزواج يشكركه
وهذا ظاهر ومصرح به
والله أعلم (سئل) في مسئلة
خرجت من البيت الذي
وجب عليه الاعتداد فيه
وعصت في ذلك أمر زوجها
حتى صارت باسرة هل يجب
لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة
أربعة كنفقة النكاح تسقط
بالشور وهو الخروج من
بيت الزوج بغير حق والله
أعلم (سئل) في الزوج هل
عليه ان يسكنها داراً مفردة
ليس فيها أحد من أهله
وتكون بين قوم صالحين
يعينونها على ما خلدونها
وديارها ويتبعون الزوج
عن طلبها ان اراده وليس
له ان يشرك معها غيرها
أم لا وهل يكفيها بيت واحد
من دار ذات بيوت من غير
مرافق (أجاب) نعم على

الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله وعليه ان يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على ما خلدونها
ويجمعون الزوج عن طلبها ان اراده وليس له ان يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت الا ان يكون جميع مرافقه من
مطبخ وبيت خلاء وما لا بد لها من السكن كما صرح به كذا علماء الله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر بلدته الغائب
عن مجلس الحكم زوجته وأولاده انصار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبرعها بالنفقة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذا فقد صرح
في البحر في أول باب النفقة بضرورة الزوج بالفرض على القاضي وجواز منه شرطان احدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما عمل

بقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في البلد تيسر احضاره للقاضي لا يجوز الفرص في غيبته
ولا يلزم كذا هو صريح كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل رمل في غزاة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهد بإرسال النفقة من الرملة الى غزاة
فرضت عليه دراهم لدى قاضي غزاة وهو في الرملة من غير مراجعة واحضار مع امكان ذلك لكون المسافة بينهم ما دون مدة السفر هل يصح
هذا الفرص أم لا يصح (أجاب) فرض النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد (١١٥) جوزه لوجه الغائب على قول زفر والحاجة

في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزابرين ثم افتقر أولادها فباعوا الدار بعدما أتوا له ثم قاضي القضاة
بيعهما فهل يصح البيع ويكون حكماً بطلان الوقف أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكماً بطلان
الوقف حيث لم يحكم بطلان الوقف بل بوجبه الصبح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في
التنوير وغيره وأفتى بذلك النرائشي والمولى أبو السعود والخبر الرمي نفعاً عن المعبرين وفي الاسماء عينية
فيما اذا وقف زيد غراساً على نفسه ثم وثم على جهة رمتة له وحكم به كما حكم في غير وجه خصم ثم باع
الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوقف مسجلاً كوماه فالحاكم أن يحكم بفسخ البيع ولا يكون الحكم
الذي لم يكن على الدعوى الشرعية مانعاً من ذلك اهـ وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد
الرحمن أفندي العمادى مفتي دمشق (أقول) وبفسخ بيع غير المسجل أفتى بن نجيم صاحب البحر في فتاواه
وقال وجه هذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال في بحره ان هذا على قول الامام المرحوم جرح أى من
أن الوقف انما يتم بالقضاء وعلى قوله ما الراجح المفتى به فان كان حصة مقلداً ففسخه باطل لانه لا يصح
الابالصحح المفتى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في الفتية تقر به على الصحيح فالبيع باطل
ولو قضى القاضي بفسخه وقد أفتى به العلامة قاسم وأماما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية نعم من جهة
الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي مجتهد أو سهو منه اهـ كلام البحر وأقره في النهر والدر
المختار ويؤيده أن العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه اننا بخلاف ما ذكره أولاً كما نقلته في حاشيتي على
البحر فراجعها وأماما في الاسماء عينية فانه لا يصح وقفه بالحكم لكونه غراساً وهو من المنقول ولكونه وقفاً
على النفس فلا بد له من حكم كما صرح به (سئل) في قاعدة قديمة عامرة محكمة البناء في محلة أمينة مرغوب
في السكنى فيها وتؤجر بأجر المثل وأرضها مفر وشدة بطلاط قد يم من عهد وفاقها والآن يريد بعض مستحق
الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعي وفي ذلك تغيير صيغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح
بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا استئجار
الموقوفة المئتمنة قبل قلعها بخلاف غير المئتمنة اهـ بحر من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلى سقط ومثله
في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز لناظر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخبر الرمي والحائز وغيرهما
فكيف تباع العين بالاسوة شرعي (سئل) في أشجار الوقف الغير المئتمنة اذا ثبت بفسادها واولاها وعدم
الانتفاع بها الا على ما يبيعها وفاقها الخ والمصلحة للجهة الوقفية ثبوته شرعياً بعد دعوى شرعية فهل يجوز
قلعها ببيعها (الجواب) نعم وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف بيس بعضها وبقي
بعضها فقال ما ليس منها فبيعه سبيل غلتها وما بقي فتركه على حالها اهـ وفي الترازية وقال الفضلي وبيع
الأشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كببيع الارض وقال أيضاً اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل
القلع أيضاً لانه غلتها والمئتمنة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف
وفي التتارخانية توت وقف على أرباب مسمين في يد متول باع ورق أشجار التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلما أراد
المشتري قلع قوائم الشجر منع لانها ليست ببيعية ولو امتنع المتول من منع المشتري عن قلع القوائم كان

في رجل باب وترك زوجته بلا نفقة هل اذا رقت أمرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعاً أم لا استدانة لترحيل
عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة بقرائن حاجتها كان عالمياً بالنكاح أو برهنت عليه ان لم يكن عالمياً به قال في ملتقى البحر
وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتى صريحه في النهر وعمل القضاة عليه اليوم للعاجلة فيفتى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم
يكن حضوره تيسر والله أعلم (سئل) في المرأة اذا أملت نفسها قبل استكمال ما شرط تحمله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها
عنه وهل يجب على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا (أجاب) نعم منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها به

مهر بنت النون فاطمة بنو النون على السكنى مع من نكحها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقه الماشية من الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل
فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي دفع عليها الرضا كما تلزمه بالنفقة ولا تسقط بعض الزمان ولا بقية الزوج
(أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان والغيبه والله أعلم (سئل) في امرأة تريد
زوجها أن يعيب عنها وتخشى من عدم (١١٦) النفقة وتريد أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يحبسها القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) نعم يحبسها
القاضي في أخذ الكفيل الى
شهر وهو قول أبي يوسف
استحبنا ما منعه عليه الفتوى
كأن في الولوالجية والظهارية
وغيرهما والله أعلم (سئل)
في امرأة تتخلف السفر من
زوجها فطالبت منه كفيلاً
بالنفقة فكفله والده فيها
وفيما يترتب لها عليه
شراء فخر الزوج فترعت
أمرها الى القاضي ففرض
لها ما يكفيها وابتها مقداراً
معلوم لكل يوم واذن لها
في الاستدانة والرجوع
على زوجها أو على والده
الكفيل فهل هذا الكفالة
صححة فإنها أن تطالب
أبها ما شاءت بنفقة أم لا
فلا تطالب بها الا زوجها
(أجاب) نعم في الجرح من
الذخيرة جواز أخذ الكفيل
في مسألة من يد السفر سواء
كانت النفقة مقرضة أو لا
فراجعنا شئت ولا شئت انه
مبني على قول أبي يوسف
وعليه الفتوى كصرحه
في الولوالجية فعليه اهما
مطالبة أبها ما شاءت بنفقتها
هي كطهر ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة

بأمر القاضي بعدم موت الزوجه هل للدارن مطالبة الزوج أو ما بالقرينة أو ما من تركتها أو هو خير (أجاب) هو خير
لما صرح به صاحب الجرح فائدة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا
كلام انه وفي دينار له في ماله وان اتبع النكحة خدمتها ترجع الورثة على الزوج بحسبهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من وجع رجل
دفعها أبوها لرجل وامرأة أن يتفق عليها برهبان أن تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم
ماتت بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربعاً أم لا (أجاب)

نعم له ذلك فبطالب أبها ما شاءه وبحسب من المهر والله أعلم (سئل) في بنت لأمال اهلها أم وخال وأبناء عم وموسون فغلب من يحب نفسها
(أجاب) يجب على أمها لا على خالها ولا على أبنائها أمال الخال فلما صرحوا به من تأخير أبي الأم عن الأم فكيف بأبها الذي يدلي به وذو شخص
في المنافع الحنفية مشاركة الأم بالعصبية المحرم فخرج غير العصبية كالحال وقومهم مشاركة الأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) في امرأة من
أبوالصغيرة أمها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغيرة من ماله أو ترجع عليه (١١٧) ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته أم لا
وبني مكانه دار هل يصح البيع المار بورد على الوجه المذكور أو لا وبعد ذلك فيا يلزم عليها (الجواب)
أما الناظر فلزومه العزل وأما ذو القدرة فيسأل من قلع ما بناه وضمان قيمته ما قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع
ساحة الحمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف (سئل) في
أنقاض الوقف المشتملة على أشجار وأخشاب مكسرة مائقة في أرض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم
الانتفاع بها بالوقف وباعها المتولي بسبب ذلك من رجل بشئ هو ضعف عن المثل الثابت ذلك مع الخطأ والمصلحة
للوقف بالبينة الشرعية فقول يكون البيع جائزاً أم لا (الجواب) مسألة بيع أنقاض الوقف صرح بها في
كثير من المعبرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما ندم من بناء الوقف وآلته صرفه لمالكهم في
عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرف فيها لانه لا بد من العمارة ليبقى
على التأييد فيحصل مقصود الوقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والألمسكه حتى لا يتضرر
عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينه الى موضعه يبيع وصرف غنمه الى المرمية صرفاً
البذل الى مصرف البسول ولا يجوز أن يقسمه بين النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق
للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اهـ وقد حصل
بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف اندم ولم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن
اجارته وتعمر به هل تباع أنقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم ويشترى بثمنه وقف
مكانه فان لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف الى الفقراء (سئل) في خرابه جارية في وقف أهلي
تعدل الانتفاع به او ضعف عن الغلة وليس في الوقف غير هاتحتي يعمر بها وأدت الضرورة الى الاستبدال
بها بطريقه الشرعي بما فيه من الخط والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليشترى به داراً أخرى أكثر نفعاً وأدر
ربحاً وأحسن مفعلاً فهل للقاضي ان يفعل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل
عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجب أصحاب الاستبدال اذا تعين بان كان
الموقوف عليه لا يتفقد به وغنى من يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً أو داراً الهار بيع يعود نفعه على جهة الوقف
فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وان كان للوقف ربع ولكن ربع
شخص في استبداله ان أعطى بدله أكثر من عامنه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي
يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز اهـ قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة مانصه ورأيت
بعض الموالى عيل الى هذا ويعتمد وأنت خير بان الاستبدال اذا كان قاضي الجسنة فالنفس به مطمئنة فلا
يتخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدانير والله الموفق اهـ وقد أفتى بجواز الاستبدال بالنقد اذا كان
فيه مصلحة لا وقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخير الرملي وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحيم
اللحافى والمحقق الشيخ اسمعيل الخائف والعلامة الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله
سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في الدر المختار وفيها في الاشياء لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع
قلت اسكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر بان

بذمتهم موروثة على فرائض الله تعالى ولا شيء على الاب بما قبضه وأنفق حال كونه معسر الدله ذلك حال اعساره نص عليه كثير من علماء الله
أعلم (سئل) في كبرية فقيرة لها أب وأم هل يجب لها النفقة عليهم ما أثلانا أم يجب على الاب (أجاب) يجب على الاب وحده على الناهر والله
أعلم (سئل) في بنت لأمال له وله ابن عم فقير وأم هل يجب نفقة على ابن العم وحده أم على الام وحدها أم عليهما أم لا ولا (أجاب) يجب نفقة
على أمه لا على ابن عمه لانه ليس بمعمر وان كان وارثاً وشوط النفقة على القرى بان يكون معروفاً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فخرجت
بلا ميسر عن عري من البيت الذي كان أعده لساكنها حال بقاء النكاح فسكنت في دار أخرى تعنتاً منها هل تسكون نائمة بذلك فتسقط نفقة عنها

نعم له ذلك فبطالب أبها ما شاءه وبحسب من المهر والله أعلم (سئل) في بنت لأمال اهلها أم وخال وأبناء عم وموسون فغلب من يحب نفسها
(أجاب) يجب على أمها لا على خالها ولا على أبنائها أمال الخال فلما صرحوا به من تأخير أبي الأم عن الأم فكيف بأبها الذي يدلي به وذو شخص
في المنافع الحنفية مشاركة الأم بالعصبية المحرم فخرج غير العصبية كالحال وقومهم مشاركة الأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) في امرأة من
أبوالصغيرة أمها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغيرة من ماله أو ترجع عليه (١١٧) ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته أم لا
وبني مكانه دار هل يصح البيع المار بورد على الوجه المذكور أو لا وبعد ذلك فيا يلزم عليها (الجواب)
أما الناظر فلزومه العزل وأما ذو القدرة فيسأل من قلع ما بناه وضمان قيمته ما قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع
ساحة الحمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف (سئل) في
أنقاض الوقف المشتملة على أشجار وأخشاب مكسرة مائقة في أرض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم
الانتفاع بها بالوقف وباعها المتولي بسبب ذلك من رجل بشئ هو ضعف عن المثل الثابت ذلك مع الخطأ والمصلحة
للوقف بالبينة الشرعية فقول يكون البيع جائزاً أم لا (الجواب) مسألة بيع أنقاض الوقف صرح بها في
كثير من المعبرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما ندم من بناء الوقف وآلته صرفه لمالكهم في
عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرف فيها لانه لا بد من العمارة ليبقى
على التأييد فيحصل مقصود الوقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والألمسكه حتى لا يتضرر
عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينه الى موضعه يبيع وصرف غنمه الى المرمية صرفاً
البذل الى مصرف البسول ولا يجوز أن يقسمه بين النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق
للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اهـ وقد حصل
بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف اندم ولم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن
اجارته وتعمر به هل تباع أنقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم ويشترى بثمنه وقف
مكانه فان لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف الى الفقراء (سئل) في خرابه جارية في وقف أهلي
تعدل الانتفاع به او ضعف عن الغلة وليس في الوقف غير هاتحتي يعمر بها وأدت الضرورة الى الاستبدال
بها بطريقه الشرعي بما فيه من الخط والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليشترى به داراً أخرى أكثر نفعاً وأدر
ربحاً وأحسن مفعلاً فهل للقاضي ان يفعل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل
عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجب أصحاب الاستبدال اذا تعين بان كان
الموقوف عليه لا يتفقد به وغنى من يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً أو داراً الهار بيع يعود نفعه على جهة الوقف
فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وان كان للوقف ربع ولكن ربع
شخص في استبداله ان أعطى بدله أكثر من عامنه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي
يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز اهـ قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة مانصه ورأيت
بعض الموالى عيل الى هذا ويعتمد وأنت خير بان الاستبدال اذا كان قاضي الجسنة فالنفس به مطمئنة فلا
يتخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدانير والله الموفق اهـ وقد أفتى بجواز الاستبدال بالنقد اذا كان
فيه مصلحة لا وقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخير الرملي وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحيم
اللحافى والمحقق الشيخ اسمعيل الخائف والعلامة الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله
سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في الدر المختار وفيها في الاشياء لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع
قلت اسكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر بان

[illegible][illegible]

وليس له أن يقضي دينه وإن كان الذي بيده مقصرا به لأنه إنما يؤمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا لما له وفي الانقاص على روجه وأطفاله من ماله حفظا ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقته في ماله فينفق عليه من ماله نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضي لليتيم قدر من النفقة وأمر رجلا أن ينفق ذلك عليه من ماله وإن احتاج اليتيم إلى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع في ماله إذا ابتذلك وأما احتج إلى الابن لأنه يدعي دينه مدعي الدين فيشتري إلى البينة والله أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأتين في دار

وليس له أن يقضي دينه وإن كان الذي بيده مقصرا به لأنه إنما يؤمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا لما له وفي الانقاص على روجه وأطفاله من ماله حفظا ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقته في ماله فينفق عليه من ماله نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضي لليتيم قدر من النفقة وأمر رجلا أن ينفق ذلك عليه من ماله وإن احتاج اليتيم إلى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع في ماله إذا ابتذلك وأما احتج إلى الابن لأنه يدعي دينه مدعي الدين فيشتري إلى البينة والله أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأتين في دار

واحدة وأمكن كذا في بيت له غلق على حدة هل لواحدة أن تطلب الزوج بيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطلبه بذلك كما صرح به صدر الإسلام في ملته مع الإبان المانفة في الضرر أو غيره وهو مشاهد في منعه أعني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا تنفي في قواعدها بآية والله أعلم (سئل) في امرأة أسكنها الزوج في بيت له غلق على حدة لكن الكنف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطلبه ببيت له كنف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) (١٢٠) نعم لها ذلك كما صرح به في البحر أخذ من شرح المختار والله أعلم (سئل أيضا) في رجل ساكن

زوجته في بيت وقف بخصه لا غلق على حدة ومطبخ ومرة في مشترك هل لزوجته طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا نص في ذلك كون المرتفق مشتركين غير الأجانب كما صرح به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو ضحاها لنا الجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح ببيت له مرافق وغلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ وبشرط أن لا يكون في الدار أحد من أصحابها يؤذيها كما صرح به في الخاتمة وتكون بين حيران صالحين وبشرط أن يكون مأموئا عليها فيه ويمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل دفع له زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه تزويجها أم يقرر القاضي لها شيئا من الدراهم وإذا قلتم بتزويجها ما للنوم وما مقته (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة

والسكنى قال في الخلاصة قال في النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رخصت أن تأكل كل ما تشاء من طعامها ونعم وان خاصته في فرض النفقة يفرض لها ما يعرف بما يأخذ من بيتها في ذلك وقد يلزم له ما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الأوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت أن يقد ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يفرض عليها ذلك ينبني للقاضي أن يأمرها ألا يحسن العشرة معه وأما ما يحسن العشرة معها فلا بد من كل معاشه الكسوة نفقة لها سواء كان الثمن فيها ولا أرض عليها فإذا كان معسر من فرض ما والاثنى

بالمعسر من والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله عاقل ما عملوا بصرفه في عبادة الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزويج وتنفق على نفسها ونفقة الزوجين من الزوجية وروحت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الخاتمة بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لأنه إذا علم أنه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا (١٢١) وفي النفقة سئل والذي عن بعض أهل

التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل إثباته على تلفظ الواقف به قال في الخاتمة وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهان ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ طهري الدين رحمه الله تعالى اه وأفتي بذلك المصنف وغيره (أقول) في فتاوى الشيخ السمعاني سئل فيما إذا كان لزيد وظائف في وقف ومشروط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل إذا اعترف الناظران هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر بأعطائه معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر بإحضار كتاب الوقف ليعمل بمخايفه اه والظاهر أنه يلزم بذلك إذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ السمعاني وحيد في جعل ما في مسئلتنا على ما لا يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما إذا كان لزيد عقار فقال إذا امت فقد وقعت عقارى على جهة كذا ثم باعها فهل يصح بيعه (الجواب) حيث علقه بموته فلا يزول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فيلزم بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه إذا حكمه حكم الوصية فيصير بيعه وقال في التنازخاتية ولا يجوز تعليق الوقف بالضافة إلى وقت إلا إذا أضافه إلى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولو رجوع عنه صرح جوعه (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الأرض بلا معارض له ولو رثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة والآن قام ناظر وقف أهلي يعارضه فيها مدعيها جاز بأن في الوقف المذكور مستند في ذلك لمجرد ذكره في كتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا من قبله من نظار الوقف وضع يد عليها لجهة الوقف فهل حيث كان الأمر كذلك يمنع الناظر من معارضة بغيرها بعمل بوضع اليد والتصرف المذكورين ولا عبرة بمجرد ذكر الأرض في كتاب الوقف المذكور بدون سبق تصرف شرعي لجهة الوقف المذكور (الجواب) نعم لأن جميع الشرع الشريف ثلاثة البينة والإقرار والنكول وكتاب الوقف إنما هو كإدب خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف (سئل) في امرأة أوقفت وقفا وشرطت لنفسها فقط بيعه إذا ضعف حالها واحتاجت إليه ثم ماتت عن أولاد يريدها فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في الذخيرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاص اه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو قال على أن إلى إبطاله أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو رهنه أو قال على أن لفلان أو لورثتي أن يبطلوه أو يبيعهوه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجاز على قول يوسف بن خالد السهمي لإبطاله الشرط بالخافه إياه بالعق اه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعه أو يصرف عنها إلى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن البرازية فتحص أن المفتي به البطالان (سئل) فيما إذا كان لزيد دار

(١٦) - (فتاوى حامديه) - أول في التفرقة لان دفع الحاجة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجدد من بقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنوا أن ينصب القاضي نائباً شافعي المذهب يقرر بينهم ما وجدوا من علماء ذلك عند شدة الضرورة وهو ما ينشر صدر الفتوى له لما فيمن دفع الحرج والأضرار بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير (أجاب) نفقتها ما تأتد به الفقراء من الطعام فان أكلت معه عيالا كل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم بقرض ذلك يفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلفت بغلاء غيرها ورخصه يقوم بحسبه كما هو المفتي به والله أعلم

(سئل) في رجل قررت عليه زوجة نفقة وكسوة فطافها طلاقا فخرجها فهل يمضي الطلاق أم لا (أجاب) نعم سقطان وإن كانتا مقررتين كفي الغارز والذخيرة ومن كور في فاضحان ومقتضى كلام الخصاص وأفتى به صاحب البحر والقوى بخلافه بخلاف المشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بثلث أوكل القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) (١٢٢) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة

ومضت المسدة ولم يدفع لها ذلك ثم إنه طلقها طلاقا رجعا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم يسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحر نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا أن الزوج عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كافي الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشي ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباطل لأن في عبارة الخاتمة والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرعشي اهـ وقدم قبله عن النقاية أنه حرم بسقوطها الدراهم بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهر وكثير من الكتب وهذا لا يمكن استدانه بآثار القاضي كالأحوال المعجزة والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مستطاع لفرض النفقة التي قررها القاضي الزوجه أم لا (أجاب) نعم هو مستطاع للنفقة المقتضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وروى شيخنا أمين الدين وهي في فتاوى بهما وصرح به في الخاتمة والنفهية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي والمسئلة نهية وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع

الدراهم

صريح النقل بالسقوط وقد أفتى فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين ونورد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل يجذب مستغرق غائب عن وجوده بحيث أنه يطرح نفسه في الأحوال ولا يعقل أصلا يقال ولا رد على سائل جوابا وإذا اشتبه بالجويع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير أنه أشد حالاً من هو بمحقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أضر بها هذا الحال لانها بيبه عادمة المعاش وفائدة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) (١٢٣) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت

الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضائها على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ووزن يباع ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة كالدرهم اهـ ومثله في الدر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من أصحاب زفر اهـ (سئل) في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف الموقوف (الجواب) نعم كما صرح بذلك العلامة الاكمل في خزانته وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام خطيب المؤذن يعبر (سئل) في مدرسته معلومة جعل واقفها اماما جعل له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقدارا من الشمع يوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المسامع المذكورة وفي فاضل الشمع الموقوف مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المسامع وفي الفاضل بعده مدة والآت قام بعض خدما المدرسة بعرض الامام في أخذه فاضل الشمع المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم نعم شفعالي مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقى منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذونه من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اهـ فقيته من متفرقات الوقف (سئل) في بناء دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفها الرجوع تمسك بقول الامام الهمام فعرضه امتولى في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول الصحابين وحكم الحاكم بصحته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضي لم يصادف قول محمد بن جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كافي الملتقى ولا قول أبي يوسف من جهة وقف المنقول لأن أبا يوسف مع محمد بن وقف المنقول من السلاح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى فقط لا في غيرهما فالحكم ملحق وأنه باطل بالاجماع وبعبارة الملتقى ترشدك الى هذا (أقول) ومرا الكلام في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشر من سنة مدعي ملكه ويريد أنظر الوقف الآن الدعوى على الرجل بجريان الغراس في الوقف وتصرف النظر قبله فيه لجهة الوقف واقامة بينة عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه وبينته وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لاخوين عقار وقفاه على نفسه ما من بعدهما على أولادهما ثم وثم شرطاً أنه مادام كل منهما حياله أن يدخل في الوقف ويخرج من شاء ومات أحد الاخرين عن بنات ثلاث وماتت أحدها عن أولاد فخرج الواقف الحي أولادها من الوقف ثم جعل لهم حصصاً مفرقة معلومة من ربع الوقف ويريد الأولاد المخرجون أن يضموا ما أقره الواقف المار بوزن ما شرط لهم قبل الاخراج فهل ليس لهم ذلك والاخراج صحيح (الجواب) نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبنية الثلاثة ما يخصه وقررهم القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للاذان ولم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصاً بل أطلق وقال على مؤذني الجامع المذكور فهل يدخل البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسطوية في الخير به من الوقف (سئل) في أنقاض الوقف إذا تعذر عودها لمحالها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها إذا باعها ما طهره بنين معلوم

الخدام تيب نفقة الزوجه أيضاً لانه لا يحتاج الى الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فقهر وأنه إذا ثبت ما شرع فيه تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يبتغيه بماله بالطعام الكثير وعكز زوجته تناوله ولا يتجر عليها في تناول ما يكفها منه هل إذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم باعتبار حاله ما معاً (أجاب) النفقة نوعان تمكين وتلك فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتمسك المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بفرض النفقة كذا صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه متعنتة في طلب الفرض

وان لم يكن هذا الوصف فان وصفت ان تأكل معه فهاو نعمت وان خاصته يرضى لها بالمعروف على قدر حالهما سواء أمناهما حيث ظهر للقاضي ان يرضى بها ولا يتفق عليها أو أمنا الكسوة قد كثر في الظاهر به أن محمد إذ كره عن وخمار بن ومهفة في كل سنة أرادهم ماصيفيا وشربوا اه والبرع والتمس من يعني تصاوخا والصف وتصاوخا الشئاء وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية (١٢٤) بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك انها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في

رجل قد لانه الصغر عقد نكاح على صغرة منها ست سنون فقرض القاضي على الصغرة في غيبته لهذه الصغرة نفقة قبل النكاح بها بطل والداه هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم والد الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه

٣ قوله وكتب على صورة دعوى ماصورته الخ هكذا وجد في بحر نسخة شيخنا المنقح التي بخطه وأنت على علم بان هذا الارتباط له بما قبله ولا مناسبة بينهما فظاهر كالاختصاص والذي ظهر لي أن محل هذا بعد نحو ورق من هذه النسخة عقب قول شيخنا المنقح فتنبه آخر كلامه بعد جواب العمادى عن السؤال الاتي بعد هذا ليكون استشهاده على جواب العمادى عنه حيث ان السؤال الاتي بعدهما مذكور فيه أن أولاد الميت يختلفوا معهم في شرط الواقف الخ وقد رأيت في نسخة شيخنا المنقح المذكورة بياضا بعد قوله ختاني آخر كلامه

من الدراهم هو غن المثل الثابت شرعا في ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد افتروا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبه يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويسلك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرقات ولا تتفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة وبحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بشر بنيت بالآخرة في قرية تغربت القرية وانقرض أهلها وعنده هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر من تلك البئر أي يجوز أن يؤخذ الآجر من تلك البئر وينفق في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا بآذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فاطربق في ذلك أن ينصدق به على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة الملقطة ولو أراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق لا بأس به اه (٣) وكتب على صورة دعوى ماصورته اننا ملنا شرط الواقف فوجدنا مكتوبا فيه ثم من بعد أولاده الموجودين فهذا بيع سائر أولاده الموجودين وقوله هم فلان وفلان ذكرا الشئ لا ينبغي ما عداه فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا آتوا ما حرم بكم عليكم أن لا تنسكوا الآية مع أنه تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا يحل لأحدكم ما كبر الكافر قالوا بل يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوب والذين مع أنه ورد أشياء كثيرة انهم آمنوا كبر السكائر وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معروفة الطر فبن فتفيد الحصر فيكون معناها أن أولاده الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجوده من الأولاد غيرهم فعبد الرحمن المذكور لا ينكر بقبلة أهل الوقف انه ابن ابن ابن الواقف فيكون بمقتضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صوتا لكلام الواقف عن المنعوق شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سجد له من الأولاد أو ما عجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الواقف فهذا شئ لا ينبغي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومنصرفا بمحض من الوقف فان وضع اليد حجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة وقد مات المصدقون فبطلت المصادقة واربازهم تلحق المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومنصرفا قبل المصادقة (أقول) أول كلام المؤلف بوجه أن تعيين الأولاد بالعد لا ينبغي من عداهم والمنقول خلافه في أوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان ما نصه ولو قال على ولدز يدوهم فلان وفلان فعند خمسة أنفس ومن بعدهم على الفقراء كانت الغلة لهم لا لغيرهم الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولدز يدوهم ولا من يحدث لز يد من الولد فمن مات من هؤلاء خمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من توف منهم كان سهمه للمساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عقار وقف بيد أخوين مات أحدهما مع أولاد مختلفوا معهم في شرط الواقف أم يدعى أن شرط الواقف بطلنا بعد بطن وانهم لا يستحقون في حياة المالك كور حصة وولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصة أبيهم

فتنبه فكانه والله أعلم انما ذكره بياضا ليعتد به السؤال الاتي وجوابه للمؤلف وما قاله هو بعد المؤلف العمادى في جوابه ثم بعد ذلك يدكر ما نقله هنا عن العمادى بقوله وكتب أي المؤلف العمادى على صورة دعوى ماصورته الخ استشهاده كلفه منال كنه لم يفسد ذلك لنسب البياض المذكور عن ذكر جرح ذلك تأمل والله تعالى أعلم امكن كان عليه رحمه الله اذا كان الامر كما قلنا ان ينسب على هامش نسخة أن محل هذا الذي ذكرته عن المؤلف أعني العمادى وما نقلته بعده الخ بعد آخر قول فتنبه في آخر كلامي بعد جواب المؤلف عن السؤال الذي بعده والظاهر أنه ترك التنبيه على هذا في هامش نسخة نسيانا أيضا لا يستغنى به عن الله سبحانه أعلم اه أحد

منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه لا يجب على الأب نفقة زوجته خاصة خصوصا غير المحتاج الى خادم بخدمه ومنها أنه لا يجب حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أرادت الى زوجها وهو في موضع تعبدت أن يرسل إليها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها للنفقة الى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصر فأبت هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن أجب ابنس لهذا ذلك حيث وفاهما المجل على (١٢٥) ما هو المذهب خصوصا فيما دون مدة السفر

لا تها بمطلة في ذلك فتشترت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوما بها اذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في التحفة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها وفي غاية البيان أنه اذا كان معسرا وهي موسرة أو وجبا الوسط فقد كلفه بما ليس في وسعه فلا يجوز أن يسكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه وبالباقى دين الى الميسرة فليس تسكينا بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه يعتبر في الفرض الاصلح الايسر والحاصل انه لا يكلف فوق طاقتة ولا يحبس في شئ لا يقدر عليه لعدم ربه والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين يطلب

الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسر من الاقداره عليه فما نفقة المعسر من المفروض عليه (أجاب) ليس لها ما فوق نفقة المعسر وكسومهم وقد صرحوا بان نفقة المعسر من مآئته المعسر وقد اعترفوا به لادنا كل خبر الشعر والذرة والبيت وليس الدراهم التي من القطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في زوجين اذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (أجاب) نعم يجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلافوا في حد اليسر على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما انه لا مقدار ينصب الزكاة قال في الخلاصة وبه يقتضى واختاره الواجبي مع الاطلاق بالنفقة فتجب على الموسر منه ما يسار لاجلها وبدايته انصاب

في قدر به والثاني انه انصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اه والذي يظهر
للفقيه البار في الفقه ان الاول اولى بالقبول لان ما ليس بنام سريع النفاذ اذا اوردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل
فقير له زوجة فقيرة فاستكون كسوتها (اجاب) لهما من جنس كسوة العسرين في كل سنة درعان أي فيصان واحد للشتاء وواحد للصيف
وخماران كذلك وملحفة مما يكون مثله (١٢٦) للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف

باختلاف الناس والاوقات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا غلب عن زوجته من بلدهما الى مصر من الامصار وتركها بلا نفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلها مبلغا يسير نفقتها وكسوتها فسر ضاحكها شرعا واذا نزلها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وانفقت مدة غيابه غيبة طويلا وقد طلقها الزوج في اثناء غيبته في ذلك المصروف على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الا ان لم يثبت الطلاق فهل له الرجوع بتأخير ما استدانته ونفقة الى ثبوت الطلاق أم ليس له ذلك (اجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا باننا اوردنا اوجبا اذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينه وبينها في حقها كانه ضلقة في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة وزوجته مضت مدة فادعى طلاقها وانقضت عنهما من زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقرتان ذريته والعدة ونفقة العدة اهلا (اجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يثبت بينه وبينها كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها نفقة والسكنى وان صدقت فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقرتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام البتة قدر النفقة وأذن لها في انفاقها بالاستدانة كذلك ترجع بما انفقت في مال البتة فانفقت الام مدة والحال ان ليس لها مال ظاهر ولها مال لا يورث غنى وتريد الام ان ترجع بدل ما انفقت في المدة على الام من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة البتة فهل

ذريته

لهذا لا أم لا (اجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء لادله من الطالب والخصومة كما صرح به في البحر فاعلم (سئل) في رجل فادعت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما انفقت في المدة المذكورة على الفم لا الكسوة غير مقتصية عليه ولا على نفقة زوجته مقتصية عليه باجماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقتضى عليه وغيرها وامرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط الانفاق بما استدانته لامن مالها في البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانته كما قيده (١٢٧) في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال

الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستند فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذكور الرجوع عما أنفقت على مال البتة لاعلى العم واذ لم يكن للبتة مال لا يصح أصل الفرض المذكور لتقييده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح به في البرازية وغيرها وبه علمت أيضا ان ما يكتب في الوثائق أمران

الفروع مع كثرة الابتلاء به ككثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية له ولها أخوها الخضر عرس أختها بنات فأسألهما معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فنهى طالق فكثرت سنة بنات واستمرت بها وكان قد فرر لها نائب الحاكم بنات نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها الطاهر وهي مقبلة بنات نفقة فباعد الشهر المضروب لها أجلا في البتة أم لا (اجاب) حيث عصت أمره صارت ناشرة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الاقامة بنات نفقة وانكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم (سئل) في شخص صبي ما يترتب بيمه بكر من كسوة أمه أم لا هل يصح هذا الضمان وبالمال

لهذا لا أم لا (اجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء لادله من الطالب والخصومة كما صرح به في البحر فاعلم (سئل) في رجل فادعت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما انفقت في المدة المذكورة على الفم لا الكسوة غير مقتصية عليه ولا على نفقة زوجته مقتصية عليه باجماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقتضى عليه وغيرها وامرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط الانفاق بما استدانته لامن مالها في البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانته كما قيده (١٢٧) في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال

الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستند فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذكور الرجوع عما أنفقت على مال البتة لاعلى العم واذ لم يكن للبتة مال لا يصح أصل الفرض المذكور لتقييده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح به في البرازية وغيرها وبه علمت أيضا ان ما يكتب في الوثائق أمران

الفروع مع كثرة الابتلاء به ككثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية له ولها أخوها الخضر عرس أختها بنات فأسألهما معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فنهى طالق فكثرت سنة بنات واستمرت بها وكان قد فرر لها نائب الحاكم بنات نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها الطاهر وهي مقبلة بنات نفقة فباعد الشهر المضروب لها أجلا في البتة أم لا (اجاب) حيث عصت أمره صارت ناشرة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الاقامة بنات نفقة وانكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم (سئل) في شخص صبي ما يترتب بيمه بكر من كسوة أمه أم لا هل يصح هذا الضمان وبالمال

الاذن يستفاد منه والله اعلم (سئل) في شخص صبي ما يترتب بيمه بكر من كسوة أمه أم لا هل يصح هذا الضمان وبالمال

الاذن يستفاد منه والله اعلم (سئل) في شخص صبي ما يترتب بيمه بكر من كسوة أمه أم لا هل يصح هذا الضمان وبالمال

اللعني أن زوجته وإذا حضر الأول ما حكمه فأجاب بقوله إذا أتمت بيعة عند القاضي
 صرح
 رضى الله عنه وطلب من القاضي نسخ النكاح وهو يرى ذلك فمسح عند الفسخ وهو قضاء على القاتل وفي القضاء
 بينات منهم من رأوا ما بدا ومنهم من لم يروا ما بدا فعلى القول بقاذه يسوغ للعني أن يزوجها من الغير بعد انقضاء عدتها
 فعلى خلاف ما ادعت من تركه. ولا يفتق لا قبل يستعان ببيعة الأولى تزوجت بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله
 يخلق زوجته طلاقاً أو زوجة العدة هل إذا طلقت أجرة لحضائه ولذاته أم لا ولا يفرض لها عليه

(١٧) - (فتاوى حامديه) - (اول) مصرية ما هو يرسم الزوج وأربع قطع وما هو نصفه ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحاكم بالنفاق ذلك عليها وعلى ولديها أسوية بينهما والاشدالة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب رضوا أو اذنا مقبولين لها من وكيلها شقية اذ لان والحال ان ولديها اغلام استغنى عن أمه وبنت نطيفة فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح لترك ما هو شرط لصحته وهو طهر لها الذي لا بد منه عند اثنتي عشر هم ومنهم زفر رجا لله تعالى ولا ينوب طلب أخيهما عن طلبها وطلب البينة على النكاح لازم على القاضي لا سيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كائن نص عليه فممنس الأخوة السر خسي وكذلك تحليفها أنه لم يترك عند هاشباً وعلى القاضي

أما أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في الحاشية بحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينك سبب منع النفقة كالنشور وغيره
ويأخذ منها كفيلا ويحلفها انظر الغائب ومن اللازم أيضا قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا أو غنى ليهتدى إلى طريق
العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه إذا فرض أكثر من حاله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاؤه بها كجهو في البحر وغيره والحاصل أن مواع
صحة الفرض المذكور متعددة ولو لم يكن (١٣٠) منها الا عدم ثبوت التوكيل لكن وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم

عليه بدعي الغير على الغير ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكراه في سياق النفي فتم الاموال والحقوق والاستحقاق
فلا ينزع الوقف من أيديهم ويبقى معهم إلى انقراض النسل فيعود للحر من الشرع في هذا ما ظهر لنا بعد
التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي وعليه اعتمادى * ايضاح ما استعمل
عليه الجواب مع تمام في رسالة أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق
ثابت معروف وشئ نكراه في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فتاوى الترتاشي ووافقنا في عود الشرط
إلى الكل الشافعي رحمه الله تعالى في فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى
رفعت إليه في عود الوصف بالذكورة إلى جميع من تقدم من المتعاطفات أم تختص بالآخر بقوله يعود إلى
الجميع عدا بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو
استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر ثم رد على من خالف في ذلك وأطال
فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقنا الحنبلي في شرح الاقتاع فلو تعلق الشرط ونحوه
بجلاء عاد إلى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا أي في عود الشرط ونحوه لا يفرق
بين العطف بالواو أو بالفاء أو بضم على عموم كلامهم اه لمختصا وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل
أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأفتى به على أفندي قوله أي صاحب
الدرر والغرر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الأقرب والابعد هذا في الحاشية صريحا
والخلاصة والبراز يتوخاؤا الفتاوى وخزانة المفتين والتنف نعم قال في الاختيار لو قال على أولادى يدخل
فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك
جميع البطون فيه على السواء قريبهم وبعيدهم ولو جرد في بعض الكتب أيضا ما وافقه وقد استفتى بعض
العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما قلناه عن الاختيار
ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة انحطت فيها رضى الدين
السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حق بطابق الكتب المعتمدة كما تحققت
وما يخالفه من شواذ الأقوال لا محالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه ان كور جعل الله سبحانه مشكورا
وعمله مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما ظنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن
الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الأقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء
الأقرب والابعد أولا وآخر اه عزى زاده على الدرر (أقول) ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضا
ما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهم جميعا ولو نزل
ولا أولادهم فاذا انقضى فاعلموا كين وان قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهم جميعا ولو نزل أسفل
منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذ لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشتباه معزيا
إلى فتح القدير ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى بصرف إلى أولادى
وأولاد أولادى أبدا ما تناسلوا ولا يصرف إلى الفقر اعمادهم واحدهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول

في الزمان الذي قدمه وانقضى وأيضاً هذا القدر المدعى به وهو البراءة والقيصان والصمدان والزنا والشهر
والباس والباوجان زانان عن الواجب لها شرعاً فانها عني الكسوة الواجب تدريعان وخماران ومحفة كما صرح به في الجوهر وغيره
فكيف تصد دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنة ثلاث سنوات هل لا تمه المبانة أن تمنع أباهما عنه أحيانا
أم لا وهل إذا أتته بطعام وكسوة يليقان بحاله يتعين فرض التبراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للام منعه عن أبيه أحيانا ولا تمنع التبراهم
للفنقة فقد صرح علما فاطمة بأن النفقة هي الطعام والنسابة والكسوة فاذا أنزلت بذلك لا يجبر على دفع التبراهم وإنما المتعين كفايته

عليه بدعي الغير على الغير ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكراه في سياق النفي فتم الاموال والحقوق والاستحقاق
فلا ينزع الوقف من أيديهم ويبقى معهم إلى انقراض النسل فيعود للحر من الشرع في هذا ما ظهر لنا بعد
التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي وعليه اعتمادى * ايضاح ما استعمل
عليه الجواب مع تمام في رسالة أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق
ثابت معروف وشئ نكراه في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فتاوى الترتاشي ووافقنا في عود الشرط
إلى الكل الشافعي رحمه الله تعالى في فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى
رفعت إليه في عود الوصف بالذكورة إلى جميع من تقدم من المتعاطفات أم تختص بالآخر بقوله يعود إلى
الجميع عدا بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو
استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر ثم رد على من خالف في ذلك وأطال
فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقنا الحنبلي في شرح الاقتاع فلو تعلق الشرط ونحوه
بجلاء عاد إلى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا أي في عود الشرط ونحوه لا يفرق
بين العطف بالواو أو بالفاء أو بضم على عموم كلامهم اه لمختصا وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل
أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأفتى به على أفندي قوله أي صاحب
الدرر والغرر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الأقرب والابعد هذا في الحاشية صريحا
والخلاصة والبراز يتوخاؤا الفتاوى وخزانة المفتين والتنف نعم قال في الاختيار لو قال على أولادى يدخل
فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك
جميع البطون فيه على السواء قريبهم وبعيدهم ولو جرد في بعض الكتب أيضا ما وافقه وقد استفتى بعض
العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما قلناه عن الاختيار
ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة انحطت فيها رضى الدين
السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حق بطابق الكتب المعتمدة كما تحققت
وما يخالفه من شواذ الأقوال لا محالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه ان كور جعل الله سبحانه مشكورا
وعمله مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما ظنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن
الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الأقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء
الأقرب والابعد أولا وآخر اه عزى زاده على الدرر (أقول) ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضا
ما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهم جميعا ولو نزل
ولا أولادهم فاذا انقضى فاعلموا كين وان قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهم جميعا ولو نزل أسفل
منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذ لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشتباه معزيا
إلى فتح القدير ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى بصرف إلى أولادى
وأولاد أولادى أبدا ما تناسلوا ولا يصرف إلى الفقر اعمادهم واحدهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول

لادفع الدراهم لأمه حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والتاريخا يسقوا البحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين
الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها إلى ثمة يدفعها أصحاحا ومسؤولا يدفعها لها جهلا وان شاء أمر غيرها أن ينفق على ولده
يعنى الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فترغ ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائلا لا يدري مكانه وله
والدة ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لاب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس (١٣١) النفقة كالحنطة والدراهم عنده من

الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكورة ثلاثة بطون حتى يصرف إلى النوافل ما تناسلوا اه ويعد
كل البعد أن يكون هو لأم الأئمة كلهم نواردوا على الخطا فالمناسب التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه
حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة في وقف القول بتصحیح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد
من أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الادخال
والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان لا واقف نفسه في مدة حياته لا لغيره وأنه بالمقتضى المزبور
أدخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة سريعة ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد أملاك معلومة ووقفها في صحة على نفسه ثم على أولاده الموجودين
وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفا صحيحا فان أحد الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد
يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا
وجه شرعى فهل لا يستحقون شيئا مع أعمامهم المرقومين (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا شرط واقف في
كتاب وقفه الثابت المضمون نقض القسمة بانقراض الطائفة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة
(الجواب) نعم (أقول) تنقض القسمة بانقراض الطائفة في الوقف المرتب وان لم يشترط الواقف كما سنوضحه
(سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك
ولدا أو ولدولد استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا واقفا في الاستحقاق مقامه فماتت
ابنة الواقف في حياة أبيها عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابنة المتوفاة في حياته ويريد
أبو القاصرين مطالبة الناظر بما حص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحقان ما كانت
والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولو لهما مطالبة الناظر بذلك عملا بشرط الواقف المذكور (أقول)
قد أفتى بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن الشامي في فتاواه المشهورة ورد على من أفتى بخلاف ذلك زعمنا
منه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولداه وغفل عن كون المراد
ما تستحقه على فرض حياته عند موت أبيه أو سبأ في تمام الكلام على مسئلة الدرجة الجعلية هذا وقد وقعت
في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على
ان من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف ثم أخته المذكورة عن أولاد وعن
أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب
بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بلا يكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لا حقيقة ولا حكما لانه
غير مستحق ولا برضية أن يصير مستحقا لكونه ميتا حين الوقف فلم يدخل فيه أصلا لان أهل الوقف من كان
حيا عند الوقف ومن سبى جرد بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه
اذلا استحقاقه له بل ليسوا من أهل الوقف أصلا كما يهيم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على
أولاده وأولاد أولاده ولو قال على ولدى وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم أبدا ما تناسلوا وكان له أولاد
وقدم مات بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله

بما يشرون اذ علموا ما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا أو ما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وان كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها
عليها نفقة الا أن الواجب ديانة عليها أن لا يحوجها إلى مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلاما له بخيله ورجله ليجمع له غلات
زعامة ويحفظها له لبعده عن مكان الزعامة فنقل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان تغفلت من راجعته فذهب
الحاكم من يجمعها ويحفظها له ينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا
لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق رجوع المأجور بما أثنى في ذلك

يقرب به هل يفرض لوالده
فيها نفقتها دون من ذكر
أم لا (أجاب) يفرض
لوالده لا لغيره من ذكر
الكنز وغيره وفرض لروحة
الغائب وطفله وأبويه في
ماله يعنى الذى من جنس
النفقة عنده من يقرب
فالتقيد بالزوجة والطفل
والابوين احتراز عن غيرهم
والله أعلم (سئل) عن
امرأة لها ذمة أحد ابنيها
سنة عشر غرضا وتطلب
فرض النفقة عليه وعلى
أخيه هل لها ذلك أم لا وهل
إذا وجبت نفقتها عليه بما
وعدها بطلبان ضمها إلى
عيالهما أم لا كل مما يأتى
وتشرب مما يشربون
وتكسبى مما يكسبون وهى
تريد فرض النفقة دراهم
بغيرهما القاضي على ذلك
أم لا (أجاب) لا يفرض
القاضي عليهما نفقتها ولها
مال تنفق منه دراهم أو دينار
أو عقار أو مواش أو غير
ذلك مما يمكن بيعه والانفاق
منه وان لم يكن لها ذلك
فعلها ضمها إلى عيالها
وتأكل مما يأتى تكون وتشرب

بالانفاق لانه نصب صالح من عجز عن الظفر في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر الى الشام بالانفقة من دراهم او طعام واضربها او لمضايقة الا يلام هل يكون مرتكباً لمعصية فوجب الاقام فيها عاقب على هذه المعصية بشد بد الانفاق لمساورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء غفلاً ان يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالالهانة والاذلال وفي الآخرة (١٣٢) بالخرى والنكاح للحديث المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول

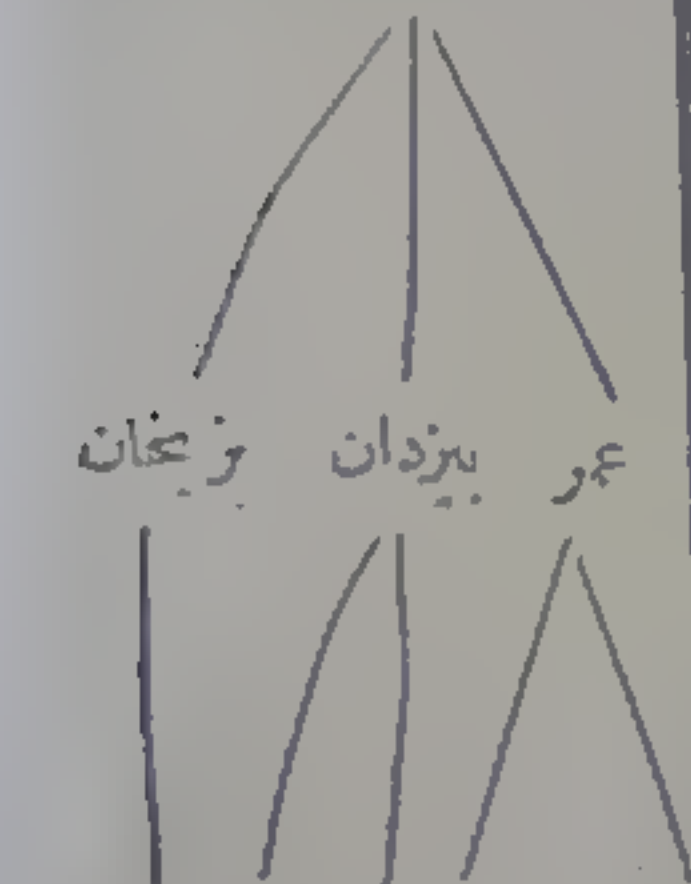
الله المتعال منها ان الله سائل لكل راع عما استرعاه حفظاً أم ضيع حتى يستل الرجل عن أهل بيته فابت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر بالمعاشرة بالمعروف فبدله بالصد فيسأل من العزير والاهانة والتحقيق للنفقة ما أمر به الشارع والله ولي التوفيق فنسأله الهداية الى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يتجب عليه سكنى زوجته في بيته غلق على حدة واذا امتنع بحبس حتى يسكنها اذ هو من جهلة معنى النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له بمالك أو اجارة أو عارية اجاعاً ويجبس اذا امتنع عنه لانه من جهلة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها أو عن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأته لها زوج حاضر وابتان من غيره هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنتها أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة على ابنتها من غير أن يكون لها زوج أو غير ذلك من أسباب النفقة عليها بجزء أو غيبة مفققتها مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالانفاق عليها برجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته أحد قال رجل من قائل وعلى المودولة زوجة وكسرت من المعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبينهما صغير وبنتين والصغير من ذرية زواجهما فغير شئ والام تأب ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام لذلك أم يدفعان للعممة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنتها أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة على ابنتها من غير أن يكون لها زوج أو غير ذلك من أسباب النفقة عليها بجزء أو غيبة مفققتها مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالانفاق عليها برجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته أحد قال رجل من قائل وعلى المودولة زوجة وكسرت من المعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبينهما صغير وبنتين والصغير من ذرية زواجهما فغير شئ والام تأب ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام لذلك أم يدفعان للعممة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

يقال لادم اما ان تمسكى الولد بنسب امرأته أو تركها وسافر الى الشام بالانفقة من دراهم او طعام واضربها او لمضايقة الا يلام هل يكون مرتكباً لمعصية فوجب الاقام فيها عاقب على هذه المعصية بشد بد الانفاق لمساورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء غفلاً ان يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالالهانة والاذلال وفي الآخرة (١٣٢) بالخرى والنكاح للحديث المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول

الله المتعال منها ان الله سائل لكل راع عما استرعاه حفظاً أم ضيع حتى يستل الرجل عن أهل بيته فابت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر بالمعاشرة بالمعروف فبدله بالصد فيسأل من العزير والاهانة والتحقيق للنفقة ما أمر به الشارع والله ولي التوفيق فنسأله الهداية الى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يتجب عليه سكنى زوجته في بيته غلق على حدة واذا امتنع بحبس حتى يسكنها اذ هو من جهلة معنى النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له بمالك أو اجارة أو عارية اجاعاً ويجبس اذا امتنع عنه لانه من جهلة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها أو عن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأته لها زوج حاضر وابتان من غيره هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنتها أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة على ابنتها من غير أن يكون لها زوج أو غير ذلك من أسباب النفقة عليها بجزء أو غيبة مفققتها مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالانفاق عليها برجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته أحد قال رجل من قائل وعلى المودولة زوجة وكسرت من المعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبينهما صغير وبنتين والصغير من ذرية زواجهما فغير شئ والام تأب ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام لذلك أم يدفعان للعممة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنتها أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة على ابنتها من غير أن يكون لها زوج أو غير ذلك من أسباب النفقة عليها بجزء أو غيبة مفققتها مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالانفاق عليها برجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته أحد قال رجل من قائل وعلى المودولة زوجة وكسرت من المعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبينهما صغير وبنتين والصغير من ذرية زواجهما فغير شئ والام تأب ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام لذلك أم يدفعان للعممة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن



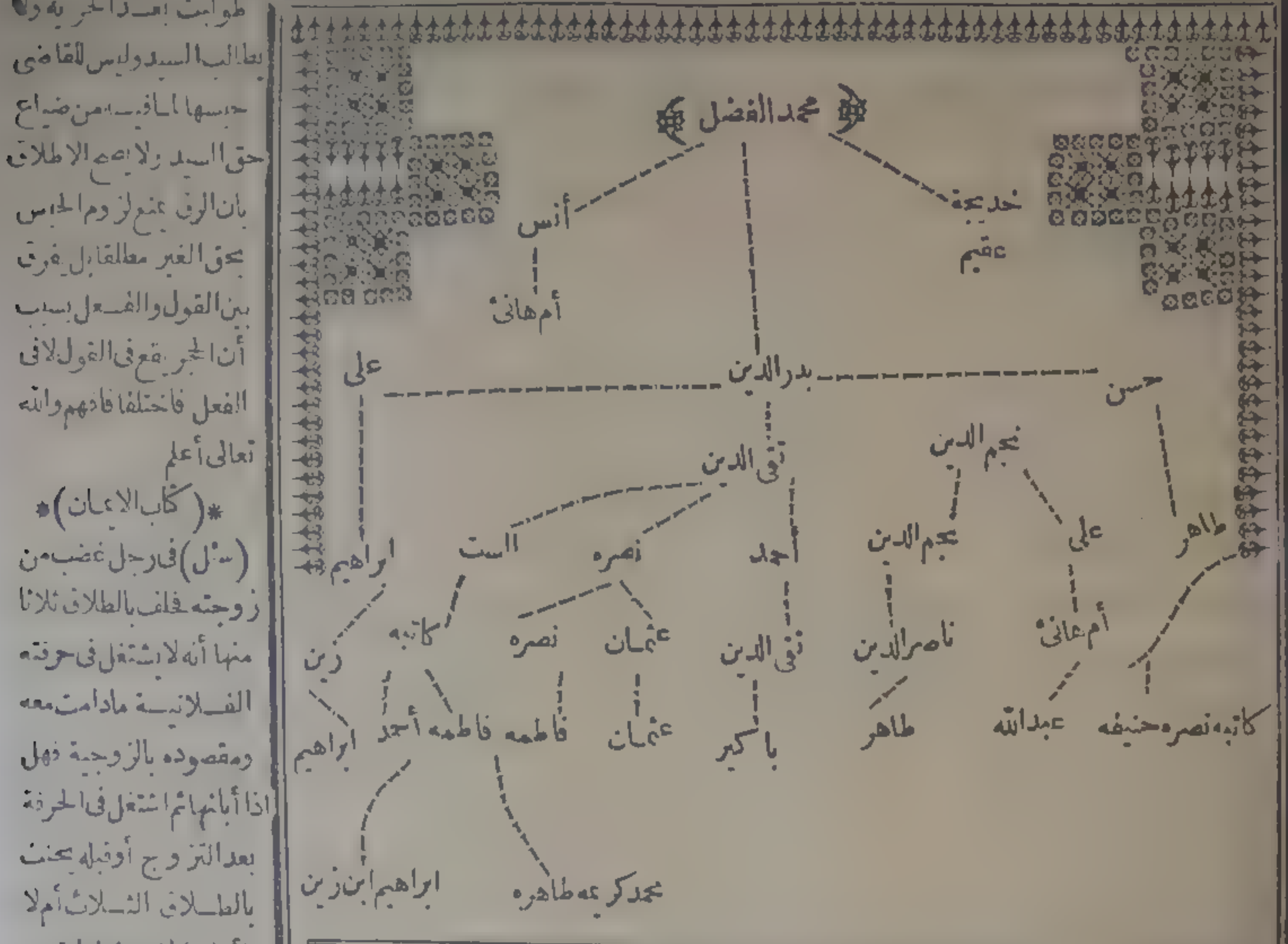
عمر بيزدان وبيخان

الذي ليس بنام قال في الهداية وفيه التوى وصححه في الذخيرة والقولان الاستحسان تركا ذكرهما المرجوحين معا والله أعلم (سئل) في أيام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لام يدعي الاعسار أيضا هل يجب نفقة لهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا يجب نفقتهم على أحد من ذكرا لصريح علمائنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي الاعسار بينة عادلة فحكم الحاكم على من قامت عليه واذ (١٣٤) لم تقم بينة وطالب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل

كان حسنا وان أخبره عدل أنه موثر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موثر فيقضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها دعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم (كتاب العتق) * (سئل) في مرض مارك أخاه شقيقه جميع ما ملكه في مرضه الذي قد مات فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخوان أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعي وصدة لها والاخ وأجازة وكذا بنت بنت فالحكم (أجاب) لا يصح ما ذكره في مرضه الذي قد مات فيه وأما عتق الجارية التي أقره الاخ وأجازة فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وما نصيب البنت وهو النصف في الجارية نفق شجرة فبما شاعت حررت أو استعت والولاء لهما وإن شاعت همتا لمقلو كان موثرا يرجع به على الجارية والولاء لهما عند أبي حنيفة وأما عندنا ليس للبنت الا العتق مع البسار أو سعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنم لامرأة أو بقرته لا يباعها عتقها أم اذا أحياه فباعه جاز وعتق جميعه بما لان العتق مما لا يتوقف على الاجازة فاصدر من الفضولي وهي فضولية في حصة الاين يتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازها حازها ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة الكيل بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجعنا تحت والله أعلم (باب الاستيلاء) * (سئل) في أم ولد

الذي ليس بنام قال في الهداية وفيه التوى وصححه في الذخيرة والقولان الاستحسان تركا ذكرهما المرجوحين معا والله أعلم (سئل) في أيام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لام يدعي الاعسار أيضا هل يجب نفقة لهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا يجب نفقتهم على أحد من ذكرا لصريح علمائنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي الاعسار بينة عادلة فحكم الحاكم على من قامت عليه واذ (١٣٤) لم تقم بينة وطالب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل

استعارت من حرة حليا طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فأدعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة نفقته فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لأظهرتها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقر بان اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها والمالي يدها ملكا كما لا يفرج جمع الاقرار على سيد عا فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لانها وما في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيره وان سمعت (١٣٥) بحضرة وثبت عليها الاقرار بعد الانكار طوأت بعد الحرة ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها ما فيه من ضياع حق السيد ولا يصح الاطلاق بان الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل فرق بين القول والفعل بسبب أن الجرح يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم (كتاب الايمان) * (سئل) في رجل غضب من زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا منها أنه لا يشغل في حرقه الفلانية مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا بانها ماتت اشتغل في الحرقه بعد التزوج أو قبله بحث بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يبحث لما تقرر أن كلمة مادام غاية تنهني اليمين بها وبالطلاق البائن زالت الزوجية كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها نساء وليس له فيها الا زوجة واحدة فدخلها هل يبحث أم لا (أجاب) هل يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث لارادته الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا

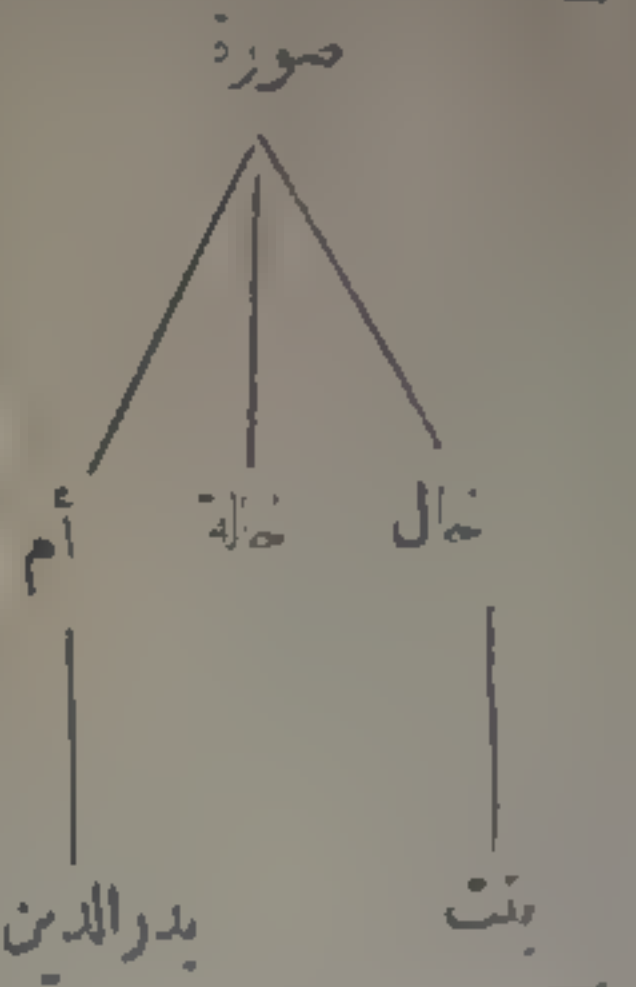


فهل يعود نصيب ابراهيم من ربيع الوقف لانيه أحمد ثم تعود حصة أحمد مع ما آل اليه من ابنه ابراهيم المذ كور لا اقرب من أهل درجته وهم أولاد أولاد داخل وخالة كاتبة أمه دون أولاد أخته وغيرهم من أهل الدرجة المذ كورين أم لا (الجواب) نعم على بشرط الواقف أن مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طيبة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي فقد شرط الاقرب بينة بعد الاستواء في الدرجة وهو غلام الشرط المقيد بالدرجة (أقول) وحاصله أنه حيث شرط الاقرب بينة من أهل الدرجة وو جد فيها جماعة بعضهم أقرب للمتوفي من بعض وو جد أيضا في أول من مات منهم هو أقرب نسبيا للمتوفي من الجميع قدم الاقرب من أهل الدرجة وان كان الاقرب منه أقرب نسبيا لثلايلغو واشترط الدرجة والواقف قد اعتبر الاقرب بينة في أهل الدرجة لاملطة او صياتي سؤال في ذلك أيضا قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جوابا للشيخ محمد بن الشيخ محمد الهنسي شارح المتن في مواضع ما ذكرنا من صورته فيما ذكرنا من واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته وذوي طيبة من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب فان

في الايمان وغيرها ولو لم يجمع لا يبحث لانه نوى حقيقة كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بذر رجل وحرق الحائط فباعه بحث أم لا (أجاب) لا يبحث ما لم ينو به الحرق اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يدخل هذه الدار الا ان يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث وهذا من الصدور ومن الموحدا الحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم أي قضى عليه بدهر بدخولها وهو مستثنى من بينة فلا بحث عليه بذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه في الحيلة في أن يتردد عليه ولا يبحث (أجاب)

اذ انما يعامل فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرطاً لبقاء اليمين عن التردد انتهت اليمين فلا يبحث الحالف بالدخول على المحلوف غاية بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كان مادام غاية تنهى اليمين بها كما صرحوا به فاطمة والاطماع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها عند الناس انه انما طاع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك ان الحالف قد عيّن بدوام التردد لنفس التردد والرد في (١٣٦) ودوامه شيء آخر قال في العمادية والفاظ التاقبت مادام ومالم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت بخاري فامرأته

كذا مادامت بخاري فامرأته



كذا انما يخرج من بخاري ثم عاد ونعل لا يبحث وفي فتاوى انما على هذا اذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة نخرج الأمير الى بلدة أخرى لا مرفأ صا ماد الحالف قبل رجوعه بعد رجوعه لا يبحث في عينة لان اليمين تنتهي بخروج الأمير اه وان روع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيها لم يرد فيه نقد برأت يحل الى العادة ويفوضه الى رأى المبطل والتردد الاختلاف وفيها من زيادة المبالغة وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كإتصافه أهل الصرف ما لا يتحقق فاذا ترك

مستحق يدعى بدر الدين ويبدى ثابث عن غير ولد وله بنت خال وحالة اسكن منها ثابث فهل تنتقل حصته ابنت الخال أو للحالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فقه من أراد به خيراً في دينه ووفقه لخبر بر مسائله وبراهينه والصلاة والسلام على مظهر الحق بلا خلاف في حينه وعلى آله وأصحابه الذين ميزوا من غمب الشيء بيمينه صلاة دائمة الى يوم كل نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلف جوابا من نسب الى العلم نفسه ولم يتحقق الخبر على الناحيتين بحل رسمه فكتب أولاً أنه ينتقل ما بيده لحالته لكونها أقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقربية وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له أدنى انانية ولو علم شرعاً معناه واشتقاقها لغو ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بانه ينتقل ابنت الخال بناءً على ما مضى ثم بلغني انه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء يذكرها من شمر واجبة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما لا يليق فأقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق ان أريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الرابع فالحصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قال فقير ذي اللطف الحق محمد بن محمد البهنسي الحنفي حامداً مصلحاً مسلماً (أقول) ووجه موافقة لما ذكره المؤلف من حيث أنه أعطى الحصة لبنت الخال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط الخالة مع أنها أقرب نسباً للمتوفى لان الواقف اعتبر الدرجة أولاً ثم الاقربية فيها والخالة أعلى درجة فلا تعطى وان كانت أقرب حيث وجد في الدرجة أحد وان افرد والحاصل انه حيث شرط الواقف الانتقال للاقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسباً فيها سواء وجد معه فيها غيره أو لا وسواء وجد من هو أقرب نسباً منه في غير هاتئ أعلى منه درجة أو أنزل أولاً ثم تفسير الدرجة بما ذكر لا ينافي ما مر عن فتاوى جد المؤلف من انه اذا لم يقيد الاقربية تنصرف الى المتوفى لاني الواقف لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنهما مساواة للمتوفى في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد بالاقر بية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه اذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساويونه في النسب الى الواقف وقد أطلق الواقف الاقربية بقدم من هو لا الجماعة المساويين له في الدرجة من هو أقرب نسباً ورجحنا اليه لاني الواقف (سئل) أيضاً عن المسئلة التي قبلها فيها اذا وقف زيد ووقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد المذكور والاناث على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم من مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من نوفي منهم أجعين عن ولد أو ولد ولد ونسل أو عقب عادما كان جازر باعليه على ولده ثم من لذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جازر باعلي المتوفى الى من هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب وبستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لا بقا لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلي أقرب الموجد من اليه من أهل الوقف ثم على ولد من تنقل اليه ذلك ثم على ولد ولد ثم على نسله وعقبه على النسب والترتيب المذكورين ثم على جهة برمتة له بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات

ذلك حكم ما يعامل دوام التردد فان لم يكن ولا تعود بعوده له لعدم تصور عود الدعوى بعد انقطاعها فانهم والله أعلم الواقف (سئل) في رجل حلف لا يشرب خمر فأوجرت حلقه هل يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث كما في الخبر نقل عن فتح القدير في الكلام على قوله في التكرار لا يخرج من خارج والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق ثلاثاً ثم زوجته فلا أنه يحضري عند مجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي بالحضور ولم يلبس فلم يحضر هل يبحث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يبحث بالثلاث مالم ينو بمجلس الشرع عجباً انما إضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانة ولا يبحث والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يشارك أباه في العداوة هل اذا باع الاب ما يتعلق باصلاحه من بقره وبذر وغير ذلك

لابنه الصغير وشارك الحالف أخاه يبحث أم لا يبحث (أجاب) نعم لا يبحث كما صرح به في الخبر نقل عن الظهيرية حيث قال ولو حلف لا يترك فلان فاشركه بمال ابنه الصغير لا يبحث والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة من مدغل وتحن به ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق اذا اليمين المذكور للثلاث كإثبات كما صرح به العلماء اذ هو في الاثبات لتفطين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي يجوز الانقضاء على أحدهما ولم (١٣٧) يأتي بواحد منهما فكانت شيا وقد وجد

النفي وذكراً قلب علمائنا المسئلة وهي في البحري موضعين الاول في شرح قوله وقد تقرر والثاني في شرح قوله لا يفعل كذا تركه أبداً وكيف يبحث وقد أتى بلا النافية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو عالماً لعدم صلاحية لفظة الاثبات بطريق من الطرق فانهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب منه شيان أن يتخذ لهما مائدة فأجابهم الى ذلك فقالوا لا نصنع ذلك الا أن تحلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا اليه هل يبحث أم لا (أجاب) صرح علماء أرباب الحالف بالاثبات لا بدوان يقرن بالتأكيده وهو اللام والنون قال في البحر لا بد من ذكرهما كإتيان المحيط والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا تفعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقروناً بالتأكيده قال في آخر كتاب الاعيان قد منا انه لو قال والله أفعل كذا انها عيّن النفي وتكون

(١٨ - فتاوى حامدية - اول) لا مقدرة وايسر للاثبات اذا لا يجوز حذف نون التأكيده في الاثبات فلحفظ هذا اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح البكر المنقول (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم يبحث بخارده بعض الناس بانه بحث بصادم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكور اذ عيّن النفي للاثبات وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناني من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضاراً لم يشأ وجبت اللام والنون ثم قال فيتنفس عليه اذا قال والله أقوم فقيامه ان قام حنث وان ترك القيام فلا لان الحالف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثباته

الا كمل للامانة تدل هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور
كتابة عن ردها وحقه والعرف قاض بمثله فلا حرج في ذلك ولا ينعقد له ما يشبهه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيه
حلف بالطلاق الثلاث قائلا على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقية هذا المائة طريقتي مشير الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق معلا بان الطلاق
المذكور كتابة عن احتقار الماشا ربه (١٤٠) والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق انه ما يصالحه في الحيلة في يقاع

الصالح بينهما من غير حرج
الاستحقاقية الجميلة التي جعلها الواقف ولو كان لمعتبر الطبقات النسبية لزم اخراج ذلك الاجنبي وأولاده من
الوقف أصلا فهل هذا الاعتدال ظاهر وقد عقد لهذه المسئلة مجلس حافل من أعيان الافاضل واجتمع رأي
الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرد في غلط ولم يزل الى الآن زائدا في شططه تعود بالله من
شرور أنفسنا وسوءات أعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه منجزا
على ولده ابراهيم وعلى بتمه رضاماد مت حبة بلز وج لاذ كمثل حنة الانثيين واذا تزوجت سقط حقها
واذا تأملت عادتها وليس لاولادها في الوقف حق مطلقا ثم بعد ذلك ابراهيم المذكور على أولاده وأولاد
أولاده ونسلهم وعقبهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة لاذ كوردون الاناث على أنه من مات من الموقوف
عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولد ولد كان نصيبه لمن
هو في درجته وذوي طبقة فاذا انقض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على
أقرب عصبات الوقف على الشرط والترتيب المشروح فاذا انقضت عصبات الوقف وخلف الارض منهم
كان ذلك وقفا على مصالح الحرم الشريف فمات ابراهيم عن ابنه أحمد ثم مات ابنه ابراهيم ثم مات
ابراهيم ولم يعقب نهل بول الوقف الى عصبات الوقف (الجواب) لا بول الوقف المذكور لعصبات الوقف
لان الوقف شرط عود له لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقضوا مع وجود رضا المالك كورة وشرط في
نصيب من مات عن غير ولد عود له في درجته وذوي طبقة ولم يوجد أحد في درجة المتوفي فيكون منقطع
الوسط فلا بول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا رضا الكون في اليد في درجة المتوفي بل بول
للفقراء فتأخذ رضا حصتها وهي الثلث مدة حياتهم ومن بعدها لاولادها لان قوله على أنه من مات الخ شرط
متأخرنا مع الاول والثالث للفقراء كذا كر الى انقراض رضا وذويها في الوقف جميعا الى عصبات الوقف
قال في الاسماء ولو قال على ولدي هذين فاذا انقضت في اولادهما أدامتا نسلا اذا انقض أحد
الولد وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر الى الفقراء بحجر ونحوه في الخاتمة
والخلاصة والبراز بقا التنازع في ذلك الخاتمة والعلامة الخبير الرمي رحمة الله تعالى هذا اذا كانت
رضا غير فقرة أو ما اذا كانت فقرة فيصرف البهاصة المتوفي أيضا مع حصتها لانها بنت الوقف وذرية
الوقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لانها صفة موصلة لامن حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق
(أقول) وقوله ومن بعدها لاولادها الخ أفتى بتمه الحية الرمي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت في وقف
مشرط فيه اعطاء أولادها فهو ثم قال فان قلت مات فعل في قوله أولاد الناهور منهم دون أولاد البطون
قلت قد تقرر أن الوقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما وقوله على أنه من مات منهم عن
ولد فنصيبه لولده الخ متأخر فمات هدا ما ظهر لهما في التامر ومن طوره خلاف ذلك فيفسده وله الاجر الوافر
وما برزت هذا الجواب الا بعد التفات في كلام الاحكام والاختلاف المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى
أعلم اه كلامه وأقول أيضا العمل بالتأخر من الشرطين المتعارضين انما هو حيث لم يمكن العمل به معا وهو
في مستلزمات أن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ الى ابراهيم

الصالح بينهما من غير حرج
(أجاب) اذا حلف المدعي أن
لا يصالح عن هذه الدعوى
أو عن هذا المال فوكل
فيه وكلا لا يحث مطلقا
واقف
ابراهيم
أحد
ابراهيم
عقبه
واذا حلف المدعي عليه
بذلك ثم ذكر به فان كان
عن اقرار لا يحث وان كان
عن نكارة أو سكوت لا يحث
والحيلة فيه أن يصالح
فضولي وتقع الاجازة بالفعل
وكذلك اذا كان الخلف في
الصالح عن دم فالحيلة صلح
الفضولي وان كان المسراد
الصالح العوي المدافع للعداوة
وانعقد بترز التكريم بما
يضيء الصالح المعروف ولا
يضر التكريم معه بحيث

غيره اذا حلف بغير ألفاظ الصلح المعروف ولم يصرح بالبيع والشراء وأولاد
في شرح فونه ما يحث مباشرة لا بالامر بل بطلب أو وقف على حصة أو كسب ما يثبت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من
دمشق الى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من اشخاص الى بيت المقدس واياه لا ينفرد معه الطريق هل ينعقد له لا يحث حيث
قارقه قبل الدخول الى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم ينعقد له لا يحث لان ذلك لا يحتمل الملقاه فهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاع صدره
من الاقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكاها هل اذا سكاها غير راض بل بعد في زوجته يحث أم لا (أجاب) لا يحث لان حلفه على الرضا ولم يوجد

حيث سكاها غير راض بسكاها الله المذ كورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما فاش يشع منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته
أنهما أتت من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركة هل اذا باع الاخ حصته وانقطعت منه نسبة لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق
والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق انه أعار الاخر كذا وحلف الاخر بالطلاق انه ما يستأجر منه ولا يعلم باطن الامر ما هو
هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما للجهالة والله أعلم (١٤١) (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من

وأولاده ونسله دون بنت الوقف وهو رضا المالك كورة لادل عليه صريح كلام الوقف من أنه ليس
لاولادها في الوقف حق مطلقا فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده الى ابراهيم ونسله
دونها وحيث فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الوقف الذي هو صريح في كلامه وقد قال في الخبر به
قد مر حوا وجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصوليون أن الغرض يصلح تخصيصا له فليتأمل وانظر
أيضا ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في واقعة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على
زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وذرية ونسله وعقبه أدامتا نسلا
ودا ثما بقوا على الغريضة الشرعية فماتت الواقعة وآل الوقف الى زوجها ثم مات زوجها عن ابنتين وبنت ثم
مات أحد الابنتين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها الى شقيقها أم الى
أولادها (الجواب) حيث رتب الوقف بتمه يعود نصيبها الى شقيقها ولا يعود لاولادها مادام شقيقها
موجودا قال الامام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفته عز وجل على ذرية زيد أدام
مات نسلا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فاذا انقضوا
كانت للمساكين اه ونقل في الاسعاف في باب الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد ولو ذكر البطون الثلاثة
ثم قال على الاقرب فالأقرب أو قال على ولدي ثم على ولد ولدي ثم ثم أو قال بطنا بعد بطن يمسد أجمدا به
الوقف ولا يكون للبطن الاسفل شي ما بقي من الاعلى أحد اه وفي فتاوى قاضيتان والخلاصة والبراز به
ما يؤيد ذلك (أقول) وهذا حيث لم يجعل الوقف نصيب من مات عن ولد ولده فان شرط ذلك أخذ الولد
نصيب أبيه مع أهل طبقة أبيه كما هو ظاهر (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على نفسه ثم
من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بمفرده ثم من بعده على أولاده المذكور دون الاناث ثم على أولاد
أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده نظير ذلك ثم على أنسالة وأعقاب شبيه ذلك على أنه من مات منهم ومن
أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو ولد
عقب عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم
وأعقابهم عن غير ولد ولد ولد ولد ولد ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقة من أهل
الوقف المذكور دون الاناث يقدم في ذلك الاقرب الاقرب الى المتوفي الخ وبعد انقراض ذرية ولد
المزبور يعود ذلك وقفا شرعا على من يوجد من أولاد الاناث المذكور أيضا دون الاناث والحكم فيهم كالحكم
في أولاد الوقف على الشرط والترتيب المعين أعلاه فاذا انقضوا باجمعهم فعلى جهة برعيها ثم مات عبد
الرزاق عن ثلاث بنات له أولاد كور فلن يعود ريع الوقف المذكور (الجواب) الذي ظهر لنا من
هذا الشرط أنه يعود لاولاد البنات وأما قول الوقف على أن من مات منهم الخ فانه يرجع لاولاد عبد الرزاق
المذكور وأما البنات فانه يخرج بصرح كلامه كما يظهر ذلك بامعان التفار وبالله سبحانه التوفيق
(أقول) يعني ان قوله على أن الخ لو عاد الى عبد الرزاق وأولاده لكان ريع الوقف لبناته المذكور دون
أولادهن المذكور مع أن البنات خارجات في صدر كلام الوقف وهذا يخالف لما أفتى به المؤلف نفسه في

بهذا الكلام فيمكن ضرا على نكاحه فقال بالتركية ما معناه الذي تسكنني به يكون لا نفهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع
الطلاق أصلا وهل يفتقر الى النية حتى يقع أم لا (أجاب) اذا لم تكن الحال سالذا كورة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي
يوفق على الصواب في هذا الجواب ما قاله الاصحاب من أن الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية انه ان كان فيه لفظ لا يستعمل الا في
الطلاق فهو صريح يقع بلا نية اذا أضيف الى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كتابات الفارسية في حكم كتابات العربية في
جميع الاحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فاذا علمت هذا فاعلم ان أصحاب الفتاوى وبعض الشرع صرحوا

باربعة وعشرين في الاصل والاول قال أنت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمرة فلو نوى ما لا يحتمله
فانه لم ينص ولو قال أنت مني الثلاث ونوى ما يحتمله وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال مذاكرة كره الطلاق
انه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث واضم الطلاق يقع كانه قال أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره ان أنت مني ثلاث وأنت ثلاث
يحذف مني سواء في كونه كتابة وأما أنت (١٤٢) الثلاث فلا يصح بكايه وفي التارخانية وفي فتاوى الفضل اذا قال لها أنت مني ثلاثا ان

نوى الطلاق طلقت وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة كره الطلاق لكن في الخاتمية جعله مبرحا لا يقتصر الى الذية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق كما يشهد به نظرا لفتاوى التارخانية عن الحجة تراها المختاران يقع الثلاث اذا نوى وفيها عن الفضلي اذا قال لها اتوسه ونوى الطلاق يقع فتقوله ترا يضم الثمنا من فوق وبالراء انقصورة معناه لك وقوله نوبضم الناء وسكون الواو معناه انت وسه معناه ثلاث فتحصل ان اللفظ اذا احتمل الطلاق وغيره فلا يحسن التبعون هذا كره عربيا كن اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤول عنه ظاهر في محتمل اذ هي مع أمسا فاني طلقك وقوله الذي تكلمني به أي من الضرر المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل واردة البعض وهو سائغ ومحتمل اذ هي مع أمسا حتى يمكن غرضي ونوى الذي تكلمني به

أي جلته المنهي عنه لانه الضرر يكون ثلاثا فهو راد الحقة وبه لا يقع فأملا والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبها لولده متعاهر حالها خلع بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها لغير أولاد فهل اذا نوى بها الخطب خصوصه وألا يمكنه من التزوج فزوج نفسهها فها عليه من غير الخطب الاول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التبن فصار يقع اليانسون في الدواة ويشرب من دهنه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لانه لم يصرح في الدواة ولا في كل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأما في مثل

هذه البلاد فهل اذا سافر عن مسكنه فحلف بالطلاق ثلاثا ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأما في مثل هذه القرية أو بلدة بعيدة بعد الاطلاق الاشارة معه فانت على علم بان هذا التقرير والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره لا يرحل من هذه القرية فغلب عليه ورحل فها هل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفق شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي لا يحنث في فتاوى دار الهداية أنه اذا نوى لا يمكنه فرحل فها لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه (١٤٣) ما يحنثا نوى روح الى عرس أخيه هل اذا

لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد فخصيه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فقد أجابوا أولادهم فصولا وبنوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم برأوي شرط مناقض الاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط متمم الاول ومبين لطريقه فلو نوى مع ملاحظة ذلك كره مثل حفظ الانثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الشكل بمنزلة جله واحدة ويمكن جله أيضا على انه بمعنى مع فاستمر الوصف المذكور ملاحظا في جميع ذلك فيحكم الحاشية بأنه يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف المذكور مثل حفظ الانثيين وأما الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكما وأما شرعيين بالنسبة شرعى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم على القرينة الشرعية المذكور مثل حفظ الانثيين ثم شرط أن من مات عقبه يخصصه لاهل درجته فاذا مات أحدهم عقبه ما في درجته كوروات يوزع نصيب المتوفى بينهم المذكور مثل حفظ الانثيين وان ترك الوقف التصريح بذلك ولا يخصص بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمة ربيع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جله ذلك قسمة نصيب المتوفى عقبه ما على أهل درجته فينسحب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا مما حاصله أن زيدا ملك عمرا الاجنبي أرضا ليعقها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمرو وقعه على زيد ثم على أولاده الخمسة وعندهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقبه يخصصه لمن في درجته ثم على أولادهم ونسأهم بطنا بعد بطن فانت زيدا ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت عقبه ما في درجتها وأولادها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها للابن المذكور الى الوقف وهو الرجل الاجنبي الذي جعل واسطة لانتفاع الوقف في حصصها لعمل بقضية شرط الوقف في الاولاد ويحتمل أن ينتقل ان في درجتها وهم أولادها بما تنسب به بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا طراده بل للقرينة وهي الغالب وغرض الوقف اذا الغالب اتصال الوقف في مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته ما يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال نصيب المتوفى عقبه ما الى من في درجته انما ذكر في أولاد زيدا الخمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسأهم لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركا في الشرط المذكور فصار منسجبا على الجميع تسوية بين المتعاطفين للقرينة المذكورة وهي كون التسوية بينهما هي الغالب وكون غرض الوقف الاتصال وعدم الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الأقرب الى الوقف عند الشافعية في ذلك تأييدا لما أفق به المؤلف من صحة الحكم بما لا يخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف من الفتاوى الحارثية بما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده خمس الدين ورجب وروحية على القرينة الشرعية ثم على أولاد المذكور المذكورين دون الانثيين ثم على أولاد أولادهم أبدا

(سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يركب هذه المرأة وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ترك ركوبها مثل أن يلبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ترك ركوبها الا ان ينوي بيمينه ما دامت ماهرة ولا يقاس بلائيس هذا القميص لانه عندنا يحنث باسبه بعد نزع شيئا من خطبائه لانه لا يسم فيه والله أعلم (كتاب الحدود) (سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نسكاح الغير وازال بكارتها كرها فماذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شهدة واحدة لحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي بقام عليه حد الزنا وان ادعى شهدة يندرئ الحد عنه بها ويجب اتمامه ان لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الأقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع

هذه البلاد فهل اذا سافر عن مسكنه فحلف بالطلاق ثلاثا ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأما في مثل هذه القرية أو بلدة بعيدة بعد الاطلاق الاشارة معه فانت على علم بان هذا التقرير والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره لا يرحل من هذه القرية فغلب عليه ورحل فها هل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفق شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي لا يحنث في فتاوى دار الهداية أنه اذا نوى لا يمكنه فرحل فها لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه (١٤٣) ما يحنثا نوى روح الى عرس أخيه هل اذا لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد فخصيه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فقد أجابوا أولادهم فصولا وبنوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم برأوي شرط مناقض الاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط متمم الاول ومبين لطريقه فلو نوى مع ملاحظة ذلك كره مثل حفظ الانثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الشكل بمنزلة جله واحدة ويمكن جله أيضا على انه بمعنى مع فاستمر الوصف المذكور ملاحظا في جميع ذلك فيحكم الحاشية بأنه يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف المذكور مثل حفظ الانثيين وأما الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكما وأما شرعيين بالنسبة شرعى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم على القرينة الشرعية المذكور مثل حفظ الانثيين ثم شرط أن من مات عقبه يخصصه لاهل درجته فاذا مات أحدهم عقبه ما في درجته كوروات يوزع نصيب المتوفى بينهم المذكور مثل حفظ الانثيين وان ترك الوقف التصريح بذلك ولا يخصص بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمة ربيع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جله ذلك قسمة نصيب المتوفى عقبه ما على أهل درجته فينسحب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا مما حاصله أن زيدا ملك عمرا الاجنبي أرضا ليعقها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمرو وقعه على زيد ثم على أولاده الخمسة وعندهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقبه يخصصه لمن في درجته ثم على أولادهم ونسأهم بطنا بعد بطن فانت زيدا ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت عقبه ما في درجتها وأولادها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها للابن المذكور الى الوقف وهو الرجل الاجنبي الذي جعل واسطة لانتفاع الوقف في حصصها لعمل بقضية شرط الوقف في الاولاد ويحتمل أن ينتقل ان في درجتها وهم أولادها بما تنسب به بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا طراده بل للقرينة وهي الغالب وغرض الوقف اذا الغالب اتصال الوقف في مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته ما يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال نصيب المتوفى عقبه ما الى من في درجته انما ذكر في أولاد زيدا الخمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسأهم لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركا في الشرط المذكور فصار منسجبا على الجميع تسوية بين المتعاطفين للقرينة المذكورة وهي كون التسوية بينهما هي الغالب وكون غرض الوقف الاتصال وعدم الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الأقرب الى الوقف عند الشافعية في ذلك تأييدا لما أفق به المؤلف من صحة الحكم بما لا يخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف من الفتاوى الحارثية بما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده خمس الدين ورجب وروحية على القرينة الشرعية ثم على أولاد المذكور المذكورين دون الانثيين ثم على أولاد أولادهم أبدا

(سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يركب هذه المرأة وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ترك ركوبها مثل أن يلبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ترك ركوبها الا ان ينوي بيمينه ما دامت ماهرة ولا يقاس بلائيس هذا القميص لانه عندنا يحنث باسبه بعد نزع شيئا من خطبائه لانه لا يسم فيه والله أعلم (كتاب الحدود) (سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نسكاح الغير وازال بكارتها كرها فماذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شهدة واحدة لحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي بقام عليه حد الزنا وان ادعى شهدة يندرئ الحد عنه بها ويجب اتمامه ان لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الأقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع

فقد صرح في البحر والنهر ومن الغفار ان الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا يقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعا عنه وعن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزلعي واكثر الشراح والفتاوى والله اعلم (سئل) في شقي خطاف بكر صغيرة ووصل اليها وادخلها عند من هو اشقي منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعدله عقد هاولم يلحقه من أبيها اجازة (١٤٤) ولا منها بعد ولو غدا ودخل بها بعد وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام وهو

يطالب من أبيها ان يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطء بعد العقد الزور لسقوط الحد بصورته فوجب العقر بانضم والله اعلم (سئل) في محسن شقي خطاف بكره وأزال بكرتها وهو يرتب منه الى أهلها فتبعها يريد أن يغصبها في نفسها دل يجب منعه عنها ماذا يلزمه (أجاب) نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثله وان لم يدع شبهة ثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبيئة وجب الحد باحد نوعيه ان كان نصا برجمه والا بجلد اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم (سئل) في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور رمن له اقامة الحدود فعد به بطلب القذف فهل اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه تابا اليه ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف

واخبار الفاسق في الديانات (أجاب) ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته الذي كره عدم القبول ولو تاب عند الالة من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبدا ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به علماء فاني المتون والشروح والفتاوى والله اعلم (سئل) في رجل وطئ ومكة كربة في فرجها وهي ملك الغير فبأنه يلزمه شرعا (أجاب) بعز ووبشهرة قال في الحاشية لصاحبها ان يدفعها اليه بيمينها بطلب صاحبها ان يدفعها اليه باليمين ثم تدفع هكذا كروا ولا يعرف ذلك الا بما عايناه من عليه اه قال في بحر الظواهر لا يجب عليه دفعها اه يعني ان شاء صاحبها دفعها بيمينها ثم اذ دفعها بيمينها تدفع وأقول ذلك لقطع الحديث بذلك كلما

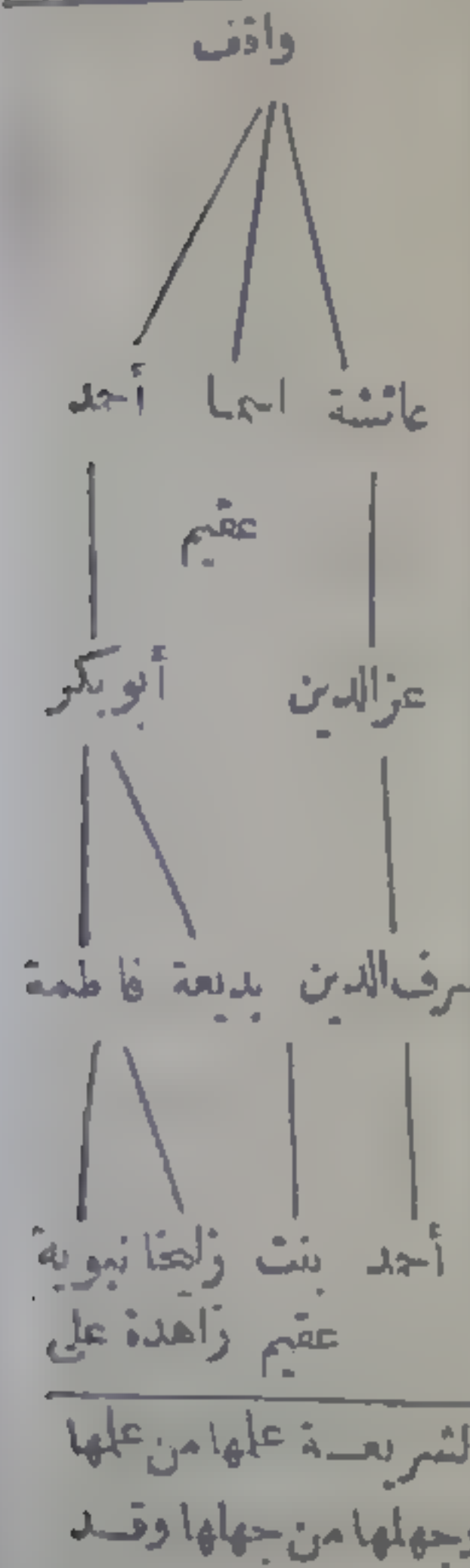
وأما شخص يتحدث بحكاية الله أعلم (فصل في التعزير) * (سئل) في مؤمن تفرس بفراشه الايمان في بيان مرفقة ولا مفر حل واداه وهدده بالفاظ فاحشمة وجبة للتعزير فاذا تبرأ عليه وهل يلزمه بالانراصة الايمان الصادقة أم أخرى أو حرم ذنبوي أم لا (أجاب) يرتب على الاثم المذكور بايدانه وتمديد التعزير بالشديد لكرهية الحق وبغضه الصدق اذ الفراسة الايمان والتفكير بالنوازل الاربعة لا شئ فيها ولا عار ولا حرمة فيها فوجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب ليهما الثواب (١٤٥) فالعترض عليه غير مصيب والله اعلم

الذي كور والاثان عن أولاد ذرية ذ كور واثان فهل يدخل أولاد الاثان مع أولاد الذ كور في هذا الوقف بمقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجمعين الخ أولاد يدخلون بينوا النالجواب بما يظهر لكم من الصواب (الجواب) الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الاثان يدخلون لان الواقف عم آخر اذ قال على أن من مات منهم أجمعين لما ذكره الفقهاء عن جهم الله تعالى أنه اذا ذكر الواقف عبارتين متنافيتين فان أمكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجب المصير اليه فان لم يمكن يعمل بالمتاخر منه ما يكون ناسخا للاول وقالوا ايضا اذا تعارض عبارتان في كلام الواقف احدهما تقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم والاخرى تقتضي عدمه فالأقرب الى مقاصد الواقفين أنهم لا يصدون حرمان أحد من ذريتهم فيخرج الكلام الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالبا فكأن الواقف رجوع عن الشرط الاول لما لم يصرح منه حرمان بعض ذريته فعمم بقوله على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولا في كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عمم بقوله على أن من مات منهم وأ كذا ذلك بقوله أجمعين فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون بالمتاخر كما صرحوا بذلك في كتب الاصول في بحث العام ولا يمكن حل الثاني على الاول لان الضمير في قوله منهم راجع الى ما تقدم المؤ كذا بقوله أجمعين والمتقدم الذ كور وبنات الذ كور فيرجع الامر اليهن أيضا فيدخل في ذلك أولادهن وان أرجعنا الضمير الى الذ كور فقط فيجعل الكلامين فيحتاج الى شئ يدل عليه وليس هنا شئ يدل عليه من الجملة الثانية فيبقى شرطان متناقضان فيعمل بالمتاخر منهما وهو ادخال أولاد الذ كور والاثان جميعا كما دل عليه قوله أجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الحانوتي رحمه الله تعالى في بعض فتاويه بقوله وأما ان نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عممهم بالذرية فيعمل به أيضا لانه متأخر والعمل على المتاخر ولان العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه وبشهادة كونا ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ما داموا أحياء يجري ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شئ منها الى غيرهم حتى ينقضوا فاذا انقضوا كون الغلة لولدي وأولادهم ونسلمهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على الساكنين وكما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولده لولده أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا الى أصل الوقف وجار بجهرا كان الوقف جارزا وصرف غلته لما شرطه ثم اذا مات أحد من أولاد الصلبي ينتقل نصيبه الى ولده على ما شرطه ثانيا من انتقاله الى ولده لولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم شئ منها الخ لانه لا يكون متاخرا مفسرا اه ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا الا ان عماد كرفي السؤال من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي شروطا منها ان من مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولولده ولولده نسل ولا عقب عاد نصيبه ان في دوجته وذوي طبعته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفي ثم مات منهم رجل عقبه او الموجود بن خالته أو أولاد بن خالته وعاد نصيبه لولده بنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الاصل والاقبل اليهما بشرط الواقف فقام أولاد بن الخالته يعارضون البنين في نصيب الرجل

(١٩ - فتاوى حامديه) - اول (تفرس فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهب أي حنيفة النعمان انه يثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعه المشهور باسمه بالبرازية الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجانيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام مالك المولود أبو العلاء الناصبي لما سئل عن من سعى في الأرض بالفساد وقع بين الناس الشرر فاعلى السلطان ما يجب عليه القتل مشروعه عليه واجب القتل والفساد فيه مقتنع شاهان شاه ملك الملوكة أبو العلاء نظام الجواب لكل من هو يبرع اه وفي المحن رأى مسلما زني يحل له قتله

في يترفعو يترفع منها زنبوروا أبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الائم وهناك كالبعبع اذا
تردى في يترفعار يترفع بزيه لا يقدر على الخلاص وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايعاز رجل حالت شفاعة دون حدم
حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى يترفع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حد
من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه ومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في خط الله حتى يترفع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أعان ظالما باطلا لم يحض به حقا فقد برى من ذم الله وذم رسوله وأما الطبراني في المعجمين عن أنس بن مالك قال
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعان ظالما باطلا لم يحض به حقا فقد برى من ذم الله وذم رسوله وأما الطبراني في المعجمين عن أنس بن مالك قال

صنف الناس في السياسة الشرعية كتبا متعددة وقد صرح في الجوز قناعا عن التجنيس في المعروف بالسرفاء أو جده ورجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرفاء ليس له أن يقتله وله أن يأخذه ولا إمام أن يجسسه حتى يتوب لأن الحبس للزجر لئلا يته مشروع اه والله أعلم (سئل) فيما إذا ثبت على رجل أنه أغرى ذابيا سياسة على قتل رجل ظالم أبشاهة عدول فإذا أبازمه شرعا (أجاب) قد تقر عند العلماء أن التعز في كل معصية ليس فيها حد مقدروا الاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعز فيجب على المقرى المذكور ويجوز التعز في فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كنز الدقائق وقد ذكروا يعني العلماء التعز بالقتل في أشياء وذ كرم جلها جميع الكتاب



والاعوانة والساعة والظلمة في شيء فمكة ففعل الساعي على قتل نفسه معصومة لما سألته يجوز قتله نزع رازح الغيرة عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شيء سعى به الخالي ما كرم السياسة سعياً كاذباً قاصداً لغيره وايداه ما يلزمه شرعاً (أجاب) هذه المسئلة أكثر على أن أرادها في كتبهم وسورها مسألة الساعة والاعوانة واقتوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام أبو العلاء الناصبي فيها نظمها هو القتل مشروع عليه واجب (١٤٨) لفساده والقتل فيه منع شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء نظم الجواب لكل من هو يبرع

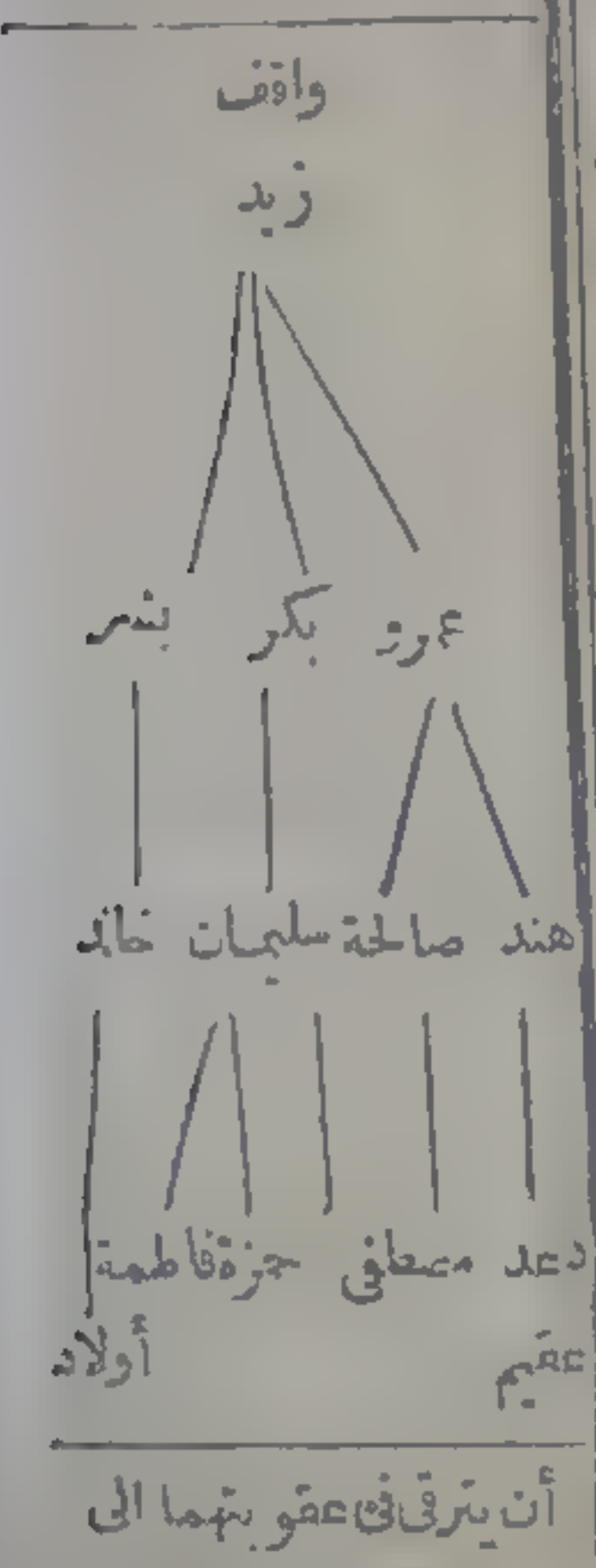
وذوي طبقته يقدم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة برمتصلة ومات الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت أسماء ولم تعقب ثم ماتت عاتقة عن ابنتها عز الدين وانحصر الوقف فيها بالسوية ثم مات أبو بكر عن بنته بديعة وفاطمة وماتت عاتقة عن ابنتها شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين وليخا ونوبية وماتت بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب وماتت شرف الدين عن أحمد وماتت وليخا عن بنتها ازاله وماتت نوبية عن ابنتها علي فهل يختص أحد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكر من ذكرهما بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا يشترط في ذلك أحد من ولدي وليخا ونوبية لكونهما ولدي أنثى من أنثى وهل يكون الضمير المجرور والمتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد الاناث على أنه من مات منهم راجعاً الى أولاد الاناث لكونهم أقرب مذكورين يستلزم ارجاعه اليهم أعمال جميع كلام الواقف في شرطية الذي هو أولى من الاهمال أولاً (الجواب) الحمد لله اللهم بحق الهام الحق يحصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف * الصنف الاول يكون انوقف بينهم بالسوية المذكور كالنبي من غير مزية وهم أولاده الثلاثة المذكورون ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الاناث وهم أولاد أبي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنساليهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم في الجميع أولاد الذكور على أولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الا من كان أبوه من ذرية الواقف ولا يستحق معهم من كان أبوه أجنبياً وأمه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور ثم ذكورهم بشرط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك ان أحد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي وليخا ونوبية لان الجميع الاثنان من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من ذرية الواقف وهذا صادق على أحد بن شرف الدين فقط وأنه لا يستحق معهم من كانت أمه من ذرية الواقف وأبوه أجنبياً وذلك صادق على ولدي وليخا ونوبية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والشرع في شروط الصنف الثالث من قوله على أنه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كذا كرنا أولادهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور لانهم المختص عنهم وهم أقرب مذكورين ولتتقدم جميع الشروط في سلك الصحة والسداد والالزام أن تكون الشروط السابعة لغوا خالياً عن المراد ولا شك أن أعمال الكلام مهما أمكن أولى من اهماله كجهوم مقر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى الله تعالى في نفسه به الخ في عهد الرحمن بن عماد الدين الحنفى (أقول) قد جعل الصنف الثالث مقابلاً للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنهم بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر أن يقول بده بالسوية فدل على تغيرهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناه المقابلة كنهنا عليه قبل ذلك (سئل) فيما اذا وقف بدينه على نفسه ثم من بعده على أولاده

وفرد ذكر البزاري المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات * وذكرها في منح الفقار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية ورحمة الله تعالى عليهم أجمعين وحشرنا في زمينهم آمين فقهواهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحكم ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى بنفسه الى أعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحاً لهم والفلاح يستعبده من استغلقه حتى يسبح فيه ويثبى ويستحل أمواله بل ونفسه وعيانه وما كفاه ذلك حتى سعى بآبائه أيضاً لهم وقال لهم هذا أيضاً فلاحكم وسلطهم عليه فاذا يلزمه شرعاً (أجاب) أعلم ان هذا الشق البعيد الطرب من رحمة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباداته مستحق لانه التبرير وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترفي

تقرر به الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء الفجرة بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فزاروه ما في الذكور وذريته الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الا به ومن شأده افعال الاعراب المارقين قطع كفهم بيقين وبان الكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لا سخطاً لهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى ورب العالمين ذنباً اذ هو اذن قادر على ان يهلكهم كما يراه من بلاد الله عليهم من الوزراء والحليين ثم وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جعلها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بن أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه وأعرض لا يغيرون عليه الا

أصامهم الله بعد عتاب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عند رجل منكم من الغيرة بوطها انما كرمها منكوحه الغير فاذا يلزمه (أجاب) يوجب باضراب الشديدة شديداً ما يكون من التعزير وسباحة وعليه المهر لها وانما عداوة في باقية على عصية زوجها الاول اذا النكاح الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عدلى بكر بالغة في نكاح غير غافها في شهر رمضان وحالها في قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاته بالقبول وأكرمها وآواه وأدخله عليها (١٤٩) والحال ان خالته في نكاحه فالتزمت

وذريته مرتباً بين الطبقات بشم على الفريضة الشرعية على أنه من مات منهم عن ولد فصبي له ولد ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه مادام كان جازراً عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته أحد من أهل الوقف وله في الدرجة السفلى أولاد أخت ثلاثة ذكور وثلاث أنثى وابناً أخ انسان والكل لا يورث له أقرب منهم فهل يعود نصيبه اليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه اليهم والحالة هذه في شرح المنهاج للرملي في شرح قوله وان مصرفه أقرب الناس رجلاً الا رافقة قدم وجوباً بين بنت علي ابن عمه ويؤخذ من صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح جميعهم مافي مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجحهم على حال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خبير به من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن ابن تكون الغلة لبنت البنت لانها أقرب اليه منه لادلائها ابواسطة وادلائه بواسطتين وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث ولو قال على أقرب قرابة منى وكان له أبوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة اسعاف من فصل الوقف على قرابته وأقرب الناس في مسئلتنا أولاد أخت وابناً أخ والكل لا يورث له أقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لان ذلك قد علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة في الدرجة والرحم هم سواء مع أن الارث لابن الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله أعلم (أقول) لكن اذا فقد الدرجة ففي بقاء اعتبار شرط القرية كلام ستعرفه بعد أوراق (سئل) في وقف مرتبين الطبقات بشم من شروطه أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ريع الوقف الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الاثنا عشر من المستحقين عقبهم في درجتها جماعة منهم رجل يدعى مصطفى بن سليمان وابن صالحه وله اتصال من جهتها الى الواقف وهو ابن خالة المرأة المزبورة وابن ابن عم أمها والرجل اخوانهما حمزة وفاطمة مع بقية أهل الدرجة هم أولاد أولادهم أمها فلي يعود نصيب المرأة المزبورة (الجواب) يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها وأقرب بالموجودين اليها ككتبه الفقير بحمد العمدى المقتضى بدمشق الشام الجواب كجابه المرحوم أجاب ككتبه الفقير بحمد العمدى المقتضى بدمشق الشام في عنه فلو كان له اخوان أو أختان أحدهما لا يورثه والاخر لا يورثه يدين لا يورثه ثم يورثه أولادهم كما حكمهما اسعاف من فصل في بيان الاقرب من قرابته ونسبته فيه (أقول) هذا هو المشهور المعمول به من ترجيح الاقرب على غيره من أهل الدرجة حيث شرط الواقف كما هنا وبذلك أفتى في الخبرية وعليه فواقع في الخبرية أيضاً في محل اخر من كتاب الوقف حيث شرط بين جميع أهل الدرجة فالظاهر أنه ذهب منه عن اشتراط الاقرب بين الواقف في سؤاله والالزام الغاء شرط الواقف فثبتته ثم رأيت في أنفع الوسائل للامام الطاروسي أن أبا يوسف لم يعتبر لفظاً أقرب في التقدير بل سوى بينهم وبين الابعاد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الاخ



القتل لعنهما ارتكبا من معصية الله وهذه طريقة يخشى على أهل الانبياء الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا ينكرونه ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذاباً من عنده ويخطفان من تكب ذلك والسالك عنه كمن ينقر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه مضر بون فالمقروض على حكم المسلمين التقيد في قطع هذه الطريقة العجيبة وحسم هذه الفعلية الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فبئس له سبحانه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل فارق صديقاً له فقال لم فارقتني فقال وجدتك على غير القار فقامداً نصحه هل يلزمه تعزير أم لا والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه أعرف بفهمهم كلامه المحتمل ولا شبهة أن ألقى

البارقة بدل عن الاضافة والمضاف فعل أي لف بمرطرى أو لغير طرية القوم أو لغير طرية الناص وغير ذلك كما هو أوضح من أن
يشرح وأظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في شئ: أي دأبنا في عقوب آتية وياتي به بكل ما يشق عليه ويؤذيه ما كلفه مبداه مسينا
في حقه فأنشأ في امره لسهو عشرته بالخروج من ماله فهدده بالقتل وروى اليه بالضرب ويشترع في سببه وشتمه وتلاف عرضه
وهكذا وقد كان زوجا صراة فله (١٥٠) الدين بهذا السبب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفر يتنفر يتصفيت
عقبت وقد كبر الائن
وضعت في سبب اختلافه
وعجز عن الاكتساب وابنه
الذكر كور في عنفوان الشباب
فهل يلزم بتفقه ونفقة
والدته ويجب عليه أن
يحسن عشرته معهن ويضمه
الى عائلته وما يلزمه بارتكاب
هذه الاخلاق اقنوا بولكم
الثواب من المهين الخلاق
(أجاب) يلزم هذا الشق
العاق بأفعاله التعزير
البليغ باجتماع من الائمة
واتفاق لارتكابه كبيرة
لم يقع فيها خلاف بين اثنين
وقد قال صلى الله عليه وسلم
ويجمل وعظم وكرم رغم
أنفه ثم رغم أنفه ثم رغم أنفه
فيل من بارسل الله قال من
أدرك والديه عند الكبر
أحدهم أو كلاهما لم
يدخل الجنة وعن عبد الله
ابن عمر انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
الكاثر شتم الرجل والديه
قالوا يا رسول الله وهل يشتم
الرجل والديه فقال نعم
يسب أباه الرجل يسب
أباه ويسب أمه فيب أمه
ويؤذي به بطلبه خروجه من

داره واستنائه من ذلك التعزير واللاق بحقه بحاله الزاجر لانه لا يملكه معصية أخرى بحرمه بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب استثناء
فوجب عليه بالاجماع الانفاق بل صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكفاية اذ لا يليق بالشاب الكسب أن يكاف أباه الى التعب
والجد وقد اورد عبد العاق في هذا الباب في أحاديث تخرج عن الحدس لا كثرها والحاصل انه ان استمر على ذلك كان بمن حرم الدنيا
والأخرى يرجع بالحسنة وعدمه والخبيثة الكبرى فباخسار به بارتكابه ذلك فقد أوقع نفسه في أشد المهلك والله سبحانه وتعالى نسأله
السلامة في العرض والدين وأن يجتنب لنا الصالحات والمسلمين أجمعين والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخيه

بغير إذنه وبهازو حة أخرى أجنبية عنه هجم عليها ونقل أخته مع جميع مالها من الاسباب الى داره غصب اهل بحرم عليه ذلك وكرو
من تكلمه معصية من معاصي الله تعالى يلزمه التعزير بالاذن فيه وهل اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه ما هو موجوده عنده العمل
الزامه باحضارها للبشار عليها بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم بحرم عليه ذلك وبغير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها رعاؤه ورفع
لشيخنا الشيخ محمد بن الحانوتي مثل هذا فأنشأ في عاصورته في فتاواه يلزمه رد هارور جميع (١٥١) الامتعة الى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب
على المعتدي بالخذل الزوجة
استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخير بل يفرق بين العطف بالواو وضم وتقدم
نقل المؤلف هذه القاعدة عن الخنابلة أيضا لكن هذه القاعدة انما ينهل جريانها في المتعاطفين دون
المتضايين وقد اختلف كلام علماء في مسألة الوصف بالذكورة هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف
عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيد للمضاف اليه فقط فلم اراه لغير صاحب الاشياء في أنفع
الوسائل عن وقف هلال البصري ما نصه قال قلت أرايت ان قال علي ولدي وولدي الذي كور قال فهدى ان
كان ذكرا من ولده وولده تلت والذ كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة
موفوفة على ولدي وولدي الذي الهقراء أي أعطى من كان فقير من ولد البنين والبنات فكذلك
قوله الذ كور وقوله الذ كور والفقراء واحد اه فقد جعله قيدا للمضاف المعطوف وكذا جعله
قيدا للمعطوف عليه حيث خصه بذ كور أو لاده لصلبه وذ كور أو لاده ولو كانوا أولاد بنات ولو
جعل قيدا للمضاف اليه كما في الاشياء كان للذ كور والاناث من أولاد الذ كور وما قيل ان هذا لا ينافي
ما في الاشياء لانه مبني على رواية دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
لان قول هلال فهدى لمن كان ذكرا من ولده وولده صريح في كونه جعله قيدا للمضاف المعطوف
والمعطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذ كور من ولد البنين والبنات سواء فعدم
دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذ كور يقي قيدا للمضاف في عبارة هلال كما
لا يخفى على ذوي السكال وفي الاسماء ولو قال علي ولدي وولدي الذي الاناث يكون للاناث من ولده دون
ذ كورهم والاناث من ولد الذ كور والاناث وهن فيه سواء اه فهو صريح أيضا في انه قيد للمضاف
المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمعطوف عليه أيضا ونقل المؤلف عن جواهر
الفتاوى رجل وقف عقار او جعل ولايته الى نفسه مادام حيا ثم الى ولده فلان ما عاش ثم من بعده الى
الاعز الارشد من أولاده فانهم منصرفة الى الابن دون الواقف لان الكفاية تنصرف الى أقرب المكينات
بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احدها اذا وقف على زيد وعمرو ونسله ان الهاء تنصرف الى عمرو
فحسب وكذلك اذا قال وقف على ولدي وولدي الذي كور أن الذ كور يراجع الى ولد الولد دون ولد
الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بني زيد وعمرو وانه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه أقرب
الى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف
دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف
اليه فحترز أنه في جعل الوصف قيد للمتعاطفين معا أو للمعطوف فقط خلاف مشي على الاول هلال
وصاحب الاسماء وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واسترجهما بن الهمام في التخرير كما مرو يظهر في
ان الاوجه الاول لان الوصف المذ كور في معنى الشرط لانه يعني انه لا يستحق أحد منهم من ربح الوقف الا
اذا كانوا ذ كورا وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة متصلا
بهم فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح كملت في مسئلة الوقف على زيد وعمرو

بغير جحقة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم ليمتعه فقد قال في الظهير به رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا
بأس باعلام السلطان به والله أعلم (سئل) في أمير أرسل رجلا يصاونه الى فرضة يافا ليمتعه بغير رقة أمينها فباع البعض وبيع البعض وأخفى فردة
ووضع مكانها فردة نصراني وانكف أمره بالحياة وكسب ذلك في حجة بالرملة وأبدت بكافة فاضى بالنسب عليها عترة بين يديه ويجعل ليعرض
على حضرة الامير ليرد عنه عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيقه وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه ومنعه وقهره واقامة التعزير برعايه
واصال التحقيق اليه لارتكابه الخيانة وخونه الأمانة ومن ارتكب المعاصي فهو جدير بالاختيار والنواصي فليس لمن يعصى المهين حرمه والذي

يبغ الفساد مقامه والله أعلم (سئل) في رجل أذى آخر بقوله يا كافر يا جاحدا أنت مسلم ولا أولئك بل كافر شرك بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) بغير القاتل فقد قال في النظم الوهابي ولا كافر من يا كافر وهو مسلم وبما هم الغاوي والافترار وقد ذكر شيخ الاسلام ابن السكينة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القاتل مثل هذه المقالات ان اراد الشتم ولا يعتقد كفرة الا يكفر وان كان يعتقد كفرة انما طبع به هذا بناء على اعتقاده انه كافر بغير (١٥٢) لانه لما اعتقد المسلم كافرا فاعتقد دين الاسلام كفرة ومن اعتقد دين الاسلام كفرة كافر

اه وقد أجمعوا على انه يعزر والله أعلم

(كتاب السرقة)

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعه زوجا منه من بيته فانهم امرأته تدخل على زوجته أحيانا هل اذا ادعى عليها بسرقة لا تمتنع يقبل بحسب قوله وتجبس وتقس بعد ذهاب ثمره وعاه أم لا (أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان مكرمان لأن السرقة من جهة موجبات الحدود والاحتياط فيها غاية

واقف

نحضر

مؤمنة

محمد



سليمان مؤمنة عائشة



أحمد بكرى نقري

غير ذرية

الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة

ونسله وبها صرح الخصاص ايضا وأما جعل الوصف قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشباه فلم أره لغيره والقول بان الوصف للأخير من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يؤتى به للتعريف أو التخصيص لا لانه بخلاف المعطوف فانه مقصود بذاته كالمضاف نعم قول الاشباه ولان الظاهر الخ قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاول له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله انما هو عند الخلوع القرينة لا القنينة أو الحالية فيثبت وجدت قرينة تدل على كون الوصف أو الضمير أو الاستثناء أو نحوه لامتعاطفين أو لمتضايفين أو لواحد من كل منهما اتبعت كالا يخفى فاعتنم تحرر هذا المحل فانه هم ولم أر من اعتنى بتحريره من علمائنا والله أعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسئلة الاستثناء حيث ذكرناه للاخير الدليل ومن ذلك ما في الخبرية حيث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سجدت له من الاولاد ثم على اولادهم الذكور الى ان قال فاذا انقرض الذكور فعلى اولاده الاناث واولادهن الخ ثم حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات حسن الذي كور فهل الضمير في قوله وعلى من سجدت له من الاولاد راجع الى حسن لانه اقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقف ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى الواقف مما لا شك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية الاقل له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان للفظا محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا أوجبهما الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف اصلية واسحق في اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا عكس بكونه اقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا غاية ظهوره غنى عن الاستدلال اه فقد أرجع الضمير الى غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك ايضا ما في فتاوى الشيخ اسمعيل فيمن وقف على نفسه ثم من بعده على ولده اصلية نحضر ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه يستوي فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى فاذا انقضى افعلى جهة برمتصلة فمات خضر عن بنته مؤمنة ثم مات مؤمنة عن ابنها محمد ثم مات محمد عن اولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم مات مؤمنة عن ولديها أحمد وبكرى ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكرى عن بنته فلانة ثم مات عائشة عن بنتها نفري فهل لغري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى شيء مع سليمان أم لا أجاب يكون الوقف وقف ترتيب مادام أحد من اولاد اولاد اولاد نضر موجودا وسليمان المرفوع من اولاد اولاد اولاد خضر فيخص بنفسه الوقف ولا يلزم ولا استحقاق لغري بنت عائشة ولا فلانة بنت بكرى لكونهم في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يستوي فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى قيد للاخير الذي هو درجاة النسل والعقب والقيود وصفا كان أو حالا أو غيرهما اذا وقع في حيز العطف بشئ المفيدة لترتيب الطبقات كان للاخير كاذ كره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره وبما ذاندفع التعارض بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين المتعارضين واجبهما ما أمكن والله أعلم اه وقد أجاب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البعلبي كما رأيته

وقد ورد في الحديث الشريف ادرؤ الحدود بالشبهات وتجبس وتقس بعد ذهاب ثمره وعاه أم لا (سئل) في رجل يتهم بسرقة وغيرهما ما يجب فيه الحد أو القصاص هل يجب مجرد لانهم أم لابد من شاهدة عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا يجب شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حجب بغير ذلك صرح عليا زامه وعن صرح به صاحب البحر في كتاب الكفالة والله أعلم (كتاب السير) (سئل) في كنيئة بليدة غير بها مسجد لجماعة المسلمين وشربها مسجد لجماعة المسلمين أيضا فقامت كل منهما شعائر الاسلام وبين الناس وبينها ففعل بها أهل المسجد بين في

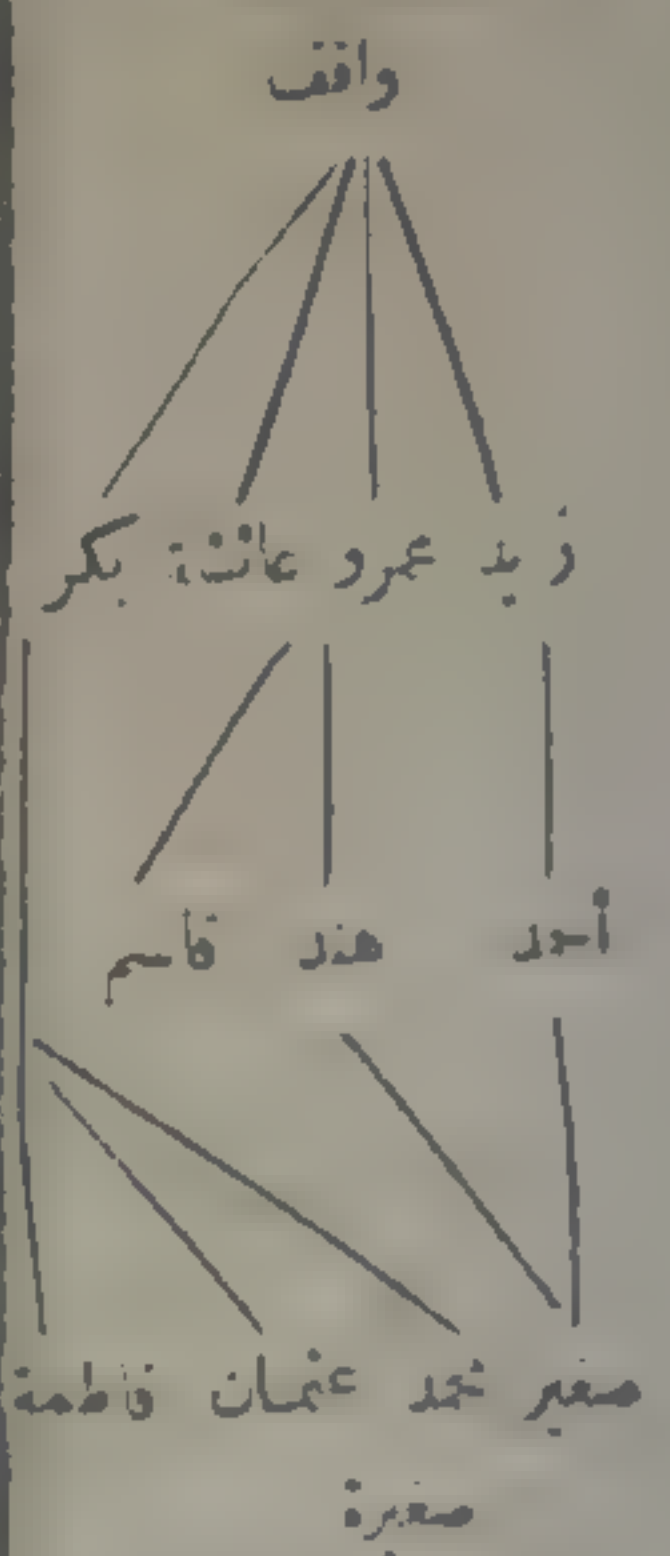
التوصل وبما شره الموضوع ومما تمنع الصلوات وبما حجب شفع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى الشجر الذي بها ففعلوا بها جدارا وادافوها الى الكنيسة رافعين اصواتهم بيادين المسبح على وجه الاطهار نوافين أنواع أطعمة نعملتهم بالصبغ والخلط مطهرين أنواع الفرح والسرور والاستبشار لضافتها الى كنيسةهم وانتصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجدين عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايام فهل يمكنون من ذلك مع انه لم يعهد لهم ذلك في سلف من (١٥٣) الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام

في فتاواه فهذا ايضا فيه بيان المراد بالقرينة وهي عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يجعلوا قوله يستوي فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى ناسخا لترتيب المستفاد من ثم يجعلها للترتيب في الذكور فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا الى جميع ما تقدم فيكون ربيع الوقفين سايمان ونفري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى وريشه ما من من أنه اذا كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطائه ترجح الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخصاص في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الامرين جميعا فلم أعلم الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذه الصدقة على ولدي لصلي فاذا انقرضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي اصلي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله أبدا اني أردت نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولده عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض آخرهم اه وكذا يقال هنا ان الشرط الاخير فسر عن مراده بشئ انما ليست لترتيب الطبقات وكون القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد تعين ارجاعه للنسل لانه لا ترتيب في بطونه وانما بالترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لتأكد المراد لانه قال ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلامتعاطفة بشئ المفيدة للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيه باسم مقدم على الخامس والسادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح الواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الحاشية ونصه ذكره لال في وقته اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا ان يذكر الواقف في وقته الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولدي أو يقول بطنا بعد بطن فيثبت بيد أعما بداه الواقف اه زاد في الاسعاف ولا يكون للبطن الاسفل شيء مابق من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم ايضا بشرطه في غلة الوقف الطبقة العليا ومن دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة بشئ أو قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبة تقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالابن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله الى أن ظفرت بعبارة الحاشية المذكورة وثقة تعالى الحمد ثم رأيت التصريح به في صورة فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفتي حلب الشهباء حيث قال والنسل في كلام الواقف معطوف بكامة ثم الترتيبية فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاعتنم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيتهم امس الخبر به بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة بشئ وعطف النسل بشئ ايضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها الشيخ خير الدين بانه راجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوي الخ فهذا عين ما قلناه وثقة الحمد والمئة

(٢٠ - فتاوى حنبيه) - اول (حقهم ايضا على القول بانهم مكلفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلكها القول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان يهضمهم قام بمعونتهم والتم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤى بحمامة نصرائي آجارنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأنفدنا عنه وكرمه من هذه الماوى والمالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الذمية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بنائها ذكره السبكي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انها اذا قبلت لا تفتح ولو بغير إذن

شري كما وقع ذلك بعصرنا القاهر في كنيسة بحارة زو. وله قفاهما الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم يفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني
بفتحها فلم يفتحها الخ ووجهه ان في اعدائها بعد هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالا سلام واخذ الهم وكسر الشوكتهم وانتصارا
للكفر وهو لا يجوز الكلام في ذلك العلماء رحمهم الله تعالى رجة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز للذمي تعلية بنائه أم لا (أجاب) بما أجابه
قاضي الهداية بقوله ان أهل الذمة في (١٥٤) المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يسهله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما

يتمتع من تعلية بنائه اذا
حصل ضرر لجاره من منع
ضره وهو هذا هو ظاهر
المذهب وذكر القاضي
أبو يوسف في كتاب الخراج
القاضي له أن يمنع أهل
الذمة أن يسكنوا بين المسلمين
بل يسكنوا منفزلين وهو
الذي أفتى به أنا انتهى
وتوله وذكر القاضي أبو



يوسف الخ يفهم منه انه
يتنقى عدم تعلية بنائه
وهو ظاهر لانه اذا منع عن
السكنى بينهم فلا يمنع
عن تعلية بنائه على بنائهم
كان ذلك أولى وسئل قبله

(سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل
وقاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنسألهم وأعقابهم وذريتهم وبعد الانقراض فعلى الحرميين الشريفين
مكة والمدينة المنورتين وان تعدل فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن
أولاد ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل فقراء فهل يصرف نصيب المتوفين اليهم جميعا
(الجواب) نعم حيث كانوا فقراء واذا انقضى جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم (أقول)
هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات الى الفقراء امداد منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى
الباقين منهم وفي الخاتمة رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخره لفقراء فمات بعضهم قال هل يصرف
الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماههم فقال على فلان
وفلان وفلان وجعل آخره لفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى
لانه في الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقي أولاده وهما وقف على كل واحد وجعل آخره
للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه لفقراء (سئل) في وقف مرتب بشيئين العائش على أن من توفي
منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد
ولا ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب
فالأقرب الى المتوفى زيادة عما يسهل من على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على نسائه وعقبه الخ فمات صغير
من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته جسده لايه ابن الواقف وبنت
الواقف وخاله ابن الواقف وكلهم متساوون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف
آل اليها من أمها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمها ولد ابن آخر
للاواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين
لكونهما أعلى طبقته من قبله أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على
ما يبطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحد من أهل
الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولا (الجواب) الحمد لله
نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى
طبقته من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها
المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف كتبه الفقهاء عماد الدين عني عنه الحمد لله وحده من
عماد الدين استمد التوفيق والعون جوابي كما أجابه شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلمه العباد اذا لا وجه
لانتقال ما كان لهما لخال والعم مع وجود ابن الواقف وبنته وعمه عمالا عن أحد من طبقتهما
رجع استحقاقهما لخاله الواقف وبنته والله سبحانه أعلم كتبه الفقهاء خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى
حامدا مداميا مسلما (أقول) هذه الحادثة بعينها أفت فيها العلامة الترتيب لالى رسالته المسماة بالانقسام
بحكام الانعام ونسب السام ورد فيها على مفتي الشام وناظره أنه عماد الدين المذكور ولان الترتيب

هل يجوز لأهل الذمة أن يعولوا بناءهم على بناء المسلمين وأجاب لا يجوز لأهل
الذمة ذلك بل يجوزون أن يسكنوا بين المسلمين ويؤمروا بالاعتزال في أماكن مخصصة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لأهل الذمة
ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضي أبو يوسف لقوله وهو الذي أفتى به أنا وفي انقضاء
الوهابي وليس له رفع البناء بقصر قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر يمنع من انشاء البناء على باطن بناء المسلمين اه
وهذا وان أفتى به قاضي الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا الحديث الشريف الموجب لكونهم لهم مالنا

وعاينهم ما عاين الله أعلم (سئل) في دبر معدل سكن وهبان طائفة الاذرع الفاطنين بالقدس الشريف وبيعهم دور جارية في ما كرههم ونسبهم
ملاصة حجر الدبر وقد تشعت غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائه ما وقع ودال امر السلطاني بتعمير الدبر والمعدل سكنهم وملكهم فهل لهم
تعمير ما تشعت من بناء الدبر واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر دبرهم ليسكنوا ما لا يخطوا وفتح
بنائهم ليكون البناء مانعا من دخول اللصوص اليهم ليامنوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (١٥٥) (أجاب) نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت

بتم بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باشتراط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسبب تمام
الكلام على ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده وفاته على أولاد ابنه
فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى وفور الدين ومنصور وسوية بينهم ارباعا ثم من بعدهم على
أولادهم المذكورين ووردون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم
وأعقابهم شبه ذلك المذكور دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل
عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده ثم للأسفل منه المذكور دون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم
وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته
من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا
انقضى أولاد المذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفه على من يوجد من الاناث وأولادهم وذريتهم
والحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكورين على جهة بر لا تنقطع فانقضى الآت أولاد المذكورين والوجود
الآن من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم أم للذكور
والاناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد المذكور أن يعطى للذكور دون الاناث وجعل
الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد المذكورين يعود الوقف للذكور لذكور سوية بينهم دون الاناث عملا
بشرطه المذكور والله أعلم (أقول) رأيت في هذا المحل على الهاشم بخط شيخنا الشيخ ابراهيم
الغزي السابحاني رحمه الله تعالى ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفه على من
يوجد من الاناث وأولادهم وذريتهم وأبضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل وأخواته مع عموم لفظة
فضلا عن صريحه نعم يحمل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكورين قوله سوية وعلى الترتيب وعلى
رد نصيب من مات وقد صرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح تخصيصا انتهى وحاصله أن الحكم في قول
الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عموم وقد وقع في نظير هذه المسئلة اضطرار في الفتاوى الخيرية مثل
فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على
أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم على الفرقة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستقل
به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فساووقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو عقب وانقضى اعداد
ذلك وقفا شرعا على من يوجد من اخوته لايهم ذكورا كانوا أو اناثا بينهم على الفرقة الشرعية على الحكم
المعين اعلاه فاذا انقضى ارباعهم عاد ذلك وقفه على الزاوية الفلانية الى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه
ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انقضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد
أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقراض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم
وذريتهم أولا أجاب الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لا ميرين الاول الاقرب الى
غرض الواقف كما قد منادوا الثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرف باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم
الانقضاء العام يبقى على عموم حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكر الاكمل ذلك في العناية شرح الهداية

من سكنى طبقته والتعل على عليه فائلا الاسلام يعولوا يعلى عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد
جوزوا ابقاء دار الذي العالمة على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يعيد هالكا كما كانت ومن صرح بذلك ابن النخعي في شرح
النفهم الوهابي وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في أرض فراج بحارة لربة أهل الذمة باعها مالكا يبنى معلوم لشخص وللمال بالثغلة
٧ قوله كيف يعطى الفرع الخ أي لو خصص بالذكور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجدت امرأة لها ابن وبنت أن يعطى الابن فقط دون
أصله أي أمه ودون أخته وهو بعيد اه منه

هل يجوز بيعها واشترى ان يصفه الثمرة المذكورة في أموال النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفتاها المسلمين ان الملك معلق
لنصف المالكين فلهم... ما شاءوا واشترى النصارى في ملكه باخذهم مقبرة وقد صرح في الترخاينة بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام
عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بيتا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل ينعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها في فعلون بها
ما شاءوا كالمسلمين اه والله أعلم (سئل) (١٥٦) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والخليل تقربا الى الله الملك الجليل فيخرج في

بعض السنين من بلده فيلحق
به جماعة من المسلمين وطائفة
من أهل الذمة فيصحبونه
لا من على أنفسهم
وأموالهم ويحجون اليه
عند خوفهم من ظالم أو
قاطع طريق ليدب عنهم
هل ينكر عليه ذلك أم لا
(أجاب) لا ينكر عليه ذلك
اذ حكمهم حكم المسلمين
فمنع عما يمنع عنه المسلم
كل ما كان من الألباب بالحمام
وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كالملاحى والفواحش ولا
يمنع من الخروج مع قافلة
المسلمين خارجة لزيارة
المقدس والخليل وفي الاشياء
والفتاوى نقل عن الملتقى
كل شئ يمنع منه المسلم
امتنع منه الذي لا يخرج
والخزير ولا يكره عبادة
جزء الذي ولا ضابطه اه
ولم يرزل أهل الذمة يخرجون
مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكبر على
من يارحهم ويذلهم على
الطريق أو يبطئهم أو
يسقيهم أو يستخدمهم أو
يحسن اليهم أو يمنع عنهم
أيذا العادة ويسلمهم من

الظلمة والفتنة الطاغية الباغية العائيل في ذلك انحر العبد والشواب الجسيم وقوة صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ورحم
أصل أصيل في الجواب عن مثل هذه الفتايات والله أعلم (سئل) في ذى أشهر الاستعلاء على المسلمين واتخذوا له عرسا وضربت خلفه المابلول
والزموه وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه السمرج الكبيرة ويقف به منبهوه متعلقين به على وجه التعظيم فهل يقع الذي من
مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعززون على ذلك أم لا (أجاب) انصرح به في كتب علماء الشريعة يجب على أهل الذمة اطهار الذلة والتغار
مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدر بختائه اذا استعمل على المسلمين حل الامام قوله وصرح فيه بمنعهم من الثياب

الفاخرة حربا أو غيره كالصوف الرابع والجوخ الرفيع والابرار الرفيع ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة أولى بالمعصية من غيرها
ويعزرمعظمهم لارتكاب الحرام وكذلك هم حيث ارتكبوا الممنوع عليهم فعله بل لا يربى في الاشياء والفتاوى فيجب على الكافر ظلم كفره فيعلم
على الذي يجيلا كفر اه والله أعلم * (باب العسر والحرج) * (سئل) في العطاء الذي يوفى المعبر عنه لى أخيه بالتيمار اذا عزل السلطان
نصره الله تعالى التيمارى المقاطع عليه بخراج المقاسمة من قري بيت المال وقرفه غيره (١٥٧) ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون

ورحم محتاجة فيكون ولده وقرباته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يعمل
فاض بل على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضي أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجريه عليه وأن
يبعاه لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورثته كحكمه ان كانوا
أقارب الواقف وكذا جيران الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الغلة ما يرى
اه لكن قيد ذلك في الخاتمة بتأشير طين حيث قال رجل وقف في صحة أرضا على الفقراء فاحتاج بعض
ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء باحد شرطين ان يصرف البعض اليهم
والبعض الى الاجانب أو الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يفتن
الناس انه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا اه (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتبة بشئ
شرطا منها أن من مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الى
من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فبات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوى
طبقته الموقوف عليهم أخواه وجماعة آخرون البعض منهم متناول والبعض غير متناول لحيه باصاه فهل
يعود نصيب الرجل المتوفى المزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين ولا يختص بذلك أخواه
المدكوران عملا بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل منه من
ريع الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخواه المذكور ان علمنا بشرط الواقف المذكور لان
المراد من أهل الوقف من له حق ماحالا أو ما لا والله أعلم بالصواب ككتبه الفقير محمد العمادى المقتى بالشام
عنى عنه الجواب كجمله الم المرحوم أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى المكارزوفى عن الحنفى فى ضمن
سؤال أجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخ ولا أخت انتقل ما كان له الى كل من هو في طبقته
وذوى درجته عملا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لانه متاخر عن قوله العابقة العلية تحتجب
العابقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو المصرح به ويستحق ذلك جميع من في طبقته سواء
كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان يحجو باباصله عملا بقول الواقف انتقل الى من هو في درجته وذوى
طبقته المستفاد من افقا من ومن قوله في درجته وذوى طبقته لان كلامه مضاف والاصل فيه أن يعم وأما
قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فليس قيد الدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وانما هو
لدفع فوهم من يتوهم أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا اكتفاء بما له من
الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما ينفى أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق
من ذلك الميت الذى مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا وما عدا ذلك على انه ليس
قيد احتراز بانه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل حصته
ذلائك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فعدم انه ليس قيد احتراز بابل لدفع التوهم
كما بيناه اه ملخصا (أقول) وحاصله أن الاضافه في قول الواقف مضافا الى ما يستحقه عند امكانها أى
على تقدير برأن له استحقاقا يؤيده ما فى الاسعاف مما حاصله انه لو قال لاند كرم مثل حظ الاثنيين ولم يوجد

مأذونه بعض الحراج منها فباعه باده بعد قبضه بئى معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخره هل يصح بيعه لكونه ملكا بالقبض أم لا (أجاب)
صرح علماء ائمة تعال ان صاحب العطاء بملك المقبوض فله بيعه لا سيما بعد قبضه وبيعائه مشتقة ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع
والهبة وسائر التصرفات الساتة للمالك شرعا وليس للذى ولى بعده أن يبعاله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد من ارعن يتعاقبون عليها
بازرع جيلا بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليهم عند ردة المبلغ فردوا المبلغ
بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت فى أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والا تبتعدون انهم الههم وأنكر والارثان هل اذا

بنت عليهم ما شرحناه من دفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يدفعون عنها العدم بطلان قدميهم بما ذكرنا لا ترك أهم به أعني بالرهن وان لم يصح وأما ما قيل قدميهم بالترك اختيارا ولم يوجد فإذ ثبت عليهم ما صرح أعلاه يدفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتوارث عليها الزرع أباعن جدها فاختاروا بعضهم بردها أو بعضهم بردها على ما كانت قد عملها يبق القديم على قدمه أم لا (أجاب) بترك القديم على قدمه نص على ذلك (١٥٨) علمنا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبنت المال جارية في تيمار شخص آخرها من أروعها

بدرهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل ذرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا ماله فيها (أجاب) قد تقرر أن أراضي بيت المال يملكها ماله ملك أرض الوقف وان اجارة غير ناطقة لا تفتقر الى الاراضى الاتى التي في أيدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون فيها لا ينفذون الحق في ملكها كما حذر الكمال ابن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التي هي مجرد منفعة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحانقوني من له من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة شئ اضاف بخلاف اجاراتها فوجب للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظائر الاخرة لا ارض كالحراج على المقتدر فاذا استخرج الزرع فاعظم الزرع آت فوجب

الاذكور فقط أو اناث فقط يتسم بينهم أو يبين بالسوية لان المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اه وياتي في بيان ما يشهد ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقتدر (سئل) في وقف من شروطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل منه عا د نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد هو غير له لكنه محبوب بابيه محمد المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمر المارقوم (الجواب) نعم (أقول) رأيت بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على التري كني أمين فتوى المؤلف قال في جموعه الفقهية الكبيرة ما حاصله اذا كان في الدرجة جماعة غير متناولين فقط فمحبوبون باصولهم فالأقرب فيهم انه ينتقل حصة المتوفى اليهم لان أعمال الكلام أولى من أهمائه والمحبوب بصدد الاستحقاق فتسميته من أهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السيوطي واختاره في الاشياء وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما اذا كان في درجته متناول ومحبوب فاختلف الاقضاء فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحبوب للمتناول منهم المولى عبد الرحمن أفندي العمادي ومحمد أفندي المعيد المقتبان بدمشق لان المتناول من أهل الوقف حقيقة والمحبوب من أهل الوقف مجازا وأعمال الحقيقة أولى والجمع بينهما ما غير جائز ولا يصار الى الجواز الا اذا لم يمكن العمل بالحقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أي بان لم يكن في الطبقة الا المحبوب وأفتى البعض بمشاركة المحبوب للمتناول منهم العلامة الكواكبي وتاج الدين الحنفي الازهرى ومحمد بن شاهين الحنفي لعموم من والدرجة في قول الواقف من في درجته وذوى طبقته لان المضاف يعم والاصل فيه أن يعم المتناول والمحبوب والعموم في الاوقاف حجة بخلاف ذكره البلقيني رحمه الله تعالى في الدلالات والعام عند الحنفية قطعي كالخاص اه وأقول أيضا قد يقع في بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين أو المتناولين من ريعه ولا يخفى حينئذ في عدم دخول المحبوب ورأيت بخط منلا على المذكور أيضا نقلا عن التحفة لابن حجر المكي الشافعي من أصل أحكام الوقف اللغوية ما نصه فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيسا لا تأكيدا فكيف يحمل على وضو المعروف في اسم الفاعل من الاوصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز أيضا بان راد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل الوقف كاف في ارادته هذا فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وأنه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا القرينة وهو ما عليه جماعة كثير من وكذا السبكي أن ينتقل اجماع الأئمة الاربعة عليه أو يختص بالحقيق لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة فهو المنقول وعليه جماعة كثير من أيضا يؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه واللغة أن ذا الدرجة الثانية مثلا المحبوب بغيره يسمى موقوف عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفة عليه كأنه نصيب بالقوة بل بالفعل اذا توفى على انراض غيره انما هو اخذ لا دخوله في الموقوف

منه لما قبل الاصطلاح وسبقا ما بعد هذا من تلك الاجارة فكيف من لا عليها التتواني أعلم (سئل) في رجل كان يده عليهم أرض سلطانية يبدىها رجل جعل له السلطان قسما نظير عطائه فجز من كانت يده عن عمارته العدم الا أنه قد دفعها لشخص واستقرت يده عشر سنين ودفعها الى ثالث واخترت يده سنة وريد من كانت يده أولا أن يرجع في آخرها والحال انه لا يباع ولا غرس والثالث قد كرمها وهياها للزرع فهل له ذلك مع ما تنفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضى التي لبنت المال والناس ترزعهما على الثالث أو الرابع وتيجوز ذلك لانه الناس فيها لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجرى في الملك فلا رجوع للاول فيها وانما حق

الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبنت المال بها بئر منهدم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز له شرائها من ولاة السلطان انظر بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر شرح قوله والسواد ما يقع من ولاة السلطان فيه ما كبا عن الفتح كبت في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برى اى الارض من ولاة نظار بيت المال هل يجوز شرائها منه وهو الذي ولاة فكبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم (١٥٩) كأنه أجاز لا يجوز كما لا يخفى وهو مبنى على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المقتضى به لا يختص بجواز بيع عقار البئر فيما ذكر بل في غيرها اذا كان على الميت دين لا وقالة الامنة أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول لا امام بيع العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المقتضى به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تشييد وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال مستزلة وفي البئر مجاز لولي البئر بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كمله فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصالح بيت المال كما يجب مراعاة مال البئر وما ورد فيه غير خلاف على فقهه والله أعلم (سئل) في

عليهم وعلى هذا أفتيت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقة فلان على أن من توفيت منهما تكون حصتها للآخرى فتوفيت احدها في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبة ما خشى انه ربما انفرد مع احدها مما فيناصفها فانخرج ذلك بقوله على أنه الخو بين أن احدهما مني انفردت مع العتيق لم تناصفه بل تأخذ بضعفه ويثبت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كملها ثم رأيت في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف أنه لا يجوز أحد من ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته في كتاب سوابغ المدد ان الرابع الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا يعني القاضي زكريا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم الباقي اعتمداهم الاول اه وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه أهل الاقضاء من علمائنا الحنفية أنه اذا قيد الواقف بالمستحقين لا يدخل المحبوب باصوله وان لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحقيق لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا قال الواقف في شروطه على أن من مات عن ولدا أو ولد ولد انتقل نصيبه أو انتقل ما كان يستحقه الى ولده أو ولد ولده الخاص من مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما أفتى به في الخير به في غير موضع ونقله في أواخر كتاب الوقف عن فتاوى أمين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال في المسألة معترك عظيم واضطراب طويل الخ نعم لو شرط الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه في نئذ يقوم مقامه فيما كان ينتقل الى أبيه لو كان أبوه حيا على ما في من الكلام الاتي في الدرجة الجعلية وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة كابر المذكور في الفتاوى الناجية للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فاندكرها تنبها للفائدة قال في الفتاوى الناجية سئلت من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ عما اذا أنشأت واقفة وقفها على نفسها مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة كابر والثلثان على أولادها على جلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة كابر يكون الثلث على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على أولادها وأما ما كان كمثل حظ الاثنين ويكون الثلثان من بعد وفاة أولادها كابر بن علي أولادهم ثم على انسابهم وأما ما كان كمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى ولد ولد ولد ومن مات عن غير ولد ولا ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته ماتت بنت الواقفة الحاجة كابر قبل موت أمها الواقفة وخلقت الحاجة كابر ابنا وبنتا ماتت الواقفة فهل يرجع نصيب الحاجة كابر الى ولدها المذكورين أو لا فاجبت لا شك في انتقال الثلث الموقوف الى ولدي كابر المذكورين لكن لا بطريق التلق عنهما ذهبي حسن الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الرابع في المسألة من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولاد الواقفة أو أولادها عن ولدي ولدها خاصا بالمتناول

أرض خراج المقاسمة كأراضي بلادنا جعل والى الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما بغرس فيها فله الغرس ومضت منه سنين ولم يغرس بها فزرعها نحو الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه الاخراج المقاسمة لغسادهما جعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام أن يتحول الخراج الموقوف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو حرام وقضاه انه لا يتحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كملها ظاهر لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأن امان أصحاب الارض لبنت المال كان دفعها بالخصه من اربعة وبالدرهم أو غيرها من الدنانير والعروض وما يصلح

والشعر والاعطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقناطر بحمد الخلد والتمن رضوا أو غضبوا هل هذا جائز له شرعاً أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف نقصت على الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعاً بل هو باطل قطعاً ولا يثبت في ذمة المزارع لانه لا يحضر اذ هو بيع مجهول معلوم في ذمة المزارع اذا ما في الكدس مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازة ألا يرى الى ما يروى عن جاريته عليه الصلاة والسلام (١٦٢) نهى عن بيع الصبرة من التمر لانه يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر واه مسلم والنسائي

واعلم ان الشرع في منتهى التميز والقسم بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقرباً الى النار وقد نص سائر علمائنا القول قول المزارع بيمينه وقد شكك ابن اربعة نخبة المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه مع امرهم الى الله تعالى ومن قوى خلت فيه بالحياة فخافه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف فن حاد عن قلة قوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا كالذي ينكح أمه والله أعلم (سئل) في اراضي القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل اقسامها ان يضربوا عليها شيئاً معلوماً في مقابلة حصصهم بيمينه فصلا ذلك على وجه الحزب والتمن ولا يطاق ما يتخص حصصهم بل يرد بارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصاً على وجه الجبر (أجاب) ما يفعله بعض اقسام مع المزارعين ويسمونه فضلاً عن خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين المنيف ويزاد بعد ان جعله جبراً وقهره ليتوصل فاعلموا به الى نصيبه الجور والظلم ياخذ الزائد عن حصصهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها اقسامها زرعها بامداد معلومة متخالف لها هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما يتصل وانفق أهل القرية على قوز ربع ما فصله على قرار بط أهل القرية وفيهم من لواعتهم القرار بط واعتبرت نفس الزرع والعلية التي تقسم لما خصه ما جعله عليهم هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون افرامة والتوزيع لهذه المظلمة حجت لم يمكن دفعها بحسب المتحصل من العلة

نصيبه الجور والظلم ياخذ الزائد عن حصصهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها اقسامها زرعها بامداد معلومة متخالف لها هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما يتصل وانفق أهل القرية على قوز ربع ما فصله على قرار بط أهل القرية وفيهم من لواعتهم القرار بط واعتبرت نفس الزرع والعلية التي تقسم لما خصه ما جعله عليهم هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون افرامة والتوزيع لهذه المظلمة حجت لم يمكن دفعها بحسب المتحصل من العلة

لا على وجه الجور والظلم ياخذ الزائد عن حصصهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها اقسامها زرعها بامداد معلومة متخالف لها هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما يتصل وانفق أهل القرية على قوز ربع ما فصله على قرار بط أهل القرية وفيهم من لواعتهم القرار بط واعتبرت نفس الزرع والعلية التي تقسم لما خصه ما جعله عليهم هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون افرامة والتوزيع لهذه المظلمة حجت لم يمكن دفعها بحسب المتحصل من العلة

نصيبه يبيع جميع أولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم علاً بالشرط الاول وهو ان تقال نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد الى ولده أو ولد ولد فيقسم بينهم أنما لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد ويقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونهم ما حين ثم يعطى ما أصاب ابنه الى أولاده وما أصاب بنته الى أولادها لقيام أولاد كل مقام أصله علاً بالشرط الثاني فيقسم نصيب زيد في الصورة المذكورة من ثلاثين للاثني عشر على مخرج النصف وتساوي عدد الرؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث لم يشترط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي ظهر لي الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا أنه لا ينبغي واحداً منهما الا مكان الجمع بينهما يجعل الثاني مخصوصاً للعموم الاول بمن مات عن ولد ولد فقط ترجيحاً للمتاخرين الشرط كما هو الأصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد ولد معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا شيء لولد ولد الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي بشرط الشرط الثاني وهو أن من مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه بشاركه عمة في نصيب جده بان يقسم على الطبقة الاولى ويفرض المبت منها حياً واحداً كان أو أكثر فاصابه يعطى لولده واحداً كان أو أكثر وأما اذا لم يوجد ولد صلي أصلاً بل وجد أولاداً فقط مات أصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفر وعلاً بالشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لخرجوا وهنالم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى أعلم ثم اعلم أن صاحب الاشياء كره هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتسكم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني القول بنقص القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره المؤلف فانتعرض له تنجيماً للقاعدة لكن كثر وقوعه فتقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا ترب بين البطون بتم أو بالفاء لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أولاد مثلاً فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم علاً بالشرط المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد هو العاشر آخر من بقى من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى أولاده لو كان له أولاد وانما تنتقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكر والانثى ويحرم من كان من أهل الطبقة الثالثة والرابعة ولا يتخص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صار والآن مستحقين بانفسهم علاً بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم ونشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي المبت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولده الى ولده الى أن تنقضى الطبقة الثانية فتنتقض القسمة أيضاً وتقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفنى بنقض القسمة السراج البلقيني من محققى الشافعية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت

خارج المقاسمة وللتبليغ اخرجها منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حسمه وأستهلكه فيضمن قطعاً وفي خراج الوظيفه كذلك على الصحيح كما صرح به في التارخاتية عن الذخيرة وأما اخراجها من القرية لكونه مضر فمجمع عليه لاسيما مع كونه آفاقاً لا مالاً له فيها وقد نفى عمر رضي الله عنه جلا كانت تفتن به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا الغزير الا فاق الذي لا مال له بالقرية مع اضراره والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيعمل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لاهل القرية سابقاً ولا حقاً أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك انما له تناول الجزاء المعين له من

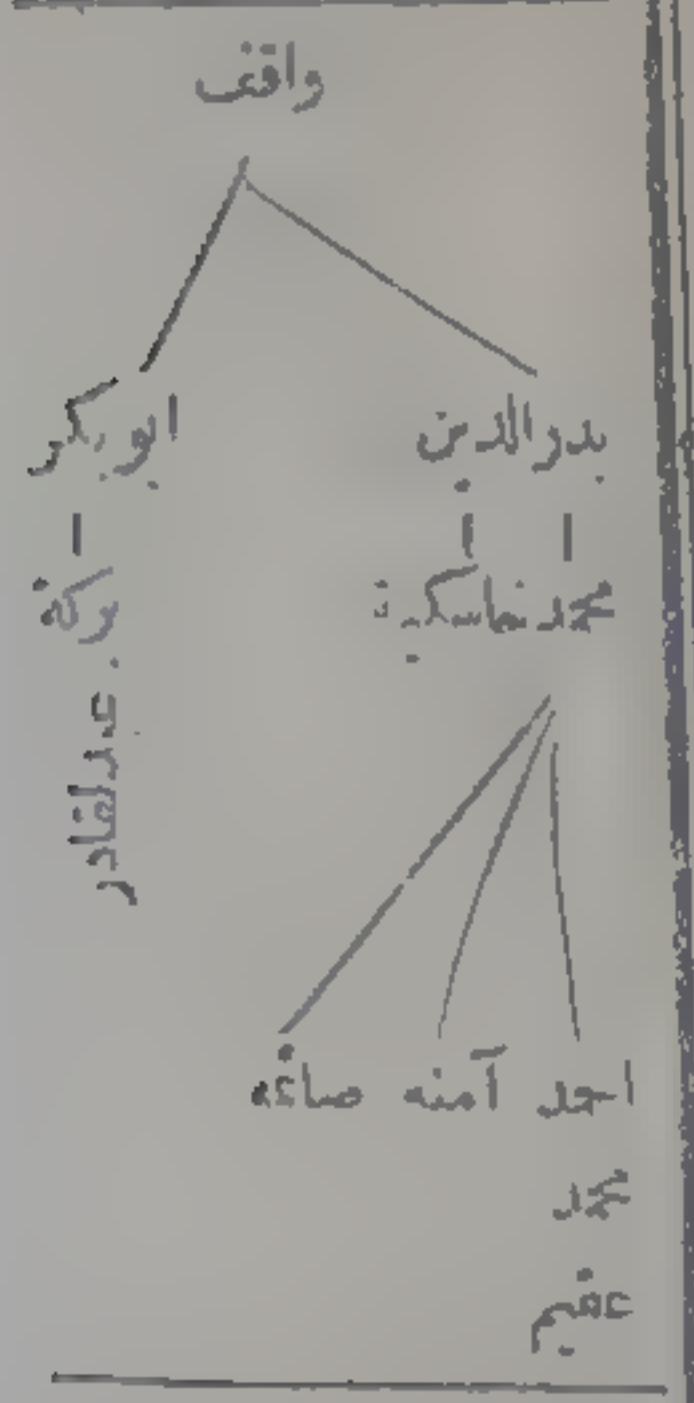
مرحمة علمنا قال في الاسعاف واذا دفع المتوفى الارض من ارضه فخرج ارجاء او العشر من حصة أهل الوقف لانه اجارة معني انتهى
وفي اوقاف هلال ارايت القام بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي
لاهل الوقف فاذا كان الموقوف لا يلزم المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود الى بلادهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد ومثله نقول اذا كانت
الارض ابيت المال وتدفع مزارعة للمزارعين (١٦٦) فالماخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما صرح به السكاك بن الهمام وغيره ومما هو مصرح

به ان خراج المقام لا يلزم بالتعجيل وان ارض بيت المال لاخراج فيها المأخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها به علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فاتفقوا على الظلم من الاضرار به فصرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يبعد الآن من الاخذ من الفسلاح وان لم يزرع وبسبب ذلك فلا حجة واجارة على السكن في بلدة معينة ابعمر داره و زرع الارض حرام بلا شبهة واجعوا على الاقتصار عند العجز والغبية أو الهروب عن الارض الخراجية على انه امان يدفعها السلطان مزارعة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها مزارعة يوزعها وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الفن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المزارع مقدارا ينفق في عمارة الارض فرضا قالوا وهذا قول الصحابين وأما قول

الامام لا يبيع ولا يوزع لانه لا يرى الجبر مثله وقيل انه قول الكل فاقصروا على ذلك منع تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه منه بشئ مما ذكر في السؤال وبقي بان علم وضلال لا يجعل محال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والرجوع الى المأب (سئل) في ارض خراجية ألقى عليها السيل حبسا وبعض اشجار فترك المزارعها مع امكان اصلاحها هل يجب عليه خراجها المطف عليها ولا يعذر بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليه الخراج ولا يعذر بتركه مع امكان اصلاحه قال في الخاتمة وان كان في ارضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو

أرض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصل الماء اليها ان أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غير هاتين اعم (سئل) عن حاكم غرة اذا اخذ خراج المقاسمة من الزرع مدة سنين فاستحققت الارض بان ظهرت وقفا او صادها هل يؤخذ من الزرع ثلثا أم لا ولا يخرج من العهدة (أجاب) قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثلثا صرح به في التاترمانية والله اعلم (سئل) فيما اذا أصاب الزرع آفة في ارض الخراج بنوعيه هل يستطام أم لا ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك في ارض (١٦٧) العشر ام لا (أجاب) في المتون والشروح منه عاينصيه الى من في درجته من أهل الوقف المتناولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب فبات

منهم شخص عقيم او ليس في درجته من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين رجل عقيم من الدين بن أحمد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى الى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله من أصل الوقف أم لا لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين المزبور ويختص به لكونه وحده أعلى الطبقات من أهل الوقف ككتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف ومثله أفق أجور أفندي المهنداري والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلي والعلامة الفقيه الشيخ عبد الله النابلسي معالين بما عطل به كبار أئمة بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى يخالف لما أفق به الخليلي ووجه ما هنا أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب فيدل على الدرجة لا شرط مستعمل حتى يقال انه يجب اعمال شرط الواقف ما أمكن ولا شك أن المقيد اذا اتقى اتقى التقيديؤ كد كونه قيد اقوله الاقرب في ذلك فان اسم الاشارة راجع الى الدرجة فالاحصا انه قيد للشرط لا شرط مستعمل نامل (أقول) ووجه المخالفة انهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور اقرب من غيره بل أعطوه لمجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على عدم اعتبارهم الاقربية حيث فقدت الدرجة فعود نصيب المتوفى لمن في أعلى الدرجات وان كان تحتها من هو اقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة وقد أفق بذلك أيضا وقال وأفق بمثله شهاب الدين أفندي العمادي والخير الرمي والذي أفق به شهاب الدين أفندي في وقف مرتب بتم على أن من مات عن غير ولد فنصيبه من في درجته الاقرب فالاقرب اليه فبات يخص منهم اسمه محمد عن غير ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف عمة أبي المتوفى المذكور وهي خاسكية بنت بدر الدين بن الواقف وعمتا المتوفى وهما آمنة وصاحبة بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر بن بركة بنت أبي بكر ابن الواقف فأجاب بأنه ينتقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى أحد يعود اليه ولم يذكروا الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط منقطع الوسطا فرجع الحكم الى أصل الوقف المرتب المقضي لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى ولا شك أن خاسكية أعلى درجة من المذكورين فلا حرج مما اختصت بنصيب محمد المذكور ككتبه الفقير شهاب الدين العمادي ولا يخفى أن هذا مخالف لما أفق به أولا كالأمانة الخليلي فقد ناقض المؤلف نفسه حيث أفق باعتبار الاقربية المشرطة ثم أفق بالغائم واقف مناقيل أوراق مائة من الواقف عن العلامة عماد الدين حيث أفق بالغائم أيضا واعطى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات واقفة على ذلك الشيخ خير الدين وقد منان العلامة الشرنبلالي رد على مفتي الشام عماد الدين أفندي بن العلامة عبد الرحمن أفندي العمادي المذكور في رسالة سماها الاقسام باحكام الاقسام ونشئ نسيم الشام فلنذكر حاصلها ثم ذكر ما يتلخص في هذه المسئلة فتقول ذكر الشرنبلالي جواب الشيخ عماد الدين الذي قدمناه قبل أوراق وهو انه ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المازبورين في الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف علة بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المازبورين



والاقرب الى العدل والابعد عن الفالم وقد صرح علماؤنا في هذا الباب انه مما يحمي من سيرة الا كاسرة انهم اذا أصاب الزرع آفة غرموا له ما تنفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شأ فلا أقل من أن لا يعمره الخراج والله اعلم (سئل) في ارض قرية قسها الربع وهي وقف ارصادي من حضرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن المتولين قد عاينوا حديثا غاب المتكلم عليها وان جددوا يتونوا وخافوا عليه الهلاك فقتوه لغيبته بغير اذنه والا تنشط عليهم في حصة الوقف ولا يصدفهم في مقابلهم فهل التول قولهم في ذلك وهل عليهم عقوبة لخدمهم في غيبته لا ضرر أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص

منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما به عليه غير قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البينة الشرعية واذا عجز عنها وطلب منهم المين على ما ادعى به
انه ذلك اذ البينة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء اناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع ما لهم
وحفظه خشية الهلاك والله اعلم * (باب الجزية) * (سئل) في اهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا مالنا
عادة ان نعطي عن الاعراب حتى يتزوج ولا (١٦٨) نعطي عن التزوج منها غير ربع غرض ومساكننا ما عليهم شئ هل يتبع قولهم شرعا

اولا يتبع ويأثم من يأخذ
بقولهم وعلى حاكم الشرع
والعرف ان يامرهم بدفع
الواجب عليهم شرعا
ويزجرهم عن الترفع عن
دفعه ويلزمهم بما هو مقدر
في الشرع عند اهل العلم
وما مقداره ما يؤخذ منهم
شرعا وعلى من تجب الجزية
(اجاب) لا يلتفت الى قولهم
ولا يتبع بل كل من امتنع
عن ادائها ردع وزجر
ويضيق وتؤخذ قهر او قسرا
وجبرا الجزية هي التي
عهت دماءهم عن سيفنا
ومنعت ايدينا عن قتالهم
وقتلهم واسترقاقهم قال
عزم فائل قالوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر ولا يحرمون ما حرم
الله ورسوله ولا يدينون دين
الحق من الذين اتوا الكتاب
حتى يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون وقال صلى
الله عليه وسلم امرت ان
أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله فاذا قالوها
عهت دماءهم واموالهم
الا يحقها وحسابهم على الله
تعالى كذا في الصحيح واذا

ما قالوا حاكمهم الجزية لامرهم صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولانه بقول
الجزية ينتهي القتال كما ينهي القتال بالاسلام وفي الحسن عن عتبة بن عامر انه قال قلت لرسول الله انما نقر بقوم فلاهم يضفوننا ولاهم يؤدون
مالنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انوا الا ان نأخذوا كرها فذوا كذا في المصابع وهي عند عدم وقوع
الصالحين الفقه عن شئ على الفقير في كل سنة اثناعشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكثر ضعفه بدرهم عررضي الله تعالى عنه وهو ما كان
كل عشرة دراهم وثلث سبعة مثاقيل والمثاقيل معلوم لم يتغير جاهلية ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والنصارى والمجوس والوثني

عندنا اذا كان عجميا وتؤخذ من الصائفة عند أي خيفة فرجه الله تعالى لا عندهما وجهما الله تعالى ومن كل بالغ سواء كان متزوجا أو غير
متزوج ومساكنهم ومأكلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومزدكي وامرأة وعبد ومكاتب
وزمن وأعمى وفقر غير معتل وراهب لا يخالف وشمل العبد المذبر وان أم الولد ومثل الزمن والاعمى المفتوح ومقطوع البدن والرجلين
والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على (١٦٩) بدنا فيه في أصح الروايات بل يكاف أن

فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذ كور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف
ويقسم كافي غلة الوقف ولا يختص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا او غير هاجب قيد
الواقف الاقرب بكونه من اهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى باطلاق الاقرب بل لا قرب خاص
فا عطاؤه للاقرب من غير درجته تخصيص لسكلام الواقف بما ليس فيه فتعين الغاء الاقربية حيث فقدت
الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ربيع الوقف
كما قلنا ولا يختص به اهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة المذ كورون لما نقله الشرنبلالي عن
الامام الخصاص فيما مر أن نفا من أنه يسقط سهم الميت وقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله
الخصاص ايضا في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة
على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يولونهم بطنا بعد بطن
حتى ينتهي ذلك الى آخر العاقلون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولدي وأولادهم فنصيبه
مردود الى ولد وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي
ونسلمهم وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه واجعا الى البطن الذي فوقهم قال
هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون لمن
سحقها اه كلام الخصاص واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك
ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها واجعا الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يترك
في سهم من عوت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه واجعا الى اصل الغلة وجاريا بغير اهل او يكون لمن
يستحقها ولا يكون للمساكين منها شئ الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسليهم ابدا اه واختصره
العلاني في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد
او سكت عنه يكون واجعا لاصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقيا اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث
لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كذا لو سكت ولم يبين حال من مات منهم
عن غير ولد ونوضحه أنه لو وجد جماعة متناولون في خمس طبقات مثلا وقد شرط الواقف انتقال نصيب من
مات عقيما الى اهل الطبقة التي فوقه فان من اهل الطبقة الثانية رجل عقيم فنصيبه لاهل الاولى فان
لم يوجد فيها أحد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى
الآن وهو نص في مستأنوا هي ما اذا شرط انتقال نصيبه لاهل درجة ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه
أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسّم الغلة بينهم على المستحقين بقدر انصابتهم كان هذا المتوفى لم يوجد
ذهبهم وليس في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات المستفاد بشئ أو بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب
المذ كور أن الطبقة العليا تتجيب التي تليها سوى أولاد من مات من اهل العليا فيشاركون اهل الطبقة الاولى في
في درجة أعماهم وكذا الوماث هؤلاء الاولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة يشاركون اهل الطبقة الاولى في
غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع

(٢٢ - فتاوى حامديه - اول) الخليل الذي اثنى عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بأنه آواه حليم فاذا تربع عليه وهل
اذ جاء تائبان قبل نفسه راجعا عما قال يدفع عنه موجب الرد الذي هو القتل وما الحكم فيه (اجاب) يقتل حدا ولا تؤبؤه أصلا في البرازية
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ الهالوت والعبادة بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة
الصلاة والصوم كالسافر الاصل والمولد دينها قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكامل بكلمة الكفر ولذا تأثم ان أي بكلمة الشهادة على العادة
لا يجزئه ما لم يرجع عما قاله لان باتيانهم على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمن بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب

الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فإنه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء ثانيا من قبل نفسه كما تردق فإنه حد وجب فلا توبة ولا يصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعاقب به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الا دمين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم (١٧٠) المعرة الامن أكرم الله تعالى والبارئ منزعه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى

يفرده المرتد لا حق فيه لغيره من الا دمين ولكونه بشر اذا اذنته عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكي اجمع العلماء على ان شاعه كافر وحكمه القتل ومن شاك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سئلته الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيانا قتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أجياع اليهودي وكذا

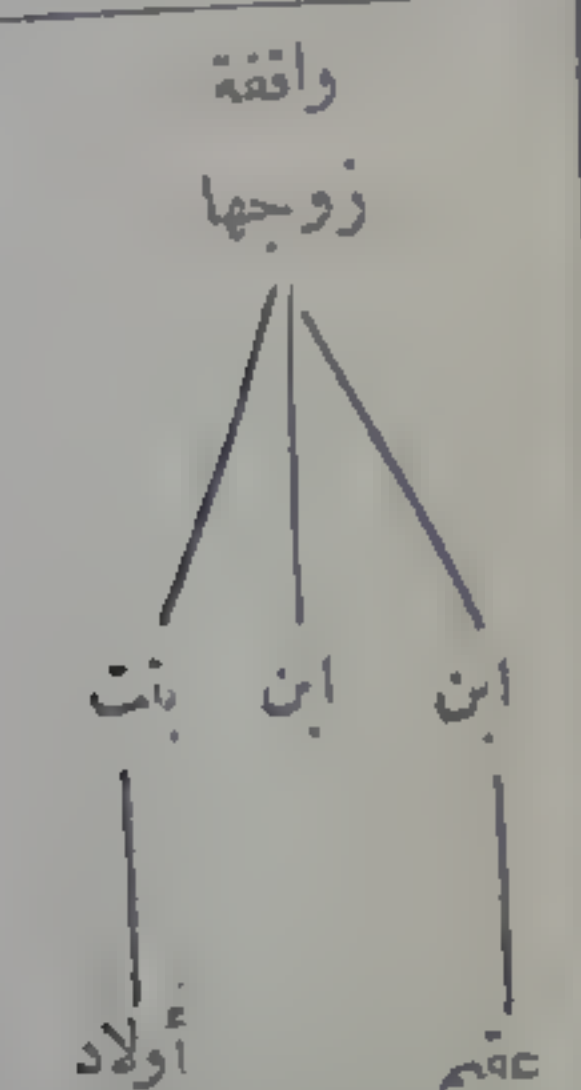
أمر بقتل ابن خطيل هذا وكان متعلقا بأصحاب الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب صرم المسلول على شاتم الرسول وفي انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسبني وبسب الشيعين أو أحدهما أو بالبحر والزندقة في آخرها فمسلته مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاضاح والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشق المتهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب جدد الاسلام والله أعلم (سئل) في مسلم من سب نبي خلق الله تعالى اجمعين محمد رسول الله عز وجل وشتمه في وسط السوق من تكلم أعظم الفسوق فاحكم هذا الشق العين أمونا ما جورين (أجاب) حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنقيح حيث

اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتا سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرطا انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد خينة ذرية نارفان كان ذلك الاحد موجودا دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كانه لم يمت والابقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الاحياء ولا يقتضي الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يخلفه في نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذه أبوههم والواقف انما شرط دفع نصيب أبيهم اليهم فلو شاركوها أهل الطبقة العليا لزم زيادتهم على أبيهم لانا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك لا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوههم في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما أما كنت تدفعها لأولاده فكذا اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله فوجبه للمنفق وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجح نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان بمجرد دفعه فقد أخرجنا ذلك ما عالجناه وان كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم فتدعي به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي أذن عن بعضه أهل الوفاق والخلاف وصار عدة أهل المذهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر أولئك آباءي خنتي بمثلهم * اذا جعنا باجر بالجماع والحاصل أن الوقف اذا كان من تبرع أو غير مرتب وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لاهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد الشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف الغلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الوقف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كقصد منه عن الاسعاف لكن يفي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالأقرب بنارة يقول ان في درجته الاقرب لا قرب منهم فهذا التل انما جعل الاقرب قيدا في أهل الدرجة حيث فقدت الدرجة لغت الاقرب لانه اعتبر الاقرب في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالأقرب لانه يكون بلا محابله ونارة يقول يقدم الاقرب فالأقرب والمتبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضا لا مطلقا ولكن يحتمل أن يراد تقديم الاقرب مطلقا بقرينة قطعه بمحابله بقوله يقدم وكأن الخليل لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقرب بنية عند فقد الدرجة ولكن لا يفتي أن صلة أفضل التفضيل أعني لفظ الاقرب محذوفة بقدر بهامتهم والضمير فيها عائدا الى أهل الدرجة ونارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب فقوله في ذلك اشارة الى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه اشارة الى النصيب أي يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالأقرب وكان الشرط لا يلفظ هذا المعنى فاعتبر الاقرب حيث فقدت الدرجة لكن لا يفتي أن اراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقدريهم أي من أهل الدرجة كما قلنا ولو قدرنا من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد

قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مرتد وحكمه حكم المرتدين ويقتل به ما يقتل بالمرتدين ومن هرج بذلك من افلاطون في كتابه المسمى بعين الحكم حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي ماصورته ومن سب النبي أو بعضه كان ذلك منهردة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشياء والنفاثر كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسبني وبسب الشيعين أو أحدهما أو بالبحر والزندقة في آخرها فمسلته مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاضاح والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشق المتهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب جدد الاسلام والله أعلم (سئل) في مسلم من سب نبي خلق الله تعالى اجمعين محمد رسول الله عز وجل وشتمه في وسط السوق من تكلم أعظم الفسوق فاحكم هذا الشق العين أمونا ما جورين (أجاب) حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنقيح حيث

وفي درجته جماعة وفي غير هار جل اقرب اليه من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الاقرب اليه دون أهل درجته ولم نر أحدا قال بذلك أصلا فتعين الغاء اعتبار الاقرب بنية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى الى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب اليه الجماعة المذكورين وعالله بقوله لانا نقطع الذي صرحوا بانه يصرف الى الاقرب لواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح اه فهذا يقتضي أن ما ذلت عن الخصاص وغيره خلاف الاصح فلم يبق لك مستند على دعواك قلت لم أر أحدا من أهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف الى الاقرب لواقف وانما قالوا يصرف الى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكانه سبق قلته في ذلك أو اشتبه عليه مذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخيرية حيث قال والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والمختلف على السنة علمائنا ثم قال بعد أسفار في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالتصريح بأنه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اه ولا يخفى عليك أن مسئلتنا هذه ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال في الاسعاف يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شي الا بعد انقراضهم أي المستحقين لقول الواقف على ولدي ونسأهم أبدا اه والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الاول وصورته ما في الخاتمة لو قال أرضى صدقة موقوفة على من يحدث من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده الى هذا الولد ثم قال ولو قال أرضى صدقة موقوفة على بني وله ابنتان أو أكثر فالغلة لهن وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود ابنة فنصفها له والنصف للفقراء الخ فالمثل الاول منقطع الاول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الاخرة فوجبه حيث تقرض الذرية أو الجماعة الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة حقه من البيان فالكشف عنان القلم فيها عن الجربان (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم وأنسأهم وأعطاهم للذ كرم مثل حظ الاثنين على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات وانصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا السفلى من مئة مئة فهل يعمل بما ذكر كرم فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شي مادام أحد من العليا (الجواب) يعمل بما ذكر (سئل) في واقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعده على زوجها فسلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده وذرية ونسأله وعقبه على الفريضة الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولادهم هل يعود نصيبها الى شقيقها أم الى أولادها (الجواب) حيث رتب الوقف يتم فيعود نصيبها الى شقيقها ولا يعود الى أولادها مادام شقيقها موجودا قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد ولو ذكر البطلون الثلاثة ثم قال على الاقرب فالأقرب أو قال

المرتد لا حق فيه لغيره من الا دمين ولكونه بشر اذ اذنته عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل أيضا هذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكي اجمع العلماء أن شاعه كافر وحكمه القتل ومن شاك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سئلته الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيانا قتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله



جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يفرد به

صلى الله عليه وسلم. قتل كعب بن الاشرف لانذاره وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطل
بهذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول وتعامه فيه وفي فتح القدر وما يقرب من هذا
ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل) في نصراني ذي عجز أعلى الجنب الرفيع المجدى صلى الله عليه وسلم بالسب فماذا يلزمه شرعا خصوصا
إذا كان قصده غيظ المسلمين ومدحه (١٧٢) النهريانية ومذمة الاسلام (أجاب) يبلغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماء بابانه

يجوز الترقى في التعزير بالي
القتل إذا غامم وجهه وأي
شي من موجبات التعزير
أعظم من سب الرسول صلى
الله عليه وسلم وهذا الذي
يميل إليه نفس المؤمن
فينبغي لحكام المسلمين قتله
حتى لا يتجرأ أعداء الدين إلى
إحراق أئمة المسلمين بسب
نبيهم من الكفرة المنفردين
وعلى الله سبحانه وتعالى
إصلاح الأحوال ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
الكبير المتعال والله أعلم
(سئل) عما نقله الزاهدي
في حوايه بقوله خيخ قيل له
في الخروج إلى دار الحرب
تجسرا فقال الكافر ودار
الحرب خير من دار الاسلام
والمسلمين فان أراد به ان
الرجوع أكثر لا يضره وان
أراد به ان دينهم خير كفر
قال ولعل كلامه هذا وجه
أحسن منه ان الكفار خير
من المسلمين في المعاملات
والجارات لقله خيانتهم
وغرورهم وقلة الظلم على
الخير وعدم أخذولانهم
أموالهم بغير غش أو غش
بخس وهو الظاهر لا يكفر
أه لم كانوا خيرا من المسلمين

في المعاملات الخ مع ان أسامهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة صاهرة أو سبب جلي (أجاب) الظاهر الواقف
ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشيعة فواتهم من يده فوجدوا في المقررات والآلهة يتخالف الكفار فانه آمن من فواتهم
وامتراج منهم وترك التعرض لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئا فقال لو جاءني النبي
صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع الفصولين واما حص وقم بينه وبين صهره خلاف فقال لو
ينسب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمير بأمره لا يكفر وقد أفتى به من السابعة بالسبكي والرحلي مع الإلابة يدل على التعظيم وبانه متف بآلو

وبأنه لو قدر محبته وسماحته وعدم قبولها لا يكفر فقد دفع في فضايها ولم تقبل كافي فضية من رزقها فقلت زواجها ولو ولد لها فقلت
أنما مرني قال لا ولكن أشفع قالت لا حاجتي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر أنهم اجماعية قوله أعلم (سئل) في رجل ردى
العلم وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى امرأة وأعجبته حلت له بمجرده فأنه سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل إذا
تكلم بهذا الكلام بين العوام تقيصا مقام الرسول عليه أفضل الصلوة والسلام يترتب عليه (١٧٣) بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقام على

الواقف ولا شيء للخام من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل) فيما إذا وقف ريد وقفه منجزا على ابنه محمد
ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم على أن من
مات منهم عن ولد فتنصيبه لولده إلى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقضى ما جاءهم عاد وقفا على من يوجد
من أولاد الواقف وأنسألهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقضت ذرية محمد
والموجود الآن من ذرية الواقف ولدا ابنة هـ ما أحد وأبوالصفا وابن بنت ابن الواقف هـ ما درو بش
وسلميان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أجدو أبي الصفا دون درو بش وسلميان (الجواب)
ينتقل لأجدو أبي الصفا دون درو بش وسلميان عملاق الوقف الحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد
محمد الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم (أقول)
لغائل أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة الموردين من ابني ابنته وابني بنت ابنته المذ كورين عملا
بقول الواقف عاد وقفا على من يوجد الخ فان لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب انما يعتبر بعد الدخول في
الوقف لان المرتب لا بد له من مرتب عليه والأربعة الموردين وجدوا عند انقراض أولاد محمد
فيعود الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والعطف
انما يكون بعد العطف عليه فيدخل الأربعة المذ كورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم ثم فيتحقق
الترتيب بعد دخولهم أمأقوله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى الحاصل من العطف ثم وهو تقديم كل
طبقة عليا على التي تليها فانه حكم العطف ثم بقول الواقف والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم
ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الرمي الكبير الشافعي سؤالا حاصله فيمن وقف على أولاد الفهور مرتبا بتم
وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم ثم على الشرط والترتيب فمات أولاد الفهور ووجد
من أولاد البنات جماعة مختلفو الدرجات فأجاب بانتقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الواقف وهذا مؤيد
لما أجاب به المؤلف فتأمل (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذ كورين على أن من مات منهم عن
غير ولد ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه إلى من هو مع في درجته وذوي طبقة ثم على جهة برمتصلة فمات
الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل والعقب من
ذرية الواقف وماتت امرأتان من النسل في حياة أخيهما عن أولاد فهل يدخل أولادهما في النسل
ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا
ذ كورا كانوا أو أنانا هـ والله أعلم (أقول) هذا الجواب يحتاج إلى بيان زائد فلا بأس بآراءه على عادةنا
في هذا الكتاب من الاتعاف بفرائد الفوائد وهو أن دخول أولاد المراتين المذ كورين مبني على مسلمتين
قد طال فيها الجدال وكثر القيل والقال هـ أما المسئلة الأولى فهي ما إذا شرط الواقف في الوقف المرتب
انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع في هذا
السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولدي ولده أم لا وقع نظيره في الفتاوى الخيرية فأجاب بقوله لا شيء

زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانما لا تطعموا أعلمه بأنه ريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية
اتق الله في قولك وأمسك عابك زوجك وهو يعلم أنه يمارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم ير أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سيقرب وجهها
وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يترجى زينب بعد زواجها مولاه وقد أمره بطلاقها فهاجته الله تعالى على
هذا العذر من أنه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بان قال أمسك عليك زوجك ومع علمه أنه يطلق وأعلم أن الله تعالى أحق بالخشية
في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء إلى استخفاف

والسلام هذا السلام ان يقتل بعد ان يعطى به في الاسواق ولا تقبل له ثوبة عند الله كمنعت عليه علموا بالاعلام والله اعلم الرجل
(مثل) في رجل دعى لا خردوى شريعتين من شع الاسلام فمرها الى الارض ومرفها واستهزأ بها فاذ يلزمه شرعا (أجاب) مخرج كثير من
علمائنا كرهوا في الجحيم بعد ادالكفر انهم بالقاء الفتوى على الارض حين اني ماحصه أي يكفر بالقاء الفتوى اع وقال أصحاب الفتاوى
لوه أرض عليه حصه فتوى لا تفردها وقال جهار يامه فتوى وردده قبل كفر لارده حكم الشرع وعادة البرازية يكفر بغير لفظا قيل ولو
قال ليس كما اني اقول لا يعمل مذهبنا راذا بانكر وهذه عبارة جامع الأصول والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع وانما

آل وأهل وأولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا
فلا دخول لأولاد البنات فقل * فيما ذكرنا فقد تم الذي ذكرنا
والرواية بعض النامى يقول انه اذا قال على أولادى وأولاد أولادى وأولادى ان أولاد
البنات يدخلون حيث نكح من غير أن يقول فى المسألة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاب بذلك
لو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى آباءهم دون
مهانتهم اهـ لمخاض كرامة الامة البيرية فى قاعدة الاصل فى الكلام الحقيقة ان الذى عليه غالب المشايخ
من الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون أولاد البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت
قوله على ولدى وولد ولدى قال فى المحيط لا يدخلون فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب
الى الامم واعتمد فى التجنيس وكذا اعتمد المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفى وقال وهو الذى يفتى به
أما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو بحث مهم ولا يقول عليه عند المقابلة لما قاله نقلة
ذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقرر عند المشايخ أنه متى اختلف فى مسألة فالعبرة لما قاله الاكثر
لاكثر ون على عدم الدخول وما قاله الخصاف مخالف لظاهر الرواية الا أن عندنا قراض أولاد الاولاد

شرح والتبيين من وجه الالهة بالحس وكشف الشهوة والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف
سرع والدين وأما ما يتعلق بأداء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا ورحمهم الله تعالى آمين ان من آذى غيره بقول
هل ولو يعجز العين عز في باب أولى ما يوجب وحشة ويعقب أذيته من اللفاظ الخسنة المستعملة للاستخفاف والالهة المؤذنة بالاستعغار
هو ما يذرى المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا جانبهم وحرم علينا الافتقار عليهم
صتهانهم اذ هي مؤذنة الى خدال الاحكام ونسأد النظام فوضع الالهة في موضع التكرام مضرة بتوضيح والحكام موضع الاكرام

منهم ما قد اختلف في كفرهم
قال في جامع الفصولين قال
لخصه حكم الشرع كذا
فقال لخصه من برسم كاري
كنتم بشرع عن كفر وقيل لا
ومعنى هذه الافاظ اننا عمل
بالعادة لا بالشرع وايد القول
الاول برفع عن عماد الدين
ومثل ما في جامع الفصولين
في كثير من كتب المذهب
واما عقوبة المذكورين
وتعزيرهم واهانتهم فواجب
على حكام المسلمين لان العرب
والاصلاحيين غلب عليهم
اهمال الشرع والرجوع
الى الدعائم ورمياتهم
الى هدم الشريعة بالكنية
ان تركوا امرهم فلا يجوز
ارضاء اعنتهم في الضلال
واهمال امرهم فيما لا يجوز
فيه الاهمال خصوصاً فيما
يتعلق بهذا الشأن الذي
ظالمنا ضربت النجاسة دونه
بسيوفها حتى استقام وجعوا
فيه النفوس حتى شذصلبه
وقام فالمتعين على حكام
المسلمين والاسلام وسائر
ولادة الانام تدارك هذا
الامر الخطر المشكل وتلافى
هذا الشأن الصعب المذهل

والتي تطلبه بردة مثل هؤلاء
يجب أن يعامل بالقتل والقتل
سماء اخر بعة و ارفع عمده
الاخر لا خرفيل له ان شر
بالشرع فقال لا أقبل بذلك

بما اختار مع التخصيص على اختيارى والله الموفق اهـ والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات
اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المقتضى به مطلقا سواء كان بلفظ الجميع أو ولادى أو
باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على البطن الاول كما قلنا أو ذكر البطن الثانى
مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العائد على الواقف كأولادى وأولاد أولادى أو العائد على
الاولاد كأولادى وأولادهم على ما فى أكثر الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكر
وعلى ما قاله على الرازى ان ذكر البطن الثانى باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولدى وولد
ولدى لا يدخلون وان ذكر بلفظ الجميع المضاف الى ضمير الاولاد كأولادى وأولاد أولادهم دخلوا وعلى ما قاله
شمس الأئمة السرخسى لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثانى مطلقا
وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى فليد الامام محمد وصحبه في الحاشية مستند لما فى
السير وقد قالوا ان الامام فاضل بن محمد من أجل من يعتمد على صحيحه لانه فقيه النفس وقالوا أيضا ان السير
الكبير لا امام محمد وأحد الكتب الستة التى هى كتب ظاهر الرواية التى صنفها الامام محمد والسير الكبير
آخرها تصنيفا فيه هو الذى استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره فى السير من دخول أولاد البنات فى
أولاد الاولاد انما هو فى الامان فدخلوا للاحتياط بخلاف الوقف لاننا نقول ليست هذه هى العلة بل العلة
ما ذكره الامام السرخسى من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا أيضا في أولادى أعنى
لبطن الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما سنعلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وان لا يجب من القول
بعدم الدخول فان الولد أصله من الولادة ويتصف بها كل من الاب والام ولذلك سميوا بالدين ولكن حقيقة
الولادة انما هى من الام فكما يكون الولد ولد الابيه كذلك يكون ولد الامه بل هى أحق بذلك لما قلنا فأولاد
الشخص كل من ولده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه ولد ابنه لكونه ينسب اليه وان لم يكن مولودا له بخلاف
ولد بنته لانثناء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فانه
للكور والانات من أولاد الصلب وأولاد الابن دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل او امرأة
يسمى ولده حقيقة ذكرا كان او أنثى فكذا كل من ولد لهذا الولد يسمى ولده كذلك فيدخل فى قوله
أولاد اولادى كل من أولاد الابناء وأولاد البنات حقيقة اذ لا شك ان البنت من أولاده وولدها ولد ولده حقيقة
وكون ولدها ينسب لابيها ولا يبالى بالاختلاف عن كونه يسمى ولد لها والازم أن لا يدخل فى الوقف على
ولادها فعلم ان الوجه الوجهية دخولهم فيه بلا خلاف كما ذهب اليه هلال والخصاص اللذان عليهما
لقول فى مسائل الارواق وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد فى السير الذى هو آخر كتب
ظاهر الرواية تصنيفا ومضى عليه شمس الأئمة السرخسى الذى أملى المبسوط من صدره فى عدة مجلدات وهو
جسوس فى البر وناهيك عنه من امام وقد صححه فقيه النفس فاضل بن محمد ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف
لناس وعلمهم عليه فدينا واحدنا حتى لو فرضنا انه لارواية فى الدخول أصلا ينبغي ان يبقى بالدخول لما فى
اشياء عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلاف الزمان معتبر

أزمت نفسي أن لا أفتي بشي منها اه والله أعلم (سئل) في نحو عرب السعادة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البرادى الذين يطلعون ذراعهم في ترواح الرجل منهم زوجة الآخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون بها ولا يستحلون ذلك وإذا توفي أحدهم عن عشر بنات مثاله ابن عم ونحو ذلك من العصبة وان بعد لم يورثوا البنات مطالعاً مع بل بعدونهم بأنفسهم ميراثاً يورثون ذلك لعصبة فقط (١٧٨) ويستحلون ذلك ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور

أذا قيل لأحد من بني سبابة يحيى انطلق بعد موته ويحاسبهم على أعمالهم فيقولون لا ندرى ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة وأدبهم الفساد في الأرض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبغون الحريرة وبأنفسهم هذا فلا حرج أبى على من شئت كيف شئت وأتصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم الواحد منهم إذا جاءته زوجة غير معتقة من زوجها وكان بينهما وبينها أدنى قرابة يزوجها ويطلقها لاهل حبه ويدخل عليها في الحرام وبعد ذلك رجلاً معتقاً حل ذلك في حكم الله تعالى فيه وما الذي يجب على الحكماء في حقهم شرعاً من غيرهم عن ذلك مراعاة أمرهم لوم بالاستسلام والاعتقاد لأحكام الله تعالى فلا يزدادون الاختلافه وخروجاً عن أمرهم (أجاب) قد سئل عن هذه المسئلة فيجيبها الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العالي الحنفي رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرفوع في فتاواه من استحل حكمهم أمرهم وحرمته في ديننا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وجنح نهباً وعظماً أمراً واحداً في أموالهم ثم يدرى هل نال منهم أن كبريات مكرهات معون لا ذنب لهم لا يعرض لهم فيعلن الأحكام وإن لم يكن كذلك حل يبين ويبغون كالحرييات اد حيث قطعوا الطريق وقتلوا النفس وأخذوا الأموال فزأؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز وقال عز من قائل إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويبعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من

في تغير بعض الأحكام ولهذا كبر ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الإمام له ان هذا الاختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو حلف لا يتعدى فالغداة في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حل اليمين على عرفنا سالفه لاصل المذهب وكذلك في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنية وغيرها انه ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا كالعرف أي فيما لا يخالف النص كما ذكرناه في العرف في مسئلتنا موافق لنص القرآن العظيم كما تلونا ولوضع اللغة كما قررنا وظاهر الرواية كما قلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك انهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا حرج ان قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي جرح الى رواية الدخول وواقعه العلامة الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسي والعلامة البيري نظارهما على مجرد الرواية قالاما قالوا لولو خطأ ما قلنا لما لحق الفاء لان ما عندنا اليه من النقول مبنى على ما إذا لم يتعارف خلافه ما قلنا ولما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف اه وظاهره ولو كان مخالفاً لاصل اللغة وهو ظاهر لانا لو قلنا كلامه على اللغة خالفنا عرفه لكأن زمانه بما لم يقصد كقولنا وصى لصهره مثلاً وفي عرفه أن الصهر اسم زوج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والفقهاء كل ذي رحم محرّم من عرسه فلو قلنا الصهر عليه لزم دفع المال الى غير من أراده الموصى ومثله الوقف وفي الثانية ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف ادخل في العرف ما لم يدخل في حقيقة اللغة فعمل ان ما قالوا انه ظاهر الرواية المفتي به لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على ظني ان هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ورضيه كل فقيه نبيه فاعتنم هذا الخبر بالذي لا تكاد تجد في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب وحيث اتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو انفع الوسائل من درر القلائد وفرائد الفوائد واتينا منها بما هانها وحررنا منها الجمل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوى الدراية والجليلة رب العالمين

(الباب الثاني في احكام استحقاق اهل الوقف واصحاب الوظائف واحكام بيع الوقف وبيع افاضه وانحائه وقسمته وغضبه واجارته واجزئه ومساقاة اشجاره وعمارته وسكاه وارباب الشعائر وغير ذلك) (سئل) فيما اذا كان لا يدونية في وقف متصرف فيها بما لها من المعلوم المعين بموجب مستندات بيده بطريق التلقين عن ابيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة لا معارض ولا منازع قام ناظر الوقف الا ان يعارضه في ذلك متعللاً بأن براءة ابيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها اربع عثمانة لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف يد مسجد او وقفه وقفاً شرط ما فضل من مصلحته لغيره ثم بعد مدة وقف مكاناً آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لا على الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور الى

الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العالي الحنفي رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرفوع في فتاواه من استحل حكمهم أمرهم وحرمته في ديننا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وجنح نهباً وعظماً أمراً واحداً في أموالهم ثم يدرى هل نال منهم أن كبريات مكرهات معون لا ذنب لهم لا يعرض لهم فيعلن الأحكام وإن لم يكن كذلك حل يبين ويبغون كالحرييات اد حيث قطعوا الطريق وقتلوا النفس وأخذوا الأموال فزأؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز وقال عز من قائل إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويبعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من

الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفاراً به يعلم حل قتلهم مطلقاً والحال هذه وثابتاً عليهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل) في طائفة الدروز القائلين بالوهية الحيا كم باصر الله العبيدي وبالتناسخ وعدم نبوة ديننا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويرتب عليهم أحكام الاسلام أم لا (١٧٩) لما اشهر عنهم من اخفاء الكفر واطهار الاسلام واذا أغار المسلمون وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبابة فما حكمها (أجاب) صرح العلامة السكال بن الهمام في فتح القدير بأن من يطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا قوله كالزنديق لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفى كفره الذي هو عدم اعتقاده بنا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعترف بعض الناس عليه أو يسره الى من أمن اليه والحق ان الذي يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطلنا كفره الذي هو عدم التدين بدين وظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه وهو عربي ولا فلو فرضناه مظهر لذلك حتى ناب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهريين كفرهم اذا أظهر والتوبة اه وفي

عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد المتولي اخذ الزائد من بقية وقف المسجد الاول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقفها افضل عليها والذين شرطوا فضل ريع الوقف الاول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الوقف لا يجوز له صرفه الى ذلك (الجواب) نعم كافي البرازية وغيرها والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف (سئل) في رجل باع حصته معاومة من دار معلومة من زيد بن معلوم قبضه ثم ادعى ان المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه (الجواب) لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع (أقول) أفتى بذلك الخبير الرمي وفي المسئلة اختلاف تصحح وتفصيل مبين في الخبر به وغيرها وفي الدرر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الاصح خلافاً لما سبقه الزيلعي اه وكتب في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لكان لا تأخذ به تارخانية وبه أي بالقول ناخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرايزة وصححه في كثير من الفتاوى وقبده في الجرح اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والافلالان بمجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه أفاده في المنع قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقفت اه ما كتبه أي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم وفي الفتاوى الخيرية أيضاً أجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البيعة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب والروايات ان الوقف حق الله تعالى فسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت كونه وقفاً وجبت الاجرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اه وقوله وجبت الاجرة أي وجبت أجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت سكة أو بيل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعتد للاستغلال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماء عليه من عدم لزوم الشاري الاجرة في الوقف ضعيف والمعتد ما من كما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم أن قبول البيعة مقيد بما اذا كان الشاهد ان لم يؤخر شهادته ما بعد العلم بالبيع فلا يؤخرها بلا عذر لم تقبل لفسقهما بالتأخير كما أفتى به المؤلف في كتاب الشهادات أخذنا في الاشياء وغيرها من أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائه لا تقبل شهادته (سئل) فبين اشترى داراً من زيد بن معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركة وظهر أن البائع وقف الدار على أولاده وذر يتسوقا فحجبوا بوجوب كتاب وقفه الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع نظار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالنظر في التركة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى المدعي على بائعه أن الأرض التي بيعت له وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه ناخذ وقيل لا تقبل والاقل أصح كافي الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار اه معين المفتي من الوقف وقد أفتى بذلك العلامة الحسير الرمي فتوى مفصلة فرأجعه في باب الوقف من فتاواه (أقول) حاصل ما في الخبر به قبل آخر الوقف بنحو كرام ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري

الخانية فلو ان جاء الزنديق فآثر انه زنديق فتأب عن ذلك تقبل توبته وان أخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبابة فاقدر قال في الخانية بلدة يدعى أهلها الاسلام بصومون ويصلون ويقرؤن القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فآغار عليهم المسلمون وسبوهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبابة قالوا ان لم يكونوا تدين بالعبودية والرفق للمكهم يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور البكار لانهم ان أقرؤا بالاسلام في عبادة الاوثان كانوا تدين فجوزوا استرقاقهم نساء وصغاراً ولا يجوز استرقاق البكار ولا يجوز من أهل الردة وان كانوا مغربين بالرفق والعبودية للمكهم فجوز سبيهم واسترقاقهم فاذ ملككهم جاز بيعهم اه والله أعلم (كتاب القطة) (سئل) في رجل التقط

استعمل بغير اجارة على المفتي به والله أعلم * (كتاب المفقود) * (سئل) في ناظر وقف قبض من مستقبل أحرة مستغل ثم فقد الموقوف
الناظر ولم يمكن المستقبل من الاستغلال فتره ان يرجع على الناظر والمفقود له استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمستقبل
أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماء زمانه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه شيء حتى
قالوا بغيره القاضي عليه دين وله مال عند الناس لا يدفع الى المفتي له حتى يحضر القضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسألة شهيرة فلا ينعرض
غيره لاستحقاق شيء ولا يجوز للقاضي أن يوفى به شيء من دينه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يبلغ الاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة

استعمل بغير اجارة على المنقري
الناظر ولم يمكن التقليل من
أن يتناول تحقيقه في غلة
قالوا لو ان المتسعي علم بدين
غيره لاستحقاق شيء ولا

من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وإن بناء من النقض المشترك من ماله فماله ملك له ينفقه والمشارك على حكم الشركة كما
قدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه يمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين أدهم خارجون عنه وهو ذو يد والخال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منفعة على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) إن بنى بانقضاء أو البناء
شترك ولا يرجع للباني بما لا قيمته إذا هدمت جميع هدمه وإذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد حصته ما وقع في نصيبه وإن بنى
بغير انقضاء ماله قيمة وطلب القسمة أو أحدهما تقسم ولكل ما وقع له من النصيب فإن وقع في نصيب الباني فيها ولا يهدم بناءه وأخذ أنقاضه

التي ساءها لانهم ملكه ولا يخرج عن ملكه من غير رضاه فبقى على ملكه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر
بالرفع ان طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتهم واصلاح حيطانها وممراتها وهم بمنعون
هل يجبرون على العماره أم لا (أجاب) لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علمائنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دكان
شركة بين جماعة نصفها مشغولون والباقي ملك آخرين استمرت بل آلات الى السقوط وتأتي الملاك عملونها

والمتولي يريد بها بطالبهم
بمسارته في زعم ميرها
وايت قابله للقسمة ولا
يتوصل المتولي الى تحصيل
مقصود الواقف مادامت
كذلك فهل يجبر الملاك على
مساواة المتولي في العمارة
أو يعمر من ماله ويرجع
على الملاك بما يخصهم
(أجاب) صرح علماءنا بأن
المشترك اذا انهدم فأي
أحد الشريكين أو أحد
الشركاء العمارة ان احتل
القسمة لاجبر ويقسم والا
بني الشريك ثم يؤجره
ليرجع قال في الاشباه
والنظائر في كتاب القسمة
المشترك اذا انهدم فأي
أحدهما العمارة فان احتل
القسمة لاجبر ويقسم والا
بني الشريك ثم يؤجره
علماءنا ايضا بان الوقف اذا
احتج الى تعميره جازت
الاستدانة عليه باذن
القاضي حيث يتيسر اجارة
عينه ولو بشر امتناع باكثر
من قيمته ويبيعه ويصرفه
على العمارة كما حرره ابن
وحيان وذلك كله للمبادرة
الى منفعة الوقف والاهتمام
به فانظر الى هذا الامر الذي

أوجب مراعاة الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي بفتح المتولي بعمارة ويرجع على الشريك حصته وان
شاء أمره باجارته واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصفه بالتصرف والخال هذه يقتضي بكل ما هو مع الوقف وفي
الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته لو كانت الدار بين صغيرين لكل واحد منهم ما وصي انهدم وأبى أحدهما العمارة فالوصي يرفع
الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة أو حمار مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة يجبر هذا اذا بقي شيء أما اذا انهدم الكل وصار
حررا فان كان الشريك معسرا قاله أنفق حتى يكون دينه على الشريك انتهى وفي الخاتبة حكام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء

منه واحتاج الى المزمة فاراد أحدهما المزمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم وأجرها القاضي ورمها لاجرة أو اذن لأحدهما في
الاجارة والمزمة من الاجرة قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي
ياذن لغيره أي الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو ان يذري صدره
في الجواب وما لحقنا هذا الابل يظهر ان الفتوى عليه أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) (١٨٢) في رجل باع آخر حصة قرار بط مملوكة

بصرف الى مرمته لان حقهم في الغلة لافي الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زاد من
عنده نفسه فان كانت شيأ ليس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فائتمنحو العراس والبناء
أمر القاضي الغاصب برفعه وقائه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو
القاضي قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يؤجر الوقف ويعلى من أجرته عمادية من العاشر في دعوى
الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال
الوقف والمعدل الاستغلال منافع المعدل الاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت كنه
أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى
أولا استغلال فانه يجب الآخر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما
ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية اشباه (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف
المشروطة سكنهم في عدة مساكن منها ترديد على حقه المشروط له مدة معلومة بدون اذن الباقين ومنعهم
الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلمهم ذلك منه مرارا وامتناعهم من ذلك والا تريدون مطالبته باجرة المثل
فيما سكنه وشغله زائد على حقه المشروط له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في أراضي قرية معلومة جارة بعضها في وقف أهلي وعشرها جارية في تيمار بة عمره وعليها قسم معلوم يتناولها
التيماري المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبوري كل سنة بمبلغ ما
الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر
المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضي الوقف ورد ما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة
بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف أهلي تحت نظر رجل
من ذرية الواقف حامله لبناء جارية في ملكه يد وأخته بالوجه الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة
مبلغا معلوما من الدراهم على طريق الحسا كربة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر المثل بغبن فاحش ويريد الناظر
مطالبته ما يتبهم أجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في اجارة دار
اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف
وهي لا تؤجر أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ (أقول) وفي الجوهرة وعلى
هذا أرض اليتيم وأقول قد أتى صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا في هذه العلامة الغزى
وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلمته أنه كما يصان الوقف بصان مال اليتيم عن
دعوى المالك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص المؤجبة له المصر حقه بالنهي عن قر بانه فليكن عليه
المعول وأقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خبر الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى
الكازروني من الاجارة نقلا عن فتاوى الرندي ضمن سؤال وأما كون أراضي بيت المال هل تؤجر مدة
طويلة أو قصيرة لم أجدم صرح بذلك لكن لم يقيسدها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض
اليتيم والاطلاق يقتضي جواز الاجارة مدة اقلت المدة أو كثرت الخ اه فمقتضاه أنه حرم به بان أرض اليتيم

يضمن حصته ان هلك وبجب عليه رد هاهنا الشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك يسلمها المشتري ضمن حصته شريكه وان
كانت فاقعة يجب رد هاهنا عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشريكين انتجنت نتاجا
كلما طلب الشريك شيأ من نتاجها يكون في يده فو بته يعمه منه حتى هلك بعضه عنده و بعضه عند المشتري من غير اذن شريكه وبعضه
وهي لم يذري ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن اذا الشريك حكمه في حصته شريكه
حكم المودع والمودع يضمن ما هلك عنده بعد المنع والمبايعه وسلمه له لا يسري بلا اذن شريكه أو وهبه وسلمه كذا وهو ظاهر متعدي فضمن

والله أعلم (سئل) في فرض مشترك كمن ثلاثة أركبها أحدهم إلى آخر غير إذن الثالث فهل تكتفئ هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان
ويحير في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه أذ قد تقرر عند العلماء أنهم الله تعالى أن في شركة الملك كل واحد من الشركاء أجني في
حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها الشريك بغير إذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب التعدي به والله أعلم (سئل) في فرض بين
ثلاثة واحد نصفها لكل واحد من الاثنين (١٨٤) رابعها وقع على أحدهما جرعة لحاكم العرف فندفع الفرس بأمر شريكه وهلك

عنده هل يضمن الشريك
حصة صاحب النصف
أم لا (أجاب) نعم يضمن
الشريك أم الدافع فلا
تؤثر فيه وأما الآخر
فأعنه أسره فبذلك ذكاهما
سماها معا والله أعلم
(سئل) في فرض اتفق
الشركاء على وضعها
عند أحدهم جاء واحد منهم
وأخذها من عنده بغير
إذن الغائب فهل تكتفئ
بما خرج من يده للغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له
ذلك إذ قد صرحوا في الدابة
المشتركة بأنه يصير عاصبا
بأمرهم لها فلا يرأى
التحسين إلا بالرد والله أعلم
(سئل) في شريك في فرض
لأحدهما الثلث والآخر
الثلث باع صاحب الثلثين
للثاني لا جني ولم يسم ولم
يأذن له بأخذها ذهب
اليها فوجدها في الصخرة
فأخذها بغير إذن البايع
وبعها في الشريك فهل تكتفئ
عنده هل على البايع ضمان
حصة شريكه الذي لم يبيع
أم الضمان على المشتري
(أجاب) حيث لم يسم البايع

الفرس للمشتري ضمانا وإنما ضمان على البايع لم ينعقد بمجرد البيع على حصة الشريك وإنما
يثبت التعدي لو سلم وعما يثبت الحكم المذكور ما في النزاع في الودعة قال بعض الودعة وقضت غناها لا يضمن ما لم يقل دفعتم إلى المشتري
وقد سئل في فرض باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهل تكتفئ
عنده فاجاب الشريك بغير إذن شريكه وان شأنا صحت المشتري منه انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من
البائع في مسكنه والله أعلم (سئل) في دار معدة للاستئجار بين باع وباع وصاحب الشريك البايع بلا استئجار حصة اليتم سئل يلزم

البائع حصة اليتم أم لا (أجاب) قد أفق كثير من المتأخرين بوجوب حصة المثل في ذلك صيانة المال اليتم والله أعلم (سئل) في نحو
فطن بين رجلين قسمه أحدهما في غيبة الآخر وحرث على حصته وترك حصة الآخر فخرج فطنا وأخذها هل هو مضمون به أم مشترك بينهما
كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث والله أعلم (سئل) في زوج امرأته وأنها اجتمعا في دار واحدة وأخذ
كل منهما يكذب دلي حدة ويجمعان كسبهما سواء فصلا بكسبهما أم لا ولا يعلم التفات (١٨٥) ولا التساوي فيه ولا يمكن التميز فهل

وأشجارهما بموت الناظر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الحنفية له قال في الاسعاف ولو دفع الناظر
الأرض من راحة والشجر مسافة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقد لاهل الوقف بخلاف مال
مات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقد لنفسه اهـ (سئل) في قطعة أرض وقف
استأجرها زيد من المتولي مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولي
بأجرة المدة الثانية فأنكر جريها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريها في الوقف فطلب أن يستأجرها
من المتولي وخيف على رقبته الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث تبين أن المستأجر يخاف منه
على رقبته الوقف فلو كان مستأجرا يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه يده كما صرح بذلك في الاسعاف
والامام الحنفي ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه
من يده اسعاف (سئل) في رجل استأجر أرض وقف وغرم فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر
استبقاؤها بأجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة
فلسطين الخير الرملي (أقول) في هذه المسئلة كلام أو ختم في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع
فانه مهم (سئل) فيما إذا كان لز يد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة
معلومة باجرة معلومة بناء على ما له من الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع
لجهة الوقف الحكر المرتب على الأرض وهو أجرة المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد دفع الحانوت
بدون وجه شرعي فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في خان معلوم جاري وقف أهلي وفي نواحي
زيد من ناظره مدة معلومة باجر المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيدا زيادة وادعى انها ضرار وهرن على دعواه
بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة ضرار وتعت فاذا ثبت ذلك
لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة لو شهدوا وقت العقد باجرة المثل والافان كانت ضرارا
وتعتنا لم تقبل اشباه من الاجارة ونعامة فيه (سئل) فيما إذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف
عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرتها معلومة من الدراهم والآن يدعى الناظر أن
المبلغ المذكور دون أجر المثل بغبن فاحش والرجل يسكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجر المثل فهل القول له
في ذلك بيمينه والبينة على الناظر (الجواب) نعم قال في الخيرية من الاجارة القول قول المستأجر ان الاجرة
أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة اهـ وفيها صرحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بيمينه
لانكاره الزيادة اهـ (سئل) في دار جارية في وقف وفي نواحي يدين ناظرها مدة معلومة باجرة كذلك
وفيها تخلف عدة تصرف زيد بغيرها في المدة بدون مسافة عليها ولا وجه شرعي فهل يلزم للوقف مثاها بعد
الثبوت حيث لم يقع المثل (الجواب) نعم ثم ارا الخلل كلها جاس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه
الصلاة والسلام التمر بالتمر مثالا يثل عبادية وستاني عبادتها فله في الغصب ان شاء الله تعالى (سئل)
في أرض وقف حاملة لغراس وبناء جار بين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الأرض

(٢٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الشركة والله أعلم (سئل) في اخو بر سعيها واحد وعائلتها واحدة حصل بينهما أموالا
من مواش وغيرها والآن يريد أحدهما فارقا الآخر ومقامه المال مناصفة وأبى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل له بسعيها
وكسبهما مشترك بينهما أم لا (أجاب) نعم ما حصل له بسعيها مشترك بينهما لا يجوز أن يختص به أحدهما دون
الآخر والله أعلم (سئل) في رجل باع شريكه كاشركه وجوه واشترى بامن جماعة فباضاعته مناصفة والرخ كذلك ففسدت تجارتها فهل تكون
الحسارة عليهم ماسوية أم لا (أجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم ماسواء بشرأع عقد الشراء أو

ياشره أحدهما التضمين الو كذا والله أعلم (سئل) في رجل ان له مائة فدان انفق على ان كل ما يلقى في الارض من بذره ما بينه ما فصار كل منهما
أصل من شريكه البذر ليلقيه في الارض بينهما فسلمه بعد كيلة حتى بذره فادرا معلوما ما فاتفق أن أحصيا أحدا البذر من وضعف الآخر
والآن أحدهما يقول لشريكه بذري وبذرك لك فهل يكون مقرضاً من الآخر والزرع كما بينهما ماضعاً وخصبة أم لا (أجاب) الخارج
بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في (١٨٦) مغربين اشترى كوا على أن يغزوا للناص بقابا حرومهم ويكون المتحصل بينهم سوية فرض
أحدهم وتقيده واحد
منهم بمرض هل ما يتحصل
بعد عمل بقيتهم يقسم بينهم
على ما شرطوا ويكون
للمريض قدر واحد منهم
وكذلك للمريض أم لا
(أجاب) المتحصل بينهم على
ما شرطوا العامل وغيره فيه
سواء كذا هو مصرح به في
كثير من المتون والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل)
في شريك انهم شريكه
بالجارية هل يقبل كلام
شريكه في حقه أم لا يقبل
ولا يلزم المتهمة (أجاب)
لا يقبل قول شريكه في حقه
ولو أراد تخلفه على الجارية
المهمة لم يخله شيء من الاشياء
والفتاوى لكن في فتاوى
قارئ الهداية ما يخالفه
والله أعلم (سئل) في نزلة
اشترى كوا شريكه فاسد
وصحبه مات أحدهم فادعى
الذي يده المال عند ارادة
قسمه ان له كذا وصدقه
شريكه وكذا ورثة الميت
هل يقبل قوله بيمينه أم لا
(أجاب) نعم انقول قول من
بيده المال له بيمينه كذا
وكذا اذا البينة في

كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى منهما دابة من مائة درهم فباعها أحدهما بدينار والآخر بدينارين
فتمثلت آية أحدهما والله لا حرج على الثاني في ذلك (أجاب) الشريعة المذكورة فادعى أحدهما في آية أحدهما
فجرها لصاحبه ولا حرج على الثاني في ذلك فتمثلت آية أحدهما والله لا حرج على الثاني في ذلك فتمثلت آية أحدهما والله لا حرج على الثاني في ذلك
معه لا حرج على السبع راعا لظهورها على ان لا يرداه من العاصب أن يدفع قيمته كان للموتى أخذ القيد أو الصلح على شيء ثم
مناه أو كرجلين أحدهم بعل ولا حرج على الآخر كذا في جوازها ولا حرج على الآخر كذا في جوازها ولا حرج على الآخر كذا في جوازها

الشاهدة لذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء فادعى أحدهم شريكه فادعى أحدهم شريكه فادعى أحدهم شريكه فادعى أحدهم شريكه
ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصوريته ادعى فلان بن فلان على فلان ان من المشترك بينهما
كل من فلان وفلان فاشا مصرى باوانه باع للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلم منه وان المدعى عليه دفع غنة افلان الذي هو أحد شريكيه بغير
اذنه وابطاله بذلك زاعما انه لا يلاي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سوا له عن ذلك فاجاب (١٨٧) بانى اشترى بكذا من شريك فلان
الذي ادعى انى دفعته له
الثمن بغير اذنه ودفعته له
الثمن ورتب بسبب ذلك
ذمتى هل تسع من المدعى
هذه الدعوى المذكورة
أم لا تسع انكون دفعه
لشريكه المقاض بغير اذنه
موجبا لبراءة ذمته وان لم
يأذن له بالدفع وبؤخذ
بأقراره في الدعوى وقوله
دفع افلان الشريك بغير
اذنه وان كان هو المباشر
للعقد البيع أم لا (أجاب)
المقرر في سائر الكتب متونا
وشروحا وفتاوى ان كل
واحد من شركاء المفاوضة
وكيل عن الآخر وكفيل
فكل دين لزم أحدهما
بجارية وغصب وكفاله لزم
الاخر حتى ان أحدهم
لو أخرج عدا فان للمستاجر
مناالبة الاخر بفسايم
العبد كما ان لا آخر أخذ
الاخر فان كل واحد منهما
وكيل عن صاحبه في قبض
الدون الواجبة في التجارة
وكفيل بما وجب عليه
بسيما فصار كل واحد منهما
مطالبيا ومطالبيا فاذا علمت
ذلك ظهر لك فساد دعوى

الشريك المذكور بدنه شريكه وان كان مباشر البيع اذله الرجوع على المشتري فوهم باطل داحض
لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان المدعى لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة المدين لكونه وكفاله عنه في ذلك كما هو مستفيض
في كلام علماء فاطمة والله أعلم (سئل) في أخوين شريكين متفاوضين والكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود البيعية
فهل كل ما اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب له فهو عارية أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الا طعام أهله وكسوتهم كما
هو مخرج كلام المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغيره اشترى كوا على ان كل

ما يحصل من كل سنة منهم سواء على عدد السفن قل جملها أو كثر هل يصح هذه الشركة أم لا تصح وتختص كل سنة باجرة جملها (أجاب)
لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المحصل على عدد السفن بل أجرة كل حصة تخرج من الأرباح لا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين اشتركا
فاسلم أحدهما جلا في جلوده للآخر الطالبين بها من صم السلم أو برأس مال السلم أن لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب)
الطالب للمسلم والمسلم إليه الامتناع عن (١٨٨) الدفع لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكنى اشتركا مع آخر على أن يشتري له الجلود بماله

وهو يصنعها فعلا والرج بينهما انصافا هل هذا النصف يعمل له ولا يخرج النصف بماله هل يصح هذه الشركة أم لا تصح وإذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود ولعامله

أجرة مثل عمله لأنه عمل فيها بآذنه على أن يكون له نصف ما زاد في غنها وهذا صدق إذا دفع جاريه مائة إلى صاحبها وقال عالجها فان برئت فزاد في قيمتها بالحق

بيننا فانه لا يصح وللطبيب أجرة المثل وقد رما أنفق في غنى الادوية والله أعلم (سئل) في ستة اشتركو شركته وجوه على أن يشتروا لبنا من رجل بوجوههم ويبيعوا بالربح قدر المشتري فباعوا ودخل الثمن منهم رجلا ثالثا

يعينهما بغير إذن البقية هل يكون شريكا للثلاثة أم لا (سئل) في رجل اشترى ثوبا من رجل بوجوههم ويبيعوا بالربح قدر المشتري فباعوا ودخل الثمن منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير إذن البقية هل يكون شريكا للثلاثة أم لا (سئل) في رجل اشترى ثوبا من رجل بوجوههم ويبيعوا بالربح قدر المشتري فباعوا ودخل الثمن منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير إذن البقية هل يكون شريكا للثلاثة أم لا

لأن اثنين لم يوافقا على مع الاتيين ما لا يفتق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لمن لم يأنس به ولا يوافقا

بالشراء من الخارج يكون له أن يبيع في شركته ومضاجته دابة فيه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه

لحقته من ثمنه في العمل معهما فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه

معهم لرجل اشترى ثوبا من رجل بوجوههم ويبيعوا بالربح قدر المشتري فباعوا ودخل الثمن منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير إذن البقية هل يكون شريكا للثلاثة أم لا (سئل) في رجل اشترى ثوبا من رجل بوجوههم ويبيعوا بالربح قدر المشتري فباعوا ودخل الثمن منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير إذن البقية هل يكون شريكا للثلاثة أم لا

لشركة واشترى الشركة وان ادعى ان الكرم مشترك لكون الفرص مشتركة لا يلزم من ذلك ان يكون الفرص مشتركة لا يلزم من ذلك ان يكون الفرص مشتركة لا يلزم من ذلك ان يكون الفرص مشتركة

داعية الى ذلك وأما إذا كان هناك ضرورة بان احتاج العمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتي الخبير الرمي عن الناطق وحيث كان الناطق صله بالناظر

الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم الجواز قالان المسجد اذا قبل بانه تزوجه قطعه للعمارة يؤدي الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى أقص من الاول فان كان مسجدا نقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبق بعرضه أن يصير اصطبل أو لسكنى الناس فكل التغير الى حالة أزرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاعظم لها باعتبار الادنى اه

فلا يجاز المذكور باطل فيه مائة (سئل) في مدرسة خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل بعمر منه ما خرب منها ولها عقارات معسومة موقوفة عليها ويريد متولى وقفها بيعها بعض العقارات مدة معلومة مستقبله بأجرة مائة يصرفها في تعميرها الضروري فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع جذوع بيته على حائط مسجدا تعديا وطالب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من أوقافه اه

ثم قال فن بنى بيتا على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز أخذ الأجرة اه (سئل) فيما إذا كان لزيد غراس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعي في أرض بستان وقف فباعه من عمره ثم قلعه عمره وغرس مكانه غراسا لنفسه بلا إذن ناظر الوقف ولا وجه شرعي فما حكم غرسه (الجواب) حيث كان غرس عمره المذكور لنفسه بلا إذن ناظر الوقف لا ينافي في الوقف فكيف قلعه ان لم يضر فان أضرت بملكه الناظر بأقل القيمة للوقف من زرع وغيره من زرع بمال الوقف وقيل هو المبيع لماله فليتر بص الى خلاصه كما في الاشياء وغيرها (أقول) هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر من غرس الانجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال صاحب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق فإراد العمارة فيها أما إذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اه

كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدر المختار بقي الكلام فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد أن يغرس بستان من ناظر الوقف حتى انه لو غرس بلاذنه يتأخر عنه ويخاصمه في ذلك اذا لم يكن مشروطا في عقد التواجر وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا كالتسروط بشرط ما عظم أنهم شرطوا الحق باجارة الارض بيان ما يزرع فيها أو يغرس أو تعميم الاذن بان يزرع أو يغرس ما شاء والا فلا تصح الاجارة قتأمل (سئل) في أرض وقف حامله لغراس جاري ملكه يذو في مشتمسكة وتواجره بالتعاطى من مدة تزيد على خمسين سنة وفي كل سنة يدفع مائة على الجهة الوقف فغرس فيها اشجارا بماله لنفسه بلاذن المتولى فهل له ذلك ويكون الغراس للمأمر (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اعلم سئل في أرضي قرية عاباني كل سنة تقطع مقطوع يدفعه أهلها للمشكك على القرية على طريق الخراج الموقوف من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في أراضي القرية السلخنة وغيرها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي وبني بعضها تسكنة

خمس قرية لبيعها في المزرب على الحج فباعا عشرين وكسدا الباقى فساخر به احدهما الى دمشق الشام وقايض به فمرساو ركها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصة الشريك من القرب ولا يغذ عليه ما ذله شريكه أم يضمن قيمة حصة من الغرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصة شريكه في التراب ان كانت شركة ملك ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصة في الغرس لتدريه بر كونه اذ كل واحد من شريك الملك أجنبي في حصة الآخر فممنوع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع عما عر وهان وبأي غن كان فينفذ بالنفس كما يشذ بالقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان

بالشراء من الخارج يكون له أن يبيع في شركته ومضاجته دابة فيه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه

لحقته من ثمنه في العمل معهما فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه وان كانا شريكين في ثمنه فلهما حصة في ثمنه

والله اعلم (هذا في كتاب من على الماراد صريفة والاف ما من يوم جعل منها ولا ما هو
مفهوم من ان ظهر من ما هو مفهوم مرتبة ثم اعقب ذلك بقوله ونسره في وقتها اثر وطامها ايمان احد انوفوف عليهم عن ولد
أبو الولد من غير وفوف من في دوحة من منها ان الطبقه العليا تحجب السفلى فهل حصة من مان عن ولد أو ولد له منهم ما
انقل في غير مفهوم من ان يكون في الطبقة السفلى من الزيف السابق ثم واللاحق ان هذا المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويأتون
حتم لمعروف. والله اعلم. هذا في هذا أم حصل اختلاف الامين فيهم في التفسير أم كيف الحال (أجاب) قوله ونسره في وقتها

دانش (ش) و کتابخانه
مکتب و مدرسه و مکتب و مکتب
آب و هوا و آب و هوا و آب و هوا
تأثیر و تأثیر و تأثیر و تأثیر
مکتب و مکتب و مکتب و مکتب

وكانت تعمل القوام سابقا فلم يعلم فعل القوام أيضا ولم أصل المصرف على الذرية تصرف إلى الكل من غير تعيين
 في شيء ولا تقديم يعان على بيان أسفل والله أعلم (سئل) إذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقت معلوما على تصرف عليه
 ثم وريق في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويريق في وظيفة الكتابة (سئل) في وقت فقد شرط واقعه واشتبهت مصارفة عادي
 خص على التكميم عليه استحقاقا في هذا الحكم حيث انتهت مصارفة ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا لا مدعى من أن يثبت دعواه
 بغيره لا يصرف له نبي والله أعلم (سئل) في رجل دفع وقتا على نفسه ثم بعد ذلك ولديه له عليه الموقوفين إلا أنهما الخواجا من

وشهاب الدين وامنة وصالحه وام الفرج وعلى من سجدت له من الاولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعده كور المذ كور بن اعلاه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الاناث من بنات الواقف وبنات اولادهم كور الموقوف عليهم اذا كن البنات عن الارواح يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا اعزبن عادهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فاذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث ثم زوجات أو غير

من زوجات فاذا انقرض معز بالانصاف وكذا رأيت في نسخة كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى فرأيت أنه كذلك وهو مشكل اذ مقتضاه أن التقيد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كالأقوال بالفرج مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الأصل ترجع الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة له وأن لفظة له من زيادة النسخ بقرينة قوله ترجع والاقتال تبقى لان الغلة في المدة كانت للمقر لم تخرج عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعدها لان الاقرار مقيد بها ويحتمل أن يقال ان الجار والمجرور في له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائدا على الشخص الاقرار له أي الذي أقوله هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الجار والمجرور نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجهين المذ كورة فتأمل والله تعالى أعلم (تنبيه) قال العلامة البيري بعد عبارة الاشياء المارة اغتر كثير من أهل العصر بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقروا فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا دوني ودون الناس جميعا ما صرحوا به واجب ثابت لا يزعم عرقه له ولزمني الاقرار له بذلك قال نعم اصدق على نفسه وألزم ما أقربه هذا الرجل مادام حيا الجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد ويقل ويخرج ويبدل مكان من رأى فيصدق على حقه اه وبؤخذ من هذا أن القاضي لو علم أن المقر إنما أقروا بذلك لاخذتني من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما لو يجب تعديده مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله اه كلام البيري ملخصا الى ذلك بشير ما صرح عن الدكتور المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للاحد لم يعد وفي اقرار الاسماعيلية في امرأة أقرت بان فلان يستحق ربع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بجهة قضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لانه بيع الاستحقاق المعروف وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى ببطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة قال المؤلف مسئلة في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف جسده على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بما ادعى بعد مدة أقر المدعي المزبور بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يبطل القضاء المذ كور (الجواب) يعتبر اقراره في حق نفسه وبسقط حقه من ربع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليهم من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رساله ابن نجيم فيما يقبيل الاسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لأن هذا يحض اقراره الاسقاط حق والله أعلم (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة أخذ بما في الخاتمة بان الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط وبه أفتى الخبير الرملي كافي فتاواه آخر كتاب الوقف فتبين حل ما أفتى به الحق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه يحض اقراره أن اقراره أنه لاحق له في الوقف ليس اسقاطا حتى يلغى بل هو مجرد اقرار من ضمن أنه مبطل في دعواه فيؤاخذ به وحده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجور رها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه تقديم العماره فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذ كور فهل يسوغ

منزوات فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبان الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مان الواقف وأولاده الجميع ما عد ابنته أم الفرج و بنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة ندى بجارية من زوجة ولها ابن فهل ينحصر ربع الوقف الا أن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينهما وبين ابن بجارية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ربع الوقف ينحصر الا في أم الفرج ولا في بجازية ولا لبنتها أمهلي فتكون امته وزوجته موجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يستحق من بعده المارد من أهل الوقف من دخل بالفن السابق من الواقف آن الوضبة وان يستحق بعد وأما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد بمرتين الطبقات

فلولا حاله تحقق مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبنات اولاد بنات الواقف لكونه أقردهن بحكم مستقل حيث قال أما الاناث الخ ولولا الاستحقاق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهم ما يجب بحسب ما كان في حاله فقلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن بجارية في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم كاهو ظاهر ان مسيغ اصبعان أصابعه في علم النفعات اه (سئل) في واقف وقف وقفاو شرط في كتاب وقفه ما نصه أن الواقف أناه الله تعالى وقفه هذا متجزا على ولده الطفل المدعو حسن ومن سجدت له من الاولاد المذ كور وصعدون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد

اولاد اولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم المذ كور ودون الاناث على أن من مات منهم ومن اولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من اولادهم وأولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى وعلى أن من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان (١٩٥) يستحقه والده أو لو كان حيا قام مقامه

لهم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين ذلك وليس للناظر أن يتخسسا عند عدم الاحتياج كافي الاشياء أو آخر كتاب الوقف وعبارتها فقد استغفنا أن الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم الناضل عنها للمستحقين كاهو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه العمارة في المستقبل وان كان الا أن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا في فرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يتدخلها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفضل عنها للفقراء نعم اذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستغناء فعلى هذا يدخل الناظر في كل سنة قدر العمارة اه وتماه فيها قال بعض الفضلاء المختار الفقيه أبو الليث هو القول المختار للفتوى في المذهب كافي جامع المضمرات اه حوى (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعمير ضروري وغلة الوقف لا تفي بالصرف للجميع واذا قطع على المذ كور بن يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف شرط الواقف أو لم يشترط الا اذا كان عمالا يمكن ترك عمله لضربين كالامام ونحوه فيعطى معها وأما ما ليس في قطعه ضروري فانه لا يعطى زمن العمارة اذ الم تف بالصرف للجميع مع العمارة (سئل) فيما اذا ضاقت ربع مدرسة وللمدرسة مدرس ومتول وكاتب ومعمد وقارئ حديث وقارئ ما يتصرف فكيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالما يتقيد وكانت تتعلل بغيبته اذا ازمها يدفع له المشروط له ولا يكون المدرس من أرباب الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف والمتولى من أرباب الشعائر والسكاك من أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقيةهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفتى المهتمنداري وفي الفتاوى الرحيمية سئل في وقف مسجد عام ضاقت ربعه عن أرباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن وغيرهم وعن أرباب وظائفه فمن يقدم أجاب يقدم أرباب الشعائر الذين هم أقرب الى العمارة اذا اشروا العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية ويصرف اليهم ما شرط ثم الى المباشرين كائن الواقف من سائر أرباب الشعائر كما تولى من أرباب الوظائف كافي الجرح عن الحاوي القدسي وفي الاشياء أيضا اه وفي فتاوى الكازروني عن الحاوي سئل هل يقدم الامام والمؤذن في الصرف على مؤدب الخفية ونصه والذي يبتدأ به من ارتفاع الوقف عازرته ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للصالح كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا اذا لم يكن معينان كان الوقف معيناً على شيء بصره اليه بعد عمارة البناء اه فقتضى كلامه ان التقديم المذ كور لا يربأب شعائر محله اذا كان لغير معين كاهو وقفه على المسجد وشهائره ومدرس وطلبة من غير تعيين أما اذا عين وجعل لكل شخص قدر معلوما فلا يقدم أحد ويدل على

نفسه قال ثم على اولادهم الخ وكذلك الاضافة في الانسألهم والاعقاب انما هي اليهم لا اليه ولا لغيره كمن اولاد اولادهم كأنه ذكر من أنسألهم وأعقابهم وان كانت جدته محتر راعنها بقية المذ كور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف مسجد أبطله نائب قاض مستندا الى عدم لزوم عند الامام الاعظم فهل للنائب ولاية ابطاله للمعنى المذ كور أم ولاية ابطال خاصة بالقاضي الاصل (أجاب) قال في البحر الرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو المارد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فلو لم في الاستدانة بأمر القاضي الماردية قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي

وأولاد أولاده ثم وثم وإذا
انقرضوا كان للعرمين
الشريفة بن وكتاب وقف
ان زيد اوقف ثلثي الطاحونة
على أولاد الظهور دون
أولاد البطون ولا تعرض
فيه لثلث الثالث وهذه
الجهة المصق بها هذا السؤال
بحجة الصق بها السؤال
كتب عليه الجواب فهل
يثبت وقف الطاحونة
المذكورة بجميعها وجب
الدفع السلطاني وتنع أولاد
البنات بموجب قوله فيه ثم
على أولاده الخ الموجب
لاخراج أولاد البنات كما
صرحوا به أم يعمل بهذه
الجهة أم لا يعمل بشئ مما
ذكر وإذا قلتم بالآخر ولم
يوجد في الثلث الثالث
تسلك يعمل به شرعا
واشتهت صارفه فما الحكم
فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد
الدفع ولا بمجرد الجهة لما
صرح به علماؤنا من عدم
الاعتماد على الخطا وعدم
العمل به ككتوب الوقف
الذي عليه خطوط القضاة
الماضين وانما العمل في
ذلك بالبينات الشرعية وكف

يعمل هذه اللجنة وهي باطلة من
ولا يبطل حكمهم الثاني انه
والذي ينقص عبد القادر واب
نبت عوي المدعين المذكور
القاهر ورز ولا باطلون سو

أطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه قال لا نسلم أولاً أن يقاس حكم أرباب الشعائر على حكم العمارة لأن انتظام مصالح الوقف بأقامة شعائره ليس كانتظامه ببقاء عينه ليقاس عليه ألا ترى إلى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم العمارة على غيرها وأن شرط تأخيرها من قولهم لأننا لو اعتبرنا شرطه أدى ذلك إلى اضطراب العين الموقوفة فيعود الأمر على ما قصد من الوقف بالإبطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الأشباه من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقاء المستحقين إذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياس مع الفارق وينقد برتسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة الحاوي وجعله دليلاً على ما أدعاه مع أن الظاهر من تمة كلامه ينفي ما أدعاه الشيخ وتمة عبارة الحاوي هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء اه كلام الحاوي والظاهر من هذه التمة أنهم يابعد راجع لأصل المسئلة فيفيد كلام الحاوي أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو في حالة مخصوصة وهي ما إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى لكل مستحق أما إذا عين لكل قدر ما معينا فلا يصلح أن يكون كلام الحاوي دليلاً على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول بأن يقال إن المنظور إليه في تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقاء المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه وإنما هو من حيثية اشتراكهما في عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وإن تفاوت النفع بين العمارة وأرباب الشعائر فلما اشتركا في عموم النفع بالنسبة إلى الغير اشتركا في هذا الحكم وهو تقديمهما على الغير وإن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الحاوي القدسي وجدته شاهداً على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقع في تمة كلام الحاوي وهو قوله هذا إذا لم يكن معينا الخ ليس راجعاً لأصل المسئلة ليكون قيداً لها وإنما هو راجع لأقرب مذكور في كلامه وهو قوله يصرف إليهم قدر كماليتهم وكأنه يقول إن محل تفويض أمر الصرف للمتولى إذا لم يشترط الواقف قدراً معيناً لكل مستحق أما إذا عين فإنه يتبع شرطه وقد أفصح عن هذا الإمام الزاهد في كتابه فتية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس والمعلم والإمام ما نصه الاوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الاوقاف غير هذا القليم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة أو على معلمها أو على علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى لكل واحد اه فهذه العبارة وهي قول صاحب القنية إذا لم يعين الخ أزيلت اللبس وأوضح كل تخمين وحدس وهذا مما يؤيد ما ذكرناه ما اقتضاه من أن المنظور إليه من جهة المعنى في وجه تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد بأقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قدر ما معينا لكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف تفويض أمر الصرف للمتولى فإن غرض الواقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدر ما معينا وبين ما إذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الائق باللائق الحنفى قاسم الدوشري الحنفى في غرة محرم الحرام اقتراح سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين (سئل) في دار جارية في وقف أهلى

للقاضي الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البينة الشرعية فليشتر القاضى فواجده على طلبها منهم فإن لم يبقوها عنهم وليتبر
عنه الاقتحام فبالاجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى ولى العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطريق عنه وكرمه وسوابغ نعمه
والله أعلم (سئل) في عقار يدر جماعة المقروء بالارث عن أبيهم عن جدتهم برز الأثر رجل يدعى أنه وقف جده مستنداً بإبانه موجود بالله فقر
السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في دفتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفاً أم لا (أجاب) جميع الشرع ثلاث البينة والأفراد والذكول
لا مجرد الخط لأنه علامة لا تبني عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل تجوز أم لا (أجاب) إن كانت قسمة تلك فهي باطلة

وان كانت فسمه تناوب نحو زمرح به في الشاوي الحلية وفي الاسعاف ما يؤيد والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية هل يجوز ان
تقسم فسمه حفظا وعمارة لمعمر كل مائة سنة لنفسه لا فسمه تلك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع
كل واحد نصيبه ما وجد كراستادنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان فسمه التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسئلة الأرض
المذكورة في القنية ضعيفة موقوفة على (١٩٨) الموالى فلهم فسمه فسمه حفظا وعمارة لا فسمه تلك فيجوز ما في الخصاف والمتون والشروح

من عدم جواز فسمه الوقف
على فسمه التناوب لا فسمه
الحفظ والعمارة توفيقا بين
التكليف والله أعلم (سئل)
في ناظر وقف وكل رجل
بأجره فسمه الوقف وقبض
أجره ودفعه له ففعل وعزل
الناظر هل للناظر الجديد
ان يدعى على الوكيل بما
قبض أم لا وهل اذا أنكر
المعزول اصال الغلة اليه
يقبل قوله أم لا (أجاب)
قد تقرر صحة توكيل ناظر
الوقف مطلقا وناظر القاضي
اذ اعجم له وقبول قول الوكيل
في دفع ما قبضه ولو كان مع
بينة فلا عبرة بانكار المعزول
ر لقول قول الوكيل في
الدفع بيمينه لان الوكيل
أمين وقد أخبر عن اصال
الامانة فيقبض قوله بيمينه
والله أعلم (سئل) في اصيل
وقف منهدم جدرانه واسقفته
سلك ناظر وقفه لرجل بعمره
سنة وبنوعه سكاوا سكاوا
بأجرة معلومة في كل سنة
نقله المستأجر وبني فيه
سنة حتى صار ذراعا فتراد
افان عليه من غير زيادة
الأجرة في نفسه هل تنقض

الأجرة أم لا (أجاب) قال في البحر نفع المحيطة وغيره ما يورث وقف وعمارة ملك لرجل أبي صاحب العمارة ان يستأجره
بأجره ما يقران كانت العمارة ترفع يستأجرها كثر ما يستأجرها كثر فرفع العمارة كثر فرفع العمارة فزجر من غيره لان النقصان عن
أجر المثل لا يجوز من غير ضرر ودون كان لا يستأجرها كثر ما يستأجرها لا يكف وزجر في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروا وما يؤيدون على عدد الاغصان قدر من المال والا فسمه الارض وصارت الارض مله
تزرع وتنتقل في كل سنة المتكلم عليها بطالب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر والبيع على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب

القسم لكونه أنفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء فاطمة على ذلك وصرحوا بأنه ينبغي لكل ما هو أنفع للوقف ولا فائل بذلك وقد صارت الارض
مله تزرع وتنتقل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر والكل على الوقف ولا فائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي من ارعين من مائة
لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد ان يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا وينبغي
القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد (١٩٩) الاخر اذ التوازن كان رائدا فقد يكون

نصرف في تعميرها فاذا ناطره لم يذبت تعميرها من ماله ومهم ما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعد ما أذن
القاضي العام للناظر المرقوم بذلك فعمير زيد من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أنبت ذلك
بوجوب حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في خان جاري في وقف بئر
وفي تواجز زيد عن متوليه مدة سنة بأجرة معلومة تحمل عليه في نصف السنة قد حلت الأجرة واحتاج الخان
للتعمير الضروري وامتنع المتولي من تعميرها منها وكف بزيد تعميرها من مال نفسه ليجعل له مرصدا على
الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولي تعميرها من مال
الوقف حيث له مال موجود (سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف
صرفاه بأذن المتولي في تعميرها الضروري بطريقه الشرعي قد دفعته هذلهما بأذن المتولي لدى حاكم شرعي
حكم بصحة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا مذهبه ثم أقرت لدى بينة شرعية أن المبلغ المذكور
لرجل واحد يذبت بصفته دونها لاحق اهمه فيه وان سها في صدك الدفعة عارية وصدقه فهاز يدعى ذلك فهل يعمل
بأقرارها المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين
بوجرها في كل سنة خمسة وثلاثين قرشا يدفع لجهة الوقف خمسة ويأخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار
كانت في تواجز جدمورنه وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من أجرها اذا اذاعلى ما يدفعه لجهة الوقف يستحق
بعضه نظير ربح المرصدا المزبور الموروث له عن جسدته والبعض صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون
أجرة لها من ناظر الوقف ولا اذن منه في التعمير ولا وجه شرعي ويريد الناظر تكليفه بزيادة لجهة الوقف
والحال أن الأجرة أجرة المثل أو مقاصته به من المرصدة بعد ثبوته فهل للناظر ذلك ولا يرجح للمرصدة ولا يحسب
له ما صرفه في التعمير بدون اذن شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان مبلغ زيد معلوم من الدراهم
مرصدا على دار وقف ثابت له بوجه الشرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وتريد ورثته حبس المأجور
لاستيفاء مرصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضروري
بأذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري ولا مال في
الوقف ولا من يستأجرها بأجرة بحجة فاذا ناطره لم يذبت تعميرها والصرف عليها من ماله ليرجع به في مال
الوقف بعد اذن القاضي العام للناظر بذلك فعمير زيد من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أنبت ذلك
القاضي غيب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتقرر بمخالفته حكم بصحة ذلك والزم الناظر بدفع المبلغ
لزيد دفعه له بأذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب
بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أذن لزيد المستأجر
دار الوقف المزبور بان يصرفها قسرا ثم رجع عن الاذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناظر من الحفظ
والحكمة لجهة الوقف وعلم زيد بالنهي والرجوع عن الاذن فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد
الناظر أن يكافئ رفعه حيث لا يضر رفعه بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا لم يضر رفعه بالوقف وان
ضرر يتأسكه الناظر لجهة الوقف من وعام من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليتر بص الى خلاصه (سئل)

سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمدا في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله ثلاث بنات فترزجن وأحدث الله لهن أولاد فهل
يصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأولادهن أم لا لعصبة الواقف أم لا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لا غير ذلك وهل يجري شرط
القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحمل تناولهن من ريع الوقف وجهما الحكم في ذلك أو ضحوا النالجواب مفصلا معال (أجاب)
اعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فليسقط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فليسقطون من الوقف بقول
الواقف وليس لأولاد البنات من هذا الوقف حتى ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على جاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم

لان مراعاة شرطه لازمة في نفسه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبه الواقف وجهه حرم سيدنا
الطالب فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كحصر حوايه في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين
فاذا انقرضوا فعلى اولادهم ما ابدانا سوا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرّف نصف الغلة الى
الباقى والنصف الاخر يصرّف الى (٢٠٠) الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في

الوقف وهو انما جعل
لاولاد الاولاد بعد انقراض
الوطن الاول فاذا مات
أحدهما يصرّف نصف
الغلة الى الفقراء وفي فتاوى
شيخنا العلامة الشيخ محمد
ابن سراج الدين الحائري
في مثل هذه الواقعة صرح
بالصرف الى الفقراء مستدلا
بما نقلناه من الاسعاف قائلا
والسؤال عنه مساو لهذا
يعني فكأن النص فيه نصا
في مساويه فصار الاستنباط
ومثل ما في الاسعاف في
الطائفة والخاصة والبرازية
والنارطانية وغالب كتب
الفتاوى والشروح المطبوعة
وذا علمت ذلك والصرف
ان امتنع بحجة الشرط وصرح
الحق في نفسه للفقراء وكن
هن وأزواجهن من صفة
الفقراء علمت جواز الصرف
لهن وإلى أزواجهن
وأولادهن بحجة كونهم
من الفقراء وخصوصا
والوقف مخرج في الحق غير
مضاف الى ما بعد الموت
فليس من باب الوصية وقد
صرحوا في مثله بجواز تحويل
أولاد الواقف الفقراء منه

في قرية شتملة على بيوت وأراض لها قنطرة مخصصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أراضيها
وبيوتها في وقفين وتيمار لكل حصّة معلومة في ذلك فتهدم بعض البيوت واحتاجت القنطرة لتتغير بل فهل
يكون تعمير ما تهدم من البيوت وتغيير القنطرة على جهات الاوقاف والتيمار بحسب الحخصص (الجواب)
نعم (سئل) في بستان مشتمل على جذر قدمة تحيط به وبحق شرب جار ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر
وتحتاج جذره الى تعمير وترميم وماؤه الى تغزيل طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستاجر فهل يكون
ما ذكره على جهة الوقف دون مستأجره (الجواب) نعم (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت
الدار للتعمير وهي في نواحي رجل ساكن فيها يعمرها من أجزائها ويريد المتولي بيع الشجرة لأجل التعمير
فهل ليس له ذلك وتعمير من أجزائها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى
الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار بالاشجرة كذا في البحر عن الظهيرية (سئل) فيما اذا استدان
رجل باذن متولي الوقف دراهم للعمارة فترجعوا يريد ان يزجوا بالمرابحة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الخبير الرمي (أقول) وبأن تمام ذلك في أوائل الباب الثالث
(سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال لمخمس ربعها في زيدا ناظرها وأخته وأخوه فتهايا
ز يد مع اخوته على أن يسكن زيدا وأخته في دار معينة منها ويسكن كل أخ من الاخوين في دار من الدارين
الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ما كتبها وما زاد يعمر
من ربيع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيدا وأخته وكافة تعميرها تزد على سبعين قرشا
و يريد الناظر تعميرها من ربيع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الجارية في مال زيدا وتحت
سفل جاري في وقف يرتكس بعض أخشاب السفل فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب)
نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف (سئل) في وقف بر وقعه واقفه على مبرات عيها ومهما فاضل عن المبرات
والتعمير يكن لزيد في دفع الناظر المبرات استحقاقها وعمارات ضرورية في الوقف وصدقت الذرية على
أن العمارة المازورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك بحجة فهل يعمل بتصديقهم
بعد ثبوت شرع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف
مأزورة في نواحيه نائبة ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولي الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من
أجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن أولاد نصف الاجارة ويريد المتولي
تكليف أولاد زيد بتقاضي جميع المبلغ من جميع أجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت أجرة المثل والمصلحة
لوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كأنه بناء على أن توافق المستاجر مع المتولي على اقتطاع
الرصد من الاجرة فصار به الرصد مسموعا وجاز في الفتاوى الناجية في مثل هذه الصورة بان
المتولي يتصرف على دفعه اذا طلبه المستاجر قال لأنه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ
مناجدة الخبير الرمي في كتاب الاشارات من فتاواه المشهورة اه لكن أفتى الشيخ المعمول في عدة مواضع من
فتاواه في كتاب الوقف أنه ليس للمستاجر أخذ ما لا يحل رضى بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا يقطعه من

قدر وما مثله الخ لا شك انه لا ريد من رضى شرطه لا ريد من رضى من الوقف عليهم ولا شبهة في كونهم الاجرة
من الوقف عليهم وانهم من دفع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحقاق الشرط تقدم وهذا لا خلاف عليه والله أعلم (سئل) في
دكان وقف وصي رجل به عابده عابده ثمنه ثمنه من ريد ربي على ظهر ميتاوى جوفه بني تراواتفع بالذات ويطهره وجوفه مدة
سنتين ثم أفتى رحمه الله في حكم الشرع بالبيع الشرعي حيا ما وجد في كاهه السجل بالسجل المحفوظ حكمه الحاكم الشرعي ورفع يد
واضع اليد اند كور من اجل ثمنه أجرة المثل في مدة وضع يد عابده بدم بدمه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل اذا مناع الوقف مضمونة

صيانة له عن أيدي الظلمة ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فان ضره فهو أعنى الباني المضيع لماله فليترص الى ان يرداه عليه أجرة المثل للوقف
على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لنا طرحة تلك البناء باقل القيمتين للوقف من ريد ربي وعي المال الوقف مثله صرح في الاختصار
والنظار وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرر بالوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولي الذي لم يشرط له الواقف ذلك
(أجاب) تقرر بالوظائف للقاضي لا للمتولي الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف (٢٠١) في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك
لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه

الاجرة وعليه ينشئ كلام المؤلف فليتأمل (سئل) في دارين موقوفين للسكنى لالا سكاك يريد أحد
الموقوف عليهم اعارته ماله من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك (الجواب) نعم لمن له حق
السكنى في الدارين يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير وهو بمنزلة
ضيف أضافه بخلاف الاجارة كباقي الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى
ذريته وهم سادس كون فيها سافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن ينعمه أحد منهم عن السكنى
ثم جيع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة أعماهم سكة واجمع الدار ويريد أيضا الجبار
حصته من الاثني وقبض أجزائها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لا بد من قدر
استحقاق معلوم في وقف أهلي فغاب عن بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته
ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف ان تقال نصيب من مات من ذريته
الموقوف عليهم في درجته وتقديم الاقرب للمتوفي وفي درجته يد جعاعة من الذرية الموقوف عليهم
فيهم من هو أقرب للمتوفي من غيرهم فهل اذا شهد عدلان بموت أقرانه ببلدته بقضى بونه وينقل نصيبه
من ربيع الوقف للأقرب اليه من أهل درجته (الجواب) نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه في بلدته على
المذهب كما في التنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (سئل) في بيع الحصّة
الشائعة من الغرام المستحق للبقاء في أرض الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير
صحح ويصح من الشريك أم لا (الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على
أفندي مفتي السلطنة العايسة سابقا وكذلك العلامة القزويني وغيره وهو المعتمد كما حرره العلامة قاسم
(أقول) سيأتي الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (سئل) في أشجار مثمرة بانه تجارية في وقف
جامع فاقعة في أرض الوقف نعم در جل وقطعها وتصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزم قيمتها فاقعة يوم قطعها
و يعزى بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) حيث قامها وتصرف بها يلزم قيمتها بآراءها يوم قطعها لانه ألتف غير
المثلي اذا الشجر والخشب والحطب من ذوات القيم كباقي العمدية والفتاوى الهندية والاعا كما تعزى به بما
يليق بحاله لانه تعاضى معصية لا حذفيها قال في الاشياء وكل معصية ليس فيها حذم قدر فيها التفرز برجل
قطع شجرة في دار رجل بغير أمره بخبر صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة
فاقعة لانه ألتف عليه شجرة فاقعة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن
فضل ما بينهما خاتية من الغصب برجل قطع أشجارا انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بأن تقوم
الكرم مع الاشجار المذبوقة ومع الاشجار التي هي غير مذبوقة فيضمن فضل ما بينهما بآراءية (سئل) في جعاعة
تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بلامانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون
مقيمون في بلدة الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقف التي
مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم
بذلك غير مسموعة لامنع السلطاني (الجواب) نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل المالك المطلق لاهي في

(٢٦ - (فتاوى حامديه) - اول) بشر كهما من الاجرة المذكورة وهو فرسان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح
لان وكيل اجارة ابدار والد كان لا يصلح خصما لان يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بمالك فيه في جامع القضاة وكيلا اجارة الدار اذا ادعى
الساكن انه يحل الاجرة لوكاه وبرع بوقف ولا يحكم بقبض أجزائها حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما للمستحق آخر والدعوى في
اثبات الوقف أو الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تجمع الدعوى على وكيل
أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى المدعى بشرط صحة القضاء مفقود وهو الخصم المتقضى عليه وأيضا شهادة الشاهد بان الاصل

واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تنكح حتى تبين اذ ابن البنت لا يدخل مع ان الذرية تطلق النسل فلا يصح حتى تبين بيا لا يتخلل فيه انثى ولا تنكح الشهادة بانه من ذريته كالتنكح الشهادة بانه من قرابته حتى يفسد القرابة والعجب من امره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضي له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل ببعض استحقاقه أو بدعوى (٢٠٢) استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل

ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعي الاستحقاق في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فانهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي وقفه أبو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والبنات فعاقبت عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والباطون لذ كرم مثل حفا الاثنين ناظر ابعدا نظرمدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الآن ناظر فصرف على أولاد الظهور والباطون كبحرث عليه التفار من قبله مدة تزيد على عشرين سنة اباها ما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فنع الآن من الصرف على أولاد الباطون منكر اكون الوقف صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعيان الوقف من قبل الشرفي بنونهم أي الوفا المزبور وأنه خاص بالذكور دون البنات وأولادهن وأمر من يده لدى نائب الحكم بحقه عليها تنفيذ القضاة المأتمنين

واحد بعد واحد مكتوب ان الشرفي بنونهم وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم على ولديه أحبه أي الوفا وشقيقه فهل أبي البقاء وولده أي السعدان ثم على أنسابهم الذكور دون البنات فترتب بوجه وكيل شخص من أولاد الباطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يسد دعاء نائب الحكم للناظر بحقه منع أولاد البنات بمجرّد الخلفاء المقرّ بانه ومن جله ما كتب به اعرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي بنونهم يخص بالذكور ولا ينافي أولاد البنات ولا يوجب شرط الواقف المحض والمشروع في الخلفاء المذكورة ولم يكن يسد الناظر كتاب وقف نائب بذلك ولا أقام بينة تشهد على ادعاءه فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بمجرّد الخلفاء بانه وقف

بنونهم وانه خاص بالذكور دون البنات وأولادهن ولا ينافي أولاد البنات ولا يوجب شرط الواقف المحض والمشروع في الخلفاء المذكورة ولم يكن يسد الناظر كتاب وقف نائب بذلك ولا أقام بينة تشهد على ادعاءه فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بمجرّد الخلفاء بانه وقف

فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في البحر عن الخلفاء والقض من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجزاء محمول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لوقفه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزرع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاروا لمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله اه لعله على قسمة التهايو كما حرره الخبير الرمي في حاشية البحر (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يهاياه فاقسم ولى صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوليه قسمة تحفظ ثم بلغ الصغير رشيدا ويرد القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ليس بثبوت الرقبة بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علمت أن نفعه من أن لكل من أبي منهم بعد ذلك ابطاله (سئل) في عقارات موقوفة يستحق ريعها جماعة توافقوا على قسمتها بينهم قسمة مهادية ثم ماتوا عن أولاد انتقل نصيبهم اليهم ويرد الأولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك ولناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يد ناظره ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانحة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب) نعم في وقف على الذرية أجرو الناظر بأجرة مجله مدة التي وقضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجله أولا يدفع لهم الاماكن حتى سنة بسنة فأجاب الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجلا وانما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى السكازروني من الوقف نقلا عن فتاوى الخانوي في رجل له قدر استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يد الناظر على الوقف المزبور يجر ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانحة ويطلب الرجل من الناظر أن يدفع له قدر استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسمعيل من الوقف (أقول) قيد بقره بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان الناظر قبض الاجر مجلا وهو ما أفتى به العلامة المقدسي (سئل) في دارى وقف متلاصقتين لكل منهما باب قديم على حدة تسد الناظر باب احدهما وفتح لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلا نفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة ذات مساكين موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق أجرة ان لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) فيما اذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي فماتت عن ابن وبنت وضعائدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والا أن ظهر لها ابن ابن مات في حياته وله استحقاق في نصيبها يطلب الناظر به من حين موت جده بعد اثبوت فهل طلبه على من تناوله لاعلى الناظر لعدم تعديه بعدم علمه وله مطالبته به شرعا مع عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (أقول) وسيأتي بقية الكلام

على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في ذلك الخلفاء التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيله فيه وهو اثبات وقف عن الشرفي بنونهم وابطال كونه عن أبي الوفا واختلاف المصارف ومنع البنات وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها يرد المسأحة اذ ادعى المسأحة انهما ماله فانه لا يكون خصما في ذلك اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية البنات معاللان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجمالي عظيم نعوذ بالله تعالى من الزبغ والضلال ونشكر الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل)

في أرض وقف معدة للزراعة بالخدمة ما من أروعها من ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن بزروعها بالخدمة كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لزراعة غيرها باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماءنا بأن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختياراً في الأرض التي هي بالخدمة سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجزى (٢٠٤) فيها الأرض والله أعلم (سئل) في رجل استهلك من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها

عن نصف أرض وقف
مخرجة بيده فقيل المبلغ
المذكور هل يصح أن تكون
أرض الوقف عوضاً عما
استهلك أم لا (أجاب)
لا يصح ذلك والحال هذه إذ
الاعتياض بأرض الوقف
المحكوم به لا يجوز لولا
الحكم عن تلك الواقف
لأى مالك فلا يجوز أن
يكون عوضاً عما استهلكه
من مهر ابنته والله أعلم
(سئل) في أمّا كن متعددة
تعددت الباعة فيها واحداً
بعد واحد ومضى على بيع
البائع الأخير منها مدة سنين
والآن ادعى هذا البائع
أنه وقف على جماعة
معلمين من قبل جدهم
فلان بن فلان هل تسمع
دعواه بعديعه أم لا وهل
يستوى الحال بين أن يكون
البائع ركبلاً أو أصيلاً
(أجاب) لا تسمع دعواه
عليه أكثر علمائنا قال
قاضيخان رجل باع عقارا
ثم ادعى أنه باع ما هو وقف
اختار المشايخ فيه الصحيح
في الزباني
لا تقبل وهو أصوب وأحوط

على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيما إذا اعتبرت المتأولان باستحقاقه أو كان لذلك المدعى عذراً سوى إسماعيل الدعوى والافتقار أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل) فيما إذا كان لهند القارة وظيفة فراءة ما تيسر قراءته من القرآن العظيم واهدأ ثواب ذلك لواقف مدرسية كذا بماله من المعلوم بموجب تقرر شرعي بطريق الفراغ من أبيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تقرر بر أيضا وصرفت في الوظيفة مدة ثم انكسر لها عند المتولي نحو سبع سنوات مباشرة القراءة فيها ويمنع من دفع ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة استحقاق قرار يطعمونهم في ربيع وقف أهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة دواهم معلومة دون ما يخص الخدمة المزبورة ويردون الآن قدر ما يخصهم بقدر القرار بما المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر حانوت وقف مضت مدة اجارته ففعل الحانوت وعطاهما وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعماً أن له كذا وكذا من صدأ عليها صرفه باذن الناظر وأن له حجبها من غير أجر حتى يدفع له مصلحه فهل يلزمه إخراجها في مدة تعطيلها (الجواب) نعم منافع الغصب استوفاهما أو عطاهما فانها لا تضمن عندنا الآن يكون وقفاً أو مالاً يقيم أو معدلاً لا يستغلل تنوير الابصار وفي البرازية من الاجارة قبيل مسائل العذر مانعه وفي الاجارة الطويلة إذا انقضت بقي المستأجر يحجبها بعمال الاجارة كفاي موت أحد المتعاقدين اه فتعاد عباوتها أن الجبس بحال الاجارة لأنه يجبس عين الوقف ويعطاهما فافهم (أقول) هذا المقادير غير ظاهرة من العبارة قبل الظاهر منها أن البناء للبيدة لا للبدلية أي له جبس المأجور لا ستيقاف مال الاجارة الذي عمله قال في التنوير في مسائل شتى آخر كتاب الاجارة فسخ العقد بعد إجماع البديل فلا يحجب الجبس المبدل حتى يستوفى مال البديل اه وفي جامع الفصولين ما حصله انه لو استأجر بيتاً ولو بعقد فاسد فان قبضه ومات المؤجر قبل جبس البيت لاجرة وان لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كراهة ما يدل على لزوم الاجرة في مدة الجبس نعم قد يقال يلزم أجر المثل في الوقف ما علمت من ضمان منافعه ولا يلزم من كون الناظر ظالماً بعدم دفع المجلل للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور مملوكاً فافهم

(الباب الثالث في أحكام النظار وأحكام الوظائف من نصب وعزل ونحو ذلك) *
واجبار وتعمير واستئانة واقراء وقبض وصرف ونحو ذلك) *
(سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدر وفي الاسعاف لا يولى إلا أمين قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك الذكر والأنثى وكذا العمى والبصير وكذا المحدث في فذق ان تاب وبشترط للصحة عقله وبلوغه بحر وقد أفق بعدم صحت ان يكون الصغير ناظر على الوقف العلامة ابن الشامي رحمه الله كافي فتاويه في كتاب الوقف فالتايم يصح الاسناد للأنثى حيث كانت متصفاً بما ذكره وأما الاسناد للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولى عليه لقصوره فلا يصح أن يولى على غيره والله أعلم اه لكن في الاشياء ما يناقضه فانه قال في أحكام الصبيان ويصلح وصياً وناظراً وفيه القاضي

عن نصف أرض وقف
مخرجة بيده فقيل المبلغ
المذكور هل يصح أن تكون
أرض الوقف عوضاً عما
استهلك أم لا (أجاب)
لا يصح ذلك والحال هذه إذ
الاعتياض بأرض الوقف
المحكوم به لا يجوز لولا
الحكم عن تلك الواقف
لأى مالك فلا يجوز أن
يكون عوضاً عما استهلكه
من مهر ابنته والله أعلم
(سئل) في أمّا كن متعددة
تعددت الباعة فيها واحداً
بعد واحد ومضى على بيع
البائع الأخير منها مدة سنين
والآن ادعى هذا البائع
أنه وقف على جماعة
معلمين من قبل جدهم
فلان بن فلان هل تسمع
دعواه بعديعه أم لا وهل
يستوى الحال بين أن يكون
البائع ركبلاً أو أصيلاً
(أجاب) لا تسمع دعواه
عليه أكثر علمائنا قال
قاضيخان رجل باع عقارا
ثم ادعى أنه باع ما هو وقف
اختار المشايخ فيه الصحيح
في الزباني
لا تقبل وهو أصوب وأحوط

السكر ماني والنقل في المسئلة مستغنى ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصل في حقونه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً لأرض أو لأمر
الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا لا يخبر عليه والله أعلم (سئل) فيما إذا فرغ المتولي في وظائفه هل يصح مع وجوده القاضى
أم لا (أجاب) بما في الاشياء والنظار القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفرغ عليها فرغاً عاماً قال وعلى هذا لا يكون
القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في البحر وفي الفتاوى (٢٠٥) الصغرى إذا مات المتولي والواقف حي قال أي

مكانه بالغالى بلوغه كافي منظومة ابن وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذ كر ابن وهبان قوله وناظراً وكأن صاحب الاشياء الحق بالوصى لاستواء الناظر والوصى في غالب الاحكام على ان البيرى في حاشية الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصياً خلاف المشايخ وذكر عباراتهم وعبارة البحر عن الاسعاف ولو أوصى الى صبي تبطل في القياس معاملة الوفى الاستحسان هي باطلة مادام صغيراً فإذا كبر تكون الولاية له اه وذكر في حاشيتي على البحر عن أحكام الصغار للامام الاسترغيني عن فتاوى رشيد الدين أن القاضي اذا فوض التولية الى صبي يجوز اذا كان أهلاً للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك اذن الصبي وان كان الولي لا يأن ذلك التولية اه فقوله يجوز اذا كان أهلاً للحفظ أي بأن يكون عاقلار بما يفيد التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان صغيراً لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه بحمل على القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولو شرط للنظر للارشد فالارشد من أولاده فاستوى بالشرط كراهة أفق المؤلف أبو السعود مع اللابان أفعل التفضيل ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الاسعاف شرطه لا فضل أولاده فاستوى بالاشياء ولو أحدهما ورع والآخر أعلم بأمور الوقف فهو أولى اذا أمن خيانتته اه وكذا لو شرطه لارشددهم كافي أنفع الوسائل علائق على التنوير من فروغ الوقف ولو أبقى أفضلهم فلن يليه استحساناً قوله لان أفعل التفضيل الخ ذكره البيضاوي عند قوله تعالى اذا نبعت أشقاها علائق على المتقى ولو استوى يارشداه وكان أحدهما عالماً فانه يقدّم هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا أفق الشيخ اسمعيل (مسئلة) رجل وقف وقفاً شرط فيه النظاران يصلح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكمه بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حاكم آخر صلاح امرأته منهم وحكم لها بالنظر فهل يشترط أن تقدم المرأة الجواب اذا شرط الواقف النظر لمن يصلح من الذرية ولم يرد على ذلك وثبتت الصلاحية لرجل وحكم له بالنظر فلا حق للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا يتفان اختصاص ذلك بصيغة أفعل التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضاً لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعدل لغيره لو شرط الواقف بصيغة أفعل التفضيل كالأصلح والارشد وثبتت الصلاحية والارشدية لرجل وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان العبرة بمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء واللام يستقر نظراً لحد ونظراً لذلك اذا قلنا لا تتعدى امامة المفضل مع وجود الفاضل فذا الذي الابتداء لا في الدوام ومقصود الواقف تفويض النظر الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والا لا يلى الى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة ما يؤدى الى فساد الوقف فالاولى حل ما في كلام الواقف على النكرة الموصوفة لا على الموصولة وحينئذ لا عموم فانهم انكروا في الاثبات فلا يتم بل لو فرض فيها عموم كان من عموم البديل لامن عموم الشمول حاوى السبوطى من الوقف (أقول) ما ذكره علماءنا من مخالف لهذا في البحر عن الاسعاف ولو صار المفضل من أولاده أفضل من كان أفضلهم تنتقل الولاية اليه بشرطه اياهما لا أفضلهم فيه فافق كل وقت الى أفضلهم كالوقف على الاقر فالأقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا صار غيره أقرب منه يعطى الثاني ويحرم الاول اه وفي السادس من التواريخ ولولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه

مسئلة الاجارة والحاصل ان المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان الناظر المشروط له التقرر بلوقر شخصاً فهو المعتبر دون تقرر القاضي اذ لا يملك ذلك معه أمالاً ولم يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرر ولا تشملها القاعدة كما هو المفهوم من قواهم اذا كان الواقف شرط التقرر للمتولى ومغايهم التصانيف معمول بها فاذا فرغ الحق في ذلك يجب بانه ان كان الواقف شرط له التقرر في الوظائف فقرر به هو المعتبر لا تقرر القاضي فان لم يشترط له فالمعتبر تقرر القاضي والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرر بالوظائف للناظر بقوله يقر بالوظائف لكونه تقرر بالوظائف لكونه تقرر بالوظائف متأخراً

على ان تقرر بالوظائف للناظر بقوله يقر بالوظائف لكونه تقرر بالوظائف لكونه تقرر بالوظائف متأخراً

ومثله في صفة الفتاوى نقلا عن القنية والتتمة وقد أفتى بحجة التفويض في مثل هذه القضية وإن أثبت الغير الارشدية كل من المرحومين الوالد والعم والجدا المحقق عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المفتين وروح الله أرواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم (أقول) إذا كان الواقع شرط النظر لا الرشد ثم

فوض

الى الواقف اذ محمود ليس
منسوب اليه وانما هو منسوب
لابيه وابوه ليس من ذرية
الواقف بل هو أجنبي عنه
ولو اعتبرنا هذا لزم صرف
الوقف الى الممط عتوت
محمدا بن الواقف لكانا نظرا
نظرا لأصولهما وفاة الغرض
الواقف وهو أن العام نص
في إقراره ويعارضه الخاص
في نسخه إذا كان متأخرا عنه
فنظرنا الى قوله وأعقابهم
الذكور فرأيناه متقدما
على قوله على أن من مات
منهم ومن أولادهم
وأنسالهم عن ولد أو أسفل
منه انتقل نصيبه الى ولده أو
الأسفل منه فستخنا به
فاعطينا بنت محمد الذي هو
ابن الواقف استحقاق أبيها
عمل بهذا العام المتأخر
لا يشك سال في دخولها تحت
قوله على أن من مات منهم
الحاج محمد منهم وبنته داخله
في مسمى الولد اذ هو أعـم
من الذكور والانثى ولولا هذا
الاعتبار لم يكن لاستحقاقها
وجه وبه كانت تنطاع هذه
الجهة لان الوقف والحال
هذه يكون على الذكور

ان لم تكن فعلى الموجودين

لم يحكم بلزومه حكمه على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصم شرعي على خصم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في
مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الوقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف
وبحوز البيع وان أطلق لغير وارثه لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الوقف ويباع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة وأما اذا أطلق
القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل (٢١٠) هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام طهبر الدين انه لو أطلق لوارث الوقف يجوز البيع

و يكون حكما بنقض الوقف
وان أطلق لغير الوارث فلا
انتهى ومنه في كثير من
كتب علماءنا والمراد بقوله
اذا لم يكن مسجلا أي محكوما
به على وجهه وأصله ظاهر
وهو أنه قضاء بقول الامام
فينفذ وكيف لا وقد خرم
بقوله غالب أصحاب المتن
والله أعلم (سئل) في رجل
وقف عقارا وشقة صامن
عقار لدى حاكم شرعي
وكتب ما حاصله وقف على
نفسه ثم على ولديه وابن أخيه
ثم على أولادهم المذكور
دون الاناث ثم على أولاد
أولادهم كذلك ثم وجعل
النظر لنفسه ثم لا يرشد
فالارشد الى ان كتب ورفع
الوقف بملكه ووضع يد
نظاره ثم ذكره وجبه
حكما شرعيا ولم يكن الحكم
بعد رجوع عنه وتراجع فيه
ما ان الوقف فلحق ابنه
المدعيون الفلاحون فباع
الشقص بعد ان أطلق
القاضي الشرعي له بيعه
فباعه وحكم بفساد البيع
ونسبه للمشتري ففسله
فهل حيث لم يحكم بلزوم

الوقف كما بعد دعوى صحته وكان على نفسه وكان مشاعا ولم يفسد ما كان من وقفه لفساد ما كان
البيع وبطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع وبطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكمه مستوفيا لشرطه وفي الخلاصة
اذا كتب القاضي بفساد البيع وبطل الوقف كان حكما بفساد البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجاهل الصغير
وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام طهبر الدين انه لو أطلق
يعني القاضي لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا ما اذا بيع الوقف ونقض القاضي بفساد البيع

قوله

كان حكما بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبي السعد العمادي مفتي الروم عن واقف باع شبرا من وقفه الصحيح وحمله في
المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقد باعته رأى القاضي بطل وقفة
ما باعه والباقي على ما كان نقلا في مخ الغفار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم فاض ببيع حكمه يبطل الوقف
(أجاب) نعم يصح الحكم وبطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بفساده فاض كان (٢١١) حكما بطلان الوقف قال وذ كر خمس
الاسلام افتقر الواقف

قوله لو ادعى الدفع الموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة خالف الظاهر اه وأما في دفعه
لارباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود افندي العمادي
مفتي السلطنة العلية عن سؤال رفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للخطيب أو الامام أو الموزن هل
يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استأجر أجيرا لمصلحة المسجد
ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كما ولاد الواقف فان القول قوله في ذلك
بيمينه وهو المراد بقوله الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد
الغزالي التمرناشي في فتاوى به بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اه وقال المولى
عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسئلة يعني مسئلة قبول قوله فأجاب
بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي آجرة لا بد للمتولى من اثبات الاداء بالبينة والافهسي صله وعطية
يقبل في أدائه اقول المتولى مع يمينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين
بتجوز المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التمرناشي المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد
ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير ان علماءنا على الافتاء بخلافه اه قلت فالمد كور في الاسعاف
والخصاف ووقف الكرايس والاشياء من الامانات والراهدى عن وقف الناصري وغيره انه يقبل قوله في
الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين
الكلامين بلامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبي السعود ابن التمرناشي المذكور في كتابه الزواهر على الاشياء
والنظار لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العلائي في شرحه على التنوير وقد عزا الحاشية أخرى زاده من
العارية بزادة انه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اه فليحفظنا قال العلامة الخبير الرملي في
حاشيته على البحر والجواب عما تمسك به العمادي أنه ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب
الاجرة والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله انه يقبل قوله في حق براءة نفسه لافي حق صاحب الوظيفة لانه أمين
فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزالي
هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلامينة لتعديده فافهم
اه (قلت) تفصيل المولى أبي السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلا في
عمارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهي مثلها وقول العلماء بحمول على الموقوف عليهم من الاولاد لا أرباب
الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كلاجرة لا محالة وهو
كانه أجبر فاذا استوفينا بيمين الناظر بضياع عليه الاجر لا سيما انظار هذا الزمان والله المستعان وهذا
ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادي وعليه في كل الامور اعتمدادي
(سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفي من المستحقين الى جماعة في درجاة المتوفي من أهل الوقف
فادعى رجل آخر من مستحق الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور ويطلب الناظر بما خصه
من ذلك في السنين الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعي فطلبه على المتناولين لذلك لا على الناظر

قضى بفساده القاضي لانه فصل بيمينه والله أعلم (سئل) عن حاكم حنبلي حكم بفساد بيع حصة معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه
ناظره الشرعي لها على قاعدة مذهبه الشرعي بمسوق له فيه ثم رفع الى حنفى فامضاه في وجه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة واستيفاء شرائط
حصة الحكم المقررة والا تن البائع يدعى فساد البيع ويطلب الفسخ به هل له ذلك بعد حكم الحنبلي وامضاء الحنفى وتنفيذه لحكمه على وجهه
الشرعي أم لا (أجاب) الذي يجب أن يقول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل بيمينه وقبضه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث
كان الحنبلي براء وقد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من أهل الجنية فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكره

في المتأخرين ففسده حيث

على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ به أم لا وعلى تقدير عدم الإكراه بان باع طائعا هل ينفذ به أم لا وهل يقبل بينة بالوقف بعد بيعه أم لا
(أجاب) بيع المكره غير نافذ مطابقا لبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي
رد الوقف إلى جهته ورفع بد الشترى عنه بإجماع من العلماء رجعهم الله تعالى وقد تقدم من الإفتاء في مسألة البيع ثم دعوى الوقف بعده
وأجبتنا عليه المعول في الإفتاء والقضاء (٢١٢) وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في

المحكوم به دون غيره
قال في فتح القدر من باب
الاستحقاق باع عقار ثم برهن
أنه وقف محكوم به ولم يسه
تقبل اه قال في منح العقار
بعد نقله إلى فتح القدر
وهذا التفصيل حكاه عن
بعضهم وعزاه إلى فتاوى
رشد الدين فتبين أن يعول
عليه في الإفتاء والقضاء اه
فالخاصل أنه اذا ثبت الإكراه
في البيع وحده فهو كاف
في رفع البيع واذا ثبت
الوقف المحكوم به وحده
فهو كاف في رفعه فانهم
والله أعلم (سئل) في عقار
موقوف من قبل زيد على
أولاده وذريته ثم على جهة
بر لا تطلع آل الوقف إلى
زيد من أولاده نظرا
واحدة فإفباع حصته
من رجل والا تيريد
الدعوى بذلك هل تسمع
دعواه بقبض البيع وله
المطالب بالاجر في المدة
الماضية أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواه ولكن اذا
أقام بينة تخلفوا في قبولها
والاصح القول نص عليه
في الخلاصة من

(الجواب) نعم اذا تناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان
عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به مع عدم الضمان وقد أفتى بذلك الخبير الرملي في
الوقف والعلامة الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل نقلا عن نقد المسائل من أنه اذا دفع
الجماعة بغير قضاء جع بما يخصه على الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسألة الوصي اذا قضى دين
الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء جع الدائن عليه والا على القابضين
الح اذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء (أقول) نامل فيما أجاب
به وعن دفع المناقاة فانه لم يظهر في فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ يحيى بن الشيخ
زكريا سئل في وقف على الذرية فرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحدا منهم وقضى به
على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب ان دفع الجماعة بغير قضاء جع بما يخصه على
الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسألة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر
عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء جع الدائن عليه والا على القابضين ولا يعارضه ما في الفتاوى بدخول
أولاد البنات بعد مضي سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لافي الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان
دخولهم يختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر في نقلة عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف
سوالا آخر نحو ما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقت عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن
مسألة أنه اذا برهن على القرابة جع عليهم فيما قبضوه وذلك نظير وهو أنه لو صرف الناظر لبعض
المستحقين وأخر الباقي للمعروم الرجوع على الناظر لتعديه أو على المستحق لاخذ ما لا يستحقه والناظر هنا
لم يتعدت عين الجهة الاخرى وبما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصي اذا وفى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي
ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشارك والله أعلم وبمثل ذلك أفتى الخبير الرملي أيضا وهذه المسألة
تقع كثيرا فلنحفظ فانها مهمة وأفتى المهنداري في أخ دفع لاخته نصف الوقف طائعا أنه بينهما أنصافا فظهر
أنه اثبات بان الرجوع عليها بما قبضته (سئل) فيما اذا احتساب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من
غلة الوقف في سنة معلومة وما صرف في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد منهم من فاضل الغلة
وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصديق
بعد ثبوته شرعا وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الشيخ اسمعيل
ايضا (سئل) فيما اذا كان زيد متوليا على وقف برزوفى كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بغير عرفة القاضي
بوجوب دفتر مقبوضه بامضائه والا ت أخذ شخص الزليعة عن زيدو يكافز بها أن يحاسبه على مقبوضه
ومصرفه في المدة الماضية ثانيا فهل يعمل بدفاتر المحاسبة المضافة المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر
المحاسبة المضافة بامضاء القضاء ولا يكف الى المحاسبة ثانيا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عنى عنه كذلك
الجواب كتبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عنى عنه كذلك الجواب كتبه على بن ابراهيم بن عبد
الرحمن العمادى عنى عنه كذلك الجواب كتبه انشبه شهاب بن عبد الرحمن العمادى عنى عنه كذلك الجواب

من الله تعالى تسمع فيه البينة دون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل
والاصح ما قدمناه انه الاحصا واذا ثبت كونه وقف وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم (سئل) في مدرسة
احتاجت الى نفقة لعمارة من حارب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا (أجاب)
مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك قال ولا يجوز من السبل الا اذا احتج الى نفقته فيؤاجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسألة دليل على ان
المسجد المحتاج الى النفقة يجوز اجرة منه بقدر ما ينفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة الاولى وقد بحث فيه الطرسوسى بحثا يلو ح رده ولا

اعتبار بعبته وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسى لم يكن من أهل الوقف وقد نقل كثير من علما الثنا عن الناطق الاستدلال على
وسلواله تخريج ومعلوم ان الفرق بين الناطق والطرسوسى كلبين السماء والارض وحيث كان الناطق معصيا لا يخفى الفساد وانما لم
المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد انهدم من جانب وليس له مال يعمر به هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة فيها
الواقف لا غلة لها في السنة الا ما قل وليس هنالك من يرغب في استجارها مده هل تباع لاجل بناء (٢١٣) هذا المنهدم أم لا (أجاب) ان أمكن

كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد بن علي بن ابراهيم بن
عبد الرحمن العمادى عنى عنه كذا وجد بخطوطهم رحمهم الله تعالى (سئل) فيما اذا وكلت هذا الناظر على
وقف معلوم زيدا في تعاطي مصالح الوقف من قبض وصرف ونعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلة
الوقف وصرف بعضها في اوزم الوقف ومهماته اللازمة مصرف المثل في مدة تحت حمله فهل يقبل قوله بيمينته في
ذلك حيث لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسألة في الخير به من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره
(أقول) وسأفتي تمام الكلام عليها وأخر هذا الباب (سئل) فيما اذا باي ناظر وقف أهل في أرض الوقف
بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجرة مثل الارض لجهة الوقف المرفوع فهل يكون البناء للناظر
ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجر مثل الارض (الجواب) نعم قال في الاشياء وأما البناء في أرض
الوقف فان كان الباني المتولي عليه فان كان مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
وان لنفسه فهو له اه (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر ما نصه سئل خاتمة المحققين الخبير الرملي عن
رجل بنى في أرض الوقف بغير مسوغ شرعى فاحكمه أجاب ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال
الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب
رفعه لو لم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لماله من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لماله من
التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديه به هذا
التصرف وأفتي كثير من بانه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان
كان الباني غير المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بارض الوقف فان
أضر فالحكم بما تقدم ذكره وقد علمت الاحكام مستوفاة في هذه المسألة اه (سئل) فيما اذا غرس ناظر
وقف أهل في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الارض لجهة الوقف فهل
كون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به جدى العلامة عبد
الرحمن العمادى كذا رأيت بخطه (أقول) فيه ما علمته مما تقدم أن نفا عن الخبير الرملي من أنه يكون متعديا وفى
جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا لقيم أن زرع في أرض الوقف اه
قال في البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه زرع ينبغي أن يكون خيانة يستحق بها العزل اه الا
أن يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الاجرة للمستحقين تأمل (سئل) فيما اذا كان زيدا مقر رافى امامة جامع
معين بموجب برائة سامانية يباشرها ويتناول معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والا ت أبرز عمرو
برائة مقدمة التار يخ متقنة لتوجيه الامامة ورفع زيد عنها من أكثر من سنة وقام بطالب زيدا بمعلوم
الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمر ومن ذلك ولا يستحق المعلوم من التاريخ الزبور (الجواب)
م قال في الاشياء من قاعدة المشقة تجلب التيسير وقفنا عز الوكيل على علمه دفعه للخرج عنه وكذا القاضي
وصاحب وظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسمعيل ما يأخذ الناظر هو بطريق الاجرة ولا أجرة بدون العمل
بحر عن الخاتمة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا ياتم عذابه

عمارة المسجد بعبته
قشياً ولا يخشى انهدام
المسجد بحسب عمارته منها
وان لم يكن تباع ويعمر
المسجد من عنها قال في
التراخانية نقلا عن فتاوى
النسفي سئل عن أهل محلة
باعوا وقف المسجد لاجل
عمارة المسجد قال يجوز بأمر
القاضى وغيره اه وهو
موافق للقاعدة المشهورة
اذا اجتمع ضرر ان قدس
أخفهما ولا تعلم ان أحدا
من علما مخالف في هذه
المسألة لاسيما والواقف لهما
متحد والله أعلم (سئل) في
خان مسجل احتاج الى المنة
هل تجوز اجارة جانب منه
استفق على عمارته من أجرة
أم لا (أجاب) نعم تجوز اجارة
جانب بل تجوز اجارة جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك
بل صرح في الخلاصة وكثير
من الكتب ان مثل ذلك
أى اجارة بقعة من المسجد
لعمارة جائرة فيما بالك
بالخان وفي المجتبى قال محمد
في الدار المستكنى الغزاة
والمرابطين والرباط والخان
اذا احتاج الى المنة يؤجر

منها بيتا أو بيتين أو ناحية فتفق من غلته في عمارته وعنه انه ينزله الناس سنة ورم من أجرة اه وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر
لوم يكن للمسجد أوقاف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه برز الخياط في المجتبى أيضا قال الناطق وقيل سعيه في الفرص
الحبيس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في المسجد أن تجوز اجارة سطحه مارتته والنقل في المسجد مستفيض وهو عما يجب احترامه فكيف في
الخان المسجل للمسافر بن والمأزى وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيهه والله أعلم (سئل) في سفل موقوف على جهة برز من واقف معلوم وعمل
موقوف على جهة برز آخر من واقف آخر انهدم السفل فانهدم العلويات مده فهدر بعمارة ناظر العلويات ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره

بالنظر الى الغلة والقيمة ثم ان ولده عمره باذن القاضي لاصل الى عمارة العلوانا راي في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا به والده المذكور ان
يتركه متبرعا أم لا يكون متبرعا به والده ويرجع بما أنفق (أجاب) فقد قررنا ولاية القاضي عامه وان له ولاية الامر بالاتفاق في كل موضع له
ولاية الجبر وهنالك ولاية الجبر في البحرقة لاعتدال الحاصف اذا امتنع يعني الناظر من العمارة وله أي للوقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها والا
أخرج من يده اه واذن القاضي (٢١٤) موجب الرجوع في مسئلة الحائط المشترك والقن والزرع المشترك وفي البحر اذن الشريك

كاذن القاضي فيرجع بما
اتفق كإحرازه ابن الشيخ
في شرح الوهبية والفروع
المدالة على الرجوع في مثل
هذه المسائل اذا كان
الاتفاق باذن القاضي
أكثر من أن تعدوا الله أعلم
(سئل) في دار وقف أجر
بعض المستحقين حصته فيها
لناظر عليه هل تصح اجارته
أم لا (أجاب) لا تصح لامور
ثلاثة الأولى المستحق من
غلة الوقف لا تصح اجارته
الثاني أن ناظر الوقف لا يملك
استيجار دار الوقف لنفسه
الثالث أنها اجارة مشاع وهي
لا تصح كجرت عليه متون
المذهب والله أعلم (سئل)
في ناظر وقف أهلي جعل
طاحونة للوقف مبنية
وآدى انه انفسق عليها ما
من مال نفسه بغير اذن
القاضي ويريد الرجوع
بما اتفق من غناها هل له
ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد
قوله انه فعل ذلك باذن
القاضي أم لا (أجاب) ليس
له ذلك لانه يتدعي ديناً على
الوقف لا وجه لزومه بغير
اذن القاضي قال في البحر

لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما انه بغير الاذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في منزل المؤلف
على وقف من جانب السلطنة العلية بامر نفسه وباتباعه وتعاخي ما فيه منع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي بيع الوقف عوائد عهدة
يتناولها الناظر بسعيهم هل له طلب تناولها كجرت به العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم له طلبها وتناولها اذا لم يهرد كالمشروط قال في البحر في
شرح قوله وان جعل الوقف لنفسه القيم يستحق اجره سواء شرطه القاضي أو أهل المحلة أجزأ أولاً لانه لا ينيل القوامه
فناظر الأباخر واليهود كالمشروط وقال في الاشياء والنظر في نقلها عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً اه فهو غير صحيح

في استحقاقه لما جرت به العادة والله أعلم (سئل) في شخص وقف عقاراً على جهة تبرع بشرط في كتاب الوقف الظاهر والتولية لنفسه مدة معينة ثم
من بعده الى زوجته ثم الى أولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى أولادهم ثم ثم آل الوقف الى عتقائه وتولى التولية عليه أو رخصهم
حسبة فانتدب له شخص أجنبي وطلب من القاضي أن ينصبه ناظرًا ثانيًا والى الحال أن الناظر المشروط بنص الواقف عدل كلف هل يحل
القاضي الى ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لاقاض آخر رفعه وابقاء الناظر (٢١٥) الذي شرطه الواقف حيث كان عدلاً

المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشاسي من الوقف من القسم الثاني ونصه نعم لو لم يرد المذكور أن يجمع
بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف المذكور اذا لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفة الجباية
لامعارض في القيام بالوظيفة من المذكورين بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد من طاقان الغالب أن
مباشرة الوقف انما يعتمد في ضبطه على املاء الجباية والله أعلم اه لان هاتين الوظيفتين متباينتان بخلاف
النظر والتولية فانهم مابعني واحد كما علمه فاذا شرط الواقف ناظرًا او متولياً فانه شرط وظيفة الناظر المرادة
للتولية لشخصين فلا يجوز أن ينفرد بها واحد بخلافه شرط الواقف لان مقصوده اجتماع رأي شخصين في
تعاطي أمور الوقف وليس رأي الواحد كراي الاثنين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما
الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفتين سواء اجتمعتا في شخص واحد أو في
شخصين كالمشروط وظيفة امامة وأذا انفق مقامهما واحد لحصول مقصود الواقف وقد نقل في البحر أن للمتولى
أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد بآجر المثل اه وسأيت قرييما يؤيده أيضا (سئل) في ناظر وقف بر
يعارضون متوليه في التصرف في أمور الوقف الا باذنهم ولم يعلم أن ناظرهم بشرط الواقف فهل ليس لهم ذلك
الآن تثبت نظارتهم بشرط الواقف (الجواب) نعم كما أتى به الشيخ اسمعيل (سئل) فيما اذا سكنت
هند في داره ووقوفه للاستغلال عدة سنين بالغلب بلا اجارة ثم طالها الناظر بالاجرة فامتنعت بلا وجه شرعي
فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعي وألزمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك مبلغا دفعه من مال الوقف لابلده من
دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في الخيرية (سئل) في متولى وقف أهلي
عمر في الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها من مال الوقف صرف المثل فلم يصدق المستحقون وشكوا عليه
للمحاكم والتمسوا الكشف والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعمير والترميم
والمحاسبة على ايراد الوقف وصار فيه كشف عليها كما التمسوا فاذا العمارة المذكورة ثابتة في محالها كما قرره
المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي وكتب بذلك جهة شرعية ودفعتمضى بامضاء القاضي وغرم الناظر
من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) صرح علماء نازحهم الله تعالى
أن يد الناظر على الوقف يد امانة لا يد عدوان فيثبت أخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفع
الأخذ عن أخذ فلناظر احتسابه على الوقف وفي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف
الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة خيرية من الوقف ومثله في
القبية من باب تصرفات القيم وفيها أيضا وقد صرح علماء نازحهم الله تعالى بأن يد الناظر على الوقف يد امانة لا يد
عدوان قال في الذخيرة وان باع الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده امانة
وأخذ القاضي وأعوانه المال كأخذ الموصوف وقد قال كثير من علماء المناخرين عن قضاة زمانهم تسبوا
باسم القضاة وهم باسم الموصوف أحق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعه والله أعلم يجوز الأخذ على نفس الكتابة
ولا يجوز الأخذ على نفس المحاسبة لان الحساب واجب عليه بحر من تصرفات الناظر (سئل) في ناظر وقف
أهلي منع دعوى زيد وعمر واختصاصهما بكامل ريع الوقف لانفرادهما في الدرجة العليا وأثبت أنه بين

(أجاب) لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخانية اذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف
محتاج الى الإصلاح والعمارة أيضا يخاف القيم انه لو صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض
ومرسته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر الممرته الى الغلة الثانية وان كان في تأخير الممرته
ضرر بين فانه يصرف الغلة الى الممرته فان فضل شيء يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهر انه يجوز ان يصرف على المستحقين وتأخير العمارة
الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المغزول بمداخلة المستحقين والحال هذه ومعه وقف الاستراحة

من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال وقد وقعت المناظرة بين العلماء من أهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مع ما قلناه لا يصح على
اطرافه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا هالكاً ومستهلكاً ومنهم من قال انه يرجع به قائماً ويضمن بدله مستهلكاً كالانه
مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه في شرح النظم الوهابي لشيوخ الاسلام عبد البر من دفع شيئاً
ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه (٢١٦) على وجه الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد صرحوا بان من ظن ان عليه ديناً فبان خلافه

جميع ذرية الواقف المتناولين لذلك بموجب صحة وصرف بسبب ذلك ما تقي فرش وثلاثة قروش ونصفوا قطع
منها مائة من مال الوقف ويريد اقطاع بقية ما يدعى صرفه وأثبت بالبين في وجه المستحقين أنه صرف ذلك
القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع
(الجواب) الغلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفة ملك الاربابهم امور ودية لهم والدعوى التي صرف لاجلها
متعلقة بالغلة وليس لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريكه في الغلة التي هي ملكه وله سهم واذا خسر
الشريك بسبب دعوى لا يرجع الا بسوغي شرعي قال في جواهر الفتوى ابن وبن ورنادار فادعى مدعى على
الابن فيها وحلفه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اهـ فلا رجوع له عليهم الا أن يقولوا له شيئاً يوجب
الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لانه ليس لدفع غائلة عن الوقف ولا جلب منفعة فانه يبقى على
حاله سواء ثبت أنه للمدعى أو للممنوع عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف على انه ان كان صرفه من ماله
لا امر متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع الا باذن القاضي كما صرح بذلك في
الجرح وغيره وهذه الدعوى ليست بدفع صائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أنها فلان وفلان ولا دخل
الوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع عما صرفه بسبب ذلك لاني مال الوقف ولا على المستحقين الا بوجه شرعي والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف أهلي ثلاثة نظائر تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم بدل عن بعض عقارات
الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحق الوقف على النظر بان لهم حصص في المبلغ وطالبوهم
بقسمته عليهم فترافعوا مع النظر بخصوصه الذي حاكم شرعي فنتههم الحاكم وكتب به حجة شرعية وعزم
النظر من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احصاء بذلك (الجواب) نعم كما مر (سئل) في جامع له
متول وامام وخديعة مات بعضهم وعجز البعض وظهر خيانة من البعض فقروا القضاة الوطائف متعاقبة على
رجل أهل ومحل واستحق له الشهادة أهل الجامع وعرض الامر الى السلطان نصره الرجن فقروا الوطائف
على الرجل المرقوم باوامر سلطانية فهل يكون التقدير بالذكور جميعاً (الجواب) نعم (أقول) ومن قبل نحو
ورقة نقل المسألة (سئل) في ناظر وقف أهلي مقرر في وظيفة الناظر بموجب صلح من قبل فاض شرعي لم يجعل
له شيئاً في مقابلة عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الاوقف شيئاً وعمل في الوقف فهل يستحق أجراً المثل اذا عمل
في مقابلة عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في الجرح وما يباين ماله فان كان من الاوقف فله المشروط ولو كان
أكثر من أجرة المثل وان كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختافوا هل يستحقه بلا تعين القاضي فنقل في
القضية أولاً أن القاضي لو نصب قسماً مطلقاً لم يعين له أجران في سنة فلا شيء له وثانياً أن القيم يستحق أجر
مثل سعيه سواء شرط له القاضي أو أهل الغلة أو لانه لا يقبل القوامه ظاهر الا باجر والمعهود كالشرط
اهـ ووفق الخير الرمي في حواشيه بحمل القول الاول على ما لا يمكن معهوداً (سئل) في الناظر اذا حال
المستحقين على الخوانيت والبيوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوماً ذلك أولاً (الجواب)
لا يستحق معلوماً ذلك والحالة هذه والمسألة في الاشياء من الامانات ومثاله في الجرح وغيره (سئل) في الناظر
اذا أراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظيره عمله وهو قدر أجر مثله وبما صرفه بقية المستحقين زاعمين أن له

رجوع بما أدى ولو كان قد
استهلكه رجوع ببذله
والله أعلم (سئل) فيما اذا
استدان متولي الوقف باذن
قاضي الشرع الشريف في
عمارة الوقف ولو ازمه
ومهماته حيث لم يكن فيه
ثمة حين الاستدانة هل يجوز
له ذلك والمستدان منه
المطالبة أم لا (أجاب)
الحجج من المذهب انه ان
شرط الواقف في وقفه جاز
ذلك لناطسره وان لم ياذن
القاضي لان شرط الواقف
كنص الشارع وان لم بشرطه
الواقف يجوز بأمر القاضي
اذا ثبت ان له بوجده أحد
الامر من ولا يستحسن جواره
لضرورة اذ القياس ترك
فيما فيه ضرورة هذا هو
المعتمد في المذهب كما صرح
به في الجرح وغيره وأما المطالبة
الدائن للناظر بدينه فلم يمنع
منها أحد من العلماء والله
أعلم (سئل) فيما اذا صرف
متولي الوقف في عمارة
مبلغاً معلوماً باذن الحاكم
الشرعي هل له أن يأخذ
جميع غلة الوقف التي حصلت
في السنة التي عمر فيها الوقف

ولم يدفع له حق اوقف شيئاً حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل اوقف الاهلي كغيره في تقدير العمارة أم لا (أجاب) العمارة عشر
مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بضرر بين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في
متول على وقف استدان بأمر القاضي مبلغاً تصرف على مستحقه الدين ليس وامن أرباب الشعائر كدرسي المسجد ونحوهم وراعى تمام وقوفه فاعل
التنوير بخصوصه وفي جملة ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا وفيها ما يعارض من الزيت واذا قلتم بضمن هل له الرجوع على المستحقين
الذكورين أم لا (أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لمصلحة لا يجوز له أن يستدين مع ما قلناه ان كان لا بد له عنه

فان كان بأمر القاضي جازوا الا والعمارة ما لا بد منه فيستدين لها باذن القاضي وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان
باذن القاضي لان له عنه بدا كذا في الجرح واستفيد من قوله عنه بدا أن ما لا بد منه كالامام ومن يشغل المسجد بسببه ملحق بالعمارة وأما مسئلة
بيع الزيت الموقوف للتنوير لولا فاعدين صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجزاء وضمن لمخالفة شرط الواقف وهو كنص الشارع
وله الرجوع بمادفعه على المستحقين المذكورين كن دفعه مالا لا آخر زاعمين أنه لظهوره (٢١٧) لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله

عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجراً مثله ولم يجعل له الواقف شيئاً له
أخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) في ناظر وقف أهلي جعل له القاضي عشر المتحصل
من غلة الوقف نظيره عمله في الوقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف اذا كان
ذلك قدر أجر مثله كافي الخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من العشر أجر مثله عمله حتى لو زاد على أجر
مثله رد الزائد كما هو مقر ومعلوم ويؤيده أن صاحب الولو الجيسة بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة
الوقف قال قدر أجر مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضي جعل له عشرة أي التي هي أجر مثله
لأما قومه أرباب الاغراض الفاسدة الخ يبري زاده على الاشياء من القضاء (أقول) وكتب في حاشيتي على
الجرح عن حاشية الخبر الرمي عليه بعد كلام مانصه فقهر أن الواقف ان عين له شيئاً فهو له كثيراً كان أو قليلاً
على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم بشرطه في مقابلة العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب
ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضي أجر مثله جاز وان عين أكثر من عشرين من الزائد عن أجر المثل
هذان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وعمله صرح في الاشياء في كتاب الدعوى وان نصبه القاضي ولم
يعين له شيئاً ينظر ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجر المثل لان المعهود كالشرط والا فلا شيء
له فاغتنم هذا التحريم فإنه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والتبادر من كلماتهم اهـ (سئل)
فما اذا وكل ناظر وقف زيدا يتعاطى عنه أمور الوقف ولم بشرط له أجراً على ذلك وتعاطى زيد بذلك مدة فهل
ليس له أجر على ذلك (الجواب) نعم ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشياء من الامانات وفيه العامل لغيره امانة
لا أجر له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا
بالعمل اهـ (سئل) في ناظر الوقف الاهلي اذا مات بمجمل غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها
(الجواب) نعم كافي التنوير وشرحه (أقول) هكذا أطلقت المسألة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام
من وجهين الاول ان قاضيان قيد ذلك بموتى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة
البيري أما اذا كانت الغلة مسققة لقوم بالشرط فيضمن مطالباً دليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار
وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضرة لثلاثين سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً حضر الغائب
وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا
الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم يكن هو القيم الا أن الاخوين اجرا جميعاً
فكذلك وان أجرا الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطالب اهـ كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة
الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشياء من العقول في المال
وغلة الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اهـ وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شيء في يد
الناظر للعمارة والله أعلم كذا حروقه شيخنا متحاشياً من لا على التركة كافي رحمه الله تعالى الثاني أن الامام
الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكر بحثاً أنه يضمن اذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما اذا لم يطالب
فان محموداً مع وفاء الامانة لا يضمن والا ضمن وأقره في الجرح على تقييد ضمانه بالطلب أي فلا يضمن بدونه

(٢٨ - فتاوى حامديه) - اول (مستغلات الوقف في الصرف على مر منه ليكون ما صرفه في جهة الوقف فصرف ما لا معلوماً
واستقر له ذلك الدين أجراً المتولي ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولي فاعتذر بان لا مال للوقف تحت يده
وفي منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه له على جهة الوقف كما كان الاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب به بذلك صلح
عند القاضي مات المتولي ويريد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستأجر الاول فهل له الرجوع على المتولي الجديد في مال الوقف
الذي تحت يده أو في تركه المتولي الاول وترجع الورثة على المتولي الجديد في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لاداة له

وقيل الأولى خلافه ما علم
من تغير الأحوال والحاصل
أن الرجوع في تركه المتولى
الأول وترجع وورثته على
مال الوقف بمطالبة المتولى
الجديد والحال ما ذكر والله
أعلم (سئل) في ناظر على
وقف أذن لرجل أن يصرف
في عمارة مكان من أماكن
الوقف فاستقرض الرجل
من أناس العشرة بريح
وعقد في الريح عقداً شرعياً
ورغم أنه صرف هذا القدر
على العمارة فهل تلزم تلك
الزيادة الوقف أم لا تلزمه
بل يضمها من مال وقفه
(أجاب) اعلم أولاً أن
الاستدانة على الوقف لا تجوز
الابتلاء شروط الأول أن
تكون لضرورة كتعمير
وشراء بذر الثاني اذن
القاضي الثالث أن لا يتيسر
إجارة العين والصرف من
أحدها ويدون هذه لا تجوز
وبضمن الناظر ويستحق
العزل وإذا وجدت الشروط
فاستدان العشرة مثلاً باني
عشر أو ثلاثة عشر وعقد في
الزيادة عقداً شرعياً بان
استغنى من المقرض شيئاً
سواء أفتد منه مائة

جميع بالعشرة الأصلية في غلة الوقف وبضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (مثل) في رجل وقف رسالة
لأبيه الصغار ثم من بعدهم لجهة برغية منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره بتعهد الموقوف وحفظه إلى
مات الواقف وقام الوصي بما فوض إليه ثم مات بجهلا وضاع الموقوف وأونس الرشدي أحدهم فهل يضمن بموته شيئا
كأن أم لا وهل إذا اختلف مع ورثة الوصي فأدعى أنه مات بجهلا وادعى أنه بين ولم تمت عن تجهيل يقبل قوله أم نولهم
وإن ولاية الوصي الوارث إذا نصب عند موته وصا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقعه لرجل

على ما ذكر من الإبهام بخصوص مسألة الوصي المسطورة في كتب أئمتنا الاعلام وإذا انقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف
فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هل
تحققها فالقول لانا لب يمينه وعلى الواوثة البينة كما صرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث يدعوا بالبيان
ضمنان بعد تقرر الموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر
الا فم والله أعلم (مثل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادين من تاريخه الذي

على ما ذكر من الإبهام بخصوص مسألة الوصي المسطورة في كتب أئمتنا الاعلام وإذا انقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف
فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هل
تحققها فالقول لالطالب به ينسب وعلى الوارث البينة كما صرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان
ضممان بعد تقرر الموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتسلك الظاهر والقول قول من يدعى الظاهر
الافهم والله أعلم (مثل) فيرجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه الذي

حظ الاثني عشر على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاده ونسبهم ابداننا ما بعد بل تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السطحية
اولاد القاهور دون اولاد البطون ومن توفي من المستحقين وله ولد او ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده او ولده ولد مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق
ما كان يستحقه والده اوجده هذه عبارة الواقف ما واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنته ولا
استحقاق لو ادعى ابنته معه او يستحقان معه (٢٢٠) مع وجود طبقة هي اعلى منهما لم لا واذا قلتم لا فكيف القسمة (اجاب) يأخذ نصيب

الميت ابنته ولا شيء لو ادعى من مات قبل ابنته مادام واحد من الطبقة التي هي اعلى من طبقتها فاذا انقرضت طبقتها ولم يعمل باسرها انتقل نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله اعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين اخيه شقبة منازعة في وقف شرط واقفه موهم لساوانها له في الاستحقاق وقد كان استهان ما يخصها من سنين فوقف المسلمون واخرجوا الصلح بينهما وكتب الصلح بالساوان بموجب الشرط وكتب فيه اراء الاخت للاخ واقراه بالوصول فنهض فساد الصلح بقوى الاثمة بان موجب شرط الواقف ان يكون لذلك مثل حظ الاثني عشر هل يبطل الاراء والافرار الجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى ام لا (اجاب)

الاراء والافرار في ضمن الصلح لا تنفع بغير دعوى فان اراد في كتاب الدعوى في شائع في دعوى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح في امر كل منهما لا شرع دعواه او كتب في الدعوى ان العين لم تدبر عليه ثم طهر فساد الصلح بقوى الاثمة واذا اراد المتدعي ان يرد دعواه قبل ان يسمع الاراء السابق والمحرر ان يصح الدعوى والاراء والافرار في ضمن عقد فساد الصلح لا تنفع بغير دعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان الصلح ولذا لا بد من رد الدعوى في دعوى الصلح بل لا بد من الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول امره اراء عامه داخل تحت الصلح او يقر بان العينة اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك من حاكمه بطلان

هذا الصلح لا يمكن المدعي من اعادته واولاده والحيالة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الاراء والافرار بطلان الصلح والحيال عند وانه اعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعي فاحكمه (اجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه (٢٢١) لولم يضر فان اضر فهو المضيع لانه لا يملك رفعه ما فيه من ضرر

ولاية القاضي في تقرر بالوظائف متاخرة عن الناظر المشروط له التقرر برمن الواقف فلا يصح تقرر القاضي معه والله اعلم اه (سئل) فيما اذا كان زيدا ناظر اعلى وقف اجداده فذرع عن الناظر في مرض موته لعمر المستحق في الوقف الالهي لئلا يلد قاض قرر في ذلك قام بعض المستحقين الا ان يعارض عمراني ذلك انه قرر في الوظيفة عن محاول زيدا بعد وفاته فهل يقدم التفويض ويمنع المعارض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيدا القاطن ببلدة كذا عقارات له بعضها في بلدته المزبورة وبعضها في دمشق وشرط التولية على الجميع لذريته فتولوا كذلك واحدا بعد واحد ومن عادت منهم انهم يقومون مقامهم من جلا في تولية الوقف السكان بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد ان ينهوا ويعرضوا امرهم لحضرة السلطان عز نصره وياتمسوا منه نصيب الرجل فيما ذكر في نصيبه بموجب براءة شرعية فتولى وقف دمشق رجل بموجب براءة سلطانيسة بعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرر له قاضي القضاة بدمشق على ما ذكره لئلا تتعطل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف بدمشق بما فيه الحفظ والمصلحة فهل يصح ذلك (الجواب) نعم لان الناظر التصرف في الوقف بما فيه الحفظ والمصلحة وحيث عرض المتولى المشروط له الناظر للسلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق فاقامه السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بغير ابق الوكالة عن المشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا بجهالة الكلام وصوناه عن الالغاء فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كانه قال وكذلك في اقامته عن في ذلك وقد مثل صدر الشرعية في التوضيح للاقتضاء بنحو اعتق عبدك عنى بالف فصار كانه قال ببع عبدك منى بالف وكن وصيلا في الاعناق فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرر القاضى في ذلك لكون الناظر غائبا وصونا للوقف عن الضياع قال في الاسعاف ولوجعل الولاية لغائب اقام القاضي مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه اه والله سبحانه اعلم (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشره فهل للقاضي اقامة قيم على الوقف ببقية ناظره الى ان يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية بمن الوقف نقلا عن الاسعاف (سئل) فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ على الوقف واقر له به هل يكون اقراره صحيحا أولا (الجواب) اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى الجزائية لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار المتولى على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوقية من الاجارة والتصادق غير صحيح لانه اقراره على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي فتاوى الخبرية بمن الوقف نكول الناظر واقراره على الوقف لا يصح اه (سئل) فيما اذا اقر الناظر انه موصل من زيدا بجهة دار الوقف الجارية في تواجده فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اقر ناظر وقف أهلى مختصر ريعه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بان هذا الاجنبية تسحق من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وانهم من أهل الوقف وهم يشكرون ذلك فهل اقرار الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقتطاع شئ عليهم من استحقاقهم من

بجمله الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع عما اتفق على العمله ولا على الحصص واليمين كالمصريح كلامهم في الاستحقاق والله اعلم (سئل) في عليه جارية في وقف تهتمت فاذن ناظر الوقف لرجل ان يبيعها من ماله فباعها من ماله بعد الاذن واشهد ان العمارة لا وقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارة (اجاب) اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما اتفق في الرجوع باتفاق اصحابنا اتفاقا واذ لم بشرط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم بشرطه اذا كان يرجع بمظالم منفعة العمارة الى الوقف والله اعلم (سئل)

في جناح نوصه واطاعا على بناء وقف بعد ما لم يؤمنون به منه (أجاب) نعم يؤمنون برفعها ان لم يضر بالوقف فان أضر فهو المانع مع لماله
فلينزل الى زواله وقد صرح علماءنا أن الناظر على الوقف من زرع أو غير من زرع مال الوقف وقد اتفق علماءنا على انه يفتى بكل ما هو أنفع
الوقف وأفتى علماءنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غلب في قضى بها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
بثمنه ثوبا بالقيمة بثمن معلوم فاشتغل بغيرها (٢٢٢) منه ولم يسكن به لعدم صلاحية السكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه أجرة له

أم لا لعدم تصور الانتفاع به
مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه
له أجرة والحال هذه لان
قوله ضمن منافع الغصب
صريح في اشتراط تصور
المنافع ومع ما ذكر لا تصور
والله أعلم (سئل) في رجل
وقف وقف على نفسه ثم من
بعد وفاته يبدأ الناظر على
ذلك والمتولى عليه بعمارة
بمجهات عين لكل واحد
من أصحابها قدر ما علموا وما
فضل من الربيع لبيتة فلانة
وبان وجد من أولاد الواقف
حينئذ ثم لا ولادهم وأولاد
أولادهم ونسلهم وإلا الظاهر
دون ولد البطن ثم ليس
لا ينقطع شرط الناظر
لنفسه ويعدو لشقيقه ويعدو
لبنته المذكورة ثم لا ارشد
من ذري الا حقا آل
الناظر لرجلين من ذريته
لا ارشد بينهما فقر القاضي
معهما من الذرية متوليا
غير الناظر بلولة نظر الى
أن قول الواقف يبدأ الناظر
على ذلك والمتولى عليه
بعمارة اقتضى ناظرا
واقضى متوليا غيره فهل
يصح تقريره متوليا غيره

الناظر بعاقبة اعل على ذلك أم لا
للأولاد والذرية ولم يصح
لا يصح تقريره بمتولى غير الناظر عليه بعاقبة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متولى غير الناظر أم لا (أجاب)
معاذ المتولى للناظر لان هذا من باب عطف النعت على النعت والمنعوت محدد كما لا يخفى ولذا اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز
للقاضي التصرف بالتمليك للوقف ولا مصلحة في جعل متولى مال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا بان منسوب

القاضي لا يستحق ما نزل له الا على جهة الاجرة لعماله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على أجرة المثل هذا هو المذهب في الوقف بالناظر
عين لا يجوز للقاضي تعيين ائتماره بغير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظر من يستحقان النظر بشرط الواقف ويعملان بلا أجر فكيف مع ناظر
من أهمل الاستحقاق في الوقف بحرصان على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متولى بعاقبة هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب ودما قنونة
من العاقبة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض قراح وقف (٢٢٣) على العمارة العاصرة بالقدم الشريف

القاضي أخذهم ناظرا والحالة انه صبي والارشد فيهم امرأته هل تستحق النظر الا ان دونه أولا أجاب حيث
انتظام أفعال التفضيل المعروف بلام الجنس الذكر والانثى الواحد والمتعدد كلاهما وظاهر وأفتى به أهل المرأة
الرشيدة تستحق النظر وحدها ان لم يساوها أحد في الرشد المذكور أو معه والرشد المذكور في القرآن
العنايم كونه مصلحا في ماله فقط كما هو عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر
صلاح المال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشد بالمعنى الأخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة
هذه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا ثبت زيد في وجهه عمر وأنه ارشد منه في نظر أوقاف أجدادها هما
بالبنية الشرعية المذكورة وقدر في النظر عن رفع عمر وبعد اعترافهما بشرط الواقفين الارشدية ثم ادعى عمرو
الا أن أنه ارشد من زيد فهل تقبل بينته أم لا (الجواب) حيث أثبت زيد ارشداً يتبع وجه المدعى بالبنية
المزكورة وحكم له بها وقدر في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عزله بحكم بقائه مالم يوجد المزيل ولا تقبل بينة
المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم ينعده قال في الاشياء من القضاء المقضى علمه في
حادثه لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى تلقى المالك من المدعى أو التنازع أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره
العمادى اه وفيه أيضا من أنه أي بينة سبقت وقضى بهام تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا
نصحت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوى السيوطى
من الوقف وشرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالاصح والارشد وبنيت الارشدية والاصحية لواحد وحكم له
ثم وجد بعد ذلك من صار أصلي أو ارشد لم ينتقل له الحق لان العبرة بان فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء
والالم يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدمت عبارة السيوطى بأبسط من ذلك أول هذا الباب وكتبنا
عقبها عن البحر والخصاف والتاريخانية أنه اذا صار المفضل أفضل تنتقل الولاية اليه وكان المؤلف لم ينقل
في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم أن مذهب الولاية قضى على مذهب وجهه مذهبنا وهو العدل أنه
يلزم على ما مر مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع فيما لو أثبت امرأته مثلاً ارشدية على صبي ثم
بلغ الصبي وصار عالما عارفا بما هو والوقف يباشرها بنفسه قادرا على تحصيل غلاته بقيادة أفضل منها من كل
جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقصيا عليه في حادثه فخواهه أن هذه حادثة أخرى
لانه قضى عليه في حاله عجزه وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على أن ما عزا الى حاوى السيوطى قد اعتمد خلافه
العلامة ابن حجر كرايته في فتاويه نابعا في ذلك للروايات من أئمتهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا
فقال لو شهدت بينة بارشدية زيدا ثم أراد اخوان يثبت ارشديته فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن
بينهما بحيث لا يمكن صدق ما تعارضتا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان طال فمقتضى المذهب
أنه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا امر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبنا أنه
ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها ارشداً شتر كالأن أفعال التفضيل ينتظم الواحد
والا كثر كما مروان كان بعده وقصر الزمن فقد تقر وعندنا أن البيتين اذا تعارضتا سبق الحكم بأحدهما
لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الا أن ارشد من الأول فتقبل

يزرعها رجل ويؤدى حصة
الوقف من الخارج منها
هكذا مدة تزيد على عشرين
سنة ومات المزارع وصار
وارثه يفعل فيها كفعاله
والآن برز شخص يزعم انه
كان مزارعا فيها فيما
من الزمان ويريد انزعها
من يده واعطاهما لغيره
هل له ذلك بغير إذن متولى
الوقف المذكور أم لا وهل
ذلك أرض الوقف بوضع اليد
عليها مزارعة أم لا (أجاب)
أرض الوقف لا تملك بثمن
ذلك فلا تباع ولا تورث
ودفعها الى المزارع مفوض
الى متوليهما وليس لمن زرعها
مسددة ثم رفع يده عنها أن
يتصرف فيها بالدفع لمن شاء
اذ لاحق له فيها كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في أرض
وقفها مال كعها على ذريته ثم
على جهة بر لا ينقطع غلة
واستغلا لا وسائر الانتفاعات
الشرعية دفعها الناظر
لمزارع يزعمها بالحصه هل
ذلك المزارع دفعها للمزارع
آخر حال يأخذ منه في
مبايلتها أم لا وللناظر رفع
يده عنها ولا يصح بيعه ولا

فراغه ويرجع المزارع الثاني على المزارع الأول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا ملكها للمزارع ولا
تصرف له فيها بالفرع عن منفعته بما لم يدفعه له مزارع آخر ليرزعه بالنفس لان انتفاعه بها ثابت باذن ناظرها بحجته لا يجوز له الاعتراض
عنه بما لا يأخذ مالا في مقابلة الاعتراض عنه يسترد منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في
أرض وقف حارية في مفلح ذي بنين بها ثرا وغرس أشجارا وصار يزعمها شتو يوصي فيها باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين
هل لا حد أن يرفع يده عنها زعمائه كان يزعمها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في الفتنه (ج) له حق القراري أرض وقف أو

سلطانة وتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه قول (تج) أحوط وقد ذكرناه ثبت حق القرافي الوقف في ثلاث سنين فكيف لم ينص له بالتصرف بأذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كذا وهو البناء والأشجار فلا شبهة في منع الغير وإن كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته إذا تركها اختيارا والحاصل أنه أحق بالانقضاء عما من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربان له متول وكل وكيل يقوم مقامه (٢٢٤) في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصيق والشئ وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقف على

الحكام وإرسال القصاد وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتنم هذا الخبر والمفرد (سئل) فيما إذا كان له يد وظيفه أذن في جامع كذا على الهام المعلوم المعين من وقف الجامع بموجب تقرر برفض شرعي ففرغ عنه الذي قاض شرعي لاخوين قررهما فيها وأعطاهما حصة تقرر برباشرهما مدة والأثان قام عمر ويعارضهما فيها إعمالا أن زيدا صاحبها الأول كان فرغ له منها قبله ماله الذي جاعه ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط (الجواب) العبرة بالفراغ الصادر من زيدا للاخوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررهما في ذلك دون ما رجع عمر ومن الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانصه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يكونا بين يدي القاضي الآن الشيخ فامضى في فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وإن لم يقرر الناظر المنزول له ولم يستند إلى نقل وخلاف في ذلك اهـ ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الاشياء وأفتى بذلك الخبير الرملي (سئل) فيما إذا كان على زيد تيمارة فرغ عنه لعمر ومبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم إن السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عروا لآل الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمر ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمارة المزبورة ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وأبقاه عليه والمستلة في الخير بتمن الوقف في مواضع ثم قال فيها لأن مجرد الفراغ سبب بضعف وقد ذكره في الاشياء وأطال فيها المحشي (أقول) ظاهرة تهيب المؤلف الرجوع بالخشية المذكورة أنه ليس له الرجوع لوقبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد أحمد الجوى محشي الاشياء أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وإن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم الكثر استخرج محذور ذلك من فرع ذكره السرخسي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرملي عن والده أنه أفتى بمحذور ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخيرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لأن القائل بجواز بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الاشياء القنوي على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد ولا يجوز الاعتياض عنه كالاغتياض عن حق الشفعة اهـ وأما إذا جعله من باب الجبازة على الصنيع أو لحقه إبراء عام أو إبراء من خاصة فلا قائل بالرجوع اهـ ما في الخبر بتمن الوقف لمخضما ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن البرازية وغيره هاو قال عقبه فهذا صريح في عدم جواز التزول عن التيمارات وإن التزول له يرجع بمادفع كاهو ظاهر وإن كان تزوله عز لثمنه الخ ورايت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام علي أفندي مفتي السلطنة ما وافقه ونصه بالركية (زيد برجامه مدخلها ب أولان عمره خطا بتي كندوبه فراغ ايتك ايجون ايكو زغر وشو روي عمرودني خطا بتي زيد فارغ اياسع زيد مبلغ مزبورى عمرودون استرداده قادر اوروى (الجواب) أولو اهـ (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمر عن وظيفة كانت عليه بعوض معلوم من الدراهم دفعه عمر وله ثم أبرأ بداراء عاملا الذي بينه شرعية ومضت مدة والأثان يريد عمر والرجوع ببدل الفراغ على زيد متعلا لا بدع مجبى برافقه بها وإن الغير أخذها فهل

الحكام وإرسال القصاد ونصب المبشرين وخلاص الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث الوقف وعاليه وأطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مفوضة لآيئه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كاهو مفوض اليه فهل تكون يده يد أمالة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل إذا دفع مالا بأذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا ببدل ذلك المال يكون ضامنا له أم لا (أجاب) صرح الخصاص بأن للقسيم أن يوكل وكيلًا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كأنقله عن في الجسر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده أمالة ولا يلزمه الضمان بالهلاله والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكله وفي دعوى الهلاك وحيث عم له التوكيل وناب الوقف

نا بقول فتكده دفعه الا بشئ من مال الوقف فدفع لآدمان عليه فباسا على الوصي ومن المعلوم أن الوقف يستق من الوصية إذا نصوصا وقد أذن له حاكم الشرع ومبنى أمر الحاكم على الصحة فتقول أذن لما رأى من المصلحة لاوقف والمفتى به في الوقف ما هو الاصل في جميع أموره ولنقول على ما ذكرنا كثيرا مستفيض في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهم ثم وقف في الوقف أجاز وقف السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام افتقر الواقف واضطر إلى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكمه كم يلزمه بعد دعوى شرعية فيباعه أو شيئا منه فهل إذا حكم قاض يرى بإطلاقه بسبب عدم جوازه على النفس أو بسبب

عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلا كاهو مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه بغير إذن (أجاب) نعم إذا حكم حاكم يرى ذلك فهذا لان هذه فصول تختلف العلماء فيها وايسر مخالفة الكتاب ولا السنة مشهورة ولا إجماع يكافئ علمه على ما فاطمة والله أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزورها بالحصه كالربع مثلا وهب لبعض من ارعها حصه الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كالأجور هبة الوصي والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع (٢٢٥) انقاض الوقف من حجر وطوب ونخشب هل

إذا ثبت الإبراء العام المذكور ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمر وعن عثمانيه معلومة في جوامع العسكرين بغير عوض وأجاز ذلك من له التكليف عليهم ثم مات القار عن ورثة يكافون عمرا بلا وجه شرعي أن يدفع لهم مبلغا من الدراهم عن العثمانيه فهل لا يلزم عمر ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمر ذلك (سئل) في ناظر شرعي على وقف أهلى سافر من دمشق بعد أن وكل رجلا من مستحقى الوقف أهلا للقيام عنه بمصالحه وكالة شرعية عامة أثبتا نفس الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل إلى الحاكم وأنهى إليه أن وظيفة الناظر المزبورة شاغرة عن مباشر مباشرها وطلب منه أن يقره فيها لشغور هافقره فيها ببناء على إتمامه المخالف لماس في نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم (الجواب) لا تعد الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما وأنهى هو الوكيل على أنه بمجرد السفر لا تصير شاغرة وحيث أن تقرر بالمبنى على الإنهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعي (سئل) فيما إذا كان زيد مؤثنا وكاسا في مسجد قرية فقام عمر نائب عنه في ذلك مدة معلومة وجعل له نظير ذلك أجرة معلومة وبأشهرها عمر وفي المدة المزبورة يريد مطالبة بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في البحر والخيرية (أقول) ذكر العلامة البيري عن المفتي أبي السعود أن الاستنابة تصح فيما يقبلها كالتدريس والافتاء فيما لا يقبلها كطلب العلم واقرانه وذلك بشرط العذر الشرعي وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه فتصح إلى زوال العذر خلا من المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه إلا أن يتبرعه النائب عن طبيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شئ من الخوف والحياء اهـ وأقره البيري والذي حرره في البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيلا لأن الاستحقاق بالتقرر يروى بوجده يستحق الاصيل الشكل إن عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيلا فظاهر أنه يستحقه لان الاجارة وقد وفي العمل ببناء على قول المتأخرين من جواز الاستحقاق على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وصرح الخصاص بان القيم أن يوكل وكيلًا يقوم مقامه وله أن يجعل له من معلومه شيئا وكذا في الاسعاف اهـ وبهذا أفتى الخبير الرملي ولعل محل ما مر عن المفتي أبي السعود ما إذا أنابه ولم عين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقر في الوظيفة قد أقامه مقامه فيستحق معلومها كالمقر وفيما اصاله بخلاف ما إذا جعل له أجرة معينة من معلومه فليس له أن يزيد من ذلك فليتأمل ثم لا يخفى أن هذا كله إذا كانت الاستنابة بعذر شرعي والا فلا يستحق شيئا واهس من العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الأهلية لا يصح تقرر به فيها فلا يستحق شيئا كما حرره في أوائل الفن الثالث من الاشياء وحيث فلا يصح انابه غيره ولا حول ولا قوة الا بالله الهى العظيم هذا رأيت سؤال أجاب عنه المؤلف تبع الجده ولم يشبه في الفتاوى وقد رأيت في مجموعة منسلا على التمر كفى أمين فتوى المؤلف ونصه فيما إذا كان أو ذى جامع مرتبات في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية بياشرون الواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم لئلا يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب كآله جدى المرحوم

(٢٩ - (فتاوى حامديه) - اول) وحفصة وظيفتهما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصة تدعى فاطمة أم اقرب لز بدفهي أحق وعمره وحفصة تدعى علو الطبقة وانما ما يسيه أحق منها كاهو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى واقفاهما به عالم متمسكا بعلاو الطبقة وأفتى عالم آخر بانتهالها إلى فاطمة متمسكا بآقرب بينهما وكونهما مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما من أصل واحد وهو هندو وأن مائده حفصة وعمره من علو الطبقة ممنوع بان تحجب الطبقة العليا السفلى بمحور على حجب الاصل لفرعه دون فرع غيره فيما إذا شرط الواقف على أن مات منهم عن ولداته نقل نصيبه إلى كآينه العلامة ابن نجيم في الاشياء وأن انتقال حصة زيدا إليها

دون حصة وعرة وان كانتا على طاعة لكون ذلك أشبه بفرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن فرعه ولعدم تنسب
حصة وعرة لها كإحدى الأقسام وكون كل من حصة وعرة وفاطمة مشاركتين في الاستحقاق غير أن مشاركة حصة وعرة عامة
ومشاركة فاطمة خاصة فعمل الحال كان زينب والدزة بدم فوجدوا أن حصة هندا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض
العلماء بنقض القسم في هذه القضية (٢٢٦) ورجوع حصة بدلاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة

واختلاف هذه الأقوال

أجاب والله الموفق للصواب كنبه مفتي دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادى المذكور
(أجاب) لا يشك شك ولا
عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامد أفندي عن سؤال طبق سؤال جده الرقوم أعلاه بما لفظه حيث
رتاب في أن نصيب زيد بموته
شرطها الواقفون المذكورون لباشرهم يستحقون النوايا المباشرون للأذان والادعية المذورة المرتبات
ينتقل إلى أعلى الدرجات
من أهل الوقف للترتيب
المستفاد يتم المؤكد بقول
الواقف طبقه بعد طبقه
ونسلا بعد نسل ولم يستثن
منه سوى من مات عن ولد
أو ولد ولدان سفل ومن
مات عن أخوة وأخوان
وقد صدق على زيد ذلك لأنه
لم يمت عن ولد ولا ولد ولد
وصرح كثير من مثله بعوده
إلى الطبقة العليا ليجب البقاء
الأعلى للبطن الأسفل في غير
ما استثناء الواقف فينظر
اليوم ويعول عليه بصريح
كلام الواقف من غير تردد
ولا توقف والواقف قد
أشترط الترتيب في الطبقات
وأكد وهو عام خصه
بقوله على أن من مات منهم
عن ولد أو ولد ولد إلى قوله
انتقل إلى أخوته وأخوانه
المشاركين في الاستحقاق
فسبق ما وراء هذين على
العموم ودواسخة من
لم يمت عن ولد أو ولد ولا
عن أخوة وأخوان فيكون
مصر وفا على الدرجات كائنه من كان وانعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حصة وعرة من أعلى
الدرجات ولاشر لهما في ذلك خصه وان كان لهما شر بل دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهما فلا تنسب لهما
فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولد فرعه وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك
بالأصل أولى من الفرع فنقول المفتي الأول وأنها أي عرة وحصة أعلى منها فها ما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى
لا يجزى على إطلاقه بل يقيد بكونه من وجههما على سائر المستحقين الواقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصرت في الدرجة

(الجواب)

الدرجات ولاشر لهما في ذلك خصه وان كان لهما شر بل دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهما فلا تنسب لهما
فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولد فرعه وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك
بالأصل أولى من الفرع فنقول المفتي الأول وأنها أي عرة وحصة أعلى منها فها ما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى
لا يجزى على إطلاقه بل يقيد بكونه من وجههما على سائر المستحقين الواقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصرت في الدرجة

فهما وفضل كما فصلنا في قولنا فان كانت حصة وعرة من أعلى الدرجات ولاشر لهما في ذلك خصه وان كان لهما شر بل دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهما فلا تنسب لهما
في الاستحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهما فلا تنسب لهما في الاستحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهما فلا تنسب لهما
بانتقالها يعني حصة زيد إلى فاطمة لا يترتب له وكونهما مشاركتين في الاستحقاق خاصة لكونهما من فرع واحد وهو هندا وانما حصة
وعرة من علو الدرجة تنوع بان حجب الطبقة العليا السفلى لم يحول على حجب الأصل لفرعه دون (٢٢٧) فرع غيره إلى آخر كلامه غير مستقيم
لان الواقف خص صرف

(الجواب) نعم (سئل) في رجل يرث الدعوى على متولي وقف يرثه مقرر من القاضي في وظيفة توابية في
الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم
يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف
في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى
دعوى باستحقاق معلومها من ريع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس
عشرة سنة تأمل (سئل) في مستحله امام ومؤذن وفرش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد
لتعمير ضروري والغلة لا تفي بالكل وإذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقع عليهم
ويلحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومصر تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر
المباشر هل يكون من أبواب الشعائر التي تتقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كافي البحر وشرحي العلائي
(سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخرها
للاعمارة ولم بشرط الواقف تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم (الجواب)
حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم بشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب
وليس للناظر أن يدخرها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الأشياء في أواخر كتاب الوقف
(سئل) فيمن دفع للمستحقين وأخر العدة الضرورية هل يضمن وإذا قلتم بالضمن هل له الرجوع
على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرمي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليد صورته مثل فيما إذا
صرف المتولي إلى المستحقين وأخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين
أم لا أجاب لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الحاشية إذا اجتمع من غلة الأرض في يد
القسم فظاهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم لو صرف
الغلة إلى العمارة ينفوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير المرمية إلى الغلة الثانية ضرر بين
يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمية إلى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية
ضرر بين فانه يصرف الغلة إلى المرمية فان فضل شيء يصرف إلى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف
على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية إذا لم يخف ضرر بين فإذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي
المعزول بمادفع للمستحقين والحال هو أنه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع إليهم وعدمه فانه قد
وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على
الإطلاق ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاها لسا أو مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به
قائما ومنهم من قال انه مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع إليه وهذا أصح
الوجه في شرح النظم الوهابي الشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا
دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرح حوايان من ظن أن عليه دينان في خلافه يرجع
بما أدى ولو كان قد استهلكه يرجع ببدله والله أعلم اه ما في الخبرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب

بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأوجب من ذلك كله فعمل الحال كان والدزة بدم فوجدوا أن حصة هندا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض
العلماء بنقض القسم في هذه القضية (٢٢٦) ورجوع حصة بدلاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة

المصوبين للامامة بالسجدة عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان
بأولئك الاثمة فاذا سافر أحدهم لمعاطرة النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سافر الى مدينة
أو مانيول ونحوها من البلاد الفاصلة لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا ووربحا طالت غيبته فبلغت الحول
أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب (٢٢٨) بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب في الامامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا

فستحق العقوبة واخراج
ذلك الوظيفة عنه أم انما
يلزمه القيام عن شخص
منهم عند مرض أو سفر
واجب أم كيف الحال
(أجاب) انما يلزم المعين
القيام عن تركه ضرورة
شرعية تمنعه عن حضور
الجماعة بالكيفية فاذا سافر
أحدهم لا ضرورة حلت به
لا يستحق المعلوم بل صرح ابن
وهبان انه اذا سافر للجمع أو
لصله الزعم لا يستحق المعلوم
مع انهم ماضون عليه
فكيف بما ليس كذلك
وحيث كان لا يستحق
المعلوم يستحق العزل
لارتكابه الاضرار عما هو
لازم عليه محتوم به يعلم
ان المعين اذا ترك ذلك
لا يكون عاصيا شرعا ولا
يستحق العقوبة ولا اخراج
الوظيفة عنه لعدم الوجوب
لذلك وهو المرض أو السفر
الواجب ونحوه مما يقع
غلبة الظن لرضاه من
حضره السلطان لقصد
الشريف به التخفيف على
العبد الضعيف ولا يخفى
ما عجز أحدهما عن الآخر
وقد صرح وابانه لا يجوز
عزل صاحب وظيفة

جحة فلا يكون المعين ذا جهة بالتخلف في غير نزول ضرورة شرعية - بانه أي للامام الاصل ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله
أعلم (سئل) فيما اذا وقف بذرة من مخر اعلى وادبه صلاح الدين يوسف وسفينة محمد من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهما
وعقبهما على الفرقة الشرعية لدر كرم مثل حقا الاثني عشر على ان من مات من أولادهما أو أولاد أولادهم أو نسلهم أو أولاد أولادهم
ولدا استحق ولد وولد ولدا كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته
وذوي طبقته على الشرط المذكور فحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فاذا انقضت ٣ قوله أجد المفتي هو المهنداري الحلبي اه منه

ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم نسل ولا عقب عا ذلك وقفا على من سجدت الواف من أولادهم كور والاث على الشرط المذكور
على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسفينة وروسان ثم مات محمد بن الواف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت بنت مريم
ابن وبنين وهم محمد وراهم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنين وهم محمد وزينب وخصاكية ثم مات محمد بن سفينة عن ابن وبنين وهم محمد
ومؤمنة وخصاكية ثم ماتت رواس عن بنت تدعى فضاة ثم ماتت ابراهيم بن سفينة عن ابنين وبنين (٢٢٩) ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت

بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف محلا لكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو
متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهد اثنان عندنا كما به ما ذون له بالدفع من قبل قاض واحد الشهود
يستحق ولده في الوقف المازر فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لفرعه واعدوا المنفعة عليه أم لا
(الجواب) الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان المتولي ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو أمره القاضي كما
في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كنبه الفقير محمد المفتي بمدينة حلب عني عنه ما أعني به المولى محمد
أفندي الكواكبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اه ما رأيت بخط منلا على رحمه الله تعالى (سئل)
فيما اذا قبض متولي وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلوم ومات بمجهلا وتولى الوقف زيد وقبض مال
الوقف عن سنة أخرى تلي الاولى وطالبه ارباب وظائف الوقف بالمنكسر لهم من جوامعهم عند المتولي المتوفى
عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة الثانية للاولى طائرا ومه لهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم
يشترط الواقف صرف ريع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويرد الرجوع عليهم بنظر ما دفع
لهم ومحاسبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولي ذلك (الجواب) نعم وللشيخ خير الدين في
فتاويه كلام ضمنه سؤل الرفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر ريعه بانه يرجع به فاعادوا بضم
بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أوضح الوجهين ففي شرح
النظم الوهباني الشيخ الاسلام عبد البر ان من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة
واستلمه القابض اه وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دين فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد
استهلكه يرجع ببذله اه وفي الخيرية أيضا لا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص
عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشلبي اه (سئل) عن متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة
مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه
فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في البرازية بان عزل القاضي للغيان واجب عليه
فتاوى الخيرية ولو أنفق المتولي دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرممة الوقف يبرأ عن الضمان لانه
أدى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاءه مثل ما أنفق في حاجته وخلطه بدراهم الوقف صار ضامنا للباقي لانه صار
مستهما كالفلأراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الوقف بحيث السرخسي من باب تصرف
المتولي في الوقف وفي فتاوى الشلبي من أنباء كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناظر
بتماذيه على عدم العمارة وتعدية الصرف عليها وتهاونه في استخلاص الريع وضياعه عند السكان وصرف
ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن انصف به هذه الصلوات المخالفة للشرع التي
صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرحه الابيينه ويرجع عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم اه
(سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف ثبتت خيانتة في وقف منها فهل يعزل عن السكل
(الجواب) ما وجدت الا أن نقلا في ذلك لكنهم قالوا اذا ثبت الخيانة فقد ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف
في باب الولاية على الوقف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر

في السؤال ودرجتها الآن أعلى الدرجات ولا سبيل الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العلو ودرجتها عن قول السائل
ماتت قضاءه من أولادها لانهم افسدوا لوجود أولاد أولادها خلتها سببية كما هو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموقوف
وذ كر عدددهم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن ابن وبنين أع ماتت أو هما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد
والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ كقضاء فلا أع موجود حيا بمقتضى العبادة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكره معها
ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان أراد بالابن الابن ليعطيه فلا يناسب أن يقول عن أولادها انها بنت أع لا تحصى

يجوز الصرف لهم بل هم
 أولى من سائر الفقراء علان
 مقصود الواقف الثواب
 والتصدق على القرابة أكثر
 فوابوا إليه أشار صلى الله عليه
 وسلم بقوله لا مراءاة ابن
 مسعود حين سأله عن
 التصديق على زوجهالك
 أجران أجر التصديق وأجر
 الصلة ثم اعلم أن الانقطاع
 الأول الحاصل بموت صلاح
 الدين قد زال بموت أخيه
 محمد وهذا الانقطاع يزول
 بموت مريم سواء كان لها
 ولد أم لم يكن لانها تقضى
 القسمة بموتها وتقسم الغلة
 على الدرجة التي تليها من
 الاحياء والموتان فتعطي
 الحى ما يخصه منها ونصيب
 الميت لولده أو ولد ولده
 شرط وهكذا فانهم وان
 أعلم (س) في واقف وفق
 وقفا على متصرف خير
 عنها في كتاب وقفا
 فضل عنها بصرف الاولاد
 الذكور والامات بالنسبة
 ثم من بعدهم لاولاد
 وذرياتهم ونسبهم وعق
 أبدا ما نتا - لو ارد
 ما عاقبو اوقاف بصري

على ان مات عن ولد أو ولدين أو أحفل من ذلك يصرف المصير إلى الكتبة لم يكتب في كتاب الوفاة فهل إذا شهد العدول آخر
بذلك فعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولدين أو أحفل من ذلك للولد أو لأبيه أم لا وإذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب)
العبرة بما تافقا به الواقع لئلا كتب الكتابين عبارات علمائنا العبره سا هو الواقع في نفس الامر فإذا ثبت أن الواقع في لغة الواقف من مات
عن ولداً أو ولدين أو أحفل من مات عن ولد أو ولدين أو أحفل قوله من مات عن أولادنا وفي ذلك ثبت شهادة العدول بوجه ظاهر
الوقف لأنه الحميم فيما يدعى عليه وإن شهد الشهود فتعريف من مات منهم متفق الوسط لأن الواقف لم يبين مصرفهم مع من هو أعلى منه وقد

آخر الوقف قال في الفسخ وينعزل الناظر بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النظر اه
والظاهر ان هذا في المشروطه النظر امام منسوب القاضي فلا نهر ولو حل بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي
والاخذ والاعطاء فله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرج منه الحاكم الإيجابية ظاهرة
وان رأى ان يدخل معمر جلا آخرفعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولي من غلة الوقف
(سئل) في متولي وقف أذن لساكن دار من دوره أن يعمر فيه ما من ماله بطريق الاستدانة على الوقف
ومهما بصرفه فيها يقطع من أجره في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف بدون إذن من قاضي
القضاء فهل تكون الاستدانة المربورة غير جائزة (الجواب) نعم ونقله في البحر مفصلا (سئل) فيما اذا
استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من الدراهم لأجل الوقف بلا إذن القاضي ويريد أخذه من غلة الوقف فهل
ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف إلا بإذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك
قال في البحر المعتمد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان باصر القاضي جاز
والا لا اه (سئل) فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهات الوقف ولو ازمه
الضرورة مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعدما أشهد عليه بينة شرعية أنه صرف ذلك بينة
الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد إذن القاضي له بذلك وثبت صرفه وأشهد له على ما حكم شرعي
فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر المتولي لو ادعى أنه استدان
بإذن القاضي هل يقبل قوله بلا بينة الظاهر لا وان كان المتولي مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة
وهو ما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذ القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة
لما أنه بغير الإذن متصرف وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جذعاه في الوقف
لا يكون من باب الاستدانة لانها تنصرف في الفرض والشراء بالنسيئة وعلى هذا فلو صرف المتولي للمستحقين
من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضيان قيده بالانفاق على المرمة وقيد في جامع الفصولين
بان يشهد أنه أنفق ليرجع فوق الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناظر
أذن لإنسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيء الغلة ليرجع به اذا جاءت الغلة هل يكون من باب
الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع
ان قلنا برجوعه اه أي ان قلنا برجوعه في مسألة صرفه من ماله على المستحقين كفي الانفاق على المرمة
وكتب في حاشيتي على البحر في هذا المثل أقول في فتاوى الخانقاني ما نصه الذي وقف عليه في كلام أصحابنا ان
الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل
منه بل لابد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كافي ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك
ليس من الاستدانة على الوقف والانساجاز إلا بإذن القاضي ولم يكف الشهاد وحده لم يكن من الاستدانة فلا
مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف
لأجل الصرف على المستحق لا تجوز وانما تجوز وهما لا يبدل الوقف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه كلام

جاء المستحقين فأقر بما ادعاه وأفتيت فيما سلف أنه ينفذ أقراره عليه خاصة وبشأنه فيما يخصه هل إذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه بطل
أقراره ويقسم على الباقي حسب ما تشرطه الواقف ولا يدفع له من ربعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل أقراره له ويعطى ما كان له وللقر له بالباقي وأقراره
الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كمن صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره
ويمنع المقر له لأن المقر انما ينفذ أقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبكونه ينفذ استحقاقه وينقل الى غيره فيبطل أقراره به والله أعلم
(مثل) في رجل وقف مائة على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والاثبات للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم

على أولادهم الذكور دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم وأعقابهم الذكور دون الإناث ثم قال على أن من مات لغير ولد ولا ولد له فانتقل نصيبه إلى من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك ونظيره على أولاد الإناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته أو آل الواقف إلى ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقر لمجهول لا يعرف له استحقاق فيه بان له في الوقف كذا اشارة في حصته (٢٣٢) وبطل اقراره بموته عن اختيه وعنته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له إلى عنته أم إلى

اختيه أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهما في درجته والعمه من درجة أبيهما فلا تستحق معه ما للشرط ان ذكر كور فاستحقاقه مضافا لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره فيبطل اقراره بخبره به الناصح في مختصره ومثله في التنازع عن المحيا وكذا في الاسعاف وعبره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقف لأهل مختصا ببناء الواقف المدعوم من ذرية منصور وذو يد فخر لرجل أجنبي من حواصن ذرية بنتها أن له من نصيبها المخصص بها وبذريتها استحقاقا فافدوه كذا وكذا منتقل اليه من أنه فاطمة وإلى فاطمة من

أما بنت بنت فخر بنت الواقف الزور ثم مات المتصدقون جميعا من أولادهم وظهور كتاب وقف متصل للمدعوة الناطق أم هاني بنت خديجة الزور متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها فهل يعمل به ونكاح أولاد الأجنبي إلى اثبات سهم ولا عبرة بنصرهم ونصرف أيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاستياء والنظار فموقوف عليه بان فلا يستحق معه كذا وأنه يستحق الربع دونه وصدة فلان مع في حق المقر دون غيره من أولاده قوله فعلى المستأجر المثل أي لأن الاجارة الطويلة الزائدة على سنة فاسدة اهـ

وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفا له جلا على ان الوقف رجع على شرط وشروط ما قرره المقر اهـ وقال الناصح في مختصره قال الخصاص أولهم ان أبي بر وي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقفا على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان عن ما يحدث من الغلة يتسهم ما أصاب زيدا يشاركه المقر له فيه ولا يصدر زيد فيما يصيب ولده ونسله وإذا مات زيد بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اهـ وبذلك يعلم الحكم فيما رفع البناؤه أعلم (سئل) فيما اذا شرط (٢٣٣) الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بتجته ماصورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين حالا وهم هبة الله وذو داوود الله ومن سيرة هبة الله تعالى من الأولاد ذكورا وإناثا بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم وأعقابهم أبدا ما عاشوا ودعما ما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على انه من مات منهم عن ولد أو ولد له أو نسل أو عقب عاد نصيبه إلى ولده وولده ونسله وعقبه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد له ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى الواقف ومن مات منهم أجعين قبل استحقاقه شيئا من الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه ولو كان حياته من بعدهم على جهة بر متعلقة ثم ان الواقف انتقل إلى رحمة الله

الناظر ثم تولى ناظر وهو إلى الآن ناظر والحال أن الناظر الأول لم يتناول من ربيع الوقف شيئا فهل يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري لأن حصته معلق بربيع الوقف أم يلزم الناظر الأول الجواب لا شيء ناصر الدين الثاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه له من ربيع الوقف ولا يلزم ذلك الناظر الأول حيث عزل ووافقه سيدي الجد والشيخ نقي الدين الحنبلي تعمدهم الله تعالى برجته فتاوى الشافعي من الوقف (أقول) لكن قال في البراز به قيم المسجد اشتري شيئا مؤنة المسجد بلاذن الحاكم بحاله لا يرجع على الوقف اهـ قال في البحر وظاهره أنه لا يرجع له مطلقا إلا بآذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء رفع إلى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا وذكر في البحر قبل ذلك عن الخاتبة قيم الوقف اذا اشتري شيئا لمرة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن ينفق على المرمية من ماله كالوصي في مال الصغير وان أدخل المتولي جذعا من ماله في الوقف جاز وله أن يرجع في غلة الوقف اهـ وكتب الرملي في حاشيته قوله وفي الخاتبة الخ أقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا شهد عند الانفاق أنه أنفق ليرجع على الوقف يرجع اهـ وسبب أن ذكره منقولا عن جامع الفصولين اهـ كلام الرملي فاذا جمل ذلك على ما إذا لم يشهد وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف وأنفق من ماله في عمارة الوقف فلا تشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا لا يوافق ما في البراز به أيضا من قوله قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولي اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اهـ وعلى ذلك أيضا يحمل كلام البراز به السابق الآن يدعى الفرق بين الشراء والانفاق في المرمية فليتأمل (سئل) في وقف برفيد وظائف ليست من الشعائر وهي مقرر على أر بابها بما لها من المعاليم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولى الوقف أجور عقاراته عن سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف ستمائة غاب ولم يدفع لأرباب الوظائف شيئا من علائقهم عن السنة المذكورة وله وكيل في الضبط فقط يكلفه أر باب الوظائف المذكورة إلى الاستدانة على الوقف لاجل دفع معاليمهم أو قبض أجور العقارات المذكورة سلفا عن سنة ثلاث وأربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم وانما قيد في السؤال بانها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر يستدين قال في البحر لكن وقع الاستدانة في مسائل منهاهل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك فيكون باذن الناصح فقط أولا فلما ظهر أنه يستدين لهؤلاء الواقف لقله في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد الخ اهـ ولا يجوز صرف ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الجاني في فتاواه خيرية ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما في البحر وغيره وأفتى به الخبير الرملي (أقول) وقد مناعنا الكلام عليه أوائل هذا الباب (سئل) فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرع للوقف فهل يصح ذلك (الجواب) نعم وهي مسألة وقف

(٣٠ - (فتاوى حامديه) - اول) تعالى ولم يترك سوى هبة الله وذو داود وما عداها من الأولاد مات حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وذو داود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكرمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين من هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبها لهما ثم ماتت عن ولدين له على فانتقل نصيبها له ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله ومصلح الدين ولدي دخري وفاضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبه لهما ثم ماتت مريم عن ولدين له مصطفي فانتقل نصيبها لهما ثم مات مصطفي الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ شقيق هو هبة الله المذكور

وفضل الله واحد وهما اخوان لاب وابن خالته وهو مصافي ابن مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من أبيه وأمه
مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلي الى الواقف بواسطة ابن فان الاخوة
اولاد محمد بن عبد الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت عبد الله ابن الواقف ومصافي ابن مريم بنت داود ابن الواقف أو يختص به الاخوة
لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب (٢٣٤) الى الميت كالقرب الى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه اخصا شقيقا فيكون القوة

بمنزلة القرب ويكون القرب
الى الميت كالقرب الى الواقف
أو لكونه يدلي الى الواقف
بجهتين بالا بوة والا بوة
ليكون اقرب الى الواقف
فان الاخ الشقيق هرجية
الله بن محمد بن عبد الله ابن
الواقف وهو ايضا ابن دخري
بنت داود ابن الواقف وما
عده ليس كذلك (أجاب)
اما صرف نصيبه فهو لمن في
درجته بالا بضع لمان فوقه
ولان تحت بشرط الواقف
لكن هل يقدم ذو جهتين
على ذي جهة بقول الواقف
يقدم اقرب الاقرب فيه
اختلاف منهم من قال
يستوي السر لان زيادة
الجهة فوق لا تزيد بعضهم
يقدم صاحب الجهتين على
صاحب الجهة لان اقرب
نارة يكون بقرب الدرجة
ونارة بزيادة القربة وبعضهم
يقدم الاخ من ابوين على
الاخ لاب والاخ لام وعند
عدم الاخ لابوين يسوي بين
الاخ لاب والاخ لام فان كان
الذي من قبل الاب ارتكض
مع في صلب الرجل والذي
من قبل الام ارتكض معه

في رسم آدم فليس أحدهما اقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المتوارث قال ابن الصغ في حديث احدهما من جهة واحدة
والاخرى من جهتين وهو جهتان أحدهما الممتنعون وقال بعضهم في تعارض المدة ومعنى الاقرب بجهة واحدة ولا تقدم حجة
فاشكت المسئلة على ما في المعنى فرائد ان تقدم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقف وان مقاصد أهل العرف وبعضهم قال
الاولى ان يصالح وان اقرب اهل قبل من القرب بعد فصل معناه يساعدهم قال بالسواوة والذي يظهر ترجحه من قولهم في
قربة الولد المساواة على جهة المعنى في اقرب لاسيما في جهة قربة الولادة قال في مختصر الشافعي في باب الوقف على الاقرب ما يد بالاقرب

فالاقرب قال أبو يوسف في قوله أرضي مدقة موقوف على فرائي الاقرب فالاقرب بعدة له مذهب محمد والذهب هلال لكونه الفاعل لا فاعلهم
وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر ترجحه
حيث رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة انما هي مساواة الجميع عن يدلي من قبل أبويه أو أبيه لانه
يلزم من اعتبار أرجحية ذي الجهتين على ذي جهة في ابن هو ابن ابن عم وأخ من أجنبي كأمه (٢٣٥) تزوجت ببن عمها وانما منه ابن ومن

واحدة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذ كورة هي زيادة ضرر وتعت قبل شهادتهم الحما كم الشافعي بعد
التزكية وحكم بجهة الاجارة المذ كورة ويكون المثل ويكون الزيادة ضرر وتعت بعدم شفع
الاجارة المزبورة الى انتهاء مدته وان زادت أجرة ذلك في المدته بعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها حكاه شريفا
موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور الذي حاكم حنفى حكم بجهة الاجارة
ولزمها وعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها وانفذ حكم الشافعي المذ كورة بحدثة ودعوى شرعية وشهادة
مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المددة ادعى الناظر المذ كورة ان الاجارة المزبورة بدون أجر المثل
وأحضر له شهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينقض بشهادتهم المذ كورة الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة
أولا (الجواب) الاجارة بدون أجر المثل يغيب فاحش غير جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت أن الزيادة
المذ كورة بزيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح به في الاشياء قال فان كان اضرازا وتعتالم تقبل اه أى
هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في أثناء المددة فلا يخلو أمره وأمر شهوده اما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت
حين العقد بدون أجر المثل أو أنه زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة
الشهود كما صرحوا به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعاهما حين الاجارة من زيد وحكم بجهة
الاجارة من حاكم حنفى وشافعي وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء ترد
وبينة الاثبات بانها أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل وان كان الثاني أعنى زيادة السعر فان كانت
الزيادة من قبل متعت أو رغبت لا تقبل كما اذا زادت باقل من نصف ما استأجروا ما اذا كانت الزيادة في
نفسها الغلاء سعرها عند الكل ففيه روايتان قال في لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متولى الوقف اذا أجرة
أرض الوقف باجرة مثله يجوز فان زادت أجرة مثله بتغير سعرها أو كثرة الرغبات فانه ينسخ ذلك العقد
ويحتاج الى تجديد العقد نائبا وفيما مضى من المدية يحسب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يحسب العقد نائبا على
أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره الولوالجي وفي أدب القضاء للامام السروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس
له فسخ الاجارة اذا كانت الاجارة هي أجرة المثل حاله العقد وان زادت بدرة والبسيرة عشرة آلاف درهم وفي
الحاشية والاسعاف رجل استأجر أرض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجرة المثل فلما
دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في المأجور فزادت الاجارة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينقص
الاجارة بصفة صان الاجران لأن أجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر
التغير بعد ذلك اه وفي حاشية الحاشية يرى لا ينقص لان العقد صرح بزيادة الرغبة في الاجارة بمنزلة زيادة
السعر في القيمة ثم ذلك غير مفيد فكذا قال مولانا زاذ زيادة فاحشة كان للمتولى أن يفسخ الاجارة
والزيادة الفاحشة مقداره نصف الذي اجريه اولالا ان الاجارة تنعقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة
فكأنه أجرة هذه الساعة بصفة صان فاحش ولا كذلك المبيع اذا تغير سعر المبيع اه وفي الذخيرة واذا
زاد أجرة المأجور مدته فقل فتاوى مير قس لا يفسخ العقد وعلى رواية شراح الطحاوى يفسخ ويحدد
العقد وحكي الباقي في شرح الملتقى تصحح كل من الروايتين وفي المخ اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن

وأن القس على الوقف عمر وبؤدى ما عليها من المعين في كل سنة لجهة وقفز بدلين بدفترز المذ بوروان القيم على وقفز بدفترز
زاد من أشجار الزيتون الجاري في وقف عمر وبغير طريق شرعى وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلها أقل مما
يحصل منها سابقا فهل على قيم وقفز زيد الزارع بين الأشجار الجاريه في وقف عمر وأرض أشجار المزبورة وهل له زرع الأرض المزبورة وهل قسم
الزرع المزبور يكون لوقفز زيد ووجه وقف عمر وأم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزارع على وقفز بدفترز بدفترز من الانحداد
الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الخبارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف

فالاقرب قال أبو يوسف في قوله أرضي مدقة موقوف على فرائي الاقرب فالاقرب بعدة له مذهب محمد والذهب هلال لكونه الفاعل لا فاعلهم
وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر ترجحه
حيث رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة انما هي مساواة الجميع عن يدلي من قبل أبويه أو أبيه لانه
يلزم من اعتبار أرجحية ذي الجهتين على ذي جهة في ابن هو ابن ابن عم وأخ من أجنبي كأمه (٢٣٥) تزوجت ببن عمها وانما منه ابن ومن
أجنبي ابن آخر ووقفت
على الاقرب فالاقرب اليها
من اولادها ونسائها وذر
تزوج أحد بناتها وهو الذي
من جهة ابن عمها على الآخر
وهذا بعيد جدا عن أغراض
الواقفين وأما من أدلى بالام
فقط ففيه تردد ولو فني
القاضي به عن اجتهاده فذ
قضاؤه لانه محصل اجتهاد
وموضع نظر كما قدرته لك
وفي شرح المنهاج للرملي في
شرح قوله كما أن مصرفه
أقرب الناس رجلا لارنا
فيقدم وجوب ابن بنت على
ابن عم وبؤخذ منه حجة
ما أفنى به العراقى ان المراد
بهما في كتب الاوقاف ثم
الاقرب الى الواقف والمتوفى
قرب الدرجة والرحم لا قرب
الارث والعصوبة فلا ترجح
بهما في مستويين في القرب
من حيث الرحم والدرجة
ومن ثم قال لا يرجح عم على
خال بل هما مستويان ومثله
في شرح المنهاج لابن حجر
والله أعلم (سئل) في أرض
موقوف من قبل زيدا بها
أشجار يتسود وقف من
قبل عمر وعلى جهة برعمينة

المسألة من الغلة لما قلنا
 صرح بذلك هلال وغيره
 ولا بأس بأيراد ما وضع
 الوجه فيها أفتيناه فنذكر
 مسألة الاحتكار ودانص
 عليها الخصاص والزاهدي
 في قتيبه وماويه وهي أيضا
 في تماري شيخ شيوخنا
 العلامة شهاب الدين بن
 الحايي قال فيها جري عرف
 الديار المصرية به وتحكم
 القضاة بعهده ولزومه ومنهم
 شيخ الاسلام السعد الديري
 وأما في ذلك اطالة حسنة
 ويحكم في ذلك كلام
 الخصاص وقد مر جوابان
 للمستحكر الاستبقاء وان
 أبي الموقوف عليهم الا للعل
 حيث كان ذلك باجرة المثل
 وفي الاسعاف في فصل اسكار
 المتولى الوقت وفي غصب
 الغير اياه لو استغل الغاصب
 الارض سنين بالزراعة فالغلة
 له وعليه قيمتها نقص من
 الارض ولا يلزم أجر مثلها
 وهذا قول المتقدمين وقال
 المتأخرون يلزم أجر مثلها
 وأجر مثل مال البقيم وما
 أعد للاستئلال ومنه يعلم
 مسألة قسم الزرع وقه

قبل هذا يسير ويضمن الغاص
عليها عقد الوقت وليس لهم ف
وأما إذا صارت غلبها أقل فلا
عليها مع الأصل بخلاف ما
الانبياء الصلاة والسلام من

الزيادة العارضة وبعد فسخ الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للعتي فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم
الاول وتنفيذه لا ارتفاع الخلاف قال المؤلف نقل عن جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى التنفيذ
احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقرر به على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفعا عليه وهو أن يكون
بعد خصومة من مدعى على خصم اهـ (سئل) فيما اذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات الوقف
ثم مات وتولى النظار غيره قام بطالب مسـ. تاجر دفع الاجرة ثانيا فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس للناظر
الجديد مطالبة المستاجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحا مع مولا به شرعا ولا يلزم المستاجر أن
يعطى أجرتين للناظرين وبمثله أفنى الجد (سئل) في وقف أهلى من مستحقة ناظر شرعى وبعض مستحقه
متصرفون في عقار من ايجار وقض وغير ذلك بدون وكالة عنه ولا اذن شرعى وزرع رجل منهم أرض الوقف
واستغل زرعه ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا لغيره والزرع
لزارعه وعليه أجرة مثل الأرض لجهة الوقف (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أجرة حمام الوقف من زيد
مدة معلومة باجرة المثل لدى حاكم شرعى حكم بصحة الاجارة ثم قايل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجرة من
عمر وبدون الاجرة الاولى بنين فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تمسكون الاقالة الزبورة غير صحيحة
(الجواب) حيث قايل بدون مصلحة للوقف وأجرة بنين فاحش فكل من المتقابلة والاجارة بالغب الفاحش
غير جائز (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض أجور أقلام الوقف من مستاجر بها سلفا فاعن مدة معلومة
فهل يكون القبض المذكور صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا آجر متولى الوقف دار الوقف مدة
معلومة باجرة معلومة من الدراهم قبضها من المستاجر سلفا للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحا
(الجواب) نعم (أقول) لينتظر فائدة التقييد بالضرورة واعلمها لكون واقعة الحال كذلك أولسكون المدة
طويلة فانه يجوز ايجار دار الوقف أكثر من سنة واحدة كما في الدر المختار وحيتذله قبض الاجرة سلفا حيث
صححت الاجارة فليتأمل هذا وفي الاسماء عليه في ناظر آجر خان الوقف ستة بالقيمة المستاجر باجرة حاله قبضها
منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الجديد أخذ الاجرة من المستاجر فاجاب اذا ثبت قبض الاول الاجرة
فقبضه صحيح وليس للناظر الثانى أخذها من المستاجر ثانيا اهـ فافاد جواز قبض الاجرة سلفا من القاصيت
لم يقيده بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض الاجرة حيث شرط تجميلها على المستاجر
وهى واقعة القوى في زماننا (سئل) فيما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار
الوقف بالوجه الشرعى وبقي عنده ليشترى به عقار الموقوف بدل الاول فقام بعض مستحقى الوقف يكاف
الناظر الى كفى يكفله بالمبلغ المذكور أو يكتبه الناظر على نفسه بالمرايحة أو بدفعه له ولم يبقه المستحقين
ليدفعوه بالمرايحة فهل لا يكفى الى ذلك بدون وجه شرعى ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقار الوقف
(الجواب) نعم ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الخانوقى من الكفالة وبمثله أفنى الشيخ
الرملى في فتاواه وسئل العلامة الرملى اذ لم يصرف الناظر المتبدل المال المتبدل في عقار أو تعدى عليه
أو ضاع من يده أو غاب به هل يلحق المتبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمان أو يخسران أجب ليس على

فما لم يرم وعمارته مسقاة ولا في ما أشرف على الخراب من مستغلانه وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلانه الى نفسه بالحصول
وزخرته بماء الذهب والنفضة والازرود ونحوهما من الألوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاء حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المراتب فقد
صرح العلماء بحرمها وعدم تناولها لكونها قطعاً من باب إزالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقد ردت على ذلك قال في البحر
تصرف القاضي بالوقف مقيد بالصلحة (٢٣٨) وليس له أن يتصرف كيف شاء ولو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة

وغيرها إذا قرر القاضي المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسران وبدفعه البديل خرج عن
عهدته وبقي في عهده الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بحال الصبي هل يجبر على التجارة قال لا يجمع الفتاوى
(سئل) في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف
الضرورية فيما لا يكذب الظاهر وحلف على ذلك وتعدرت تفاصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل
قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفي منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة يقبل قوله
في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يجبره على التفسير شيئا فشاوان كان متهما
بجبره القاضي على التفسير شيئا فشاوان لا يجبره ولو كان يحضر يومين وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر
ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الزاوي والحرر عن القنية وبمثله أفق القمراشي وفي أحكام الاوصياء
القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا أن يدعى أمرا يكذب الظاهر في تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا
يصح بيرى على الاشياء وعلى هذا لو ظهر خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ
(أقول) ومرة تمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه (سئل) فيما إذا أذن متولى وقف
برجلاني الوقف في قبض أجور حوائط الوقف ودفعه المستحقين من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعذر
عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لارباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد المتولى ما دفعه الجاني
وطالب بذلك فهل الجاني الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكذب الظاهر (سئل)
فيما إذا كان زديعة رافى وظيفة جباية في وقف بموجب براءة سلطانية وتقرر بقاض شرعى ويتصرف
بها من مدة مديدة قام المتولى الا أن يزعم أن دفع المستاجر من الاجرة للجاني غير صحيح وأنه الرجوع بها
عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولى المزبور (الجواب) نعم لما
في وقف البحر من أن جمع المال من المستاجر من هلالا وخرابيا وظيفه الجاني ما من المتولى والجباية يدعون
تسليم الغلة اليه في حياته ولا يمين له منهم يصدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم أن
الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى معارفه الشرعية أو تسليمه الى من له حق القبض شرعا
ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما فينبغي أن لا يصدقان كلامهما أجبر
مشرك للوقف والاجبر المشترك انما يصدق بيمينه عنده لا عندهما فان المال ليس امانة في يد الاجبر المشترك
عندهما على ما تقرر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على ما سلفناه ولزم الضرر للوقف فينبغي
للقاضي أن يعمل بذهبهما فنظر الوقف فتأمل من القول لمن للمولى عبد الحليم أفندي أخى زاده (سئل)
فيما إذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده (الجواب)
نعم قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشرة أن قلنا عن خزنة الاكمل لومات الواقف وأوصى الى رجل
ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصى في كله
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ في ما خصه اه (سئل) فيما إذا وقف زيد عقاره معلوما مخبرا على
الحرر من الشريفين بشرط وظيفة الناظر لعمرو وذر يته ثم من بعدهم لتولى الحر من الشريفين مات

مصرف على الوقوع من بناءه المذموم مسقاة وزعيم مستغلانه والمنورة طيبة قد توافقت على أنه الواقف
ببدا من غلته بعمارة لا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يتبع دائمة الاباء العمارة وكذا الشروط والفتاوى فلا ينكر ذلك الامن
أفضله الله تعالى وأبعد ما وافق عن روجه وطرد فلا يحتاج الى الاطاب زيادة على هذا الجواب وأمانته وزخرته بما ذكر من مال الوقف
في أمهات المال لا يضمن الناظر المال الذي مر به قال في الكافي وهذا أي في الكراهة في نفسه إذا فعل من مال نفسه
أما المتولى فبما من مال وقف ما يحكم البناعدون النقش فلو فعل ضمن ما يضمن تنبيع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع

وغيرها إذا قرر القاضي
فراشا في المسجد بغير شرط
الواقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل
لأقرش تناول المعلوم ثم قال
استفاد منه عدم صحة تقرير
القاضي في بقية الوظائف
بغير شرط الواقف كشهادة
ومباشرة وطلب بالاولى
وحرمه المراتب بالوقوف
بالاولى وفي الاشياء والنظر
أيضا في القاعدة الخامسة
بعد مسألة الفرائض وبه علم
حرمه أحداث الوظائف في
الوقوف بالاولى وبه علم
أيضا حرمه المراتب بالاولى
وقد ذكر المسألة في القاعدة
الاولى من النوع الثاني وفي
القاعدة الخامسة من
النوع الثاني أيضا في كتاب
الوقف والدعوى اعتناء
بشأنها وخر من المسائل
الشبيهة والنقول فيها
كثيرة فلا يخفى على من له
بالفقه أدنى الملم بل أطن
ولا العوام وسواء كان
المتولى من ذمى أو من
أو محتاجا لها فكيف سمع
احتياجه الى العمارة
والترميم

بطاع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اه وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة ونحوه لا بأس به
يعنى ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجدا لله تعالى وأذن للمتولى أن يبيع
فصلوا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأها القرآن ويورثها
الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف بشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع (٢٣٩) المشتغلين في وقت المسجد والمدرسة

الواقف وعمرو وتصرف بوظيفة الناظر المزبور رجل من ذرية عمرو وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين
الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور يخالف الشرط الواقف فهل ليس للمتولى الحرمين
معارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى تنقضي ذرية عمرو المذكور عملا بشرط الواقف المزبور لانه كنص
الشارع في وجوب العمل في المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الاشياء (سئل) من قاضي الشام سنة
١١٤٧ إذا مات متولى الوقف بجهل غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكروا وقف آخر منسكس
عدة سنين ويريد متوليه طلبه من تركته المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركته
المتولى المتوفى (الجواب) الحكمر المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى
المتوفى شيء من ذلك كذا أفق المرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا المتولى المذكور قد مات بجهل غلات الوقف
ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية وغيرها وعبارتها

وكل أمين مات والأمين تحصر * وما وجدت عينا فدينها نصير
سوى متولى الوقف ثم مفاوض * ومودع مال الغنم وهو المؤمر

(أقول) وقد مناقية الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف مشتمل على عقارات قبض
ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا بشرط واقفه تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين وأمسك
الناظر قدر ما يحتاج اليه الوقف من العمارة في المستقبل فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر
الممسوك للعمارة فيما ياتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العمارة
ولم يقيد عند الحاجة اليه لانه حينئذ يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان
كان الا أن لا يحتاج الموقوف للعمارة على القول المختار للفقهاء لواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف
بحال لا يغفل فيؤدي الصرف الى المستحقين من غير ادخال شيء للتعمير الى خواب العين المشروط تعميرها ولا
كفا في الاشياء قال بحسبه الجوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هو العمد
المختار في المذهب كفي جامع المضمرة (أقول) ومضى هذا الباب ما لم بشرط الواقف تقديم العمارة
(سئل) في ناظر أهل للناظره ولاه قاض وأكده براءة سلطانية تقاضى جماعة أنها شاعرة وأتوا بفرمان
بنص مخالف فهل ينعون باعتبار انهاهم المخالف للواقع أم لا (الجواب) نعم ينعون فان عزله وأعظاهم
بناء على ما أنوه وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبنى عليه مشله وحب بنى على ما أنوه والقلم والتعدي
من الاتخذين ومنسوب القاضي والسلطان حيث كان أهلا للولاية ليس لاحد دفعه بغير رخصة ولا مصلحة
كما صرح بذلك في الخاتمة والاسعاف وجامع الفصول والبحر والاشياء والعلاقي في شرح التنوير وأفق
بمثله العلامة الخبير الرملي مفصلا كما هو مذكور في فتاويه من الوقف (أقول) ومضى هذا الباب (سئل)
فيما إذا قرر القاضي هند في وظيفة الناظر والتمسك على وقف أهل بطريق الفراغ من أمهات المقررة في ذلك
فيلها بالوجه الشرعي وهذا أهل لذلك وكتب لها حجة تقرر بذلك فهل يعمل بالحنة المذكورة بعد ثبوت
مضمونها شرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن الناظر فراجع مسئلة (سئل)

من أهل مذهب الامام
المجمل أحد بن حنبل يقسم
القيم ربع الوقف بينهم على
ما رواه وان تعذر الصرف
على بعضهم بصرف الى
بقيةهم وما له الفقراء
المسلمين وشرط الناظر في ذلك
لنفسه أيام حياته ثم من
بعده لاس أخيه ثم لارشد
فالارشد من ذرية ابن أخيه
فان عدموا ولم يكن فيهم
من يصلح للناظر فلفقيه
لشيخ الخنابلة القلانبة لم
يقدر الواقف للناظر شيئا
من الغلة فهل يعطى له شيء
من ذلك أم يعطى الجميع
للمذكورين بعد العمارة
عمل بشرط الواقف وهل اذا
تعذر الصرف الى بعضهم
يصرف الى بقيةهم كاشترط
وهل اذا تفرق رجل انه من
ذرية ابن أخى الواقف وأنه
يصلح للناظر يعمل بحجود
قوله وهل يجوز تغليب باب
المسجد دائما ومنع المصلين
فيه وفتحته في كل يوم جمعة
للتساعض من فيه بالدخول
ورفعن أصواتهن فيه معن
كل من مر على باب المسجد
أم لا واذا قلتم لا فاشيأرتب

عليه بالمر بق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاصه في الوقف نزع يده عنه ويقام شيخ الخنابلة ناظر او يولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم
بشرط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضي لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظرا ولم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قبل لا شيء له لان
المنافع لا تقوم الا بالاعتقاد ولم يوجد قبل يستحق أجره لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا بأجر والمعهود كالشروط فيحمل الاول على ما إذا لم يكن
معهودا جعلا بين القولين فعمل بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص
عليهم وبصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةهم على ما رواه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعى انه من ذرية ابن أخ الواقف

معرفة لادله من بينة تشهد له بصدقه ولا يعطى بمجرده عوام ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة فلو واحد أو يدخل ذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤذ على ذلك لا سيما وقد يمكن النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهن وإذا ثبتت خباياهم وجب على القاضي عزله وإن شرط الواقف أن لا يعزله القاضي والباطل لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به (٢٤٠) البرازي بقوله أن عزل القاضي الخائن واجب عليه وعليه الاتم بتركه فإذا عزله القاضي ولم

يوجد أحد من ذرية ابن في ناظر وقف أهلي أمره القاضي العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور ومفلسا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور (الجواب) نعم فإن قلت إذا أمر القاضي القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشيء أوفيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل الحلة القيم أن يقرض من مال المسجد لا لأمام فإني فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الإمام ومفلسا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس له أقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولي إبداء مال الوقف والمسجد الآمن في عياله ولا أقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذو كرائه القيم لو أقرض مال المسجد لياخذ عند الحاجة وهو آخر زمن أمساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولي أقراض ما فضل من غلة الوقف لو أخرز اه بحر من الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولي يتصرف في أمور الوقف بدون إذن المشرف وإطلاعه ومعرفة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلي يكون الوصي أولى بأموال المال ولا يكون المشرف وصيا أو تركونه مشرفا لأنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلم اه كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخانية وكذا نقله في أدب الأوصياء ثم قال وفي الخاصي ويقول الفضلي يبقى اه وأنت على علم بأن الوقف يستقي من الوصية ومسائله تنزع منها كإتلافه الشيخ خير الدين فبأن فتاوى الرحيمي من أن المتولي لو أخرجه بأجرة المثل أجارة شرعية تتعقد ولا يملك الناظر معارضته لأنه في زماننا بمعنى المشارف فيه فنظر وفي البحر قال في الخانية وقف له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لأن ذلك مفوض إلى المتولي والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اه (أقول) وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاصلة له لغراس حصه منجارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقية غراسه ملك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصه الجارية في الوقف من غراسه لجهة الوقف وأخذ آخر من نبات الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا لجباية مال الوقف من مستأجرى أفلامه فقبض مال الوقف من المستأجرين ودفعه إلى مرسله ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوي وشرحه لا يجزي وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا ليدفعه إلى رجل فذكر أنه دفعه إليه وكذبه الآخر في ذلك والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب اليقين عليهما جميعا وإنما يجب على أحدهما لأنه لا بد لا أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر فبأنه ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر فبضمه وسقط عن الآخر دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور وأنه يحلف المأمور خاصة بيمينه عند دفعه إليه فان حلف برى وان نكل لم يردع ماله عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة إلى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة

لأما كتب في الصلوات إذا قلنا بصدقها في الوقف ولا شيء للعامل لأنه غاصب عمل في الوقف بغير إلى أجارة نافذة بل ترددة ناظره فكيف إذا لم يعمل كذا كرر السائل بلسانه فما تناوله والحال هذه من ربيع الوقف حرام بحيث يجب رده إلى مصارف الوقف (سئل) فيما إذا وجبت مشقة على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاحل لا يحسن القراءة مع وجود من هو أهل لذلك هل يجب على الحاكم أخراجه عنه وتوجيهه للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك لأن مخرج حوائج الحاكم إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بإعطاء غير المستحق ومرة بجمع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف ثلثه أعارها المديونة

يوجد أحد من ذرية ابن أنجبه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الخانية الذي شرطه الواقف إذا شرط الواقف كنعن الشارع وكل ما أثبتناه نص عليه علمنا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف إذا ساقى على كرم موقوف أو أخرج عقار الوقف وكتب في صل المساقاة أو الاجارة أنه ساقى أو أخرج بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال أن الناظر على الوقف غير بشرط الواقف أنه لا لا وشد فالأرد هل نصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظر أهلي الوقف ولا له له علمه إنما هو من أحد المستحقين أم لا وإذا قلتم لا نصح فما الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لا نصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته إنما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته بإجماع علمائنا ولو كتب في صل المساقاة والاجارة أنه ساقى أو أخرج بماله من الولاية فوهما أن استحقاقه في الوقف بوجبه ولاية على الوقف إذا عبره لما في نفس الأمر

مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف لجندي هل إذا تناول المتكلم على المدرسة تسعة الأعمار وبقي العشر بصفة من أوعاها طالب المتكلم على المدرسة متحصنة بيت المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وإنما الطالب به المزراع الذي أخرج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك بل القبض نصيب المدرسة ولا شركة للجندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا قبضه وصرفه لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه (٢٤١) المستحقه كما لا يخفى على فقيهه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ

الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله في الصرف إلى المستحقين أم لا وإذا وهب كل فرد منهم شأ من متعينة المقبوض بيده للناظر هل لهم الرجوع فيه أم لا وإذا أخذ كل واحد من المرتفعة بعولفته قرية يتحصل من غلته الأضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لأن قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يتقيد كذلك إلا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم لأنه أمين يدعى إيصال الأمانة إلى مستحقها واختلف في تخليفه واعتمد الشيخ زيني في نواته أنه لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه واستأمنه وليس للمستحقين أخذ القرى بماله من المعين إذ حقهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه أضعاف أضاعف والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعسدة

(٢١ - فتاوى حامديه - أول) للاستغلال إذا خرب مهور بها المعدل له الاثنية هل يجب عمارته من آخرها أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من آخرها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الأوقاف على الصفة التي كانت عليه من زمن الأوقاف حتى قاء البياض والجر في الحيطان أن لم يكن على زمنه لا يفعلان والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على ولديه أمين الدين ويهودي وعلى من بعده من ذكور وإناث على الفريضة الشرعية ثم وم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فتنصيبه له مات الواقف عن ابنيه المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنة فما الحكم فيما أكل كل واحد من (أجاب) إماما كاله محمود من

أولادهم وأبنائهم قبل استحقاقه من مباح هذا الوقت وزوالها أو ولد لها أو نسلا وعقباً يستحق ذلك خريف
المغزول ما كان يستحقه التوفي أن لو كان حياً في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعتبر أعلاه ثم مات الواقف المذكور
عن ابن يسمى عمر وعن أولاده ابن مات في حياة واقف ثم مات عمر عن ابنين وبتين ثم مات ابنهما واحد حتى بقيت عن غير ولد والموجود الآن
أختهم وأولاد اب الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل تيب المبني الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختهم المذكورة مفردة أو لا يشاركها فيه
أولادهم المذكورون ثم لا (جواب) نعم تنقل إليهم أي أنهم وولداتهم المذكورين لا يتوابعهم في الدرر جزؤهم من أهل الاستحقاق المتساويين

المذكورة بعلة لكون الواقف تجز الوقف و سلمه في حياته و ليس في حكم الوصية بعد وفاته أم لا (أجاب) المخصوص عليه في كتبنا ان الواقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يتجزه المريض بأن يقول وقتت على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في أوقافه بأن قوله أرضي صدقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنتي ثم على أولاد أولاد الخ فإن علي أولاد أولاد من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا لم تجز بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بهن من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غلته جميعا على فراض الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غلته

وأولاد أولادهم الأئمة
ولاخت من ذلك قال لان
الوقف في المرض وصية وإذا
لم تجز الاخت بطلت الوصية
للورثة ويجوز لأولادهم
وأولاد أولادهم غير أن
الوقف انما وصى لأولاد
الأولاد بعد موت الورثة كانه
قال أو صيت لأولاد أولادي
بغلة هذا المنزل بعد خمس
سنين وذلك جائز والوصية
بالغلة للابنتين وان بطلت
فانزل وقف على حاله فإذا
جاءت نوبة أولاد الورثة
صرفت الغلة اليهم والله
أعلم (سئل) في قطعة أرض
بقرية موقوفة من جانب
السلطنة على مصالح زاوية
منسوبة لولي وقت الرصا ديا
هل لمن ولده السلطان على
تلك القرية أن يتعرض له
بطلب شيء على تلك الأرض
مع أن غيره ممن تقدم من
الولاة لم يتعرض به لمبذل
من متول من المنسوبة
السابقة أم لا (أجاب) ليس
له أن يتعرض به بطلب شيء
إذا السلطان نصره لله تعالى
انما أطلقه فيما هو خارج
عن أوقف المساجد وأروا
والرماط والمقابر وأما

والسائل اذا تناول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فوهمته من جميع المال وذكر أبو العباس الصغاني في أحكامه أن أصحابنا قد تروا تناول بسنة وقال فيه المقداد والمخارج اذا وهب في أول ما أصابه ثم مات في أيام تكون الهبة من الثلث لان العلة لم تصر عادة وذكر فاضلان في الجامع الصغير صاحب السبل والدف قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لان الانسان قلما يتحول عن قاييل مرض فساد ما يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعد مرضه عند الناس عمادية من أحكام المرضى من كتاب الطلاق ملخصا (أقول) وكنت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار ما نصه وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يتقدرا أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي قلت والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي طال ولم يخف منها الموت كالقالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشرح هنا اهـ (سئل) فيما اذا مات من يد عن ورنه وترك مائة مستقرة بالديون فباعها الورثة من عربو بأذن القاضي والغرماء بمن المثل وأدوا به الديون للغرماء فهل صح البيع (الجواب) نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بمن فيه غبن فاحش وهبه منه ومات من ذلك المرض عن ورنه لم يجز ذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في التنوير في كتاب الوصايا اعتمادا ومجابهة وهبته ووقفه وضمه له وصية فيعتبر من الثلث اهـ (سئل) في المريض مرض الموت اذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش بخمسة مائة ولا مال له سواها ثم مات من مرضه المزبور عن ورنه لم يجز ذلك فهل يكون مجابيا بخمسة مائة فتتخذ المجابهة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئا واما أن تفيض (الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من بيع المريض (سئل) في امرأة لها دار جارية في ملكها ارضاء ببناء باعت نصفها شائعا من جماعة معلومين بمن معلوم يباعا باقاهل صح البيع المذكور (الجواب) نعم كما في العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع الى نصيبهما فان اجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المجز وهو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان لم يجز البيع في نصف الدار لان بيع المال انصرف الى نصيبه أما بيع الفضولي انصرف الى النصف الشائع فاذا اجاز أحدهما صححت اجازته في ربع الدار فصول العمادية من في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشروع بعد كلام الى أن قال فالوجه الاول وهو بيع المبيع من أجنبي على صفة ما كان الكسب له فباع النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في الموضع أجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشروع وأجمعوا على أن بيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من يبيع الترخانية ونقل الترخانية في فتاواه من باب الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الاجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد اجارة الشائع

[illegible]

حقيقة الفتنة قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي مثل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في الفتنة
الأولاد فخرج إلى ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له إن الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المسألة
ببنايها في الدروس فقال لي إن عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فنبغي الاقتناع بالاختيار مع
التنصيص على اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي انقطعا ولده الشيخ أحمد من خط والده المزبور أن أولاد البنات من الذرية
على القول الرابع اه وقد حرم في الاسعاف بأن النسل الولد ولد الولد أبدا متنا سلاوا كورا كانوا أو أانا فاذا علمت ذلك وتحتقت فتوة وإية

هلال والخلاف فلا شبهة انه اذا قضى قاضى براها غير مقلد بدخول اولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهدى فى الحاوى والقنية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان قضاء القاضى فى المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده قضاءه والله اعلم (سئل) فى واقف وقف على نفسه ثم بعد على اولاده وهم مصطفى وعمر وحجة وستانا وحسينية وعلى من بعدهه الله تعالى له من الاولاد ثم بعدهم (٢٤٨) على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر

مثل حقا الاثنين اولاد
الزهور منهم دون اولاد
البنات الطبقة العليا منهم
تتبع الطبقة السفلى على
ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى
هو فى درجته فاذا انقرضوا
بأجمعهم عاد ذلك وقفا على
اولاد البنات على الحكم
والترتيب المذكور وجعل
آخوه لجهة بركة بناتهم
الواقف عن اولاده
الذكر كورين ثم مات بعده
مصطفى وله اولاد ذكر
وانات هل لاولاده شئ فى
الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين أم لا
حين انهم مادام واحد منهم
موجود الكونه لم يتعرض
لذكر من مات عن ولد انتقل
نصيبه اليه وما الحكم فى ذلك
(جواب) لاني لاولاد اولاد
الواقف مادام واحد من
اولاد الواقف ذكر كان
أو أنى لترتيب الاستحقاق
يتم وكذا بقوله السابقة
العليا منهم تتبع الطبقة
السفلى ولا يتابع قوله على
ان من مات عن غير ولد
لا يتحق بل هو مزره فان

من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان فى درجة ليست بحسنة على فيصرف نصيبه لمن هو فى درجته الشريكين
وهم اهل الدرجة العليا فبان من ذلك ان لاني لاهل درجة على مادام واحد من اهل درجة عليا بحرى الحكم كذلك ابد مادام واحد من
اهل الاستحقاق موجودا والله اعلم (سئل) فى رجل مقررى وصيتى خطابة وامانة عن له فراضرة فاستجاب رجلا وم فم مقامه فباشر
عنه مدة أشهر فخذها عنه فانه المتولى بغير حجة فاستدعى من رضى من السلطان وأخذهما السلطان عليه كما كان فخذها من النائب
فان كانا لاهل هل يصح اخذه ثم لا يكون له لاجتنوا فافهم لانا الحكم فى معلومهما (جواب) صرح العلماء رضى الله عنهم بانه لا يجوز

ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير حجة والمسألة فى البحر وغيره وقد اشتهرت اشتها فلا تحتاج الى ان يزيد هاتان اوصافا فى البحر ايضا بعد
كلام كثير فى مسألة الاستتابة فى الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستتابة فى الوظائف وعدم اعتبارها شاعرا مع وجود النيابة
قال ثم رأيت فى الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استخلافه بلاذن بخلاف القاضى وعلى هذا لا تكون وظيفة شاعرا وتصح النيابة
وقد رد على الطرسوسى فى استتابة عدم جواز الاستتابة فراجع ان شئت والمسألة وضع فيها (٢٤٩) رسائل ويجب العمل بما عليه الناس

الشريكين فى البناء وباع أحدهما حصته من الآخر بعد ايجاره حصته من الارض المحتكرة وفراغه عن
مشد مسكنه فى الارض السلطانية ورفع يده عنها بجواز البيع اذ لا يد البائع على الارض حتى يكافه القلم وأما
بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص عليه فى عدة كتب أنه لا يجوز البيع معاللا بانه لا يمكن تسليمه الانقض
البناء وفى ذلك ضرر لكن ظاهر كلام القنية المار جوازه مطلقا ومثله ما تقدم فى كلام المؤلف عن العلامة
قاسم ويؤيده أيضا أنه لا فرق بين الحصص من البناء والحصص من الثوب والعبد وقد قال شيخ مشايخنا
منلا على التركا فى بعد نقله عبارة القنية وغيرها بيع الحصص الشائعة من العمارة يجوز على الأصح لانها
أشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى فى زماننا بمشق والعلامة قاسم ثبت ثقة اه وفيه جواب عما تقدم
عن الطرسوسى من اعتراضه على القنية وحاصل الجواب أن النافلين لاختلاف الرواية فى ذلك ثقات والمثبت
مقدم على النافى والله اعلم وأما الشجر فالغالب فيه أيضا أن يكون قائما محترما فى أراضى الوقف أو بيت
المال بالاجرة فاذا باع الشريك من شريكه وأجره حصته من الارض والتزم الشارى بما عليه الجبهة الوقف أو
بيت المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما البيع من غير شريكه بلاذنه فلا يجوز لكن نقل فى أنفع الوسائل
أنه لو باع نصيبه من الزرع من أجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك المشتري انقلب
البيع الأول جائزا لان المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من الأجنبي باذن الشريك
فالذى عليه الانتفاء فى زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف وما وفق به الطرسوسى أخذا من قول
فاضلنا لو أن الشريك الذى لم يبيع أجاز بيع الشريك له أن لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان قلعه
ضرر والانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه وفاضلنا ذكر ذلك فى مسألة المبطحة والظاهر جريان
ذلك فى الشجر والبناء والجرة أيضا فاذا أجاز الشريك البيع من الأجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره
من القلع أو القطع له أن لا يرضى بعد ذلك فيفسد البيع مالم تنضج الثمرة أو يدرك الشجر أو أن القطع لعدم
الضرر حينئذ وهذا كله اذ لم يبق للبائع يد على الارض والالم يصح البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره
بالتفرغ وأما لو كان الجميع للبائع ولا شريك له فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الارض الا اذا أدرك الزرع
ففيه قلب جائزا كما مر فى كلام المؤلف وظاهره انه فى البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم يفيد
الجواز فيه ووجهه ان البناء أشبه رقة الارض فى كونه معدا للبناء لا يقصد قلعه ورفع خلاف الزرع
والظاهر ان الغراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلا وأجره نصف الارض لى
حاكم يرى اجارة المشاع وحكم بذلك أو فرغ له عن نصف مشد له لو كانت الارض سلطانية فانه يصح كما يظهر
من تعليلهم بالضرر لانه لا ضرر فى ذلك لان البائع لم يبق له يد على أرض الحصص المبيعة من الغراس واذا أراد
أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقسم لان قسمة الغراس ممكنة فاغتنم هذا
التحرر والمستطاب فانك لا تجد فى غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء
دار قائم بالوجه الشرعى فى أرض وقف بطريق المحاكاة فباعه من عمره وبيعها لغيره بمثل ما كان معلوم مقبوض
فهل يكون البيع المازور صحيحا نافذا ولا يتوقف على اذن متولى الوقف (الجواب) نعم (سئل) فى غراس

(٢٢ - فتاوى حامديه) اول) ليكر براءة ولا اذن له فى التصرف ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع
الشريف منعه عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير حجة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال ماذا كذا
تصرف المتولى السابق فى الوقف يكون متعديا أم لا بسطوا لنا الجواب (أجاب) قال فى البحر الرائق وأما عزل القاضى له فشرطه ان يكون
بحجة واحتدل عليه بما نقله فى الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أقاد حرمه تولية غيره بالاختيار وعدم صحته الفعل ثم قال واستفيد من عدم
حصصه عزل الناصر بغير حجة عدمها صاحب وظيفة فى وقت واستدل بما نقله عن البرازى وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من

السلطان بنفسه ومن وكيله وزيراً كان أو فاضل المال القاضي وكل عنه ولا ينفذ منه كما هو ظاهر من أن يبحث فيه وينظر عنه وإلى وصف المتولي السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول وإعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكره وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز لا لتدخل المنهي فيه ولا لمعطى اذ هو وقعة في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب (٢٥٠) والسنة خصوصاً لدى الحكام وولادة الأنام فهذه معصية عظيمة في الإسلام وخليفة ذميمة بين

مشتري بين زبد وعمر والبالغين ونحوهما البتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لئلا يبدل شكل منهم حصصاً معلومة فباع البالغان حصصهما من بكر بيعاً بائناً شرعاً بائناً الوصي المذكور وأجازته لذلك فهل يكون البيع المزبور صحيحاً (الجواب) نعم قال في أدب الأوصياء من فصل البيع والوصي كالمالك وفيه أيضاً الوصي قائم مقام الوصي (سئل) في شجرة حور بالمهمله جارية في وقف أهلي يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بالاذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الاستحجار أو أن قطعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لاسيما والشجرة لم تبلغ أو أن قطعها والمسئلة في البحر من البيوع (سئل) فحين باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الإدراك ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزاً والمانع (الجواب) نعم كما صرح به فاضلان (سئل) فحين باع نصيبه من الغراس القائمة في أرض وقف من أحد شركائه بلا تصديق ولا إذن من بقية الشركاء بموجب صلح ولم يحكم بصحته كما هو ظاهر فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم قال في أنفع الوسائل عن الخانية إذا كان الشجرين اثنين فباع أحدهما من نصيبه من أجنبي لا يجوز وإذا باع من الشريكين جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شريكيه لا يجوز وإن منه جاز (سئل) في شجرة بين زيد وعمر ولم تبلغ أو أن قطعها يريد زيد بيع نصيبه منها بالاذن شريكه بغير الأرض ويكاف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كذلك كرفاسد (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كذلك كرفاسد حيث لم تبلغ أو أن قطعها لتضر الشريكين بذلك كما صرح به في الهادية في الفصل الثلاثين (سئل) فيما إذا كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بدمعة وعمر دفعه له بعمدة عامصة بسبب بضعة بدين معلوم من الدراهم فاصعه بدينه المزبور وجهل كون الدين زائداً على ما في المبيع من الفضة أو مساوياً أو أقل فهل يكون البيع صحيحاً (الجواب) نعم قال في الدر المختار والأصل أنه متى بيع نقد مع غيره كنفوس ومزكش بدين من جنسه شرط زيادة الدين فلو مثله أو أقل أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط (سئل) في رجل اشترى من أخيه زوج أساور ذهب زنتها كذا مثقالاً وساعة فضة وعصاة فضة وخبر فضة وهات بالذهب بدين معلوم من القروش الفضة مقسطة عليه في أقساط معلومة وزاد المبيع ونصرف به واستهلكه فكيف الحكم (الجواب) البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المخ في باب الصرف (سئل) فيما إذا كان لزيد خانم ذهب فباعه من عمر بدين معلوم من الدراهم مقسطة عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئاً من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلاً (الجواب) نعم فهو بخلاف ما في النقدان شرط التماثل والتقابض والاشترط التقابض أي وإن لم يتجانسا بشرط التقابض قبل الافتراق دون التماثل بغير ملخصاً ثم قال فان تفرقا قبل القبض بطل (سئل) فيما إذا كان لزيد مقسم معروف من دار معلومة وأمنع أو أنى نحاس وزاد فضة وحلق ذهب وسيف فولا ذم معلومات فباعها من ابنه البالغين بدين معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والامنة والاواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن النصفه مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بينة شرعية

الخواص والعوام وحسب كل في تقيده هذا الأمر وتقرر بر شانه ما ورد الم سلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم (سئل) في مسجد توالى عليه أيدي الناظر من أهل الشام الذي المسجد به مدة سنين متعددة انتهى رجل مغربي للسلطنة العلية أن تظلمه مشروط للمغاربة والحال أن النظر قد دعا وحديثاً إلى الآن لا يعرف إلا أهل الولاية المذكورة فولاة السلطان بناء على ذلك هل إذا ظهر الأمر بخلاف ما انتهى ينزل الأول أم لا ينزل (أجاب) نعم إذا ظهر الأمر بخلاف ما انتهى لا ينزل الأول لأن التولية الثانية متعلقة بالشرط والمعلق بالشرط يتقيد بانتفاء فانتفى بانتفاء ما تم، ففهم والله أعلم (سئل) في شخص فزعه عليه السلطان وظيفه والده بعد وفاته فأنهى آخر السلطنة العلية أن الوظيفة على شخص غير من انتهى أنها عليه في الواقع فعزله وأعطى المنهي حباً أنه هل

حبث كانت الوظيفة على شخص غير المنهي فيه لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً إذا أعلاه بناء على نهائه وحيث كان نهائه خلاف الواقع فالأصل يصادف محلاً والوظيفة باقية على من وجهت إليه أولاً والله أعلم (سئل) فيما إذا تزاد السلطان رجلاً وظيفه كانت في يد رجل فرغ لغرضه عنها مال هل تكون له من قرضه أولن فرغ عنه (أجاب) نعم تكون لمن قرضه السلطان إذا الفراغ لا يمنع تفرغه سواء قلنا ببقاء الفراغ فيها أو بعدمها الواقع للقواعد الفقهية كما حذر العلامة الشيخ على بن غانم المقدسي ثم رتب مخرج المأله في شرح مباح الشريعة لابن حجر في كتاب الوقف ما صورته لومان ذو وظيفة فقرر الناظر آخره

أنه نزل عنها لا شغل، يشدح ذلك في التفرج كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك فسلك ذلك لأن مجرد النزول بسبب ضعف لا يمنع انضمام تقرر الناظر إليه ولم يوجد فقدم المقرر اه والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة نظير تقرر برفاض أخذ عنه رجل وظيفته التولية براءة شريطة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) إن شرطها الواقف وظيفته من كل واحدة منهما وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لا تخراً وجعل لهذه معلوماً وهذه معلوماً لا ينزل عن النظر لأن المأخوذ ليس (٢٥١) ما عليه والا كان الأخذ لما عليه فينزل حيث اجتمعت شروط العزل

وكتب بذلك صلح شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم وتقدم نقلها في بيع المأخوذ والمزكش (أقول) مما يناسب ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما لو جدد في طرف الثوب أو الشاس من علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم من الثمن مائة أباه قبل الافتراق أم لا فذكر المسئلة السيد محمد أبو السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا يسكن واستنبط عدم الاشتراط من قولهم إن ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصص من الثمن إلا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة بيع أمة في عتقها بطوق فضة وبيع سيف محلي تتخلص حالته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيهما بالافتراق من غير قبض مائة أباهما بأن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لأن الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم للحلية أيضاً وان اتصل به فكأن الحلية من مسماه بخلاف علم الثوب فإنه ليس من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابله حصص من الثمن اه لمخلصا لكن بشكل عليه مسألة المفضض والمزكش الآن أن يفرق بان ما في ذلك مقصود بالشراء كالطوق والحلية وأنه ليس شيئاً آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة في الذخيرة وإذا باع ثوباً بمنسو جاز ذهب بالذهب الخالص لا بد لجواز من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر في المتق بالثوب أن في اعتبار الذهب في السقف وابتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اه وقال في التارخانية وفي البهائي أن في اعتبار الذهب في السقف وابتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغيانية ولو باع داراً في سنة وفها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعاً بخلاف علم الثوب فإنه لا يعتبر لانه تبع محض اه فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تبع محض وعمام الكلام على هذه المسئلة فيما علقته على الدر المختار فراجع (سئل) في امرأة باع حصة من دار مشتركة بينها وبين أخيها من أخيه المزبور بدين معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع المزبور فاسداً (الجواب) نعم رجل باع داراً على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوماً يكون فاسداً خاتمة من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من أخيه أرضاً من أرضه معلومة وجودها فيها بدين معلوم ويريد ردها إذا رآها أو بعضها فهل له ذلك (الجواب) بيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية إن شاء رده وإن شاء أخذه وكفى رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى كما في شرح المجموع والتنوير ومثله في البحر اه وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في الأرض كالفعل والبصل والجزر والقلقاس وإذا قلعه البائع فله مشترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض فهو شراء مالم يره وحكمه أن للمشتري أن يقبض هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بالزمن في حقه فان لم يقبضه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض بخير المشتري إن شاء رضى وإن شاء فسخ وإن رضى بالمقايعة لزمه البيع في الباقي إذا كان على صفة المقايعة وأجاب أيضاً بأنه يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغيب في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار إذا رآه باله قشره إن شاء أخذ وإن شاء ودان قلع شيئاً منه من الأرض بطل خياره (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو

بتقرر القاضي أم بتقرر السلطان مع أنه انما قرره بناء على ما انتهى غير عالم بما فعل القاضي (أجاب) العبرة بتقرر القاضي لا بتقرر السلطان بناء على ما انتهى اليه كسئلة الوكيل إذا تجاوز ما وكل فيه ثم فعله أو كل خصوصاً ما يوجد من السلطان تنصيص على عزل المارة فإصدار منه مبنى على أمر تبين خلافه فلا ينعى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فادعى كتاب الوقف لرجل والرجل ادعاه لا تخلف في الأمر يعرف الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الاجرة بصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ورجع على من عليه الفلانة ويكون المتصرف منبراً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي والمتولي لا يجوز فإن كان بني الوقف فهو وقف أسكن بغير ذلك من

ماله ولا يبرأ من الاستحار عن الاحزاب والرفع له ذلك انظر الزجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وان بنى لنفسه أو أطلق رفعه
لولا يضر والا يملكه القم بأقل القيمة من مزرع وغير مزرع وعمل الوقف فان أبي يترى الى أنه يخلص ماله كما تقر في مسئلة تعمير الاجنبى
في الوقف بلاذن والله أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا واذا قلتم يجوز فهل اذا
أثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف (٢٥٢) بشهادة رجلين شهدا بانه علوي لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبته ويدخل في الوقف أم لا
(أجاب) نعم يجوز الوقف
عليهم كما صرح به في الاسعاف
وكثير من الكتب قال في
الخاتمة وهو المختار فاذا أثبت
رجل منهم انه علوي بوجه
الواقف بشهادة رجلين أو
رجل وامرأتين ثبت نسبته
ويدخل في الوقف والمسئلة
مصرح به في كتب من
الكتب والله أعلم (سئل)
في الوقف على الصوفية هل
هو جائز أم لا واذا قلتم غير
جائز هل اذا وقف خانقا على
الصوفية ومات لا عن وارث
ورأى السلطان نصره الله
تعالى أن يجعلها مدرسة
ويقسم لها مدرسا فاراد
المدرس أن يدرس ويأخذ
القدر المتعارف هل له ذلك
ولا يجوز منعه عن التدريس
وأخذ ذلك (أجاب)
المصرح به في كتب أئمتنا
ان الوقف على الصوفية
وصوفي خاله لا يجوز كاهو
الرواية المرجوع اليها من
جانب الكل قال في الخلاصة
والبرازية وكثير من الكتب
أخرج القاضي الامام على
السعدى الرواية من وقف
الخصاف انه لا يجوز وعلى

الصوفية والعلماء فرجع السكا اليه اهـ وداعى ذلك علم أن السلطان ان يجعلها مدرسة وفيه مدرسا
ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذا لا يتهاوا الحال هذه فطما لسا طان كاهو
ظاهر والله أعلم (سئل) في ميراث على زارية ادعى حصته في عقار بيد رجل انما وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المدعى عليه وأبى بكتاب
وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والتكول فلا
يقضى القاضي بغير واحدة منها والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف أى مستحق من خطباء وأئمة ومؤذنين ونعالين وبوابين
نصف

وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب) الذي تحرر من كلام صاحب البحر فقلنا عن الخاوى القدرى ان
الذى يبدأ به بعد العماره ما هو أقرب الى العماره وأعم للصحة كإمام المسجد والمدرس والمدرسة وينبغي الخاف المؤذنين بالامام وكذا الميثاقى
لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب الحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في البحر ثم السراج بكسر السين أى القناديل ومراهم مع ربتها
والبساط بكسر الباء أى الحصير والحق بها معلوم خادما هو الوقاد والفراش وتعبيره (٢٥٣) يتم دون الواو يدل على أنهم مأموران
عن الامام والمدرس وفيه
تقديم المدرس انما يكون
بشرط ملازمته للمدرسة
للتدريس بالامام المشر وطه
في كل جمعة وانما قال للمدرسة
لان مدرستها اذا غابت عملت
بخلاف مدرس الجامع
اه ومن رام الزيادة يرجع
الى البحر والله أعلم (سئل)
في مسجد له امام وخطيب
ومؤذنون هل يقدم في
الصرف بعضهم على بعض
أم هم متساوون (أجاب)
الامام والخطيب والمؤذنون
سواء في التقديم لأمرة
لاحدهم على الآخر والله
أعلم (سئل) في مسجد له
خطيب وامام ومؤذنون
وخادم أمهم يقدم في صرف
العاوفة واذا صرف الناظر
الى المؤذنين وحرم الامام
والخطيب هل هو مخلف أو
مصيب (أجاب) ان لم يضر
ربح الوقف فكل ما شرط
له وان ضاق يقدم الثلاثة
الاول في الصرف على الخادم
وانظر ما كتبه في الاشياء
نقلا عن الخاوى القدسي
زل عنك في ذلك الاشياء
ولا ريب أن الناظر في

تخصيصه الدفع للمؤذنين وحرم الامام والخطيب مخلف غير مصيب والله أعلم (سئل) هل للقاضي أن يقرر خصا في وظيفة كتابة في وقف
مدرسة بغير شرط الواقف أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقرر وظيفة كتابة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمعمر الاخذ الا النظر على
الوقف كافي الفوائد الزينة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا مشاعا في عقار ولم يفرزه ولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال
الوقف وجعله للورثة أم لا (أجاب) نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجه الشرعى من تقدم دعوى صحة
شرعية على ممال اليه بعض الاحباب أو وجود مفضى عليه مع إقامة بينة ونحوها من الحجج كاهو الراج ليسبب القضاء عليه كاهو مشهور والله

اعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجود من الاثني عشر شهرا وعقد التبرع وأجر وسعد الدين جميع الوقت بينهم بالسوية لا مزية لاحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وسألهم وعقبهم أربابا ما داموا وانما ما بقوا نهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف إليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك لكاملهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنات اهـ وهذا الخلاف فيه أما إذا

أضافه اليه بان قال على أولادى وأولاد أولادى وأولادى وولدولى بصيغة الجمع أو الألفاظ في دخولهم وعدمه الخلاف المشهور المعلوم في كتب أصحابنا والله أعلم (سئل) في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناضرا يتصرف في المال ويراجع بصرف من الرجح القراء على موجب ما عينت الواقعة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر في زمن فناناه السابقة وصارت عيانات القراء على حكم التوزيع فهل الناصر الآن له أن يأخذ عياناته تماما على حكم ما عينت له الواقعة في شرط وقفها أو لا يدخل مع القراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف اليه معينه تماما حيث كان في مقابلة عمله وكان قدر أجره ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاشياء عن الاسير متى استواء المستحق عند الضيق وأنه يخالف

بكر بدون اذن المرنين كيف الحكم (الجواب) يكون البيع موقفا على اجازة المرنين أو قضاء الدين أو الإبراء منه بيع المرهون غير نافذ في حق المرنين وليس للراهن والمرنين حق الفسخ كالمستأجر ويقتربان بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرنين لازم في حق البائع حتى إذا قضى الدين أو تمت الاجارة لم يلزم البيع برأية من الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما إذا كان لز بدغراس عنب قائم بالوجه الشرعى في أرض وقف جار مشد هافي تصرفه قباع ربع الغراس من هندد وفرغ لها عن ربع المشد وصدق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع زبيده على الجميع وتصرف بثمنه ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعى فهل يمتنع من معارضتها ويؤمر بتسليمها المبيع ويلزمه مثل ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قدم المؤلف عن العمادية أنه لو كان الزرع كله قباع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدر كاجاز والافلاخ وعلمه لزوم الضرر كما مر وقد مئان الظاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول بالايجار والفراغ (سئل) فيما إذا اشترى زيدا ثني عشر شاة من عمرو بثمن معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر بثمن معلوم وقبضها بكرا ثم باعها من عمرو وصاحبها بثمن معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البياعات المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل في آخر باب العيب شرى ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بالف نسيئة سنة ثم اشتراه بثمن نسيئة سنة فهو فاسد فلو باع بالدراهم فاشترى بالدينار لم يجز استحسانا وإذا انتقل الى آخر بيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اهـ خلاصة من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان لز يد مشد مسكة في أرض وقف حامل بعضها الغراس جاري ملكه قباع الغراس والارض معا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم فهل صح البيع في الغراس بحصة من الثمن دون الارض (الجواب) حيث ضم الملك وهو الغراس المذكور الى الوقف وهي الاراضى المذكورة يصح بيع الغراس دون الارض كفي فاضحة من غيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وبعده أن يعطيه فطنابا بالسعر الواقع ثم ارسله القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما ومدة غلا سعر القطن فيها بعد ما تحاسبا وتساقطا على غن القطن بالسعر الواقع أولا والاثن يربذ يدمطالبعمر ويبلغ من الدراهم تكملة الحساب السعر الثاني بدون وجه شرعى فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس يزد ذلك (الجواب) نعم كما أفتى به القمى والخير الرملى وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتبى معزى بالى النصاب (سئل) فيما إذا استدان جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر معلوما من الخنزيرة عنها أقل من الباقي بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالخنزيرة ثم طالبهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب الخنزيرة من أصل الدين زاعما أنه نظير صبره عليهم مدة فكيف الحكم (الجواب) تكون الخنزيرة المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتجب بسعرها الواقع المذكور من أصل الدين كافي المجتبى والفتية

للمخينة فراجع اليه يظهر لك صحة ما أفتيت به والله أعلم (سئل) في واقف وقف على ولديه أحمد وجمال الدين ثم على أولادهم وأولاد أولادهم جميعا لطيفة العلية الطيقة السفلى غير أن من كان له ولد من الاثني عشر شهرا وعقد التبرع وأجر وسعد الدين جميع الوقت بينهم بالسوية لا مزية لاحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وسألهم وعقبهم أربابا ما داموا وانما ما بقوا نهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف إليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك لكاملهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنات اهـ وهذا الخلاف فيه أما إذا

العليان في درجتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه ان هو في درجته ان من المقيد بكونه من الاثني عشر شهرا وعقد التبرع وأجر وسعد الدين جميع الوقت بينهم بالسوية لا مزية لاحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وسألهم وعقبهم أربابا ما داموا وانما ما بقوا نهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف إليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك لكاملهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنات اهـ وهذا الخلاف فيه أما إذا

ولا عبرة بالزعم المذكور ولا يدمطالبة الجماعة بعد ما ذكر ببقية دينه والحالة هذه والمسئلة في الخيرية مفصلة بنقولها وموصفة بدلائلها الى أن قال والاصل انه يبيع بالتعاطى (سئل) فيما إذا طلب زيد من عمرو دينه عليه فدفع له عمرو مقدار معلوما من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون بيعا بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر بينهما معلوما (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر معلوما من الارز وادعى بعد قبضه أنه وجد ناقصا ولم يقر وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض بهمينه (الجواب) نعم لانه هو المنكر وهذا اذا لم يكن النقصان من الهواء أو نقصا يكوّن بين الوزنين فان كان كذلك فلا شئ على البائع والحالة هذه كفي النوازل والخلاصة والبحر وأفتى بذلك قارئ الهداية والخير الرملى وسئل قارئ الهداية اذا اشترى شخص مكيلا أو موز وناقض البائع القبانى ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسليمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب اذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد عليه القول قوله في مقدار ما قبض بهمينه ولا يسمع قول القبانى وحده الا اذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة أرطال من الغزل فوزنه بعد أيام فقص وكان رطبا فبئس فهل له الرّدان صدقة البائع في الرطوبة (الجواب) نعم وفي الحاوى الزاهدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا من فوزنه بعد أيام فقص فان كان رطبا فبئس له الرّدان صدقة البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرّد ولو نزع الغزل وجعل القبانى ابرئهما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اهـ (أقول) والظاهر أن هذا فيما إذا كانت رطوبة غير أصلية وكانت خارجة عن العادة بحيث تعد عيبا فلا ينافى ما مر من أنه اذا كان النقصان من الهواء فلا شئ على البائع لحله على الرطوبة الاصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما إذا ساءم زيد من عمرو سلعة فقال عمرو أبيعها بنسيئة وقال زيد لا آخذها الا بشأني وكانت السلعة موقوفة المساومة في يد عمرو والبائع ندفع عمرو والسلعة الى المشتري وقال مجيز أبيعها بنسيئة تصرف كيف شئت فتصرف بها زيد بناء على ما ذكر من الاجازة فهل تكون السلعة بما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في الذخيرة رجل ساءم رجلا فقال البائع أبيع بنسيئة عشر وقال المشتري لا آخذها الا بعشرة فان كان الثوب بيد المشتري حين ساءمه فهو بنسيئة عشر لان المشتري رضى بنسيئة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو بعشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري اهـ ومثله في التناوبية والولوية (سئل) هل يدخل الحلى في بيع أمه تبع (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما إذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وهلا كه فهل القول للمشتري مع يمينه ولا تخالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية وغيرها (أقول) الصواب ان القول للبائع مع يمينه وعبرة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهم ما القول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخالف عند أبي يوسف والقول قول المشتري

يكن أحسن في درجته ينتقل نصيبه الى أقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولدا أو أسفله منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا بد أولئك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو أنثى ويشترك الاثنان فياقفهما في ذكورا كانوا أو أنثى بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة يرتصها مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خليفة بنت ناج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقة ابن خالته أحمد بن عائشة بنت ناج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته آمنة بنت فاطمة بنت ناج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن

وقال محمد بن محمد بن النعمان و يفسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه يفسخ العقد بلا كره وقوله ثم اختاف أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط اه فعمل أن قول الهداية فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان اختاف في الاجل الخ بل الى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختاف في الاجل أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان القول للمنكر أو في الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد بن النعمان والفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري اه قوله أو في الثمن أي لو اختلف في قدر الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول للمنكر صريح في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذ كر في البحر عن النهاية أن النقيس يبيع بعض الثمن اتفاقا اذا الاختلاف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى اه (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على المشتري الى أجل معلوم وقسط باقيه أنقسطا معلومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل والنقسط فهل يبقى كذلك ولا يحل الثمن بموته والحالة هذه (الجواب) بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل كل شيء البرازيه والاشياء (سئل) في أن تجار جارية في ملك زيد وفي مساقاة عمر ومثله بالوجه الشرعي فباعها زيدا وهي مثرة من بكر فهل يكون البيع موقفا على إجازة عمرو (الجواب) نعم كما في الذخيرة (سئل) في أحد الدائنين اذا باع نصيبه من الدين الذي على زيد من شريكه فهل البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما في الاشياء من القول في الدين وأفتى به المهنداري (سئل) اذا انفسخ عقد البيع بعد موت البائع لفساده وكان المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لجماعة وزكرته لاني بجميع ديونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري أحق بمالية المبيع من سائر الغرماء كلهم كذا في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو ونصفه من دهر بدوي فبذره شريكه فباع زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض منها فباعت عمرو نصفه بدوي بغير علمه الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لان هلاك المبيع بالاختيار الشرط في يد البائع يعطل البيع كما في البرازيه وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقررة على أنها تحلب كذا رطل فهل يكون البيع فاسدا (الجواب) نعم كما في الخانية (سئل) في رجل باع غراما كرمه المتروحين البيس من آخر فهل لا يدخل الثمن في البيس (الجواب) نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع الا أن يشترطه المتاع والمثله في التتوير (سئل) فيما اذا قال رجل بعث دارا من ابني الغائب ثم بلغه خبر البيس بعد موت أبيه فهل يكون البيس المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث عبدي هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت أبيه فالبيس المزبور غير منعقد (سئل) فيما اذا كان له بدو من القلي موضوع في بيت من قرية فباعه من عمرو على أنه أو بعثه فقتل كل قطار بكذا فذهب عمر ولقبض البيس فوجد مائتي قطار لا غير بعد ما دفع عن الكل زيدا يريد أخذ الأقل بحسب من الثمن ومطالبة البائع بثلث الباقي فهل له ذلك (الجواب) نعم وان باع صبرة على أنها مائة فقبر بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل بحسب ما شاء أو فسح لتفريق

ايضا كبر والارباب اعداء (ايضا) يعيرونهم في كل حين به هلال ومذلة وسفر وفرحهم ما ان شئت والله الصفة

الصفة وكذا كل مكيل وموزون ليس في تبعيضه ضرر وما زاد البائع لوقوع العقد على قدر معين علائق من
اليبوع (سئل) فيما اذا باع زيد جارية من عمرو وبيعا بائنا شرعا بمن قدره ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد
ما اتساها عمرو ومضى شهران طالب زيد عرابا لثمن فباعه الجارية سلمية بمائتين وخمسين قرشا ودفع عمرو
لزيد خمسين قرشاً ببقية الثمن الذي اشتراه به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل
مما اشترى قبل نقد الثمن والثمن متحد يكون البيع الثاني فاسداً ولو لم يدمطالبة عمرو وبقية الثمن الاول وانته
أعلم وفسد شراءه ما باع بنفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حكماً كوارنه بالأقل من قدر الثمن الاول قبل نقد
كل الثمن الاول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للرب بالخلاف
للساقي رحمه الله تعالى شرح التنوير لك لا في من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا ساوم زيد من عمرو وادته المغلومة
وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمرو عنها وهلك عند الساوم فهل تكون مضمونة بالقيمة (الجواب)
المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغمة ما بلغت كما في النهر ولو بشرط المشتري عدم
ضمائه كما صرح به في البرازية كما في العلائق في خيار الشرط (سئل) فيما اذا استام زيد من عمرو رأس غنم
ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند الساوم فهل يكون غير مضمون (الجواب) المقبوض على سوم الشراء إنما
يكون مضموناً اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع العيون فإنه ذكر اذا قال اذهب بهذا
الثوب فان رضيته اشترى به بعشرة فهلك فانه ضمن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة
فروق الاشياء للشيخ عمر بن نجيم المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن والا فهو أمانة والفرق
أنه اذا بين غنا علم أنه لم يرض بيده الاقبال وعند عدم ذكره هو قبض ما ذون فيكون أمانة اه (أقول)
وأما المقبوض على سوم النظائر فغير مضمون مطلقاً كما في الدر المختار أي سواء ذكر الثمن أو لا وصورته أن
يقول هاته حتى انظر اليه أو حتى أر به غيري ولا يقول فان رضيته أخذته كذا في النهر (سئل) في
رجل اشترى من زيد أربعة أحبال من الشعير والكر سنة المطحونين المسمى عرفاً بالمعبوك بثمن معلوم ثم
باعها للرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح (الجواب) لا يصح بيع منقول قبل
قبضه كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس غراس زيتون من شريكه في الباقي وسلمه منه وتصرف
المشتري به نحو عشرين والآن يدعي الرجل أنه كان فضولاً وأن المبيع لغيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله
(الجواب) نعم كما أفتى به الخبير الرمي (سئل) في رجل رهن داره من زيد بدين وقال له ان لم أوفك الدين الى
وقت كذا يكن في مبيعك ثم أجز المرغن الرهن من الرهان باجره معلومة دفعها للمرغن ويريد الرجل أن
يحاسب المرغن بالاجر من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم
والمسألة في الرهن من الفناوى الخيرية (سئل) فيما اذا كان لزيد دين معلوم من الدراهم بدمه عمرو فدفع
لزيد قدر معلوم من الخدنة وقال خذ له لا حاسبك به من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ما لم يذكر أنما
فأخذوه وقوله كما ذكره فيكون ذلك بيعاً للدين بالسعر يوم الاخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها

كالتقاضي والحصول والماري وعلا. قال أبو يوسف في ذات المسجد من حكمة التأميد

فما نزل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى المدرس وباقى أو باب الشهادة أم كيف الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم
ينظر إلى ما كان معهوداً من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على
موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي
فالواجب أجر مناهم ويجمع عنهم الزوائد على أجرة المثل هذا أن عملوا وأن لم يعملوا لا يستحقون أجرة وان نصبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر
أن كان المعهود أنهم لا يعملون إلا بأجر (٢٥٨) المثل فلهم أجرة المثل لأن المعروف كالمشروط والأفلاشي لهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف

رجل طاحونة على نفسه
ثم من بعده على ولده لصلبه
البرهانى إبراهيم ثم من بعده
إبراهيم على أولاده ثم على
أولاد أولاده ثم على أسناله
وأعقابهم على الفريضة
الشرعية للذكر مثل حظ
الأنثيين يستقل به الواحد
منهم إذا انفردوا بشرط فيه
الائتمان فافوقهما فان مات
إبراهيم ولم يعقب أو أعقب
وانقرضوا عاد ذلك وفقاً
شرعياً على من يوجد من
أخوته لا يبعد تكراراً كان
أو أنثى كزوا أو أوانا
بينهم على الفريضة الشرعية
على الحكم المعين فيه أهله
فإذا انقرضوا باجمعهم
وأبادهم الموت عن آخرهم
عاد ذلك وفقاً على الزاوية
الكائنة بباطن دمشق
المعروفة بأشياء الواقف
وعلى سائر مصارفها الشرعية
فإذا تعذر فعل النقرض
والمساكين المسلمين فإن
أمكن العود عاد وشره
النظر لنفسه ثم من بعده
ولده إبراهيم ثم كورنم
للأرشد فالأرشد من ذرية

إبراهيم ونسبه وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه إبراهيم بعده ولم يعقب
فوجد إبراهيم أخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف إلى الزاوية المزبورة بانقرض
أخوة إبراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الأخوة وذريتهم أم لا (أجاب) الأقرب إلى غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة إبراهيم
لأمرين الأول الأقرب إلى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أهله فإنه عرفه بالألام وذلك للعموم والاعتبار وعموم اللفظ
والعام يبقى على عمومته لا يترتب منه خصوص السبب وقد ذكرنا كمال ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح

مع إقرار أو سكوت أو إنكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير فإنه باطلاً ما يعنى العتاة وإن كان في صلح الزوجين قال لا يجوز
لعموم اللفظ لا خصوص السبب فهو منادى في مسألتنا باستحقاق أولاد أخوة إبراهيم اهذين الأمرين هما غرض الواقف وأهذه اللفظة له
والحق أحق بالتابع والله أعلم (سئل) في النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يجوز (أجاب) قد صرح في
الأشياء والنظار أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفرع عليه فروعاً منها النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتبار ما ينبغي
الجواز (أقول) قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد (٢٥٩) قال العلامة المقدسى الفتوى على عدم

فهل تكون أجرة الكيل على البائع (الجواب) نعم لأنه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة كيل وعدوزن وفتح
على بائع وأجرة وزن من ونقده على مشترته برمن كتاب البيوع (سئل) في دلال سعى بين البائع والمشتري
وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد
صاحب المحيط الدلال إذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لأنه هو العاقد
حقيقة وتجب على البائع الدلالة لأنه فعل بأمر البائع هكذا أجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك
بنفسه يضاف إلى العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليهما
فعليهما عمادية من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلائي من البيوع (سئل)
في دلال سعى بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم مات المشتري
رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ذكر في
الصغرى دلال باع ثوباً وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بفضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وإن انفسخ
المبيع لأنه لم يظهر أن المبيع لم يكن فلا يبطال عمله عمادية من أحكام الدلال (سئل) في دلال قال له زيد
اعرض دارى على المبيع فزعم أنه عرضها وأن رجلاً طلب شراءها بكذا فلم يرض زيد وأعرض عن بيعها
وأجرها من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم والمسئلة بتفصيلها في جامع الفصولين من الأحكام ثم آخرها الكتاب (أقول) وفي نور العين سئل بعضهم
عن قال للدلال اعرض أرضى على المبيع وبها أولئك أحر كذا فعرض ولم يتم المبيع ثم أن دلالاً آخر باعها
فالدلال الأول أحر بقدر عمله وعنايته وهذا قياس والاستحسان لأجله إذا جاز المثل يعرف بالتجارة والتجارية
لا يعرفون لهذا الأمر أحر أو به تأخذ وفي المحيط وعلمه الفتوى اه (سئل) فحين اشترى فاسداً ثم باعه
لتغير بآثمه يبيعها بآثامها صححها بالغير بآثامها ففسادها بغير الآثام فهل يفسد المبيع الفاسد شرح
بأهـ أى باع المشتري المشتري فاسداً بآثامها بغير بآثامها ففسادها بغير الآثام فهل يفسد المبيع الفاسد شرح
التنوير ومثله في المتنق (سئل) فيما إذا أقرز يد في حقه بأن المكان الفلاني لعمرو ثم ادعى زيد بأن الأقرار
المزبور صدر منه لعمرو وعلى سبيل التجهة والمواضعة وفسرها وأقام بينة شرعية عليها وعمرو ونكر ذلك فهل إذا
أقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها (الجواب) نعم وإن اختلفا فادعى أحدهما أن المبيع كان
تجهة والاخر ينكر التجهة لا يقبل قول مدعى التجهة إلا بينة ويستحق الآخر صورة التجهة أن يقول
الرجل لغيره أنى أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك يبيع في الحقيقة بل هو التجهة ويشهد على ذلك ثم يبيع في
الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً باعتزله ببيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التجهة
إذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكروه لأنه في الحكم باعتزله ببيع بشرط
الخيارهما خاتمة من البيع الفاسد كما لا يجوز البيع بالتجهة لا يجوز الأقرار بالتجهة بأن قول لا تخونى
أقرتك في العلانية بمالك وتواضعاً على فساد الأقرار لا يصح إقراره حتى لا يملكه المقر له من البدائع وإن ادعى

هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لاخر بعوض وقرره القاضي لأهلته ونذر المفروغ له للفرار إذا راد إليه نظير المدفوع
بفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا خوفه ره القاضي كذلك والآن ينارعه الفرار الأول متعلاً بالنذر السابق فهل تقر بالقاضى للمفروغ له
بعد الفراغ جميعاً ناذج حيث كان أهلاً ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعاً أم لا (أجاب) تقر والقاضى للمنز ولله عن الوظيفة
جميعاً بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم أن من فرغ لآسان عن وظيفة سقط
حقه منها وأقر الناظر المنزول له أم لا قال في البحر فالقاضى بالأولى ولا يلزم الوفاء بما نذر إذا نذر لا يلزم الوفاء به إلا بشرط وهي مقتضى

في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فانما لا يفتى به على الناظر كما مر خوا به فاطمة اذ وجوب الوفاة في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناظر وبين الله تعالى اما الحكم فمختلف فيه شرط وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما قرر في محله واما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتراض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل البحر من المتأخرين وحاصل ما وقعوا عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وان حاصله انه عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه واما تقرير القاضى للمزول له فمما لا منازعة في صحته وهذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل زل لاخر (٢٦٠) عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة بل للاخر ان يرجع بالمبلغ الذي

أحدهما ان هذا الاقرار هزل والجنة وادعى الاخر انه جده قال قول المدعى الجد وعلى الآخر البينة من الثامن من يبيع التنازخانية (سئل) فيما اذا كان لزيد فرس لهامهر فباع الفرس من رجل بثلث معلوم ولم يأت بالمهر لمحل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح بذلك في البحر وفصل بل الناقصة ولو لم يكن وحش الانان والعجل للبقرة والحمل للشاة ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا يحجر من فصل ما يدخل في البيع تبعاً وفيه وفرق في الظاهر به فقال ان العجل يدخل والحش لا يدخل لان البقرة لا يتفجع بها الامع العجل ولا كذلك الانان اه (أقول) قال الخبير الرمي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام الخ هذا صريح في أن الام لو كانت غائبة هي وولدها وباعها سائداً كانه لا يدخل لفقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل اه (سئل) في رجل باع غرة كرمه البارز من زيد فقال زيد انتم اخسروا فقال البائع بعها فان خسرت فعلى فباعها او يزعم انه خسروا ثم الباع فباعها لزيد (الجواب) نعم قال المشتري انه يخسر فيه فقال البائع بعها فان خسرت فعلى فباعها لا يلزمه شئ بزارية من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحر برهن معلوم شرائطاً وزنه بنفسه باورانه بحضور البائع واذنه وأقر ببعض جميع المبيع لدى بيعة شرعية ومضت مدة ثم ادعى انه نقص كذا ادراههم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره المزبور (الجواب) نعم قال في النهر من خيار ان يعيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للتناقص لانه المنكر الى أن قال وشمل كلامه لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين كفي صلح الخلاصة اه ومنه في البحر بأبسط عبارة وبمثله أفتى علامة فلسطين الشيخ خير الدين (سئل) فيما اذا باعت هذا ابتداء بعد الباطلة أمتعة معلومة بثلث معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعوى قبل ادائها الدين عنها وعن ورثة وتركته فهل يحل الدين بموتها او يقدم على الارث (الجواب) نعم في البرازية بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل ويحسب المشتري يحل (سئل) في الاخرس اذا باع بالامانة المرفوعة منه هل يكون بيعه صحيحاً معتبراً (الجواب) انما الاخرس فيما ذكره معتبراً كاصرحوا به والمسئلة في شقي التراض من التور والتمتق والكثرة والاشبه من أحكام الاشارة (سئل) فيما اذا كان زيد رطباً وبطل مردوعة فباعها من عمرو بثلث معلوم على أن يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور صحيحاً (الجواب) نعم باع زيدا وهو بطل على أن يقطعها او يتركها فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركها حتى يترك لا يجوز وكذا الرطبة والبطل خالية من فصل بيع الثمار والزروع (سئل) في امرأة باعت لابنها لبايع أرضاً له فماتت عن ذكرا فمن فهل يكون البيع المزبور قاسداً (الجواب) نعم ولو باع غنياً وقال بعثك به يرغن وقال بعثك على أن لا ين له كان البيع باعاً لا يورث ويكت عن ذكر الثمن كان قاسداً كفي في صحيح في البيع الباطل (سئل) فيما اذا كان لزيد مدرة من الورد اليابس موضوع عند عمرو في مخزنه على حبل الامة فباعه من عمرو على أنه كذا قطار افورته عمرو فو حده ناقصة

دفعه (أجاب) أن يرجع به بل ولو لم يثبت ذلك لانه اعتراض عن حق جرد وهو لا يجوز مرخوا به فاطمة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لانه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شبيهة وقد وقع فيها للتأخرين رسائل واتباع الحادثة أولى والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل رقة على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يصرف لزوج الوافق ان كانت موجودة ولم يوجد حين ذلك من اولاد الوافق ان كور والاثاث بينهم لذكر مثل حنة الانثيين يستقر بذلك الواحد من الاولاد وزوجة المذ كورة عند الانفراد ويترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابداً ما عدا اوردوا ما بقوا ثم من بعدهم لا اولادهم ثم لا اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد

التي هو رخصه لذكر مثل حنة الانثيين صفة بعد صفة وسبب بعد سبب وعلى أنه ان توفيت الزوجة انقل نصيبهم من اولاد الوافق فان لم يوجد من اولاد الوافق وعقبه من نفيهم انقل نصيبهم من اولاد الوافق فان لم يكن له ذلك ولا اولاد ولا ذرية لهم لم يكن له ذلك فمن يوجد من اخوته وخواهه المتأخرين في الوقت فان لم يكن له ذلك فلا قرب البطلان الى الواقف وعلى أن من مات من اولاد الوافق ونسلهم من اولاد الوافق قبل دخوله في هذا الوقت واستحقاقه لثمن ماله وورثه واولاد واولاد اولاد الوافق من ذلك من اولاد الوافق لا يورث في الاصل في ذلك وبه مضى فقام من تركه من الناهية ما استحق

ما كان أصله يستحقه ولو كان حياً وعلى أنه من مات من أهل طبقة مستوية وانقل نصيبه من تركه من ظهره وآل الوقت الى انقراض أصل تلك الطبقة المستوية وكان قد انقل الى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالفاضل أو استحقاق نازل من وجوده على منه نصيبه السابعة على ذلك وقسم جميع الوقف ان يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من اولاد الواقف وزوجته بعده صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا اولادهم وذريتهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا (٢٦١) كان ذلك مضموناً الى ما صرفه من جهة

عما قال له زيد والحال أن عمر لم يقر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول عمرو بيمينه (الجواب) حيث قال لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض فالقول قوله لانه قابض اذا لم يعلم أنه انتقص من الهوا ولم يكن النقضان مما يجري بين الوزين كما صرح بذلك ابن نجيم في بحر من البيوع (سئل) فيما لو باع داره المالك ووقفه فكيف الحكم (الجواب) هذه مسئلة يبيع مالك ضم الى وقف وهو صحيح بحصة المالك فقط خلافاً لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقدره صاحب البحر (سئل) في رجل اشترى من آخر برزق من معلوم على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون البيع المزبور فاسداً وعلى المشتري رد ماله حيث لم ينقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن مجهولاً فالبيع المذ كور فاسد وعلى المشتري رد ماله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع صريح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الحسير الرمي وكون حب العطل مثلياً صريح به في التنازخانية من الشركة وسأني نقل ذلك في الفصيان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا كان لزيد اخوته نصف معصرة وباقها لرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغاً من الدراهم الى أجل معلوم وقال له ان لم أدفع لك دينك عند حلول الاجل يكن سدس المعصرة ملكاً لك في مقابلة دينك ثم حل الاجل ولم يدفع له نظير الدين وزعم الرجل أن الحصة المذ كورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقيماً معلوماً من دار بثلث معلوم ثم ماتت عن بنت وابن زعم الابن أن المقسم المذ كور له لكونه بعض الثمن من مال أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها ميراثاً عنها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة طريق ماء معلوم مع حق من الماء الجاري الى دورهم فباعوا منه حصصاً معلومة بحصة من الماء المعلوم من رجلين يباعان بثلث معلوم فهل يكون البيع صحيحاً (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرور والشرب تبعاً كما في الخانية (سئل) في رجل رطب جارياً امرأته بلا وجه شرعي وحملت منه ولم تصدق المرأة على ذلك وترك يبيعها من شاعت فهل لهذا ولا تكف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولوا ببارية أحد أبويه أو امرأته وقال طنت حلها لي فلا حد ولا نسب الا أن يصدق فيها ما وان ملكه يوافق عليه ثم يورثه لعلاق (سئل) فيما اذا كان لزيد حصتان في دار من فباع الحصتين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع صحيحاً (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بصلاً مدر كائناً في أرضه معلوماً وجوده فيها شرائطاً وتسلم المبيع وقبضه وباعه بعد ما دفع بعض ثمنه فهل يلزمه دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذ كور صحيح لان بيع ما أصله غائب اذا ثبت وعدم وجوده صحيح كفي في شرح الجمع المسكن ناقلاً عن الخانية والمسئلة في شرح التتوي للعلاني من باب البيع الفاحد (سئل) في رجل باع شعيراً من آخر بغير مفاضلة في الذمة ومضت المدة والآن قام يطلب الثمن من المشتري ويكافئه أخذ المبيع فهل ليس البائع بذلك والبيع المذ كور فاسد (الجواب) نعم (سئل)

سليمان المذ كور فهل تستحق بنت محمود المذ كور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخها خليل المذ كور ابن سديتها كان يستحقه محمود المذ كور لقول الواقف على أن من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم قبل استحقاقه لثمن ماله فاق هذا الوقف وترك اولاد اولاد اولاد الوافق من ذلك من ولد الوافق يستحق ذلك المثل ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً فقام مقامه في الاستحقاق اولاد الوافق وهذا السؤال بعينه ثانياً له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذ كور بن حين موت عائشة المذ كورة اولاد بطون وبصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره مما لا يعوم قول الواقف

فإن لو وجد أحد من أولاد الوافد الخ صرف ذلك أن يوجد من ذرئهم من البطون حينذاك أولاد بحري الحكم في أولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور استحقاقا وحرمانا وبحبوا وتقصانا وكل شرط في أولاد الظهور يجب مراعاته في أولاد البطون عمدا لا بقول الوافد بعد ذكرهم وذو أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه لا قول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله لا يؤخذ كرههم وذو أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل لا يتوهم ذلك فيجب أن يجري كل شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه بانهراض (٢٦٢) أولاد الظهور والموقوف عليهم صار وقف على أولاد البطون على حسب ما شرطه الوافد

في قسم أرل على خليل
دعائه رلدي محمود على
الفرصة الشرعية لنا
أصاب خليل صرف على
أولاد الأربعة محمود واحد
وزين الدين وعبد الرحمن
ويصرف ما أصاب عبد
الرحمن لو أنه سليمان وتصح
من ستة لعائشة اثنتان
وخمسة واحد ولا أخيه أحد
كذلك وزين الدين مثل
ذلك وسليمان ما يخص
أياه عبد الرحمن ولا شيء
لاولادهم مع وجودهم
ففيهم بهم بوجوب الترتيب
المستفاد فيهم بنص الوافد
فقد أوجب فيهم ما أوجب
في أولاد الظهور وفي أولاد
الظهور لا ينال الفرع شيء
من مال الوقف مع وجود
أصله هذا إذا ماتت عائشة
تمتص التسمية في قسم
الوقف على الدرجة الثانية
لدرجةها حسب ما شرطه
الوقف وهذا ما يتعين في
هذا الوقف أعني يجب
الأصل فرعه ولا يجوز خلافه
والحال ههنا وقد يختلف
الجواب باختلاف الموضوع

البيع لاهل الغنى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب إلى دمشق الشام وجميع
في ذلك بأن أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصلت اليهما بالتالي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته أم بغير تاق
فكتب ما صورته لا يتسم على محمود لا يرضى جميع طبقته واندراس أهل درجة أباشرها في دفع النظار عنها وقسم على أهل الدرجة
النازلة عنها لعدم انقراضها بوجدها تستوفى صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانتفاض القصة بأقرض كل بطن وقسمة الوقف على
البطن الذي يليه على الأحياء والأموال منه ما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات يصرف لاولادهم ان كانوا اولاد اولادهم

أولا أسفل منهم ان لم يكونوا فذلك قسم عليهما أولا ناخيل ثلثان ولعائشة ثلث عمل بالشرط الموجب لتفضيل الذكرك على الأنثى فاستحق
عائشة لها ما دامت حياتها وما أصاب أباها خليل المذكور صرف لاولاده الأربعة بالسوية فما أصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان وله حكم
بانتقال نصيب عابدة لولده سليمان وباقيته لأن الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أي من أولاد البطون عن ولد أو ولد
ولده الخ فنصيبه وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشمله المذكور ولم يصدر على ولدها المذكورين انهم ما ولدوا لبطن لها فلا يصح صرف
مالها لولدها لانتفاء الحكم عن أولاد الظهور وموتها واستقلال أولاد البطون بالوقف (٢٦٣) بشرط مستل فافهم والله أعلم (سئل) في

يضمن البائع مثله لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي لوسله فهالك فاعلم ان يضمن
أي ما شاء فافهم ما اختار ضمناه برئ الآخر (سئل) فيما إذا دفع زيد عمر وخبر البيعة ثم طالبه بالثمن
فقال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل البيع بعته من رجل
لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمقة وهي دفع اليه قمقة وقال ادفعها لي من
يصلحها فدفعها ولم يعلم إلى من دفعها لم يضمن كمن وضع الدية في بيته ونسبها وقد هلك لم يضمن مؤديته
وفيها بضاد دفع إلى دلال ثوبا بالبيع فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حانوت وضعت
يضمن بزازية اهـ (سئل) فيما إذا باع زيد قميصا معلوما من عمره وهو ما يدعى الشام بثمن معلوم القدر من
القروش الفضة الغير المشار إليها أطلق الثمن وماليتها ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري
الثلث على حساب معاملة حاب الزائدة على معاملة دمشق فهل له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد (الجواب) نعم وان
أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقد البلد فان استوفى ما يبيع من رواجها صحت البيع
ولزم دفع ما قدره من أي نوع كان فيدفع المشتري أي نوع شاء وان اختلفت رواجها مع استواء المالية أو اختلفت
فن الأروج في بلده لانه معلوم عرفا وهو كالمعلوم شرعا وان استوفى رواجها لا ماليتها فسد البيع للجهالة بالم
يمين المشتري أحد النقود في المجلس ورضي به البائع لا ارتفاع الفساد قبل تقرر المسئلة رباعية شرح الملتقى
للعلاني (سئل) فيما إذا كان لزيد بقعة معلومة فباعها بخمسة وعشرين من عمره وتسليمها عمره وبقيت عنده مدة
ونجبت عنده نتاجا قامت الآن زوجة زيد تدعى أن البقرة لها ذهل لا تسمع دعواها (الجواب) حيث كانت
حاضرة حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسئلة في شئ الفرائض من التورير والملتقى والكثيرة وغيرها
وعبارة المنع باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته حاضر بعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسمع دعواه
بخلاف الأجنبي ولو جارا إذا انصرف فيه المشتري زرع أو بناء فلا تسمع دعواه اهـ وقد أوضح المسئلة في
الخيرية من الدعوى فراجعها (سئل) فيما إذا قبض زيد بعمره درهم له عليه وقضاها عمره من غيره بكم
فوجد الغريم بعضها زيدا فادعاه على عمره بغير قضاء ويرد عمره على زيد فهل له ذلك (الجواب)
نعم كافي البحر من خيار العيب (أقول) وسياق هذه المسئلة من يدعيان في باب الخيارات (سئل) فيما إذا
اشتري زيد من عمره ومساكنة المعلوم شراء شرعا بكل حق له والمساكن المازبور شرعا معلوم فهل يدخل
الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق الساكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل
الطريق والمسيل والشرب لا يدخل حق بخلاف الاجارة أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض أو الساكن
الابد ككل حق ونحوه (سئل) فيما إذا اشتري زيد من عمره قطعة أرض معلومة للاستطراف من ذلك
لداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شرعا بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعاً (الجواب)
نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الأرض بلاذ كركونه متصلاً بالقرار فيدخل تبعاً الخ (سئل) فيما
إذا كان لزيد معلومة تجارية في ملكه فساوم عمره على أن يبيعها منه فأجابته وتراضيا على غن معلوم

أمره وعزل وتولى ناظر غيره ومراعاة الرجوع عما دفع هل يرجع على الباري أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من
مال الوقف فلا رجوع له على أحد معلقا وان كان من ماله ودفعه لابن القاضي فكذلك لانه لا ملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي
وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجدي ولا على الباري فينتقل إلى دخول مال الوقف وبني منه والله أعلم
(سئل) في مدرسة انتقل مدرسها إلى قرية أخرى على ورتته بأنه لم يباشر التدريس مدة حياته وبطلب ما هو
مستحق له ومعين من ورتته مما ترك ليعمر به ما يزعم انه محتاج إلى العمارة منها والحال ان لها ريعا من القرى وأزارع الموقوفة عليها هل له

أمره وعزل وتولى ناظر غيره ومراعاة الرجوع عما دفع هل يرجع على الباري أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من
مال الوقف فلا رجوع له على أحد معلقا وان كان من ماله ودفعه لابن القاضي فكذلك لانه لا ملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي
وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجدي ولا على الباري فينتقل إلى دخول مال الوقف وبني منه والله أعلم
(سئل) في مدرسة انتقل مدرسها إلى قرية أخرى على ورتته بأنه لم يباشر التدريس مدة حياته وبطلب ما هو
مستحق له ومعين من ورتته مما ترك ليعمر به ما يزعم انه محتاج إلى العمارة منها والحال ان لها ريعا من القرى وأزارع الموقوفة عليها هل له

ذلك ويقبل بغيره انه لم يدرس (أجاب) اعلم اولاً انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت الورثة انه
بأشرفها قاله قول الورثة في المباشرة مع المبيع يعني على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع المبيع
لانه أمين فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما
تقدم اذا ضاق الحصول فلم يوجد سوى ما يعم به بقدر ما يتبقى الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين
أما اذا لم يبق بان كان هناك حصول من (٢٦٤) ربيع قرى الوقف ومزارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر بين يجوز

الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصاً على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبدئه من ارفع الوقف عمارة شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب عمارة وأعمر للمصلحة كالأمام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعتبرة من بيت المال لانه حق وصل الى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض متكررة فني أشجارها وذهب كردارها ويريد شجرة كرهان تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قد عا قبل الاحتكاك تدفع للمزارعين بالربيع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق جبراً على الناظر أم لا والناظر أن يتصرف فيها بما فيملاحظ جانب الوقف من دفعها الى جهة المذكورة على

دفعه عبر وفي المجلس يد البائع ثم ذهب عرو قبل أن يتسلم الدار الماز بورة فهل يكون البيع صحيحاً وكيفي الاعطاء من أحد الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البدلين شرط فيه أو أحدهما كاف بخلاف أفتي الحلواني بالأول وفي البرازية وهو المختار وفي العمارة قال صاحب المحيط وهو المختار عندي واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما اذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز الا اذا كان بيع مة قابضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على انه يثبت قبض أحد البدلين وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان تسليم المبيع يكفي لا ينبغي الاخراج منه فحقت قوله ويلزم أيضاً بنعاط ٢ ومثله في البحر والنهر والمنع وشرح الماتني (سئل) فيما اذا كان لزيد تابع أرسله الى باجر عنده بضاعة ليأتي له بها بعد أن يقومها ففعل التابع ذلك وسجلها في يده ثم غاب زيد والآن قام التجار يطالب التابع الرسول الماز بور بائن بذون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبته الرسول والمسئلة في الخبرية من البيع (أقول) ويأتي قريباً تمام الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر متعة معلومة ثمن معلوم من الدراهم هو غن مثلاً يباعها بأشربها ثم ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل غن بربده المبيع المزبور لذي ينفذ شرعية فهل حيث كان البيع بشئ المثل يكون البيع بائناً لارها (الجواب) نعم (سئل) في معتقل اللسان اذا باع بأشربته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزاً (الجواب) نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه اذا أقر بالاشارة أو أطلق بها أو باع أو اشترى يجعل ذلك موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستنداً ولا فلا وعلى هذا الوتر ج بالاشارة لا يحل له وطه الزوجة لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله حكمه بانفاذه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم بطلانه مخ من شتى الفرائض وتمام التحقيق فيها والمسئلة في الثمن والاشياء وغيرها (سئل) في بيع المأجور اذا أجاز المستأجر ووصل اليه ما بقي له من الأجرة فهل ينفذ المبيع وينزع المأجور من يده (الجواب) نعم في ٢٢ من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلا سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر فنفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ما له اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الأجرة لا لالتزام من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبسه اه اشترى داراً في اجارة فسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارة فقال مبارك بار فهذا اجارة من يبيع القنية في البيع الموقوف (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمرو بقبضة أرض مثلاً يبيع مقابضة يبيعاً بأشربها مسلم الذي ينفذ شرعية فهل مع البيع الماز بور (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين آخرين مناصفة باعاه من رجل بغير معلوم واستثنى عمره المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية ولو قال أبيعك هذه الدار الاطراف يقامتها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض

الشرعية الماز بورة واجازتها بائناً راحم والدانير أو غيرهما بما يرى فيه من الحظ والبعضه ليدل الوقف أم لا (أجاب) لا يحكمه جاز بدله والحال عندل الناظر تصرف نائب الحظ لجانب الوقف من اجازتها باجرة المثل أو دفعها بالحصص والحكر لا يوجب استبقاءها في يده أبداً على ما يريد بشرط وفد صرحوا بأنه يجب الافتناع في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الاجارة أو الدفع بالحصص على طريق المزارعة والله أعلم (سئل) في متولى الوقف اذا صرف حال ولا يتم عليه زيادة عما قبضه من ريعه بصيرته ذلك ديناً على الوقف قوله ومثله في البحر والنهر الظاهر ان قوله والنهر سبق فيه لانه قد عزم المسئلة الى النهر كبرى اه أحمد

ورجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها (أجاب) الذي نحر في هذه المسئلة من يردم على انما ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذلك ديناً على الوقف قال في البحر والعمدة في المذهب ان ماله منه بدلاً يستدس مطلقاً وان كان لا بد له فان كان باصر القاضي جاز ولا فلا ولا عمارة لا بد منها فيستدين لها باصر القاضي وأما غير العمارة فان كان لأصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه منه بدلاً كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير إذن القاضي لا يرجع على الصحيح في ما لا يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا (٢٦٥) صرف من ماله في ماله بدعته ولو باذن القاضي

جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنا فيكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بجزء من البيع تحت قوله ولو استثنى منها رطلا معلومة صاع (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الدعوى مفصلة (سئل) في رجل باع دابة بحضور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكوتة لا يكون رضا كما صرح به في الاشياء (سئل) في رجل له جارية ولدت منه برية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولدت أمه من السيد لم تملك وأقارب قوله لم تملك أنه لا يجوز له بيعها ولا هبتها ولا اخراجها عن المالك بجزء من الاستيلاء (سئل) فيما اذا كان لرجل ابن قبيدة في أموره ومصرفه وتعاطى مصالحه مدة فأخذ الابن من التجار عروضا بثمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الآت أو باب العروض يطالبون الرسول بذلك فالتين انا بعناهما منك وغناها عليك وقال الرسول كنت رسول والدي ولا غن اسمك على فهل يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر وفي الدرر من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل (أقول) وكذا أفتي في الخبرية وعز ذلك الى الخلاصة وغيرهائهم قال وعمارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعنا منك ولدي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا امر جري واقعة الحال الخ وأقول أيضاً سند كرفي الباب الآتي الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى وجدته فاذا لم يتوقف فاذا لم يصف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول وفي مسئلتنا اذا كان المشتري أضاف العقد الى نفسه وقعه الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان والى هذا يشير قول الخانية كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة فتقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافاً الى المرسل وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر اضافة العقد الى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الوكالة عند قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ مانعه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبينة على البائع اليه أشير في بيوع الخانية وشرطه الاضافة الى مرسله اه أي شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى مرسله فلو اضافة الى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته وثله الحد (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقداراً معلوماً من البصل من عمرو ثم خسر فيه ويريد الرجوع على عمرو البائع بما خسر من راحمائه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلاً (الجواب) نعم لانه اما ضمان لما يخسره كما قال بعضهم نظراً الى قوله على لانهم لا يجوزون فلا يجوز كما لو قال لرجل بايع في السوق فما خسرت فعلى الخ زيلعي من الكفالة وفي شرح التنوير للعلاء لانه اما ضمان الخسران أو توكيل بمجهول وذلك

(٣٤) - (فتاوى حامديه) اول قول الناظر بلا عيب لان نكوله واقاره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما جدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمانه مما لا سبق الفهم اليه لان الالفاظ المجملة في الوقف تحمل على العرف الجاري في مخاطبات القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وهذا مما لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام وقف على الحجر النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية اجباره مع حضور والمتولى عليه وعدم اباته عن اجباره أم لا (أجاب) صرح في الخبرية مع حضور المتولى ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أجب وغاب عيبه من جهة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم

العلم الذي بعد في المكتبة ولو وجد في ده راووف السوربة في العلو فان ذلك يكون حال أهلية الاثنين لالقاء العزل
الدرس ولازمة المدرس في الفاتحة وانتم معاشره عليهما وقد شكر ان نجيب الاشياء على كثير من فقه اعزمانه باستباحتهم تناول المعاليم
بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط واذا علم ان علوقه المدرس لا تقوم بكفاية وكانت المدرسة تعطى بقيته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز
زيادته بما يكفيه للاسراف ولا تقتصر والله أعلم (مثل) في مدرسة همدان حنفى وشافعى وثلاثة مثولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف
وثلاثة حجاب وكاتب ناظر وتواب وموذن ضاقر ربع الوقف عن الوفاء بعفو فاتهم على وجهه اسام هل توزع ربع الوقف على جميعهم على قدر

العلم الذي يعقد المكتبة
المدرس ووزارة المعارف
بغير مباشرة أو مع مخالفة
زيادته عما يكفي للاسراف
والإفراط جباة ونائب ناظر

أعلاه وبعد الانراض على جهه برمتصل فبات ولد الواقف أحمد وعابده عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في اولاد ولدته شمس الدين محمود بن العابد بن وزير بن ثم ماتت شمس الدين محمد بن ولد بن عمرو رقية ثم ماتت زين العابد بن عن ابن و بنتين هم محمود و حبيبة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم ماتت رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته عمر ابن أخيه حقيقه المذكور و حبيبة بنت أخيه المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما والموجود حين موته حبيبة بنت عم المذكور وفاطمة بنت أخته المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما

(أجاب) لما طمعت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة أرطوبون وخمس قيراط والباقى وهو عشرون قيراطا وأربعة أنجاس قيراطا لحبيبة أذبحتم محمود
وخديجة لأن ولدان قتل فيهما لحبيبة لكونها في درجتها ما عوت رزق لا عن ولدان قتل نصيبها لحبيبة وعمر لا لا نقطاع المصرح فيه بأنه بصرف
الى الأقرب للرافقة لأنه أقرب لغرضه على الأصح ويؤيد عمر لأن ولدان قتل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت
عمر من نصيبه لبعدها عن رقية والله أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة ودنوا خدمت سقوفه المعقودة بالطين واخرج
وصارت تدخله السيول شتاء وتشتت (٢٦٨) الشمس جميع أرضه صيفا فتعلقت فتركه الناس لذلك بحيث ان من دخله لا يامن على نفسه

عليه فذبحه بالضميان لان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امانة فاعلم ان صار مضمونا عليه بالتسليم بعد
البيع فلا ينفذ بيعه بالضميان لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع
تضمن البائع ووجهه انه سلم أولا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالغصب كذا في البرازية اهـ
(باب الخيارات)

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من العلك في ظروف عدة ورأى ما في طرف واحد منها فوجده
جيدا ثم فسخ الباقي منها فوجده مافيه رديا ثم عييا ويريد فسخ البيع في الباقي فهل له ذلك والقول له بيمينه ان
هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه (الجواب) نعم له ردة بخيار العيب كفى في البحر وغيره والقول للقباض مطلقا
بيمينه قدرا أو وصفة أو تعيينا كفى في شرح التنوير عن الفسخ (سئل) فيما اذا اطلع مشتري دابة على عيب فيها
ولم يجد مالها البائع فاطعمها أو أمسكها ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل يرد لها عليه اذا حضر
و يرجع بة صان العيب اذا ملك (الجواب) نعم اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد مالها
فأطعمه أو أمسكها ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا يرد له ولو حضر ورجع بالنقصان ان هلك وفي الحادى
القدسى أنه اذا أمسك بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضاه هو غريب والمعتد أنه على
التراخي بحر من خيار العيب رجل اشترى بعيرا فوجده عيبا فذهب الى البائع ليرده فعطبل في
الباريق فانه يهلك على المشتري ان ثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور
المسائل عن فصل العيوب من بيع الخانية (سئل) في رجل اشترى من آخر جلافا طلع على عيب فدمجه
بعد غيبة بائنه فهل يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري (الجواب) نعم يظهر عيب عشرين البائع
الغائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائنه
لان القضاء على الغائب بلا خصم ينفذه على الظاهر علائق عن الدرر (أقول) ومثله في البرازية وفي القضاء
على الغائب كلام يأتي ان شاعته تعالى في القضاء ذكر في معالقاته على الدر المختار قال الرملى في حاشية البحر
وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت أخذها مما في الذخيرة في آخر النفقات أنه
لا يفرض القاضي لها على أحد فذلك لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك
يبنى عليه ديانته بان يبنى عليها ولا يحبره القاضي اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر نورا فوجده فطوحا
فجمع على الشمس لينقطع ولا ينفذ للحرث ولا يرد ذلك عند بائنه ويرد المشتري رده على البائع
بعد ثبوت ما ذكره له ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الاصل الخمس عيب وهو بالنون والحاء المحجمة
الطعن وفي جواهر الفتاوى بلفظ الرجم وفيه أيضا النسخ عيب من لوازم القضاة والحكام من التسم الثالث
رجل اشترى بقره على أن لا يترحم ولا يذبح فذبحه فأنقض وتبرع فأرددها ليس له ذلك لانها لو ذبحت لم
يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى (أقول) قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة
عيب حادث لكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانها وعليه الفتوى اهـ

بما هلك وتفسر النام
هذه ولا توقع عوده ولا
يطمع في أن يحضر بعد
بجفافه عوده ومن داخل
الدار يتجمع معور بالصوات
وشعاره فاعق في كل الاوقات
قد ألفه المصاوت ورجب
فيه المتعدون الآن ربيع
وقته قليل ويحتاج الى
مصرف جم خزيل فهل
يصرف ربيع الجاسع
المتعلل الخراب الى مصالح
الجامع المعصور بذكراته
تعالى العز زواله هاج حيث
لم يتوقع عوده باعادة تلك
الباني أم يكون ميراثا لورثة
الباني أم لا ولا الجواب
مفصلا (أجاب) تحرر هذا
المقام بما لا مزيد عليه من
الكلام ان المسئلة فيها
تلاف بين الأختة الاسلاف
فقال أبو يوسف يبق مسجد
أبدا الى قيام الساعة لا يعود
ميراثا ولا يجوز زفله ولا نقل
ماله الى مسجد آخر سواء
كانوا يصابون فيه أو لا وعند
محمد يعود الى صاحبه ان كان
ميتا وان كان لا يعرف بائنه
أو عرف ومات ولا ورثه واجتمع أهل الحنفية على بيعه والاستعانة به في المسجد الا آخر فلا يرد به وتصرف أو فاقه
وتماه

اليه وفي الاسعاف ويزعم الكسبان بعضهم ذكر ان قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف بعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله
محمد يقول ان الباني آخر - مع من ملكه جهنم من المنافع هذا بطل الانتفاع لان العبد لا يمنع عودته الى ملكه كالسكن اذا اقرض الميت
السبع عاد الى ملكه الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط ملكه فلا يعود اليه كالاتفاق ان يرى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم
يعد الى ورثة الباني والفتوى عن قول أبي يوسف كفى الحادى القدسي وفي المجتبى وأكثرا ما يقع على قول أبي يوسف رجوعه في فسخ القدر بانه

الوجه وصح قوم قول محمد وفي الواقعات للصدرا الشهيد المسجد الحرام وهو عتيق لا يعرف بائنه وبني أهل المسجد بمجدا آخر في كل
المسجد المسجد الاول واستغفوا عنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كان لا ينفذ به جاز وفي الخلاصة والبرازية
عن الحلواني اذا خرب مسجد ودفن فيه الناس عنه تصرف أو فاقه الى مسجد آخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا بأس به وهذا على قول
محمد رحمه الله فخر من هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية ولا اختلاف فيها الجمل ولا اجتهاد فيها ما عدا فاذ اقرضت شروط الحكم على قول الامام
الثالث الذي رويت موافقة فيه لقول الامام الاعظم بعد النفاذ في المصلحة للمصلين (٢٦٩) والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه

وتماه فيما عاقبته على الدر المختار (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا بين معلوم فوجده ماعرجا قديما
كان عند البائع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يرد ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا أثبت قدم
العيب عند البائع له ردها عليه (الجواب) نعم ولو اشترى حمارا فوجده ماعرجا فعليه فعله أنه قد ردهم له ذلك
الرد لانه لما اشتغل بالمعالجة فقد رضى بالعيب جواهر الفتاوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال
البائع هذا عارض يزول بيومين فدفع له دراهم ليتعهدها ففعل ولم يبرأ وظهر أن العيب قد رجع فأرددها ليس
له ذلك لانه لما عالجها بعد علمه بالعيب سقط حق الرد (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بوابع وخمات في
وعاءين وقبضها ولم يرها ثم باع بعضهما وريد الا أن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
ليس له ردها بخيار الرؤية لانه لو باع بوابع وحده لم يرد له ردها بخيار الرؤية فله ردها بخيار الرؤية (سئل)
في رجل اشترى من آخر بقره معلومة بثمن معلوم على أنها تحلب كذا طلا من الحليب فوجدها تحلب أقل من
ذلك فهل يكون البيع اربابا سدا (الجواب) نعم ولو باع حيا ونا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين
مصادقه فسد البيع لان الناس يريدون الغلة فيمالبس بقره خاتمة (سئل) في قروي اشترى من آخر بقره
فوجدها لا تحلب ومثلها يشترى للتحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقره للعلب فوجدها لا تحلب
فله أن يردّها لولا اشتراطها للعلم كفى في الذخيرة كذا في التخييم والمزيد فتاوى الكركي والولول الحبيبة
وهذا فيما اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرد ولو زاد بادة المنفعة
من الاصل الا الرجوع بالنقصان لما سار الخ لوازم القضاة وفي الفتاوى اشترى بقره فوجدها لا تحلب ان
كان مثلهما يشترى للعلب فله الرد لان المعروف كالمشروط وان كان يشترى للحم لا ترد ذخيرة (سئل)
فيما اذا باع زيدا دابته من عمر و ثمن معلوم على انه ان نقدتها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا
ولم ينقده الثمن فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم فان اشترى على انه ان لم ينقدها الى
ثلاثة ايام فلا بيع مع والآخر فلا فان نقد في الثلاثة جاز تنو بر من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه
اما أن لا يبين الوقت أو يبين وقتا محجوا لا بان يقول على أنه ان لم ينقدها يوما او يبين وقتا معلوما وهو أكثر من ثلاثة
ايام فهو في هذه الصور كاهافا سدا الا ان ينقده في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا وهو ثلاثة ايام او دونه فانه
يجوز منع (سئل) فيمن اشترى من زيد دابة بثمن معلوم على أنه ان لم ينقدها الى ثلاثة ايام فلا بيع ولم ينقده
في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كافي النهر عن الخاتمة ولو باعه على انه ان لم ينقده
الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما مع واعلم ان ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقده في الثلاثة ينفسخ قال
في الخاتمة والصحيح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعنته بعد الثلاثة نقدته فان كان في يده من خيار الشرط
(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وكرما معلوما بثمن معلوم من الدراهم وأقرضها في يد المشتري ثم مات
المشتري عن ورثة يدعون ان مورثهم لم يبيع راعين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك (الجواب)
نعم خيار الرؤية يبيح بيعا بحدوث الثمرة والزبادة في يد المشتري او وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد

منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله أعلم (سئل) في وقفين اتفقا ففهموا وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر من ربيع الآخر (أجاب)
نعم اذ غرض الواقف احيا وقفه وفي منع ذلك امانة وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم (سئل) في وقفين
اتفقا ففهموا وجهتهما خرب أحدهما لا - خرام لا يضمن فاعل ذلك وريد الى جهته ليصرف عليها
(أجاب) لا تصرف غلة أحدهما الا - خرب حيث اختلفت الجهة بل راعى شرط الواقف في كل منهما ما ضمن والله أعلم (سئل) في ناظر يستبيع
مصرف غلة وقف الى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما وواقفهما فالحكم في ذلك (أجاب) لا يجوز له ذلك لانه بمنزلة ما ليس اختلاف مالهما فيكون

مدعى الى الاخر مدعى صاوفي البحر في شرح قوله ويدأمن غلته بعمارة بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه انه لا يجوز ان يولى الشيخوخة
والفاخرة صرف أحد الوصيين الاخر وقال في شرح قوله وان جعل الواف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم بخلاف غلة الدهن بغلة البوارى فهو
سائر خائن اه ومثله في الزاهدى له ومن علا التجارى ولا يرب فانه للحاكم تاديبه على ذلك لانه قد علمه معصية لاحد فيها مقرر والله أعلم (سئل)
في قيم المسجود هل القول قوله فيما لا يكذب به الظاهر فيه كالعجارة والصرف على مصالح المسجود التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم بقل قوله في ذلك
وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها (٢٧٠) فيما لا بد منه كالخسير والدهن وأجر الخادم ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب به

الظاهر فيه وجميع مصالح المسجود والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة ثم على أولادهما اللذ كرم مثل حظ الانثيين ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشم شار ما أن من مات لا عن نسل فصبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الاناث آل الوقف الى ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فافر هذا الابن لمن لا يعرفه استحقاق بان له فيه كذا فنشد عليه لاعلى عنه وأختبه ومات لادن أولادو بطل اقراره فتمنع عنه فادعى المقر له على الانثيين بما كان أقر له به الميت وأقر بمعاينة شهداء وادعى نائب الحكم بما أنشده انه هو والده وجده متصرفون في أربعة قرار يما من قديم الزمان الى الآن لكونهم من أولاد خريص ذرية جدهم ان الاربعة قرار يما الزبورة من الستة عشر فبراما الموقوفة على أولاد الذكور وادعى شاهد آخر ان المدعى ابن عطاه الله سبب جد المدعى وهو ابن عم له لمحمد يعني وادعى المقر فقال نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصديق وأما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذا الطائفة لا يكون الابن خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال ٣ قوله في رجل وقف على الشئ العلقى بعده فلو كان قيمته اربعة اى فيحتمل ان يقال برد الباقي وقيمته تصرف فيه أولا رداً أو يرجع بقدر العقب اه

بالحال تناوواها أولم يتناولها المقر وي من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كالا يورث خيار الشرط خاتمة ومثله في خزانة المفتين لكن في يبرى على الاشياء من كتاب الفرائض وفي شرح الجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث اه قلت ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوععة لثقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سلمية ومكثت عنده مدة ثم زعم ان بها عيبا فادعى كان عند البائع يورث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع بيمينه وعلى المشتري البينة (الجواب) حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب لم يكن عنده لانه حدث في الحال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والافله تخلف البائع بانه بعته وسلمته وما به عيب فان كل رده لا لحلف كافي القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عدة جبال وأمنعه اموال بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انه ما يساويان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين انه ما يساويان أكثر بقدر العشر في الجبال ونصف العشر في الامتعة وفيه عيب فاحش ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتغرير بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا رد بغير فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه أفنى بعضهم مطلقا كافي القنية يفتى بالررد فقا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غره أى غير المشتري البائع وبالعكس أو غره الدال فله الرد والا فلا وبه أفنى صدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علائق على التزو ومن المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهداية اذا اشترى بيمين فيه غبن فاحش وكان البائع غره بان قال أعطيت فيه كذا فاشترى بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره (سئل) فيما اذا اشترى زيدا جارية فوجد بها عيبا فهل له ردها (الجواب) نعم له ردها بعيب الجبل والجبل عيب في الجارية لاقى اليها ثم والنكاح في الجارية والغلام عيب عيني على الكثرة ولو اشترى الجارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الجبل تسمع دعواه ويرى بها القاضي النساء فان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست حبلى فلا يمين على البائع وهو ظهير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الجبل يرجع الى النساء وفي معرفته انى بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قد يم وفيما لا ينفك اليه الرجال كالقرن والرقق ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخروا روى عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث رد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الجبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتهن خاتمة من فصل العيوب بجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرد ما لم يدع ارتفاع الحيض بالداء أو بالجبل والرجوع الى الأطباء في الداء وبشترط اثبات وفي الجبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا باحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى

قرار يما الزبورة من الستة عشر فبراما الموقوفة على أولاد الذكور وادعى شاهد آخر ان المدعى ابن عطاه الله سبب جد المدعى وهو ابن عم له لمحمد يعني وادعى المقر فقال نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصديق وأما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذا الطائفة لا يكون الابن خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال ٣ قوله في رجل وقف على الشئ العلقى بعده فلو كان قيمته اربعة اى فيحتمل ان يقال برد الباقي وقيمته تصرف فيه أولا رداً أو يرجع بقدر العقب اه

الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعام وقعه أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه ليس واقعام وقعه الذي يوافق المنقول الماصو ص عليه لان الشهادة بانه هو والده وجهه متصرفون في أربعة قرار يما لا يثبت المدعى اذا يلزم من التصرف الثالث والا استحقاق فيما عدا ذلك وبما يتحقق فيكون كمن ادعى حق المرور أو رغبة الطريق على آخر ورهن انه كان عرق في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا وما امتلأ به بقاؤنا الدفاتر ان الشاهد اذا افسر للقاضي انه يشهد بما يثبت اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في ثبوت الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب (٢٧١) أو نحو ذلك وما صرحوا به ان دعوى

بنسبة الامم يحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما ان نسبته بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقعود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومية باقواع منها العلم بالام والسؤال عن حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصديق مع كون الحق لا ينطهر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك فخل في المحضر لاسيما مع قولهم اتصال الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الابن خريص فانه أقوى دليل على اشتباهه مسمى خريص فاقى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الناطر وفي

سبب الجبل عن محمد روايتان في رواية ان كان من وقت شرائها جارية أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أخبرت امرأة انها حبلى وامرأة أو أكثر انها حبلى بها أصبحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصارة فالقاضي يختار من لها بصارة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى يتبين حملها ان أنكره البائع والنفقة على المشتري لانها ما سلمه كافي جواهر الفتاوى ويزول عيب الجبل بالولادة على رواية كتاب البيوع فاذا قبضها فوجد بها عيبا فلا رد ولا رجوع الا أن يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كافي الذخيرة ولوازم القضاة من القسم الثالث في تعداد العيوب (أقول) وسند كرم بعد أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بكرافوطها وأزال عذرهم ما مضت مدة والا أن يدعى أن بها عيبا فادعى كان عند البائع ويرد ردها فهل ليس له ردها وبه الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم اشترى جارية فوطها أو قبضاها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا أي سواء كانت بكر أو ثيبا فنقصها الوطء أولا لان كلاهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا قبلها البائع أي رضى بأخذها لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من العيوب ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا أخذت به عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد له لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جازا لرد لعود المانع بزوال المانع مخ الغفار (أقول) ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صرح به في الخاتمة أيضا ومضى عليه في الدرر والكنز ذكر في الخاتمة أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال انها ثيب وقال البائع انها بكر فالقاضي يرى النساء قلن بكر فالقول للبائع بلا يمين وان قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطء فلو زايها كما علم أنها ليست بكر بلا يمين فله الرد والالزمت الجارية ولا يرد لها ثم رأيت في نو العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر انه لو علم الثيب بالوطء يتمتع الردم قال فليتنامل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني عوافقتهم لما هو المذكور في كثير من المعتمديات كما صرح عن المخ تامل ثم على القول بان له الرد يلزمه ارش الوطء اذا القول بالرد بلا ارش يخالف لا لاجماع كانه الحق ابن الهمام في كتابه النحر في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن أمير حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين المارين عن العناية وانهم اتفقوا على ان الوطء لا يثبت للمشتري شيئا فن قال يرد لها ولا يرد معها شيئا فقد خالف أقاويل العناية وكفى بهم حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر ان شريحا والخفي يقولان لو بكر اردها وردها عشر قيمتها ولو ثيبا ردها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من ثمنها وبه قال ابن سيرين والزهرى والثوري واسحق ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو ثيبا ردها ولا يرد معها شيئا ولو بكر افعند مالك يرد معها ما نقص الاقتضاء وعند الشافعي لا يرد لها بل يرجع بنقصان العيب اه ملخصا ثم قال ابن أمير حاج وحكى ابن قدامة عن أحمد

البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل ان نخل المحضر المشتمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذي هو من جهة المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرار يما فنفذ اقراره على نفسه وطقق يتناول الاربعة قرار يما من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لامرأة أو بنتى شقيقها فادعى المقر له انه متصرف في أربعة قرار يما بالتلقي عن والده فلان والده عن جده وان الوقف الآن انحصر في المدعى عليها التي هي الناطرة المذكورة وفي بنتى شقيقها وان له ثمانية قرار يما ولهن ثمانية قرار يما يطالب الناطرة

المدعي عليها بالتميز فإما كرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهداً شهد أن الناظر المذكور المدعي
عليها هي مير بنت محمد بن جوده وعلى أن المدعي هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وأن جوده وعبد القادر أخوان ولد لخليل بن
نخوص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعي المدعي المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور والمدعي حق باجماع
العلماء لعدم صدوره على المدعي إذ لا يلزم من كونهما أخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بينهما فافهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف
معدة للأجارة استعمالها رجل زاعماً (٢٧٢) أنه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال في الحكم (أجاب)

في التبرع روايتين لا يردّها كما قال أصحابنا وروى بالشيء كما قال مالك والشافعي اه فعلم من هذا أن
مذهب أصحابنا عدم الرد ما تقاوه والذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان عن وعن يعقوب والظاهر
أن المراد به أبو يوسف تأييداً لما من النعمان وهو مؤيد لما تقدم عن مخ الغفار فغنم هذا الخبر برقائه من
مخ الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سبعين يوماً ووطئها
ثم باعها لمن آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضاً ثم ظهرت حامل فتوفي كل من المشتريين الولد وأراد
الرد على البائع فأجاب أقل ما يتخلق الولد في أربعة أشهر فإن ادعى المشتري الحمل أريت للنساء فإن قلن بها
حمل وأنكر البائع خاف أنه باعها واسلمها إلا وليس بها حمل فإن خاف برئ وإن نكل ردت عليه وكذا حال
الثاني مع الأول اه وقوله ردت عليه يعني أن رضئ بأخذها بوافق ما صرح عن المخ والرد في رد (سئل)
في رجل اشترى من آخر مقداراً من الحديد ليخذه من آلات مخصوصة وجهه له في الكور ليجري به بالنار فوجد
به عيباً ولا يصلح لذلك الآلات فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقصان ولا يردّه كذا في الحاوي الزاهدي
فيما غنم الرد بالعيب (سئل) في رجل اشترى من آخر حصاناً وتسلمه وزعم أنه وجد به عيباً قد عاين كان عند
البائع ثم ركبته مراراً بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركب رضا بالعيب (الجواب) ركو به له الحاجة
نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأقضى قارئ الهداية بأنه إذا طلع فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفاً يبدل
على رضاه وإن طال المدة اه (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها كيات على ظاهرها
عن داء ويردّها على بائعها فهل له ذلك (الجواب) حيث كان الذي عن داء ولم يوجد منه ما يبدل على
الرضا بعد روية العيب يسوغ له ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبرازية وغيرها (سئل) فيما إذا اشترى
زيد من عمر وجارية وبها عيب قد علم عليه ورضي به ثم ظهر له عيب آخر قد علم به ويردّها به فهل له ذلك
(الجواب) حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعاً ردها بذلك حيث لا مانع هنالك (سئل) فيما إذا
اشترى من آخر عبداً فأبق من عنده مراراً إلى دار سيده وأنكر البائع أباقه عنده فكيف الحكم (الجواب)
الأباق عيب يوجب الرد على البائع إلا إذا أبق من المشتري إلى البائع في البلدة ولم يخف عنده فإنه ليس بعيب
كما في التنوير وشرحه للعلاء في الخلاصة والبرازية الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا
أي بالعيب فيمتنع الرد وهذا إذا ثبت أباقه عنده منعه ثم عند مشتريه إذا أنكره البائع كما صرحوا به وفي
فتاوى قارئ الهداية لا تقبل بيبه بالعيب مادام أباقه فإذا ثبت موته وأقام بينة أنه كان أبق عند البائع بعد
البلوغ وجب حينئذ بنقصان العيب وإن كان أبق عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبق عند المشتري بعد البلوغ
لا يرجع شئ لا بخلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بطلاً وسافر به ثم وجد
به عيباً قد عاين كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه عيب بعد روية العيب ما يبدل
على رضاه فهل له رده (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي على الوجه المذكور رضا بالعيب
ولا يصح الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيباً في السفر وهو يخاف في العار ببق فامضى السفر لا يكون

يلزمه آخره مثلها ما لم يكن
نقصان قيمتها أنفع للوقف
فوجب والحاصل أن الانفع
منه مال الوقف يجب (سئل)
في حائز وقف أهلي يؤجر
كل يوم بقطعة آخرة ناظره
سنة ثمانية غروش اسدية
هل يكون غنياً فاحشاً فلا
يجوز اجارته أم لا فيجوز
لأسيما إذا كان أصله
(أجاب) الاجارة المذكورة
صححت حال هذه والله أعلم
(سئل) في وقف على مصالح
مسجد بني مكتوب في شرط
واقفه أنه يصرف على
الواردين والمجاورين له
وولائه تصرف ريعه
للواردين فقط لا للمجاورين
اللاصقين له على هذا مدة
سنتين وكاب الوقف منقطع
التيوت فهل يعمل بما في
كتاب الوقف فيصرف على
المجاورين أيضاً أم يعمل
بما كان يعمل به الناظر
المقدمون فلا (أجاب)
حيث كان له رسم في دواوين
الوقف وهو مختص بوظيف
أي يسم أحرق على رسمه
الموجود في دواوينهم

استفادوا بصرف ريعه على مفضي ذلك عند الشارح والناظر إلى اليهود من له فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف رضا
كانوا يسمونه فيقولون من يصرّفونه فيبي على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الوقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أحمد وعلى
بناته عائشة وحمزة وعلى من سجد له من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم لذك كرم مثل حظ الأنثيين على أن من مات من
ولاد أولادهم أو أسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم
نسل عدل على أقرب عصبات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا انقرضوا جميعاً عاد

ذلك وقفه على سباط سيدنا خليل فإذا تعذر ذلك عاد وقفه على فقراء المسلمين وشرط شرطاً منها أن النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده
للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم وإذا آل الوقف للسباط فلناظره وإذا آل إلى الفقراء فلناظره الشريفة بمدينة السيد خليل على
نبينا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الملك الجليل ومنها أن من تزوجت من الأناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا تابعت عاد
استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من أحد ورجل وعاشته ثم ماتت رجلاً ثم مات أحد ولم يعقبوا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها ما منع
التزويج الموجب لحرماتها وأولادهم لا ب هو أقرب عصبات الواقف فهل يصرف ريع (٢٧٢) الوقف لها أولاً ولأولادها وأخى الواقف

رضا بالعيب اه ومثله في التاترخانية والبرازية (أقول) وفي البحر عن فتح القدير وجد بها عيباً في السفر
فخماها فهو عذر اه (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر ومهرة فوجد بها عيباً فباعها لآخر فباعها لآخر فباعها لآخر فباعها لآخر
ردها به (الجواب) الحزن على وجه لا تستقر ولا تنقاد للركب عند العطف والسير عيب كافي في البحر فثبت
كان قد عاين ولم يوجد من المشتري ما يبدل على الرضا به روية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر
(سئل) في رجل اشترى من آخر بطة ووزعها فلم يثبت فهل ليس له الرجوع عنه (الجواب) ليس
له الرجوع على بائعه بمجرد عدم نيته لأنه لا يكون بأسباب آخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده وإذا ثبت الرجوع عما
أدى حيث لا مال له وإن كان له مال يباع بصلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر
القطن إذا لم يثبت كذا أفتى الشيخ الرمي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة المذكورة في الفصولين والسمادية
وصرفنا هذا وفي فتاوى قارئ الهداية بأنه إذا ثبت أنه كان عيباً يرجع به نقصان العيب (سئل) في رجل باع
آخر قدر معلوماً من الزمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع وزعم
أنه وجد به عيباً ويردّه به بالبراءة شرعية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة من كل
عيب وإن لم يسم خلاً فاللشافعي لأن البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عند عدم انفضائه إلى
المنازعة ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد به عيب وخصه بمحمد ومالك رحمهما الله
بالموجود كقولهم من كل عيب به ولو قال ما يحدث مع عند الثاني وفسد عند الثالث شهر اه علائق على التنوير
(سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنها معنقة الجنس وهو جنس مشهور والجودة
بثمن معلوم ولم توصف بذلك لما اشترى بها هذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر ولا تساوي هذا الثمن وبين
الثمنين تفاوت فاحش ويردّها بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأقضى
بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فيمن اشترى من آخر فرساً ذكر البائع أنها من نسل
خيل فلان لفرس مشهور بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد أم لا فأجاب إذا اشترى بها نسل ما وصف له بثمن ولم
يصفها بهذه الصفة لا تشترى بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشترى بها له الرد إذا
تبين بخلاف ذلك اه وسئل أيضاً عن رجل اشترى فرساً على أن سنها سنة فظهر أنه ستان فأجاب أن كان كبر
السن أو صغره مما ينقص قيمة المبيع وبعد عيباً عند أهل الخبرة رده ولا فلا والله أعلم اه ولو اشترى سموراً
على أنه طاهر فاذا هو قفلاً أو رجل أو شترى وشقاً على أنه نافع فاذا هو طاهر ينبغي أن يكون للمشتري الخيار
لأن القفا غير الظاهر في الرغبة والقيمة وكذلك النافع وغيره من أوزام القضية من النوع الثاني في الثياب وفي
الحمل المذكور اشترى مداس من السخيتان على أن بطانتها من السخيتان كذلك فاذا هي من غيرهن ينبغي
أن يكون للمشتري الخيار لأن البطانة تتبع الظاهرة وهي وصف مشروط ففواته يوجب الخيار اه وفي
الزباني ولو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو تركه لأن هذا وصف مرغوب
فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب الخيار لأنه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل

(٢٥ - (فتاوى حامديه) - اول) وكانوا فقراء جهة كونهم من الفقراء وقد صرح علماء أرباب الوقف حيث كان منجزاً في
الصحة يجوز لأولاد الفقراء تناوله فالقاضي أن يجعل ذلك فقاراً في أولادها حيث كانوا فقراء وأما الناظر فلا شأن له بالأرشد من الموقوف عليهم
وهي من الموقوف عليهم وإن قام مانع ولذلك إذا زال المانع انقضت فاذا ثبت أنها أرشد فهي الناظر بشرط الوقف كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في مدرسة جهل شرط واقفها فقراة السلطان رجلاً في النظر عليها فوفّ له السكن بيت معين منها معد للشيخ وهو يدرسه وظيفة
الشيخة والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد جرى العرف أن البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب

وفيه ضرر بالدار كالبلوعة أو شغل بعضها كالشور لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حانوق وقف عليه ما بناء له رجل المردم
فخذوه وما نهل طالب ورثته ورفعوا حجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وانما هو حق الوقف (أجاب) نعم طالب ورثته برفعه
وأجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما إذا لم يضر بالوقف وإذا أضر فهو
المضيع ماله لغيره بص إلى خلاصه مع وجوب الأجرة عليه وقد صرح علماء زماننا بالنظر في ذلك كما قال التميمي للوقف من زرع وغيره من زرع وعمل
الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة (٢٧٦) موقوفه سكرها رجل بالتغلب مدة من غير عقد جارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة

السائل كن مدة سكنتها
بأجرة المثل وتؤخذ الأجرة
من تركته أم لا (أجاب)
نعم لناظر ذلك فقد أفتى
الشيخ علي بن غانم المقدسي
بذلك في مسجد تعدي عليه
رجل وجعله بيت قهوة فقال
يلزمه أجرة مثله مدة شغله
بما فعله وبعد كما كان
والاصل ان منافع الوقف
مضمونة عند ربنا بالغصب
صيانة به والله أعلم (سئل)
في مستأجر من وقف استمر
فعمره المستأجر باذن الناظر
والقاضي من ماله ليكون
دينا على جهة الوقف فقيمين
العين في الأجرة فزاد عليه
رجل آخر واستأجره لأبائه
الأول عنه ودفع لناظر ماله
من الدين باذن الحاكم
ليدفعه لناظر
ومات وولي عليه غيره
وانقضت مدة اجارة الثاني
فطالب دينه من ورثة الناظر
المتوفى هل له ذلك أم لا
(أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اذ لناظر رسول عن
المستأجر الثاني فلم يتعلق
بذمتهم له لكن حيث

أذن الحاكم الشرعي به يرجع على الوقف فيكون له الاستدانة على الوقف ملكها
المتولي عليه إذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقته
لاولاده فلان وفلان وفلان ومن عساه يحدث لذكر مثل حظ الأنثيين خلاصته لصالحه فزاد في تركته ما لم يضر بالوقف ثم لاولاده ثم لاولاده ثم لاولاده
م قوله فانه يرجع بالنقصان ولا يرد أي لا يرد ما أدخله في النار أم لو كانت من ماله يرد له السارق فانه يردوه ويرجع بالنقصان ما أدخله النار كما يعلم
مما قرره آحادنا علم اه منه

ثم لانسألهم وأعقابهم على ان من توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيب لولائه وان سفل ونسأله وعقبه ومن مات لادن ولد ولا سفل منه ولم يصب
عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين الى الوافق من أهل الوقف على ان من مات منهم أجمعين
قبل أن يصل اليه شيء من منافع الوقف وتزول ولدا أو ولد ولا سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حيا أبيا كان وأما أجداد أو
جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة تبرعها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت مات أمه في حياته أمه الماز كورة
قبل وصول شيء من الوقف السهاهل ينتقل نصيبها لابنهادون ابن بنتها المتوفى في حياته قبل (٢٧٧) استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب)

المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يقبل قول الاطباء من
أهل الكفر رأي في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والحكام لصحفي أفندي وفيه كلام
طويل ومسائل حسنة في كيفية تحليف البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم أعلم أنه لا منافاة بين
قولهم بعدم قبول الامتة وبين قولهم والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لان محل
اعتبار قول الامتة ما هو لاجل لا تقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فإذا توجهت اليه بقولها وعين
المشتري أنه عن جبل رجعتنا الى قول النساء ماله المات بالجبل لتوجه اليمين على البائع وان عين أنه عن داء
رجعتنا الى قول الاطباء الى أن قال نقلا عن الخانية لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ
الامام محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحيض بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى
بسبب الجبل برهها القاضي للنساء ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل
فلا يمين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخانية وأن الجبل يثبت بقول النساء في حق
الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبيل القبض وان المرأة
والمرأتين فيه سواء زانه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان
بعده فانه لا يرد بقولهن بل لا بد من تحليف البائع كافي الزباني والمخ وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح
الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف
لا تردوان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصة ان على قول أبي يوسف ترد من غير
يمين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النواذر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال
تصلح حجة للردوان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صمعي أفندي عن نقد الفتاوى مالا ينظر اليه
الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب في حق الخصومة فلا في الرد في ظاهر الرواية
اه وبهذا ظهر أن ما في البحر عن فسخ القدر ومثله في النهر منه انه يثبت الردية ول المرأة الواحدة عندهما
مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الردية وعلى هذا فقوله
في كتاب الشهادة ان نصيبها فيما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون
المراد أنه تقبل شهادته في حق توجه الخصومة على البائع لا في حق الرد كذا حرره فيما علقه على البحر
وبهذا ظهر جواب حادثة الفتوى فحين اشترى جارية رومية للنسري فباشرها ثم اراد فوجد هار تقاء وأخبرت
النساء انهار تقاء فاجبت بانها لا تردون كن يحلف البائع فان نكل رجعتنا الى قول النساء بنقصان العيب لان
مباشرة ما منع من الرد في الخلاصة وفي الاصل رجعتنا الى قول النساء بنقصان العيب لان
بما عاينها لا يملك رد هاسوا كانت بكر أو لا نقصها الوطء ولا بخلاف الاستخدام وكذا الوفاة والولاء والشهادة
ويرجع بالنقصان الآن يقول البائع أنا أقبلها اه ونحوه في الخانية وكذا في البحر عن الظاهرية وفي
القنية قال أبو القاسم اشترى اهالي أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها ثيب فان زايها بالابلت فله الرد ولا

السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في اشباهه أما بخلافه في أولاد المتوفى في حياته أبيه فواجب له ما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في
حياته أمها ما كانت تستحقه أم لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفى آخرا والله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله
وسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل على يجب اجراءه على ما كان
عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته في اتصال نسبههم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب اجراءه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته
حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنشع الوسائل وأما مسألة اشتباهه منارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة

المسلم والفقه المحض انه حدث شرط الواقعه شيئا أخذوه والا لم يعمل فيه فله أجره مثله فالجواب انه لا شيء (أقول)
 له لم يعمل وإذا عمل فله قدر أجره المثل لا زائد عليه أو الزائد سحت حرام لا قابل بحله ويلزمه رد ما أخذوا نداعن أجره مثله والله أعلم (سئل)
 في واقف وقف وقبضه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاده ولده وعلى نسله وعقبه وذريته كروا فإذا انقضوا كان ذلك
 وقفاً على بيت "طريق" عليه تحجب الطبقة السفلى فإذا انقضوا كان ربيع ذلك كروا وإذا انفاذا انقضوا كان ربيع ذلك
 مصرود جهنم لا تمنع الخ فهل قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في الجميع

الدرجة وقر بهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقدم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي
واقف علينا وقفها فلا نغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف وريثة احياء
ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان امارسوم في دواوين القضاة يعملون عليها ولم يكن فأى فريق عينه الورثة قال القاضي يجعل
الوقف له وان لم يكن للواقف وريثة احياء فهذا على وجهين أيضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيه هاهنا
فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن أثبت في ذلك حقا يقضى له به

اه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلافوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة بتقديم الاقرب
قلا قرب من الميت فجزى في الدرجات كلها ذلك فانهم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي يتصرف فيه بالنفاذ حسبما شرط الواقف بتقرير
القضاء الماضية وأحكام السلطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم القلة بينهم وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عايله انه
ليس من الزرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع
مع ما ذكر اذا تنازع في الاستحقاق بينهم (٢٨٠) لاني نفس الوقف المستثنى بالسماع والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في

دعوى مستحق في الوقف
على مستحق فيسهل هي
مجموعة أم غير مجموعة
الجواب مصرحاً بقول
الاصحاب (أجاب) المصحح
به ان الدعوى من الموقوف
عائله لا تصح قال في البحر
الدعوى من الموقوف عليه
غير مجموعة على الصحيح وبه
يقى كذا في جامع الفصولين
قال في التنازع ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع
الدعوى على أرباب الوقف
وانما تسمع على القيم أو على
الواقف اه وفي فتاوى
شيخنا الشيخ محمد بن سراج
الدين الحائري وأما الدعوى
على المستحق فهي جائزة
حيث كان واضعاً لموضع
يده نعم الدعوى من المستحق
قبل لا تجوز والحق ان الوقف
اذا كان على معين تصح
الدعوى منه اه نكح قال
في جامع الفصولين في هذه
المسئلة ويقتضى بانه لا تسمع
لان حقه أخذ العدة
لا تصرف في الوقف اه
وبه أيضاً مستحق علة
الوقف لا يملك دعوى علة

قبض ووكيل شراء لارؤية رسول المشتري تنويع من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع
مسقط عند أي حنيفة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كذا اذا نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقال
هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد الوكيل بالقبض لانه لو وكل
رجلاً بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقاً كذا في الحانية الى آخر ما ذكره الشارح ابن ملك والمسئلة في
الموتن وأطال فيها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكذا في قبض ما اشتريته وما رأيت كذا
في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج في سئل الفرق بين
الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد
صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكذا في قبض المبيع أو وكذا بقبضه وصورة الرسول أن
يقول كن رسولاً عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لقبضه أو قل لفلان أن يدفع المبيع اليك وقيل
لا فرق بين الرسول والوكيل في فعل الامر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتبت
فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول
لا يبدل من اضافة العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر بغيره بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى
الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف
النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكذا لا الرسول رسولاً وحاصله أنه يصير وكذا
بالفاظ الوكيلة ويصير رسولاً بالفاظ الرسالة وبالامر لكن صرح في البديع أن الفعل كذا أو أذن لك
أن تفعل كذا أو وكيل أو يؤيده ما في الوكيلة دفع له ألفاً وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع
ولم يقل لي كان فوكيلاً وكذا اشترى بها ألفاً جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف
درهم كان مشروفاً والشراء لا مأموراً الا اذا زاد على أن أعطيت لأجل شرائك درهمين لان اشتراط الاجرة يدل
له على الامانة اه وأما أنه ليس كل أمر فوكيلاً بل لابد مما يفيد كونه فعل المأمور بطريق النيابة عن
الامر فلحققت (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين أحدهما بخمسة وعشرين قرشاً والآخر
بثلاثة وعشرين قرشاً فباعهما زيد من بكر قولية يستقر شام ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية
باني عشر قرشاً ويريد ان يشترى اسقاط قدر الحياطة من المسمى الزور فهل له ذلك (الجواب) نعم فان ظهرت
خيانته أي خيانة البائع في ما يجب ان يقرره أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو ينكوله أي ينكول
البائع عن البين وقد ادعى المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة منافي
بلا تنصوير بينة ولا ينكوله والحق جماعها كدعوى العيب وكدعوى الخطأ فانه تسمع أخذه بكل الثمن أو
ردوله الخطأ في التولية يعني عند ظهور خيانته فم وهذا عند أي حنيفة وقال أبو يوسف يحيط فيهما ما قال
محمد بن جعفر فيهما الخ قوله وله الخطأ أي اسقاط قدر الحياطة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة
في التولية اذا اتى نوباً بسعة وقبض ثم قال لا اشترى بته مسرفاً وليك بما اشترى بته فاطلع على ذلك

الوقف وانما ان التولية وبها امره فانه لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم مر في فتاوى حاكمية قال
وبالاول يستحق اه قد عرفت ان في رواية ابن وهب عدم الصحة فاعلم على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت امرأة
واضعة بغير من ذراستحقاق معين في وقف مبيع وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة المرفوعة عن ان فوضع الان يده على الحصة المرفوعة مدة ثم
مات الان المرفوع من اولادها رجل وانما على ناظر الوقف المرفوع ان المرأة المرفوعة مدة لانه لو ثبت ذلك بالبيعة لدى القاضي والاشهاد طالب
ناظر الوقف فاستحقاق الوقف من حين موت جده لانه لا محالة ذلك فهل يقع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسب ان المرأة جده

لامه أم لا (أجاب) نعم يستحق من حين موت جده بلا شبهة وطالبه على من تناوله لاعلى الناظر اذا لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على
فان انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به ثم عامع عدم الضمان فانهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا وقف على اولاده لصلبه الموقوفين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من سجدته لانه من الاولاد الذكور والانا ثم
على اولاد الذكور ثم اولاد اولادهم وأولاد بنينهم وبني بنينهم بطلان بعد بطلان على أن مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان لم يكن
له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف المحصر الوقف (٢٨١) في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لانه عقب

وبيان الخطأ في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشترى بعشرة وباعه بربخ خمسة ثم ظهر أنه اشترى بمائة فانه
يحيط قدر الحياطة من الاصل وهو درهمان وما قبله من الربخ وهو درهم ويأخذ الثوب باني عشر درهمها اه
(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيد باعها من بكر واسلمها بكر
ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضي ويريد زيد الآن ردّها على البائع
الاقل فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك باع ما اشترى فردد عليه بغير ردّه على بائعه لو ردّ عليه
بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنويع من باب خيار العيب ومثله في السكر والموتن (سئل) فيما اذا قبض
زيد عمراً درهماً له عليه مائة وقضاءها عمرو من غير بكر فوجد الغريم بعضاً من يوفاه فرددّها بكر على عمرو وبغير
قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض
رجل له درهم على رجل وقضاءها من غير بكر فوجد الغريم ز يوفاه فرددّها عليه بغير قضاء فله أن يردها على
الاول اه (أقول) وقد أفق بذلك أيضاً الخبير الرملي تبعاً لما في فتاوى قاري الهداية وفتاوى ابن نجيم وقد
حرر المسئلة فتحرر راجحاً العلامة الطار سوسي في أنفع الوسائل وحاصله أنه ان كان أقر القابض بقبض
حقه أو الثمن أو الدين مثلاً لم يرد منه شيئاً لم يقبل منه لتناقصه وينبغي أنه لو اختار تخليف الدافع أنه
ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه القاضي فاذا انكسر ردّه عليه وان لم يقر القابض بما ذكره انما أقر بقبض
دراهم مثلاً لا لقوله مع البين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما ينافي دعواه وهذا اذا كان الذي
ردّه ز يوفاه هي مائة بلها البعض دون البعض أو نهر جرة وهي مالا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر وأما
اذا كانت ستوقه وهي اثني نحاسها أكثر بمنزلة الزنك فلا يقبل قوله بعد ما أقر بقبض الدراهم تناقصه
لان الستوق ليست من جنس الدراهم بخلاف الزنك والنهر جرة اه ملخصاً ومقتضاه أنه لو لم يقر
بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت حتى قبض له رد الستوق فله رد تناقصه أصلاً والله أعلم هذا وقد ذكر
المؤلف في المداينات عن القنية من القاضي عبد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الزنك ليروج
ايضاً له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كذا في دعوى عيب مشريه
ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه الى دائنه أو شري به شيئاً بعد علمه بعينه ليس له الرد أيضاً وهذه تقع كثيراً
فالحققت (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرساً اشترى من مفرجهما ور كيهما ثم رجع ويريد ردّها
على البائع بعيب قديم قد رآه قبل ركو به أو سفره فهل يكون ركو به رضا بالعيب (الجواب) نعم اذا ثبتت
رؤيته للعيب قبل ركو به وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردّها (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية
من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد ردّها عليه بذلك العيب فهل ليس له
ردّها (الجواب) نعم كفي الاشياء والهداية (أقول) هذا اذا رأى العيب علماً بانه عيب لم يفي جامع
الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم بظفر ان كان عيباً بالاجتناف على الناس
كعمور وسلال لا يرد ويحكم منه مسائل كثيرة وفي الحانية أراد شراء امرأة قرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب

(٢٦ - فتاوى حامدية) اول (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فبناها فبني بناء تبلغ قيمته اضعاف قيمة الارض
والمقرولة أجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة وأبى الموقوف عليهم الا التنازع يقطع أم يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في
ذلك ضرر رواية لجامع الوقف يدفع أجرة المثل ولجان المستأجر ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً وقد أثبت الناس بطل ذلك كثير (أجاب)
قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قامها ما يعني البناء والغرس وسلمها يعني الارض فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني
ثم مضت مدة الاجارة فاستأجر ان يسأق بها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا التنازع ايسر لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة

عليه فاضحنا بقوله قال
مولانا رحمه الله تعالى و ينبغي
أن لا يظهر أثر الانفساخ
هنا الخ فالحكم في اعتبارها
بالحال في صورة الموت
على مانص عليه الخصاص
والزاهدي أولى دفعها
للضرر ولا سيما بآبائي الناس
به كثيرا مع رعاية جانب
الوقف بدفع أجرة المال
خصوصا إذا كانت بحيث لو
فرغت لا تنجز بأكثر من
ذلك ورعاية جانب مالك
البناء بعدم إضرار ما تلاف
بذنه ولعمري أنه شرع
ظاهر مستقيم وقد أفتى به
من له قلب سليم والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف على
ذرية شخص بنى في أرض
الوقف يتابعه لنفسه هل
يكون البناء ملكا له فيورث
عنه إذا مات أم لا وهل إذا
ادعى ناظر الوقف لآل على
الورثة أو على بعضهم أن
البناء المذكور يورثه
بأنقاض الوقف فيرجع إلى
الوقف يقبل قوله بلا ريب
أم لا وهل إذا أقام بينة من
الورثة المستحقين تقبل أم لا
(أجاب) نعم يكون البناء

فقد أفنى برهان الدين
الطارب السبي الخفي في مثله
باستحقاق أولاد الميت مع
وجود من بقي من أولاد
الواقف قال انه يوم القيد
المسكوت عن تيممه
بمعلوميته وأغفله الكاتب
عنه لضرورة انحصار غلة
الوقف في ذرية الواقف مابق
منهم أحداه ولا يخفى
ما في ذلك لما علم ان المفاهيم
غير معمول بها عندنا على
تقدير أن استحقاق أولاد
الميت هو المفهوم وليس ذلك
في الحقيقة هو المفهوم اذ
مفهومه ان الاستحقاق عند
وجود الاولاد لا يكون لمن في
درجة المتوفى ولا يلزم منه
أن يكون لاولاده والاصل
عدم الغفلة وضرورة انحصار
غلة الوقف في ذرية الواقف
ما بق منهم أحد لا يلزم منها
استحقاق أولاد ولد الواقف
مع أولاده لصلبه كاهو ظاهر
ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا
الشافعي الانصاري أفنى
بما أفتيت في واقعته وأنه
لا رجوع استحقاق الميت
الى أولاده مع ما ذكره

في نظيره بذلك الشيخ زين بن
نجيم والشيخنا أمين الدين
ابن عبد العال وغيرهما لأن
والد لا يستحق شيئا مع
حياة والد حتى يصرف
اليه لانه انما يتحمل اليه
نصيب أبيه ولا نصيبه وقت
موته لموته قبل الاستحقاق
وانه أعلم (سئل) في واقف
وقفا على نفسه ثم على ولديه
محمود ومحمد ومن سجد له

المستحققة نالو كن حيايم على جهة زلاته منع من الوانف عن محمود ومحمد الزبور بن ثم مات محمود عن ستة اولاد
أحمد وصالح ومعد الدين وأصيل وعز ونعمتوعن اولاد ابنه يحيى المتوفى قبل ابيهم خليل و ابراهيم واسية ثم مات محمود عن ذ كرتهم مات سعد
الدين عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن اولادها يحيى الزبور بن وعن أعمامها
وعثمان المذكورين هل ينقل ما يخص نور الهدى لاولادها يحيى لكونهم في طبقتها ثم لأعمامها وعثمان المذكورين (أجاب) هو لاهل
طبقتها المستحقين للأعمام المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فصبه من يوجد في طبقة من المستحقين فخرج الاعلى والادنى

مقاييله شرعية فهل المقاييل المذكور صحيح وتفسخ الاولى والثانية (الجواب) نعم تفسخ الاول والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المشهورات المستأخرات أخره من غيره أو دفع الى غيره مزارة ثم ان المستأخر الاول فسخ العقد له بتفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يفسخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا العقد الشرع بمقاييله شرعية ولم يتقابض المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو ثانيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقاييله والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبد وقبضه ثم تقايلا المبيع ولم يتقابض حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخانية ومثاله في متن التنوير (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا وقبضه فتمتعت الفرس عند زيد ثم تقايلا المبيع بالثمن الاول بلا علم عمرو بالعيب ويرد الفرس الى الفالة بسبب ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان بان تعيب الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة سم او بآفة فان تقايلا المثل الثمن الاول أو سكتا عن ذكر الثمن الاول تجعل الاقالة فسخا عنده غير أن البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الاقالة وبذلك أفتى العلامة الخليل الرملي كفي فتاويه من الاقالة

* (باب الاستحقاق) *

حق وعلى تعدد من يكون أصل الغرم وضع بحق فيموت المستأجر قبل الأجرة ويحب رد الأرض إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القاع الأرض فان ضرة لا تتولى أن يتم كما بقية ثم قلوا بجهة الوفاء والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقد بدون أجر المثل واستقرت من عديد دية وباعه واضعه لا تخروني خلا له أرض قراح لا وقف بزور المشركي بها يقولوا لا يتفع بهم سائل لزومه أجر المثل في القراح والمشتول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علماء أرباب القيم لو أحر الموقوف بدون أجر المثل قدر ما لا يتقرب فيه حتى لم يحز فقبضه المستأجر وانفع به لزومه أجر المثل بالغرام بل على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشتول بالغراس إذا منافع الوقف المغصوب مضمونة على ما أفتى

فهو علمنا أن المتأخرين صيانة المال الوقف وان امتنع من أحرق المثل بكاف الى فاع غراسه وبسمل الارض المتولى خالية عن غراسه ان لم يضر الوقف فان اضره فهو المضيع لماله فليس يرضى الى خلاصه مع أدائه أحرق المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ما عليه الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلى المفتي أن يقتضي به وعلى القاضى أن يقضى به والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف بعض الورثة حصص في دار ليس للمتولى تركه غير ما عليه مهر زوجته المستقرق لها هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لان استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا ملكه والحال هذه والله أعلم (سئل) في (٢٨٦) واقف وقف عقار على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعده

(الجواب) اذا قال بائع من باعه حين رجوع عليه بالثمن أن لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع يقع في ملكي أو ملك بائعي بلا واسطة أو بها فتسمع دعواه ويبطل الحكم ان أثبت كذا في الدرر وغيره فتسمع بينة زيد المذكور ويطلب الحكم المزبور وان لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة حمرو والله أعلم استحق بملك معلق وطلب غنمه فبرهن بائعه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان بحضرة المستحق ولو غاب بائع البائع لانه يتعصب خصمه عن بائعه (أقول) ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاءه مستحق واستحقه فقضى القاضى بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفعت اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فالبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الابالزام القاضي هكذا ذكر المسئلة في بيوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع ومضى في شرح المجمع المسمى في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال لو ثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالينة (أقول) ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في الكنز وغيره وعاله الشراح بقوله لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقبض له بالثمن على البائع اه فظاهر المتن والشروح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بعترا بدينار فمضى معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى التنازع وحكم له بما ورد جمع يطلب الثمن من بائعه فارد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البغلة نهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما أتى به الخبر الرمي في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقضى اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المعلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على التنازع وأن التنازع لا مستحق وقعه باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغيرية المستحق اختلاف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أتى بفرغاة وذكري المخطط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الا يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه معصان العمادية من الفصل الثالث فيمن يصلح خصمه الغيرة ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة والعلية ابادى وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم

كل من هم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم ثم المذكور دون الاناث ثم على جهة بتر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعه بنين المذكورين ثم مات أبو الخير عن واده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسين وكرم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لادن ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحمدي الدين وعلي ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن ابنه نور الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ريع الوقف على من سجد كرفصيب نور الدين ابن أبي الخير الرايع ونصيب

حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلي ومحمدي الدين بن عبد الباقي ابن حسين القبول الثمن ونصيب نور الدين ابن ابن حسين ثوب في حياة جدته ولصطفى وحسين ابن محمد بن حسين حصته بينهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أعشار منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف واستدلاله بان الصدقة على الأقارب أفضل لانها صدقة وصلة وأقربهم هنا الى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى بن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاة السلطان تولي ذلك الوقف من ابتداع ما رسمه كذا الى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع

ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بمقتضى عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة بشرط ما يحصل منه لتتوزع حصة ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف يتأق تنو بذلك المسجد ليرجع بنظره على ما استترع عند رعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتنوير وكتب دفتر بحاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ارادوا صرفه في التنوير المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند رعايا وجب دفتر بحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من رعايا فقبض المتولى الجديد المنسوب (٢٨٧) الزيت المذكور من رعايا وصرفه في

القبول بلا حضور المستحق برازية من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته (أقول) اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد بن علي اشتراط حضرة المستحق وخالفه سمان نقل البرازية فظاهر أنه انقلب الامر على البرازية فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قوله ما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانعكس المراد لانه كاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أتى به الخير الرمي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بانه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره وهو الاوفق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا معينا من آخر خسرناه شرعا ثم من معلوم دفعه للبائع وتسلم الجمل منه فتعرف على الجمل زيد وادعى أنه له فدفعه الى زيد دون اثبات بالينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالينة أما اذا كان باقرا فالمشتري أو بذكره فلا (أقول) نقل في نور العين حيلة للرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهل يكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على المستحق أن قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأدلى قيمته فبرهن الاخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اه وظاهر تقييده بالهالك أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويستردها من الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بانه الاخذ فلو أنرا لتسمع دعواه عليه لتناقض ولا يثبت له الرجوع على بائعه لنفاذا قراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرا فالمشتري أو بذكره لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ابرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغا مال برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المستحق على المشتري وأخذ بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذت المستحق مني بلا حكم فادعني الى دفع البائع غنمه اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لا نفاسخ البيع بينهما وبين المشتري بتراضيهما فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقيته فر وع هذا الباب هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا معلوما بثمن معلوم فقام عمر والخارج يدعيها على الرجل بالنساج ويريد المشتري اقامة البينة على عمر والمدعى انه انتاج فرس بائعه فهل يرجع البينة المشتري انما نتاج فرس بائعه على عمر والخارج أولا (الجواب) نعم ترجع وان برهن خارج وزود بدعى النتاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأتقى بذلك الشيخ خير الدين هنا فافلا وفي دعوى النتاج من المتداعيين بينة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاويه أيضا

المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ارادوا صرفه في دفتر يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظره على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضى ابرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جهة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضى أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ريع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يخص بالزمان من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا مؤنة المسجد بلاذن الحاكم عماله

لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء برهن على ذلك أولا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان
الافى مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جهة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ريع سنة في سنة
الاذا شرط الوانف ونص عليه سائنان في قولته صرح بالمسئلة شيخنا الحلبي في فتاواه فاذا تقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديد تناول
ما هو متحصل في سنة العتيق لمع الساطن له (٢٨٨) من تناوله ويضمن له عليه بالخذل ليس له اخذه ويضمن الدافع له ايضا والمتولى

العتيق بالخيار في ضمن
أيها شاء لوجود التعدي
من كل منهما كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في كرم
مشغل على عنب وبعض من
العين وأرضه وقف سيدنا
الخليل عليه وعلى نبينا
وعلى سائر الانبياء أفضل
الصلاة وأتم السلام من
ذلك الجليل ندواته
الايدي بالنساء ثم ادعى
رجل هو أحد المستحقين على
ذي اليد بانه وقف جده هل
تسمع دعواه أم لا (أجاب)
الفتوى على انه لا تسمع
الدعوى من المتوقف عليه
قال في جامع الفصولين راجعا
للعدة لا تسمع الدعوى من
المتوقف عليه ثم رجع لادار
ابن رستم تسمع قال وبالاول
ينفي وقال قبله راجعا لفتاوى
رشيد الدين مستحق غلة
وقف لا يملك دعوى غلة
الوقف وانما عليه الترتيب
ولو كان الوقف على رجل
معين قبل يجوز ان يكون هو
المتولى بغير اطلاق القاضي
انطلق لا بد منه وبقي بانه
لا يسمع لان حقه أخذ الغلة
لا تصرف في الوقف ثم روي ان
الاصح انه لا تسمع دعواه ان الكرم وقف جده لا تسمع اه وان
الكرم اسم للأرض والتجري عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الأرض المنقاة كما صرح به في اقاموسه ان أريديه الشجر فوقف
الشجر على جهة حتى يفرجها الأرض فتختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يجز هو الصحيح لانه لا يفرق
بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض والبقع تحكم الاتصال وان زيد كل من الأرض والشجر في طائفة يدعى التمرور وان أريد الأرض
فبدعي فاعلان أولى أيضا ما صرح به الحنفية لادعى رجل على آخر ان هذه الأرض التي في يده وقفها ليدن عمره وعليا وذواه ليرجع

البيت في النجاشي الذي اليد وبرهان المشتري على نتاج مائه كبرهان بائعه (سئل) فيما اذا اشترى زيد حصة من
طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمر وحصة في المبيع وطلب من المشتري غلة الحصة المستحقة في المدة
الزبورة فهو هل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى
طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطلب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء
المبيع بل من كسبه وفعله اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة
معدة للاستغلال بناء على ما أتى به المتأخرون من وجوب أجرة المثل في غصب عقار الوقف أو اليتيم أو المعد
للاستغلال لا نقول قيدوا ذلك في المعد للاستغلال بما اذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل
الكتاب الثاني من الوقف وهذا التأويل المذكور موجود فتنبيه (سئل) في جماعة اشترى كرم عنب
وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا رجلا من أبناء البيعة الشرعية لدى القاضي وحكم له بما به وطلبا
الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك
يأخذ المستحقان ان كوران (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة
الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الحيطان وممراته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من
المشتري اه وبذلك أتى الشيخ خير الدين في فتاويه وايضا أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن
التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونفله الا تفرق في فتاويه (أقول) ولينظر الفرق بينه وبين
ما صرح في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقية ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفق فيه كما قدمنا وكذا
لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كما مر أيضا ولم يذهب في وجهه فليتأمل ثم رأيت في ذلك فمما علقته
على الدر المختار ان هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعيد
فيه للبحث بحال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمره وستان من أرضه وحق شربه
المعلوم من الماء بين معلوم وبعدم تسلمه منه وزرعها استحق الشرب لجهة وقف برأى أخذه المستحق بالوجه
الشري فهل يرجع بنقصان الشرب (الجواب) نعم رجل اشترى أرضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض
قال محمد بن خير المشتري ان شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وان شاء تركه وكذا السيل وان استحق
الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو زرعافان المشتري يرجع
بنقصان الشرب والسيل خاتمة من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى من آخر جميع
غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بين معلوم من الدراهم دفعه البائع وقبضا
المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاءا ما بقى ورجعا بجميع الثمن
وان شاءا أمسكما بقى ورجعا على البائع بين المستحق (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو قيمى بخير
المشتريان كذا كروا في التتويين باب خيار العيب (سئل) في امرأة اشترت من آخر دارا معلومة بين
معلوم ثم بعد ما تسلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعى فهل ينفى في الباقي ان شاءت وصفت بحصة من الثمن

لا تصرف في الوقف ثم روي ان الاصح انه لا تسمع دعواه ان الكرم وقف جده لا تسمع اه وان
الكرم اسم للأرض والتجري عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الأرض المنقاة كما صرح به في اقاموسه ان أريديه الشجر فوقف
الشجر على جهة حتى يفرجها الأرض فتختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يجز هو الصحيح لانه لا يفرق
بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض والبقع تحكم الاتصال وان زيد كل من الأرض والشجر في طائفة يدعى التمرور وان أريد الأرض
فبدعي فاعلان أولى أيضا ما صرح به الحنفية لادعى رجل على آخر ان هذه الأرض التي في يده وقفها ليدن عمره وعليا وذواه ليرجع

الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة ان زيد وقفها له لا يستحق بذلك شيئا وان شئت البيعة انما كانت في يده يوم وقفها لان الانسان
قد ينفق ماله على ما يشاء وقد تكون في يده بعد اجارة أو اعادة ونحو ذلك وفي مسئلة ان ادعى انه وقف جده وقد يقف ماله على ما يشاء فلا يصح الدعوى به ولا
الشهادة والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه
وعلى من سجدت له ثم وثم بجميع حقه ووقفه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه الشامل للأرض والغراس
أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسيل والطريق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح (٢٨٩) للوقف وقفه على نفسه وهي وقف الخليل
عليه الصلاة والسلام فلا
يصح الوقف منه على هذه
الكيفية لاسيما وقد قال
فاضلحجنان لو قال وقفت
على نفسي ثم على فلان أو
على فلان ثم على نفسي لا يصح
اه فقد جزم بقول محمد الذي
هو أقرب الى موافقة الأئمة
وصرح في شرح المجموع ان
أكثر فقهاء الامصار أخذوا
بقول محمد والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر من المتولى
على أوقاف الحرم من
الشري فبقي جميع جهات
وقف الحرم بغرة والقدس
الشريف ولد والرسل
وبابلس بيوت الوقف
ودكا كينسه وحماماته
وبساتينه والخصص التي
له في الجهات المذكورة
والزارع المعلوم ذلك له سنة
بمسبعمائة قرش فهل في
رجب شارط عليه انه ان
زاد عليه أحد وفيات
الزيادة يدفع لك من زيد
عليك دينك الذي لك على
الوقت سابقا هو كذا عدد
مسمى وأن معلوم الوظائف
المرتبة على جهات الوقف

وان شاءت ردت (الجواب) نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فان قبض القبض
خير في السكل لتفرق الحقة وان بعده خبير في القمي لاني غير له لان تبعض القمي عيب لا المثل اه وفي
العمادية من الخامس عشر ولو قبض السكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان
كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعضه ضرر كالدار والأرض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار
في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاعرد اه وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن
اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذلك ثم استحققت الأشجار هل لها من الثمن قال لا كفاي
ثوب الغلام والجارية وبزعة الحمار فانما تدخل تبعها وما يدخل بطريق التبعية لا حصته من الثمن الى ان
قال وهذا اذا لم يذ كر البناء والأشجار في البيع حتى دخلت تبعها وما دخل بطريق التبعية لا حصته من الثمن الى ان
رجل عن ورثة بالغين وخلف حصة في دار فاشترت الورثة حصة معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة
أن بقية الدار لفلان وولادة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وولادة في حال صغرهم ولم
يعلموا بذلك بشراعه والدمهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء عفو او لا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم
التناقص فيما طر يقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرحوا به اشترى دار الابنة الصغرى من نفسه وأشهر
على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بمصنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر
الدار من المشتري ثم علم بمصنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقص لان
الاستحجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين
فيها والصحيح ان هذا لا يصح دفعه وان ثبت التناقص الآن هذا تناقص فيما طر يقه بطريق الخفاء والتناقص
في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله أفندي عن التتارخانية المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء
الدائن والمتعلقة بعد اداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في السكل خفاء
الحال وكذا الورثة اذا قاسموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع
(سئل) فيما اذا اشترى زيد حمارا من عمره وبين معلوم دفعه للبائع وتسلم الحمار منه فاستحقه بكر بالملك
المطابق وحكم له به فطلب له زيد من عمره وقنه فادعى انه اشترى الحمار من خالد وابنته وخالد ادعى شراءه من بشر
وأثبتته وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل انه نتاج حماره كل ذلك لدى حاكم شرعى حكم على زيد بانه ليس له
الرجوع على المدعى عليه بالثمن حيث أثبت الرجل أنه نتاج حماره وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل
بضمه ونها بعد نبوته شرعا وبطل الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره
(فرع) قسم الدار بين اثنين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلا
منهما يجبر على القسم بخلاف الدار بن فانهما ان اقتسماهما فبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه
يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الابضاع والمبسوط عيني على الهداية من
فصل من كتاب الشفعة

(٢٧) - (فتاوى حامديه) - (اول) في النواحي المذكورة أو لاجتماعه معلومين بموجب الدفاتر تدفع لهم خارجا عن
الاجرة المعينة من مالك وطلب حاله ان غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشروط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على
المتولى أو على المدفوع اهام أم لا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا اجارة المذكورة مع الالتزام المذكورة فانه فاسدة بلا ريب ولا شك والواجب
في الاجارة المذكورة اذا باشرها المستأجر المثل وشروط الدفع خارجا فاسدة وقد شرط الدفع لانتقام المنفعة المسمى والمسمى قد بطل وجوب
أجره المثل فلم يتم الاستأجر المذكور غرضه بالاقتضاء على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ بطل لان الاصل بطل ما تفرع عليه

فهر جمع به على المتولى لانه دفع باذنه وامره المشروط عليه فكان من جملة الاحرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة احره المثل لا المسمى
واذا اختلفا على المؤجر والمستأجر فاقول قول المستأجر لان كراهه ان يذوق الله اعلم (سئل) في رجل يريد ان يقف نصف داره على نفسه
فزوجته مدة حياتهما من بعدهما على ولدهما الذي كرهه ولده هل اذا قضى بجوارحه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع اذا قضى
القاضي بجوارحه جازر ان يقع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلى لانه قضاء في فصل بغيره وصريحه وان
للقاضى الحنفى المذهب ان يحكم بصدقه وقف (٢٩٠) المشاع لا يختلف الترجيح في ذلك والمستأجر فيها قولان معصيان فيجوز القضاء والافتاء

بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة وانظره مع يوم بشرط الواقف هل يصرف له احره عمله حال المباشرة له أو لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقته عمل أولم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حدث شرط له الواقف استحقا فان كان من جملة الموقوف عليهم قال السكالك بن الهمام فاذا قطعوا قطع الآن به عمل فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اه وفي البحر بعد نقله كلام السكالك وظاهره ان من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان عماله لا يمكن ترك عمله الا بضررين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من العمارة يعطيان بقدر احره عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال

(باب السلم) * (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف قطار من السمن البقرى سلميا صحيحا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمر بجميع السلم فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره ثم حل الاجل وغاب بكر وزم زيد خالدا بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر وزم زيد خالدا الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الى اخر ما ذكره الخافعي في فتاواه وكذا العلائق على التنوير والخير الرملى من باب السلم ومسألة الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التنوير من باب كفاالة الرجلين (سئل) في السلم في الزجاج المكسر (الجواب) قال في الخلاصة ولا يخفى في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا الذي لا يتفاوت كالمطابق والمكاحل عدد اواني الاواني المتخذة من الخزف ان بين عدد ما يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازية والبحر وفي الصغرى عن الاصل ولا يخفى في السلم في الزجاج الا ان تكون مكسورة وزنا مع اوما فيجوز وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزجاج فهي عددية متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا بد كذا العدد ولا بد كذا الوزن فالشخص الا ان تكون شيئا معروفا يعلم انه لا يتفاوت في المالبية كالمكاحل والظبايات فان اختلفت عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بد كذا العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقيارورات وكذا في الكيزان الخزفية اذا بين نوعا لا يتفاوت آحاده اه تنبيه (سئل) في السلم في الفخم (الجواب) مصرح في مخ الغنم فقلان جواهر الفتاوى بانه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الادعاء من مال ذلك المسلم عليه فتاوى الخيرية (أقول) يعني ان الفخم كذلك لان النار عملت فيه فكان في مال الملبى او به مصرح في الدر المختار في آخر باب السلم حيث قال قلت ومجيى عن الغصب ان الربوا القمار والفخم واللعيم والاصبون والعصفور والسرقة والجلود والاصرم وتخلو بر يشعير فمجيى فليحفظ اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من المكيلان وقد حل الاجل ويريد عمر ان يعرضه عن السلم فيه بشئ من المواشى فهل لا يجوز الاعتياض عن السلم فيه بشئ غير جنسه (الجواب) نعم قال في الاختيار ولا يجوز ان يأخذ عوضه خلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره اه ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كثر قال في البحر والحاصل ان التصرف المتنى شامل للمبيع والاستبدال والهيبة والابراء الا ان في الهيبة والابراء يكون مجازعا من اذاعة فبدر رأس المال كالأو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد بد مكان الرديء وبالعكس اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غراني فمعه معلوم من الدراهم سلميا مستوفيا شرعا ثم قبل قبضه ما

في الاشياء والنظار وما هو في معنى الامام للمعجود والمدرس المدونة الناظر اه فالخاصل ان العلماء جميعهم والله تعالى قدوموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء غيرها يعطى لها وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو في هذا الجواب مشروع والله أعلم (سئل) في مدرسة لها اخلا ومعدة هل للمعتمدين عليها ان يسد باب دخوله من دخلا وبها التي بداخلها او يفتحها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة أم لا لانه من تغيير معانها (أجاب) ليس للمعتمدين ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفنى بعض العلماء بعدم جواز فتح شبان التبرية في جدار الجامع الازهر اذ لا مصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب الى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا الاقل به

والله أعلم (سئل) في الرجل الصالح النافر على وقف تامن عو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به علماء الحنفية ومنهم من صرح به في الجعنة لانه دفع القدر بقوله الصالح النافر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه شيء يعرف قال وقد صرح به بما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشره الخمر ونحوه اه وفي الاسعاف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النافر وليس من النظر تولية الخائن لانها تنحل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للجنة قال في البحر والذي في الحكم كالعبد وعزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله بما يخرج به الناظر اذا (٢٩١) ظهر به فسق كشره الخمر خاص بالمسلم الذي يترك ما يدين للحدث

من عمر وباع زيد احدى الغرارتين من عمر وبخمس عشرة قرشا وباعه الاخرى بعشرين قرشا الى أجل معلوم ويريد عمر ان يدفع لزيد الغرارتين ويطلب البيع فيه ما فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومرا بحة وتولية ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة علائق على التنوير رأى لان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه موقوف له فلم يجز اه (سئل) فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من الدراهم سلميا على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم صحيحا وليس لزيد الارأس مال السلم (الجواب) اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كغصوب والمغسوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لرب السلم شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلكا أو رأس مالك الا سلكا حال قيام العقد أو رأس مالك حال انفساخه الى ان قال وقيد بكون السلم صحيحا لانه لو كان فاسدا جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد اذ رأس ماله في يد البائع كغصوب فصح استبداله اه (سئل) في السلم في القوة هل يصح ويؤمر المسلم اليه بدفع السلم فيه وان غلا السعر عن وقت العقد (الجواب) نعم حيث أمكن ضبط صفته ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكيزان وغيره والظاهر ان القوة مثلية كما يؤخذ من تعريف المثلى واقبى الذي جعله نقلا عن المعبران كياساني ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت وثقه الحد التصريح بأن القوة مثلية في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل) في السلم في الشحم اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الالبنة وشحم البطن جائز وزنا كذا في البرازية والخلاصة (سئل) فيما اذا أسلم جماعة من زيدا مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الحنطة والشعير والسمن مع بيان شرائطه الشرعية وهم متضامنون من كفالون برأس مال السلم وبالمسلم فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسألة في البرازية وفتاوى الخافعي (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر مقدار من الدراهم معلوما من الذهب والفضة سلميا على مقدار من الدراهم المسماة بالريال مؤجلا الى أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح المتنى فيصحب في المكيل والموزون سوى النقدين لانهما أعنان فلم يجز السلم فيهما خلافا لمالك اه والمسألة في المتون وأرضها في البحر والزبلعي (سئل) في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا بحر ويجوز السلم في الثوم والبصل كالأعداد كرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعله مامنا من العدديان المتفاوتة

ذخيرة (باب القرض) * (سئل) في الكفاة بالقرض المؤجل الى أجل هل يصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصل أو عليهما (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصل في البحر والنهر يتاجل عليه مالان الدين

المذكور كورثته المدة المذكورة ولا استفاضة الشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكره الوقف تصدقهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت من المتولى الموقوف للجهة لا تصح بعده عواهم للتناقض واذا تعارضت البيتان بينة كونه في النجسة وبينه كونه في المرض قدمت بينة النجسة صرح به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستهباب والاستيداع والاستئجار اقرار بانه لا مال له فيه باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى والورثة هنا مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى في السؤال من الحشو وتشويش العبارة كذا الشهرة والاستفاضة والقسطح

في يده بقوله وقف في حقه وسلامته وطواحه من الخبارة الى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقفه بمحض دودا على جهة
برؤس له للمترى واستاجر الورثة منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا والجواب لا تسمع لان اقدامهم على الاستحجار
اقرار بان لا مال لهم فيه لكانا كتبتا على مورده من مسافة بعدة اجابة للسائل ورعاية للحامل والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد مستحق
الوقف الادب المحكوم به التائب الذي جعل آخره لامسجد المجدى على مشرفة أفضل الصلاة والسلام يصح بيعه أم لا ولو مكث في يد مشتريه
مدته وياه (أجاب) لا يصح بيعه ورد الى (٢٩٢) الوقف وتجب أجرة المثل كما هو المقتضى به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب أجرة المثل

واحد وفي شرح الترتيب للعلائي ومن حيل تأجيل القرض كماله ثم وجلا فينا نحن الاصيل لان الدين
واحد بحر ونهذه له قبيل باب القرض عن تلخيص الجامع قبيل باب الربا اهـ لكن في صور المسائل عن
العتايب ولو كفل بالقرض فخر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل وفي فتاوى الكارزوني نقلنا عن فتاوى
قارئ الهداية سئل عن الكفيلة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل
أم لا أجاب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اهـ وأفتى بذلك المرحوم وقال
في أنفع الوسائل قات فتحررنا من هذا أن الكفيلة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصري في التجزئة اذا كفل بالقرض الى أجل يصح
ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتب رد ذلك ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره
واذا دار الامر بين أن يفتى بما قاله الحصري وحده أو بما قاله القردوري وكل الاحكام فليفت بما قاله
القردوري وبقيت الاحكام ولا يفتى بما قاله الحصري ولا يجوز أن يعمل به اهـ (أقول) وذكر صاحب البحر
في كتاب الكفيلة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير
القرض لما في الترخائية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفيلة جازة والمال على الكفيل
الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزاه الى العتايبة وكفل بالقرض فخر عن الكفيل
جاز ولا يتأخر عن الاصيل وبخالف ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في
تأجيل القروض وللطر سوسى في أنفع الوسائل كلام فيه فراجع اهـ ما في البحر وذكرت فيما علقته
عليه أن بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حالة
من مئتين مبيع فكفل به رجل الى سنة فزاعل وجهين ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجبني
نبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي به الطالب ثبت
الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اهـ فتأمل لعل تخفى بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل
القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب
أشعر القردوري على مختصر الكرخي وشرح النكح والمخطط وخزانة الاكمل وغيرها أنه لا تأجيل عن
الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه
وجب بسبب الكفيلة وهي ليست استقراضا بل قرض من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما
وعليه يحمل ما في الهداية كذا في مناه عن البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يخالف كلامهم
لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب وبين ما في القردوري الذي هو شرح تلخيص الجامع الكبير
فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفتى به قارئ الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيح صاحب البحر
في كتاب الكفيلة مخالفا لما مشى عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل آخر ولو كان
لمال حالا فكفل به انسان مؤجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في حقه ما في ظاهر الرواية

باب ما يرقى سكن الوقف
والله أعلم (سئل) في انحلو
الواقع في غالب الاوقاف
المصرية والاوقاف الرومية
في الخوانيت وغيرها هل
يصير بحق لازما لصاحب
انحلو ويجوز بيع سكناه
ومشراؤه واذا حكم به ما حكم
شرعى يمتنع على غيره من
حكام الشرع الشريف
نقضه (أجاب) ذكر في
الاشباه والنظائر في القواعد
السادسة في بحث العسرف
الخاص انه أفتى كتير
باعتباره قار فعله باعتباره
ينبغي أن يفتى بان ما يقع في
بعض أسواق القاهرة من
خلو الخوانيت لازم وبصير
انحلو في الخانات حقا فلا
ملك صاحب الخانات
أخرجه من احواله بالغير
ولو كانت وقفا ودفع في
خوانيت الجبلون بالقرورة
ان السلطان الغوري لما
بناها أسكنها لتجار بالخلو
وجعل لكل خانة قدرا
أخذ من منهم وكتب ذلك
بكتوب الوقف اهـ وقد
فتى محمد بن محمد بن بلال

الحق في جوار الخوانية مستقلة واستدل بأشياء أخر هي في يد مناديه عن واقعات الضرب يرى بقوله وفي واقعات
الضرب يرى رجل في يده كان غلاب ووقع المتوفى أسره الى القاضي فأمره القاضي بفتحها وجره ففعل المتوفى ذلك ثم حضر العتب ففرق
بد كانه وان كانه بخلافه أحق بخلافه أيضا وله الخيار في ذلك فان شاء نسخ الجوار فمكن في ذلك وان شاء أجاز الجارة ورجع بخلافه على
المستاجر وثمر المستاجر اذا ذلك ان رضى به الا بؤمر بالخروج من الدكان وتدابير الدكان اليه اهـ كلام صاحب واقعات الضرب يرى
قال صاحب من الغفار بعدة ما قاله في رسالته والمبذلة بقاها شيخنا في وقاعه لكن عبارة واقعات الضرب يرى بمبادل على اندى والله أعلم

هذا وقد صرح علمنا بان صاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الأرض بناء أو غيرهما أو كذا بان صاحب
الوقف أو باذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الفسفارة لاعتن القنية وهي في الحاوي الزاوي أيضا استحجار أرضا وقفا أو غير من فيها أو
بني ثم مضت مدة الاجارة فلا يستأجر أن يستأجرها بالمثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أتي الموقوف عليهم الا التاع ليس له ذلك اهـ قال في
البحر ومنع الغفار وبه اذ اتعلم مسئلة الأرض المستأجرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصايف اهـ وصورة ما في أوقاف الخصايف ما توفى أصله
وقف وعمرانه لرجل وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث (٢٩٣) لو رفعت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر

وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجلا في حق الكفيل كذا في كفاية تحفة الفقهاء
وكذا في الهداية ويحيط السرخصي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كذا وجب على الاصيل
حالا أو مؤجلا منسبة للمفتي اهـ من مجموعة الانقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الرواية تأجيل لا في
حقهما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بان الفتوى على قول محمد وذكر في المنية أنه
الاستحسان كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسى فيه ما فيه اهـ (أقول) كلام
الطر سوسى في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية نص يخرج بذلك فيعمل على غير القرض كما
قال في البحر توفيقا فليتأمل (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل
معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي حرت بينهما الا بقدر
ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير ومثله أفتى مفتى الروم أبو
السعود أفندى قضى المدينون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات قبل بؤته فخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة
التي حرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فقيمة بؤته أفتى المرحوم أبو السعود أفندى
مفتى الروم وعاله بالرفق للجائين علائق على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما اذا كان لز يد بئمة عمرو
مبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمدينون في الدين ودفعه الورثة
زيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت المراجعة
عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل للعلامة نجم الدين أفتى به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير
وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا طنت الورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجعوا عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم
ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم دين باق في تركته مورثهم ثم بان خلافه فلا
يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية
قال برز بركر وخواهر زاده كأن يطالب الكفيل بالدين بعد أخذ من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع
عليه سبعون دينار ثم تبين أنه قد أخذ فلائق له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر
لنا والله الموفق (سئل) في مسلم اقترض من ذي قدر معلوما من الحنطة والشعير ونسله منه في سنة كذا
ومضت مدة والا تريد المسلم دفع عن ذلك على سعر يوم القرض للذي بدون وجه شرعى والمثل موجود
فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجب برصاحب القرض على أخذ ذلك (الجواب) نعم وفي بيوع
الامالى رجل استقرض من آخر شيئا من السكك أو الورق فانه قطع عن أيدي الناس قال ببحر المتراض على
لتأخير حتى يدرك الحديث عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجري مجرى الهلاك ومن مذهب
أبي حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بل لا العين فاذا بقي الحق في العين ولو جود العين فمعه لم يوجب

الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت
حكم ومحكم به وله وحكم كرم علمه وما كرم وطريق فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لمحتة ولو من مال سكي راء أو غيره صح ولزم
وارتفع الخلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للسكك ولا للسنة المشهورة ولا لاجتماع خصوص ما فيها الناس المشهورة لاسيما في المعامل والمدن
المشهورة كصر ومدينة المالك فانهم يتعاطونه واهم فيه نفع كلى ويضرهم نقض واعداه فلم يبايعة له فكثير الاوقاف التي ترى الى ما فعله
الغوري باخذ من كل باجر قدر ما يحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه أيما دار بحيث لو أراد أن يخلبه لتاجر آخر

من أهل الوقت ما راجل
من أهل الوقت ومستحقه
وهو في الدرجة الخامسة
عن غير ولد ولا ولد ولا
نسل ولا عقب بل ترك ابن
خاله ودم مع في درجته
وترك أيضا أولاد أو لا دخل
لا شوموم في درجته أيضا
لكن فيه من أصله موجود

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر و بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملته البلدة التي وقع فيها
عقد البيع وقد لم يز يد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها لأنها راجحة في التجارات فهل على
المشتري رد مثلهما (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجحة في التجارات فعلى زيد المشتري
رد مثلهما العمود البائع كفي الجوهره رقا صيخان والخلصة والبرازيه واشترى شيئا بدراهم نقد البلد فلم ينقده
حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينقص البيع
وليس للبائع الا ذلك الخلاصة و برازيه ولو اشترى شيئا بدراهم بنقدا ابلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت
لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقدم
قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له

الاذلک وعن أبي يوسف أنه أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة
تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالسكك لانها اذا غلغت
أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية جوهرة من الصرف وللعلامة الشيخ محمد الترمذی
صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها (أقول) وقد كنت أيضا جفت في هذه المسائل
رسالة سميتها تنبيه الرقود على مسائل النقود وخلصت فيها رسالة الترمذی المسماة بذل المنهج ووزدت عليها
أشياء تقر بها عاين الودود ويكمد به الجاهل الحسود وحاصل ما حررته فيها أن الدراهم أمان أن لا تزوج
وأمان أن تنقطع وأمان أن تزيد قيمتها وأمان أن تنقص فإن كانت كاسدة لا تزوج يفسد البيع وان انقطعت
بان لا توجد في السوق ولو وجدت في يد الصارفة أو في البيوت فقبل يفسد البيع أيضا وقبل يجب قيمتها في
آخر يوم الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلغت فقبل لبس البائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل
وقيل يجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي
غلب غشها والفلوس ويفهم منه أن الدراهم الخالصة أو المغلوبة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر
أنها اذا غلغت أو رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقود بين نوعه كالذهب
الفلاني أو الزبال الفلاني أما إذا لم يعين نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من
أوضحه ولا من تعرض له أصلا ووجه اشكاله أن المعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش فيقول
بمائة قرش مثلا ويريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لأن القرش وكذا الريال والذهب كل منها
أنواع مختلفة في المالبية فتوقع منها قرش ونوع وقرشين ونوع بكثر أو بأقل والقرش في العرف اسم
لقطعة خاصة من الفضة المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية
وحيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من
أنواع النقود الرائجة المختلفة المالبية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقرش هي أو ما يساويها من
بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في الفتية في باب
المعارف بين التجار كالشرط عن فتاوى أبي الفتح الكرمانی أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون
ساعة دينار ثم يقدون ثلث دينار محمودية أو ثلث دينار وطسوج بنسابة قال يجرى على المواضع ولا تبقى
الزيادة دينار عليهم ونقل أيضا عن علاء الدين التبرجانی لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة
أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف الى ما يتعارفونه اه فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر
في زماننا ورود الأمر السامعاني بتقييد سعر بعض النقود الرائجة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على
نوع معين منها كالريال الفرنسي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما
إذا وقع العقد على القرش التي لا يعين منها نوع خاص كذا كرنا فلا يمكن القول برد المثل لأن المثلية انما تعلم
حين علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المالبية وكذا رخصها الذي ورد الأمر به متفاوت

النظر انفسه ثم لا ارشد في الارشد من الموقوف عليهم فهل النظار الارشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين الا ان أم مطلقا وكل من وخدم من
البلدتين موقوف عليه (أجاب) النظر لا ارشد مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو يصدق ان يصير اليه قال في الاشياء والنظار وما
ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف
الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدق ان يصير اليه اه أقول والسبكي قال في موضع اخوان اولاد الاولاد
موقوف عليهم في حياة الاولاد يعني ان (٢٩٦) الوقف شامل لهم ومقتضى للصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقتضى عمله وهذا أقرب
الى قواعد الفقه والله أعلم

فبعضها أرخص من بعض واذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الامر يحصل للبائع ضرر شديد
فان الدافع يختار ما رخصه أكثر فان ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلا صار
بعد الامر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي تسعين ويحسبه عليه بمائة
كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال ان الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الا ان
لانا نقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع فانه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يضر ولو
كان رخص انواع الا ان منساو يبالا ضرر وجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من
أي نوع كان كما كان في الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الانفع لنفسه والاضر
على البائع قلنا الخيار اذا لا ضرر ولا ضرر في الاسلام ولما لم نجد نقلا في خصوصه قلنا هذه تكلت
مع شيخنا الذي هو أعلم أهل عصره وأفقهم وأورعهم فيما أعلم فحزم بعدم التخيير وجع الى الافتاء بالصلح
في مثل هذه الحادثة حتى نجد نقلا في المسئلة لانك قد علمت بما قد مناه أن المنصوص عليه هو مسئلة ما اذا غلب
العش على الدراهم وكان الشراء بنوع خاص من هادون ما اصطاح عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي
أن يفتى بالصلح على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حررته في تلك الرسالة
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيدا قمشة معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش
وأر بعون قرش ثلثه أر باعه فضة صحبة ور بعه مصاري كل قرش سبع وأر بعون مصرية فضة معاملة البلد
المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستمائة مصرية بقرش صححو ويرد البائع مطالبة المشتري
بجميع الثمن صححا بدون وجب شرعي فهل ليس له ذلك (أجاب) نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد
حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رابحة في التجارات كما مر في ذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة
وفي فتاوى العلامة السلي في جواب سؤال ان غلبت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل
النقص فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وان نودي عليها بالكساد ومضت مدة الاجارة فعليه
قيمتهما من الدراهم يوم النقد (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة العيار
على سبيل القرض ثم رخصت المصاري ولم ينقطع مثلهما وقد تصرف بدينه مصاري القرض ويريد رد مثلهما فهل
له ذلك (الجواب) الدينون تقضي بامثالها (سئل) فيما اذا كان زيد عند عمرو مبلغ مائة درهم من الدراهم غن
بضاعة باعها له باذنه فأذن زيد بان يصرف المبلغ المزبور بالذمة معلومة فنصرف له بذلك كما أدن له ثم تصرف
عمرو بالذات المزبورة بدون إذن من زيد ويريد منه مائة بثلث الريالات المزبورة والمثل موجود فهل له
ذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفي من القددوري من باب الوكالة مانع ويجوز التوكيل بالصرف
والسلم دون قرض التوكيل صاحبه قبل القبض بمثل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل اه (سئل) فيما اذا باع
وكيل شرعي عن هنادي بضعة من ثوب زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بثمن معلوم من الفروخ
الصحيحة وأبر بالوكلة عن موكلته ذمة المشتري المزبور ومن الثمن قبل قبضه ثم افتراقا عن المجلس من غير قبض
ومثل هذه الصورة يقع كثيرا

(سئل) فيما اذا شرط الواقف
في كتاب وقفه شروطا من
جمله شروطه ان من مات من
اولاد هذا الواقف عن غير
ولد ولا اولاد ولا نسل ولا
عقب عاد ذلك وقفا شرعيا
على من هو في درجته وذوي
طبقته يقدم في ذلك الاقرب
فالاقرب الى المتوفى وماتت
واحد من اولاد اولاد هذا
الواقف عن غير ولد ولا ولد
ولد ولا نسل ولا عقب ولها
اولاد عديم وابن أخت من
أبيها من أهل الوقف فهل
ينتقل نصيبها لابن أختها
لكونه أقرب اليها أم لا
(أجاب) ينتقل نصيبها لابن
أختها من أبيها الذي هو
من أهل الوقف حيث كان
الوقف على الاولاد ثم على
اولاد الاولاد ثم على أنه
من مات منهم عن ولد أو ولد
ولد أو نسل منه نصيبه له
ومن مات منهم لا عن ولد الخ
عند ذلك على من هو في درجته
وذوي طبقته يقدم في ذلك
الاقرب الى المتوفى
ومثل هذه الصورة يقع كثيرا

في كتب الأوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من
نفسه أم لا وقوله الاقرب الاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان أنزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب
فالاقرب الى المتوفى ثم ادعى قوله بصرف على من كان في درجته في نفسه أو نزل درجة لكوننا نحن اعمالا لا كلاما مهما
أمكن هذا وقد ذكرنا ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معطلا لا تدفع في نفسه فنقروا عن المسئلة
فأبى السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلهما فاذا تعارض هذا الامران وتعارض معنى الاقرب بمعنى الدرجة بنفس المسئلة ولا نجد مرجحا

فاشككت المسئلة علينا فخرجنا الى المعنى فربما اننا ان تقدم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب
الى الواقف وههنا لم يقصد الاقرب الى الواقف فذلك ترجح عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله أعلم لكنه قد وقع حكم لدى الدوحة مبنى
على شهادة أنه هو المستحق في حكم القاضي بموجب ذلك من غير أن يحيط علمه بما ذكرناه وانما توقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما رآه
أبى بصفحة وأيضاً فشهادة الشهود بالا تحقاق في قبولها نظر لانه حكم شرعي وهم انما تقبل شهادتهم بالاسباب فشهادتهم بانه في الدرجة صحيحة
والاستحقاق ليس اليهم في حكم القاضي بموجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأمل (٢٩٧) أطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها
وعندي في نقضه أيضا نظر

وماتت الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفا باطلا والابراء غير جائز (الجواب) حيث
الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفا باطلا لانه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل
الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبض انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في
معنى الفسخ فلا يصح الابراء منهما كما في البحر والنهر والسراج والهاج وغير ذلك من المعنويات (سئل) فيما
اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وباعه عمرو وخاتمها فضايسة قروش
مؤجل الى الاجل المذكور وسلم الخاتم والحال ان الفص لا يخلص منه الا بضر ثم حل الاجل وأخذ عمرو
دينه من زيد وباع له به ثمن الخاتم فهل ليس له غنمه (الجواب) نعم ومن باع سيرة المحلى بثمن أكثر من
قدر الحلية جاز ومراعاة اذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بمثابة الوارز يادة بالنصل والحاصل
والجفن وان كان مثلهما أو أقل لا يجوز لانه ربا وان كان بخلاف جنسها جاز فكيف كان ولا بد من قبض
قدر الحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي
حصتها الحلية وان لم يعينها حلالا لتصرفه على الصحة وكذا اذا قال خذها من ثمنه مالا ان قصده الصحة وقد راد
بالاثنين أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين شرة نقد وعشره
نسبة فالنقد حصته الحلية فلما تقدم فان افتراقا عن قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تتخلص
الا بضر وكذا في سقف وان كانت تتخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عنق
الجارية وقس على هذا جميع أمثاله اشرح المختار في مسئلتنا باع الى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والفص
لا يتخلص الا بضر فالبيع باطل في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة (أقول) وقد مرنا في البيوع
ما يدخل في المبيع تباعه كعلم الثوب والشاش وتكاملها عليه فراجع

(سئل) فيما اذا كان رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المتعلم في كفالة المبلغ
المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر بها بعد البلوغ فاقراه باطل (الجواب) نعم والمسئلة في
العمادية وغيرها في متن التنوير وأهلها من هو أهل التبوع قال شارحه العلاء فلا تنفذ من مجنون وصبي
الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره اقر ولم يبلغ
الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذ باع لانه مجبر لها حال وقوعها فاذا بلغ واقر بالكفالة قبل
البلوغ فاقراه باطل لانه أقر بكفالة باطلة الخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد دابة من عمرو بثمن معلوم دفعه
للبائع وسلم البيع ثم قال ابكر أعرف هذا البائع فقال ابكر نعم أعرفه وان ظهر أنه سارقها أمسكه لك وتخرج
من حقه ثم ظهر أن الدابة مرتبة عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي وفسخ
البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فقام زيد يكف بكرة الحاضر البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي
متعلا يقول بكرة المذكور أعرفه الخ وانه بذلك يلزمه ما ذكره فهل يجوز ما ذكره لا يلزمه ذلك (الجواب)

(٢٨) = (فتاوى حامديه) اول المتوفى لانه غير محرم وابن الاخت محرم فدخل فيه وبصرف اليه بصرح كلام الواقف
والله أعلم (سئل) في فقرة نصفه ما وقف لاربابه والنصف الاخر لاهله فطلب صاحب المالك قسم حصته في جهة وتغير المالك من اوقف ليعمره
وينفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسم وأي التمييز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسم
وعلى غير المالك من الوقف ليتفع صاحب المالك به كيف شاء وكما شاء أم لا (أجاب) نعم يجبر على القسم لتمييز المالك من الوقف فبذلك دفع كل بما
يحقه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فيما اذا باع رجل دابة وسبيل لا ووقف على مصالحهما اللازمة لهما أراضى بها

يكون وبطلان تسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح
هذا وقفنا شرعيًا ولا أمر عيال خط. جليا وشيا فراعن الشرع أجنبيا اذ لا فائز من فقهاء الاسلام بحجة
هما اعتبرته كان باطلا وكيفية ما قومه كان ما لا فان قدرته يباع فهو بيع المردوم أو المجهول وان قدرته اجارة
عيان المردومة الا تية فيما يؤول وهي في الما وجوده لا يجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان اعتبرته واهلها
فالهيئة في مال الوقف لا يجوز ولو يعرض كراهية الاب مال ولله الصغير مع تخلف جميع شرائط النهية في ذلك وان

الالتزام (أجاب) لا يكون قوله
الالتزام في أوقاف الأمان لأن
فهو وانقصة على استهلاك الأمان
مصرف ومنه بالاسم يجب

طلب أجرة حصته وهو محل كلام الخصاف بانه لأجرة على الساكن يعنى الذى امتنع عن السكنى للضيق أو لغيره
فقد ب ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم فى هذا المحل فلم يعلموا والله أعلم (سنل) فى دار موقوفة على أولاد
سكانها ساكنان ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم ومن ثم على جهة بر لا تامة قطع هل اذا سكنها أحد الموقوف عليهم بماله
هذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة اذا سكنه بماله من الخ
الذى هو فى وجوب العمل به كنص الشارع قال فى البحر رافلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى

حيث لم يمنع الشرط منها
إذا لوقف الأربعة وسماهم
من حق السكنى المشروطة له
في المشروطة بنص الواقف
في أن يكرهها ولو اذنت على

قد راحة سكناه نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الوافق ولدوله ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانها تقسما على عددهم ولو كانوا كوراوا نانا كان فيها حجرة مقاصير كان للذكور ان يسكنوا نساءهم معهم ولا نساء ان يسكنن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع فيها مأوى اناسكاهم لان جعل الوافق له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد الا آخر موضعا يمكنه لا يستوجب الا آخر حجرة حصته على الساكنين بل ان أحب ان يقعد معي في بقعة من تلك الدار بلاز وجدة أو زوجان كان لاحدهم ذلك قبل والا ترك المضي وخروج (٣٠٤) أو جسا واما كل في بقعة الى جنب الاخر والاصل المذكور في الشروح والفروع

في اوقاف الخصاص ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالفه وقد نقلوا اجاباتهم على الاصل المذكور اه واستراط الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوافق حتى يقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب الوافق فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط الوافق السكن فيها لأمراةين مدة حياتهما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وأبت الالمهاية أو التسمية ونحو باب آخر فهل للثانية ان تجبر أختها على القسمة ونحو باب آخر وعلى المهاية أم ليس بها ذلك حيث ان الوافق شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معا مع غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المهاية وهل اذا كان الوافق شرط السكن لأمراةين بهذه الدار مدة حياتهما هل هما

هذا مراد المؤلف في نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسألة الخاتمة انما هي فيما اذا أقر رجل بألف عند الشهود بصل ثم أقر بألف بصل آخر فهما ألفان لان اختلاف الصل بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من الالفين وأنت تبيير بأن هذا لا يدل على أن تغيير الصل بكتابة صل آخر في مسئلتنا يبطل الكفالة لان الصل الاول لم يبطل كافي الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخت المداينة الاولى ثم جددتها في صل آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة اسقوط الدين كما أفتى به المؤلف فيما يأتي فربما فافهم (سئل) فيما اذا كان لزيد بدينه عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم وكفاله بذلك بكر فأحال عمر وزيدا بالمبلغ المزبور على خاله حواله سرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا حال الاصيل الطالب برئنا كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وكفاله بكر بذلك ثم حل الاجل فأجسه عمر والى أجل آخر معلوم وفسخا عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجديد كفاله والا تن بر يد عمر والدعوى على بكر بما عاقده عليه نائبا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفلا بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد (الجواب) حيث فسخا عقد المداينة الاول لا يكون كفيلا بما عاقده نائبا بدون كفالة ونقلها ما مر في بيان الذخيرة (أقول) طاهره أنه بمجرد مضي الاجل الاول وتجديد أجل آخر بدون فسخه مبرج تبقى الكفالة فينفي ما أفتى به أولا تامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومدة دارا معلوما من قنر القنبر بثمن معلوم شراء شرعي بكم كفل بكر بتسليم المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه للمشتري مادامت العين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعالك عمر ومالك عاياه فاناض من ذلك فتقاضى زيد عمر بماله عليه فقال عمر ولزيدا لا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه وفي المشتري رجل قال لا تخان لم يعطك فلان مالك عليه فانك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومشله في الخلاصة (أقول) طاهره أنه اذا طال به ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل الا بعد موت الاصيل تامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد درجلا تخان من عمر وأمتع معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وكفل كل منهم الثمن لعمر وكفالة سرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن ويريد عمر ومطلبة زيد بجميع الثمن بالاصل والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في فصل كفالة المال من الخاتمة (سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه فاجرها من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة ونحوه فبعض منه الباقي وصرف عمر وما أذن له زيد بصرفه وسكن الدار وما ترمم في أثناء المدة عن ورثة وتركه وله عتيق أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل ان تجزى يد لهما من عمر وقبل اذنه في صرف بعض الاجرة كذا ذكر ويريد عمر والرجوع في التركة المزبورة

ان يسكنوا زواجهما معهما من غير رضا المستحقين في الوفاق ثم لا وهل اذا تراصيا على القسمة وقع باب آخر للدور الموقوفة بالباقي هل لهما ذلك من غير رضا المستحقين أم لا (أجاب) ليس لثانية ان تجبر أختها على القسمة ولا على المهاية ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتنع القسمة وان تراصيا على تزيجها المذكور وقد صرح بالمسألة صاحب البحر نقلا عن فتح القدر في كتاب الوفاق في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده والله أعلم (سئل) في أحد الشركا في اوقف اناسا سكن جميع دار الوفاق بدون اذن البقية هل يجب لهم عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم يجب عليه قال في البحر نقلا عن القنية أحد الشرى يكن اذا استعمل الوفاق كله بالعلبة بدون اذن الاخر فعليه أجر حصته الشرى يسوا كانت وقفا

على سكناهما أو موقوفه للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الوافق وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمره وزاهدة ونسبه وانسبه بينهم بالسوية شارطا السكنى اهن عند حاجتهن اليها آل الوفاق الى زاهدة ونسبه وانسبه فتعاقب زوجا زاهدة ونسبه على دارين من دور الوفاق وسكناهم مع زوجها وحيتهما مع الغنية عنهما أو أنسبه قاصدة لازوجها وانحوا وحدي عشرة سنة فلما تزوجت انسبه تعاقب زوجها بها كذلك في دارين من دور الوفاق أيضا والدور متفاوتة في الحكم الشرعي في ذلك اسطوا النالجواب حاترين الثواب (أجاب) أعلم أولان من المقرر في المذهب أن من له سكنى دار ليس له ايجارها وأخذ غلتها لا ينصب من الوافق (٣٠٥) ومن له ايجار دار وأخذ غلتها ليس له

بالباقى له من مصرفه وبما قبضه منه زيدا بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم في كفالة الاشياء الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ (أقول) يخالف هذا ما مر في أوخر كتاب الوفاق عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤجر اذا طهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متعاونا فيما أنفق به باذن المؤجر فنامل (سئل) في امرأة كفت ابنها بمبلغ دين شرعى بدينه زيد كفالة سرعية مقبولة لدى بيته شرعية ثم حل أجل الدين ويريد مطلبة كليهما جميعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر والمطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضى قيام الذمة الاولى لا البراءة عنها (سئل) فيما اذا كفل زيد جماعة عند عمر ومبلغ دين شرعى كفالة سرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضهم لزيد الكفيل ليدفعه لعمر وعلى سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمر وعن ورثة وتركته مجهولا لذلك وتركه لزيد الجماعة الرجوع في تركته بنظر البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى المطلب الكفيل أى لو قضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لانه تعالى به حق القابض على احتمال قضائه الدين فلا يسر جمع منه مادام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان قال الاصيل للكفيل لخذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للاصيل أن يسترد من يدا الكفيل لانه تعالى بالمؤدى حق الطالب وهو بالاسترداد يدا ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح الكنز للعيسى من الكفالة في فصل في مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدر ما من الدين ليدفعه لعمر وعلى سبيل الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه الرجوع في تركته الكفيل لانه أمانة مضبوطة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمر وأن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل عمر بكر الحاضر عن حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يرد على ذلك فادانه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفلا بمجرد قوله المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استقرض زيد من عمر مبلغا معلوما من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على ثمن معلوم الوزن سلما شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرفوع بكفالة بكر ما لا وزمة ويريد عمر والا تن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الخازن في الكفالة بالمسلم فيه حجة لانه دين لا مبيع وعن نقل حجة الوالد على كثره في آخرباب السلم عن شرح التكملة والتصرح بالنقل عز زوان كان هو دخلا في قوله هم نصح الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكازرونى من الكفالة (سئل) فيما اذا كفل زيد أباه عند عمر وكفالة بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه الى عمر وفي موضع يمكن خلاصته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيما اذا أبرأ صاحب الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءة لا توجب براءة الاصيل (الجواب) نعم والمسئلة في الجوهر وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل

(٣٩ - فتاوى حامديه - اول) موجبة لاجرة المثل بحصة الشرى وقد علم الجواب مما مر رناه على كذا الحالين فتأمل ذلك واعتنقه قتل من حرر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطنة كالهوارض ونحوها غير اذن شرى يكره طلب منه أجره المثل لحصته فأدى وتعلل بدفع المغارم هل يجب عليه أجره مثل حصته أم لا وهل تغلله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجره حصته الشرى يسوا كان وقفه على السكنى أو موقوفه للاستغلال كذا صرح به في البحر نقلا عن القنية وليس للساكن أن يتعلل بما ذكره كذا لا يلزم شرى يكره كذا كور شى مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع

ليرجع عليه بمحضه كما انه ليس للذي لم يسكن أن يقول لا آخر أنا سكن بقدر ما سكنت لان المأبأة انما تكون بعد الخصومة والله أعلم
(سئل) في ثلث عقار موقوف مستأجرة فبها أجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك هل يقضى عليه بمأبأة
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو حاله كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل حاله كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذ
لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا انتفع به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً وجعل له متولياً وجعل له آخراً طرأ بعني مشرفاً عليه هل
يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين (٣٠٦) بحيث يكون متولياً وناظراً أم لا يجوز الجواب منقولاً من مصر حاشيتنا موضحاً (أجاب)

لا يجوز أن يجمع الوظيفتان
في رجل واحد لا على ما ذكره
الناظر ولا على ما ذكره
الامام محمد بن الفضل والذي
روى عنه ما ذكره في
الخاتمة في باب الوصي فيما
يكون قبولاً للوصية من
قوله رجل أوصى الى رجل
وجعل غيره مشرفاً عليه
ذكرنا في الناطق انهما وصيان
كأنه قال جعلنا وصيين
فلا يفرد أحدهما بما
لا يفرد به أحد الوصيين
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل يكون
الوصي أولى بالمسالة المال
ولا يكون المشرف وصياً
وأمر كونه مشرفاً لا يجوز
نصرف الوصي الا بعلمه اه
فهذا صريح في عدم جواز
اجتماع الوظيفتين في واحد
لانه يلزم على ما ذكره
الناظر انفراد الواحد
بالتصرف والواقع ان
على رأي اثنين ونظرهما
نصفاً ولم يرض بواحد وأما
على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم
منه جواز تصرف الوصي

بالعلم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستق من اوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا يخار
عليه بظهور القبيح بآدمي امالة نظراً الى والله أعلم (سئل) في وقف له ناظر ومتول هل يجوز لاحدهما أن يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا
(أجاب) لا يجوز لاحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر ولا يجوز له أن يفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علمائنا في غير ما صنف والقيم
والمقولي والناظر كل منهما يعني واحد كاشهده فروعهم المتعاقبة عليها تلك اللفاظ ففهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم
ومنه اسم الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار السامية من الاوقاف المعروفة بالادفاف المصرية من أن السلطان ينصب ناظراً

هاماً او الاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص يتصرف بمصوب من قبل السلطان أيضاً هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن
التصرف فيما يسوغ له شرعاً أم لا واذ اعزل السلطان المتولي العام ونصب غيره فنزل بذلك المتولي الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس
لناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كالمقر وعنده أهل العلم وأصحاب
القضاء والقوى ولا ينزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهم مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما
بوجه من الوجوه ومسألة لا ينزل نائب المستنصب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه (٣٠٧) بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان

الهندية وسئل المؤلف عن نذر هذه المسألة فيما اذا كفلاً متعاقباً ثم كفّل كل عن صاحبه بامر فادى أحدهما
الدين كله فهل له الرجوع على الآخر نصف ما أدى (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وفي نور العين
قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كفلاء بالف بطالب كل واحد ثلث الالف وان كفلاً على التعاقب بطالب
كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والقرطبي اه (سئل) فيما اذا استدان
زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وكفله بذلك عند عمر وكل من بكر وخالفه كفالة شرعية فالاذن الشرعي
و يريد عمر ومطالبة بكر أو خالفه بالمبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت
مما نقلناه آتافاً من نور العين الفرق بين ما اذا كفلاً معاً وعلى التعاقب فتنه (سئل) فيما اذا قال ذى لا آخر
باسم فلان الذي ومهما ما يمتعه عندي فصار الاخر يبيع فلانا ويستوفي الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم ببلدة
كذا فاشاع على طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته معه أصلاً فقام صاحبه
يكاف الذي القائل المذكور دفع قيمة القماش له زاعماً أنه اتلزمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحالة
هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمر وطالبه الورثة
به فامتنع من دفعه لهم زاعماً أنه كفّل زيدا المذكور عند ذى دين استدان زيد من الذي أكثر من دين
زيد المستقر بذمة عمرو وأن له دفع ما بذمته للذي بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة
صدرت بدون اذن من زيد فهل يلزم عمر ادفع دين زيد لورثته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد
بذمة عمر ودينان مع المولود القدر من جنس واحد غير أن أحد الدينين بكفيل والاخر غير كفيل فدفع عمرو
زيد ما علمه من الدراهم ولم يعين عن أى الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون
الاخر وفي التعيين فائدة فهل يكون القول قوله مع يمينه (الجواب) نعم القول قول المدافع مع يمينه
(سئل) فيما اذا طلب زيد من عمرو وأن يبيعه قدراً من الحر بر وقال له بكر بعه فأن راح لك شئ من الثمن
عنده فهو عندى فباعه عمرو والحر بر بئى معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمر وفهل
يلزم بكر ادفع نظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم عن آت حرفة مؤجل
الى أجل معلوم بكفالة عمرو وقام يكلف زيدا دفع الثمن حال قبل حلول الاجل أو يحضره كفيلاً أو خيماً لا
بان ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصامته بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم وأقوى قارئ الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بانه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال رب
الدين ان أردت فاخرج معه فاذا حل الاجل طالبه بدينك (أقول) وفي الخلاصة وأجمعوا أن الدين المؤجل
اذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي المتنق رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني
يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلاً وفي المحيط لأقوى بقول الشافعي في زيد
السفر في سائر الديون باخذ كفيل كان حسنار فقام بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط
وفي القنية ليس للدين مطالبته المديون بالكفيل قبل الاجل وروى في روايته له

للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصاد منه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه (أقول)
و يؤيده أيضاً نصهم على جواز الاجارة في هذه الطلعات فكان شبهة الاجارة قوياً فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف بأمر السكابة مدة ثم
عزل في أثناء السنة هل يستحق له على السكابة فيستحق بقدر ما عمل شرعاً أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها الكون
معلومه في مقابلة عمل السكابة فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم وثلاثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوماً واحداً استحق بحسبه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلوماً في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع الوسائل ونص على ان المعلوم يستحق على المدرس

والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد اذله في الاشياء وفردوه وقال في انفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل مع الادبانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله اعلم (سئل) فيما اذا امانت المدرس بعد تمام السنة مدرساهل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والنظر في أنفع الوسائل بعد قول من صاحب القسمة هذه الفروع التي ذكرها صاحب القسمة فهما موهومين وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حق وفهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا (٣٠٨) ان لهذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويقيم

الدابة ويهدي ثوب قرائته الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس برأجب عليه نعله فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء اذا امانت المدرس في أثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرته من جاء بعده ويسبب المعالوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حق زمان مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل ينفق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حرره العارضي في أنفع الوسائل والله اعلم (سئل) في مدرس يدرسه مانول المدرسة صرة معلومة

ذلك اه فحضر ان المعتمد قولي الهاديه ولكن في هذا الزمان الفرق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الاتيان به لان المفترق يبقى بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السابحاني ومن خطه نقالت وجه كونه ارفق ظاهر اذ لو أمر بالسفر معه الى حلول الاجل وبما ينفق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه تناله عن المنظومة المحيية مستدر كاه على ما قبله ويؤيده افتاؤهم بقول أبي يوسف بتكفيل الزوج بنفقة شهر اذا أراد السفر رفق بالزوج كما يشير اليه كلام المحيط والله اعلم (سئل) في رجل كفله زيدا بامر عند عمر وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمر وبعد حلول أجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيدا بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق زيدا مئة من دار ملاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهم حاصل من ضرر داهل محلة الدار بسبب الاصطبل فأنما كافل وضامن له فهل لا يضمن عمر وذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أي لما صرح من أنها لا تصح بحالة المكفول له ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غلب عمر وعن المصنف على الدين الذي لك عليه ثم غاب عمر وعن المصروفات المرأة عن تركه قبل استيفاءه بدينه ويريد الرجوع في تركها بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدا ورجعها فباعها فطالبت بمهرها بمؤخر صداقها مكفلة أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة الزوجة ولها مطالبة به بذلك بعد ثبوتها سرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر عن الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه نقول المراف هنا ولها مطالبة بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفله زيدا بدين معلوم ثم طالبه بدينه وانه لا يملك له القاضى فطلب الرجل من زيد أن يملكه به فأبى الا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الالتزام فدفعه ثم دفع له المبالغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيدا بما قبضه بدينه من كافة الالتزام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والله اعلم

(كتاب الحوالة)

(سئل) فيما اذا كان زيد دين شرعي على عمر وفاحله عمر وعلى بكر بدين عليه لعمر وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته (الجواب) نعم ولو مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا الوقيدي بدينه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء بزاوية وخلاصة ومقتضاه إعلان الحوالة بموت المحيل وهو المصريح به في الحاوي

واردة في كل سنتين وسها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنتين منه ثم ولي السلطان الزاهدي مدرسيها فانت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور وأولاده نزحوا رنة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بالسند مدرسا ولا يورث الميت فهل الحكم المزبور باطل لحاق نفسه بالنسبة لشريف أم لا (أجاب) يحكم للمدرس حالا لان الاصل صرف ربيع كل سنتين تحق فيها وقد وردت في مدته فلا تنعقد وقد شهد لذلك أصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف الى أقرب أوقافه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخانوي في فتاواه انه لا يصرف ربيع سنتي سنة قبله انحصار ما اذا ضاق عن

السنة التي لم تصرف لاحتوائها والصرف غير انتهى فطاعة سنة السنة التي وردت فيها بالاشبه واذا حكم بها للمدرس حالا لا يجوز له ان تصرف بترك المحقق لاجل الموهوم اذ هي لسنة محقق والحال هذه واحتمال كونها عينة لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) في امير عزل أو مات في أثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حرره في أنفع الوسائل والله اعلم (سئل) في كرم موقوف على اولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصير ورثة حصر ما هل حصته ميراث عنه أم لا (أجاب) بل ميراث عنه لان المراد بالمواع الغلة أو خروجها أو مجيها في كلامهم صير ورثتها ذات قيمة كما صرح به (٣٠٩) في أنفع الوسائل ولا شك ان الحصر له

الزاهدي وعبارته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يختص المحتال بماله على المحتال عليه بل أسوة لغرمائه لانها تملك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز الا أنما يجوز للحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة الى تركته وعن زفر خلافة وان نوى ما على المحتال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى انتهت وهي مسئلة عجبية ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد بها دين له عليه أو دية أو عين في يده ودية أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها واحد مما ذكر سواء كان له دين على المحتال عليه أو عند عين له أو لا بأن قبلها بميراث أو بالكل جاز لانها في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين ولا يحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضا وان كان الدين مؤجلا في حق المحيل تأجل في حق المحتال عليه ولا يحال بموت المحيل ويحل بموت المحتال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتال على مثال الزاين بخلاف المطلقة فانها لا تملك بالباخذ ما عليه من الدين أو عند من العين ولو مات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين المحتال به مابين غرمائه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يملك بالزوم تملك الدين من غير من هو عليه وانما وجب له في ذمة المحتال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الزاين لانه ثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتب بعد موت الزاين مديونا بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار المحتال من غرماء المحتال عليه ٣ واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتماثله في الجبر وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولو مات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار وبدل عليه قوله كان الدين والعين المحتال به مابين غرمائه فقوله المحتال به مادليل على أن المراد به المقيدة بترينه قوله لانه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطلقة لانها لا تنقيد بدين ولا عين وكذا قول الوالوجية ولو مات المحيل وعليه ديون تخص غرماءه فمما على المحتال عليه ولا يسلم للمحتال الاما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقي على مالك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على أن المراد المقيدة وفي الجوهرية وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحتال عليه الا أن يؤدي فاذا أدى سقط ما عليه فصار ولو تبين براءة المحتال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضا ولو أن المحتال أبرأ ذمة المحتال عليه من الدين صح البراءة الخ والحاصل أن الحوالة المطلقة تبرع كالميراث اذا كان المحتال عليه مديونا للمحيل لا تنقيد بدينه ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لان المحتال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحتال عليه كما صرح به في البحر فهذا كله دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ من مدين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا جار على القواعد الفقهية في ابرازيه وان خلاصة مشكل (سئل) فيما اذا اشترى زيدا من عمرو قميصا معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحال به البائع على بكر حوالة شرعية مقبولة برضا

قبضه وقد صرحوا بانه اذا مات بعد خروج الغلة نقصته ميراث عنه بل صرح كلامه في أنفع الوسائل انه ميراث ولو لم يبد صلحا قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجيء الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزوج من الارض والزهر ور من الغصون لان له قيمة في الجلة كما قالوا في جواز بيع مالم يبد صلحا اه والله اعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستأجر ثوبا في وظيفة امامة وخطابة مقررتين عليه بتقرر شرعي وجعل للنائب عنه آخرة معينة قبل شربه عنه فباشر مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفة عن فوجها له بانها التي هو غير مطابق للواقع وبأنهما شاعرا بان فهل يخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك أم لا فتحر جان عنه وان كان النائب تناول شيئا من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا الاخرة التي جعلت له مدة مباشرته أم لا (أجاب)

لا يخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك اذا لم تكن الوظيفة شاعرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انتهى فكان وجوده شرط الصحة فتفقده فقد كما قالوا في السؤال معاذ في الجواب اقتضاء ولا ريب في ذلك وكتب الاصول مترعة وموصلة لتفاصيله وشعبه فاذا تقرر ذلك مع تقرر صحة الاستئابة كما ينهاه في افتاء سابق فاستناوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده لاحقا له في جهة الوقف ٣ قوله واذا قسم الدين الخ أي في صورة المقيدة والمراد به الدين الذي وقعت الحوالة مقيدة به وقوله بحصة الغرماء أي الحصة التي شارك فيها الغرماء أي لا يرجع على المحتال عليه بالحصصة التي أخذوها من الدين المحتال به وقوله لاستحقاق الدين علة لقوله لا يرجع اه منه

والأجرة المشروطة التي شرطها له المالك حيث وفي العمل المشروط عليه ما ناوله فان من أعطى شيئا له على انه حق ثابت فثبت
حلاله بغير شرط فله ان يطلعه بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره المنسوب من
جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا
خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا لا أن يقدم فاذا قدم رد اليه اه ومثله
في مختصر القاضي لوقي هلال والخلاف (٣١٠) وهذا في منسوب الواقف فيما بالك بمنسوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين الظاهر فيه وصرحوا

بانه يجب الافتاء والاضاء
بكل ما هو أنفع للوقف فاذا
علمت صحة اقامته قام على
جواز جميع التصرفات
السابقة للناظر المقامه امامه
والله أعلم (سئل) في
محدودات موقوفات على
الروضة الشريفة فاستطاع
استرمت والناظر عليها غائب
عنها بدمشق الشام هل
لقاضي الشرع الشريف
بالقدس المنب أن ينصب
باجرة بمباشر المدة متابعه
غلائها المصلحة الوقف ودفع
ضرره ان لم يجمل بالمرمة
أم لا (أجاب) نعم لقاضي
الشرع ذلك لما فيه من
المصلحة حتى صرح علماءنا
بان للقاضي أن يستأجر
فراشا للمسجد بلا تقرب
لمصلحته وصرحوا بجواز
الاستدانة على الوقف
للتعمير اذا تعمير من أهم
مصالح الوقف فقد صرحوا
بان الناظر اذا صرف
للمستحقين مع الحاجة الى
التعمير فانه يضمن اذا لحق
لهم في العلة زمن التعمير بل
لاحق لهم زمن الاحتياج

السكن ثم ظهر عيب قديم في بعض الانشقة ويرددها بخيار العيب فهل اذا ردها بالعيب تبطل الحوالة بقدر
ما قابل ذلك من الثمن (الجواب) نعم وفي المنتقى رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم أحال المشتري البايع
بالثمن على غيره من المال الذي عليه ثم رده المشتري العبد بعيب بضعاء فان القاضي يبطل الحوالة الخ
(سئل) في المدون اذا أحال رب الدين بدينه على مديون له بوضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان وبطال
أيم ما شاء (الجواب) نعم قال في الخاتمة رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلني بما لي عليك على فلان على
انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد
جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة (سئل) في ناظر وقف أحال زيدا بدينه له
عليه على مستأجر بعض أقالم الوقف ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل
للمتولى الجدي قبض مال الوقف وبطلت الحوالة (الجواب) نعم ونقلاهما تقدم آنفا (أقول) هذا اذا
كانت الحوالة مقيدة كما علمت بتحقيقه (سئل) فيما اذا كان المستحق في وقف أهلي دراهم معلومة تحت يد
ناظر لوقف هي قدر استحقاقه من الوقف فاحال دائنه على الناظر المزبور بها وقبل كل منهم الحوالة فهل
تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والنهر والعلاني (أقول) وأصل المسئلة
بحث اصحاب البحر وفيدها بما اذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه المؤلف وهو ظاهر (سئل) فيما اذا
أحال زيد المستحق في وقف أهلي عمر ا على ناظر الوقف ايدفع دينه له من استحقاقه في مدة مسئلة قبله ثم مات
المحيل والمحال عليه قبل الاستيفاء والتحصن المحيل الى غيره فهل تكون الحوالة المزبورة غير صحيحة
(الجواب) نعم ونقلاهما تقدم آنفا (سئل) فيما اذا احتال زيدا على عمر وبلغ معلوم من ادراسهم ثم تولى
المحال هل يرجع به على الاصيل وما التوى (الجواب) نعم يرجع المحتال بالمحال على المحيل اذا تولى حقه وهو
موت المحتال عليه فليس انكاره الحوالة وحلقه ولا ينفقه عليها والتوى على وزن الحصى هو الهالك والمسئلة
في المتون والخبرية (سئل) فيما اذا كان لبيتين بدمية يذم مبلغ معلوم من الدراهم فاحتال وصيه عليه على
عمره الاملاء من المدون وفي الحوالة المرقومة خيرا لهما حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة
المزبورة صحيحة (الجواب) نعم والحالة هذه في الخاتمة احتال الوصي أو الاب بجمال الصغيران كان الثاني
أملا من الاول جاز وان كان مثله لم يجز الخ أدب الاوصياء ومثله في شرح التنوير من الحوالة (سئل)
فما اذا مات المحتال عليه مفلأ بغير دين ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على
المحيل فهل له ذلك (الجواب) نعم كفي غالب المعتبرات من كتب المذهب (سئل) فيما اذا أحال زيدا على
بدينه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب)
نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا دين شرعي بدمية عمر ولعمرو دين شرعي بدمية بكر فتوافق بكر مع زيد على أن
يدفع بكره الذي له على عمرو من دين عمر وعليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضيا على ذلك في غيبة عمرو ثم علم
عمر بذلك فاجز دورضى به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويرد زيدا عليه بكر بدينه المزبور

اليوم ولا وهذا مما لا ينفك فيه فاذن القاضي بالتعمير في مسئلة الوقف واصلاح الاراضي صحيح فاذ رضى المتولى أم فهل
غصب باجرة المثل وما قاربها جميع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف بجرية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد
موته وباعها بعين الفاحش فهل يجوز وقفها ويبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الامع المتقى به فلوارث الواقف انتزاعها من يد مشتركيها
ومشتريها يرجع بنفعها على المتولى الذي باعها لم يكن حكمه حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرعا الحكم لا رفع الخلاف بحكمه في محل
اجتهاد والله أعلم (سئل) في أربعة نحو وقف وعقار مشتركا بينهم فانما شكل واقف بغير بيعه على أولاده المذكورين على أولاده

المذكورين على المذكورين أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على نسله وان سفل لا يدخل فيه الا ناث الا أن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقير وانما نصف
مال المذكورين أو أولاد أولاد أولاده أو أخواتها عن غير ولد استحققت مالها وأخواتها أيام فقرها وفترة زواجهما على أن من توفي من أولاد كل واحد
من الواقفين وأولاد أولاده ونسبه المستحقين لما دفعه عادما عليه ولولده ثم على ولد ولولده ثم نسله بينهم على ما ذكرنا من مات من أولاد الواقفين
ونسلمهم المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ونسل عادما كان جار باعليه على أهل درجته ثم على ولد من انتقل اليه من أهل الوقف ثم على نسله وان
سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان من توفي من أولاد كل من الواقفين (٢١١) ونسلمهم وان سفل قبل استحقاقهم ترك ولدا

فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحتال له الا أن
يقبل أي الحوالة فصوله اي لاجل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور البايع أم عدم اشتراط الاول وهو
المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة
تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يحيل الدائن على
رجل غائب ثم علم الغائب فقبلت الحوالة كذا في الخاتمة اه ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكنز
وتصح في الدين لا في العين بوضاه المحتال والمحال عليه اه قال في البحر وأراد من الرضا القبول في مجلس
الايجاب لما قدمناه أن قبوله ما في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به في البدائع اه ونقلا
العلاني في شرح التنوير ثم قال لا يمكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا البايعين
لا حضورهم أو اقره المصنف اه أي صاحب التنوير في المنع (سئل) فيما اذا كان زيدا دين بدمية عمر وفاه
عمر وبعه على بكر ولم يكن لعمر وعلى بكر المزبور دين شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون
الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره
(سئل) فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحتال عليه مفلأ بغير عين ولا دين ولا كفيل
فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) المجمع من المذهب أن الحوالة
توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كفي جامع الرموز وقع القد بر والفتوى على هذا
كفي صور المسائل عن الفقهية قال الهام نفع الدين فاضحان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل
أو وهبه منه لا يصح اه وقد صرحوا بانه اذا تولى المال بان عوت المحال عليه مفلأ يرجع المحتال على المحيل
ففي هذه المسئلة المسؤول عنها يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب المحال
عليه قبل دفع ثمن من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجر دغية المحال عليه فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا آجر زيدا أرضه من عمره باجرة معلومة أحال بها بكر ا عليه ثم ظهر أن
الأرض موهوبة من قبل زيدا عند زوجه بدين استدانه منها قبل الاجارة ولم تجز زوجه الاجارة ولم يدفع لها
دينها ولم ينفذ عمره بالمأجور أصلا ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا
وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر مبلغ من الدراهم عن
أمتعة فاقتر المذني عليه بها وذكر أن المذني أحال عليه بالمبلغ رجلا مصرحوا له مقبولة من السكل فصدقه
المذني وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحتال وأن المحتال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم (الجواب)
حيث اعترف المذني بالأحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال في التنوير ولو تولى كل المحيل بقبض دين الحوالة
لم يصح اه ومثله في الذخيرة البرهانية (فروع) اذا أحال الطالب انسانا على مدونه وبالدين كفيل برئ
المدون من دين المحيل وبرئ كفيله وبطال المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكن براءة
موقوفة وكذا اذا أحال المرثمن بدينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال كذا

أو ولد ولد استحق ما كان
استحققه والد له بق حيا
آباء دون أمهات بحسرى
ذلك عليهم أبا ومن انقطع
نسبه من الواقفين
المذكورين من المذكورين
بان توفي النسل كله ولا ذلك
ذكر له عادما كان جاريا
عليه على بناته ثم بنات بنيه ثم
على بنات بن بنيه وان سفلوا
ثم على أولادهم ثم على
نسلكهم وان سفل وحق
انقرض نسل واحد من
الواقفين من الاناث أيضا
عادما كان جاريا عليه يعني
النسل على أخوته الثلاثة
المذكورين ثم على أولادهم
ثم على نسلكهم وان سفل بينهم
على ما ذكر في أولاد المتوفى
من المذكورين بحسرى ذلك
كذلك عليهم أبا فاذا
انقرض نسل الاخوة
المذكورين بأسره بان لم
يعقبوا عاد ذلك وقفا على
أقاربهم من جهة أبيهم
وعلى نسلكهم يقدم الاقرب
والاخر على غيره وكذلك
أولاد بنات الواقفين
المذكورين وبنات بنيه

يجرى ذلك عليهم كذلك أبا فاذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفا على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم يقدم الفقير منهم على الغني فاذا انقرضوا
بأسرهم عاد وقفا على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفا على
مصالح المارستان بها وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف الى ذلك عاد وقفا لمصالح المسجد الأقصى ووجهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان
على الفقراء والمساكين حيث وجدوا ويجرى ذلك كذلك أبا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الاربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر
الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الاربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبناتهم عفيف وأجدود فاطمة مات

محمد بن فاطمة بنت تقي الدين
 وهل راعى وصف الحاجة
 فيهم كما شرط في بنائه وكذلك
 شرط تفضيل الذكور على
 الانثى وشرط الترتيب أم لا
 راعى فيهم شيء من ذلك
 (أجاب) نعم يستحق كل
 واحد من نسل فاطمة
 ونسل أحمد ونسل فاطمة
 ولا يحرم أحد منهم لانهقطاع
 نسل الواقفين الاربعين
 المذكور وصيرور الجميع
 من نسل ابني وبنات ابن ابن
 ابن ابن الواقف بموت أحد
 بعد موت عفيف ابني تقي
 الدين فدخلوا في قول
 الواقف ومن انقطع نسله من
 الواقفين من المذكور الى
 قوله ثم على أولادهم ثم على
 نساها وان سفل وقد انقطع
 المذكور من نسلهم وما بقى
 الا الاناث ونسل الاناث
 والذكور والانثى داخل في
 معنى أولادهم ونساها
 ان سفل فدخلوا بهم تحت
 هذه العبارة مما لا يشك فيه
 وقد رتب بهم وشرط بن توفى
 عن اولاد أولاد أولاد
 ما كان عليه علم ولده الى

* (كتاب القضاء) *

آخره ومن لأهل درجته ترجعت إلى مسئلة السبكي المأخوذة من مسئلة الحصاص ونقص القسمه بأنقراض كل

سوية على أنفسهم ما ثم من
بعد كل منهم على أولاده
وهم أحمد وليلى ومنى وحبيب
وست الروم أولاد جدو يحيى
ابن ابراهيم وعلى من سجدت
لهما من الاولاد الذكور
والاناث ما عاشوا على
الفرصة الشرعية ثم على
أولادهم ثم على أنسألهم
ذكورا وانانا من أولاد
الظهور خاصة دون أولاد
الباطون يشترك الاثنان
فيما فوقهما على الفرصة
الشرعية هذه الصورة
الاصيلة وقد كان أولاد

البطون يتناولون من ربيع
الوقف ويشاركون أولاد
الظهور فيه متمسكين بصورة
نقلت من السجل بتأريخ
بينه وبين الصورة الأصلية
لمذكورة زيادة عن سبعين
سنة ليس فيها قوله من أولاد
الظهور خاصة دون أولاد
البطون حذفها المكاتب
سهوا من عند قوله على
الفريضة الشرعية الأولى
لن قوله على الفريضة
شرعية الثانية بسبق نظره
بها فحضر ناظر الوقف الذي

بانه بموجب الشرط المذكور بعد ثبوته اذ به منعائره ابعدا اعتبارا ماوجب اعتباره شرعا ثم ادعى بعده ولد البعان المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقا في الربع فنهى الحاكم الشرعي الثاني ايضا وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصلى المشروح اعلانه منعائره ابعدا اعتبارا ماوجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف الاصلى المتصل بالقضاء واحدا بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم الصورة المنقولة من السجل الحالية عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره الوجه المشروح (أجاب) لا شبهة في ان المعمول (٣١٤) به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلى المتصل بثبوت بالقضاء المحكوم به الخالي عن الشبهة

لا الصورة المنقولة من السجل الحالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لاعلى وجه الخط والكتابة وكل محتتمل متشابه والله أعلم (سئل) فيما اذا كان كتاب وقف على ذرية مسجد في مسجد القاضي المصون في صناديق القضاء عن تداول الايدي وثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتب الوقف تحت يده من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه ممن كان قبله من الناظر اسكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل بالسجل وبالصورة على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكره اعلانه بعد أن يظهر المقتضى بذلك (أجاب) نقل في التنازع بينه وبين القاضي في الوقف الوكيل الخصاف ان الاوقاف التي تقدم أمرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دوائر القضاء وهي في أيديهم أحريت على رسومها الموجودة في دوائرهم استحسنوا اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دوائر القضاء القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكمه به اه فقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاء وما وافقه وطاعة بما خالفه في مثل ذلك التماس عدم العمل بها أصلا الا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في ما حوته موقوفة وقفا شرعا آخر ناظرها قبرا طين من رجل تسعين سنة في عشرة عقود وكل عقد تسع

الخصم من الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعلق طلاق نفسها بنكاح غيره واربرت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البيعة روايتان والصحيح أنها لا تقبل اذ نكاح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصما في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الحاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصما عنه لا لودائره بل لنفع وضرا اه (سئل) فيما اذا ترفع ز يد مع عمرو وعند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتا بـ ز يد بـ حكم القاضي بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق لعدم بخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) اذ حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بأجرة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار أي قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الجوى في حاشية الاشياء قال في العناية بالقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الايمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل (سئل) فيما اذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاء مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد أفتى بذلك شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما اذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا فائدة في أعادتها فلو كان فيها فائدة ككلو جاء المدعى بدفع حجة فانها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا خلع السلطان وولى السلطنة غيره ولا يخلع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنصب ولم يقرهم فهل تكون قضاة المخلوع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينزلون بخلعه حتى يعزلهم المنصب أم عز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البديائع والفاضل الفاروسي في أنفع الوسائل في مسئلة الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف بقلع المحيط والبدائع وهذا في الناطق وبعبارة المحيط من باب موت الخليفة والناضى مانعه وومات الخليفة أو خلع وولى غيره بان اجتمع الناس على خلعه والاستبدال به وله قضاء وولاة لا ينزلون بموته أو خلعه لانهم يعملون للمسلمين نصبوا مصالحهم فكان نائباعنهم في تقليدهم ولا يعملون على حالهم فتبقى نوابهم على حالهم وكذا الوما والى المدينة وله عمل لا ينزلون لانهم نصبوا مصالح أهل المدينة فكان نائباعنهم اه وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي عن القضاء لا في شيء واحد وهو أن الموكل اذا مات انزل

نطاقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكره اعلانه بعد أن يظهر المقتضى بذلك (أجاب) نقل في التنازع بينه وبين القاضي في الوقف الوكيل الخصاف ان الاوقاف التي تقدم أمرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دوائر القضاء وهي في أيديهم أحريت على رسومها الموجودة في دوائرهم استحسنوا اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دوائر القضاء القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكمه به اه فقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاء وما وافقه وطاعة بما خالفه في مثل ذلك التماس عدم العمل بها أصلا الا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في ما حوته موقوفة وقفا شرعا آخر ناظرها قبرا طين من رجل تسعين سنة في عشرة عقود وكل عقد تسع

سنتين باجرة قدرها ثلاثون ساعدا بالذى فاض حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ما صورته وحكم وجوب ذلك ومن وجبه عدم اجارة الجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليه ما مدة سنتين ومات المتأجر من والده بمحمد وعولوة فوضع يدهما عليه اوركهما من رجل ومات هذا الرجل عن صغير بنهما السبعين وتوفي فآخر محمد بعد موت أخيه عولوة وانحصار اونه في القبر اطين لاسبعين وتوفي بعد وصيهما ما بقية سني الاجارة فوضع الوصى يده عليهما للثمين فقتلوا غلة القبر اطين مدة سنتين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تقع في الوقف (٣١٥) ولكونه في المشاع وهي لا تقع في الوقف ولا في الملك وتجب

الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنزل قضاة وولائه ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كولو كليل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزائن المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشياء واذا عزل القاضي نائبه واذا مات لا والفنوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعامه اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في المتن وقال الجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالبشامع وجود قاضها المولى من قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرار سولا ليحضر عرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو متبردا فهل تكون أجرة بكرة على زيد أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكرة على زيد المرسل المدعى المذكور وهو الاصح كذا انه في البحر عن البرازية وأما اذا كان متبردا في الخانية الى المتبردها والصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلاني والخانية والبرازية من القضاء (سئل) فيما لو قضى شافعي بجهة يبيع المذبر المطلق وحكم بذلك ووافقه مذهب مستوفيا ثم انطه عالم بالخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من القضاء امضاؤه والحالة هذه فلا يباع المذبر بخلاف الشافعي فلو قضى بجهة يبيعه نفذ وهل يعطل التدبير قيل نعم نعم لو قضى بطلان ببيعه صار كالحجر علفي من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقضى على وفق مذهبه فذا جاعا بزازية (سئل) في رجل ادعى على جماعة ما لا فانكروه فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرار العام منه بعد نارج المال المذكور فهل يقبل برهانهم (الجواب) نعم يقبل لامكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء (سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحصص معلومان قائمتان في أراضي وقف معلومة وعدة من يقر ومشهد مسكة في أراضي وقف معلومة فباعا ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بن من معلوم ولم يبين عن كل من المبيعات ومصدر ذلك لدى حاكم حنبلي حكم بجهة البيع المذكور وكتب بذلك صلح ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهبه اكونه وقع على الموقوف والمعدوم وهو مشهد المسكة ولم يبين للمعدوم عن وأن أراضي الاوقاف الموقوفة على مسكة بالاسم مسكة في مذهب الامام أحمد بن حنبل حسبما أفتى بذلك كاه مفت حنبلي معتمد في ذلك على صحيح نقول مذهبه وحكم حاكم حنبلي بطلان البيع المذكور وعدم العمل بالصلح المزبور مستوفيا ثم انطه بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيد مالا على عمرو ونقال مالك على شئ فقط ولا أعرفك ثم برهن عمرو على الابرار فهل لا تقبل لتعذر توفيق (الجواب) حيث زاد كلك ولا أعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير (سئل) في فتير ذي عيال وحرفة يكتسب منها ويتفق على عماله

لوقف صيانة له حتى صرحوا بان منافع الغيب مضمونة على غاصها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا معا بدين معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والآت يدعى المشتريان ان المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالعلم بقى الشرعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخامسهما ويثبتان الوقفية فاذا أثبتاها ظهر بطلان البيع فبتردان الثمن من بائعه قال في التنازع خاتمة نافلا عن فتاوى الخنيس اذعى مشترى أرض على بائعه ان هذه الارض موقوفة وقد بعتهما في ايام البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصة يعني

وقعت منه الاستحار بما كثر مما نزل في يد صاحب العمارة الذي به أو مقرر وان كانت تستحار بالا كثر ورضي به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفعه لم يلحق برفع ضرر وان لحق الأرض ضرر يترتب من قبل الناظر أن يأخذ للوقف بأقل القيمتين مقبولا وغير مقبولا والحاصل أنه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا في مثل مسألة الاحتكار فالواجب في مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين معا بين الجانبين بما لا يضر ربه ولا شين والله أعلم (سئل) فيما إذا احتكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمرقة القاضي وأذنه لولده مكانا خرايا ليعمره بأجرة هي أجرة المال حينئذ وأما قاض آخر (٢٢٠) وعمره وتسكاف عليه جملة أموال ومات الناظر والمستحقر فهل البقية المستحقين في الوقف

نقض بيانه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحقر استيفاءه بأجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أنسى كثير بالاستيفاء إذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصا إذا كانت الأرض بحيث لو فرغت من البناء لا تضر بما كثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بيانه وقد قال في القنية استحار أرضا وغرس فيها بئرا ثم مضت مدة الاجارة والمستحقر أن يستعملها بأجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عامه إلا القاع ليس له بذلك قال في البحر وبما يعلم مسألة الأرض المحتكرة وهي منقوبة أيضا في وقف الخصاص أه والله أعلم (سئل) في ناظر وقف احتكره ابنه الكبير أرض بستان لوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم لوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقضاء من شجرة المثل فماذا إذا أجرة

الموكة وقالت أمه أو كنت في الخصومة لا في القبض فهل يكون حكم الحنفى بدفع المال منضمه الأثمان الوكالة بالقبض أجاب قالوا أنه لا يكتفى بقول الموقوف وذلك بعد تقديم دعوى صحيحة بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عنها الحكم وبتسوط في تفصيل الدعوى أن يذكر فيها أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال إليه أه استأجر ابلا إلى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة فالمستأجر أن يركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكراء إلى مكة فإذا أتى مكة ورفع الأمر إلى القاضي فترى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة إلى المستأجر جاز في هذا الورع رجل عينا دين وغاب المدون غيبة منقطعة فرفع المرتزق الأمر إلى القاضي حتى يبيع الرهن بدين المرتزق يتسنى أن يجوز كما إذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقيل نفقه الثمن غيبة منقطعة جاز للقاضي أن يبيع المبيع ويوفي الثمن للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس هل لنائب القديس الشريف بالرمله أن يكتب لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض للقضاة الاستجابة بوقت محكمة الكتابة بذلك إذ شرط كتاب القاضي من قاض موثوق من قبل الامام ملك إقامة الجمعة وعنده التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لأن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضى القسطنطينية إلى قاضى دمشق إذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به في بحث الاستجابة فظاهر جواز الكاتب من نائب القاضي إلى نائب القاضي المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين إذا علم كاتب المحضر من المفتى ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالأثم على الكاتب لا على المفتى بزيادة قبيل كتاب الشهادة التنفيذ أحكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم منقضا عليه من خطأ العلامة المحرر بالشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى اختلفت الروايات في القاضي إذا ارتشى أو فسق ينزل أم يستحق العزل اختارنا أن يكون أنه لا ينزل وبعضهم قالوا ينزل قال شيخنا وأما من اجل الدين البردوى أنا نخير في هذه المسئلة لا أقدر أن أقول تنفيذ أحكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجرأة فنهزم ولا أقدر أن أقول لا تنفيذ أحكامهم لأن أهل زماننا كذلك فلا نثبت بالبعال أن أدى ذلك إلى ابطال الأحكام أجمع بحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أقصدوا علينا ديننا وشرعنا بيننا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم إلا الاسم والرمس جواهر الفتاوى في قاضى كم في مسئلة مختلف فيها على قول موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد يخالف مذهب أبي حنيفة فقول يمكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على أن المفتى به قول أبي حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم غيره فقهنا الجواب الأصل أن العمل على قول أبي حنيفة ولهذا يرجع المشايخ دليله في الأغلب على دليل من خلفه من أصحابه ويجيبون عما استدلل به مخالفوه هذا الأمر العزم بقوله وأن لم يصرحوا بالفتوى عليه إذا ترجع كمرجع التمهيد لأن المرجوح طائفة بمقابلة بالراجح وحيد فلا يعدل المفتى والقاضى عن قوله إلا أن صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غيره

مما لا ينافى ما قد عرفت من أن غرس المحتكر غراسا ورع الغراس الأمر إلى قاضى المذهب فمضاء مذهب في وجهه الموقوف بعد عزه فترافع الناظر الجاريد مع الغراس لدى قاض حنبلى فامضاء أيضا لعدم إقامة البيعة على العين المحتركة أى دعاه المتولى الجديدهل إذا أقام بيعة شرعية لدى قاض شرعى ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لتبطل دعواه بغير قبيل بيعة وبما لم يترجمه ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعى والحنبلى الكون تبطل الأولى في غير وجه الخصم الشرعى والثانى كان المحترز عن إقامة البيعة على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) اعلم أن اجارة

الوقف بقدر ما لا يتغلب الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب أجرة المثل بالغة ما بلغت تقار الوقف بالسليم وعليه الفتوى فقد قال علماءنا رحمهم الله تعالى يفتى بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع الوقف في اختلاف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعى على الخصم الشرعى فان قد عرفت الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم أن الاتصالات والتنازلات الواقعة في زمانه المجردة عن دعاوى يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا أيضا أنه كينصم الدفع بصح دفع الدفع وكذا بصح دفع الدفع وما زاد عليه بصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيعة (٢٢١) بصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم

بصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المختار أن الدفع إذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويعدل الحكم وكنتما مشحونة بذلك فإذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول البيعة المتولى الجديد بالغبن الفاحش وجوب العمل بما أورد بالما تقدم لانه ورع فساده بسبب وقوعه بالغبن الفاحش الذى ناباه أقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلى بالوقف وهجوم أهل الجراة عليه بالنظم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ورضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكالان والله أعلم (سئل) فيما إذا مات المحتكر فتناول من له التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من الحكم هل يضى على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) إذا بئى أو غرس في الأرض المحتكرة وكان المحتكر يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس وضعت

أبى حنيفة في مسئلة لم يرج فيها قول غيره وصرحوا فيها دليل على حقيقته على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله أعلم فتاوى الشافعى في فصول العمادى من فصل التناقض روى ابن جماعة عن محمد بن محمد رحمهما الله تعالى ان القاضي لا يقضى بعلمه وان استغفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال اهل القاضى غالط فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر معنى شاهدين أه (باب الحبس) (سئل) فيما إذا ثبت دين لزدي على عمرو باقراره لدى القاضي وطالب زدي حبسه ولم يأمره القاضي بالاداء فهل لا يجعل حبسه ويستوى في ذلك الاصيل واليكفيل (الجواب) نعم لا يجعل حبسه إذا ثبت الدين باقراره بل يأمره القاضي بالاداء فان أبي حبسه وهذا مختار الهداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الاصيل واليكفيل كما يؤخذ من كلام الهداية وغيرها ففيها أى في الهداية فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة أه قوله فان امتنع يعنى الغريم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارته فاعلى هذا اذ لم يمنع لا يحبس وقال الانقروى عن الحانية ومنية المفتى إذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحبس حتى يسلم نفس المكفول له أه وفي هذه الصورة إذا امتنع فحبسه القاضي وكان عليه دين لا تحرقا كثر من دين زيد هل له أن يخرج الجواب مقتضى ما في الحاوى له ذلك فانه قال فغرم عليه ديون جماعة فلو اختلفت ديونهم ولا تحرقه ولا تحرقه عشرة من حبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة أيام فلكل واحد من الباقين أن يخرج من المزم يكسب بقدر نصيبه أه لكن في البرازية ما يخالفه فانه قال لهما على رجل دين لاديهما أقل ولا تحرقا كثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه فان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رضى بحبسه ليس له ذلك أه (سئل) في رجل أقر بدين شرعى ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضى أنه لا مال له وأنه فقير مفلس بعد ما سأل عنه جيرانه وأصدقاءه من الثقات فاخبروه بذلك وخصمه غائب ويريد القاضي أن يأخذ منه كفيلا بالنفس ويحلى سبيله فهل للقاضى ذلك (الجواب) نعم وقد أتى العلامة الحارث الرمل على هذه المسئلة على ثلاث فتاوى أحدها في رجل أقر بدين شرعى ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضى أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور خصمه أم لا أجاب حيث ظهر للقاضى أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الحانية وإذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرج من الحبس وفي أنفع الوسائل للقاضى أن لا يسأل أحد أصلا وينفرد بالأفراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه مؤسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من إقامة البيعة وأما مسألة التقسيط إذا طلبه الخصم وكان معتملا وفضل عنه وعن نفقة عياله شئ بصرفه الى دينه فخاصها أن الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس بدين هو غن مبيع إذا سأل عنه القاضي فاخبر أنه

(٤١ - فتاوى حامديه) - (اول) مدة الاجارة فله أن يستعملها بأجرة المثل أن لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماءنا وأما من المحتكر أو المحتكر فلو أقره الاستيفاء لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قام لا تضر جريا كثر منه ولو حصل ضرر من أنواع الضرر بان كان المستأجر وارثه مفلسا أو سبي المعاملة أو متعلبا بحشيش منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يعبر الموقوف عليه وفي قاضيجان صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على جهة بر وعينه له عشرة أكرل غرابا معوقا في الواقف المرحومة الله تعالى هل يجوز لأحد أن يبدلهم بغيرهم

أو بشرك غيرهم معهم أو يزيد عليهم بخلاف الماشية الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئا بخلاف الماشية الواقف أو بشرط
الوقف كمن الشارح والزيادة والتبديل والأشراك كل منها بخلاف الماشية فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق يصح أن
يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لانه انما أوصى بملكه وقال عاملا فاطبة ان قضاء القاضي
ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه فالواقف هو بخلاف النص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل
الفاخرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر الكتب (٣٢٢) المصروفة فانها كثيرة والله اعلم (سئل) في رجل اود أن يجعل بيت شعر مسجدا

و يقيم فيه مؤذنا واماما فهل
المعرفة أنه معسر هل للقاضي اطلاق واذا اطلق هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتيها ولا
غائب ولم يكن الدين مال وقف أجاب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحالة هذه اذ لا يتيسر له كفيل خصوصا
مع الانحسار باعساره فيلزم عدم النظر الى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو
عسرة فنظرة الى ميسرة وتسل فيما اذا كان فقرا المديون واغلاسه ظاهر او كان دينه بلا عسره هو مال هل للقاضي
أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البيعة على اغلاسه ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا واذا قاتم له ذلك فمن يسأل عنه
وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفرق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل بعد مواسرهما
لا بد له منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الجبس والاختلاف في مدته هذا اذا
كان أمره يعني المديون مشكلا أما اذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا وقبل البيعة على اغلاسه
ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته من جبرانه وأصداقائه وأهل سوقه من الزمات دون
الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في حالة منازعة
وأما اذا كانت منازعة بأن قال الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من إقامة البيعة فان شهد
شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون
شهادة بأمر حادث لا بآبائي نية على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعز موسر بما لا بد
له منه وقد بينوا ذلك في كتاب الجفر فلا بد من شيئا به التي لا بد له منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله
الذي لا بد منه وقس على ذلك اه كلام الخبير الخبير الرمي قلت فخير لنا في هذه المسئلة أن الخصم اذا كان
حاضرا يطلقه بحضرة ولا يحتاج الى كفيل واذا كان الخصم غائبا يطلقه بكفيل بنفسه قال في التتارخانية
واذا قامت البيعة على اغلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين وليكن ان كان رب الدين حاضرا
أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة ولا يحضرة وكيله ولا يطلقه بكفيل اه وقال في المنع وان لم يظهر له
أى للمحبوس مال بدسؤاله عنه خلاه أى خلى القاضي المحبوس يعني أطلقه من السجن لان عسرته ثبتت
عنده فاستحق النفاذ الى الميسرة لا لآية فذهب بعده يكون ظاهرا واهرا كما قال شيخنا يعني صاحب الجرائد
بإطلاقه بكفيل قال الا في مال اليتيم لما في البرازية ولو للميت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار يطلقه من
الجبس قبل الاستيثاق الا بكفيل للصغار اه وقد مناهه بإطلاقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن
يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه الا بكفيل فهو ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه الى أنه
لا يحبس مرة أخرى الا لأول ولا لغيره حتى يثبت غرضه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم
ادعى عليه آخرا لا وادعى أنه موسر لا يحبس حتى يعلم غناه اه وفي أنفع الوسائل أن الخارج عن المدة مع
الخبر واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه معسر اه
والله اعلم (سئل) في رجل معسر لماله أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه الشرعى ولز يد عليه مال ويريد
حبسه بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة

(سئل)

في ذى يد على محدود يد عليه ملكا ارنا عن والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه عيبته ويدعيه
ناظر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة وأولاده وادعى بها ثم وأثبت بالوجه الشرعى وحكم به حاكم شرعى فادعى ذواليدانه
من جلة ذريته انه استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا مالم تقم بيعة عادلة
من كاة على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه مالم تقم بيعة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر أن شهادة غير
العادل باجتماع المصالح لا تقبل والله اعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن اثنين ثم مات واحد من اثنين

و يقيم فيه مؤذنا واماما فهل
اذ جعله مسجدا بآبائيه
ونصب فيه خرابا وكل مدة
قليلة ينقله من بقعة الى بقعة
في أرض موات تجرى عليه
أحكام المسجد وهل يدخل
في قوله صلى الله عليه وسلم
من بنى مسجدا الخ أم لا
(أجاب) لا يصير مسجدا فلا
تجرى عليه أحكام المساجد
لانه ينقل ويحول من مكان
الى مكان والمسجد مما لا ينقل
من مكان الى مكان وصرح
علماؤنا قاطبة بان وقف
المنقول الذي لم يجز فيه
تداول لا يصح وهذا يكتفى
في النقل بل قد صرحوا بان
المسجد المتخذ أصلا للجنائز
والعبد فيه خلاف هل يكون
له حكم المسجد أم لا مع كونه
غير منقول ولان شرطه
التأيد وهو مفقود من بيت
الشعر وأما حصول نوابها
لمن اتخذ ذلك للصلاة فلا
شبهة فيه لانه من أعمال البر
ولا يضر في ذلك عدم أخذه
لأحكام المساجد فلا ينبغي
أن يمنع من هم به لأجل
ذلك والله اعلم (سئل)

ومانت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم مانت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له مالم يثبت أنه من بون
الوقف وقد صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد أولاده لا يصرف الى الغير نعمادام واحد
منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول السكل بخلاف اسم كل الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل مانتا لاولاده
أعلم (سئل) في أرض وقف كان لخص فيها كدرا أو نخارز يتون وعنب بعد هاتين الوقف كل سنة قتا خذ على كل نخرة قدر معلوم وقد
فثبت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار يتون والناظر يطالب أن يأخذ المقدار الذي (٣٢٣) كان يأخذه على عدد الأشجار التي فثبتت

(سئل) في مديون معسر ليس له مال وعليه ديون لا يراهم الا قدرته على أدائها جلة وله فاضل كسب فهل اذا
ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى يأخذ أرباب الدين ديونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل
طابق زوجته المدخول بها ولها بئمة مؤخر صدق تريد حبسه به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يدعى
الفقر الا اذا أقامت بيعة على يساره (الجواب) نعم (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة
أشهر فهل لا يحبس امها (الجواب) لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما اذا امتنع المديون عن وفاء الدين
حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا وعتارا يمكنه الوفاء منه الا أنه فمرد متعنت في بقائه في الحبس
فهل يأمره القاضي ببيع ماله لوفاء دينه فان أبي باع عليه ويوفى الدين أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى
ويبيع القاضي ماله ان امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص نيابة عنه اه وسئل قارئ الهداية عن البائع
هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع في يده
كالمرتنن يحبس الراهن وان كان الرهن في يده اه ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين وله مال
ظاهر شرعى يهب ويوقف ويبيع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فأجاب اذا كان الامر كذا كره للقاضي
أن يقضى في هذه المسئلة بقول صاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضى بهادينه جبرا عليه كأن لم يرض وله
أن يتجبر عليه من هذه المنصرفات فاذا قضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر
ولا يحبس فاجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل اذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكيف
المديون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فاجاب القاضي اذا
حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدة رايها القاضي بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لأطوره
يسأل عن حاله عن له خبره فان أخبره بخبره خلى سبيله سواء كان خصمه حاضرا أو لا لكن اذا كان خصمه
غائبا يتوكل منه بكفيل ان تبسر والا فلا وسئل اذا أراد احكام حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السجن
هل له ذلك فاجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اه (سئل) في رجل أبي أن ينفق على
زوجته ولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعى فهل يحبس (الجواب) نعم يحبس اذا أبي أن ينفق على
عليها كافي التنوير وغيره (سئل) فيما اذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج للقاضي
احبسها معي فان لي موضع في الحبس والحال أنم اغبر مخوف عليها كمنع أمها راحة بها في دارها باذن
الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأة اذا
حبست زوجها فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضع في الحبس لا تحبس ولكن تحبس في بيت
الزوج وروى عن قاضي لامش أنه كان يحبسها في وقت قضاء له لمخبر رأى في ذلك وهي صابته من
الفجور اه وفي ما ل الفتاوى اذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزنة الفتاوى
استحسن بعض المتأخرين أن تحبس معها اذا كانت مخوفا عليها اه قلت عدم حبسها معه هو ظاهر
المذهب كما أشار اليه العلاني لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل تزوج ابنته

ويأتي صاحب الكر دار
عن ذلك وهو تصرف في
الأرض بماله من حق
الانتفاع بسبب الكر دار
المدكور بالزرع الشئوي
والصبي وعرف أهل تلك
الجهة قاطبة أن يزروا
الأرض بحصة معلومة من
الخارج فهل عليه اذا زرع
تلك الحصة المعروفة في مثله
أو أجزأ المشلل للأرض أم
العدد الذي كان يدفعه حال
وجود الدوالي (أجاب) اما
الانحياز على حسب عدد
ما كان من شجر الدوالي
التي قد فثنت فلا قائل به
شرعا وأما أخذ الحصة فان
كان المتولى دفعها لذلك
تعين وليس له الا هي على
وجه المزارعة وان لم يكن
دفعها لذلك فالفتوى بما
هو أنفع لجهة الوقف ان
رأى أخذ الحصة أنفع
أخذها وان رأى أخذ أجرة
مثلها دراهم أنفع أخذها
وقد صرحوا بجواز دفع
أرض الوقف مزارعة وفي
فاضل خان أرض موقوفة في
قرية يزرعها أهل القرية

بأنصف أو بالثلث وفيها حكم من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاك هذه الأرض سنة بدراهم معلومة فلما أدول الزرع جاء
المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى أن يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان
جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم أو كان متوليا من جهة الوقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولى متوليا
بعد ما قلد الحاكم الحاكم فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح اجازتها ويجعل وجودها كعدمها ففي زرعها المستأجر
يصير كان المتولى دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر

زبد من متولى وقف أرضا وماه للوقف بأجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس في الأرض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبع للأرض وسواء ما كان النصف الثاني للغراس فنه أو نشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى أجرة جديدة وأذن له بالغراس مائة أراو واختار وقف المستأجر حصة النصف من الغراس لأولاده وله وجه البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كما تجدد للوقف المذكور متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس بأجرة المثل فأنشئ غراس جديد ومستجد بعد مستجد فناء عمرو وأراد زودا فاحتاج إلى نصف غراس (٣٢٤) الوقف في الأرض والماء فآجره المتولى فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس

والوقف والماء لغبر الصغيرة من زيد بغير معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تعجيله لابيها دون وجه شرعي فهل يحبس على المجل (الجواب) نعم قال في الدراخا وبجس المديون في كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعهدة درر وجمع وملتقى مثل الثمن ولو لم تنفعه كالأجرة والقرض ولو لم يذم والمهر والمجل وما لزمه بكفالة ولو بالدرك أو كفيل الكفيل وان كثروا برأية لانه التزمه بعهدة كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا لفتوى فاضل خان لنقدم المتون والشروح على الفتاوى بجر فليحفظ اه وقال في المنع وقد اختلفت الافتاء فيما التزمه بعهدة ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتن ما في المتون كفاي أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اه وأجاب في الحسيرة بقوله للآب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجه يوم ولدت وبجهر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقدم ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيجب فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم اه (سئل) في الآب اذا أبا الاتفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا (الجواب) لا يحبس الآب بدين ولده إلا أن أبا من الاتفاق عليه كذا في المتن وغيره (سئل) هل يحبس الوالد في دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد في دين ولده كما صرح به في المتن وغيره من الكتب المعتبرة ونكر الوالد ليدخل جميع الأصول فلا يحبس أصل في دين فرع لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا لا قصاص عليه بقتله ولا يقتل ماله ولا يحذفه ولا ينفذ أمه الميتة كفاي البحر من الحبس وقال في محيط السرخسي من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الآبوين والجدتين والآب في النفقة ولو له سمانا له وله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وأبى الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة تجب ابتداء للولد ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بنفوت حق على الولد كالعصا اه (أقول) بقى ما اذا كان للآب على أبيه من كفالة أجنبي عنه باذنه فحبس الآب الكفيل فهل للكفيل حبس الآب أخذ من قوالهم اذ حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر أنه لا يحبس لما يلزم من حبسه حبس الأصل وهو ممنوع وقد ألف رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخير الرمي أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذًا مما في القهستاني ثم رد عليه بقوله ولا يفتريه لانه إنما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أذى فهو محبوب من بيته الذي ثبت عليه أو ثبت على قول من يجعلها ضما في الدين وعلى قول من يجعلها ضما في المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرع لانه إنما حبسه أجنبي فيما ثبت له عليه تأمل اه كلام الخير الرمي ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما في القهستاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيلًا عن أحد الآبوين أو الجدتين فإنه ان حبس لم يحبس به بشعر قضاء الحائصة اه وأنت خير بيان ما في القهستاني مسئلة أخرى غير ما نحن فيه لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للآب وما في القهستاني فيما اذا كان الآب أجنبيا والمكفول أصلا لا الكفيل كما اذا كان زيد الأجنبي بدين عمرو ودين وقد كفل ابن عمرو بآب ذلك الدين فاذا أراد زيد الأجنبي

أرض الوقف والماء لغبر ذى اليسر ويلزمه الزود الفاحش عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الأجرة الأولى وهي الأجرة من زيد على الوجه المشروح والأجرة الثانية وهي الأجرة من عمرو فاسد أما الأولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط في الطائفة رجل دفع إلى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى أن ياحبس من الغراس والثمار يكون بينهما جازاه ومثله في كثير من الكتب تنص بجهنم بضرب المدة صريح في فسادها بعدم وجوبه فسادها بذلك انه ليس لأدراك الثمار والحال هذه مدة معلومة كالودع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما نفد ان لم يذكر أعواما معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال فهو ظاهر في تحييص السؤال ما لا بد منه فانه الأجرة نصف الغراس

لا كل الثمرة وقد صرحوا بان أجرة الشجر والكرم باجره على أن يكون الثمرة لا يسع لانها وقعت على استهلاك العين فصار استحقاقه لغيره لغيره فاعرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ولو يرجع من يشك في ذلك إلى كتب المذهب كالحائصة والتارخية ونشرح الدرر ومخ الفتاوى وغيرهما من الكتب ومن يتأمل بظاهره ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية وجهه قاض به امتازة في احتقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأتاه المذكور دون الأثاث بصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وكوره بالواو وصورة ما كتب

في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيله ان الأثاث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه ذكره كتاب الولاية التي صورهم ما وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ذكره بحذف الواو فاعرف الحاكم الوكيل ان الأثاث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكره من العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها ذكره بالواو أم بشرط الواقف ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البينة الشرعية لا بمجرد ذكره والخطوط المرفوعة (أجاب) العبرة بما تقوم البينة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط (٣٢٥) والسكواغ فإذا قامت البينة على كتاب

أن يحبس الكفيل وهو ابن عمرو فليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الأصل بدين فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثير من حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد من المتولى تعالى على باطهار الفرق المذكور وأوصفته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة (سئل) في مديون محبوبين ثبت لدى القاضى بساره بينة شرعية فهل يؤبد حبسه (الجواب) نعم يؤبد حبس المومر حتى يوفى دينه خزانة لظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد وجمهما الله تعالى يباع ماله لدينه ويقولها ما يفتى كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب البحر (سئل) في بينة اليسار هل تقدم على بينة الاعسار واذا شهدت بينة اليسار على أنه موسر قادر على وفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بينة اليسار مقدمة ويكفى ما ذكره الله أعلم ولو أقام المديون بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في النعم وبينة يساره أحق من بينة اعساره بالقول عند التعارض لان اليسار عارض والبينة للآبائات الخ (أقول) فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لآبائاته أمر احادنا كما أفاده في دفع القدر وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفقه على صاحب البحر حيث ظن أن مراده تقديم بينة الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما أوصفته فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر محترف بالزراعة ينفق منها على عياله وعليه ديون لجماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من آباء الديون أنه يتخص بجميع غلته دون بقية آباء الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم بالحصص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص ملتقى (أقول) هذا اذا أراد الدائن أخذ فاضل كسبه وحده بلارضاء المديون أما اذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صحيح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشئ الا اذا فضل ذلك في مرض مونه لتعلق حق الغرماء بذلك كما اذا مات كما يعلم مما سياتى في كتاب المداينات وكتاب الجحان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا حبس القاضى رجلا بدين شرعي عليه لا خرو مرض في الحبس مرضا أضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كفاي المنع (سئل) في المديون المعسر اذا كان له أمتعة بيت ضرورية يحتاج اليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بما دونها فهل لا يباع ذلك لدينه (الجواب) نعم لا يباع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكر والمسئلة في المنع والخبرية (سئل) في فقير يخدم عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها (الجواب) نعم (سئل) في المديون اذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منع من السفر حتى يوفيه (الجواب) نعم

الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن ابن اسمه طه مات عن ابن ابن اسمه حسن مات أبوه في حياة جده طه المذكورين ثم مات حسن بالي محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنته حسن وكر ثم مات على عن ابنته حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ويحيى الدين ثم مات حسين عن ابنته محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه خير الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنته مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكر ثم ابنه موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ويحيى الدين

(مسائل شتى)

ابناء ابن الوافد وعبد الباقي ابن ابن الوافد ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الوافد ونور الدين ابن ابن ابن الوافد فكيف يقسم
رابع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن الوافد ربعه ويخص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد
أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حصة وكريم ابن الوافد ربع أبيه ما بينهم ما سوية ويعطى نور الدين من أبي الخير ابن الوافد ربع أبيه
فيسقط به ويعطى على خمس الدين ويحيى الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الوافد ربع جدهم يقسم بينهم أرباعا على قدر رؤسهم ويحبسون
نور الدين ومصطفى وحسين أبناء ابن (٣٢٦) ابن ابن الوافد انزول رتبهم عن ذكرناهم على ومن ذكرناهم مع أهل الدرجة التي هي

أعلى من درجتهم والعلة
في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(الجواب) ان انهدم السفل بلا منعه صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولأن المالك لا يجبر على اصلاح
ملكه ولذا العلو ان يبني حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع صاحب السفل من بنائه ليتوصل الى
حقه اذا وصل الى حقه الا به وله أن يمنع صاحب السفل من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو
ما أنفق على السفل بالغام بالغابني بأذنه أو اذن القاضي لان اذن القاضي كاذبه بنفسه ولولايته وهذا الذي
استحسنه المتأخرون وفي الولوالية وبه يفتي والاربع قيمه البناء يوم بني قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته
من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه وقد ذكر هذه المسئلة في فاضل خان ومنية المفتي وشرح
الكثرة يعني وغيره وأفتى بذلك الخير الزملي وغيره (سئل) في سفل هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولم يدجاره
حق الاستطراف والمرور والانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده بالهدم
(الجواب) نعم وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفل سفل وذو العلو علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله اذ قوت
عليه حقا لحق المالك فيضمن كقوت عليه ملكا اه وظاهره أنه لا يجبر على ذي العلو وظاهره ما في فتح
القدر بخلافه والظاهر الثاني ويحمل الأول على ما اذا بني صاحب السفل سفل وطلب من ذي العلو بناء
علوه فانه يجبر ولو انهدم السفل بغير منعه صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ بحر من شئ القضاء
(أقول) وكنت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين - بما نأيلانه ذكر
أولا عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله بحمل الأول أراد به ما في الفتح الذي قدم
صاحب البحر عبارة وهي وان هدم أي الجدار المشترك وأراد أحدهما البناء وأبي الاخران كان أس
الحائط عر بناء كنه أن يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن بحجر وعليه الفتوى
وتفسير البحر أنه لم يوافق الشريك أنفق على العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات
الفضلي لو هدماه وامتنع أحدهما بحجر ولو انهدم لا يجبر ولو كان يمنع من الانتفاع به مالم يستوف نصف
ما أنفق فيه ان فعل ذلك بقتضاء والانتفاع قيمة البناء كذا في فتح القدير اه وأنت ترى عدم مخالفتين
الكلامين فان كلام الفتح في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين الا بئانه فاذا
أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلو
فما وجه كون صاحب العلو يجبر لأن سقف السفل لصاحب السفل فلا راد عليه في ترك صاحب العلو علوه
قال في البحر وفي الذخيرة السفل اذا كان له علوه لا يخرق سقف السفل وجذوعه وهراذيه وبواريه
وضيعة لصاحب السفل غير أن صاحب العلو يمكنه في ذلك اه والهادي ما يوضع فوق السقف من قصب
وعريش اه واذا كان كل ذلك لصاحب السفل فلا يجب شي منه على صاحب العلو (سئل) فيما
اذا كان له علوه فكيف قد يركب على حائطه وعلى سطح حاره وهو ومن قبله من ملاك العلو
منصرفون في السكينة على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن لا معارض ويريد الجار الآن أن

أعلى من درجتهم والعلة
فيما ذكرنا من الحكم ما صرح
به الأصوليون من أن كلة
كل لا حائط على سفل
الأفراد اعتبر كل واحد من
الأربعة كأنه ليس معه
غيره في أولاده من أخوته
اذ كلة كل اذا دخلت على
المتكر أو جبت عموم افراده
بخلاف كلة الجميع فانها
توجب عموم الاجتماع دون
الانفراد وهي مسألة من
دخل هذا الحصر المعروفة
المشهور بينهم فوجب
بسبب ذلك صرف ما لكل
واحد من الأربعة بنين
لاولاده يستقل به الواحد
والاثنان فإريد ثم يقع
الترتيب بين أولاد كل واحد
منهم وأولاد أولاده لقوله
ثم من بعدهم على أولادهم
ثم ومن فيجب فيه الأصل
فرعه وفرع غيره لعدم
اشتراف صرف نصيب من
مات وأله والامر في ذلك
ظاهر بين لأبصار عليه وآله
أعلم (سئل) في امرأة
استقلت حقه من وقف
شرط لذرية وهي من أهل

يسقط أم لا (أجاب) لا يصح اشتراطها في الحديث في كتاب الشهادة أو وقف على المدرس من كان فقيرا من أصحاب
المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بطلانه فله قول بطلت حتى كنه ن يلبس ياخذ بعد ذلك اه هذا في وقف المدرسة
فكيف في وقف على الذرية مستحقين بشرط اوقف من غير توقف على فقر الحاكم وقد صرحوا بان شرط اوقف كنه الشارع فاشبه
الارث في عدم قبوله الاستطاف وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يردوا أنه أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته
ثم على أولاده المذكورين ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم المذكورين ثم على أنسألهم أبا ما عاوا على ان

الانثى من الموقوف عليهم تسحق بشرط الرملة والحاجة واذا تزوجت سقط حقه هاهن الوقف بحري الحال على ذلك ألد الدين الى أن يرث الله
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل آخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها أن يبدأ بعمارته وما فضل يصرف
على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه فبات أولاده المذكورين يبق أولادهم ولم يبق من حله الا بنت له أرمله محتاجة
فكيف تصرف غلته وهل اذا أطلق الوقف الوقف ولم يعينه للسكنى أو الاستغلال كيف يكون الحال (أجاب) أما الصرف الا أن لغته فهي
باسرها لابنته للترتيب المستفاد به ولم يستثن بقوله غير أن مات كان نصيبه لولده (٣٢٧) فالترتيب تبعه يوم فلا ثنى لأولاد البنين مع والد

الصاحب ذكر كذا كان أو أنثى
والجمع في قوله ثم على
أولاده براديه جنس الأولاد
لاحقيقة الجمع اذا الواحد
بفرد به اذا انفردت كون
الفلة كلها لها لانهم من
أولاده لصلبه وهم من أولاد
الأولاد فيجبهم - باق
درجتها عليهم كما هو ظاهر
لأبصار عليه ولا توقف فيه
وأما ما يكون اذا وقف ولم
ينص على السكنى
والاستغلال فالمرح به في
كتبتا ان اوقف اذا أطلق
الوقف فهو على الاستغلال
لا السكنى قال في النظام
الوهابي

يكافه رفع السكينة لا أنه ينزل على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك و يبق القدر
على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في سفل عليه علوه يدفك كسر بعض أخشاب السفل فهل يكون تعميها
على صاحب السفل بالاجر (الجواب) نعم (سئل) في ذي حرفة متقن لحرفته يشتغل في حانوته على حدته يريد
بقية أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة ويكونوا معه في حانوته واحد وهو بابي الاشغل
وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما اذا كان زيد محترفا
بحرفة بشاحه الصوف مصانعة فكبر وعجز ويريد أن يباشر الحرفة بصناع يشتغلون فيها ويكون هو معلما
عليهم وهو متقن لها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل يمنعون من معارضته في ذلك الا بوجه شرعي
(الجواب) نعم (سئل) في بيتا راسا جارا نواتا ملاصقا لحانوت بيطار آ خربا شرصنعة فيها ويريد البيطار
الآن خرمعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل)
فيما اذا كان طائفة العلوية يشتركون الدفوف المدة لذلك من أربابها يصنعونها على بيعة عندها للناس
فيما مضى من الزمان الى الآن بلامعارض والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يبيع من الدفوف
وشرائهم من أربابها ويبيع شئ منها لارباب الحرفة المذكورة والتجبر على الباقي بدون وجه شرعي فهل
من أراد البيع والشرع لا يمنع بدون وجه شرعي ولا تجبر في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان
لزيد مجرى ماء مطرف في داره خاص به فهل يمنع جاره من إجراء أو صاحبه فيه (الجواب) نعم (سئل) فيما
اذا كان لزيد مجرى ماء في دار جاره بطن أرض الدار من قديم الزمان فامتلا الآن ترابا وأساخا وأراد
اصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك الا بدخول دار الجار والجار يمنعه فهل يقال للجار ما أن تتركه بدخل ويصلح
ويفعل أو تفعل بما لك (الجواب) نعم يقال له ذلك والمسئلة منقولة في البحر من شئ القضاء فراجعها ان رمت
(سئل) فيما اذا كان لزيد مجرى ماء في أرض داره من قديم الزمان انهدم بعض المجرى وصار الماء
يجري الى أرض داره نذو حيطانها وتضررت من ذلك وتريد منه اصلاح المجرى ومنع الضرر عنها فهل تجاب
الى ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخر ب بعض أرض القوم
لاصحاب الاراضي أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض خلاصة من الشرب (سئل)
في جماعة أحدوا في دورهم بركا وأجرافا فاضها في مجرى مطر مشترك بين أهل محلة بلاذهم وتضرر أهل
المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجراء فاضهم فيه فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر
مشترك بين زيد وجماعة وأهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل أن يبني طاحونا فوق طاحون زيد
بدون اذن منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك الا باذنهم - (الجواب) نعم
(سئل) في قروي رجل من قريته الموقوفة وسكن في غير هافقام منولى الوقف وصوابي القرية يكافاه
العودانها السكنى بم بدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروي المذكور على
ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم ناله وتقست أسماؤه كما أفتى بذلك كثير

قول الفقه أي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت السكنى للموقوف
عليه لانه يكون مستأجرا سكنى داره حق السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي اه فتحصل
من ذلك ان جميع الغلة تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الوقف لصلبه لاحق لأولاد وأولاد الوافد مادامت حية وأنه أعلم (سئل)
فيمن وقف وقفا وقض بنفله لشخص ونفى الوقف ثم الناظر بعد أن أوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولد الناظر المذكور أحق من غيره أم لا
وهل على نقد بر عدم الوصية بجوز نصب الناظر أجيبا مع وجود من يصلح من ولد الوقف وأقر بأنه أم لا (أجاب) بقوله قال في التلويحانية

نقل عن السراجية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد اوصى الى غيره فوصيته بمنزلة اه ومثله في البرازية وفي البحر اذا مات المتولي المشروط له بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره بشرط في المجتبى ان لا يكون المتولي اوصى به الى رجل عند موته فان كان اوصى لاي نصب القاضي اه ومنه في كثير من الكتب حتى قال في الخاتمة والظهيرية وغيرهما والعبارة للخاتمة ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا بشرط انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصي الى غيره جاز هذا الشرط اه والفقيه يفهم من هذه العبارة لا بلغة في اثبات الولاية لوصي الناظر المذكور اذا التخصيص على جواز (٣٢٨) الشرط لدفع توهم بطرأ عليه بعدم الجواز كما يدريه من أكثر من معاينة نفاثس ابكار عوارثهم اذ مثل ذلك يقال

من العلماء الاعلام روح الله ارواحهم وقد ألف في ذلك العلامة التقي الحضي قدس سره رسالة وقد قال نبينا أفضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد بلاد الله والعبادة عباد الله فحيثما أصبت خيرا فقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه يستحسن أي البلاد أرادو يعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والجناب فغرم بمائة النقباء وأعوان القاطنة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض بخلص الحقوق وعدل المذني عنه وشكاها من غيره وغرم المدعي عليه أتى المتأخرون أن للمشكي أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض القاطنة وأغراههم عليه حتى غرم مالا للقاطنة هل يلزم التسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص ورفعته الى ظالم وعادة الظالم أن من رفع اليه ويعون عليه عنده أن يأخذ منه مالا مصادرة بضم الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا هو المفتي به أتى به المتأخرون من علمائنا راجعهم الله تعالى (سئل) في ناظر وقف آخر أرض الوقف من زيد بآخرة المثل وهبه زيد مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد مستحق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في سياق ماء حلوسيل وقف أحدث فوق جماعة سبعا قالوا ساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سياق السيل وفي رفعه نفع تام له فهل يرفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فستزيد الفائض وامتنع من فتحه الا أن تكس له هند بركة بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ماء من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك (سئل) في رجل أحدث سراج ماء لداره وأجره على جنيته دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجب ان يدفع ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطرها وأوساخها ثم يخرج ذلك الى جنيته من قديم الزمان الى الآن بلا معارض ويكلفه زيد سد بالوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبق القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصرا لهما شبايك وباب أحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من ذلك كلفة على حرم جاره ويحمل جالوسه من قراهن اذا صعد ذلك وطلب الجار سد الشبايك والباب ومنعه من الصعود للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أراض في قرية بارية وفي وقف بروت بارات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى بعض الاراضي لسقيها وسقي دواب أهل القرية ونسبهم من قديم الزمان الى الآن فعمد رجل من من زراعتها وسد العين وطمها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها بآذان بعض التماسيح وفي ذلك ضرر على أهالي القرية ووجه الوقف وقيمة التجارة فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان (الجواب) نعم (سئل) في رجل عمر يجري ماء في محل له حق التعمير فيه وتضمن ما جاره وطلب الجار تنقيله فهل لا يجبر على تحويله (الجواب) نعم لا يجبر على تحويله (سئل) في من مشترك بين جماعة يجري ماء في داره

في مثل هذه المسائل التي كثر نقلها ردو رانها بينهم حتى كأنهم مقرر في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بذكر ما يفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفتها كجاهي ضالفة بمسئلة تواترت في الواقف وأهل بيت فاتهم صرحوا قاطبة بأنه لا يجعل الناظر من الأجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا اما لانه أشقى أولاد من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان أقام أحشيا لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة مع حاكم كورة ملاصقة لدار استأجر الحاكم كورة رجل اجارة طرية مضى غالها فاستبدلت الدار أو الحاكم كورة دار أخرى في بلدة أخرى استبدل الشريفا لدى نائب الشرع الشريف

فأدعى مستأجر الحاكم كورة على مستبدل الدار والحاكم كورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر بدون عن الوقف ولا يستحق له أم لا تصح دعواه الفساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطولية في الوقف هل هي صحيحة أم لا وهل يشترط في الاستبدال انعقاد البلدة بحيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب) لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجر الحاكم كورة المذكور كورة لانه لاحق له في نفس الدار لارقية ولا منفعة مما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكم كورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في استبدال الدار وهو جني عنها وعلى تقدير أن الدار والحاكم كورة معاني اجارته لا يملك فسخ البيع قال في الخاتمة ولو أجبر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ

بيعه في حق المستأجر فان أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختار فاقبه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه وقال بعده قبيل الكلام على الاجارة الطولية الاتجار اذا باع المستأجر دارا المستأجر أن يفسخ البيع معه اختار فاقبه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه هذا ولو قدرنا أن يملك الفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا يتأثر الا في الحاكم كورة لا غير اذا الحاكم كورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جع بين ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو أظهر من أن قرر ودعوى فساد الاستبدال لا يكون الأمن خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في الدار بدعيه ولا تنافره ولا ملك منفعة فنهر كونه لا يصلح خصما بدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطولية في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جملة من نص عليها صاحب (٣٢٩) جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر ضيعة

ثلاثين سنة وكتب في الصك انه آخر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكروا في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقيه أبو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعني من دعوى الملك فيها خصوص في هذا الزمان الفاسد وذكروا في الباب السادس عن القاضي الامام مالك المولود أبي العلاء الناصبي لماسئلة عن الاجارة الطولية في الوقف قال أفنى بطلان الاجارة معشر من زمرة الفقهاء قطعوا لازما وبذلك أفنى للتدين حسبة سى لأكون بما أحرز طالما ثم قال المختار انه لا يصح وأفنى جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وأنا أفنى كذلك وأما اشتراط اتحاد

(٤٣ - فتاوى حامديه) اول (البلدة فلا قائل به وصرح كلام هلال والخصاف وفاضخان وغيرهم بجوازه في أي بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تسكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة فعنى الاحسان والخير به فيما هو المقصود بالوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة أم ترهم علو المسئلة باحتمال الخراب في أدون المحلتين لقله الرغبة فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل الخراب على المحلتين اللتين احدهما لقله الرغبة لا يحتمل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار البكار كصغيرها وعليك أن تتأمل في قوله أو تسكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيرا من الموقوفة فالاستبدال حازر والحال هذه وان اختار المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردودا بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص مادام وأن من بعدهم على جهة ولا يقطع

المرحوم الغافق في الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذ كرمه الشرط وهذا يدعي التعليل ثم قد قال فهم منبها على الاستواء في الحكم حكم القرينة الشرعية وترتبه شرط فان قلت شرطه أي الواجب الترتيب جئت به فليس يتحقق أحد من أولاد الطبقة العليا شيئا مع أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولده ولا يحجب عن فوقه ومن مات لاهن ولد فنصيبه ان في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض الدرجة العليا والقسم على التي تحتها والقول لا يصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابعد عن التفاوت الفاحش في الافضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضا) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرسون ومعدود وغير ذلك ولها أوقاف من مسقطات وغيرها ومن جلة ذلك دارمات (٢٢٢) الساكن فيها فذهب زيد فطلبها من حاكم البلدة فاسكنه اياها مع ان لا مدرسة متوليا

خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لا يغير واقع موقعه وتزويج الاجرة في جميع ما مضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولي الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي تفرع عليها كثير من الفروع والقواعد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرغ عليها في الاشياء والنظائر فوعا من جملتها ما هو صريح في المسئلة فاسلا وعلى هذا لا يمكن القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو منصوبا من قبله وفي البحر في أثناء طرحه للكثير في قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متخذه عن الشرط له وعن وصيه وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذ امان المتولي والواقف حتى قال رأي في نصب قيم آخر الى الواقف لا في انقاضي فان

(سئل) فيما اذا ثبت أحد المدعيين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن (سئل) فيما اذا قام المدعي بينة على اقرار المدعى عليه بانه استأجر المودع على هذه الشهادة فهل تقبل بينه ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط المرحوم من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتتويرو غيرها (سئل) فيما اذا باع زيدا عمرا وقطع أراض ثم أنكر البيع فهل اذا حضر الشهود عندنا وشهدوا على أعيانها وأشاروا اليها يكتفى بذلك عن بيان الحدود وتصح الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسمعيل (سئل) في شهادة الرقيق العدل لرقيق في طريق الحج هل تقبل بوجه الشرع حيث لا مانع هناك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاغ

كان الواقف متافوضه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى اجهة نصب القاضي أن لا يكون المتولي أوصى به الى رجل العدل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه قلا عن التنازع في الواقف اذا كان على أرباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استقلال رأي القاضي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قال لاهن أهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متوليا صالح المسجد فتولى ذلك بآفاقهم اتفق المتأخرين واستاذنا الاقل ان ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضي في زماننا ما عرف من طمع القضاة في أموال الاوقاف (وأقول) لعمري لقد تنازع المتأخرون والفقهاء في هذا فصار من طمعهم ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والظرد والصدور من المتروك في غالب الكتب مسطور ان منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة أجرة المثل اسكنه وخدم ما يشي به او يرفع لولده بصر وان أهرف قد صرح به فليدبر الى خلاصه بالانتهام وفي بعض الكتب للنظر في ذلك ما قبل

القيم بين من وعوا وغيره من وعوا مال الوقف من حبه في الاشياء والنظائر وكثير من الكتب المأهولة والله أعلم (سئل) في وقف من روط من مات عن ولد أو ولد له أو أسفل منه فنصيبه له بعد أن ترتبين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكر كرا كرا أو أبا عن ولد قبل انقضاء القسمة بانه راض درجته بصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم بصرف نصيب من مات لولده ويكره قوله على ان مات المتخصص لقوله الطبقة العليا تحجب السفلى فيجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويهمل نصيب كل من مات بغيره لفرعه ويستمر الحال كذلك الى أن تنقضى الطبقة الاولى باسرها فتنتقض القسمة وتنقسم الغلة بين أهل الطبقة الثانية فن مات من أهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم (٢٢٣) لجهته وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

وايصال عاؤفات مرتقبة العدل لاخته وزوج أختها العدل لها بطلاق زوجها الهال تقبل اذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجير خاص مياومة لمسته أجرة فهل لا تقبل شهادته له للتممة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والتنوير (سئل) في شهادة التابع لتبوعه كالحادم الذي يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لمسته أجرة لم تقدم في الحديث قالوا والاراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعد ضررا مستأذنه ضرر نفسه ونفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة لاهن فانعاهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم كالحادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه أجير خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجره كذا في تبين السكندر اه ومثله في العلائق والدرر وفي المنية عن نجم الائمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشرته ورعيته والمنكح في أحاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا ركب بحر الهند لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم ونسبهم لم ينال بذلك مالا (سئل) في أمير كبير ادعى فشده له خدامه وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهامه الانقروى في فتاواه نقلا عن الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) فيما اذا ثبت حافرجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وز كاهم من كون فتعطل الشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرقته وأن بينه وبين بينة الشهود والمزكين خصومة بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على تبار ولعب فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله تعالى أمانه اعمال المدعى عليه يكون أحد الشهود حلاقا فلا يعتبر بعد كونه عدلا كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصنائع جائزة اذا كانوا رولا ثم قال وعامة العلماء يقولون يجوز العدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أي من مسقطات العدالة الصنائع الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والصبيح القبول ان كان عدلا اه فثبت أن شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصا ما يعني أعداءه فان تزكية العلانية شهادة وبشرط فيها ما بشرط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بانهم أعداءه على عداوة دينية وأثبت دعواه بوجه الشرعي فقد بطلت تزكيتهم وبقي الشهود بلا تزكية ولا يحكم بشهادتهم قبل تزكية كافي الدرر وغيره والعدوم من يفرح بحرقه ويحزن لفرجه كافي البحر والخصومة اذا جرت بين المدعى والمدعى عليه بغير حق فهو دينية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك فادحا في عدالة

عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استنادا اذا تنازع فيه أهله ولا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق ويجعلنا الى القياس الشرعي وهو أن أثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فان البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصة جدته لاهن ثم نقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق وكذلك أول تعلم عادة القوام ولكن أقام بينه على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا يسيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستنباط القاعدي المستمرة من تقدم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا عليه أن يثبته بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي جماعة نافقه عن آياتهم وآبائهم عن أجدادهم

وهذا عشر مرات بيت المال هل لو قيل بيت المال اجارته مع وجود المال كماله من عليه من أهله بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكافون الى
بيتة تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كشرح (أجاب) ليس لو قيل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو قيل بيت المال اجارته
لان علماء انصاره وجوب العشر في الاراضي الموقوفة والعشر مجرى الصدقة وليس لا خذ الصدقة الاجارة وهذا ما لا يرتاب فيه ذوو
الالباب ولا يكتفون الى بيته تشهد لهم بالوقف اذا ادعى ما استدله وكذا الوادعي ذوالالمالك كان القول قوله بلا بينة فكذلك ان قيل اقراره
بان ما في يده وقف على جهة كذا وعما مر حوايه انه لا يجوز للسلطان ان يكاف الناس الى اثبات ما يديهم بالبينتين البديع مردها كافية وهذا
أيضا ظاهر لا مريه فيه والله أعلم (٣٣٤) (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرره على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف
المتولي شيئا على لوازم الوقف

المدعى عليه انه عدوه مالم يثبت المدعى انه عدوه كفي الجور ونقل في القنية أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
مالم يسبق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اهـ ففي الحادثة
المسؤول عنها ربحا لانه فسق بها اذا العداوة جرت بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار واعب محرمين شرعا
ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد على المتأخرون
كجوابه ابوداد مر فروع لا يجوز شهادته فان ولا ذى غير على أخيه والعمر الحقد ويمكن حله على ما اذا كان
غير عدل بدليل أن الحقد فسق للنهي عنه كما افاده في البحر وقال العلامة الخبير الرملي في فتاواه فحصل من
ذلك أن شهادته العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصريح بعقوب باشي حاشيته بعدم نفاذ قضاء
القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دواوة في الكتب اهـ فاذا أثبت المدعى عليه العداوة ثبتوا شرعا
على الوجه المذكور فتجوز الاسكام المذكورة من عدم صحة ادعاء الشهادة والتركية المذكورة لثبوت
عداوتهم بالسببين المرفوعين المحرمين شرعا بسبب الحقد انهم ممن يفرحون بحزبه ويحزنون لفرقه هذا
ما ظهر لنا مما ذكره ائمتنا ررح الله ارواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (أقول)
وفي البحر عن ابن وهبان قد يتوهم بعض المتفتة والشهود أن كل من خاصه شخص في حق وادعى عليه حقا
أنه يصر عدوه فبشهادتهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا نعم لو خاصه الشخص
آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالمالك لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه
اذا ائتمره اثنان في حق لا تقبل شهادته أحدهما على الآخر لما بينهما من الخصامة اهـ قال صاحب البحر
ويدل له ما في فتاوى قاضيان من باب ما يمال دعوى المدعى رجل خاصه رجلا في دار أو في حق ثم ان هذا
الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اهـ واعلم أنه لو شهد على رجل آخر فاصححه في
حق قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى أنه دفع له كذا لا يشهد عليه وطلب الرد أو ثبت دعواه
ببينته أو اقراره أو كقول غيره بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به اهـ وفي فتاوى العلامة
الترمذي صاحب التنوير رجل شتم آخر وقد فعل ثبتت العداوة الدينية بينهما من هذا القدر
حتى لو شهدوا لا تقبل جواب ظاهر كلامهم أن العداوة الدينية تثبت بهذا القدر فقط صرح في شرح
الوجهانية ثم أي العداوة ثبت بنحو القذف وقتل الولي (سئل) في شاهد من شهدا بشي على رجل لدى
قاض شرعي طلب منه الرجل تركيته ما لم يصحله وحكم بينهما قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع
عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضية أمور روي بالحكم بعد
التعديل والتركية لا ينفذ حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وحديث كان الحال ما ذكر في

مذهبنا ما عدا الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف مورثه وقف عن نفسه ثم من بعده على ولديه محمد وخيه صالح وعلى
من بعده من ذلك كور واذنات على انهم أيضا شرعية ثم على اولاد المذكور ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
وطبقه بعد طبقه العلية حسب السبق على ان من مات من الموقوف عليهم عن غيره ولد له ولد وان سفل كان نصيبه من هوق درجة من
الموقوف عليه ولم يعرض له كمن مات عن ولد أو ولد له ولد ما صح قبل والده عن ولده اسم صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد اند كور وعن
ولد له صلاح الدين هل نصيبه من الموقوف عليه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا به قدره في الوقف بان من
مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد له ولد كان نصيبه اذ لا نصيبه وقت موته كما صرح به والد شيخنا في فتاواه والشيخ زبير في فتاواه
في المسئلة وبين العلماء معتزل عليهم واضربا طويل مبنى على ان المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض

المتولي شيئا على لوازم الوقف
وفض شيئا يجب عليه أن
يكون معرفة الكاتب أم لا
واذا قلتم لا فإقامة الكاتب
واذا قلتم نعم فسامع في قولهم
القول قول المتولي فيما مره
وفضه (أجاب) لا يجب أن
يكون ذلك معرفة الكاتب
الا ان شرط الواقف ان المتولي
لا يفعل ذلك الا بمعرفة
عمل هذا غير عمل هذا فعمل
المتولي الامر والنهي
والتدبير والعقد وقبض
المال ونحو ذلك وعمل
الكاتب ضبط بالكتابة
لا غير هكذا صرحوا به
وهي فتنص الكاتب
فذا انقل المتولي بالتصرف
يكن الكاتب ضبطا بالكتابة
بأمره أو بفيم ذلك من
طرف الوصول الى معرفته
هو ظاهر هذا وبعض
المتأخرين ما يشبه المخالفة
لهذا ولا اعتداده بكونه
خلاف ظاهر الرواية وما
خلف ظاهر الرواية ليس

لذ كرم من مات عن ولد أو ولد له ولد والحاصل ان محمد انحصر بالاستحقاق ولا شيء لان أخيه صلاح الدين مدام مع وجوده والحال هذه والله
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على اولاد الموجودين ومما هم لاذ كرم مثل حظ الاثنين على ان من مات من ذلك كور عن ولد أو ولد له ولد نصيبه
له ومن مات عن غيره ولد أو ولد له نصيبه لمن هوق درجة من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم و ثم فاذا انقضوا فهو على أقرب عصباته فاذا
انقضوا فعلى جهة رعيه فمات وانحصر الوقف في ابنة ذيب و جلال مات جلال عن ابنة عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمعيل جلال ثم
مات ذيب لادن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم وكان هما في درجة واحدة فكيف
يقسم ربع الوقف عليهم ما (أجاب) يقسم ربع الوقف عليهم انصافا لهذا نصفه وللآخر (٣٣٥) نصفه لا تنوع ما في الدرجة وقد نص
الحصاف في أوقافه في مثله

الفتاوى الرحيمية أفنى مفتي الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام متع الله سبحانه الانام أن القضية ليسوا مولين
أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا عارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة
من يدعي صحته منهما فأى البينتين أولى بالقبول (الجواب) البينة بينة من يدعي الفساد نص عليه محمد في
المنتقى كذا في الوجيز وعالمه السرخسي بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثباته
فكانت بينة الفساد أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة
النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت مالم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت
حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا فاسدا لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت
كيفية ما كان اذا الفساد ينفى حل الوطء لا يثبت النسب اهـ وفي ترجيح البينات والحماية وواقعات الناطق
والتنازلية فروع تؤيد ذلك (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمن منهما
(الجواب) القول بمدعى الصحة بيمينته (أقول) المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر عارضت بينتا
صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحلل أو
غيره فيبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اهـ وكتبت
فيما علقته عليه عن ترجيح البينات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى
الفساد شرط فاسدا أو أجلا فاسدا كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق
الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد أن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل
من الخمر والاخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى
الصحة أيضا والبينة بينة الاخر كفي الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد شمل الاحكام
اهـ (سئل) فيما اذا استأجر زيدا دارا من عمرو والاجني ثم شهد عمرو والعدل أن يدعى له على الغير هل تقبل
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة و بنت وخلف تركه ادعى زيدا رافيا وطلبه بمقتضى
أنه أخ للموتى لاب وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة والبنات غيره فهل تقبل بينته ولو
أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدل (الجواب) نعم واذا شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا لا نعلم
له وارثا غيره فان كان من يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفق وارثا خرم ثبت بالشهادة ولا يعا
أقيم مقامها من تلوم القاضي وان كان من يرث على كل حال فطر القاضي واحتياط ثم قضى له بكله وكذا ان
القاضي يحتاط ويتلوم زمانا قدر ما يقع في غايبه رأيه أنه لو كان له وارثا خرم فطره في مثل هذه المدة ولم يقدره
بشيء وذكره الطحاوي في مختصره وقدره لذلك حولا لان الغيبة قد تمدد الى الحول قبل هذا فواها وما ذكر

انفسل الناطر منها الى دار للوقف تساوى آخرتها نحو من خمسة وعشرين قرشا أو سكن معه ولده بعالمته فهل له ذلك أم لا واذا قلتم لا
فهل يلزمه أجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه أجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي
الوقف والاجني وأطلقوه في سكن الموقوف فم الناطر والشري والاجني بل والواقف بعد التسليم لتصرف بهم بانه بعده كلاجني والفروع
الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلي من جلته أما كن
معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمد الى بعض الاماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجصصه وفتح به كوى وجدد بنائهم يكن
في زمن الواقف وجدرنا ومجوصات للزراعة وغيرهما ليس ضرور بافهل يرجع بمماصره على الوقف أم ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف
ذلك من مال الوقف بضمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف بضمه والله أعلم (سئل)

بذلك حيث قال فاذا انقض
البطل الاعلى نقضا القسمة
وجعلناها على عدد البنان
الثاني ولم نعمل بأش ترا
انتقال نصيبه الى ولده هذا
وقد حقق العلامة الشيخ
على المقدسي شيخ
شيخنا ذلك ورد على من
قال بعدم نقضها في صورة
الواو وخصه بصورتهم
بانه لاوجب اختلاف
الحكم وأقول والغرض
يصلح فخصا ولا لسلطان
غرضه التساوى في ربع
الوقف عند تساوى الدرجة
ولا غرض له في اعطاء
واحد من المتساويين ربعا
واعطاء الاخر ثلاثة ارباع
بل هو بعيد عن أن يخاطر
ببالة في أقواله فافهم والله
أعلم (سئل) في ناظر على
وقف بشرط واقفه عين له
الواقف في شرطه السكن في
قاعة معينة تساوى آخرتها
نحو من ثلاثة قسروش

في عدو يد رجل زافاه والده عنه ومات واختاف ورثته منهم من يقول هو لك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحاكم (أجاب)
من ادعى انه وقف فنيصيه وقف ومن ادعى الملك فنيصيه ملك ينصرف فيه ما شاء مالم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك
مقبولة كإحصاء عليه في التنازع خاتمة وغيره والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح انه يشترط
معرفة الواقف عما كان أو حدثا كما صرح به الامام طهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف زيدا دارا بشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره
لغيره وكتب بذلك صل شرعى و تزوجت كل واحدة منهن رجلا وامتنع الامر أن يسكن معاهل لهن السكنى على الانفراد وليس لاحداهن
الامتناع عن المهور أو زهر اذا سكنت (٣٣٦) احدهن مدة معلومة لا لآخرى السكنى نظير ذلك حيث تعذر سكنها معا (أجاب) ليس لواحدة

منهن الاختصاص بالسكنى
دون غيرها بل حقهن في
ذلك على التساوى فيسكن
في الدار كلهن فان اتفقن
في المهور فيها جاز والتسكن
كل واحدة بقدر ما يخصها
فيها بلا هاية كما أفاده في
الخلاصة والبرازية
والتنازع خاتمة وغيره وتعد
سكنها معا غير مسلم وقد
تقرر أن من له السكنى
ليس له الاستغلال ومن له
الاستغلال ليس له السكنى
على الاصح والمأهولة في الوقف
لا جبر عليها لانها اقسمة ولا
تجزؤ فقسمة الوقف على وجه
الجبر وان كانت قسمة حقا
ومعارة فيه علم ان ليس
للآخرى السكنى نظير
ما سكنت احداهن قال في
فتح القدير بعد أن ذكر
من الفروع الكثيرة ومن
هذا يعرف ان لو سكن
بعضهم فلم يجد الآخر
موقعا يكتفي بالاستئجار
أجرة حصته على ما سكن

بل ان أحب أن يسكن معي في بعض تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والآخر المتضيق وخرج أو
جلسوا معا كل في بقعة الى حب الآخر وقد كفي القينة وغيرها ان المأهولة انما تكون بعد الخصومة فتحين بعد أن تحققوا حررنا جواز المأهولة
في الوقف بانفاق الموقوف عليهم كقولهم خرج كلام الاسعاف وحل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لانها
مضى قدر ولا تغتفر بما وقع في بعض الشرور مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما لو وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند
موته ثم ذكر شرط ما من الواقف عن ثلاث سنين لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل هما مستحقان في اوقاف أم لا (أجاب) لا مستحقان
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولادهم ليسوا كذلك والله أعلم (سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة
فمستدان فأنظره بغيره ربه الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بغير إذن القاضي ثم باع جميع العقار لبؤدى الدين المذكور فهل

بيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستمرار
للمتولى لأجل العمارة وقت الحاجة ولم ياذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضاء من غلبه الوقف فضلا عن عينه والاجماع منعه
على أنه لا يستقيم إيجاب دين يحتاج اليه الفقير اعني مال ليس لهم ورقبة الوقف ليست للفقير اعني غيره غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوقف
على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلبته بعمارة والله أعلم (سئل) في صورة كتاب وقف قرية مكتوب فيها
حدوده وحول تلك القرية أراضي قرى مدة مائة سنة فلا يحل بيعها من قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد منها الاوقف المذكور بل هي لبيت المال
يقطعها السلطان للتمارية بغير عطاءهم في بيت المال هل يبعد على ما به او يقضى به (٣٣٧) للوقف وتزويج أبي التيمارية والفلاحين

الفتاوى من الشهادات شهد على وجه فيه خلل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان
بحاجة الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اعمالا لان الظاهر أن
لشهادة عنده الا على ما شهد أولا وانما زاد انما يلقين انسان تزويج واحتياالا فلا يقبل استدلالا بما ذكره
شهد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شهادتي ان كان عدلا تقبل
شهادته فقله لم يبرح دليل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هذا
مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية (أقول) ما ذكره من عبارة الجامع الصغير جزم به أصحاب المتون قال
في البحر وقيد بقوله ولم يبرح أي لم يفرق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدين وجعل
في المحيط اطالة الجاس كإقامة عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد في السكافي تبعاً للهداية بأن يكون موضع
شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال أما اذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما
يجوز جزمه وان قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في
المكمل والظاهر الاول وعلى هذا الوقف الغلط في ذكر بعض الجدد وفي بعض النسخ ثم ذكر ذلك تقبل
لانه قد يتبلى به في مجلس القاضي اه وقوله والظاهر الاول أي التمسك بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر
الرواية فعلم أن ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (سئل) فيما اذا ادعى
زيد على بنى هند المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عم أمهما المذكرة وأقام شاهدين شهد أحدهما بان المدعى
ابن ابن عم المتوفاة فبقي أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الدرري وأن المتوفاة دمية بنت سليمان بن
يونس الدرري وأن والد دمية وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن وأخوان والد هما يونس المذكرة وشهد
الشاهد الثاني بأن بنى المتوفاة المدعى عليهما أقر ناعته بان المدعى ابن عم والدته فكيف الحكم
(الجواب) قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد
من التوافق لفظا ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أولا فلان
الشاهد الاول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم والدته ما أسقطا بنا ما نأينا فلان الاول
شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الادعاء وشهد أحدهما أنه آذاه
والآخر أن الدان أقر بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والآخر بالقول اه وفي فصول
الاسترواق من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد أحدهما أنه آذاه والآخر على الاقرار
بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا أو أذا أن يردّها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها
بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب وشهد الآخر على الاقرار

(٤٣) - (فتاوى حامدية) - اول (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط
الوقف والحكم الشرع الشريف اذا لم يقطع على متحصل الوقف باطلة منبذة لقانونه المتيقن وهذا لا يتوقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيه والله
أعلم (سئل) في شخص وقف تكية ونسب لسل ذي وظيفة قدر معلوم من الدراهم وغيرها هل أن يتناول من الوقف أو يدعى عينه الواقف
أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامنا أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صوابه مستحقا لطيبه
أم لا وهل اذا تناوله إلى السلطان فقرر له شيئا أو أجاز له شرطه الواقف يحل له تناوله ويطلق تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع
الشرعية باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول ما يتناولها زائد عن حصته الذي
شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما أن يتناول زيادة عما عينه الواقف ويضمنه اذا أخذ بغير حق لمخالفة لشرط واقفه

كانه ان ينمو منه عن ذي السفل حتى يؤدبه قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المنع حتى يؤدى ما نفق والله أعلم (سئل) في مدرسة
بجوار المسجد بنو جرحا متواليه وبصرف ما يتناوله من اجرتهم على مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فهل بذلك يصير وقفه على المسجد
الزبور ويسوغ ذلك شرعا والاداء يجب رده عن ذلك ويضمن قيمة منافعه اذ منافع الوقف مضمونة باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه
شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشعائرها ورتبه المأوضعت له وبسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما اخذه من
اجرتها يصح حيث وافق اجرة المثل ليسصرف في مصالح المدرسة المشروطة وانما المؤجر له ان يرجع في تركته بذلك اوفى وقف المسجد المصروف
عليه كيف الحال (أجاب) لا يصير (٣٤٦) وقف على المسجد بغيره الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعه اذ منافع

الوقف مضمونة على ما عو
المفتي به عندنا ويؤخذ
ضمنه المنافع منه او من
تركه ويرد عليه ولا رجوع
على المسجد بشئ الا اذا تم
صحته حتى يلزمها الضمان
وهذا عين الفقه لاسيما
على مذهب الامام أبي
حنيفة النعمان والله أعلم
(سئل) في قرية جبعها
وقف على مدرسة معينة
وعلى بعض كرومها خراج
لمدرسة أخرى يؤدبه اربابها
لناظرها واحدا بعد واحد
مدة مديدة هل لناظر
المدرسة الاولى منع ناظر
المدرسة الثانية عن تناوله
واخذ لجهة مدرسته بخلاف
بكون جميع القرية وقفا
عليها فاني يسوغ لغيره تناوله
أم ليس له ذلك لعدم التنافي
الجواب مع اطوار الوجه
والاستدلال بصريح النقل
عن الاحكام (أجاب) ليس
له ذلك بل يجب ابقاء ما كان
في سالف الزمان على ما كان

لان الظاهر انه وضع بحق لا يبدوا ولا تنافي ذلك كون القرية جبعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى
منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون رتبة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيره لان ارض الخراج اذا وقفت خرجت بالايقاف نه
تعالى فالخراج واجب على حله كما مر في كلامنا من غير ان يصرف الامام لما هو مقصود اليه شرعا اذ علم ذلك علم جواز كون الخراج في
القرية أو طائف من أرضها لجهة هذه المدرسة والقرية والخراج يقيمتا للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان الخراج لا يسقطان بوقف
الارض لان الشارع عين لهما رتبة ولا يتغير بوقف صرحوا بان ارض الخراج ملوكة لاهلها يجوز لهم ان ينفقوا على غير من يستحق الخراج
ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فاني يتوهم الثاني فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان يثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه
المنع والحرمان والله أعلم (سئل) في مستحق الخراج وقف على غيره بالولاية بالنظر بوقفه جيع الاجرة وما هو المستحق في أثناء

المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة (أجاب) يرجع ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الاجرة من صرفت اياه
من المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر حيا استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركه والا فخرت
المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على اولاده الموجودين يومئذ وما بعدهم وعلى
من بعدهم من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ابدان متناحلاوا بعد انقراض على جهة
برصه وشرطه من شرطه شرط نفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كليا بدله وان تناهى ذلك منه
وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا جاءه تولى لواقف الرجوع (٣٤٧) وما يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف

الموفق وصورة جواب التمر ناشى الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا ولا يكتفى بتعريف الواحد قال
في العمادية ولو اخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد ان يشهد بانها فلانة بنت فلان تعريف المرأة
الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلا ولا يشهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة
بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانما يبين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ
الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة اذا أخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما اذا أخبر عدلان
أنهما فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفوائد الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من
النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه يقتضى شمس الاسلام
الاورجندى وظهير الدين مرغيناني رحمهما الله تعالى اه (أقول) وحاصله ان تعريف المرأة المجهولة
ان كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بان قال اشهد أنها فلانة بنت فلان
كفى اتفاقا والابان أخبرا أنها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عندهم لم يخبر بذلك جماعة
لا يمكن تواطؤهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر من البرازية حيث
قال وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنهما فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على
أنهما فلانة بنت فلان وقالاشهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام
وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الرمي في حاشيته على البحر عن معين الحكم لاطار المسمى
مثل ما نقله المؤلف هنا عن التمر ناشى ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكم هو الاعتبار اذ كره من العلة
اه أي بقوله لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ (سئل) في شهادة الرجل لام
زوجته بدى لها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت مناهي زوجة الرجل الشاهد المذکور وهل تقبل
(الجواب) تقبل شهادته لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل
(سئل) فيما اذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على اقرارهم بانهم شهدوا بزوجهم فهل تقبل الشهادة
عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم بانهم شهدوا بزوجهم قبل التعديل
ولومن واحد دلالة جرح مجرد قبل التعديل على ما عتمد في المنع تبعاً لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا
خسرو وأدله تحت قولهم الدفع أسهل من الرفع كذا كره العلاني ومسئلة قبول الشهادة على الجرح
المجرد دواة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يخلف ولا يكذب
هل تقبل (الجواب) نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا
اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخلف (سئل) فيما اذا كان له بنت أو بنت زوجة بالغتان عاقلتان فشهدتا

بحد او الحلية ماذا كرام لا (أجاب) اعلم أولا ان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كليا بدله وان تناهى ذلك
أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخراج وما ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف
ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيده في سجلات دمشق الخ فليس بالارز شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط
لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه بشرط في ادخاله واخراجه كونه بخطه واقفه بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقيده في سجلات دمشق الخ
مخالف لاموضوع الشرع فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر
انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هاتان اشرط ان لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته الشرع الشريف وبهذا علم ان قواهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على عمومهم قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الامهات من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العبدان فالشرط باطل

وتكون الغلة للمساكين لانهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا على العور والعميان والزمنى ولو وقف على محتاجي اهل العلم ان
يشترى لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سرقنا الصورة التي لا راعى فيها شرط الواقف لم يضر في الاوراق
عنها فاذا علمت ذلك لم يتوقف في صحة الاخراج الزبور بلنا الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه او بخط يده صريح في الاكتفاء
بأحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة كانهما مبيعتا وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة بيعة فهي
كذا وهو غير للوضع الشرعي وإبطال الحكم الشرعي الثابت بالكاتب والسنة واجماع الامة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة برخر
ودفر وتشت وتعدر غالب استغلاله وصار (٣٤٨) بحال لا يتفقد به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمآز به فرفع متوليه الامر

الى القاضي فارسل من جانبه
له مع رجل آخر شراء طبة من عمر وهل تقبل حيث لا مانع شرعا أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادتهما وفي
القضية تقبل شهادة الربيب (سئل) فيما اذا مات زيد عن اولاد فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر
شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا بينة لي سواهما فأنعه الحاكم المتداعي
لديه من ذلك وعرفهم بان الدار تكون ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بيعة تشهد به بمقتضاه فهل تقبل
لامكان التوفيق (الجواب) تحديد الدار لازم قال في التنوير ويشرط التحديد في دعوى العقار في الشهادة
عليه ولو مشهور الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بدارها الدار
ثم المحلة ثم السكة وذكرا أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الجدات لم يكن الرجل مشهورا اه
وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوي أن المتدعي اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء
المتدعي بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض
وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك
كانت لنا شهادة ولكنهم نسوا ذكرنا اه ومثله في العمادية (سئل) فيما اذا أقام المتدعي بيعة على
اقرار المتدعي عليه بانه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بيئته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم
كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل)
في شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لان له حقا في المشهود
به فكان داخل في شهادة الشريك يشريه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدین مشترك بينهما كما
صرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم المرحوم علي أفندي (سئل) في شهادة
الاخ العدل لاختيه في دعوى متعلقة بوقف برأخوه متول عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاختيه
والمستثله في المتون بل في فتاوى التمر تاشي من الشهادة شهودا مع متولي الوقف على آخر أن هذه القطعة
الارض من جلة أراضى قريتهم تقبل اه (أقول) ما ذكره عن فتاوى التمر تاشي لا ينافي ما مر في السؤال
السابق لان ذلك في الشهادة على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير
مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر وذكرا عدة مسائل
تقبل الشهادة فيها كونه على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة
أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة
والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالمعتمد القبول
في الكل قال ابن الشحنة ومن هذا المذهب مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال

وأحضر جماعة وشهدوا بالانقراض الفاسدة ان قيمة كذا زادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الخبر
الشرعية شهدت بان الاستبدال به أكثر ريعا وأوفر نفعاً وحكم القامى ببيعة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقض والمشتري التصرف في ذلك أم لا
(أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذا القضاء بصان عن الالغاء ما يمكن والشهود الذين
شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فلا ينفذ ترحمت شهادة الاولين بانصال القضاء به او بشود ذلك فروع منها
ما ذكر في المتون لو شهد بيعة بقتل زيد يوم الخميس بقتله يوم الخميس بالكوفة لم تقبل البيعتان لان احدهما كاذبة يبين ولا ترجع
لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا يسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت بانصال القضاء بها وفي قاضيان لو أقامت المرأة البيعة ان
الميت تزوجها يوم الخميس وحكم القاضي بشهادتهما ثم أقامت أخرى البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينهما اه نعم لو كانت

البيعة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبهم الحس كالأشهاد وامثالها بالانقراض لا يستبدل لانهم باعوا حكم القاضي بشهادتهم وبيع
كذا كثر شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة آت الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضي بان عمارتها ان الاستبدال هي العمارة لقائمة
في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيعة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بوفاته اما الدال
تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البيعتين اذا قضى بأحدهما أو لا بطلت الاخرى فلا يفي الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل)
في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البدل عقارا أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر بحكم الحاكم ببيعة ليس لاحد
ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان وكثير من علماءنا جواز بالدراهم (٣٤٩) والدانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف
وهلال لا يملكه الا بالنفق

الخبر الرمي وبه يعلم جواز شهادة الناطق في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه
وهذا ما أفتى به العلامة التمر تاشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازيه من قوله أهل القرية اذا
شهدوا على قطعة أرض أنهم باين أراضى قريتهم لا تقبل وأجاب عنه التمر تاشي بحمله على قرية يملكو كته والله
أعلم (سئل) في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المتدعي بشهادة آخر عدل هل تقبل (الجواب) نعم
اذا اكمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصى وزوج بنته
وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كافي الخلاصة وتقبل لام امرأته وأبها ولزوج ابنته ولا مرأة أبيه
ولا نخت امرأته وفي البرازيه تقبل لابويه من الرضاة وان أرضعته امرأته ولا مرأة وأبها (سئل)
في شهادة الذي العدل على ذي مثله بحق مسلم هل تقبل (الجواب) نعم كافي الملتقى وغيره من المتون اذا مات
الكافر بفناء مسلم وكافر وادعى كل واحد منهما ما يدعي فاقام كل واحد منهما ما يبيته من أهل الكفر قال في الكتاب
أخبر بيعة المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة
تقسم بينهما على مقدار ما بينهما فتاوى الانقر وى عن التمر تاشي والمحب وتمام المسئلة فيها وفي حاشية الخبر
الرمي على البحر (أقول) في الذخيرة نصرا في مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على
ألف على الميت وأقام نصرا في آخرين كذلك تدفع الالف المتركة للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي
يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بيعة النصرا في مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق
اثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من
اثبات الشركة والمخاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المتدعي عليه اذا طلب تخليف الشاهد
هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يخلف قال في المنع من أوامر كتاب الدعوى ولو طلب
المتدعي عليه تخليف الشاهد لا يجب عليه اليه أو المدعي أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا
أمرنا بانا كرام الشهود والمتدعي لا يجب عليه اليه لاسيما اذا أقام البيعة في الفوائد الزينة معزى الى التهذيب
وفي زماننا لما تعذرت التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة تخليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول
غلبة الفتن اه وفي مناقب الكردى اعلم أن تخليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام
وتدرك في فتاوى القاعدى وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاة بتخليف الشهود يجب على العلماء
ان ينصروه ويقولوا له لا تسكف قضائك أمر ان أطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى وان عصواك
يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها اه مخ من الشهادة (سئل) فيما اذا مات رجل عن تركه وورثته أقر
اثنتان منهم بدین لزيد على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليه ما بذل حتى شهد بذلك الدين عند القاضي

معه ولو بالدراهم والدانير والله الموفق وقد أوجعنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنزع الوسائل فعليه مستغفرا
ماؤلفه اه واذا حكم الحاكم ببيعة فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله أعلم (سئل) فيما اذا
رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشي على الوقف الخراب في الماسل وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تسرع عقار يبدله
في الحال هل يجوز له لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بجوازه استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الحائصة
والتراخية وغيرهما وان بحث فيما بن تحميم فان مر حرام كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب
وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار يبدله بالمصلحة حينئذ متعين في الاستبدال بالدراهم والدانير والذي يصريح به هذا ما توارد نقلهم به
عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فلا يقاضى أن يبيعه ويشترى بغيره آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في

جواز اذنه بالدرهم ومن حذر منه عاله يخوف الظالم فاذن النبي هذا جزؤه من الخلاصة كلامهم في هذا العمل والله أعلم (سئل) في دار وقف
وهو حيطانها أو بعض بيوتها أو شرف على الانقضاء وفقرت أن تصير كوما من التراب ولا نقاض وتعين المصلحة في الاستبدال وتقررت
المصلحة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف أو نهية الاستبدال ولو باخذ النعدين مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا
(أجاب) نعم يجوز وقد صرح علماءنا المشاهير بجوازه ولو بالدرهم والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز تخالف الشرط بما ينافيه كهي مع
شرط ان لا تسلك عليه للقاضي والسلطان اذ مراعاة الحال هذه تؤدي الى البطالان خصوصاً مع قاضي الجنة اذ النفس به مطمئنة وقد أكثر
الفحول والابطال من ايراد مسألة الاستبدال (٣٥٠) وغاية الخط الموصل الى شرط السلامة مراعاة الاصحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق

متأخرو علماءنا على الاقضاء
لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فأقر وارثاه
بدين لا تسكن على الميت فلم يعطيه ولم يقض القاضي عليه ما بذل حتى شهدا بذلك الدين عند القاضي لرب
الدين ثبت الدين عليه بما عدا على غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت بدين
جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي العزازية مات الرجل عن ورثة فاقروا بدين على
الميت لرجل ثم شهدا بدين لذي الدين ذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتهما
من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليه لا يحل الدين في قسطهما وان قضى عليهما ما باقرارهما
ثم شهد به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهما جازيان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فكانت حوزة
ودفع مفرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبه ما باقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى
بالدين عليهما في نصيبهما قبل الدين تقضى من أسير الاموال قضاء وحصة ما أسير الاموال قضاء لا تشارك
سائر الورثة الدين وعدم البينة للمدعي اه (أقول) ما ذكره العزازي من الاشكال المذكور مبني على
خلاف ظاهر الرواية قال العلامة الغرناطي في فتاواه اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه
عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقراويل فصل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين
يلزمه كله وقيل حصته واختاره أبو الليث اه وأما اقراره بالوصية بعد التسمية فانه يلزمه حصته اتفاقاً كما في
العمادية وذكره في البر المختار قبل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف ههنا عن المبسوط
للسرخسي اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا نهمة في شهادتهما وان كانا
غير عدلين أو أقر اول بشهر الزمهما بالوصية في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك
شهادتهما بغير وصية العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما (سئل) عن شهود شهدا باقرار
رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولاً (الجواب)
لا تقبل شهادتهما بعد أن أخر واحدة أيام من غير عذر ان كانوا عاقلين بانهما يعيشتان عيش الزوج والشهادة
بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بهما من معين المفتي في كتاب الشهادت مشهود بالحرمة المخلطة بعد
ما أخر وشهادتهما خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عاقلين بانهما يعيشتان عيش الزوج والشهادة
في كتاب الشهادت يجب أن يعلم بان الشهادة على حد الزنا ما أشبهه من الحدود الخالصة تبطل بتقديم العهد
عند علمائنا ثم لم يقدروا التقديم تقدر راصر يحاوطا ههنا في الجامع الصغير يشير الى أن ستة أشهر وما
فوقها متقدم وقد روي في رواية الاصل أن الشهر وما فوقه متقدم وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقها متقدم
وعن أبي يوسف أنه قال جهدنا يابي حينئذ حتى يبين في ذلك مدة قاي وقال هو على قدر ما يرى الامام من

بما هو أنفع للوقف فيها
اختلافه وفيه وهذا فليكن
المعول عليه والله أعلم
(سئل) في دار وقف
استبدلها شخص من نفس
الواقف بعد انهاء الواقف
للحاكم الشرعي بانها بالصفة
المسوغة للاستبدال شرعا
وطلبه بما يقوم مقامها
بما هو أصل منها وأكثر
دفعاً وغرراً أقام شهودا
شهدوا بانها بالوصف الذي
شرطه الواقف جابه الحاكم
الى ذلك وأذن له به ففعله
تباع من النقد وأعقبه
الحاكم الشرعي بالحكم
بالصفة والزم بعد الدعوى
الشرعية المستوفية للشرائط
الشرعية فهل ينتقض
الاستبدال المذكور أم لا
حيث لا حس موجود يكذب
الشهود (أجاب) لا ينتقض
حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي
والاستبدال حيث استوفيت

شرائطه وتوفر ضوابطه وحكم به ما كبراه لا يقدر على نقضه سواء من لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه برفع
الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة بقل جارية في وقف أهل خربت وتعلقت وانه طاعت غلها وعاها
على المسحقين مدة سنين وساغ بسبب ذلك استبدلها فاستبدلت بنصف دار مرة لها غلة وعاد على المسحقين وعشرين من القروش الاسدية
وحكم قاضي الشرع بفسخ الاستبدال بعد ذلك الاجتهاد والنظر في ذلك حكم صحيحاً شرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية والا أن يريد
المسحقون الدعوى على الناظر بعدم حجة الاستبدال مضرين عن الاستبدال لجهلهم بذلك أم لا مع حجة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء
شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصرح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يفتي أعني
لا تسمع دعواه في شيء يقتضيه التوقف ولا في شيء يدعي عليه فيما ذكروه في القلة لاني عين الوقف لخروجه عن الملك والملك فانهم والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) * (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر ممن معلوم كتب ملك التبايع عما حاصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان
الدار الفلانية بمدينة كذا بجملة كذا بدين كذا واما المشتري ثم مات أبوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا
على اني ما اشتريتها الا من مال أبي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب أم لا (أجاب) لا تثبت الدار للاب يقول الابن اشترى بها من مال أبي
اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت آيات ومالك لا يثبت فاضيف مال الابن للاب على
طريقة التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذروني وثبات
والله أعلم (سئل) في رجلين تقاضيا بقرعة بثور وتسلم الثور ببيع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك (٢٥١) الثور بعد قبضه بفعله وهلك البقرة قبل
تسليمها للمشتري فما الحكم

المحيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من الجرح والاشباه وحققه بحسب الاشياء
السيرة أجاد الجوى وقد أفتى في ذلك العلامة الشيخ اعيل مفتي دمشق سابقاً وأجاب بقوله يفسقان
بتأخير شهادتهما وتزول بحكمهما (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأولاد كور وبنا وكان قد أوصى
لابني ابنة بمثل نصيب ابنة ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزبور رجوع عن وصيته المزبورة بشهادة
أبي الزوجة المزبورة وشهادة زوج إحدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع
(الجواب) شهادة أبي الزوجة ابنته والزوجة غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر قال
في الاشياء الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة (سئل) فيما اذا باع
زيد سلعة للملومة من جماعة من أهل حرفة لا على سبيل الشركة لكل واحد منهم قدر معلوم منها بئنه المعلوم
ثم دفع بعض المشتري من غن ساعته التي اشتراها لنفسه لدى بيته من أهل الحرفة المذكورة كوزين وزيد البائع
يتمتع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتري المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول شهادتهم
لرفيقهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولاً وان كانوا من أهل حرفة المشتري
ومن جملة المشتري (الجواب) نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال والله أعلم (سئل) في شهادة محلول
اللعينة هل تقبل أم لا (الجواب) لم أجد تنقلا صريحاً في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان
حلق اللعينة يحل بالمرءة يمنع القبول والا فلا قال في المنع ما يحل بالمرءة يمنع قبولها والمرءة أن لا ياتي الانسان
بما يعتد منه مما يجسه عن مرتبة عند أهل الفضل اه ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندى
المرءة الدين والاعلاح اه أقول ظاهر كلام المؤلف يفيد عدم حزمه بكون ذلك الفعل مخالفاً للمروءة وفي
البحر عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلدان
كان من عادة أهل البلد أنهم يفتون ذلك ولا يسكرون ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدح اه فعلى هذا فان
كان ممن يعتادون الحلق ولا يعدونه وذيلة بينهم لا يحل عروته تقبل شهادته لكن قديقال ان الادمان على
الصغيرة مفسق كما في البحر وقد ذكر العسلائي في الدر المختار من الحفار والاباح عن الجنبي والبرازية اذا
قطعت شعر رأسها أتمت ولعن وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع
لحيته والذى المؤثر التشبه بالرجال اه وقال العسلائي في كتاب الصوم قبل فصل العوارض ان الاخذ من
اللعينة وهي دون القبضة كما فعله بعض المغاربة ومحنة الرجال لم يجز أحد وأخذ كما فعل يهود اليهود
ومجوس الاعاجم اه فثبت آدمي على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يعدونه فادحا
للعادلة والمرءة بكلام المؤلف غير محرر فتدبر (سئل) فيما اذا باع زيدا مملوكه ثم اختلف المتبايعان

امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجتماع علمائنا ان يد الفصولي اذا دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانه اذا هلك من مال
البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ماهو (أجاب) أصح ما قيل أنه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال النجاشي الذي
يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه
في العروض ده ثم وهو نصف العشر في الحيوان ده يارده وهو العشر في العسكار ده دوازه وهو الخس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر سكر أو راي بعض في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئاً وسلمه ويرد الباقي بخيار الرتبة زاعماً أنه تغير هل رتبة
البعض منه كائنة ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغيير وانه مثل المرفي واذا أتى به المشتري بخلافه هل يرد بسبب الخلط مع امكان
حدوث الخلط بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالقبض ودول بعض البائع امكان الرتبة أو غيرها فاقصد اياها الشراء

فلا خيار له اذا اراد ان ياتي بالبيع في غير المثل كالمثل ولا عبرة بالتحال وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صابوناً في عدول من روض العدول صابوناً باساقداً معا وعين له الباقي على هذه الصفة فلم يجد على تلك الصفة بل رآه لبنا جديداً هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب) للمشتري الفسخ حيث لم يأت بالباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صابوناً في عدلين ركان آراء البائع منه قالوا بل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أرد أم أرى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أرد أم أرى في جامع الفصولين والبحر الرائق وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى صابوناً من آخر فقبل قبضه فخطاه البائع بصابون آخر (٣٥٢) بغير أمر المشتري بحيث لا يغير المبيع عن غير المبيع هل يفسخ البيع أم لا (أجاب) الخطأ على هذه الكيفية استهلالاً وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى ثوباً وقبضه ثم سقط فذهب انسان بامر المشتري فاطاع على عيب قد سبم هل يرجع بفساد العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر وفي الوقفات للفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً عنده طالبه بالثمن والمبيع في بلدة وانشأ باعاً في أخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبيل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له بقبض الوديعة ولا بتمن قبض جديد وأما تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يمنع عن دفعه اذا كان البائع غائباً في مصر المتبعية أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل) في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستعمله المشتري الى جوعه من سفره فقال أحسن أن تدول غيبك فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب كذا زيادة عن الأول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح أم فسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري ان يبايع بغيره او يفسخ البيع والقبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل اعطاه مديوناً ثوباً وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها قيمتها صرف الدين في الهاتم واستعمل بعضها وهاهنا بعضها بلا تعدل الحكم (أجاب) ما تعدل احضاره بعينه بسبب فعل الدين ضمنان تعدل المودع والقول قوله في مقدار القيمة والقيمة بينة المديون لعدواه الزيادة وما هات من غير تعدل غير مضمون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين في قبض التسليم له خال البائع عن قبضه وجب الضمان والله أعلم

فادعى البائع فساد البيع بوجهه الشرعي وادعى الغبن الفاحش والتغير بمر المشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فاي بينة مقدمة منهما (الجواب) بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البيّنات (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين انهم ما أزيد من مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اذني عشرة سنة وله بينة بذلك فاي بينة تقدم (الجواب) اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البيّنات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنيف اه وعبارة البرازية من المحيطان حد القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فغيره من أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فيبينه القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تفيد اه وعبارة القنية في باب البيّنات المتضادتين يخ له كنيف في طريق العامة نزع غير اه محدث وزعم صاحبه انه قدس وأقاما بينة فالقيمة بينة من يدعى انه محدث بم القول في هذا قول مدعي القدم لكونه متمسكاً بالاصل اه ونقله في الحاوي الزاهدي بالحرف اه لا بقوله فالقيمة بينة من يدعى انه محدث لانها تثبت ولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة الحج والبيّنات ان الاصل في ترجيح البيّنات على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر اذا بينة انما سرعت لاثبات امر حادث واليمين لا بقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) ان بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء والكنيف لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التامصيل فان الحدوث أمر عارض والقدم أصل فلذا كان القول قول مدعيه وحيث تذكروا بينة المدعى الحدوث جار على القواعد الفقهية والاصولية لا يثبت بخلاف الاصل بلا فرق بين الكنيف وغيره به ظهر ترجيح ما في القنية والحايوى على ما في البرازية والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقاً بل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر العلائق في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق نقلاً عن البرجندى أن الاصل فيما جهل حاله أن يجعل حديثه في طريق العامة وقد عايناه لوفى طريق الخاصة اه ومثله في القهستاني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول بلامه والقيمة لا يخرج عن التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والحايوى ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاض المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة حسنة وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ أو ما أورخا فالأسبق تاريخاً يرجح كالحزم به أصحاب المتون وغيرهم فاعتنم هذا التحري (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الباسار مع بينة الاعسار فايها تقدم (الجواب) بينة الباسار أحق بالقول من بينة الاعسار عند التعارض لان

تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يمنع عن دفعه اذا كان البائع غائباً في مصر المتبعية أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل) في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستعمله المشتري الى جوعه من سفره فقال أحسن أن تدول غيبك فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب كذا زيادة عن الأول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح أم فسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري ان يبايع بغيره او يفسخ البيع والقبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل اعطاه مديوناً ثوباً وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها قيمتها صرف الدين في الهاتم واستعمل بعضها وهاهنا بعضها بلا تعدل الحكم (أجاب) ما تعدل احضاره بعينه بسبب فعل الدين ضمنان تعدل المودع والقول قوله في مقدار القيمة والقيمة بينة المديون لعدواه الزيادة وما هات من غير تعدل غير مضمون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين في قبض التسليم له خال البائع عن قبضه وجب الضمان والله أعلم

(سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكنت عنده مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغيبة الدابة فلما حضرها المشتري وجد بها عيباً قد حدث عنده ففسخ البائع الاقالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاقالة ويعود البيع على حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستعير باع التركة للدين بغير إذن الورثة والقاضي وسلمه له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً البيعية الى دائنه بيديه وان لم يقبله عليه فاحذره الدين وباعه لآخر ثم فرغ من ثوبه فذهب الباع بعيب الى أن وصل للمشتري الاقل هل له رده على بائعه أم لا (أجاب) ان رده عليه بقضائه رده على بائعه والا لا والله أعلم (سئل) اذا طلع المشتري على عيب في المبيع فباعه للبائع وطلب الاقالة فلم يقل هل له رده على البائع ولا عليه ولا ينعى طلب الاقالة له الرد ولا يمنع طلب الاقالة له كونه ليس بعرض على البيع كما

لان الباسار عارض والبيّنات سرعت للاثبات (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فايها تقدم (الجواب) تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينة كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلاً كونه مخلوط العقل أو مجنوناً (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومقدار معلوم من ابن بنين معلوم وتسلم ابن وقبله بعد اطلاعه على غيبه ورضى به والا تيدعي أن ابن امانة عنده فهل يكافى الى اثبات الامانة فان عجز يتيق على الشراء (الجواب) نعم لان بينة الامانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البيّنات أقول هذا اذا كان للبائع بينة على الشراء والافاقول للمدعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالقيمة لانه منكر للمبيع فيما يظهر له وان لم أره الا أن فليراجع (سئل) في بينة الاكراه في الاقرار هل تكون أولى من بينة الطوع ان أرخا واتحدتاريخهما (الجواب) نعم وبينة الاكراه أولى من بينة الطوع يعني لو أثبت اقرار انسان بشئ طاعاً فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرهاً في ذلك الاقرار فيبينه الاكراه أولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي المنتقى ادعى عليه الاقرار طاعاً وبرهن على ذلك وبرهن المدعي عليه أن ذلك الاقرار كان بالكره فيبينه المدعي عليه أولى وان لم يؤرخا وأرخا على التعاقب فيبينه المدعي أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الاكراه انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما اذا لم يحصل التعارض فيبينه الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما أن يؤرخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا أرخا فاما أن يتحد التاريخ أو يختلف فان كان الاول فيبينه الاكراه أولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينه الطوع أولى اه (سئل) فيما اذا تعارضت بينة بيع الوفا مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء (الجواب) نعم كافي فاضحيان وغيره (سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهما فايها تقدم (الجواب) البينة بينة مدعي الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعلاء السرخسي في المحيط بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة أكثر اثباتاً فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتاً ولو كان مدعي الفساد والزواج ثبتت حرمه الوطء باقراره ومضى قبلنا بينة الفساد نسقط نفقة العدة اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد ينفى حل الوطء لا يثبت النسب اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف يسده حاولت الوقف بان البناء الموجود بها القائم بارضها الجارية في الوقف ملكه بناءه وكيله فلان في الارض المذكورة وادعى المتولى

(١٥) - (فتاوى حامديه) - اول (المبيع أم لا) (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسلم لأد بر عليه الحدود ومن الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فيدخل فيه من غير ذلك كل ما شتمل عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال فراوان نص عليه العلماء الاخبار والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً عنده سنة وأراد ان يبيعها وجاء بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بيمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة أم الامر على العكس (أجاب) القول قول البائع بيمينه كافي البرازية وغيره وعلى المشتري البينة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي لبيت المال ويدها أرباب التيمارات مزارعة للناس بالثلث والربع مثلاً هل تورث لزوجها ويحوز لهم بيعها أم لا (أجاب) لا تورث ولا يحوز لهم بيعها كذا كره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة

اذا رغب فيه بضع فبمنه على المقي به كما صرح بذلك في البحر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبيعها وادخله
لا خوفنا من مسخقة لا غير وأخذها بحكم ومات الموكل المذكور لاعتن ورثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع
الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه وكنت زوجها يبيع صابون لها فباع
وقبض غنمه فماتت وادعى ابصاله اليها حال حياتهم هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث صدقه بقية الورثة في القبض
وأشكروا ابصاله اليها فأم الله أعلم (سئل) في فري من مشتركة بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فباعه معلومة من بينهما
وقبض الثمن وأقبض نصفه لشرائه وسلمها (٢٥٤) للمشتري باذنه ثم قاله ويريد أخذ ما دفعه لشرائه من الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب)

ليس له ذلك ويضمن
للمشتري ويكون مشتركا
منه فأم الله أعلم (سئل)
في مشترط اب تسليم البائع
من البائع قبل نقد الثمن
فقال هاهو عندي وديعة
حتى تدفع الى الثمن فسرق
من عنده بعد نقد بعض
الثمن وتعذر احضاره فهل
ينفسخ البيع وبستر
المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقي أم لا (أجاب)
ينفسخ البيع وبستر
المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقي ولا يكون
وديعة بل هو مضمون بالثمن
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في بستان تفل
مشتركا بين ثلاثة باع
أحدهم ثلثه فخل
بعضها منه لغير الشريكين
وغاب البائع وزعم المشتري
أنه اشترى ثلث البستان
جميعه وصار يبايع
الشريكين بالثلث في جميع
غرنه فهل البائع جائز وما
الحكم فيما كلفه من الزائد

على ما خص الثلث في الستة (أجاب) البائع المذكور فاسد لما صرحوا به من أن يبيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريكين
غير جائز وحيث قلنا بفساده والمقرآن مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ يجب على المشتري رد المبيع والثمرة الموجودة وضمان المستهلك ولا
يضمن ما دلل في المبيع وقبضه من غير مضمون إلا لئلا تعديه عليه بالخذوا وخلط ما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر من
حصة المبيع به لصير ورثة مستهلكا بالخلط فأم الله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما نصف لشرائه لا آخر بين
سوقه بين الزوج أنها أبرأته من المهر أولى لأن بينة المرأة على الاقرار قد بطلت باقرار الزوج به لما دعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وكذا في
دعوى الدين وكذا البيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى لبطان البائع باقراره مدعى الاقالة ونبي أن يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به
كثير من الواقعات كإثبات القنية اه منه

معلوم والا لا يدعى البائع انه باع زيد قبل بيعه النصف له خمس اشجار معينة هل يبيع دعواه أو يبايعه لئلا يبايعه ولا يبيع على تقدير
يثبت زيدانه اشترى جميع اشجار بعينه فباعها على حصة الشريك أم لا (أجاب) لا يبيع دعواه ولا يبايعه لئلا يبايعه ولا يبيع على تقدير
يبع له خمس اشجار معينة من كرم مشتمل على شجر كالا يبيع يبيع بيت معين من دار مشتركة بغير اذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
اضرر الشريك بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معيناً لاجنبي بغير علم لشرائه أن يبيع هذا
البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك ابطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني انه
يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين (٢٥٥) فلا تخارن يطله اه وماله في الخاتمة

والخلاصة وغالب كتب
المذهب معالين بتصرف
الشريك بذلك عند القسمة
اذلوصح في نصيبه لتعين نصيبه
فيه فاذا وقعت القسمة للدار
كل ذلك ضرر على الشريك
اذ لا سبيل الى جمع نصيب
الشريك فيه والحال هذه
لان نصفه للمشتري ولا جمع
نصيب البائع فيه لفوات ذلك
ببيع النصف واذا سلم الامر
في ذلك اتفق ذلك وسهل
طريق القسمة والله أعلم
(سئل) في رجلين بينهما
بقرة مناصفة باع أحدهما
نصفه من الآخر بمائة
وعشرة ثم اشترى جملتها
بمائة وأربعين قبل نقد الثمن
هل يجوز شراؤه للنصف
الذي باعه قبل نقد الثمن
أم لا (أجاب) لا يجوز فقد
صرح في العناية ونقد القدر
وكثير من الكتب في مسئلة
شراعهما باقل مما باع قبل
نقد الثمن انه اذا ضم العارية
المبيعة والحال هذه أخرى
أو باعهما بالف وخسمائة

فالبائع فامدود كفي العناية في وجه الفساد للبائع قوله والا لولا أن يقال جهات الجوار تقتضيه وجهة الفساد تقتضيه والترجح ههنا للمفسد
ترجح للمحترم اه الحاصل ان الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معترك انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير فنقتصر
عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى رجل من آخر متاعا ثم باعه قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على المشتري أم لا ويكون فسحا (أجاب)
حيث باع بعد قبول المشتري ابايعه بعه كان يبيع البائع واقفا لنفسه وانقتض بعه الاول قال في البحر نقلا عن الخاتمة لو اشترى ثوبا واخذناه
فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرتبة يكون فسحا وان لم يقل البائع نعم لان
المشتري ينفذ بالفسخ في خيار الرتبة وان قال بعه لى أى كن وكبلى في البيع فبالم قبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسحا اه فلا يلزم للمشتري
الاول نفسه الذي اشتراه لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بثلثين معلوم ففطعها فوجدها مسوسة لا تصلح الا

هذا الامر لا (أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا
بانه لو اشترى دارا فوجد عليها خراجا له الفسخ وهذا نص فيه وقال في الحاوي الزاهد راض الشرف الأمامي اشترى أرضا فظهر أنها
مستومة ينبغي أن يتمكن من الرذلان الناس لا يرغبون فيها ولا شعبة ان يحمل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتيت بذلك مرارا والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا على شغل عليه من الأشجار ثم من معلوم فظهر أن أرضه وقف بمكة وكرة وعلى الأشجار مال معلوم كل سنة فظهر
إيقاعه في الأرض ولم يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له ان رد الأشجار على البائع ورجع بجميع الثمن أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في
جامع الفصولين شري كرمًا فاشترى أصل (٢٥٨) الكرم دون الشجر والفضبان والحيطان فاشترى أن رد الأشجار على البائع ويسترد

الثنى جميعه ومثله في كثير من الكتب والاشقة ان
يعلم الملك والوقف والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من
آخر عدد معلوم من الثياب
كل نو بذوعه كذا ثمن كذا
فدفع بعضها بعد أن حزم
غالبها في عدل فوجد ناقصا
فقال جميع الثياب التي
حزمت ناقصة كهذه هل
يلزم من نقص هذه نقص
ما هو مجزوم أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها
نقص كلها باجماع العلماء
والذرع وصف في الذرع
ولا يقابل بثن فلا يحل
من الثمن ما لم يقل كل ذراع
بكذا فثبت من حيث ذوقهم
وانه أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتا وطبخه صابونا
فاطلع بعد الطبخ على انه
كان معيبا بالنفث والماء
فماض هل له أن يرجع
بفسخه أم لا (أجاب)
نعم له أن يرجع بنقصانه
كسئلة السوون باليمن

ولو باع الصابون بعد اطلاعه على العيب لامتنع الرديب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل ملكه كرم الساسنة وطلب منه
مالا فباعه مقارلا بـ لـ وسلمه ونصرف فيمنين ويقول ألا تدعيت الا لـ ذلك مكرها هل يصح ولا يصح (أجاب) يصح ولا يصح
مكرها في الكرم من ماله فباعه ماله مع قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره غاية الامر انه احتاج الى
بعضه لا يفعا طلب منه ذلك لا لوسد الكرم كانه اذا جسر المديون بالدين فباع ماله ليقضي بتمدينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
الكراه في الايقاع في البيع قال من لا يسكن قديمه لانه لو عين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا أن يأخذ الثمن طوعا اه فهو صريح بانه لو
أكره على بيعه فقبض منه طوعا بغير البيع كرهه اذا قبض المكره الثمن طوعا كان قبضه اجازة لا بيع كما اذا سلمه
طوعا بعد أن باعه مكرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى قرض دينا ووعده أن يعطيه بهار يتا بالسعر الواقع يوم كذا فلما جاء

اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوما فيه أرسل بالبعينه فأسل به فزنا هل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ أم لا يكون معا ولا دون طلب
الزيت (أجاب) نعم يكون بيعا نافذا والحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنينة والمجتهي معز بالي النصاب وقد أفتي بذلك المرحوم
صاحب مخ الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه المعين من المديون فاعطاه عشرة أمدا من الخنطة مثلا ولم يعطها منه صر يحاول أن يذلها
من جهة الدين فهل يكون بيعا بالدين أجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتهي معز بالي النصاب عليه دين فمالا به رب الدين به فبعت اليه شعيرا
قدرا معلوما وقال خذ به سعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلمه فلا وقال في القنينة معز بالي النصاب فبعت اليه عشرة من
المديون فاعطاه ألف مدين الخنطة ولم يعطها صر يحاول أن يذلها من جهة الدين فهو بيع (٢٥٩) بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان

أوصاحب يدأولى من بينة مدعى الملائمة ذي اليدأولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته
وعبد و برهن الخارج على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في
ملكه و برهن ذواليد كذلك بينة مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهما ولو في يد ثالث
فلمدعى الكل ثلاثة أرباعها ولا لا سخر بهما عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى من بينة المديون
على الاعسار بينة الاقرب تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر و برهن الآخر أنها
في يده منذ جعة أو الساعة بينة ذي اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشر من سنة و برهن الخارج
انه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذواليد منه بينة الخارج ان قاضي كذا قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى
من بينة ذي اليد على التنازع خلافا لمحمد بينة الشراء أولى فيما اذا برهن على ذي اليد شراءها من زيد و برهن
آخر على الهبة منه أي من زيد آخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل
فبينهم أرباعا بينة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن أن الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا
لـ و برهن آخر أنها كانت لعمر والميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثا لـ بـ فبالتفاوت مالوا أرضا الموت فتنصف
بينهما ما يلقي التاريخ بينة الابن أن فلان قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه تزوجها يوم الاحد بينة
المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم
الميت لا يبي مع ذكر النسب أولى من بينة المدعى عليه أن الميت فلان آخر وأن أباه أقر في حياته أنه أخو
فلان لا يملأ لايه بينة المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ونصراني شهودا نصرا على عبد في يد نصراني فيبدأ
بدين المسلم وقال الثاني يختصان وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهودا نصرا على عبد في يد نصراني حتى وعن
الثاني أنه ينصف بينهما وبينة المسلم أولى أيضا فيما لو مات نصراني له ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم بينة مسلم
أو كافرة على موته مسلم أو برهن الكافر على موته كافر فيقضي بالارث للمسلم ويصلى على الميت بينة المقضي
عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء بينة المدعى عليه أن أباه أقر بأنه
ملكى أولى من بينة مدعى الارث من أبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقررت أنه ملك أبي فيتنعاض الدفغان
وتبقى بينة الارث بلا معارض بينة الورثة أن سن المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت
وهو ابن عشر من سنة بينة المرأة أمه كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حراما قبل موته
بسنة بينة من يدعي أن الكنيف في طريق العامة فحدث أولى من بينة صاحبه أنه قد بينة البائع على التنازع
بمحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بينة المستحق على التنازع بينة ذي اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه باني
الدار وتركها ميراثا له و برهن الخارج على مثل ذلك بينة مدعى الارث من جسده أولى من بينة ذي اليد أنه

نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر
بعدم التكليف بالقلع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشر بكن في البناء والغراس في الارض المستكسرة حصته من أجنبي هل
يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشربك والله أعلم اه ووجهه عدم المطالبة في الارض المستكسرة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم
الوفاء بما وعدا فتقوى على أن البيع اذا طلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري وعدها قاله البيع فهو بيع بات حيث كان الثمن من المثل أو
بغير يسر نص عليه الزاهد في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلا آخر دارا بثن معلوم الى أجل معلوم ببيع ما عدا على أنه في شهر كذا
يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل المعين بينهما والحال
ان الثمن المذكور الذي باعه به البائع المذكور دون قيمة الدار فهل للبائع المذكور دفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة أم لا وهل

البيع فذلك البيع الماعدا من أصله أم يكون باطلا (أجاب) بغير المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدواعيه والبيع فاسد لنه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروطه فيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفتقر عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد الامام ذات الامام الحسن المازي يدي قد فاش هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة فتوال انه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب ان نجتمع الائمة ونفتق على هذا ونظهر بين الناس فقال المعتبر الترمي فتوالا وقد ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا فليبرز نفسه وليقم دليله وفيه أقوال غثاء وعلى كونه رهنا أكثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرا مبيع وفاء وأذن له بأكل غرنه فأكل غرنه والآن يطالبه بأكل غرنه هل له ذلك شرعا أم لا (٣٦٠) وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل غرنه فأكلها

بأكله وحبس البائع بدينه كان للعدة من غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أجني في اثبات ملك الغير بدينه من يدى زيادة الارث أولى فيما لأن بيع الوفاه رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخره قارا من معلوم وأطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الآن المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع بمثل الثمن أو يغني يسير فهل يكون بيعا بآنا أم رهنا (أجاب) هذه المسئلة اختلاف فيها من اجتناب على أقوال ونص في الحاوى الزاهد يدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الآن المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بتمثل غنه فانه يفسخ معه البيع ويكون بآنا حديث كان الذين غن المال أو يغني يسير والله أعلم (سئل) في متبايعين اتفقا فقال المشتري اشترى بتمنا ما وقال البائع بتمنا ما فقال

كان بتمنا على ما غناه هي البينة أولى بالقبول بتمنا البائع أم بتمنا المشتري المدعى البات وما الحكم فيما اذا آجره المشتري وفاء بتمنا (أجاب) بتمنا البائع أولى بالقبول من بتمنا المشتري اذا البائع يدي خلاف الظاهر في البياعات والبيعة لدى خلاف الظاهر صرح به في الخاتمة السارخانية وكذا من كتب وهو المعتبر وما اذا آجره المشتري وفاء بتمنا البائع فهو كاذن الرهن للتمن بذلك وحكمه ان الاجرة ١ فوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصيتموا كرها الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصى أو وصى ثم رجع ولم يعلم بها الوارث فانكر فليأخذ الرجوع والتمناض في مثله لا يضر ولو برهن على وجود الموصى الوصية بتمل على رواية كونه انجود رجوعا على رواية أنه ليس برجوع بقول الحقير الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى ان تقدم ان تجرد ماعد النكاح فسخ له اه من

للرهن وان كان بغير اذنه يتصدق به أو ردها على الراهن المذكور وهو أولى صرح بذلك علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين فاضا على بيع الوفاء قبل عقده في دار وعقد البيع في محاسن الحكم خاليين الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقاض واستأجرها كام مدة وقد صادقا بعد البيع على تلك المواقعة قول اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فبطل البيع الى بائعه عند احتيازه الفئ أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا أقام البائع بتمنا على الوفاء والمشتري بتمنا على البائع أم بتمنا المشتري فما الحكم في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الممن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا يجب فيها الاجرة على المفتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام (٣٦١) الحسن المازي يدي عن باع دار من آخر

بتمنا وان كان جرحا يدخل في الحكم كالأقلام البيعة منهم زفوا أو شر بوا الخرا أو سرقوا أو أنهم عبيد أو جددون في ذنف أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا بوزر وأقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بتمنا وقال ابن أبي ليلى والسافعي تقبل في الفصاين والصحيح قولنا لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من اظهار الفاحشة واطهار الفاحشة تحرام الآن يتضمن حقا للشرع وهو اقامة الحد وحقا للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والافلا قال المدعى عليه ان قد صالحت هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على بتمنا هذا المال فاذا شهدوا فعليه ان يردوا على ما أخذوا وأقام على ذلك بتمنا قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقه فصح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل بحيط السرخسي * شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وان مست الحاجة اليه ٣ لان العدل لا يحضر السجن والبائع لا يلعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعبة عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الجماعات فاذا لم يتفقا كان التقصير مضافا اليهم لالى الشرع بزازية من نوع الشهادة على التي تقبل شهادة الدان لدونيه الحى وان كان مفلسا لا تقبل لدونيه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لدونيه الحى اذا كان مفلسا وفي البرازية شهادة الغريمين اذا كان الدين الذي عليهم مال هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد ان هذا الغلام مدرك تحت قبل ذلك ولو قالوا رأينا به تحت لم قبل ذلك من متفرقات شهادات التارخانية أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فلهما سواء لان شهادة كل شاهدين علة تامة لوصولها الى حد النصاب الكامل ونمامه في شروح الهداية * البيعة اذا قامت على خلاف المشهور والمتواتر لا تقبل وهو أن يشتهروا بتمنا مع قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وفي البرازية في شهادة النقي الى ان قال قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بان لا يدعى الشك اه وكذا لان الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقف الخيرية ونصه من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت البيعة الشهادة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالأشهاد وامثالان الدار ساعة للاستبدال لانهم ادعاهما وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كرم شهدت أخرى لدى حاكم بانها امرأة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها أو ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حجة باطل اذ هو مبني على

(٤٦) - (فتاوى حامديه) - اول - منهما ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بتمنا بآنا كان القول لمن يدعى البات والبيعة على مري الوفاء اه وقد أوفضنا في سؤال قبل هذا وأمام مسئلة التصديق على المواقعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والفيض والفتاوى الخاتمة وغيرها وأن تجعل البيع الصادر بعد المواقعة من غير ذكر الشرط على ما توافعا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري انه متى وفاه الفئ يبيعه ما بعه له فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغسلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور يبيع وفاء وحكمه حكم الرهن وما استغله ٣ فوله لان العدل الخ علة لم يسر الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك العلة وبيان لنفي الحاجة وعدم القبول ويتبقى قبولها من المسجون ولو قللوا اه منه

المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز إذا شرط على وجه العدة بوجوب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بأن المشتري لو آخروه لغیر البائع فله الا حرمه ما كان فاسدا كالغصب أو جائزا وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرتهن لو آخروه غير إذن الراهن فالغلة له ولا يتصدق به أو هذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمته أمته دفعتها أو له زوجته قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ منهما من تركته ويقدم على الارث أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب عليه كمثل القربة وفيه صريح للأب والوصي ببيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه منفعة كثيرة لا سيما إذا لم يبيع بخلاف عليه التالف اذ منه فينتفع (٣٦٢) به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا فوجده

وقد عند السوء لضروريته بيعة يكذب بالحسن فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الجدي كافي فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى أخرى من الأئمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل يجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدر عليهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايان كازروني لكن في الخاتمة من فصل من لا تقبل شهادته لنفسه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يتصور الحاحكم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه وفي الاشبهاء الرأي الى القاضي في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان انتم اه قال بحسبه العلامة البيري هذا قيد لا بد منه لما قال في يتيمة الدرر اما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته اه (أقول) وفي فتاوى العلامة الخانقاني سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب نعم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول شهادته كناية له في البحر عن المحتج في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن المحتج من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) فيما اذا كان له بدعقار فوكل عرافا ببيع وقبض غنمه فباع عرو وذلك العقار بثمن معلوم قبضه من المشتري ولم يدفع له بدعي مات عرو والوكيل عن ورنه وتر كنهجه لا لأن الزبور ولم يوجد والورثة لا تعلم ويريدون الرجوع عنه في انزك الزبور بالطريق الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشبهاء من كتاب الامانات وزاد الشريفي سلا في شرحه على الوهبانية تسعة أخرى كانه على العلا في شرحه والمب سئلة في معين المفتي أيضا من كتاب الوديعة وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن (الجواب) نعم قال في التنوير وحقوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وصح عن اقراره بتعلق به ان لم يكن محجورا كسليم مبيع وقبضه وقبض غنم ورجوع عنه عند استحقاقه وخصوصية في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه (سئل) فيما اذا تفرق ز يدع عرو والقصاب على أن يدفع له بدعي كل يوم قدرا معلوما من اللحم الضأن وصار يدرسل ابن أخيه يتي بذلك من عند عرو ومضى لذلك مدة ومات ز يدع فقام عرو يطالب رسول المذكور بثمن اللحم متعلا بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي أنه أخذه منه على

(سئل) في رجل اشترى من آخر زرقان كل رطل ونصف من البرزق رطل من القطن الذي يقشره من دخوله وزرعه طريق هل البيع صحيح أم لا (أجاب) هذا باطل وبيدة المشتري مثل البرزق على البائع والله أعلم (سئل) في وصي باع مبلغة لا يتام بغنم فاحس هل يبيع البيع أم لا (أجاب) يبيع الوصي مال اليتيم بفاحس الغنم وهو لا يدخل تحت تقويم المقومين لا يبيع والله أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر شيئا من غير أن يركبه ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طاب ذلك الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بجماسا فرأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع فوضي في سفره حتى تبسره العود فعاد فهل له رده بالعيب اذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نورا فوجده نطولا هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند باعه كذلك والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من بئر معينة ما بالان النزاع هل يمسكه ويسوغ له بيعه وهل هو قبيح أم لا (أجاب)

وقد عند السوء لضروريته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنا ونزله من مكان العقد الى غيره ووجد به عيبا فهل اذا أثبت بوجهه وورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب) مؤنة الرد على المشتري كافي البرازية وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر جميع ما يملكه هل يبيع أم لا (أجاب) يبيع اذا علم المشتري بذلك ولا يضرجول البائع كافي فتاوى قاري الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر خنطة في بئر بغير معلوم هل يجوز له ان يشتري الخبار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع

أمر يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوك كان أو ما كونه فيجب بالاولى الاختلاف فيه من جملة الفصول في المصالح المحيطة قائل لا الماء فيمنع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما والله تعالى وقال راضا المختار من القاضي أبي القاسم العامري ذكر أبو يوسف من أبي حنيفة أن الماء لا يكل ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع بعضه ببعض وعن محمد رحمه الله الماء مكمل ثم ذكر راضا الرشيد الذين الماء قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف فعلم من ذلك انه مضمون بالقبة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في زيد باع عقارا خيرا لا ينتفع به لعمره وبن قبيضة لدى حاكم شرعى وحكم بسخة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عرو فادعى زيد البائع على ورثته ان المبيع وقف أهل وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم بسخة فهل يبطل البيع به أم لا لاسيما مع الحكم (٣٦٣) بسخة البيع (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد ظهور الكتاب لانه كاتعده

طريق الرسالة ولا عن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه (الجواب) نعم (أقول) قد تمنا في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب الخيارات ورقة أن الرسول اذا لم يضاف عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفذ اذا لم يتوقف فاذا اضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة العقد الى نفسه تنافي الرسالة وحيدة فقولهم القول قول الرسول بيمينه واليمين على البائع معناه لو انكر اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بيمينه كذا أو أرساني لتبيعه كذا فاقوله لانه منكر لزوم العقد عليه واليمين على البائع في أنه لم يخرج المبيع بخارج الرسالة هكذا يجب فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) في يتيمة عمرها ست سنوات وكلت رجلا في المصادقة مع فلان على انه يستحق معها حصتها من كذا فصادفها الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يميز وصيها ذلك فهل تكون الوكالة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر فلو وكل اليتيم رجلا في أموره فاجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) فيما اذا كان لامرأة دعوى على امرأة أخرى وكل منهما من المخرجات فوكلت كل منهما وكلاهما فهل تصح دعوى وكيل المدعية على وكيل المدعى عليها فبما تصح به الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وأفتى به الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا بقوله نسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سمعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم عصبة غائبة وكل عام نابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآبانه منها وانبات نسبه اليها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وان وكل رجلا بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق بالخصوصية في كل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا تصرف الوكالة الى القائم والحادث استحسانا والقياس أن يصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا يصرف الى الحادث بعد التوكيل لان التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلتك بقبض كل دين لي وكلتك بالخصوصية بكل حق لي في مصر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل دون الحادث بعده الا أنهم سمروا كوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفر الوكيل غيبه بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء من حقوقه فله كان العرف صرفا الى الوكالة الى الشكل وهذا الظاهر

رجوع بعد الاتفاق كما صرح به الامام ظهير الدين في حب القطن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم ينبت هل يرجع بثمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بقصانه في قول معصم وقيل يرجع بقصانه ان ثبت ان عدم نباته لعيب به وبدونه لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نباته لرداءة حرته أو جفاف أرضه أو لآسأ آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أو ربعوه مرض الجذام لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم ولا حدهم شيئا معينا فسلمه وبيع ببقيتهم عقارا او منقولا معلوما لهم بثمان قابل ورضوا به مع قلته وأقروا قبضه وكتب به لدى قاضي الشرع الشريف صلح شرعى مشتمل على الإيجاب والقبول وشرايط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذكور وألا يدعى على اخوته بطلان بيع والدعوى لهم لمرضه وعدم غن المثل للمبيع المذكور هل تسمع دعواه عليهم أم لا (أجاب) حيث كان بالوصف المذكور وهو انه أى المرض لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم فله لا أحد أولاده وبيع ببقيتهم بالعين مطلقا صحيح نافذ باجتماع

على اننا امر حواه في كل مرض يعاول كالفن والسبل وداء الفالج والزمانة وما له الداء المعروف بها الجذام لانه نوع من انواع الزمانة
المصرح به في غير ما كلف فيعمل بالصالح المذكور ولو افقته لانقل المسطور والله اعلم (سئل) في رجل اراد السفر وعنده ما واش خاف على ما يباع
نصفه بالانسان بشرط ان عاذه من سفره فوجدها طيبة اخذها وان وجدها ميتة اخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاود وجد المشتري قد مات هل
يملك حق الفسخ فوجوه ام لا (اجاب) لا يملك حق الفسخ فوجوه المشتري والله اعلم (سئل) في رجل باع حصة مشاعة من محدود لا يخرج ويبد
ذلك فديم به المبيع وغيره اخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الات البائع منه ان رده عليه فامتنع هل يجوز على رده ام لا (اجاب) نعم
يجوز على رده اليه والحالة هذه وقد نص في (٢٦٤) جواهر الفتاوى بانه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله اعلم

(سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا فهل يؤمر
البائع باحضار الصلح القديم
حتى يبيع المشتري منه
ويكون في يده للاحتياج
اليه واذا امتنع بجبر على
ذلك ام لا (اجاب) نعم يؤمر
بذلك كما مرجه في الخلاصة
والبرازية ولسان الحكم
وكثير من الكتب ولا يعزب
عن طالب العلم انه اذا لم يكن
له صلح قديم يتقن هذا الامر
وانه لو ابي احضاره لا يجبس
عليه لان امره ليس على
سبيل الحكم وان القول قوله
في انه ليس له صلح قديم عنده
بلا عين فتأمل نعم لو توقف
احياء الحق على عرضه فكلو
غصب المبيع وامتنعت
الشهود عن الشهادة حتى
برواخا وطهس بجبر على
عرضه كما اقر به الفقيه ابو
جعفر رحمه الله تعالى صراحة
لحق المشتري والله اعلم
(سئل) في رجل اشترى
بهما من آخر ثمن مقسطا

كل شهر كذا ومضى مدة قاضي البائع مضي ثلاثة اشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين فقط خلف القاضي الوقت
البائع واخره مدفع قسط ثلاثة اشهر جهلا منه فهل يتخذ له ام لا يسترد الزائد (اجاب) لا يتخذ ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه
بالزام القاضي لان البائع يدعي ايجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا يتخذ والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
بثلاثة اوطار بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في ملكه ولم يسلم الاخر الى الآن هل يصح هذا البيع ام لا (اجاب)
لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يثبت في الذمة بل هذا القول فكان بيعا بلا ثمن والله اعلم (سئل) في دار بيعت وبها عتاق غير
3 قوله لان ذلك الخ الاشارة الى الاختصاص المفهوم من قوله ولا يختص اي ان اختصاص جهة الاقرار بحكم القاضي انما هو في الوكيل
بالخصوصة فلو اقر في غير مجلس القاضي لا يصح كذا في التنوير بخلاف الوكيل العام اه منه

مركبة لم تذكروا وقت البيع هل تدخل في البيع بها ام لا (اجاب) لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالا حجار لم تكن في
البيع الا بصرح الذي كرهه الله اعلم (سئل) في مريضة باع لابن بنتها المحبوب عن ارضها ما بين عهدها وبينها فباعا وباعة فباعا فباعا
قروش ثم ماتت عن ذ كرفها الحكم (اجاب) لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا يثني على المشتري وان
كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش او بغير فاحش تری يتم القيمة او يفسخ البيع لان وفاء الدين
مقدم على الارث وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من انكسار سلمه المبيع بغير ثمن كالمريضة لا تجزى والله اعلم (سئل) في رجل باع
دارا وبالدار ابحار موضوعه فهل تدخل الابحار في البيع ام لا والحال انه لم ينص (٢٦٥) عليها وقت البيع (اجاب) لا تدخل الابحار

الوقف الاهلي من قبل القاضي اذا علمه ووكيل رجلا في تعاطي مصالح الوقف فاذلا وكلتلك بكذا على ان في متى
عزلتلك فانت وكيل او كلما عزلتلك فانت وكيل وقبل ذلك فالطريق في عزله في صورتين (الجواب)
الطريق في عزله في الصورة الاولى ان يقول عزلتك ثم عزلتك وفي الصورة الثانية ان يقول رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلتلك عن الوكالة المنجزة كما صرح به في شتى التنوير واجاب قارئ الهداية بقوله الطريق في
عزله ان يقول عزلتك عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة وقيل يقول كلما وكلتلك فانت معزول
والاول اوجه والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر فيما يدعي له لاهية في خصوصاته واخذ حقوقهم من
الناس وفي دفع مبلغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص بريد الدعوى على الوكيل بدنه له
على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المار بور على الوكيل المذکور (الجواب) حيث وكله فيما
له لاهية لا تسمع دعوى الشخص المار بور على الوكيل المذکور قال في الدرر اذا وكل في خصوصاته واخذ
حقوقهم من الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعي على الموكل جاز فلو ثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع
لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اه ومثله في التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص
وكيل شخص ادعى عليه رجل بدين يستحقه في ذمة موكله فاجابه الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة لا في
الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لاهية الجواب القول قوله في ذلك مع يمينه لان المال الذي في يد الوكيل
وديعة ولا يجب على المودع ان يقضى ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال للادان
بقبض دينه من وكيله او مودعه ولا الوكيل كفيلا به اه وفي فتاوى الرحيمى في جواب سؤال اجاب
حيث كان وكيله لاهية لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم ياذن له الا بدفع المال
الميرى لاهية ان يدفع غيره فلا تصح به دعوى ايضا (سئل) في رجل وكلته اخوته في بيع نصيبها من دار
معينة بثمن كذا فباعها وادفع اهل الثمن ومضى لذلك اكثر من خمس عشرة سنة فامتنع الا ان تطالبه بالثمن
وتتكم كقبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لاهية لا تسمع من مور هذه المدة
(الجواب) نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل امر رجلا ان يبيع عبدا له ودفعه اليه
فقال بعت من فلان بالف درهم وقبض الثمن فهلك عبدي او قال دفعته الى الآخر وكذبه الا صرف في الدفع
او اقر بالبيع لكن انكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لانه أمين ساط على
بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله
كالثابت بالبيعة ولو ثبت اقراره بالبيعة لم يضمن الوكيل ويبر المشتري كذا هنا اه واقفى العلامة الشلبي
بان القول قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول قول الوكيل في براءة نفسه عن

عاه وسئل في محالة من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذمي وهل لاهل
الذمة ان يسكنوا محلات المسلمين بين الخيران المسلمين وهل يجب على ولي الامر ايده الله تعالى منهم من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن
منفردة ام لا (اجاب) قال في الخاتبة الذي اذا اشترى دارا في المصد ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان تباع منه وان اشترى بها يجبر على
بيعها من المسلم وذكروا في الاجازات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الاجازات انه لا يجبر على البيع الا اذا كثر في شدة
يجبر وفي الذخيرة واذا تكثر اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز بشرط الخلو في قلوبهم اما اذا كثر واجتبت به طلبة بسبب
سكانهم بعض المسلمين او يتقلل ينعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي ان يطبقون ان يسكنوا في امصار المسلمين وبييعون ويشترون في
اسواقهم لان منفعته لك تعود الى المسلمين وقد انما المسئلة ابن وهبان نقال وما ينبغي يتباع دار المسلم فلو بشرى في المصر بالبيع يجبر

الضمان وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالته - هذه المسألة لو قال الوكيل بالبيع بعث وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندى أو دفعته الى الآخر - صدق لانه أخبر عاها هو مسلط عليه فقبض قول فيه لانه مؤتمن من جهة وان رد المبيع يعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لانه أقرب باستيفائه ولا يرجع على الآخر لان قوله متعبر في نفي الضمان عن نفسه لافي ايجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى النهر ثانيا من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا بان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا دعي دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع اليمين لانه أمين أخبر عن تنفيذ الامانة وقال في الحاوي القدسي والفتاوى الصغرى والنخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضااع أو دفعت الى الآخر بخلاف ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرى المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب قاطبة أن العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال لمخصه أن زيد اوكل عمرا في قبض محمولات فري وفي قبض ديونه الكابتة في الذمم فادعى بعد عزله ان قبضت تلك المحمولات والديون ودفعتها الى الموكل وأتمكر الموكل وطلب منه بيينة تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بدون بيينة حيث ان الموكل حر والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما اذا كان زيد وكيلا شرعيا عن أخيه في شراء بستان معلوم وفي ايجاره وقبض أجوره وناشر ذلك كمال في مدة سنين حتى ماتت أخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الآخر من يمينه (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخير الرملي فتوى معقولة نافذة في أوائل كتاب الو كالة من فتاواه من جملتها قوله اعلم أنه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بيينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض فاذ لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استثناء القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فقامل ذلك واغتتمه فانه مفرد اه فالماصل كافي وسالة الشرنبلالي المسماة بمئة الجليل في قبول قول الوكيل أن سراية قوله على موكله لغيره خاص بما اذا دعي الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الابنية فيها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فقبض قول الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في حياة موكله أو بعد موته ودعواه دلالا ما قبض في يده كدعواه الاصال مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد الوكيل أمانة منزلة

فما الحكم في البيعين (الحكي) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لأنه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الودعة البائنة أو من غير البعز وغيره ومن غير البائع وأطلاق المتن يشملهما وأما الأول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (مثل) في كرمه تجار ملك متنوعوا تجار وقف كذلك متنوعوا ببيع مالك التجار جميعاً تجاراً ماعداً أن تجار الوقف ولم يميزوا لم يعلم المشتري أن تجار الوقف من تجار الملك هل يصح البيع المذكور أم لا يصح لجهل المشتري به (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالبيع والحال هذه وقد نصوا فاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع وكبيع نصيب من طعام لم يبينه لا يصح وإن يبينه بعد ذلك ومثله بعثك جميع مالى في هذه القرية من الرقيق والبر والسياب ولا يعلّم المشتري فهو غير جائز والحاصل أن عدم العلم بالمبيع موجب لفاد البيع وقد ذكر في البحر معزياً إلى عدة الفتاوى ورجل قال بعث منك مالى في هذه الدار من المتاعان كان معلوماً

الوديعه والامين لا يخرج عن كونه أمينه بموت الموكل فتأمل وتعام التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة
 وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا آخرا عطني من صندوقي خمسين دينارا فاعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد
 في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله فاجاب القول للوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق
 سوى ذلك وان يمينه من ماله (سئل) في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار
 قرارا من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من
 الوكيل كذا في التنوير من الوكالة والبحر والمخ وغيرهما وفي البرازيه مانه التوكيل بالاقرار صحيح ولا
 يكون التوكيل به قبل الاقرار قرارا من الموكل وعن الطواوسي معناه أن يوكل بالنعومة ويقول خاصم
 فاذا رأيت طرف مذمة أوعار علي قافر بالمدي يصح اقراره على الموكل اهـ (سئل) في الوكيل بالشراء
 اذا دفع الثمن من ماله الى البائع وأراد الرجوع بنظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشياء
 الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه
 البائع فلا رجوع في الخاتية اهـ وفي البرازيه وكذا يشترى له عبدا فقال اشترى بيمينه ونقدته الثمن فقال
 الموكل صدقت ولكن البائع غائب فربما يحضر وينكر قبضه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بداء الثمن
 الى الوكيل فاذا أكره البائع بعد الحضر وحلف برجع الموكل الى وكيله بالمؤدى اهـ ومثله في الخيرية
 وفي الدرر من الوكالة لا وكيل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أى الثمن الى
 بائعه أولا اهـ (سئل) فيما اذا أرسل زبده لعمر وقد راعى ما من الجواز وأمره ببيع بعه فباعه عمر ومن
 جماعة معلومين شمس معلوم قبضه منهم وغاب عرو فقام زيد يطلب الجماعة بالثمن وأعلم أنه وكله بالبيع
 بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس لزبده ذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عرو صحيح (الجواب) نعم قال في المحيط
 لا وكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المخ وفي البرازيه وجامع الفتاوى وكذا بشرط
 أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي والمشتري الا باع عن
 دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهي الوكيل استحسانا ولا يطالب الوكيل بالعدم الفائدة اهـ
 لو كيل بالبيع اذا كان المشتري عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا على الوكيل
 ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا خاتية في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان
 لمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المزبور وذكر الخصاص
 رجل له على رجل دين يماطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان احدهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره
 من ائمة من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا على الموكل على مديونه وهو البائع ثم

أرض يفرض عليها بلع من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذى ولاية أوقع قبض على رجلين أنهم ما عسكر قد دفعه مالا آخر فاطاعا عليه ما عشرين قرشاً حرة وسلمه إليه بها وعلى المسلم دين للمسلم يريد أن يتأصصه بها هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إلا يترتب على الرجلين بالتهمة مال حتى تتصور المقاصعة بدين شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت يذمتها بحسبه شرعي لا تصح المقاصصة لأنه بيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً من معلوم فرفاعه فقبض ثم أرسله بعد أربعة أيام إلى بائع مع رجل فرأى الرجل البائع غائباً فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحاً وذاك هل للبائع من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري لأن مال البائع لازم البيع وعدم الإقالة والبيع الصحيح لا يقضه مجرود البيع على البائع مع عدم قبوله صريحاً فاذ هلك عند البائع ولم يقبله صريحاً كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم

والحال هذه فهو فاسد لجهة الاجل وليس على المشتري الامثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره ما عدا ما قاي حنطة جاءها له القول قوله بميته انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي بدعيه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوباً عشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من حنطته في ارضه للبائع وتقابض وزرع المشتري فلم يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فكيف يفسد البيع وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجسد اربعة ديبع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالبيع الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطاً أو رديّة وشراء الحنطة لايصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشاوا اليها فبطل المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل الثور واذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها ومات المكره وانكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد (٢٧٤) مدة سنتين فما الحكم (أجاب) الاصل ان يبيع المكره فاسد والبائع الفسخ ولا يبطل بموته

البيع والمقبوض مشترك بينهما والله أعلم (مثل) في رجل له بئمة آخرها تاجر قد رزقها بئما له بار بعمالة فترض ثم دفع له
الشرى من غنما مائة وأربعين فرساهل يبيع مافي الذمة الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع مافي الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين دين
وهو يبيع السكنى بالكاف وقد نهى عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض من الدراهم والله أعلم (مثل) في امرأة
عازمت على الخيم الشريف فباعت زوجها الصغار بنين معلوم وباعت ابنتها من غيرهما حكر كذلك وبنتها من ثلث بيت ونصف حكر كذلك
على أم الن رجعت سائلة بعد ملكها البهاهل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين
فخمو واذا ضر واعلى امساك المبيع يفتحه القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (مثل) في رجل اشترى من
آخر نصف فحول من ماله بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وفيه هار وثلث بعضه عنده واسترد البائع ما بقي وهالك بعضه
عنده فما الحكم (أجاب) ما حدث منها عند الشرى يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهالة الأجل فيسترد من البايع ما زاد عنها مما قبضه ان كان
ازيد منها وما هن عند البائع هاتين من ماله لا ارتفاع العقد بوصول البئمة أعلم (مثل) في رجل باع من آخر دارا بألف قرش منها فقدم مقبوض

سنة الف قرش ومدة دار معلوم من الصابون يبيع له وزنا باربع مائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع عاتق قرش وقضاه منه وكتب في التبايع وثيقة شرعية بألف قرش ووعد المشتري البائع بأن يعيد المبيع له اذا دفع ذلك فلما حكم ببيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو الثلثمائة قرش المقوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا فاطمة مائة لا يبيع المقول قبيل قبضه ولو لم يأت بعد وأن تمام التسليم في بيع المكيل والموزون مكاييله أو موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الثانية والزيادة وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلك الصابون أو استهلكه له يطل المبيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الأربعمائة التي اشتراها الباطل ببيعها بالثنتين قبل قبضه ولو لم يملك قبل بابه البائع الذي اشتراه من مشتريه فمشتريه فسحقه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الأربعمائة وأما وعد المشتري أن يعيد المبيع فقد صرح علماؤنا بأنه مألوف كرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جازا البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون ببيع الوفاء (٣٧٥) اذا شرط الا لا حق يلحق بأصل العقد

ومقتان سنة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام من دفع واحد وعشرين من الجاهل سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه
و بحرم تفرره (أجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخبير أكثر جهالة من هذه الاشياء
فلا يصح جعله أجل للثمن لانضائه الى المازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصص من دار شار طائر ردة البائع الثمن له بعد ستة بيوعها
له بدينار المشتري وصار وصيه بزوجها وصرف أجرة البائع الى أيتامه في الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط ويفسخ رجو باولا ضمن الاجرة
لانهم صرحوا بانه اذا مات أحد المتبايعين فاسد افلورثته النقص وان الزوائد المنفصلة غير المتولدة من البيع فاسد لانعق الفسخ ولا ضمن
بالاهلاك عند أي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلل الذي ليس ببناء وانما هو مجرد
هو اهل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز وهي مسئلة الكثر وغيره الذي عبر عنها بلسقط حيث قال عاطف على ما لا يجوز بيعه وعلا سقما أي لا يجوز
بيع علو بعد ما سقط لان له حق التعلل (٣٧٦) لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه والهواء لا يمكن احراره

والحق في المسئلة مستفيض حيث أنكر والتوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون ذلك المرقوم في ثبوت التوكيل بل
لا بد من اثباته بوجه الشرعي والحالة هذه والله أعلم ورأيت مكتوب بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي
في نسخة العمادية ما جواب الائمة الحنفية في حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان لو كبل عن فلانة وفلانة في
القبض والاراء الا ترى ذكرهما فيه شهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلتين
المذكورين عن ربع حصصهما من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القابض
المذكور ذمة الدافع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحماكم وحكم بوجبه فاذا طعن الخصم
في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسلهما القاضي عن
مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة وبعضهما من غير معرفة ما كتب فيها أم لا
(الجواب) لا عبرة بالحجة ولا شهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها
حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانها ما قد وكلتاه بقبض مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والاراء
أضافان شاذي الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهما لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم
كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن أفندي المذكور في جواب سؤال نعم يكاف ورثة المشتري
الى اثبات توكلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون ملك البيع المذكور والله الموفق كتب الفقير عبد الرحمن
الحديثه الجواب كذلك كتب الفقير أحد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه
نصم قال في الكافي في كتاب الشهادات ان لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بالانحصام حاضر اه ومن خطه
المعهود نقلت (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغ دين معلوم بدمعة عرف وفات عرو عن تركه وورثة ذوكل
زيد يكره قبض دينهم ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه
(الجواب) نعم والوكيل يقبض الدين على الخصوصة والوكيل يقبض الدين على الخصوصة الخ عني على
الكثرة في تصحيح العلامة فاسم قوله والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصوصة عند أي حنيفة وقالوا هو
رداية عن أي حنيفة ليس بوكيل بالخصوصة وعلى قول الامام المحبوبي في أصح الاقوال والاختيارات
والنسبي والموصلي وصدر الشرع بتوقيف قبض الدين لان الوكيل يقبض الدين لا يكون وكيل بالخصوصة

فيل له ان يأخذ الثلاثين التي انقضى البيع عليها أم لا (أجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فبطلت المشتري المشتري اذا قبضه فيها
بأمر البائع فان كان فاشا وجب الفسخ ورد وان كان فدهلك أو استهلكه المشتري وجب رد مثله اذا العيب مثلي كجاء عامة الفتاوى فاذا
انعدم المثل فقيمت يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد اما اذا الحاقه بعد العقد
لا يفسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطنة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الاخر فقبل أن يخرج جميع بطنتها وهي مما يثمر مرة
بعد أخرى في عام واحد وانما خرج دون النصف هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شرا فاسد او ذلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (أجاب) رد الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم
(سئل) في بيع أراضي بيت المال هل يجوز أم لا (أجاب) اما ما حذر السلطان لبيت المال ويدفع من اربعة الى النام بالربع أو النصف مثلا
فبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه ويأقافو يكونه يرا والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع
آخر في شراة غرة ثوبه وهو يقول له اشتريتها بثلاث جزار زيدا والجره قاسم لغير معلوم واليت غير مشار اليه والبائع يقول بعثتكها بسنة

فروش وثلاث فرس فكيف الحكم الشرعي (أجاب) يخلف المشتري أولا أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بان يخلف عن
البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فاذا خلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم
يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما أوضحته في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد
وهو ضمان مثله ان وجد والاولم يصبر البائع الى خروج الحديث فقيمته وقد تقرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا خلف فانه يفسخ العقد
الذي وقع بصفة الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرفع الفساد وقال محمد في الزامه في مثله هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعي غير العقد
الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه يفيد دفع زيادة الثمن فيخالفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا امر به بانهما
يقولان اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة المبيع لصح الزام وهو باطلا في تناول واقعة الحال فانهم
ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر طائلا من القطن الخالص ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه
قال في الخاتبة رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حليج وقال
المشتري كان عندك فالقول للبائع انه حدث ولا يلزمه الخليج صرح به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت من الرجل اذا باع حليجا عنده
ثم ادعى انه لم يكن عنده حليج يومئذ وانه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بينه فلا يجوز بيعه فهل اذا أقام المشتري بينة انه كان في ملكه
يومئذ تقبل بينة ويغذي بعه أم لا (أجاب) البينة كاسمها مبنية فاذا قامت عليه بانه وقع عليه البيع وجوز اجازة البيع وألزم البائع بتسليمه
للمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى واحد أو جماعة غرة زيتون لم يتحد (٣٧٧) بقروش معينة وشرط لكل جرة أوصلها

المشتري تمام على البائع
بقرشين هل يصح أم لا
(أجاب) هو فاسد يلزم فيه
رد عين الزيتون فائتمائه
هال كان وجد المثل والا
فالبائع يخير ان شاء صبر الى
وجودها أو أخذ قيمته
عاجلا والقول قول المشتري
فيما يدعيه من القيمة والقدر
والله أعلم (باب الاقالة) *
(سئل) في رجل اشترى
من آخر ثوبا بثمن معلوم
ونسلمه ثم رده على بائعه

(٤٨ - فتاوى حامديه) - اول مدعيانه برقد حاله العمل فقبله صريحا وقال فيها خيرة فبينا رجوع البائنا مات عنده بعد شهر
وأيام هل حيث قبله صريحا انفسخ العقد السابق بينهما أو مات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحا صريحا بقوله اقاله للعقد البيع السابق
ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بثمن معلوم فقدم فسل البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا
ليقبله فقبضه منه فائلا ساحتك فقر الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقالة فقد صرح علماءنا انها
تعد بتركت وتاركت ورفعت وساحت يؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسمح له بكذا وسامح واقف على المطالب وسمح وتسمح فعل شي
فهل فيه والمسامحة المساهلة وفيه سمح حاد وفيه سمح بكذا وسامحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه
المسح عنه فقوله ساحتك المعنى تركت أي وافقتك على ما طلبت وسهلت لك وجدت لك المطالب وأسرعت لك به فهو أولى في المطالب من
تركت وتاركت لا سيما مع اضافة الصلح بمال دفع له في ذلك قبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه اشترت من زوجها
دارا هاتسا فكان بها اباها عليه من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له ادفعه فلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفع لهن امرأت هل يفسخ
البيع أم لا (أجاب) نعم يفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا سم استقال فيه وهالك عند البائع بعد الاقالة فادعى انه حدث به عيب عند
المشتري ولم يطالع عليه وقت الاقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث
العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وان تعذر الرد بالهالك فانهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا وقبضه
فتعيبت عنده فسل الاقالة من البائع فاقاله غير عالم بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الاقالة وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان
العيب والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر الكرم المبيع واستهلك المشتري غرته ثم تقبلا أو تقاضا عقد البيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحكم في

لكنه غرة وله قيمته فأنما يوم تسامحه والله أعلم (سئل) في رجلين تفاضلي ثوبين فمعرفة بدوى على أحدهما وأقام عليه ينفقوا أخذه بلا فضاء
فاض فأنسكه من يده بانه باع بغيره ورد على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوبه الذي قابض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك
بل لو ثبت لدى فاض وحكم بالاستحقاق لا ينفق البسيع لأن الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم (باب السلم) *
(سئل) في رجل أسلم آخر مبلغا معلوما في جلود من جلود المعز عددا معلوما ولكن لم يبين الطول والعرض وما تنقي به الجهة ولا بقية شروط
السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المفسود فاسد
وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم إليه لرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم للمسلم إليه والقول قوله فيها بيمينته
وعلى المسلم إليه البينة إذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم إذا القول قول القابض ضمينا كان أو أمينا والله أعلم (سئل) في المسلم إليه إذا مات
هل يحل المسلم فيه يؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر إلى أجل المشروط في عقد السلم أم لا (أجاب) نعم يحل المسلم فيه يؤخذ من تركته
المسلم إليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلما وزنه المسلم إليه الأشياء منه فقال رب السلم لا قبله إلا بما ما تركه فسرقت هل يكون على
الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما إذا أسلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز
لاشتمال البدلين على أحد وصفي علة الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتمال البدلين على أحد الوصفين اللذين
هما العلة للربا وقد اشتمل عليه ههنا السكونيهما موزونين فإن الزيت موزون كما صرح به في البحر والبن موزون وأيضا كما هو مشاهد فلا يصح
جعل أحدهما رأس مال السلم لحزمة (٣٨٠) النسايع والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرش على خمسة وثلاثين

رطلانتر كاحر رأيض
سئل الدواب يستحق في
نصيب الميزان بطار بلس
الثام سنة اثنتي وستين
بعد الألف وأسلمهم أيضا
خمسين قرشا أسدية قرضا
يستحق وفاؤها في الموسم
المقوم وذلك في كفالة فلان
أستاذ القرية مالا ذمته هذا
صورة ما سطر في مساعوه
هل يصح السلم المذكور
وكفالة الكفيل المزبور
أم لا يصح واحدا منهما وهل
إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مساعوه بأن المسلم إليه في الحر والمذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وهو
وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من أهل القرية لتجته من غير أن يكون مستقرضا وسلم إلى الله في الحقيقة يلزمه ذلك
أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية التجته في ذلك وأنكره الآخر ذلك فأقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا وهل إذا اعجز عن إقامة البينة يستخلف
أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد فكفالة في الحر والمسلم فيه لا تصح إذ شرط صحة
الكفالة الذي هو الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة التجته فقد صرح بها قاضيان في
البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح به في الاختيار كثير من علماءنا قال قاضيان فان ادعى أحدهما أن البيع كان تجته وأنكر الآخر
لا يقبل قول من يدعي التجته ويستخلف الآخر وان أقام مدعي التجته البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح
المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكذا رجل أسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم واحد منهم أنه لم يذ كرفيه الأجل أو غيره من شروطه
وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بيمينته ويلزمهم المسلم فيه لأنه يدعي
الصحة وهم يتعنون الفساد في مثله القول بمدعي الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنا رجل أن يستلمهم دراهم على زيت يضمن الثامن فنقل
غير أن بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطالب أحد المأذون له فلفساد السلم يترك
شرائطه وأما الذين أذنا فاعلم جواز التوكيل من جانب المسلم إليه كما صرح به في الحر في الوكيل فلا يلزمه فلو طلب عليهم فسد السلم أو
صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار عشرة رطال من الدبس إلى نزول المدينة هل يصح السلم ويؤمر المسلم إليه بدفع
الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس بترده و يدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منع القنطار نقل

عن جواهر الفتاوى أنه لا يصح السلم في الدبس يعني وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الأثمان لأن القنطار عمل فيه فلا يجب في الدبس
وليس على المسلم إليه الرد رأس مال السلم ويسترد بسبه بعينه إن كان باقيا والافتقار يوم قبضه والله أعلم (سئل) في رجل دفع له قروش درهم
ليخرجها له على شعير فدفعها زيد أكبر ليخرجها فخرج البعض وأنفق البعض على نفسه والآخر يقول زيد أكبر قد وفيت عنك الشعير لعمر وهل
يلزمه أن يدفع له ثمن الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حال تكون وإنما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر قنطار من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبسوع سلما وعند محيى المحل دفع المسلم إليه
للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا وإذا أخذ المسلم إليه ما دفعه من الزيت وبعي الثمن الذي اشترى به القنطار المذكور وأول من الزيت أم كيف
الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنه لا غير ويرجع عما دفعه للبائع من الزيت
والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلا مبلغا في قطن بقشره وزنا معين سلما فأسدا في المحل لم يجد المسلم إليه قطن فاشترى منها ما ذمته من
القطن بثمن مؤجل وحين يجيئه باعها قنطارا ببعض المبلغ وسلمه لها وأبقى عليه البعض ونظا بسبه هل لهذا ذلك أم ليس لها إلا رأس مال سلمها في
الاصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة إلا رأس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها عنه فقاصده بقدر ماله من رأس مال السلم
وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم إليه هل هو آقالة أم لا (أجاب) لا يكون آقالة سواء كان بقدر رأس المال أو باقل
أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه أولا أما إذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال أنه قام على بثمن غال ونحوه فرد المسلم إليه وقبضه فانه
ينفسخ ويكون ذلك آقالة للمسلم كما إذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بثمن غال (٣٨١) فرد عليه البائع الثمن ورد هو عليه المبسوع
فانه يكون آقالة على الصحيح

وهو مخالف لما في التتارخانية عن المحيط مما حاصله أنه إذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل
بعضه بخيار فانه يلزمه سواء أ كده بالنقي أو لا وان كان بضرب مثل بعه بالنقي نسبة فباعه بالف حال جاز ولا
يلزمه شرطه طالقا وان كان ينفع من وجهه دون وجهه مثل بعه في سوق كذا فهذا إن أ كده بالنقي يلزمه
والأفلا كما حرره فيما علقته على البحر في أوائل كتاب الوكالة عند قول الكثر وبإيفائه واستيفائه (سئل)
في وكيل متولى وقف وكل آخر في إيجار عقار الوقت فآجره من زيد والحال أن المتولى لم ياذن لوكيله بالتوكيل
ولم يعمل فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) حيث لم ياذن له موكله ولا فوض إليه رأيه بذلك ولا آجازه
فالاجارة المذكورة غير صحيحة كما صرح بذلك في التنوير وغيره (سئل) فيما إذا وكل زيد عمرا في قبض
معلوم وظيفته من آخر وفي اتفاقية على زوجة الموكل وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء
وغاب زيد وباشر عمر وذلك ثم وكل عمر وابنه البالغ في ذلك ومات عمر وعن ابنه المذكور فهل يكون كل من
التوكيلين صحيحا ولا ينزل الابن بموت أبيه (الجواب) حيث أذن له أن يوكل من شاء فوكل ابنه فقد صار
الثاني وكيلان الأول فلا ينزل بموت أبيه كافي البحر (سئل) فيما إذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفة
رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم إليه رد مثل قروش أو عينها كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتين
الذي هو رب السلم قيمة البندية بالغ ما بلغت إن لم يثبت الضياع بالبرهان إذا فسد العقود كصحتها في الأحكام وحكم الرهن الصحيح
إذا لم يثبت ضياعه أو هلاكه ضمنان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا بالسياغز لا
فلا حالي ستة أشهر فلما مضت طالبه بالغزل فأعسر فاشترى المسلم إليه من وكيل رب السلم بثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها غرامة
أو طال غزلا فأما هاتين قروش وأربعة وعشرين من قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الأصل لرجل آخر بثمانية وعشرين قرشا فما الحكم
الشري في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجني أو للمسلم إليه اتفاقا أو أمانتس السلم الذي وقع أولاني
الغزل إن استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطا ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم إليه وما
أطعن أنها استوفيت وإذا لم توجد يلزم على المسلم إليه رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشا إلى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من
الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قروش مؤجلة إلى سنة وقبضه ودفع له عند محله مما عليه وكل في ثانی عامه القنطار بدفع
بسترده ويدفع له قروش إن كان باقيا أو مثله إن كان متعذرا وده بعينه (أجاب) نعم له استرداده كل من دفع شيئا بانه على أنه ثابت في الذمة
فإن أنه لم يكن ثابتا استرداده و رد عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قطن سلما رأس ماله خمسة قروش واشترى
المسلم إليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة إلى سنة وقبضه ودفع له عند محله مما عليه وكل في ثانی عامه القنطار بدفع
نصفه الباقي ثم طالبا الثمن الذي هو الثمانية قروش فدفع نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه بثلثها مما عليه من الثمانية فهل له المطالبة
بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما فعلا أم لا أو نحو هذا الجواب (أجاب) شراء المسلم إليه من رب السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه

له بغيره بعد قبضه مما عليه من القطن المسلم فيه غير صحيح لان فيه شرهما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقيته على هذا الوجه
ما كثر برب السلم مثله لان قبض المبيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان ان قيمه باقية قيمته وان مثله قبضه وانصف القنطار الثاني
وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته فبقي لرب السلم انصف القنطار وعليه النصف المضمون مثله فان تقاضا صاع ووقع البراءة عن جميع المسلم فيه
ولا يطالب كل بمافي عهده ويبيع المسلم اليه النصف القنطار خرابا لثمن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد لزمت ذمته لرب السلم ثمانية عن النصف
الذي اشتراه اولاً ولزمت ذمته لرب السلم له خمسة عن النصف الذي اشتراه آخر بالثمن الذي هو الخمسة قروش فبقي لرب السلم ثلاثة بطالبها
ووجه ما اخذ هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون بيعا عند القبض قال في الزيادة وانما في كثره اشترى المسلم اليه من ربه السلم كرحنة
بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم اعطى ذلك الكثر لم يجز لانه اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدر
مستدله على ذلك واما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايضاح ان وجب على ربه السلم دين مثل السلم بسبب تقدمه على العقد او بعده
لم يصرف قضاها وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قضاها ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قضاها جاز انتهى وهذا وجب
بقبض مضمون فان جعله قضاها جاز واما شراء المسلم اليه من ربه السلم وعكسه فلا يشك شال في جوازه والله اعلم * (كتاب الكفالة) *
(سئل) في دلال قال لا نواشتره ايكذا وان خسره فعلي فاشتره فخره هل يصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران
فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا على ما اصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي تأقلا
عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (٣٨٢) (سئل) في رجل قال لخمس من حاكم سياسة وقد اراد الخروج من بلده لا يخرج فما اخذ

منك فعلي ضمانه فأخذ منه
له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي ابطال ذلك اليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم مات
عن تركه مجهولاً لذلك فهل يضمن الوكيل ذلك في تركه (الجواب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته الا ببرهان
لانه قد تقرر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفق العلامة الخبير الرمي سقى الله
روحه الرحمة والرضوان في عرصات الجنان (سئل) في معتموله وصي شرعي وللمعتموله مال فوكل الوصي
المزبور رجلا في الاتفاق على المعتموله من ماله في كسوته اللازمة للضرورة وصرف على ذلك مصرف المثل
في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب) نعم يقبل قول الوكيل في ذلك
ببينة لان الوصي ملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور التيمم كافي الا تقوى وأدب
الوصي والمعتموله بمنزلة الصبي كافي الا تقوى وفي البحر من شئ القضاء نائب الناطر كهو في قبول قوله فلو
ادعى ضياع مال الوقف أو تفرقه بغيره على المستحقين وأنكر وقال قوله كالاصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين
القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضي اه والوصي كالناظر لان الوصية والوقف أخوان يستقي كل منهما من
الآخر كما صرحوا به وفي الخبرية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه (سئل)

نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عذري للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة وأشار اليه الزيلعي بقوله في
مطلقه يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ذمنا وقد صرح قاضيان بأن عندا اذا استعملت في الدين رادبه الوجوب فاذا علم
ذلك علم أن له مطالبة وحسبه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من أخوه ثوبا ليرهنه بدين عليه لا يبيع له أكل غمرته فأعاره لذلك
شارطا الرجوع عليه بهما كمالا منهن منها فاقا كله سنين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما كلفه من كماله علم من
مسائل الكفالة بالمجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلي وما غصبك فلان فعلي فافهم والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من أخوه داهم وطلب
المقرض منه كفيلا فاحضر المقرض رجلا له وقال له هذا يكفاني فقال الرجل ان تدخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول
فأنا كفيل عنه فيما اقترضه فان القاضى المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تصح الكفالة أم لا
(أجاب) هذه المسئلة وقع فيها الشراح الهداية بحال عاين بسبب تعقيد العبارة بطول الكلام عليه فنجس عنان القلم عنه ونذكر ما صرح
به قاضيان في فتاوا وهو قوله ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو أن يقول اذهب الرج أو جاء المعطر أو اذا قدم فلان الاجنبى الدار
فأنا كفيل بنفسه لا يصير كفيلا وكذا لو علق الكفالة بالشرايط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب لامكان التسليم نحو
أن يقول اذا قدم المطالب البلد فانا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطا لازما
لكفالة وهذا شرط لازم وهذا دخول القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح أن يلزمه المال هذا لا يكون
بحال من الاحوال فانهم والله أعلم (سئل) في صل حاصله استأجر وقبل والتزم وتعهده فلان بن فلان وبن فلان بن فلان وبن فلان
ابن فلان عما هو مرتب على أهالى القرية الفلانية عن المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان ومشاهدة

وخلعة وغرسة وحق حطب ومال مططور ومجدية وعبدية وخيسة مبلغا قدره الفاقرش وثلثمائة قرش بدفعات ختام شهر ربيع الاول الثمانية
والباقي هو ألفان يدفعان في ثمانية أشهر من غرة ربيع الثانى الى ختام ذى القعدة كل شهر مائتا قرش وخمسون استجارا وقولا وأعوذا
والترامما صحبات شرعيان مقبولات شرعا وصداها ما على ذلك فلان وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولاً شرعياً ثم بعد تمام ذلك
تسلم المترمان المذكوران من حبس فلان وفلان المترم لم ياشيخى القرية فلانا وفلانا المسجونين على المال المذكور تسليماً شرعياً وكفى
كل من المترمين صاحبه في أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كفالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعى الموقع خطه أعلاه وحكمه وجبه
حكماً شرعياً فهل ما تضمنه هذا الصلح صحيح شرعاً سالم من الخلل يعمل به شرعاً يصح استجارا المستأجر من وقوله ما والترامما المصدر في الصلح
بأستاجر والتزم وقبل وتعهده عما هو مرتب على أهالى القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهدة الخ
أم لا (أجاب) لا شبهة في خال الصلح المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر وقبل والتزم وتعهده عما هو مرتب على أهالى القرية عن المال العتيق
الخ أفعال واقعة على ما هو مرتب على أهالى القرية وما هو كذلك فاسد باجتماع العقلاء اذا استجار ما هو كذلك لا يتعقل وقوله كذلك وتعهده
والترامما اذ الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في أصح القولين فكيف بما لا أصل له شرعاً من مجدية وعبدية وخيسة الخ قال في فتح القدر
وأما النوايب فان أريد بها ما يكون بحق ككبرى النهر المشترك للعامة وأجرة الحارس للبحر الذي يسمى في ديار مصر الخفير والموظف للخبز
الجيش في حق فداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال شئ وغيرهما مما هو بحق فالكفالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب
طاعة ولي الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أولئذ لثمنه ولا شئ فيه وان أريد بها (٣٨٣) ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس
في زماننا بسبب الاداء فاس على

في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون
البيع غير جائز (الجواب) نعم لو وكاه بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن كان البيع باطلا حتى
يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع ثانية (سئل) في امرأة قروية وكاتزو جهاز يدا في شراء أرض معينة
من أخيها هند وكالة مقبولة منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة (الجواب) الوكيل بشرائه شئ
بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترى للموكل ولا علك الشراء لنفسه مالم
يخرج عن الوكالة وهو ملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتمة من فصل
شركة العنان فيقع شراء الارض المذكورة للمرأة المزبورة (سئل) فيما اذا أرسل زيدا خادماً له وعمرو
التاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيدا فقام عمرو ويطلب الخادم بثمنها واخذ ادم يقول
كنت رسولاً زيد ولا غنى لك على فهل ليس لعمر وذلك والقول قول الرسول في ذلك (الجواب) اذا ثبت أنه
رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه (أقول) اثبات كونه رسولاً غير لازم بل مجرد قوله كنت
رسولاً يكفي وهو معنى قوله والقول قوله بيمينه وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العقد الى نفسه بل

الحياط والطباخ وغيرهم
للسلطان في كل يوم أو شهر
أو ثلاثة أشهر فانها طلم
واختلف المشايخ في صحة
الكفالة بها فقبل تصحيح اذ
العبارة في صحة الكفالة وجوده
المطالبة بما يحق أو باطل
ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها
بسين المسلمين فعدل فهو
ما جود وينبغي ان كل من
قال ان الكفالة ضم في الدين

يمنع صحتها ومن قال في المطالبة بممكن أن يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطالعة ومن يميل الى
العبء الامام البرزوى ريدنفرا الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فابي حجة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة نقلا عن مجموع النوازل طمع
الوالى أن يا كل منهم شيئاً بغير حق فاختفى بعضهم وظفر الوالى ببعض فقال المحتفون للذين وجدهم الوالى لا تطلعوه علينا وما اصابكم فهو
علينا بالخصص فلو أخذ الوالى منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا ماسة قيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي
البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان انفس الامم وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة بالحسبة كالمطالبة
الشرعية انتهى وفي فتح القدر في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم بعنى في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم
من أصحابنا من قال الافضل للانسان أن يساوى أهل محله في اعطاء النابتة قال شمس الانعم هذا كان في ذلك الزمان لانه اعالة على الحاجة
والجهاد وأما في زماننا فكثر النوايب تؤخذ طلبا ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع
الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بان
الفتوى على الصحة وماعليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم ولا برهان فان قلت ان الشيخ ز بن نجيم في البحر قال وظاهر
كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة ففعله له لقوله وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم بخالفه لما
صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلية أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره قلت قاله مؤيد زاده
في مجموعته نقلا عن العمادية والاسرار اذا قال لغيره خلصني قد دفع المأمور الا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلتين وقال
صاحب الحياط لا يرجع هذا هو الأصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضيان وان كفى عن رجل بالجبايات

اختلافوا فيه والعصم أن تصح قلت قوله والعصم لا يدفع قول صاحب المحط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصريح علماءنا بانها
صح الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام كل سنة من ماله على ما رواه الخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه
الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكفر فيه وغيره قال
في البحر أطلقه فشم الخراج الموظف وخراج المقاسمة وتخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم
يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متروا وشروا فتاوى هذا أو ما الصلح المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعابيه ولا يلتفت اليه
سرعاء الله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالي وجبهما فقال أحدهما للآخر خذنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه
عليك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع على في البرازية قال له رجل خلصني من مصادرة الوالي أو قال
الاسير ذلك قبل لا يرجع ففعل بالشرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بالشرط لا في المصادرة والامام السرخصي على أنه يرجع ففعل بالشرط
شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في كفيل النفس هل يبرأ بوجوب المكفول به أم لا (أجاب) نعم
يبرأ بوجوبه والله أعلم (سئل) في قروي قتل به ضيف فغصب به بيمينه فاتهم الضيف بما فاقى الى المضيف وقال له ان فلا ناضيفك غصب به بيمينه
الغالبية فقال له ان كان غصب به بيمينه فانا ضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها
ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكه كما صرح به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر
فذهب فتحبس فرآه عند قوم لا يقدر (٣٨٤) عليهم لكنهم أخبروه بان فلاناً أوصلها اليها وباع البعض لنا والبعض تركه عندنا ودبعت

فربح البعوطا له برده بقره
أضافه الى المرسل أو قبض بدون عقد أصلا على وجه الرسالة أموالاً أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى أنه رسول
لا يصدق كذا قد منا (سئل) في رجل دفع لقتال مقدار معلوم من الحرير وأذن له أن يدفعه الى امرأة معلومة
لشكيب الحرير ففقد من عندها ويرد الرجل تضمين القتال مثل حرره فهل لا يضمنه حيث كان مأذونا
بدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه
عمرو وليكره دائن زيد من دين بكر فدفعه بكر وليكره ثم رد بكر من ذلك ديناراً على عمر وليكره على زيد اعلم أنه
خارج فأنكر زيد بأنه ديناراً وانه من عمر الرسول بانه بدل ديناراً به هذا والرسول ينكر فهل القول لعمرو
الرسول بيمينه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعث زيد أجيره الى زوجة زيد ليأتيه به بصره من عندها
فقاء الاجير للزوجة وأخبرها بذلك فاعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج اليها فبماذا كرومضت مدة
والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول انه
رسول في ذلك (الجواب) لا ضمان على الرسول كذا كره أئمتنا الفحول اذ هو سفير غير ضامن وما على الرسول
الا البلاغ المبين والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى * (فروع) * الرسول أمين والعين في يده امانة فاذا

الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليها بالوجه الشرعي يؤخذ ان به أم لا (أجاب) نعم يؤخذ ان به ويجب لمن فيه فقد صرح علماءنا
بان حكم الكفيل حكم الكفيل في الطلب والحبس والملازمة فجميع الاحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخركف لك فلانا
أو ضمانته أو ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل
له حيث يمكنه خصامته ولو في غير مجلس القاضي (أجاب) هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه حيث أمكنه خصامته ولو في غير مجلس القاضي
ان لم يشترط تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وخسة بنين وثلاث بنات منهن ماتت احداهن عن زوج وعن ذكر
والتركة مستغرقة بالدين فغوضت الزوجة عن صداقتها كرماء زوجة ابنه لكفالة مهرها بغير اذن ابنه كرماء وقضى القاضي به هل لزوجة الميتة
ابطال قضاء القاضي بذلك مع استيناف الشرائع أم لا (أجاب) لا يقدر على ابطال ما نصب عليه قضاء القاضي المستوفى لشرائع الشرعية وقد
تقرر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع
للورثة على المكفول عنه كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجة بنته من الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (أجاب)
نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم (سئل) في سفينة تبت عليها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين
والافرنج وأقبل عليهم في البحر غليون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقيهم على البر وكان متيسر القرية من البر فقال
هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا فمأخذكم هو لانه ضمانه علينا فاسروهم وأخذوا أموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتراضوا
لاموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا ضمنوا عنه معلوم بالاشارة وكذا
الضمان له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولاً ومن فروع

المذهب قال لا تخركف لك هذا الطريق بق فان أخذ ما لك فانا ضامن وأخذ ما له مع الضمان والمضمون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين وأما
لفوائد طهيري الدين ثم قال ما ذكر من الجواب بخلاف لما ذكره القدوري وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع
البيع بظهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان موجوداً ووردة مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً لا عنه فظهر به عدم الدين
المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر يحملون لا تخركف
ياجرة معلومة عينت للجمال على صاحب الجمل ودفع له حماراً بركبه عارية فلما حل بمصر مرض الحمار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان
ترك الخروج معها حصل ضرر على الجمل فخرج أودعه عند نقة يحفظه ويقوم بامرته فلما وصل الى وطنه الاصيل أخبر به فأنشأ
غيطاً فكفله أخريه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا
لان المستعار غير مضمون لهذا العذر الذي ذكره على الجمل والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفوا دية قتل على عاقلة القاتل هل تصح كفالتهم
ويطالبون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدية كما صرح به في الظهيرية والخلاصة والبرازية والتاوية نقلاً عن الظهيرية فلا
يطالبون بها لعدم ضمانها والله أعلم * (كتاب الحوالة) * (سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر زوجته
البالغة فاحال الاخ المذكور أباً زوجته بمهرها على زوج اخته ليستوفي الاب من مهر الاخت (٣٨٥) مهر بنته بغير اذن من الزوجين فاستوفى

الاب منه البعض ويبقى
البعض ومات الاخ وأخته
عن يحجب ومات الاب المحال
أيضاً فهل الحوالة صحيحة
أم غير صحيحة وما الحكم في
الدفع للاب هل للدافع
الرجوع في تركه الاب
أم لا (أجاب) الحوالة
المذكورة باطلة وللحتم
عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائماً
وبقيته في القبي ومثله
في المثلي ان كان مستهلكاً
في تركه القابض والحالة

(٤٩ - (تأوى حامديه) - اول) هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحالها
مستحقاً في الوقت فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض (أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على
الحيل لا على المحتال والحال هذه والله أعلم (سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة اذا مال للوقف فعمر المستأجر باذن المتولي
وأحال على مستأجره وانبت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة المتولي بما صرفه وجبته اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب)
للمستأجر ذلك ففي البصر عن القنية ومثله في الحاوي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أدت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على
القيم والمالك والحالة لا تلزم لانه لا ينسب الى ساكت قول والله أعلم (سئل) في المحتال اذا تولى من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على
الاصيل أو توالى له الثواب الجزيل (أجاب) نعم له الرجوع على الحيل الذي هو في ابتداء الدين الاصيل لانه انما عرض بهذا النقل بشرط وصول
الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد فانه ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر
دين فاحاله به على رجل وقبل الحوالة ومات المحتال عليه وعليه دين لا تفي تركته بما فيها الحكم في دين الحوالة (أجاب) المحتال اسوة لغرماء المحتال
عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على الحيل لانه قد تولى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو غن مبيع فاجابه بانى احتل عليه على
فلان الغائب فقال المدعى لم أقبل ذلك فاقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضته الى الاجتماع بالغائب وخصامته هل
يلزم المدعى نزع برأواهانة بذلك أم لا واذا حضر الغائب وجد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على الحيل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى
قوله وان نهى الموكل أي نهى بعد البيع أم قبله فلا يلزم قبل نحو سبعة أوراق اه منه

في سكرتهم افضاعت قبل أن تصل الى ربهم الا يضمن اذ ليس عليه ادخالها في منزل بها عرفا والمعرّوف
كالمشروط اه وكم له من نظير والله تعالى اعلم وهذا آخر الجزء الاول من الاصل الذي هو فتاوى
العلامة المرحوم حامد أفندي العمادى وقد فرغت من تلخيصه وتنقيحه وتحريره وتوضيحه باقل
من نصف الاصل مع زيادة الفوائد المفيدة والتحريرات السديدة على وجه
الصواب مما لا يوجد في غير هذا الكتاب وذلك في ليلة الاربعاء

لسبع وعشرين خالون من شهر رمضان سنة ١٢٣٦

ألف ومائتين وست وثلاثين والحمد لله رب

العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

النبي الامي وعلى آله

وصحبه أجمعين

آمين



* (تم الجزء الاول من الفتاوى الحامديه ويليه الجزء الثاني اوله كتاب الدعوى) *

5484/1



اهانة ولا تغزى بذلك واذا
حضر الغائب وحده الحوالة
ولا يثبت للمدعى عليه ولم يعد
المدعى اليه من رجوع المدعى
على المدعى عليه لانه قد توى
بسبب ذلك على الحال عليه
والله اعلم (سئل) في فتوى
عليه دين لبدوى الخ عليه
بطلبه قباع لرجل بهيمة له
وأحال البدوى عليه بتمنه
فقبل الحوالة قائلا ان
أعجب أبوى الحمار فلم
يجهما رده على بائعه هل
للبدوى طلب عليه أم لا
(أجاب) لا طلب للبدوى
عليه والحال هذه لبطالان
الحوالة بفقد الشرط والله
اعلم
تم الجزء الاول من الفتاوى
الخيرية ويليه الجزء الثاني
وأوله كتاب أدب القاضي

